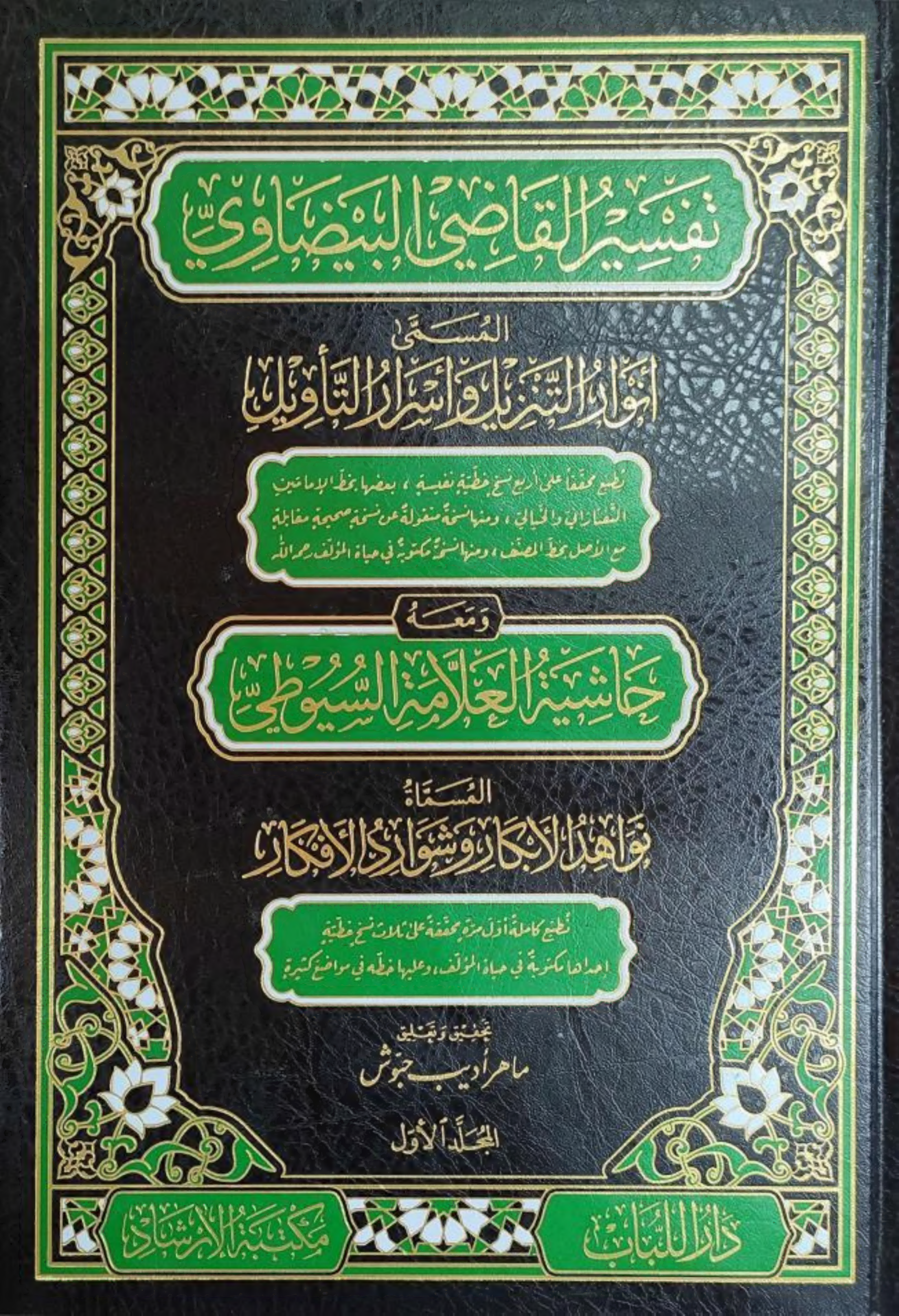
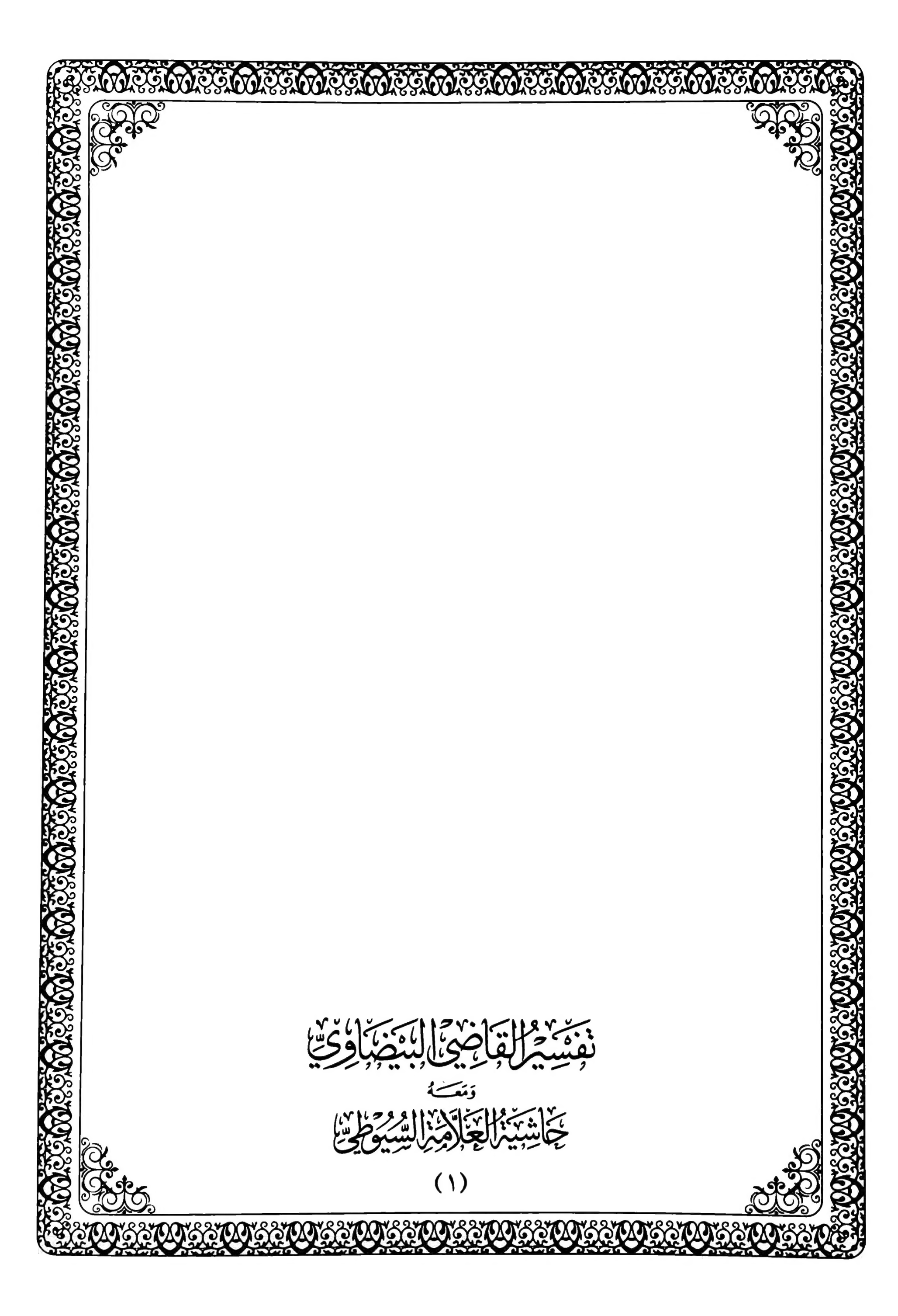

تفسير القاضي البيضاوي
المسمى
أنوار التنزيل وأسرار التأويل
طُبع محققاً على أربع نسخ خطية نفيسة، بعضها بخط الإمامين
التفتازاني والخيالي، ومنها نسخة منقولة عن نسخة صحيحة مقابلة
مع الأصل بخط المصنف، ومنها نسخة مكتوبة في حياة المؤلف رحمه الله
ومعه
حاشية العلامة السيوطي
المسماة
نواهد الأبكار وشوارد الأفكار
تُطبع كاملة أول مرة محققة على ثلاث نسخ خطية
إحداها مكتوبة في حياة المؤلف، وعليها خطه في مواضع كثيرة
تحقيق وتعليق
ماهر أديب حبوش
المجلد الأول
مكتبة الإرشاد
دار اللباب



تفسير القاضي البيضاوي

ومعه

حاشية العلامة السيوطي

(١)

الطبعَة الأولى
١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م

مكتبة الإرشاد
للطباعة والنشر والتوزيع
إسطنبول

لصاحبها محمّد محفوظ أزدمير

هاتف: 08504804773 ـ 02126381633
iskenderpaşa Mah. Feyzullah Efendi Sok. No 8 Dük: 1 Fatih/istanbul


www.irsad.com.tr
info@irsad.com.tr

fb.com /irsadkitabevi

@irsadkitabevi


+90 (0) 5309109575





DAR-ALLOBAB
Lubab Yazma Eserleri İhya ve İlmi Araştırma Yayınları

اسطنبول - تركيا
00902125255551
00905454729850

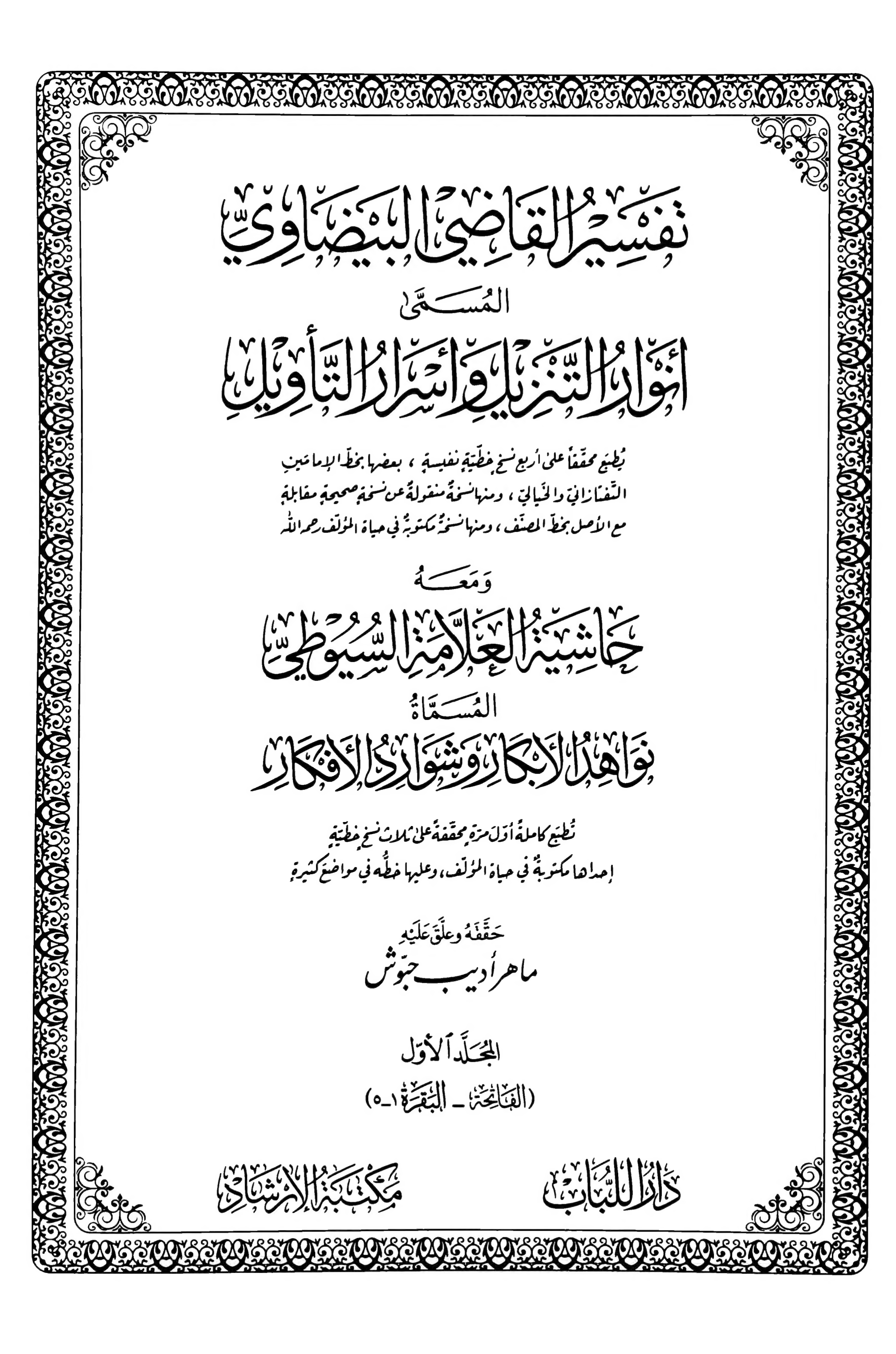
دمشق - سوريا
00963993151546
info@allobab.com
Www.allobab.com

بيروت - لبنان
009615813966
0096170112990



İskenderpaşa mh. Kıztaşı cd. No:7 D:5 Fatih (Özel Fatih Hastanesi Karşısı)





تفسير القاضي البيضاوي

المُسمّى

أنوار التنزيل وأسرار التأويل

يُطبع محققاً على أربع نسخ خطّيّة نفيسة ، بعضها بخطّ الإمامين
التفتازاني والخيالي ، ومنها نسخةٌ منقولةٌ عن نسخة صحيحة مقابلة
مع الأصل بخطّ المصنّف ، ومنها نسخةٌ مكتوبةٌ في حياة المؤلّف رحمه الله

وَمَعَهُ

حاشية العلّامة السيوطي

المُسمّاة

نواهد الأبكار وشوارد الأفكار

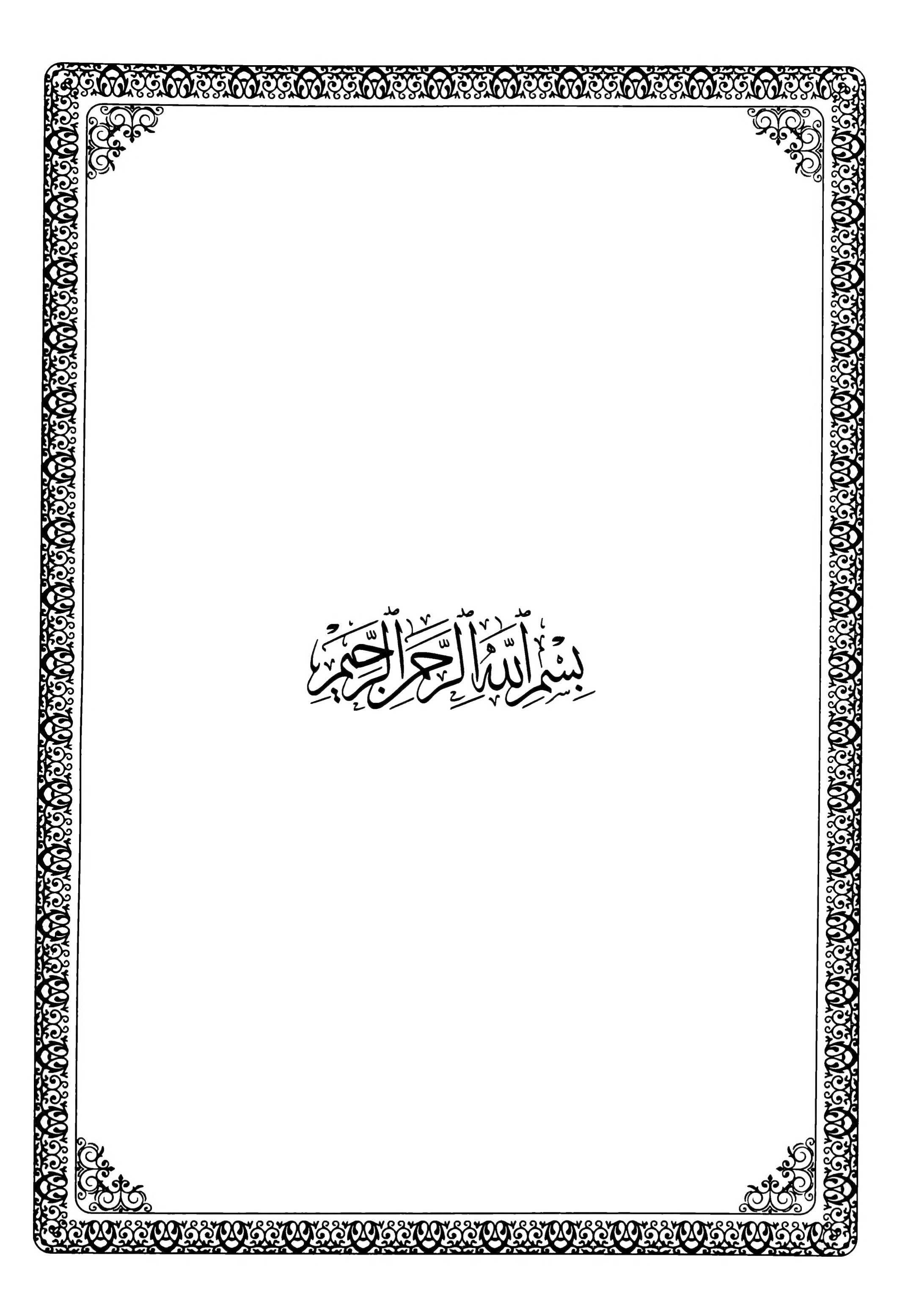
تُطبع كاملةً أوّل مرّة محققةً على ثلاث نسخ خطّيّة
إحداها مكتوبةٌ في حياة المؤلّف، وعليها خطُّه في مواضع كثيرة

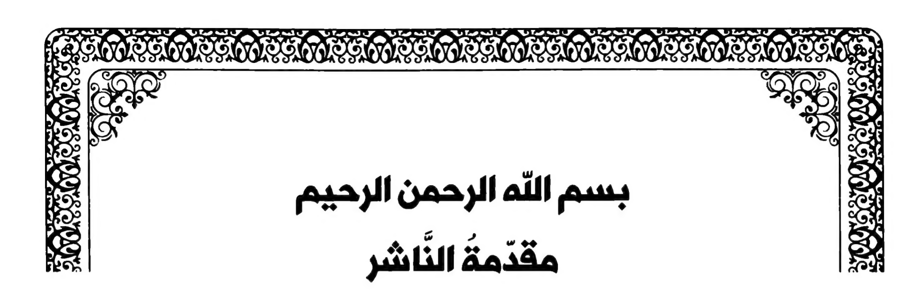
حَقّقَهُ وعلّقَ عليه
ماهر أديب حبّوش

المجلّد الأوّل

(الفاتحة - البقرة ١-٥)

دار اللُّباب
مكتبة الإرشاد


بسم الله الرحمن الرحيم



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمةُ النَّاشر

بقلم الأستاذ
محمَّد خَلُّوف العبدالله

الحمـدُ للهِ والصَّـلاةُ والسَّـلامُ على رسـولِ اللهِ محمَّدٍ وعلى آلـهِ وصحبهِ ومَن والاه:

أمَّا بعدُ:

فإنَّا نحمَدُ اللهَ على جَزيلِ عطاياهُ بما امتنَّ علينا من إخراجِ نفائسِ التَّفاسيرِ لكتابِ اللهِ عزَّ وجلَّ، وجَعلَ همَّنا مَصروفاً إليه، ووقتَنا مَجموعاً عليه، فلا شيءَ أحبُّ إلى المرءِ مِن العيشِ في كَنَفِ كتابِ الله تعالى مُتَفيِّئاً ظِلالَه، مُجتنِياً ثمارَه، مُتلمِّساً خلالَه آثارَ التَّوفيق والرِّعاية حياتَه، ويمنِّي نفسَه بالقربِ والدُّنوِّ مِن محبَّةِ الله ورضوانهِ، وذلك مَطمَحُ الطَّامحين، ومُنتهى أَملِ المؤمِّلين، جعلَنا اللهُ مِنهم، آمِين.

وكانَ مِن تمامِ النِّعمِ الإلهيَّة أنْ يَسَّرَ اللهُ لنا مِن زمنٍ قريبٍ إخراجَ كتابِ «الكشَّاف» للعلَّامةِ الزَّمخشريِّ أحدِ مَن أَلقَتْ إليهِ البلاغةُ مَقاليدَها، وسَلَّمت إليه الفَصاحةُ زِمامَها، فنَهضنا بِتحقيقهِ على أَوثقِ نُسخهِ الخطِّيَّةِ وأَتقنِها وقد خُطَّ أَكثرُها بيدِ علماءَ أَجلَّاءَ كالطِّيبيِّ والأَتْقَانيِّ والفاضلِ اليَمَاني وغيرِهم، وغَدَتْ هذه الطَّبعةُ لما اشتملَتْ عليهِ مِن محاسنِ العَملِ وإِتقانهِ مَرجِعاً في بابِها وناسِخةً لكلِّ ما تقدَّمَها مِن الطَّبعَات.

ولمكانةِ «الكشَّاف» عندَ أهلِ العلمِ وعُلوِّ مَنزلتِهِ فقد انْكبَّ أهلُ العلمِ بعدَه على النَّهلِ منه وما مِن أحدٍ أَلَّفَ في التَّفسيرِ بعدَه إلا وعرَّجَ عليه، فكثُرت التَّعليقاتُ والمختصراتُ حولَه، وبَرزت الحواشي عليهِ، وكانَ أهمَّ عملٍ عليه هو: «تفسيرُ القاضي ناصرِ الدِّين البَيضاويِّ» المسمَّى: «أنوارَ التَّنزيلِ وأسرارَ التَّأويل» الَّذي وصفهُ الإمامُ السُّيوطيُّ بـ(سيِّد المختصَرات)، بل كانَ اختصاراً وتَحريراً وفيه زيادةُ مهمَّاتٍ مِن المباحثِ والفوائدِ على «الكشَّاف»، حتى صارَ عُمدةَ المتأخِّرينَ في بابِهِ، وكُتِبَ عليهِ أضعافُ ما كُتبَ على «الكشَّاف».

فتوجَّهت الهمَّةُ إلى إخراجِ تفسيرِ القاضي البَيضاويِّ بعدَ اجتماعِ مُقوِّماتِهِ وأَركانِهِ الأربعةِ عليهِ وهي:

الرُّكنُ الأولُ: وجودُ نصٍّ مُتقَنٍ صحيحٍ لأصلِ الكتابِ وهو «الكشَّاف» يَصحُّ الاعتمادُ عليه والرجوعُ إليهِ في ضبطِ وحلِّ كثيرٍ مِن عباراتِهِ وجملِهِ، والَّذي لولاهُ لَمَا استطعنا إِخراجَ هذا التَّفسير، بل لا يُعتدُّ بأيِّ تحقيقٍ لتفسيرِ القاضي البيضاويِّ ما لم يَقُمْ تحقيقُه على نُسخةٍ سليمةٍ صحيحةٍ مِن «الكشاف»، وكيفَ يُشيَّدُ بنيانٌ إذا كان أَساسُه رِخْواً مُتضعضِعَ الأركان؟!

الرُّكنُ الثَّاني: تَشييدُ هذا التَّحقيقِ على أَصحِّ النُّسخِ الخطِّيَّةِ التي وَقفنا عليها لتفسيرِ القاضي البَيضاويِّ، فاعتَمدنا أربعَ نُسخٍ خطيةٍ اخترناها مِن (٣٣٥) نُسخةً خطِّيةً حصَّلناها وقُمنا بفحصِها واحدةً تلوَ الأُخرى، فكانت هذهِ النُّسخُ نِتاجَ ذاكَ السَّبرِ والتَّفتيشِ الَّذي أخذَ وقتاً غيرَ قليل، وقد كُتبت هذه النسخُ بخطوطِ أئمَّةٍ أعلامٍ كالتَّفتازانيِّ والخَياليِّ والفارُوقيِّ تلميذِ المصنِّفِ

ومُلازِمِه وشارحِ جُملةٍ مِن كُتبه، ثمَّ على نُسخةٍ مَنقولةٍ مِن نُسخةٍ نُقلت مِن خطِّ المصنِّفِ رحمهُ الله تعالى.

الرُّكنُ الثَّالثُ: تحقيقُ حاشيةِ العلَّامةِ السُّيوطيِّ والَّتي تُعَدُّ مِن أَنفسِ ما كُتِبَ على تفسيرِ القاضي البيضاويِّ: وقد أظهرَ فيها مِن البراعةِ والبلاغةِ والفصاحةِ وأتى فيها مِن المباحثِ والفوائدِ المستمدَّةِ مِن كلامِ العلماءِ الَّذين سبقوهُ كأبي حيَّان والسَّمينِ الحلبيِّ والسَّفاقُسيِّ والطِّيبيِّ والجارَبَرْديِّ والتَّفتازانيِّ والبابَرتيِّ وغيرِهم مُناقشاً ومُعقِّباً ومحرِّراً = ما لم يَظهرْ في حاشيةٍ أُخرى كُتبتْ عليه، حتَّى إنَّ شيخَ الإسلامِ زكريَّا الأنصاريَّ الشَّافعيَّ لمَّا طالَعها صارَ يَعْجَبُ مِن فَصاحةِ الإمامِ السُّيوطيِّ ويُثني عليه ويقولُ: (الشَّيخُ جلالُ الدِّين أَراحَنا مِن تعبٍ طويل)، وقد قُمنا بتحقيقِها على ثلاثِ نُسخ خطيَّةٍ ثمَّ رابعةٍ انتخبناها مِن (٢٣) نُسخةً خطيةً وقَفنا عليها إحداها مَقروءةٌ على الإمامِ السُّيوطيِّ وعليها خطُّه في مَواضعَ كثيرةٍ.

الرُّكنُ الرابعُ والأخيرُ الذي أقمنا تحقيقَنا هذا عليه: هو تلكَ المصنَّفاتُ التي كُتِبتْ على تفسيرِ القاضي البيضاويِّ والتي كانت لنا خيرَ مُعينٍ في حلِّ ما اعتاصَ مِن غوامضِ كلامِ البيضاويِّ، وغَرُبَ على كثيرٍ من الأفهامِ معرفتُه، وضَبطِ ما قد يُشكلُ على القرَّاء ضبطُه= كحواشي الأئمَّة زكريَّا الأنصاريِّ والشِّهابِ الخَفاجيِّ والقُونويِّ وابنِ التَّمجيدِ وغيرِهم، وقد أَفدنا مِنها كثيراً كما يجدُه المطالِعُ في حواشي هذا التَّحقيق.

وبعدُ، فهذا تفسيرُ القاضي البيضاويِّ نُقدِّمُه اليومَ وقد بَذلنا فيه الوُسعَ والطَّاقةَ ولم ندَّخِرْ وقتاً ولا مالاً في سبيلِ إصدارهِ تحقيقاً وضَبطاً وتوثيقاً وحُسْنَ إخراجٍ على أَحسنِ صورةٍ علميَّةٍ صحيحةٍ، فالحمدُ لله على ذلك حمداً كثيراً.

ولا نَنسى أخيراً أنْ نوجِّه الشُّكرَ والتقديرَ لكلِّ مَن ساهمَ في إخراجِ هذا العملِ إلى حيِّزِ الوجودِ، ونخصُّ بالشُّكرِ منهم:

ـ الأستاذُ المحقِّقُ **ماهر أَديب حبُّوش** حفِظه الله والَّذي لم يَضِنَّ بوقتٍ وجهدٍ في سبيلِ إخراجِ هذا الكتابِ على أحسنِ وجهٍ وصورةٍ مَرضيَّةٍ، وهو الَّذي عاشَ بينَ كتبِ التَّفسيرِ دَهراً يزيدُ عن عشرينَ عاماً أَخرجَ لنا خِلالَها النَّفائسَ؛ كتفسيرِ القُرطبيِّ وأبي حيَّان والآلُوسيِّ وابنِ كمالِ باشا وأبي حَفصٍ النَّسفيِّ والكشَّافِ للزَّمخشريِّ، فاللهُ يُثيبُه ويُكافيهِ بما هو أهلُه.

ثمَّ الشكرُ للإخوةِ الذين بذلوا جُهوداً كبيرةً في نسخِ الكتابَينِ ومُقابلتِهما وضبطِهما وتوثيقِهما وفهرستِهما، وأخصُّ بالشكرِ منهم الأساتذةَ والإخوةَ الفضلاء:

أ. توفيق محمود تكلة.

أ. جمال عبد الرحيم الفارس.

أ. خالد شمسو.

أ. عدنان عادل أبو شعر.

أ. فادي السَّيِّد.

أ. هادي الهندي.

وللأخِ الأُستاذ **خالد محمَّد ياسين علوان** الَّذي أَخرجَ الكتابَ إخراجاً بَهيًّا يَليقُ به وبمكانتهِ كلَّ التَّقديرِ.

فاللهُ يَجزيهم جميعاً خيرَ الجزاءِ ويُثيبُهم خيرَ العطَاء.

وأخيراً: فهذا جُهدنا وعملُنا بذَلنا فيه ما أَسلفنا ووصفْنا وقد قُمت بقراءتِهِ كاملاً زيادةً في إِحكامِ إخراجِهِ وإتمامِ مُتطلّباتِ تحقيقِهِ على نَحوٍ مَرضيٍّ، فما كانَ فيه مِن خيرٍ وتوفيقٍ فمِنَ اللهِ تعالى لا غير، وما كانَ فيه مِن خَللٍ أو زَللٍ فمِن تقصيرِنا، ولكنْ حسبُنا وعذرُنا أنَّنا قد بذَلنا فيه جُهداً غيرَ قاصدِينَ مُزاحمةَ أحدٍ ولا مُنافستَه، ولكنْ نرجو ادِّخارَ هذا العملِ وغيرِه ممَّا أَخرجناهُ وسنُخرجهُ مِن أمَّهاتِ كتبِ التَّفسيرِ عندَ مَن لا يَضيعُ عندهُ مِثقالُ حبَّةٍ مِن خَردَل، واللهُ يتقبَّلُ منَّا ويُحسِنُ خِتامَنا ويُثقِّلُ مَوازينَنا، ونسألُه التَّوفيقَ والسَّدادَ في القولِ والعملِ، والحمدُ للهِ ربِّ العالمين، وصلَّى اللهُ على نبيِّنا وقدوتِنا محمَّدٍ وعلى آلِهِ وصحبِهِ أجمعينَ إلى يومِ الدِّين.

وكتبه

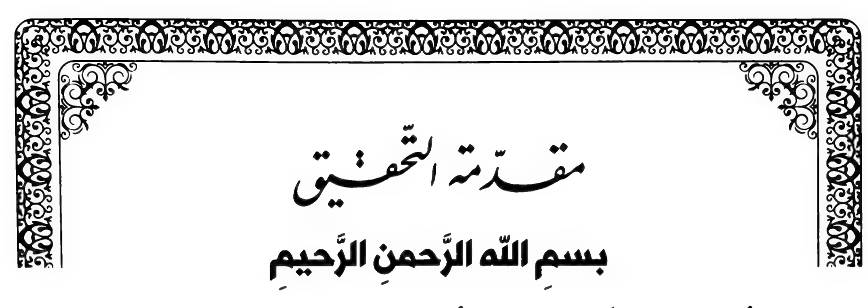
أبو عبد الله

محمَّد خَلُّوف العبدالله

٦ جمادى الأولى ١٤٤٣هـ

١٠ كانون الأولى ٢٠٢١م

* * *



مقدمة التحقيق

بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ

الحمدُ للهِ ربِّ العالَمِين، والصَّلاةُ والسَّلامُ على خاتمِ المرسلين، وعلى آلِهِ وصحبِهِ أجمعين.

وبعدُ:

فإنَّ خيرَ الكلامِ كلامُ اللهِ، وخيرَ الهَدْيِ هَدْيُ رسولِه، وما عَمِلَ إنسانٌ عملاً أشرفَ مِن خدمةِ هذينِ الأصلينِ اللَّذَينِ هما قِوامُ شريعةِ الإسلام، ومنهما تُستنبَطُ المسائلُ وتُستمدُّ الأحكام.

ومِن هنا؛ فقد تسابقَ العلماءُ وتَبارى الفُضَلاءُ منذُ فجرِ الدَّعوةِ في وضعِ الأُصولِ الكفيلةِ بحِفظهما مِن عبثِ العابثينَ وتأويلِ الضُّلَّالِ الزَّائغين، فكانَ هذا الكَمُّ الهائلُ من التَّصانيفِ في تفسيرِ القرآنِ الكريمِ وخدمةِ الحديثِ الشَّريفِ، وليتحقَّقَ بذلك قولُ اللهِ سبحانَه: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩].

وموضوعُنا هنا ما يتعلَّقُ بشِقِّ التَّفسيرِ، فقد تنوَّعَت أساليبُ المُفسِّرينَ وتعدَّدت مناهجُهم في تفسيرِ الآياتِ وبيانِ الأحكامِ، وكلٌّ نحا مَنحى خاصًّا به، أو عُنِيَ بنوعٍ مِن أنواعِ العلومِ، لكنَّها جميعًا حافظَتْ على أصولٍ وقواعدَ هي الأساسُ لهذا الفنِّ، ومِن أهمِّها العِنايةُ بروايةِ أو ذكرِ أقوالِ السَّلَفِ عنايةً خاصَّةً، وخصوصاً أقوالِ الصَّحابةِ الكرامِ الذين هم خيرُ مَن يُناطُ بهم تفسيرُ الكتابِ؛ لقُربِهم مِن رسولِ اللهِ ونَهْلِهم المعارفَ مِنه، ثم مُعايشَتِهم أحداثَ التَّنزيلِ لحظةً بلحظةٍ، ووقوفِهم على

سببِ تنزيلِ كلِّ آيةٍ منه، يضافُ لذلك عدالَتُهم جميعاً، مع صفاءِ مَشربِهم وخُلوصِ سَلِيقَتِهم مما لَحِقَ مَن بعدَهُم عند مخالطةِ الأُمَمِ والأقوامِ.

ومن القواعدِ التي حافظَ عليها أولئك المفسِّرونَ الاعتمادُ على السُّنَّةِ النبويَّةِ الشَّريفةِ في تفاسيرِهم، وعلى أصولِ وقواعدِ هذا الدِّينِ، وأصولِ وقواعدِ اللغةِ التي حتَّى ولو لم تكُن في العصرِ الأوَّلِ مُدوَّنةً في السُّطورِ لكنَّها كانَتْ محفورةً في الصُّدورِ، مجبولةً بِفِكْرِهم، محفوظةً في قلوبِهم، مركوزةً في عُقولِهم، مُرتكزةً عليها علومُهُم.

ومن أهمِّ ما عُنِيت به تلكَ التَّفاسيرُ أيضاً هو الدِّفاعُ عن مذهبِ أهلِ السنَّةِ والجماعةِ، والحفاظُ على المشرَبِ الصَّافي، وتجنُّبُ البِدَعِ الضَّالَّةِ والمناهجِ المنحلَّةِ، والأفكارِ الزَّائغةِ عن سَنَنِ الاستقامةِ، فلا نجدُ مثلاً تفسيراً قائماً على أفكارِ الجَهْميَّةِ أو القَدَريَّةِ أو ما كان على شاكِلَتِهما، ولا نقصِدُ بكلامِنا هذا ما داخلَ تلك المصنَّفاتِ مِن إسرائيليَّاتٍ أو موضوعاتٍ فذاك بحثٌ آخرُ.

واستمرَّ الحالُ على هذا المنوالِ إلى أن ذهبَ أَربابُ السَّلِيقَةِ، والتَبَسَ الإِعرابُ باللَّحنِ والمَجَازُ بالحَقيقَةِ، فوُضِعَ لكلٍّ مِن الإِعرابِ والبَلَاغةِ قَواعِد، يُدرَكُ بها مَا أَدرَكَهُ الأَوَّلونَ بالطَّبْعِ وتُساعِد، فكانَ حكمُ علمِ المَعاني والبيانِ كحكمِ علمِ النَّحوِ والإِعراب، وكانَت الحاجةُ إليهِ دَاعيَةً لإِدراكِ وجهِ الإِعجازِ والإِغراب، فكانَ كِتابُ «الكشَّاف» هو الكافلَ في هذا الفَنِّ بالبَيانِ الشَّاف، فبعد أن كان التَّفسيرُ عند المتقدِّمين مُقتصراً على تمهيدِ المعاني، وتشييدِ المباني، وتبيينِ المرام، وترتيبِ الأحكام، حَسْبَما بلغَهُم مِن سيِّد الأنام، جاءَ «الكشَّاف» ليضعَ الأساسَ لِمدرسةٍ جديدةٍ في التَّفسيرِ تعتمدُ الألفاظَ والتراكيبَ القرآنيةَ أساساً، وتنطلقُ منها لبيانِ مواطنِ الإعجازِ، واستنباطِ المعاني، مع المحافظةِ على أصولِ السَّابقينَ والزِّيادةِ عليها بإظهارِ مزاياهُ الرَّائقَة، وإبداءِ خفاياهُ الفائقَة؛ ليُعايِنَ الناسُ دلائلَ إعجازِه،

ويشاهِدُوا شواهدَ فضلِه وامتيازِه، ليَخُطَّ بهذا منهجًا سارَ عليه مَن بعدَهُ مِن المدقِّقين، الذين دوَّنوا أسفاراً بارعَة، جامعةً لفنونِ المحاسنِ الرائعَة، يتضمَّن كلٌّ منها فوائدَ شريفةً وعوائدَ لطيفةً، كان «الكشَّاف» لها أساساً ومنطلقاً.

لكنَّ هذا العملَ البارعَ لم يكن خالصاً صافيَ المشرَبِ والمنابعِ، بل داخلَهُ مِن عبثِ الأفكارِ ما عَكَّرَ نقاءَهُ، حيثُ إنَّ الزَّمخشريَّ قد بنى تفسيرَهُ على الدِّفاعِ عن عقيدةِ المُعتزلةِ وتأويلِ الآياتِ بما يُناسِبُ مذهبَهُم، بل جهدَ في لَيِّ أعناقِ النُّصوصِ ليجعلَ أهلَ السنَّةِ والجماعةِ كأنَّهُم هم المنحرفونَ، وليُوهِمَ أنَّ مذهبَهُ هو الأصلُ ومذهبَ أهلِ السنَّةِ هو الزَّائغُ عن سَننِ الصَّوابِ، فسَخَّرَ لذلك كلَّ ما آتاهُ اللهُ مِن علمٍ وفَصاحةٍ.

ومِن هنا نَشأَت الحاجةُ لتفسيرٍ يُلغي كلَّ ما يخالِفُ شريعةَ أهلِ الحقِّ، وينفي ذلك الزَّبدَ ليذهبَ جُفاءً ويبقى من ذلك التَّصنيفِ البارعِ ما ينفعُ النَّاسَ في الأرضِ.

فقيَّضَ اللهُ لهذه المهمَّةِ رجلاً من كبارِ أعلامِ الأمَّةِ، هو العلَّامة القاضي ناصرُ الدِّين البَيضاويُّ رحمه الله تعالى وأعلى مقامه في علِّيِّين، حيث عكفَ على ذاك التَّفسيرِ بالاختصارِ والتَّحريرِ، والتَّنقيحِ والتَّيسير، فجاءَ بهذا التَّصنيفِ الذي تناولناهُ بالتَّحقيقِ، المنعوتِ، بـ:

«أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل»

فكانَ هو الكافلَ بإعادةِ الأمورِ إلى نِصابِها، ورَدِّ الحُقوقِ لأصحابِها، والذَّبِّ عَن مذهبِ أهلِ السُّنَّةِ والجَماعَة، وقمعِ أهلِ البِدَعِ والرَّقاعَة، هذا مع الحفاظِ على ما حَواهُ «الكشَّاف» مِن الفوائدِ الشَّريفةِ والعوائدِ اللطيفةِ، بل وزادَ عليه الكثيرَ مِن النِّكاتِ الفائقةِ والاستنباطاتِ الرَّائقةِ، بعبارةٍ رَصينةٍ مُحكمةٍ، خاليةٍ مِن الحَشْوِ والتَّطويلِ.

فكانَ مِن إبداعاتِ الإمامِ البَيْضاويِّ أنَّه لم يَعمَدْ في اختصارِه لـ«الكشّاف» إلى الحذفِ والاجتزاءِ مع الحفاظِ على ما بقيَ كما هو كما فعلَ غيرُهُ كالإمامِ النَّسَفيِّ مثلاً، بل إنَّه عَمِد إلى تَفكيكِ البناءِ ثمَّ إعادةِ تركيبِه من جَديدٍ مُعتمِداً نفسَ اللَّبِناتِ حينًا، ومُستعمِلاً غيرَها في أحيانٍ أُخْرى مع الحفاظِ على مَتانةِ البناءِ وحُسنِه وروائِه، فصاغَهُ صياغةً مُحكمةً دقيقةً، ونحا فيه مَنْحى الإيجازِ والتَّركيزِ، بحيثُ لا يضَعُ الكلمةَ إلا بميزانٍ، كما قرَّرَ فيه الأدلَّةَ على أصولِ أهلِ السُّنَّةِ.

ولهذا كلِّهِ فقد لَقِيَ هذا التَّفسيرُ ما لَقِيَ مِن القبولِ عندَ العُلماءِ، وعَظُمَت مكانَتُه بين التَّفاسيرِ، لكنَّ المُبحِرَ فيه إذا لم يَكُن مِن المتمكِّنينَ في العلومِ المُتضلِّعينَ فيها فقَدْ يجِدُ بعضَ الصُّعوبةِ في فَهْمِ عباراتِه المتينةِ المُحكَمَةِ، وفَكِّ رموزِه وما غَمُضَ مِن مَعانيهِ، ومع أنَّ حواشيَهُ قد بلغَتْ كثرةً كاثرةً لكنَّ كلَّ واحدةٍ منها لا تفي بالغَرَضِ على انفرادِها، والرُّجوعُ إلى جمعٍ مِنها هو مِن الصُّعوبةِ بمكانٍ خُصوصًا بما حَوَتْه مِن تَطويلٍ وانطوَتْ عليهِ مِن تَعقيدٍ، مع تلكَ الوُجوهِ الباردة، والبحوثِ الزَّائدَة، وكَثْرةِ الأخذِ والردِّ، والقيلِ والقال.

ومِن هنا؛ فقد برزَتِ الحاجةُ إلى تحقيقِه تحقيقًا عِلْميًّا مبنيًّا على أجوَدِ نُسَخِه الخَطيَّةِ مع ضَبطِه ضَبطًا صحيحًا، وتخريجِ ما فيهِ مِن أحاديثَ وآثارٍ وقراءاتٍ وأشعارٍ وأمثالٍ وغَيرِها، والأهمُّ مِن كلِّ هذا هو شرحُ ما استغلَقَ مِن مَعانيهِ وبيانُ ما اعتاصَ مِن لُغَتِه ومَبانيه، بالعَوْدةِ لأهمِّ حَواشيهِ، وانتقاءِ ما في كلِّ واحدةٍ مِنْها مِن الفوائدِ، مَع طرحِ ما حَوَتْهُ الزَّوائدُ.

هذا وما خرجَ منه مِن طَبَعاتٍ لا شيءَ مِنْها يَفِي بالغَرَضِ، ولا حتَّى بشَيءٍ منه يسيرٍ، فكان لا بُدَّ مِن إعطائهِ ما يَستَحِقُّ من العنايةَ، والعملِ على إخراجهِ بطَبَعَةٍ

عِلميَّةٍ تُستَفْرَغُ فيها الجهودُ لتقديمِه بأحسنِ حُلَّةٍ وأبدعِ طِرازٍ.

وقد توَّجنا هذا العمل بتحقيقِ حاشيةِ العلَّامة السُّيوطي ـ رحمه الله ـ المسمَّاةِ بـ «نواهدِ الأَبكارِ وشَواردِ الأفكار»، والتي حَوَتْ من جليلِ المباحثِ ما عزَّ نظيرُه في كلِّ ما كُتب على «أنوار التنزيل» وأصلِه «الكشاف»، وهي حقيقةٌ بالرجوعِ إليها في عَويصاتِ المسائلِ المُستغلَقةِ من الكتابَين، فكان هذا العملُ حقيقاً بتنزيلِه منزلةَ الأسفار الجليلةِ العظيمةِ التي يُفاخَرُ بها ويُرجَعُ لها ويُستَنَدُ إليها.

ومِن هُنا كان الإقدامُ على مثلِ هذا العملِ الكبيرِ من المهابةِ بمكان، وقد انبرَتْ دارُ اللبابِ كعادَتِها في حملِ المهمَّاتِ الصَّعبةِ على عاتِقها للقيامِ بهذا العَمَلِ الجبَّارِ، وسَخَّرَت له كلَّ الإمكاناتِ العِلميَّةِ والإخراجيَّةِ والطِّباعيَّةِ، وكانَ التَّوفيقُ مِن اللهِ حَليفَها، ونسألُه سُبحانَه بعد هذا الإخلاصَ والقبولَ.

وكان أوَّلُ التَّحدِّياتِ في هذا العملِ بعدَ توفيرِ نُسَخِهِ الخطيَّةِ هو انتقاءُ أجودِ النُّسَخِ لبناءِ العمَلِ عليها، وقد كان ذاك أمرًا في غايةِ الصُّعوبةِ بالقياسِ لذاك الكَمِّ الهائلِ المُتوفِّرِ مِن النُّسَخِ، وتمَّ بفضلِ اللهِ وعَوْنِه انتقاءُ أربعةٍ مِن أجوَدِها، مُغنيَةٍ عَن بَواقِيها، بل إنَّ إحداها قد خُطَّتْ بقلمِ أحدِ تلامذةِ البيضاويِّ نَفسِه مع جودةٍ في الضَّبطِ ووُضوحٍ في الخَطِّ، كما سيأتي في وَصفِها.

ثمَّ لا حاجةَ لذكرِ ما لحقَ ذلك مِن مَصاعبَ تمَّ بفضلِ اللهِ تَذليلُها ليُبصِرَ هذا العملُ النُّورَ أخيراً بما أمَّلناه فيهِ مِن حُسْنِ القبول، واللهُ في هذا خيرُ مَأمول.

وأخيراً فلا يَفوتُنا أن نتوجَّه بالشُّكرِ الجزيلِ لكلِّ مَن ساهمَ في إخراجِ هذا العملِ الجليلِ، الذي بُذِلَت فيه جهودٌ جبارةٌ، من قِبَلِ مجموعةٍ من الإخوةِ مختارةٍ، قاموا بالعملِ على نَسْخِه ومُقابَلَتِه وإخراجِه وغيرِ ذلك مِن الأمور التي لا يَتِمُّ العملُ

إلا بها، والتي يُعتبرُ ما قمنا به مِن التَّحقيقِ جزءاً منها؛ للخُروجِ به بهذه الحُلَّةِ القَشيبَةِ، فجزاهم اللهُ خيرَ الجزاءِ.

ثم الشُّكرُ مَوصولٌ لدارِ اللُّبابِ التي عوَّدَتْنا على كلِّ ما يسرُّ الأَلباب، ومديرِها أبي عبد اللهِ محمَّد خَلُّوف العبدالله الذي ـ بعدَ فضلِ الله ـ لولا دأَبُه ومتابعَتُه للعملِ مِن قبلِ أنْ يبدأَ بتَوفيرِ النُّسَخِ ثمَّ انتقائِها ثمَّ المتابعةِ لحظَةً بلَحظةٍ ما كُنَّا لنرى ثمرةَ هذا الجُهدِ المُباركِ، والحمدُ للهِ أوَّلاً وأخيراً.

وكتبه

ماهر أديب حبوش

دمشق

١/ ١٢/ ٢٠٢١م

***



عَمَلِي في الكتابِ

حَرَصْتُ في هذا العملِ على إيلاءِ الكتابِ ما يَستحِقُّه من العنايَةِ، مع تَلَافي ما وقعَ في حقِّه من القُصور، فكان عَمَلي فيه على النَّحوِ التَّالي:

١ ـ حِرصًا على سَلامةِ النَّصِّ وتَجنُّباً للوقوعِ في أيِّ تحريفٍ أو سقطٍ وقعَ فيما سبقَ مِن الطَّبَعاتِ، فقد تمَّ نسخُ نصِّ «البيضاويِّ» ابتداءً دونَ النَّظرِ في أيِّ طبعةٍ أُخرى، وقد كان هذا النَّسْخُ من إحدَى أهمِّ أصولِهِ الخطيَّة، وهي النسخةُ (أ)، ثم مُعارَضتُه بباقي الأصولِ الخطيَّة وكلُّها من نفائسِ النُّسَخِ كما سيأتي، وقد جهدتُ في اعتمادِ الأصوَبِ في المتنِ، وإثباتِ أهمِّ الفروقِ في الحواشي وطرحِ ما لا حاجةَ إليه، مع الاستعانةِ في ذلك بما جاءَ في حواشيهِ كحاشيةِ الشِّهابِ الخَفَاجيِّ وزكريَّا الأنصاريِّ والقونويِّ، وهي مِن أكثرِ الحَواشي ذِكراً لفروقِ النُّسَخِ التي تَوافَرُوا عليها، والتي ساهمَت في توضيحِ النَّصِّ وإغنائِه، كما استَعنتُ أيضًا بالأصلِ الذي هو «الكشَّافُ» مِن حيثُ التَّشابُه الكبيرُ بينَ الألفاظِ والعباراتِ، بل كثيرًا ما كنتُ أشرَحُ عِبارةَ البَيضاويِّ بعبارةِ الزَّمخشريِّ، كما استفدتُ مِن شروحِ «الكشَّاف» كـ«فتوح الغَيبِ» للطِّيبي، وحاشيتي العلَّامتينِ الجارْبَرديّ والتَّفتازانيّ، مع بعضِ المصادرِ الأخرى التي تدورُ في فَلَكِهِما كتَفسيرِ ابنِ كمال باشا والآلوسي، هذا مع التَّنبيهِ أحياناً لِمَا وقع في نُسَخِ المحشِّين مِن تحريفٍ أو خطأٍ.

٢ ـ العنايةُ بضبطِ النصِّ وخصوصاً المشكِلُ والقِراءاتُ، وهذا بالاعْتِمادِ على كتبِ اللُّغةِ، والاستعانةِ بما ذَكَره الشَّارحون، وبما في «الكشَّاف» ممَّا سبقَ وحقَّقتُه في تحقيقي للكتابِ المذكورِ، هذا بالإضافةِ لِمَا جاءَ في بعض النُّسَخِ الخطيَّةِ مِن الضَّبطِ.

٣ ـ شرحُ الألفاظِ الغريبةِ والمعاني الغامِضَةِ بالرُّجوعِ لكتبِ اللُّغةِ والغريبِ كـ«الصِّحاح» و«أساس البلاغة» و«النِّهايَة في غريبِ الحديثِ» وغيرِها، وكذلك كتبُ الأدبِ والأمثالِ كشُروحِ «الحَمَاسة»، و«الأمثال» لأبي عُبيدٍ، و«جَمْهرة الأمثال» للعَسكريِّ، و«مَجْمَع الأمثال» للمَيْدانيِّ، و«المُستقصى في أمثالِ العَرَب» للزَّمَخْشريِّ.

٤ ـ شرحُ ما غَمُضَ مِن كلامِ المؤلِّفِ، وبَسْطُ ما كان الإيجازُ مانعاً من فَهْمِه على الوجهِ المطلوبِ، وذلك بالاستعانةِ بأهمِّ الحواشي والشُّروحِ التي تقدَّمَ ذكرُها، هذا دونَ الالتزامِ بحاشيةٍ بذاتِها، بل على سبيلِ الانتقاءِ لِمَا يكونُ مناسباً ومُوافِقاً لِمُرادِ المؤلِّفِ مع مراعاةِ الوُضوحِ التامِّ وعدمِ التَّعقيدِ، وتجنُّبِ الحشوِ والتَّطويلِ، والخروجِ عن النَّصِّ، والإسهابِ الذي لا يُفِيد.

٥ ـ تخريجُ الشَّواهدِ الشِّعريَّةِ من الدَّواوينِ إنْ توفَّرتْ، مضافاً إليها أمَّاتُ كتبِ اللُّغةِ والأدبِ والمعاني والتَّفسيرِ؛ كـ«الكتاب» لسيبويه، و«المفضَّليَّات» للمفضَّل الضَّبِّي، و«معاني القرآن» للفرَّاء، و«مَجاز القرآن» لأبي عُبيدةَ، و«الكامل» للمبرِّد، و«تفسير الطبريِّ»، و«معاني القرآن» للزَّجَّاج، وغيرِها. هذا مع إتمامِ الشَّاهدِ إنْ لم يُذكَرْ بتمامِه، وشرحِه شرحاً وافياً، وبيانِ الاختلافِ في ألفاظِه أو قائليه إن وُجِد.

٦ ـ العنايةُ بالقراءاتِ الواردةِ فيه ـ سواءٌ المتواترُ منها والشاذُّ ـ وذلك بضبطِها

ضبطاً سليماً، وتخريجِها من أمَّات المراجعِ المختصَّة بهذا الشأن، مع نسبةِ كلِّ قراءةٍ لِمَن قرأ بها إن لم يَذكُرْها المؤلِّفُ، وهو في الغالبِ يُعنى بنسبةِ المتواترِ مِن القراءاتِ الثَّمانيةِ؛ كلِّ قراءةٍ لصاحبِها.

كما أنِّي قد الْتَزمتُ من أجلِ تمييزِ المتواترِ مِن الشَّاذِّ بجَعْلِ كلِّ ما نُسِبَ للقرَّاء العشرةِ في المشهورِ عنهم ضِمْنَ أقواسٍ مُزَهَّرةٍ هكذا ﴿﴾، وجعلِ القراءةِ الشَّاذَّةِ ضمنَ قوسينِ عاديَّينِ هكذا ( ).

كما أنني جعلتُ العزوَ في القراءاتِ السَّبعةِ المتواترةِ مُختَصًّا بأهمِّ المراجعِ فيه على الإطلاقِ، وهما كتابُ «السبعة» لابن مجاهدٍ، وكتاب «التيسير»، لأبي عمرو الداني، فيكونُ العزوُ لهما مجتمعَيْنِ، إلَّا ما كان مِن خفاءِ شيءٍ في أحدِهما أو سقوطِهِ أو ما أشبهَ ذلك، فأكتفي بواحدٍ منهما عن الآخرِ، فإذا ذكرَ المؤلِّفُ كعادتِه يعقوبَ في النِّسبةِ أو وردَتْ قراءةٌ عن باقي العشرةِ أضَفْتُ «النَّشرَ» إليهما.

وبالنِّسبةِ للعزوِ في القراءاتِ الشَّاذَّة فقد جعلتُ الأساسَ في ذلك: «المختصر في شواذ القراءات» لابن خالويه، و«المحتسب» لابن جِنِّي، مجتمعَينِ إن اجتمَعَا في ذكرِ القراءةِ، وإلَّا فأحدَهما إن انفردَ، فإن لم تُوجدْ فيهما القراءةُ فمِن أهمِّ المراجعِ المتقدِّمة نحو: «معاني القرآن» للفرَّاء، و«معاني القرآن» للزَّجَّاج، و«إعراب القرآن» لتلميذه أبي جعفر النَّحاس، و«المصاحف» لابن أبي داود، و«تفسير الثَّعلبي»، و«الكشاف»، و«المحرر الوجيز»، و«البحر المحيط». ولا تخرجُ قراءةٌ عن هذه المصادرِ إلَّا النَّادرَ القليلَ.

كما عُنِيتُ في الشَّاذِّ أيضاً بذكرِ مَن قرأ بكلِّ قراءةٍ في حالِ ورودِ ذلك في المصادرِ، فإذا كَثُروا فقد أَكْتَفِي بالأهمِّ مع الإشارةِ أحياناً لكونِ القراءةِ نُسِبَت لجمعٍ غيرِهِم.

٧ ـ العنايةُ بالأحاديثِ النبويَّة الشَّريفةِ، وذلك بتخريجِها مِن دواوينِ السُّنَّةِ المعتمَدةِ، ومقابَلَتِها عليها، وذكرِ الفروقِ الوَجيهةِ بينَها، وسَوْقِ شواهِدِها إنْ وُجِدتْ، مع شرحِ غريبٍ وبيانِ عِلةٍ إنْ كانت. وأقتصرُ في العزوِ على الصَّحيحينِ أو أحدِهما إن وُجِدَ فيه الحديثُ، وإلا فمِن باقي الكتبِ السِّتَّةِ و«مسند الإمام أحمد»، فإنْ لم يُوجد الحديثُ فيها فمِن باقي كتبِ التَّخريجِ.

٨ ـ تخريجُ ما ذُكرَ فيه من آثارٍ عن السَّلَف من الصَّحابةِ والتابعينَ وتابِعِيهم.

٩ ـ عزوُ ما وردَ فيه مِن أقوالٍ للعُلَماءِ إلى كُتبهم إنْ وُجِدَتْ، أو إلى أهمِّ المراجعِ، مع مقابلةِ ما جاءَ عند المؤلِّفِ على ما في المصادرِ للتأكُّدِ مِن سَلامةِ النصِّ وخلوِّه من أيِّ سَقْطٍ أو تحريفٍ أو مخالَفةٍ وجيهةٍ لِمَا في المصدرِ.

١٠ ـ تعقُّبُ المؤلف في بعضِ مَسائل النَّحوِ والقراءاتِ وغيرِها، ممَّا تابعَ فيه الزَّمخشريَّ في الغالبِ، بذكرِ ما قاله الأئمَّةُ في رَدِّهِ أو تفنيدِه، شرطَ أن يكونَ هذا التعقُّبُ وجيهاً.

١١ ـ بعد كلِّ هذا: قمنا بنسخِ نَصِّ حاشيةِ العلَّامةِ السُّيوطي التي كتبها على تفسير القاضي البيضاوي، وهي مِنْ أنفسِ الحواشي التي كُتبت عليه ـ كما سيأتي في الفصل الرابعِ مِنْ هذه المقدمةِ ـ نسخنا النص بالاعتمادِ على نسخةٍ خطِّيةٍ مكتوبةٍ في حياةِ مؤلِّفها وعليها خطُّه وأنها مقروءةٌ عليه في مواضع كثيرة، ثم قمنا بمقابلتها على نسخةٍ ثانيةٍ وثالثةٍ مقابلةً تامَّةً كاملة، ثم رابعةٍ في القسم الثاني من الحاشية كما سيأتي في وصفِ النُّسخ الخطيةِ، وقد قمنا بتحقيقها التحقيق العلميَّ وسرنا على المنهج نفسه الذي قمنا به في تفسير القاضي العلامةِ البيضاويِّ مع ملاحظةِ فرقٍ مهمٍّ وهو كثرةُ مصادرِ الإمام السيوطيِّ التي كانت بالمئات وبعضُها مفقودٌ أو نادرٌ، وبعضُها لا زال في عالَم المخطوطات، وقد أكثرَ من النَّقل عن حاشيتي العلَّامتين التفتازانيِّ وأكملِ

الدِّين البابرتيِّ على «الكشَّاف»، وقد جهدنا على توثيقِ نصوصهما من نسخِها الخطيةِ التي وقفنا عليها، كما أننا لم نترك نقلاً أو توثيقاً نقله العلامة السيُّوطي إلا وقد وثقناه في الغالب بفضل الله.

١٢ ـ جَعلنا نصَّ العلَّامةِ البيضاويِّ ضِمنَ مستطيلٍ لتمييزِه عن حاشيةِ العلَّامةِ السُّيوطيِّ عليه.

١٣ ـ وضعُ دراسةٍ تليقُ بأهميَّةِ الكتابين، واشتملت على أربعة فصول:

الفصلُ الأول: ترجمةُ العلَّامة البيضاويِّ: حياتِه وآثارِه ومَنزلتِه بين العلماءِ.

الفصلُ الثَّاني: دراسةُ كتابِ العلَّامة البيضاويِّ: «أنوارِ التَّنزيل وأسرارِ التأويل»، وسيتمُّ فيها تناولُ الأمورِ التَّاليةِ:

أولاً: ذكرُ أقوالِ العلماءِ في الكتابِ.

ثانياً: ذكرُ نُبذةٍ عن أهمِّ الحواشي التي كُتِبَت عليه.

ثالثاً: شرحُ منهجِ المؤلِّف في تفسيرِه.

رابعاً: ذكرُ الفرقِ بين «الكشَّاف» و«أنوار التنزيل».

خامساً: وصفُ النُّسخِ الخطيَّة التي تمَّ اعتمادُها في التَّحقيقِ.

الفصلُ الثالث: ترجمةُ العلَّامةِ السُّيوطيِّ.

الفصلُ الرابعُ: دراسةُ حاشيةِ العلَّامةِ السُّيوطيِّ على تفسيرِ القاضي البيضاويِّ المسمَّاةِ: «نواهد الأبكارِ وشوارد الأفكارِ».

وسنتناولُ فيه المواضيعَ التَّاليةَ:

أولاً: بماذا تميَّزَت هذه الحاشيةُ؟

ثانياً: منهجُ المؤلِّفِ فيها.

ثالثاً: وصفُ النُّسخِ الخطيَّةِ.

١٤ ـ عملُ فهارسَ علميَّة واسعةٍ تليقُ بمكانةِ الكتابين، وبما اشتَمَل عليهما مِن مَسائلَ، حيث تناوَلنا فيها فهرسةَ المسائلِ التالية:

١ ـ فهرس الآيات المستشهد بها.

٢ ـ فِهْرِسُ الآيات التي ذُكرت فيها وجوه القراءات المتواترات.

٣ ـ فِهْرِسُ القراءاتِ الشواذ.

٤ ـ فِهْرِسُ أسبابِ النُّزول.

٥ ـ فهرس الأحاديثِ النبويَّةِ الشَّريفة.

٦ ـ فِهْرِسُ آثارِ السلفِ من صحابةٍ وتابعين وتابعِيْهِم.

٧ ـ فِهْرِسُ الأشعارِ.

٨ ـ فهرس الأرجازِ.

٩ ـ فِهْرِسُ الأعلامِ.

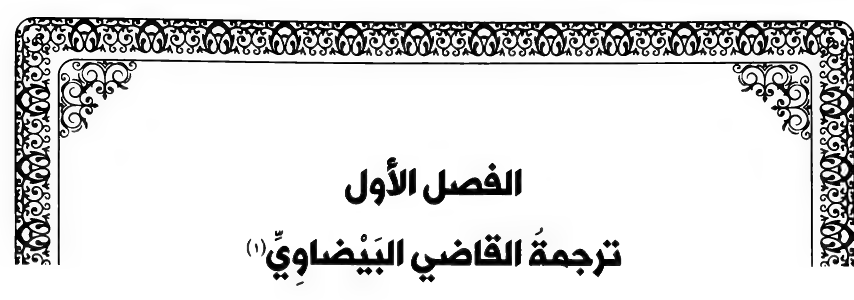
١٠ ـ فِهْرِسُ الكتبِ المذكورةِ في الكتابِ.

١١ ـ فِهْرِسُ المصادرِ والمراجع.

١٢ ـ الفِهْرِسُ العام.

والحمدُ لله الذي بنعمتهِ تتمُّ الصَّالحات، وصلَّى اللهُ على نبيِّنا محمَّدٍ وعلى آلهِ وصحبهِ أجمعين

* * *



الفصل الأول

ترجمةُ القاضي البَيْضاويِّ[1]

ـ اسمُهُ ونسبُهُ:

هو الشَّيخُ الإمامُ العالِمُ العلَّامةُ المحقِّقُ المدقِّقُ القاضي، ناصرُ الدِّينِ عبدُ اللهِ، بنُ قاضي القضاةِ الأعظمِ السَّعيدِ إمامِ الحقِّ والدِّينِ أبي القاسمِ عمرَ، بنِ المَولى العلَّامةِ قاضي القضاةِ فخر الدِّين أبي عبدِ اللهِ محمَّدٍ، بنِ الإمامِ الماضي صدرِ الدِّينِ أبي الحسنِ عليٍّ[2].

يُكْنى بأبي الخيرِ[3] وأبي سعيدٍ[4].

---

(١) تنظر ترجمته في المصادرِ والمراجع الآتية: «الوافي بالوفيات» (١٧/ ٣٧٩)، «عيون التواريخ» (٢١/ ٣٨٩)، «مرآة الجنان» (٤/ ١٦٥)، «طبقات الشافعية الكبرى» (٨/ ١٥٧)، «البداية والنهاية» (١٣/ ٣٢٧)، «السلوك في طبقات العلماء والملوك» (٢/ ٤٣٦)، «السلوك لمعرفة دول الملوك» (٢/ ١٩٥)، ««طبقات الإسنوي» (١/ ١٣٦)، «طبقات ابن قاضي شهبة» (٢/ ١٧٢)، «بغية الوعاة» (٢/ ٥٠)، «طبقات المفسرين» (١/ ٢٤٢)، «قلادة النحر» (٥/ ٤٤٢)، «شذرات الذهب» (٥/ ٣٩٢)، «ذيل طبقات الفقهاء الشافعيين» للعبادي (٣/ ٩٤)، «الفتح المبين» (٢/ ٨٨)، «هدية العارفين» (١/ ٤٦٣)، «القاضي ناصر الدين البيضاوي وأثره في أصول الفقه» (ص ١٣٨ ـ ١٣٩)، «الغاية القصوى في دراية الفتوى ـ مقدمة التحقيق» (١/ ٥١)، «مرصاد الأفهام إلى مبادئ الأحكام ـ مقدمة التحقيق» (ص: ٥٥).

(٢) هكذا ذكر البيضاويُّ نفسُه هذا النسبَ في إسناده لكتاب «مصابيح السنة»، انظر: «تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة» (١/ ٤ ـ ٦).

(٣) هذه كنيته في غالب مصادر الترجمة.

(٤) وهو ما أثبته تلميذه الفاروقي في خاتمة نسخته من «تفسير البيضاوي»، المعتمدة في هذه الطبعة،

الشِّيرازيُّ: نسبةٌ لمدينةِ شيرازَ، وهي قصبةٌ في بلادِ فارسَ، وهي ممَّا استجدَّ عمارتُها واختطاطُها في الإسلامِ، وخرجَ منها جماعةٌ مِن العلماءِ، ودفنَ بها جماعةٌ مِن التَّابعينَ(١)، واتفقتِ المصادر على أنَّ الإمامَ البيضاويَّ نشأَ فيها، ووليَ القضاءَ فيها.

التِّبْريزيُّ: نسبةٌ لتِبريزَ، أشهرِ مدنِ أذربيجانَ، خرجَ منها جماعةٌ وافرةٌ مِن أهلِ العلمِ(٢). وينسبُ إليها الإمامُ البيضاويُّ باعتبارِ وفاتِه فيها.

البيضاويُّ: نسبةٌ إلى البيْضاءِ قريةٍ بفارسَ، وهي أكبرُ مدينةٍ في كُورةِ إصطَخَر، بينَها وبين شيرازَ ثمانيةُ فراسِخَ، وكانَ اسمُها في أيّام الفرسِ (در إسفيد)، فعرِّبَت بالمعنى، وسمِّيتِ البيضاءُ؛ لأنَّ لها قلعةً تَبينُ مِن بُعدٍ ويُرى بياضُها(٣).

ويُنسَبُ البيضاويُّ إليها لأنَّ أصولَ أسرتِهِ منها، أو لأنَّ مولِدَه كان فيها.

الشَّافعيُّ مذهبًا، الفقيهُ، المفسِّرُ، الأصوليُّ، النَّحْويُّ، المُتكلِّمُ، المؤرِّخُ.

ـ مولدُه ونشأتُه:

لا يُعرَفُ للبَيضاويِّ في التراجمِ تاريخُ مولدٍ على التَّحديدِ، ولم يذكرهُ من ترجمَ له.

وذكره الزركلي في «الأعلام» (٤/ ١١٠)، وذكر المقريزي في «السلوك لمعرفة دول الملوك» (٢/ ١٩٥): أبو محمد.

(١) انظر: «معجم البلدان» لياقوت الحموي (٣/ ٣٨٠).

(٢) المصدر السابق (٢/ ١٣).

(٣) المصدر السابق (١/ ٥٢٩ ـ ٥٣٠).

إلا أنَّ بروكلمان في «دائرة المعارف الإسلامية» أثبتَ مَولِدَهُ سنةَ (٦٢٣هـ)[١]، ولم يذكُرْ مُستندَهُ في ذلك.

والذي نميلُ إليه أنَّ سنةَ مولدِه: (٦٤٢هـ)، استنادًا إلى ما نقلَهُ الجنديُّ في «السلوك في طبقات العلماء والملوك» عن الزنجانيِّ تلميذِ البيضاويِّ: قال «كانت وفاتُه بمدينةِ تِبريزَ، وهي مدينةٌ مِن أعمالِ أذربيجانَ، وكانت لنيفٍ وتسعينَ وستِّ مئةٍ، بعد أن بلغَ عمرُه تسعًا وأربعينَ سنةً»[٢]، فيكون مولده حوالي سنة (٦٤٢هـ) على تقديرِ أنَّ الراجحَ في تاريخ وفاتِهِ سنة (٦٩١هـ)، كما سيأتي بيانه[٣].

ولم يذكُرْ غالبُ من ترجمَ له مكانَ وِلادَتِه، إلَّا ما كانَ من نصِّ الزِّرِكليِّ في «الأعلام» على أنَّ ولادتَه كانَتْ في البيضاءِ[٤]، ولم أجدهُ منقولًا عندَ مَن تقدَّمَه.

وقد ذكر الجنديُّ في «السلوك في طبقات العلماء والملوك» عن الزَّنجانيِّ تلميذِ المصنفِ، والطِّيبُ بامخرمةَ في «قلادة النحر» أنَّ جدَّ البيضاويِّ خرجَ مِن البيضاءِ

---

(١) نقلاً عن مقدمة تحقيق «طوالع الأنوار»، وذكر أن هذا في الطبعة الفرنسية من «دائرة المعارف الإسلامية»، ولم أجد التاريخ في الطبعة الإنجليزية، ولا العربية.

(٢) انظر: «السلوك في طبقات العلماء والملوك» لبهاء الدين الجندي (٢/ ٤٣٦).

(٣) ذكر محقق «الغاية القصوى» أن سنة ولادة البيضاوي: (٥٨٥هـ)، استنادًا إلى أن ابن حبيب ذكر في كتابه «درة الأسلاك» في حوادث سنة (٦٨٥هـ) أن البيضاويَّ رحمه الله توفي عن مئة، وبنى عليه أنه كان من المعمَّرين، واتضح لي ـ بعد مراجعة نسختين مخطوطتين (آيا صوفيا ٣٢٣/ و٤٤) و(باريس ١٧٢٠/ و٨٢) من «الدرة» ـ، أن الصواب: وتوفي عن.... [بياض] سنة، فلعلها تحرفت في نسخة محقق «الغاية» من (سنة) إلى (مئة).

وقدَّرَ محقق «مرصاد الأفهام» بعد أن ذكرَ التاريخَ الذي رجحناه أنَّ في كلامِ الزنجانيِّ المذكور تصحيفًا، وبنى عليه أنه ولد حوالي سنة (٦١٢هـ)؛ لأدلةٍ ذكرها، والله أعلم.

(٤) انظر: «الأعلام» (٤/ ١١٠).

وسكنَ شيرازَ[1]. فلعلَّ مولدَهُ كان في شيرازَ، ثمَّ نسبَ إلى البيضاءِ لأنَّ أسرته منها، ويؤيِّدُه ما ذكرَهُ ابنُ شاكرٍ الكتبيُّ في «عيون التواريخ» حيثُ قال: «الشِّيرازيُّ ثمَّ البَيْضاويُّ»[2]، والله أعلم.

وقد نَشأَ البَيْضاوِيُّ في شيرازَ في أسرةٍ علميةٍ، وكان بيتُه مَشهورًا بالعلمِ والقضاءِ.

فوالدُه: الوالي قاضي القضاةِ الأعظمُ السَّعيدُ إمامُ الحقِّ والدِّينِ، أبو القاسمِ عمرَ.

وجدُّه: المولى العلَّامةُ قاضي القضاةِ فخرُ الدِّينِ أبو عبدِ اللهِ محمدٌ.

وعمُّ والدِه: أقضى القُضاةِ السَّعيدُ شمسُ الدِّينِ أبو نصرٍ أحمدُ بنُ عليٍّ.

وجدُّ والدِه: الإمامُ الماضي صدرُ الدِّين أبو الحسنِ عليٌّ.

وخالُه: الإمامُ السَّعيدُ الرّبّانيُّ شهابُ الدِّينِ أبو بكرٍ.

وجدُّه لأمِّه: الإمامُ الماضي نجمُ الدِّينِ عبدُ الرّحمنِ البيضاويُّ.

كلُّهم من أئمَّةِ العلمِ وأصحابِ القضاء والرياسةِ[3].

وقد نهلَ البيضاويُّ في هذه الفترةِ مِن مَعينِ والدِه وشيخِه شرفِ الدِّينِ سعيدٍ، فجمعَ بينَ المعقولِ والمنقولِ، وبرعَ في العلومِ والفنونِ، فدرسَ العربيَّةَ والفقهَ والكلامَ والمنطقَ، وسمعَ الحديثَ، حتَّى لمعَ نَجمُه وأشيرَ إليه بالبنانِ.

---

(١) انظر: «السلوك في طبقات العلماء والملوك» (٢/ ٤٣٦)، و«قلادة النحر» (٥/ ٤٤٢).

(٢) انظر: «عيون التواريخ» (٢١/ ٣٨٨).

(٣) انظر إسناد البيضاوي لكتاب «مصابيح السنة» عن طريقهم في «تحفة الأبرار» (١/ ٤ ـ ٦). وإسناده في الفقه عن طريق والده عن جده في «الغاية القصوى في دراية الفتوى» (١/ ٢٢٠).

ـ تولِّيه القضاءَ:

اتَّفقتِ المصادرُ على أنَّ الإمامَ البيضاويَّ نشأَ في شيرازَ، ووليَ القضاءَ فيها. وكانت مدةُ تولِّيه قضاءَ القضاةِ في شيرازَ مدَّةَ ستة أشهر، لِمَا ذكرَ التَّاجُ السبكيُّ في ترجمةِ قاضي القضاةِ أبي إبراهيم مجدِ الدِّينِ إسماعيلَ بن يحيى التَّميميِّ الشِّيرازيِّ[(١)]: «ولي قضاءَ القُضاةِ بفارسَ وهو ابنُ خمسَ عشرةَ سنةً وعُزِلَ بعد مدةٍ بالقاضي ناصرِ الدِّينِ البيضاويِّ، ثمَّ أعيدَ بعدَ ستَّةِ أشهُرٍ وعُزِلَ القاضي ناصرُ الدِّينِ، واستمرَّ مجدُ الدِّينِ على القضاءِ خمسًا وسبعينَ سنةً».

وبيَّنَ ابنُ السُّبكيِّ أنَّ القاضي مجدَ الدينِ توفيَ سنة (٧٥٦هـ) عن أربع وتسعينَ سنةً بشيرازَ، وأنه تولَّى القضاءَ في سنِّ الخامسةَ عشرةَ سنةَ (٦٧٧هـ) وبقي مدَّةً ثم عزلَ، ووليَ القاضي ناصرُ الدين ستة أشهرٍ، ثمَّ أعيدَ مجدُ الدِّينِ إلى القضاءِ وبقيَ فيه بعد ذلك خمسًا وسبعينَ سنةً.

فيظهر مِن هذا أنَّ وِلايةَ البيضاويِّ للقضاءِ بشيرازَ كانت حوالي (سنة ٦٨١هـ). وكان عمرُه حينئذٍ تسعةً وثلاثينَ عامًا[(٢)].

وذكر التَّاجُ السُّبكيُّ في «الطبقات الكبرى»: أنه رحلَ إلى تبريزَ، حيثُ صادفَ دخولُه إليها مجلسَ درسٍ قد عُقِدَ بها لبعضِ الفُضلاءِ فجلَسَ القاضي ناصرُ الدِّينِ أُخرياتِ القومِ بحيثُ لمْ يَعلَمْ بهِ أحدٌ، فذكرَ المُدرِّسُ نكتةً زعمَ أنَّ أحدًا مِن الحاضرينَ لا يَقدرُ على جوابِها، وطلبَ مِن القومِ حلَّها والجوابَ

---

(١) هو قاضي القضاة مجد الدين إسماعيل بن يحيى التميمي الشيرازي البالي، نسبة إلى بال بليدة في شيراز، كان مشهورًا بالدين والصلاح الخير والمكارم وحفظ القرآن وكثرة التلاوة، توفي بشيراز سنة ٧٦٥هـ، انظر ترجمته في «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٩/ ٤٠٠).

(٢) على تقدير مولده سنة (٦٤٢هـ) ووفاته سنة (٦٩١هـ).

عنهـا، فإنْ لـمْ يَقـدِروا فالحلَّ فقـط، فإن لـم يقـدِروا فإعادتَها.

فلمّا انتهى مِن ذكرِها شرعَ القاضي ناصرُ الدِّين في الجوابِ.

فقالَ له: لا أسمعُ حتّى أعلمَ أنَّك فهمتَها، فخيَّره بينَ إعادتِها بلفظِها أو معناها، فبهِتَ المدرِّسُ وقال: أعدْها بلفظِها، فأعادَها، ثمَّ حلَّها وبيَّنَ أنْ في تركيبِه إيّاها خَللًا، ثمَّ أجابَ عنها وقابَلها في الحالِ بمثلِها ودعا المُدرِّسَ إلى حلِّها، فتَعذَّرَ عليه ذلك.

فأقامَه الوزيرُ مِن مجلسِه وأدناه إلى جانبِه، وسألَه: مَن أنت؟ فأخبرَه أنَّه البيضاويُّ وأنَّه جاءَ في طلبِ القضاءِ بشيرازَ، فأكرمَه وخَلَعَ عليه في يومِه، وردَّه وقد قَضى حاجتَه[١].

ولا ندري هل كان طلبُه للقضاءِ بشيرازَ في هذه الحادثةِ قبلَ عزلِه بالقاضي مجدِ الدِّينِ التَّميميِّ أم بعدَهُ.

وقد تولَّى البَيضاويُّ القضاءَ وكان قد ملكَ أمورَ شيرازَ في ذلكَ الوقتِ جمالُ الدِّين إبراهيمُ الطِّيبيُّ، المعروفُ بالعدلِ بين النَّاسِ والأخذِ على أيدي الظَّلمةِ[٢].

ورُوِيَ أنَّ القاضيَ ناصرَ الدِّين البيضاويَّ قصدَه يومًا لبعضِ أشغالِهِ حين تقلُّدِه لأعمالِه، فأرادَ أن يلقاه بخلوةٍ، فصلَّى الصُّبحَ في أوَّل الوقتِ، ثمَّ ركبَ إلى بابِه واستأذنَ عليه، فقيلَ له: اجلس، فجلَسَ وانتظرَ حتَّى طلعتِ الشَّمسُ فأذِنَ له،

(١) انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٨/ ١٥٧ ـ ١٥٨).

(٢) هو جمال الدين إبراهيم الطيبي المعروف بابن السواملي، سافر وأبعد في الصين وفتح الله عليه، فاكتسب أموالًا وبلغ الغاية، واستقبل من حاكم العراق بلادًا كبارًا، وكان يعتقد في أهل الصلاح والخير، ويمدهم بالمؤنة، ثم إن التتار مالوا عليه حتى قلت أمواله، توفي بشيراز عام (٧٠٦هـ)، انظر: «أعيان العصر» للصلاح الصفدي (١/ ١١٧ ـ ١١٩).

فلمَّا دخلَ أكرمَه وحيَّاه، ثمَّ قال: يا مولانا! صلَّيتَ الصُّبحَ؟ قال: نعم، وكيف لا أصلِّي؟! فقال: يا مولانا إذا صلَّيتَ، فأتبِعْها بأذكارٍ ودعواتٍ، وفرِّغْ قلبكَ أوَّلَ النَّهارِ مِن أفكارِ المخلوقِ، واشتغِل بالخالقِ، حتَّى إذا قضيتَ ما وجبَ عليك مِن عبادةِ الخالقِ توصَّلْ إلى الأسبابِ بإذنِه وأمرِه، وإلَّا فإذا شوَّشتَ وقتكَ وفوَّتَّ عليك بعضَ أورادِكَ، ثمَّ أتيتَ بابَ مخلوقٍ مثلِك؛ لا جرمَ لم يُفتَحْ عليك، ولمْ يُؤذنْ لك، قال القاضي: فعلمتُ أن ذلك الكلامَ من الحقِّ[1].

وفي هذا دلالةٌ على عِظَمِ مكانةِ القاضي البيضاويِّ عندَ أهلِ عَصرِه ورؤساءِ بلدِه، وعلى شِدَّةِ تواضُعِه ولينِ جانبِه.

وقد عُرِفَ البيضاويُّ بالحزمِ في القضاءِ، والتَّحقيقِ والتَّدقيقِ في الحُكمِ والفُتيا، ووصفَ بأنَّه قابلَ الأحكامَ الشَّرعيَّةَ بالاحترامِ والاحترازِ، حتَّى بزغَتْ في الآفاقِ نُجومُه، واشتهرَتْ في الأمصارِ فوائدُهُ وعلومُه[2].

وقد ذكرَ حاجي خليفة في «كشف الظنون» أنَّ البيضاويَّ تركَ القَضاءَ والمناصِبَ الدُّنيويَّةَ بعدَ أَنْ وعظَهُ شيخُه الكتحتائيُّ ونهاهُ عن طلبِ القضاءِ، حيثُ قال بعد أن نقلَ ما قالَهُ ابن السبكيُّ: «وقيل: إنَّه طال مدَّةُ مُلازمَتِه، فاستشفعَ مِن الشَّيخِ مُحمَّد بن مُحمَّد الكتحتائيِّ، فلمَّا أتى الأميرَ على عادتِه قال: إنَّ هذا الرَّجُلَ ـ يعني: البيضاويَّ ـ عالمٌ فاضِلٌ، يريدُ الاشتراكَ مع الأميرِ في السَّعيرِ، يعني: أنه يطلبُ منكُمْ مِقدارَ سجادةٍ في النَّارِ، وهي مجلسُ الحكمِ، فتأثَّر الإمامُ البيضاويُّ مِن كلامِه، وتركَ المناصِبَ الدُّنيويَّةَ، ولازمَ الشَّيخَ إلى أن ماتَ»[3].

---

(١) انظر: «شد الإزار» لمعين الدين الشيرازي (ص: ٣٤٢ ـ ٣٤٣).

(٢) «درة الأسلاك مخطوط آيا صوفيا رقم ٢٣٣» (٤٥/ ب).

(٣) انظر: «كشف الظنون» (١/ ١٨٦) بتصرف يسير.

وقد وقعَتْ هذه الكلماتُ في نفسِ البيضاويِّ موقعًا حَسَنًا، إذ عكفَ بعدَ أَنْ تركَ القضاءَ على كتابةِ تَفسيرِه الذي سارَ في الآفاقِ وقابلَهُ النَّاسُ بالقَبُولِ، وظهرَتْ آثارُ الزُّهدِ في الدُّنيا والالتفاتِ إلى الآخرةِ في «تفسيره»، فمِن ذلكَ قولُه في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً﴾:

«مَن أرادَ أَن يَعرف أَعدَى عَدُوِّه السَّاعيَ في إمَاتتِه الموتَ الحقيقيَّ فطريقُه أن يذبحَ بقرةَ نفسِهِ التي هي القوَّةُ الشَّهْويَّة حينَ زالَ عنها شَرَهُ الصِّبَا ولم يلحَقْها ضعفُ الكِبَر، وكانت مُعْجِبةً رائقةَ المنظَر، غيرَ مُذَلَّلةٍ في طلبِ الدُّنيا، مُسَلَّمةً عَنْ دَنَسِها، لَا شِيَةَ بها من مَقابحها، بحَيثُ يصلُ أثرُه[1] إلى نفسِهِ فتحيا به حيَاةً طَيِّبةً، وتُعْرِبُ عمَّا به ينكشِفُ الحالُ ويرتفِعُ ما بين الوهمِ والعَقلِ من التدارُءِ والنِّزاعِ»[2].

***

(١) أي: أثر الذبح.

(٢) انظر: (٣/ ٢١) من طبعتنا هذه.

ـ مشاهير شيوخه:

١ ـ والدُهُ إمامُ الدِّينِ عُمَرُ بنُ محمَّدِ بنِ عليٍّ البَيْضاويُّ (٦٧٥هـ):

كان مُقتدى عصرِه، وأوحدَ دهرِه، إمامًا مُتبحِّرًا، جمعَ بينَ العلمِ والتَّقوى، وتقلَّدَ القضاءَ بشيرازَ سنينَ، ودرسَ وأسمعَ، وحدَّث وروَى، تولى قضاءَ شيرازَ في عام (٦٧٠هـ) للأتابك أبي بكرِ بن سعدِ بن زنكي بن مودود، وكان مِن المقرَّبينَ منه، وكانَ الأتابكُ مِمَّنْ شهرَ بالعدلِ والحكمةِ.

ومِن شيوخِه شمسُ الدِّينِ عبدُ الرَّحيمِ بنُ عبدِ الرَّحمنِ السَّرْوِسْتَانيُّ، وله رواياتٍ عاليةٍ عن أبي الفتوح العِجليِّ، وأبي الفرجِ ابن الجوزيِّ، وابنِ سكينةَ البغداديِّ، وكريمِ الدِّين الشاشيِّ، وموفقِ الدِّين الكازريانيِّ، وشهابِ الدِّين عمرَ السُّهْرَوَرْدِيِّ، ونجمِ الدِّين أبي الجنابِ أحمدَ المعروفِ ببكرٍ الخوارزميِّ، وله كتابٌ فيه ذكرُ شيوخِهُ ومقروءاتِه عليهم. توفيَ في ربيعِ الأوَّلِ سنة (٦٧٥هـ)، ودُفنَ بشيرازَ[١].

وقد تأثَّرَ البيضاويُّ به كثيرًا، وهو عُمدَتُه بين شيوخِه، وعليه تفقَّه وأخذ علومَه وأسانيدَه، قال في مقدِّمةِ «الغاية القصوى»:

«فاعلَمْ أني أخذتُ الفقهَ عَن والدِي مولى الموالي، الصَّدرِ العالي، وليِّ اللهِ الوالي، قدوةِ الخَلَفِ، وبقيةِ السَّلَفِ، إمامِ الملَّةِ والدِّينِ أبي القاسمِ عمرَ قدسَ اللهُ روحَه» ثمَّ ساقَ بقيَّةَ الإسنادِ بالفقهِ إلى الإمامِ الشَّافعيِّ، ثمَّ إلى رسولِ اللهِ ﷺ[٢].

---

(١) انظر: «شد الإزار في حط الأوزار عن زوار المزار» لمعين الدين أبو القاسم جنيد شيرازي (٢٩٤ـ٢٩٥)، و«شيراز نامه» لأبي العباس الشيرازي (ص: ٦٥، ١٣٦) وهو باللغة الفارسية، وسماه: أفضل الدين.

(٢) «الغاية القصوى في دراية الفتوى» (١/ ٢٢٠).

وقرأ عليه «مصابيحَ السنَّةِ» مرارًا وتكرارًا[١]. وقد ذكرَ البيضاويُّ بعض اختياراتِ والدِه الفقهيَّةِ وفتاويه في ثنايا كتبِه.

٢ ـ مولانا شرفُ الدِّينِ عمرُ بن الزكيِّ البوشكانيُّ (ت ٦٨٠هـ):

تأدَّبَ الإمامُ البيضاويُّ به وتخرَّجَ لديهِ، وكانَ مِن رُؤوسِ مَشايخِه، دفنَ في شيرازَ، ورثاه القاضي ناصرُ الدينِ بقصيدةٍ طويلةٍ كانت مكتوبةً على مرقدِه[٢].

٣ـ شرفُ الدِّينِ سَعيدٌ[٣]:

ذكرَهُ بهاءُ الدِّينِ الجنديُّ في «السُّلوك في طبقاتِ العلماءِ والملوكِ» في ترجمةِ الزنجانيِّ تلميذِ البيضاويِّ: قال: «فسألتُه عمَّن تفقَّه؟ يعني: البيضاوي، فقال: في المنقولاتِ بأبيهِ وفي المَعقولاتِ بشرفِ الدِّينِ سعيدٍ أوحدِ عُلماءِ شيرازَ»[٤].

٤ . الشَّيخُ محمَّدُ بن محمَّدٍ الكتحتائيُّ[٥] الصُّوفيُّ:

صحبَهُ البيضاويُّ وأخذَ عنه الطَّريقَ واقتدى به في الزُّهدِ والعبادةِ، قال حاجي خليفة في «كشف الظنون»: «تأثَّرَ الإمامُ البيضاويُّ مِن كلامِه، وتركَ المناصِبَ الدُّنيويَّةَ، ولازمَ الشَّيخَ إلى أن ماتَ، وصنَّفَ «التفسير» بإشارةِ شيخِه، ولَمَّا ماتَ دُفِنَ عند قَبرِه»[٦].

٥ ـ الصاحبُ غياثُ الدِّينِ أبو مضرٍ محمدُ بنُ أسعدَ العُقيليُّ اليَزديُّ:

---

(١) انظر: «تحفة الأبرار» (١/ ٤ ـ ٦).

(٢) انظر: «شد الإزار» للشيرازي (ص: ٢٩٧ ـ ٢٩٩).

(٣) وذكر الطيب بامخرمة (٥/ ٤٤٢) أن اسمه: شعبة، ولم أقف على ترجمة لكلا الاسمين.

(٤) انظر: «السلوك في طبقات العلماء» لبهاء الدين الجندي (٢/ ٤٣٦).

(٥) وفي بعض المصادر: «الكيخاني».

(٦) انظر: «كشف الظنون» (١/ ١٨٦).

ذكَرَهُ في إسنادِه لكتابِ «مصابيحِ السنَّةِ»[1].

٦ ـ خاله الإمامُ شهابُ الدِّينِ أبو بكرٍ محمدُ بنُ الإمامِ نجمِ الدِّينِ عبدِ الرّحمنِ البَيضاويُّ (ت: ٦٤٩هـ):

ذكَرَهُ في إسنادِه لكتابِ «مصابيح السنة»[2]، وقد كانَ شيخًا رفيعَ الشّأنِ رفيعَ الحالِ، له إسنادٌ في الحديثِ، روى عنه جمعٌ كثيرٌ مِن الأئمَّةِ والأعيانِ[3].

٧ ـ الإمامُ جمالُ الدِّينِ أحمدُ الهَمْدَانيُّ المعروفُ بـ(عاج):

ذكَرَهُ في إسنادِه لكتابِ «مصابيحِ السنة».

٨ ـ الإمامُ جمالُ الدِّينِ عُثمانُ بنُ يوسفَ المَكيُّ:

ذكَرَهُ في إسنادِه لكتابِ «مصابيح السنة».

٩ ـ قاضي القضاةِ تقيُّ الدِّينِ أبو الحسنِ عليُّ بن الحسنِ بنِ أحمدَ الشِّيرازيُّ:

ذكره العفيف المطري في «ذيل طبقات الفقهاء الشافعيين»[4].

١٠ ـ الشَّيخُ نجمُ الدِّينِ عبدُ الواحدِ:

---

(١) انظر: «تحفة الأبرار» (١/ ٤ ـ ٦). وقد ذكر ابن الفوطي أن كنيته: «أبو نصر»، والمثبت ما ذكره المصنف. وذكر ابنُ الفوطيِّ أنَّ صاحبَ شيرازَ أرسله إلى الخليفة المستعصم بالله آخر الخلفاء العباسيين في بغداد بصحبة الإمام نجم الدين عبد الله البادَرائي (ت: ٦٥٥)، انظر: «مجمع الآداب» لابن الفوطي (٢/ ٤٥١).

(٢) والظاهر أن البيضاوي كان صغيرًا حين أجازه خاله، نظرًا لما رجحناه في تاريخ مولده. إذ بينه وبين وفاة خاله سبع سنوات.

(٣) انظر: «شد الإزار» للشيرازي (ص: ٣٣٠ ـ ٣٣٢).

(٤) «مرصاد الأفهام ـ مقدمة التحقيق» (ص: ٨٤)؛ نقلاً عن «ذيل طبقات الفقهاء الشافعيين» (ص: ٩٧)

ذكَرَهُ العفيفُ المطريُّ في «ذيل طبقات الفقهاء الشافعيين»[1].

١١ ـ معينُ الدِّين أبو ذَرٍّ عبدُ اللهِ بن الجنيدِ الكشكيُّ الصُّوفيُّ (ت ٦٥١هـ):

ذكرَ البيضاويُّ في «منتهى المنى» أنَّه يروي عنه بسندِه إلى الإمامِ البغويِّ[2]. وهو إمامُ زمانِه ومُفتي أوانه، له مشيخةٌ عاليةٌ وأسانيدُ مُعتبرةٌ، صَحِبَ ابنَ الجوزيِّ وابنَ سكينةَ، وقرأَ «الجمع بين الصحيحين» للحُمَيديِّ عليه، قيل: إنَّه ما تكلَّمَ قطُّ بهَجْرٍ، وما عامل أحدًا بزَجْرٍ[3].

***

---

(١) المصدر السابق.

(٢) «مرصاد الأفهام ـ مقدمة التحقيق» (ص: ٨٤)؛ نقلاً عن مخطوط «منتهى المنى».

(٣) انظر: «شد الإزار» للشيرازي (ص: ٥٧ ـ ٥٩)، وفيه: «الكثكي».

ـ مشاهيرُ تَلامِذَتِه:

١ ـ أبو عبدِ اللهِ محمدُ بنُ إسماعيلَ الزَّنْجانيُّ الشِّيرازِيُّ:

تولَّى قضاءَ شيرازَ، وهو مِن أكابرِ أصحابِ الإمامِ البيضاويِّ، وَقلَّ مَا رُئيَ مثلُه في الفقهاءِ، كانَ شريفَ النَّفسِ عاليَ الهمَّةِ، وَله مصنّفاتٌ عديدةٌ وشروحٌ لبعضِ مُصنَّفاتِ البيضاويِّ في أصُول الدّينِ، ولهُ كتابٌ في التَّفْسِير. أَخذ عن البيضاويِّ الأَحَادِيثَ التُّساعيةَ، وجملتُها أربعةَ عشرَ حَدِيثًا، والرِّسالةَ الجديدةَ للإمامِ الشَّافِعِيِّ[١].

٢ ـ الشَّيخُ كَمَالُ الدِّينِ عُمَرُ بنُ إليَاسَ المراغيُّ (ت ٧٣٣هـ):

كَانَ عَالمًا عابدًا، سَمِعَ «منهاج» البَيْضَاوِيّ من مُصَنِّفه، ومات بِدِمَشق[٢]، وعن طريقه يتَّصِلُ إسنادُ عليِّ بن خليفةَ المساكنيِّ والإمامِ الشَّوكانيِّ بكتابِ «أنوار التنزيل»[٣].

٣ ـ الشَّيخُ الإِمَامُ فَخرُ الدِّينِ أحمَدُ بنُ الحَسَنِ الجارَبَرْدِيُّ (ت ٧٤٦هـ):

كان فاضلًا ديِّنًا مُتفنِّنًا مُواظِبًا على الشُّغلِ بِالعلمِ وإفادةِ الطَّلبَةِ، شرحَ «منهاج» البَيضَاوِيّ فِي أصُولِ الفقهِ، وَله على «الكَشَّاف» حواشٍ مشهورةٌ وَقد أقرأَهُ مَرَّاتٍ عديدةً، قال السبكيُّ: بلغنَا أَنه اجْتمع بِالْقَاضِي نَاصِر الدِّينِ البَيضَاوِيِّ وَأخذ عَنهُ[٤].

---

(١) انظر: «السلوك في طبقات العلماء» لبهاء الدين الجندي (٢/ ٤٣٥ ـ ٣٣٦).

(٢) انظر: «تاريخ ابن الوردي» (٢/ ٢٩١).

(٣) انظر: «فهرسة علي بن خليفة المساكني» (ص: ٣٦ ـ ٣٧)، و«الفتح الرباني في فتاوى الشوكاني» (٣/ ١٣٨٥، ١٥٦١).

(٤) انظر ترجمته في: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٩/ ٩)، و«بغية الوعاة» (١/ ٣٠٣).

٤ ـ عبدُ الصَّمدِ بنُ محمودِ بنِ عبدِ الصَّمدِ الفارابيُّ الفاروقيُّ، ظهيرُ الدِّينِ (ت بعد ٧٠٧هـ):

فقيهٌ أصوليٌّ، مِن تَصانيفه: «شرحُ طوالعِ الأنظارِ» و«شرحُ مِنهاجِ الوصولِ» كلاهما لشيخِه البَيْضاويِّ[١]، وهو ناسخُ النسخةِ الخطيَّةِ لتفسيرِ البيضاويِّ المرموز لها بـ(ض) التي اعتمدناها ـ مع جملةٍ أخرى من النسخِ النَّفيسةِ ـ في إخراجِ هذه الطَّبعةِ.

٥ ـ زينُ الدِّينِ الهنكيُّ:

لازمَهُ الإمامُ عَضُدُ الدِّينِ الإيجي، وأخذَ عنهُ، وصرَّحَ العلماءُ بأنَّهُ تلميذُ البَيْضاويِّ[٢].

٦ . زينُ الدِّينِ التِّبريزيُّ:

ذكرُه المُلَّا برهانُ الدِّينِ الكوراني (ت١١٠١)، في رِسالتِه: «الأَمَم لإيقاظِ الهِمَم»، وأوردَ فيها إسنادَهُ بكتب البيضاويِّ «أنوار التنزيل» و«الطوالع» و«المنهاج» و«الغاية القصوى» و«شرح المصابيح» إلى مصنِّفِها، عن طريقِ زينِ الدِّينِ التِّبريزيِّ عن البيضاويِّ[٣]. ولعلَّه الذي قبلَه.

٧ . عبدُ الحميدِ بنُ عبدِ الرَّحمنِ بنِ عبدِ الحَميدِ أبو محمَّدٍ الجَيْلونيُّ (ت ٧٢٣هـ): نسبةً إلى كورةِ جَيْلون، وهو جبلٌ ببلادِ فارسَ، قرأَ على البيضاويِّ وأخذَ عنه[٤].

---

(١) انظر: «هدية العارفين» للبغدادي (١/ ٥٧٤).

(٢) انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (١٠/ ٤٦).

(٣) انظر «مجموع رسائل الملا الكوراني» (١/ ٣٨٨ ـ ٣٨٩)، وقد يسَّرَ اللهُ لدارِ اللُّبابِ طباعة هذا المجموعِ الذي يضمُّ عشرينَ رسالةً مِن أنفس رسائلِه. ولم أقف على ترجمة لزين الدين التبريزي.

(٤) انظر ترجمته في «السلوك في طبقات الملوك» (٢/ ١٤٦)، و«طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٢/ ٢٦٤)، وذكر تلمذته على البيضاوي في «السلوك في طبقات الملوك» (٢/ ٤٣٦).

٨. الشيخُ عبدُ الرَّحمنِ بن أحمدَ الأصفهانيُّ[١]:

ذكَرَهُ العلامةُ أحمدُ بن عبد الرحمنِ الموصليُّ في إجازتِه للشَّيخِ عمادِ الدينِ الأمهريِّ حيث قال: «والطريقُ الثَّاني أنني قرأتُ قراءةَ بحثٍ على الشَّيخِ الإمامِ العالمِ الكاملِ المحقِّق المدقِّقِ شمسِ الدِّينِ محمودِ الأصفهانيِّ، وهو بحثَهُ عن والدِهِ القيِّمِ ابنِ أحمدَ، ووالدُهُ على مُصنِّفِه القاضي ناصرِ الدِّين»[٢].

٩. بدرُ الدِّينِ محمَّدُ بن أسعدَ التُّستَرِيِّ:

ذكرَه الوادي آشي فـي «ثَبَتِهِ» حيثُ قال: «ومِن شُيوخي في الأصلينِ والمعاني والبيانِ العَلَّامةُ ضياءُ الدِّينِ العَفيفيُّ الغرميُّ، وقد قرأتُ عليه «منهاج» البيضاويِّ بحثًا، وأخبرني أنَّـه يرويهِ عن الإمام بدرِ الدِّينِ التُّستَريِّ، عَن مؤلفه، فأجزتُ لهم ذلك إجازةً مُعينةً»[٣].

١٠. جمالُ الدِّينِ الفاتني:

ذكره العفيفُ المطريُّ في «ذيل طبقات الفقهاء الشافعيين»[٤].

١١. قوامُ الدِّينِ مسعودُ بن محمَّدٍ الخبيص الكَرْمانيُّ (ت: ٧٤٨هـ):

ذكره العفيفُ المطريُّ في «ذيل طبقات الفقهاء الشَّافعيين»[٥]. وهو أبو محمَّد

---

(١) وهو والد الفقيه الشافعي أبي الثناء شمس الدين محمود بن عبد الرحمن بن أحمد الأصفهاني (ت ٧٤٩هـ)، الأصولي، النحوي، الأديب، المنطقي، الكاتب البارع، صاحب «تشييد القواعد في شرح تجريد العقائد»، و«شرح كافية ابن الحاجب»، و«شرح منهاج البيضاوي في الأصول»، انظر ترجمته في: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (١٠/ ٣٨٣).

(٢) ذكره محقق «الغاية القصوى»، وعزاه إلى مخطوط في الخزانة التيمورية.

(٣) انظر: «ثبت الوادي آشي» (ص: ١٠٨).

(٤) «مرصاد الأفهام ـ مقدمة التحقيق» (ص: ٩٠)؛ نقلاً عن «ذيل طبقات الفقهاء الشافعيين» (ص: ٩٧)

(٥) المصدر السابق.

مَسعودُ بن محمَّد بنِ محمَّد بنِ سهلِ الكَرمانيُّ الملقَّبُ بقوامِ الدِّينِ، أديبٌ مِن فقهاءِ الحنفيَّةِ، له «شرح الكنز» في الفقه، وحاشيةٌ على «المغني» للخبازيِّ في الأصولِ[1].

١٢ . جمالُ الدِّينِ حُسَين بنُ المنجا.

ذكره العفيفُ المطريُّ في «ذيل طبقات الفقهاء الشافعيين»، وهو أحدُ شُيوخِ شمسِ الدِّينِ أبي الثَّناء محمودٍ الأصفهانيِّ[2].

١٣ . شرفُ الدِّينِ عبدُ المؤمنِ بنُ خلَفٍ الدِّمياطيُّ الشَّافعيُّ (ت: ٧٠٥هـ):

ذكر ابن صارمٍ الصَّيداويُّ أنه ممَّنْ يروي «المنهاج» عن مؤلِّفِه البيضاويِّ[3].

***

---

(١) انظر: «الدرر الكامنة» (٦/ ١٠٨)، و«بغية الوعاة» (٢/ ٢٨٦).

(٢) «مرصاد الأفهام ـ مقدمة التحقيق» (ص: ٩١)؛ نقلاً عن «ذيل طبقات الفقهاء الشافعيين» (ص: ٩٧، ١٦٥)

(٣) «مرصاد الأفهام ـ مقدمة التحقيق» (ص: ٩٢)؛ نقلاً عن «مشيخة الصيداوي» (ص: ٤٤٩)

ـ مصنفاته:

في التفسير:

١ ـ **«أنوار التنزيل وأسرار التأويل» المعروفُ بـ: «تفسير البيضاويِّ»**، وهو موضوعُ بحثِنا، وهو آخرُ تصانيفِ الإمامِ ناصرِ الدِّينِ البيضاويِّ رحمه الله تعالى، خصَّه أهلُ العلمِ بالذِّكر في سيرِهم، ونوَّهوا عليهم في تراجمِهم، واعتنَوا فيه كثيرًا بين شرحٍ واختصارٍ وتخريج أحاديثٍ وتحشيةٍ وتعليقٍ وترجمةٍ، حتى بلغتِ التَّصانيفُ عليه العشرات.

٢ ـ **«كتاب العين» في التفسير**. انفردَ ابنُ شاكرٍ الكتبيُّ بذكرِه، ولم يذكُرْ تفسيرَهُ «أنوار التنزيل»، فلعلَّه هو، أو أنه وقفَ على تفسيرٍ له آخرَ لم يَصِلنا[(١)].

في الحديث:

٣ ـ **«تحفةُ الأبرارِ» شرحَ فيه كتابَ «مصابيح السنةِ» للإمام البغويِّ**، وقد حلَّ الإمامُ البيضاويّ في شرحه هذا المُعْضِلات، وذلَّل المُشكلات، ولخَّص المُعْوِصَات، وأبرزَ الفوائدَ والنّكات، بلُغةٍ رفيعة عالية، وقد نقلَ كلامَه في هذا الشرحِ الأئمةُ الكبار، واعتمده الشّراحُ والمحققون[(٢)]، وهو مطبوع.

في الفقه وأصوله:

٤ ـ **«شرحُ مُنتخَبِ المحصولِ في الأصولِ» لفَخرِ الدينِ الرَّازِي**، في أصولِ الفقهِ[(٣)].

---

(١) انظر: «عيون التواريخ» لابن شاكر الكتبي (٢١/ ٣٨٨).

(٢) عن مقدمة تحقيق «تحفة الأبرار» بتصرف.

(٣) ذكره ابن كثير في «البداية والنهاية» (١٧/ ٦٠٦)، والصفدي في «الوافي بالوفيات» (١٧/ ٢٠٦).

٥ ـ «**شرحُ مختصرِ ابنِ الحاجبِ**» في الأصولِ[١].

٦ ـ «**منهاجُ الوصولِ إلى علمِ الأصولِ**»: وهو كتابٌ صغيرُ الحجمِ، جمٌّ الفوائدِ، كثيرُ المنافعِ، جمعَ خلاصةَ الكتبِ التي تقدَّمَتْه بعبارةٍ مختصرةٍ دقيقةٍ، حتى صار من أهمِّ المتونِ في أصولِ الفقهِ، وله شروحٌ كثيرةٌ، وهو مطبوعٌ.

٧ ـ و«**شرحه**»[٢].

٨ ـ «**المنهاج**» **في الفقه**[٣]. وذكرَ ابنُ تغْري بَرْدي أنَّ للإمامِ البيضاويِّ منهاجَين، الأوَّل المشهورُ وآخر غيرُه[٤]، فلعله المذكور.

٩ ـ و«**شرحه**»[٥].

١٠ ـ «**شرحُ المحصولِ**» لفخرِ الدّينِ الرّازيِّ[٦].

١١ ـ «**شرحُ التّنبيه**» لأبي إسحاقَ الشّيرازيِّ، في أربع مجلداتٍ[٧].

١٢ ـ «**الغايةُ القُصوى في درايةِ الفَتوى**»، وهو في فروعِ المذهبِ الشَّافعيِّ، واختصرَه من كتابِ «الوسيط» للإمامِ الغزاليِّ[٨]. وهو مطبوع.

---

(١) ذكره الصفدي في «الوافي بالوفيات» (١٧/ ٢٠٦).

(٢) ذكره السيوطي في «بغية الوعاة» (٢/ ٥٠).

(٣) ذكره ابن شاكر الكتبي في «عيون التواريخ» (٢١/ ٣٨٨).

(٤) انظر: «المنهل الصافي» لابن تغري بردي (٧/ ١١١)

(٥) ذكره ابن شاكر الكتبي في «عيون التواريخ» (٢١/ ٣٨٨).

(٦) ذكره ابن كثير في «البداية والنهاية» (١٧/ ٦٠٦).

(٧) المصدر السابق.

(٨) انظر: «شد الإزار» للشيرازي (ص: ٣٩١).

١٣ ـ «منظومة في الفقه»[١].

١٣ ـ «مرصاد الأفهام إلى مبادئ الأحكام»، وهو مطبوع.

في الكلام وأصول الدين:

١٥ ـ «طوالعُ الأنوارِ مِن مطالعِ الأنظارِ»، في أُصول الدِّينِ، قال السُّبكيُّ: وهو أجلُّ مختصرٍ أُلِّف في علمِ الكلامِ[٢]، وهو مطبوعٌ.

١٦ ـ «الإيضاح في أصول الدين»[٣].

١٧ ـ «مصباحُ الأرواحِ في علمِ الكلامِ»، رتَّبه على مقدمةٍ وثلاثةِ كتبٍ، وهو مختصرٌ لطيفٌ مع زياداتٍ وتوجيهاتٍ لكتابه «الطوالع»، وممّن شرحَه تلميذه: محمدُ بنُ إبراهيمَ بنِ إسماعيلَ الزّنجانيُّ[٤]، وهو مطبوعٌ.

١٨ ـ «منتهى المنى» في شرح أسماء الله الحسنى، ذكره في «تفسيره» في نهاية سورة الحشر. وهو مطبوع.

في المنطق:

١٩ ـ «الكافيةُ» في المنطقِ[٥].

٢٠ ـ «شرحُ المطالعِ» في المنطقِ[٦]. وهو شرحُ متنِ «المطالع» لسراجِ الدِّينِ الأرمويِّ، وهو مِن أحسنِ مُتونِ المنطقِ، وأكثرِها شُروحًا.

---

(١) المصدر السابق.

(٢) انظر: «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٢/ ١٧٣).

(٣) ذكره الصفدي في «الوافي بالوفيات» (١٧/ ٢٠٦).

(٤) انظر: «السلوك في طبقات العلماء» لبهاء الدين الجندي (٢/ ٤٣٦).

(٥) ذكره ابن كثير في «البداية والنهاية» (١٧/ ٦٠٦).

(٦) ذكره الصفدي في «الوافي بالوفيات» (١٧/ ٢٠٦)، والسيوطي في «بغية الوعاة» (٢/ ٥٠)، والداودي في «طبقات المفسرين» (١/ ٢٤٨).

٢١ ـ «المطالع»[١].

في العربية:

٢٢ ـ «لُب الألباب في علم الإعراب»، وهو مختصر كافية ابن الحاجب، قال عنه حاجي خليفة: وهو منطوٍ على فوائدَ جليلةٍ، ومتكفّلٌ لغرائبِ النّحوِ بوجازةِ ألفاظٍ عبقريّةٍ، وقد ذكرَ فيه ما هو الواجبُ ممّا تركَه ابنُ الحاجبِ[٢]، وهو مطبوع.

٢٣ ـ «شرحُ كافيةِ ابنِ الحاجبِ»[٣].

في التاريخ:

٢٤ ـ «نظامُ التَّواريخِ»:

مِن الكتبِ التّاريخيّةِ التي تتناولُ التّاريخ العامّ مِن عهدِ آدمَ إلى سنة ٦٧٤هـ أو ٦٨٥هـ، ذكر فيه: الأنبياء، والخلفاء، والدولة الأموية، والعباسية، ثم الصفارية، والسامانية، والغزنوية، والديالمة، والسلجوقية، والسلغرية، والخوارزمية، والمغولية، وهو كتابٌ باللغةِ الفارسيّة[٤].

في الهيئة والفلك:

٢٥ ـ «متن في علم الهيئة»[٥].

---

(١) ذكره الإسنوي في «طبقات الشافعية» (١/ ١٥٤) في ترجمة التستري، ولعله الذي قبله.

(٢) انظر: «كشف الظنون» (٢/ ١٥٤٦).

(٣) ذكره الصفدي في «الوافي بالوفيات» (١٧/ ٢٠٦)،

(٤) انظر: «كشف الظنون» (٢/ ١٥٩٥)، و«دائرة المعارف الإسلامية» (ص: ٢٠٤٩، ٢٠٥١).

(٥) ذكره القونوي في مقدمة «حاشيته» على «أنوار التنزيل».

٢٦ ـ «**شرح الفصول لنصير الدينِ الطُّوسيِّ**»[١].

وله كذلك:

٢٧ ـ «**رسالةٌ في تعريفات العلومِ**»، وتُسمَّى أيضًا: «**تعريفٌ مُنيف بالعِلْمِ الشَّريف**»، وهي رسالةٌ مُختصَرةٌ ذكرَ فيها تعريفاتٍ جامعةً لعددٍ مِن العلومِ، وتظهَرُ فيها ثَقافةُ الإمامِ البَيضاويِّ الواسعةُ، واطلاعُه على مُختلفِ العلومِ والفنونِ، وهي مطبوعةٌ.

٢٨ ـ و«**كتابُ تهذيبِ الأخلاقِ في التَّصوُّفِ**»[٢].

وممَّا نُسِبَ للبيضاويِّ وليسَ له:

١ ـ «**الإرشاد**» **في الفقِه**: نسبَهُ إليه ابنُ شاكرٍ الكُتبيُّ في «عيون التواريخ»[٣]. والرَّاجحُ أنَّ الكتابَ ليسَ له، وإنَّما هو للإمامِ أبي بكرٍ البيضاويِّ[٤]، حيثُ ذكرَ السُّبكيُّ في ترجمتِه: «وله أيضًا على ما ذكرَ ابنُ الصَّلاحِ كتابُ «الإرشاد» في شرحِ «كفايةِ» الصَّيْمَريِّ»[٥].

٢ ـ «**تذكرةٌ**» في الفروعِ. ذكرَها حاجي خليفة حيث ذكر كتاب «التذكرة في

---

(١) ذكره البغدادي في «هدية العارفين» (١/ ٤٦٢).

(٢) ذكره ابن شاكر الكتبي في «عيون التواريخ» (٢١/ ٣٨٩).

(٣) انظر: «عيون التواريخ» (٢١/ ٣٨٨).

(٤) محمد بن أحمد بن العباس الفارسي القاضي أبو بكر البيضاوي، كان إمامًا جليلاً ذا رتبة رفيعة في فقهاء الشافعية، توفي سنة سنة (٤٦٨هـ)، انظر ترجمته في «طبقات الشافعية» لابن الصلاح (١/ ٩١)، و«طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٤/ ٩٦).

(٥) انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٤/ ٩٧).

الفروع على مذهب الشافعي» للسِّراجِ ابن الملقِّنِ، ثمَّ قال: «ويقالُ: إنَّ للإمامِ البَيضاويِّ المفسِّر «تذكرة» فيهِ أيضًا»(١).

والرَّاجحُ أنَّ الكتابَ لأبي بكرِ البَيضاويِّ أيضًا، حيثُ ذكرَ السُّبكيُّ في ترجمتِه أنَّ لهُ شرحينِ على كتابهِ «التَّبصرة»: أحدهما: الأدلَّةُ في تعليلِ مسائلِ التبصرةِ، ذكر ابنُ الصَّلاحِ أنه وقفَ عليه، والثاني: التذكرةُ في شرحِ التَّبصرةِ، وقفَ عليه السبكيُّ وهو في مجلدينِ(٢).

***

(١) انظر: «كشف الظنون» (١/ ٣٩٢).

(٢) المصدر السابق (٤/ ٩٧).

ـ ما قيل في الإمامِ البَيْضاويِّ:

اتَّفقَت أقوالُ العلماءِ على جلالةِ قدرِ وعلوِّ شأنِ القاضي ناصرِ الدِّينِ البيضاوي ومنزلته، وأثنى عليه مَن ترجمَ له مِن الأعلام.

ـ فقال الصَّلاح الصَّفديُّ (ت ٧٦٤هـ): «العلَّامةُ المحقِّقُ المدققُ، صاحبُ التَّصانيفِ البديعةِ المشهورة»[١].

ـ وقال اليافعيُّ (ت ٧٦٨هـ): «أعمُّ العلماءِ الأعلامِ ذو التَّصانيفِ المُفيدةِ المحقَّقة، والمباحثِ الحميدةِ المدقَّقة، قاضي القضاة، ناصرُ الدِّينِ عبدُ اللهِ بنُ الشَّيخِ الإمامِ قاضي القضاةِ إمامِ الدِّينِ عمرَ بنِ العلّامةِ قاضي القُضاةِ فخرِ الدِّينِ محمدِ بنِ الإمامِ صدرِ الدِّينِ عليٍّ، القدوةُ الشّافعيُّ البيضاويُّ، وللقاضي ناصرِ الدِّينِ مصنفاتٌ عديدة، ومؤلفاتٌ مفيدة، ممّا شاعَ في البلدان، وسارتْ به الرّكبان، وتخرّجَ به أئمةٌ كبارٌ»[٢].

ـ وقال تاجُ الدينِ السُّبكيُّ (ت ٧٧١هـ): «كان إمامًا مبرِّزًا نظّارًا صالحًا متعبدًا زاهدًا»[٣].

ـ وقال ابنُ حبيبٍ (ت ٧٧٩هـ): «عالمٌ نمَى زرعُ فضلِه ونجَم، وحاكمٌ عَظُمَت بوجودِه بلادُ العجَمْ، برعَ في الفقهِ والأُصول، وجمعَ بين المعقولِ والمنقُول، وأجابَ سُؤالَ الطَّالبين، ونشرَ إردبَّةَ الإفادةِ على الرَّاغبين، تكلَّمَ كلٌّ مِن الأئمَّةِ بالثَّناءِ على مُصنَّفاتِه وفَاه، ولو لَمْ يَكُن له غيرُ «المنهاج» الوجيزِ لفظُه المحرَّرِ لكفاه،

---

(١) انظر: «الوافي بالوفيات» (١٧/ ٢٠٦).

(٢) انظر: «مرآة الجنان» لليافعي (٤/ ١٦٥).

(٣) انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٨/ ١٥٧ ـ ١٥٨).

وَلِيَ أمرَ القضاءِ بشيراز، وقابلَ الأحكامَ الشَّرعيَّةَ بالاحترامِ والاحتراز، وبزغَتْ في الآفاقِ نجومُه، واشتهرَتْ في الأمصارِ فوائدُهُ وعُلومُه»[1].

ـ وقال أكملُ الدينِ البابَرتيُّ (ت ٧٨٦هـ): «الفاضلُ الألمعيُّ ناصرُ الدِّين البَيْضاويُّ، صنَّفَ «المنهاج» وجعلَه كسِراجٍ وَهَّاج»[2].

وقال ابن قاضي شُهبةَ (ت ٨٥١هـ): «صاحبُ المُصنَّفاتِ، وعالِمُ أذربيجانَ، وشيخُ تلك النَّاحيةِ»[3].

وقال السيوطي (ت ٩١١هـ): «كانَ إمامًا علَّامةً، عارفًا بالفقهِ والتَّفسيرِ والأصلَيْنِ والعربيَّةِ والمنطقِ، نظَّارًا صالحًا متعبِّدًا شافعيًّا»[4].

***

(١) انظر: «درة الأسلاك مخطوط آيا صوفيا ٣٢٣٣» (٤٥/ ب).

(٢) انظر: «الردود والنقود» للبابرتي (١/ ٨٧).

(٣) انظر: «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٢/ ١٧٢).

(٤) انظر: «بغية الوعاة» (٢/ ٥٠).

ـ وفاته:

اختلف المؤرِّخون في تحديدِ تاريخِ وفاةِ الإمامِ البَيْضاوِيِّ رحمَهُ اللهُ على أقوالٍ كثيرةٍ، منها:

ـ ما ذكره الصَّلاحُ الصَّفديُّ في «الوافي بالوفيات»، وابنُ كثيرٍ في «البداية والنهاية» والمقريزي في «السلوك» أنَّ وفاتَه كانت سنةَ «٦٨٥هـ»[1].

ـ وذكر الإسنويُّ في «الطبقات» وابنُ الملقِّنِ في «العقد المذهب» أنَّ وفاتَه كانَتْ سنةَ «٦٩١هـ»[2].

ـ وذكر اليافعيُّ في «مرآة الجنان» أنَّ وفاتَهُ كانت سنةَ «٦٩٢هـ»[3].

ـ وتقدم أنَّ بهاءَ الدِّين الجنديَّ نقلَ عن الزَّنجانيِّ تلميذِ البيضاويِّ أنَّ الإمامَ مات لنيفٍ وتسعينَ وستِّ مئةٍ عن تسعٍ وأربعينَ.

ـ وذكرَ الشِّهاب الخفاجيُّ في مقدمةِ «حاشيته» على تفسير البيضاويِّ أنَّه توفي سنةَ (٧١٩هـ)، حيث قال: «والذي اعتمدَهُ وصحَّحه المؤرِّخونَ في التَّواريخِ الفارسيَّةِ أنَّهُ توفيَ في شهرِ جمادى الأوَّلِ سنةَ تسعَ عشرةَ وسبع مئةٍ تقريبًا، ويشهد له ما في آخرِ تاريخِه «نظام التواريخ»»[4].

والذي نرجِّحُه أنَّ سنةَ وفاتِه هي «٦٩١هـ»، لما يأتي:

---

(١) انظر: «الوافي بالوفيات» للصلاح الصفدي (١٧/ ٢٠٦)، و«البداية والنهاية» (١٧/ ٦٠٦)، و«السلوك في دول الملوك» (٢/ ١٩٥).

(٢) انظر: «طبقات الشافعية» للإسنوي (١/ ١٣٦)، و«العقد المذهب» (ص: ١٧٢).

(٣) انظر: «مرآة الجنان» (٤/ ١٦٥).

(٤) انظر: «حاشية الشهاب» (١/ ٣).

ـ تصريحِ الفاروقيِّ تلميذِ البَيْضاويِّ، حيثُ ذكرَ في خاتمةِ النُّسخةِ الخطيَّةِ مِن «تفسيرِ البيضاويِّ» المعتمدةِ في هذه الطَّبعةِ المرموزِ لها بـ (ض) تاريخَ وفاةِ البيضاويِّ، حيثُ قال: «وقد انخرطَ المصنِّفُ سَقى اللهُ ثَراه ورَضِيَ عنه وأرضاه، في سلكِ الجَواهرِ القُدسِيَّةِ بتبريزَ متعرِّيًا عن جلبابِ الجِسميَّةِ، **في شوَّالَ لسنةِ إحدى وتِسعينَ وستِّ مئةٍ**، أسألُ اللهَ تعالى لهُ الرّضوانَ ولنفسي الرَّحمةَ والغفرانَ، والحمدُ للهِ حمدًا يُكافِئُ نعمَهُ ويوافي مزيدَهُ وصلواتُه على محمَّدٍ وآلِه».

ـ أنَّ البيضاويَّ فرغَ مِن تأليفِ «تفسيره» في هذه السَّنةِ، وقد جاءَ هذا التَّاريخُ في خاتمةِ إحدى النُّسَخِ الخطيَّةِ[1]، حيثُ كتبَ فيها: «تمَّ في آخرِ شَهرِ التَّوبةِ **جُمادى الآخرةِ سنةَ إحدى وتِسعينَ وستِّ مئةٍ**».

ويَعضُدُه أيضًا ما ذكرَهُ الفاروقيُّ في خاتمةِ نُسختِه المذكورةِ مِن أنَّ «التَّفسيرَ» آخرُ مُصنَّفاتِ البيضاويِّ، حيثُ قال: «تمَّ المجلَّدُ الثاني مِن كتابِ «أنوارِ التَّنزيلِ وأسرارِ التَّأويلِ»، آخرِ مصنَّفاتِ الإمامِ الأعظَمِ...»[2].

---

(١) وهي نسخة مكتبة السلطان أحمد المحفوظة برقم (٣٦).

(٢) ويظهر استنادًا إلى هذا النصِّ أن الإمام البيضاويَّ توفي بعد فراغه من كتابة «تفسيره» بنحو أربعة أشهر.

وقد أوصى الإمامُ البيضاويُّ إلى القُطبِ الشِّيرازيِّ أن يُدفَنَ بجانبِه بتبريزَ[١].

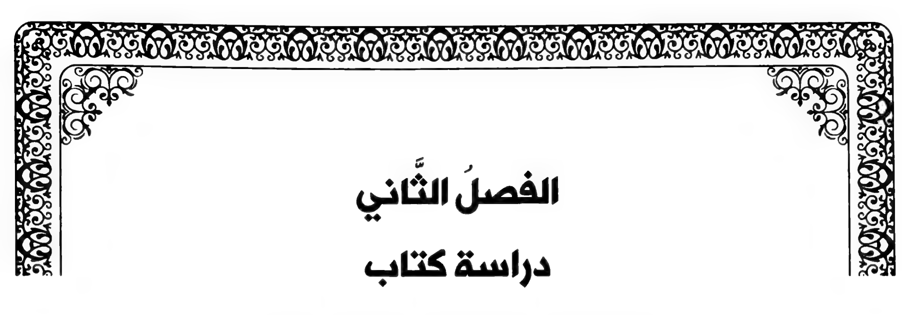
ولم تذكُر المصادِرُ سِنَّ البيضاويِّ عندَ وفاتِه، عدا ما ذكَرَهُ الجنديُّ عن الزَّنجانيِّ تلميذِ البيضاويِّ، حيث قال: «كانت وفاتُه بمدينةِ تِبريزَ، وهي مدينةٌ مِن أعمالِ أذربيجانَ، وكانت لنيِّفٍ وتسعينَ وستِّ مئةٍ، بعد أن بلغَ عمرُه تسعًا وأربعينَ سنةً»، اهـ[٢].

رحمه الله وجزاهُ عن الإسلامِ والمسلمينَ خيرَ الجزاء، بما قدَّمَ لهذه الأمةِ وبذَلْ، وبما صنفَ من التصانيفِ المفيدةِ والتآليفِ المحرَّرةِ فانتفعَ بها العِباد، وجعلَ ذلك ذخرًا له يومَ المعاد.

* * *

(١) انظر: «البداية والنهاية» (١٧/ ٦٠٦).

(٢) انظر: «السلوك في طبقات العلماء والملوك» لبهاء الدين الجندي (٢/ ٤٣٦).



الفصلُ الثَّاني

دراسة كتاب

تفسير القاضي البيضاوي

أولاً: أقوالُ العُلَماءِ في «أنوار التَّنزيل»

لقيَ هذا التَّفسيرُ لِمَا ذكرناهُ رواجًا عظيمًا عند العلماءِ، ومَدحَهُ الكثيرونَ مِنْهم، فمِن ذلك قولُ السُّيوطيِّ في «حاشيته» على هذا الكتاب:

وسيِّدُ المُختصرَاتِ مِنهُ [أي: من «الكشَّاف»] كتابُ «أنوارِ التَّأويل وأسرارِ التَّنزيل» للقاضِي ناصِرِ الدِّينِ البَيضاوِيِّ، لخَّصَهُ فأجَاد، وأَتى بكُلِّ مُستجَاد، ومازَ مِنهُ أَماكِنَ الاعتِزال، وطَرَحَ مَواضِعَ الدَّسائِسِ وأَزال، وحرَّرَ مُهِمَّات، واسْتدرَكَ تتِمَّات، فبرَزَ كأَنَّهُ سَبيكَةُ نُضَار، واشتَهَر اشتِهارَ الشَّمسِ في وَسطِ النَّهار، وعَكَفَ عليه العَاكِفون، ولَهِجَ بذكرِ مَحاسِنِه الوَاصِفون، وذاقَ طَعْمَ دَقائِقِه العارِفون، فَأَكبَّ عليه العُلَماءُ والفُضَلاءُ تَدريسًا ومطالَعَة، وبادَروا إلى تَلَقِّيهِ بالقَبولِ رغبةً فيهِ ومُسارَعَة، ومَرُّوا على ذلكَ طَبَقَةً بعدَ طَبَقَة، ودَرَجُوا عَليهِ مِن زَمنِ مُصنِّفِه إلى زَمنِ شُيوخِنَا مُتَّسِقَه.

وقال القونويُّ في خطبةِ «حاشيَتِه»:

كتابٌ احتَوى على مَعانٍ كثيرةِ الشُّعوبِ، مُتدانيةِ الجَنوب، مسوَّمةِ المبادِئِ والمطالِع، مقوَّمةِ الأعالي والقواطِع، واحتَوَى أيضاً مِن قواعدِ البلاغةِ وأصولِ

الفَصاحةِ أهمَّها، ومِن شُعَبِ البَلاغةِ والبَراعةِ وفنونِ البدائعِ أدقَّها وأسناها، ومِن قوانينِ العُلومِ الأدبيةِ أقواها وأعلاها، فكان مِن بين التَّفاسيرِ كالغُرَّة الغرَّاء، والفريدةِ البَيْضاء، ومرآةً لانفهامِ وجوهِ البلاغةِ والإعجاز، وصحائفُه المزايا الحسانُ والإيجاز، مع عبارةٍ لطيفةٍ أنيقَة، وإشاراتٍ دقيقةٍ رَشيقَة، كأنَّها سِحْرٌ عُجَاب، يتحيَّرُ منه أولو الألبَاب، فصارَ في الاشتهار كالشَّمسِ في الهاجرةِ ونصفِ النَّهار، واعتمدَ عليه أولو الأبصارِ مِن الفُحولِ العُظَماءِ في جميعِ الأقطارِ والأَمْصار[1].

وقال حاجي خليفة ما نصُّه:

وتفسيرُه هذا كتابٌ عظيمُ الشَّأن، غنيٌّ عن البَيان، لخَّصَ فيه مِن «الكشَّاف» ما يتعلَّقُ بالإعرابِ والمعاني والبَيان، ومِن «التَّفسير الكبير» ما يتعلَّقُ بالحكمةِ والكَلام، ومِن «تفسير الرَّاغب» ما يتعلَّقُ بالاشتقاقِ، وغوامضِ الحقائقِ، ولطائفِ الإشاراتِ، وضمَّ إليه ما وَرَى زنادُ فكرِه مِن الوُجوهِ المعقولَة، والتَّصرُّفاتِ المقبولَةِ، فجَلا رَيْنَ الشَّكِّ عَن السَّريرَة، وزادَ في العلمِ بسطةً وبَصيرة، كما قالَ مَولانا المُنشِي:

أولو الألبابِ لَمْ يأتوا ... بكَشْفِ قِنَاعِ ما يُتْلَى
ولكنْ كان للقاضِي ... يَدٌ بَيْضَاءُ لا تَبْلَى

ولكونه متبحِّراً في مَيْدانِ فُرسانِ الكَلام، فأظهَرَ مهارتَه في العلومِ حَسْبَما يَليقُ بالمَقام، كشَفَ القناعَ تارةً عن وُجوهِ محاسنِ الإشارةِ ومُلَحِ الاستعارَة، وهَتَكَ الأستارَ أُخرى عن أسرارِ المعقولاتِ بيدِ الحكمَةِ ولِسانِها، وتَرْجُمانِ النَّاطقةِ وبَنَانِها، فحلَّ ما أَشْكَلَ على الأنام، وذلَّلَ لهم صعبَ المرام.

---

(١) انظر: «حاشية القونوي» (١/ ٢٣).

وأوردَ في المباحِثِ الدَّقيقةِ ما يؤمَنُ به عَن الشُّبَهِ المُضِلَّة، وأوضَحَ له مَناهِجَ الأَدلَّة.

والذي ذكرَهُ مِن وُجوهِ التَّفسيرِ ثانياً، أو ثالثاً، أو رابعاً بـ«قيل» فهو ضعيفٌ ضعفَ المرجوحِ، أو ضعفَ المردودِ.

فكانَ تفسيرُه يحتوي فُنوناً مِن العلمِ وَعِرَةَ المسالكِ، وأنواعًا مِن القَواعدِ مختلفةَ الطَّرائقِ.

وقلَّ مَن بَرَزَ في فنٍّ إلا وصدَّهُ عن سِواهُ وشغلَه، والمرءُ عدوٌّ ما جهلَهُ، فلا يَصِلُ إلى مرامِه إلَّا مَن نظرَ إليه بعينِ فِكْرِه وأعمى عينَ هَواه، واستعبدَ نفسَهُ في طاعةِ مَولاه، حتَّى يسلمَ مِن الغلَطِ والزَّلَلِ، ويقتدرَ على ردِّ السَّفسطَةِ والجدَلِ.

ثمَّ إنَّ هذا الكتابَ رزقَ مِن عندِ اللهِ سُبحانَه وتعالى بحُسنِ القَبُولِ عندَ جُمهورِ الأفاضلِ والفُحولِ، فعكفُوا عليه بالدَّرسِ والتَّحشِيَةِ، فمِنْهُم مَن علَّقَ تعليقَةُ على سُورةٍ مِنه، ومنهم مَن حشَّى تَحشِيَةً تامَّةً، ومِنْهُم مَن كتبَ على بعضِ مواضِعَ مِنْه»[1]، انتهى.

ثم عَدَّ مِن هذه الحواشي ما يزيدُ عددُه على الأربعينَ، **وقد أحصينَا بفضلِ اللهِ أكثرَ مِن مئةٍ وخمسينَ**، والعددُ أكثرُ مِن هذا في الغالبِ.

***

(١) انظر: «كشف الظنون» لحاجي خليفة (١/ ١٨٧ ـ ١٨٨).

ثانياً: أهمُّ الحواشي التي كُتبت على كتابِ «أنوار التنزيل»

كان ولا زال كتابُ القاضي البيضاويِّ «أنوار التنزيل» دُرَّةً فريدةً ما لها مِن مَثيلٍ، حتَّى أصبحَ عندَ النَّاسِ هو الكافي الشَّاف، واستحسَنُوه أكثرَ مِن الأصلِ الذي هو «الكشَّاف»، وتصدَّرَ مجالسَ التَّدريسِ والإقراء، وصارَ مَشْغَلَةَ الدَّارسينَ أحقاباً مِن الزَّمانِ ولا يزالُ، ورُزِقَ مِن عندِ اللهِ ـ سُبحانَه وتعالى ـ حُسنَ القَبُولِ، فعَكَفَ عليه بالدَّرْسِ والتَّحشِيَةِ الأفاضِلُ والفُحولُ، فمِنْهم من علَّقَ تَعليقةً على سُورةٍ مِنْه؛ ومِنْهُم مَن حَشَّى تحشِيَةً تامَّةً؛ ومِنْهُم مَن كتبَ على بعضِ مواضِعَ مِنه، وكَثُرَت تلك الحواشِي والتَّعليقاتُ، حتى غَدَت تُعَدُّ بالمئاتِ، فكانَ مِن الصُّعوبةِ بمكانٍ إحصاءُ كُلِّ ما كُتِبَ عليه في هذه العُجالةِ مِن مُصنَّفاتٍ، فإنَّ ذلك لكَثرتِه يَستَدعِي مُؤلَّفًا خاصًّا بهِ، ولكن سنَقتَصِرُ على أهمِ تلكَ الحواشي، والتي كانَتْ مع ذلك مَرجِعًا لنا في تحقيقِ هذا السِّفرِ الجَليلِ وشرحِ غوامضِ مَعانيه، وسنجعلُ التَّرتيبَ حسبَ وفياتِ مُؤلِّفيهَا، وكلُّها تامَّةٌ:

١ ـ **حاشيةُ العالمِ مُصلِحِ الدِّينِ مُصطفى بنِ إبراهيمَ المشهورِ بابنِ التَّمجيدِ** (ت نحو ٨٨٠هـ) معلِّمِ السُّلطانِ محمَّد خان الفاتحِ، وهي مفيدةٌ جامعَةٌ لخَّصَها مِن حواشي «الكشَّاف» وتناولَ فيها مباحِثَ جليلةً، وأحسَنَ في شرحِ مَعاني البَيْضاويِّ، **وقد استفَدْنا منها كثيرًا لتَميُّزِها بالوُضوحِ وحُسْنِ الانتقاءِ للمَشْروح.**

٢ ـ **حاشيَةُ العلَّامةِ جلالِ الدِّينِ عبدِ الرَّحمنِ بنِ أبي بكرٍ السُّيوطيِّ**، المسمَّاةِ «نواهد الأبكَار وشَوارد الأفكار»، **وهي موضوعُ عَمَلِنا بالإضافة لـ«أنوار التنزيل»**.

٣ ـ **حاشيةُ العلَّامةِ القاضي زكريَّا الأنصاريِّ المِصْريِّ** (ت ٩٢٦هـ)، سمَّاها: «فتح الجليل ببيان خفيِّ أنوارِ التنزيل»، **وهي حاشيةٌ جليلةٌ استفادَ مُؤلِّفُها مِن «نواهِدِ**

الأبكار» **استفادةً عظيمةً**، ونهلَ مِنْها الكثيرَ مِن المسائلِ، ومِنْها التَّنبيهُ على الأحاديثِ الموضوعةِ التي في أواخرِ السُّوَرِ. لكنَّه زادَ الكثيرَ أيضاً، **وقد تميَّزَت عن غيرِها مِن الحواشي بالعنايةِ بنصِّ البَيْضاوي**، وعدمِ التَّشتُّتِ إلى مواضيعَ أخرى كما هو دأبُ أصحابِ الحواشي، ومن ذلك بيانُ تعلُّقِ كلِّ كلمةٍ مِن كلامِ المتنِ بما قبلَها وما بعدَها، وبالتَّالي ما يجبُ أن تكونَ عليه حركَتُها، وإن كان قد مالَ في أواخرِها للاختصارِ والاقتصارِ والمبالغةِ في الانتقاءِ، ولعلَّ هذا تبعٌ لِمَا وقعَ عندَ السُّيوطيِّ أيضًا مِن كثرةِ الاختصارِ في أواخرِ حاشِيَتِه.

٤ ـ حاشيةُ العالمِ الفاضلِ مُحيي الدِّينِ محمَّد بنِ الشَّيخِ مُصلحِ الدِّينِ مُصطفى القوجويِّ، المعروفِ بشيخ زادَه (ت ٩٥١هـ).

قال حاجي خليفة: وهي أعظمُ الحواشي فائدةً، وأكثرُها نفعاً، وأسهلُها عبارةً.

٥ ـ حاشِيةُ الشِّهابِ الخفاجيِّ عَلَى تفْسيرِ البيضاويِّ، الْمُسَمَّاة: «عِنايةُ القَاضي وكفايةُ الرَّاضي» لشهابِ الدِّينِ أحمدَ بنِ محمَّد بنِ عمرَ الخَفاجيِّ المِصريِّ الحَنفيِّ، (ت ١٠٦٩هـ)، وهي مِن أجَلِّ حواشيهِ وأطوَلِها، ضمَّنَها الكثيرَ مِن المباحثِ، وتناولَ مسائلَ، وحرَّرَ مُهمَّاتٍ، ونبَّهَ على فروقِ النُّسخِ، وناقشَ ما قالَهُ مَن قبلَه من المحشِّينَ والشُّرَّاحِ، فقَبِلَ بعضَها وردَّ الآخرَ، حتَّى غدَت حاشِيَتُه ديوانَ عِلْمٍ وأدَبٍ، وفيها غايةُ التَّحقيقاتِ والتَّدقيقاتِ.

٦ ـ حاشِيةُ إسماعيلَ بنِ محمَّد بنِ مُصطفى، أبي المُفدَّى عصامِ الدِّينِ القونويِّ (ت ١١٩٥هـ)، وقد لاحظتُ فيها تشابُهًا كبيرًا بين عبارَتِه وعبارةِ الخَفاجيِّ، مما يدلُّ على أنَّه نهلَ منها الكثيرَ مِن المعلوماتِ، لكنَّها كانت أسهلَ مأخذًا، وعبارتُه أقلُّ تعقيدًا وأحسَنُ ترتيباً، وهي مِن أحسَنِ ما كُتِبَ على البيضاويِّ وأشملِه وأوضحِه.

وهذه الحواشي كلُّها مطبوعةٌ، وعليها اعتمَدْنا في شرحِ كلامِ القاضي البَيضاويِّ في تفسيره هذا ممَّا لم يتناوَلْه الإمامُ السُّيوطيُّ في «حاشيته»، وهو كثيرٌ.

ويضافُ إلى هذه الحواشي ما كُتِبَ في تخريجِ أحاديثِ البَيضاويِّ، ونذكرُ مِنها:

١ ـ «الفتحُ السَّماوِي بتَخريجِ أحاديثِ تفسيرِ القاضي البَيضاوِي»:

للشَّيخِ زينِ الدِّينِ عبدِ الرَّؤوفِ المُنَاوي (ت ١٠٣١هـ).

ـ والكتابُ مطبوعٌ في ثلاثةِ مُجلَّداتٍ.

٢ ـ «تحفةُ الرَّاوِي في تخريجِ أحاديثِ تَفسيرِ البَيْضاوِي»: لابنِ همَّاتٍ الدِّمشقيِّ (ت ١١٧٥هـ)، وهو أوسَعُ كتابٍ في تخريجِ أحاديثِ البيضاويِّ وآثارِه.

***

ثالثاً: منهجُ البيضاويِّ في تفسيرِه

تفسيرُ العلَّامةِ البيضاويِّ تفسيرٌ مُتوسِّطُ الحجمِ، ألَّفَه صاحبهُ على مُقتضى الأُصولِ الشرعيَّةِ وقواعدِ اللغةِ العربيَّةِ، وقرَّر فيه الأدلَّةَ على أصولِ أهلِ السُّنَّة.

وقد اعتمدَ أساساً على «الكشَّافِ» للزَّمخشريِّ، فهو في غالبِه تلخيصٌ له كما تقدَّم، لكنَّه استمدَّ أيضاً مِن «التَّفسير الكبير» المسمَّى بـ«مفاتيح الغيب» للفخرِ الرَّازيِّ، ومِن «تفسير» الرَّاغبِ الأصفهانيِّ، وضمَّ لذلك بعضَ الآثارِ الواردةِ عَن الصَّحابةِ والتَّابعين، كما أنَّه أعملَ فيه عقلَهُ، فضمَّنَه نُكَتاً بارعةً، ولطائفَ رائعةً، واستنباطاتٍ دقيقةً، كلُّ هذا في أسلوبٍ رائعٍ موجَزٍ، وعبارةٍ تَدِقُّ أحياناً وتخفَى إلَّا على ذي بصيرةٍ ثاقبةٍ وفِطنةٍ نيِّرةٍ.

وقد عبَّرَ عنه المؤلِّفُ نفسُه بقولِه في خاتِمَتِه: «وقد اتَّفقَ إتمامُ تعليقِ سَوادِ هذا الكتابِ المُنطَوِي على فرائدِ فوائدِ ذَوِي الألبابِ، المشتملِ على خُلاصةِ أقوالِ أكابرِ الأئمَّةِ، وصفوةِ آراءِ أعلامِ الأمَّةِ، في تفسيرِ القُرآنِ وتحقيقِ مَعانيه، والكشفِ عَن عويصاتِ ألفاظِه ومعجزاتِ مَبانيه، مع الإيجازِ الخالي عن الإخلالِ، والتَّلخيصِ العاري عَن الإضلالِ».

وسوفَ نَتناوَلُ في هذهِ الدِّراسةِ إلماحاتٍ عن منهجِ القاضي البَيضاويِّ في تفسيرِه هذا مِن ناحيةِ الحديثِ والفقهِ والنَّحوِ والقراءاتِ والإسرائيليَّاتِ، مع طريقَتِه في الردِّ على الاعتزالِ، وأسلوبِه في الإفادةِ مِن «الكشَّاف» مع المُحافظةِ على استقلاليَّةِ تفسيرِه وكونِه قائمًا بذاتِه ليس تبعًا لغيرِه:

أولاً: منهجُ القاضي البيضاويِّ في الأحاديثِ النَّبويةِ الشَّريفةِ:

إنَّ مَن يطالِعُ هذا التَّفسيرَ، وينظرُ فيما أوردَهُ مؤلِّفُه مِن أحاديثَ وأخبارٍ لا شكَّ

سيتبيَّنُ أنَّ البيضاويَّ رحمَهُ اللهُ لم يكن مِن أهلِ الحديثِ، ومِن مَظاهرِ هذا الأمرِ أنَّه كانَ مُتابِعاً للزَّمخشريِّ في كثيرٍ ممَّا يوردُهُ مِن الأخبارِ، ومُتأثِّرًا به في عدمِ النَّظرِ في حالها مِن ناحيةِ الصحَّةِ والضَّعفِ وكلامِ عُلماءِ الحديثِ فيها، وخيرُ دَليلٍ على ذلك الحديثُ الموضوعُ في فضائلِ السُّوَرِ سُورةً سُورةً، فقد وقعَ فيما وقعَ فيه صاحِبُ «الكشَّافَ» مِن ذكرِه في نهايةِ كلِّ سورةٍ قطعةً منه في فَضلِها، وما لقارئِها مِن الثَّوابِ والأجرِ عندَ اللهِ، وهو حديثٌ مَوضوعٌ باتِّفاقِ أهلِ الحَديثِ، وخيرُ مَن بيَّن حالَهُ الإمامُ السُّيوطيُّ كما سيَأتي.

قال الذَّهبيُّ في «التَّفسيرُ والمفسِّرونَ»: ولستُ أعرفُ كيفَ اغترَّ بها البَيضاوِيُّ فرواها وتابعَ الزَّمخشريَّ في ذكرِها عند آخرِ تفسيرِه لكلِّ سورةٍ، مع ما له مِن مَكانةٍ عِلميَّةٍ، وسيأتي اعتذارُ بعضِ النَّاسِ عنه في ذلك، وإن كانَ اعتذاراً ضَعيفاً لا يكفي لتَبريرِ هذا العملِ الذي لا يليقُ بعالمٍ كالبَيضاويِّ له قيمَتُه ومَكانَتُه[1].

قلت: لعلَّه أرادَ قولَ حاجي خليفة: وأمَّا أكثَرُ الأحاديثِ التي أوردَها في أواخرِ السُّوَرِ؛ فإنَّه لكونِه ممَّنْ صَفَت مرآةُ قلبِه، وتعرَّضَ لنفحاتِ ربِّهِ، تسامحَ فيه، وأعرضَ عن أسبابِ التَّجريحِ والتَّعديلِ، ونحا نحوَ التَّرغيبِ والتَّأويل، عالِماً بأنَّها مما فاهَ صاحبُه بزُور، ودلَّى بغُرور.

قلت: وهذا الاعتذارُ عن البَيضاويِّ ضَعيفٌ كما قالَ الشيخُ الذَّهبيُّ، ولعلَّه ليسَ من المُستبدَعِ القولُ: إنَّه عالِمٌ له مكانَتُه، لكن في العُلومِ العقليَّةِ، أمَّا النَّقليَّةُ فليس مِن أهلِها كما تقدَّمَ، وممَّا يدلُّ على ذلك مُتابعتُه للزَّمخشريِّ في التَّشكيكِ بأخبارٍ قد أجمعَتِ الأمَّةُ على صِحَّتِها، وهذا وإن كانَ بحُسْنِ نيَّةٍ، إلَّا أنَّه يدلُّ على عدمِ الضَّلاعةِ في الحديثِ:

---

(١) انظر: «التفسير والمفسرون» (١/ ٢١١).

ـ فمِن ذلك عند تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ﴾ [البقرة: ١٨٧] قال: وما رُويَ أنَّها نَزَلَت ولم يَنزِلْ ﴿مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾ فعمَدَ رِجالٌ إلى خيطَينِ أسودَ وأبيضَ ولا يَزالونَ يأكلونَ ويَشربونَ حتى يتبيَّنا لهم فنزلَتْ= إن صحَّ فلعَلَّه كان قبلَ دخولِ رَمضانَ، وتأخيرُ البيانِ إلى وقتِ الحاجةِ جائزٌ.

فانظُرْ لهذا التَّشكيكِ في حديثٍ قد اتَّفقَ الشَّيخانِ عليه[1]، وهذا لا يحتمِلُ إلَّا أحدَ أمرينِ:

فإمَّا أن يكونَ البَيضاويُّ عالِمًا بروايتِهِ في الصَّحيحينِ ثمَّ شكَّكَ فيه، وهذا مُستبعَدٌ جدًّا لكونِه على منهجِ أهلِ السنَّةِ مُتمسِّكٌ بمذهَبِهم وبما يتَّفقونَ عليه.

والاحتمالُ الآخر: أنَّه لا يعرفُ بوجودِه في الصَّحيحينِ، وهذا يُعَدُّ مأخذًا على عالِمٍ في مثلِ مَنزِلَتِه.

وإنَّما تَبِعَ في إيراده الزَّمخشريَّ الذي سأَلَ عن هذا الحديثِ وكيف جازَ فيه تأخيرُ البيانِ، ثمَّ أجابَ بقولِه: أمَّا مَن لم يجوِّز تأخيرَ البيانِ ـ وهم أكثَرُ الفقهاءِ والمتكلِّمين، وهو مَذهَبُ أبي عليٍّ وأبي هاشمٍ ـ فلم يَصِحَّ عندَهُم هذا الحديثُ... إلى آخر كلامِه[2].

ـ ومن أمثلةِ ذلك أيضاً في قولِه تَعالى: ﴿لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أَتَىٰهُم مِّن نَّذِيرٍ مِّن قَبْلِكَ﴾ [القصص: ٩] قال: لوُقوعِهِم في فترةٍ بينَكَ وبينَ عِيسى، وهي خمسُ مئةٍ وخمسونَ سنةً.

وهذا تابعَ فيه الزَّمخشريَّ أيضاً مع أنه مخالِفٌ لِمَا رواه البخاريُّ (٣٩٤٨) عن سلمانَ الفارسيِّ رضيَ الله عنه مِن قولِه: «فترةٌ بَيْنَ عيسى ومحمدٍ صلواتُ الله عليهما

---

(١) رواه البخاري (١٩١٧)، ومسلم (١٠٩١).

(٢) انظر: «الكشاف» (١/ ٤٣٨).

ستُّ مئةِ سنة». وكان الأَوْلى به على الأقلِّ أن يشيرَ إليه ولو إشارةً، فإنَّه وإن كان موقوفًا لكنَّهُ لأحدِ احتمالينِ: فإمَّا أنَّه أخذَهُ مِن النبيِّ ﷺ، أو أنَّه مِن عِلمِه، فإن كان الأول فهو في حكم المرفوع ولا قول مع قول النبي ﷺ، وإن كان الثاني فلا شكَّ أنَّ سلمانَ رضيَ اللهُ عنه أعلَمُ مِن الزَّمخشريِّ، هذا أنْ لو كان المصنِّفُ على علمٍ بالخبرِ.

***

ثانياً: منهجه في القراءات:

يُلاحَظُ في هذا التفسيرِ عنايةُ القاضي البيضاويِّ بالقراءاتِ وخصوصًا المتواترُ مِنها، وقد خالفَ في تفسيرِه هذا منهجَ الزَّمخشريِّ مُخالفةً ظاهرةً، فالزَّمخشريُّ كان نادراً ما يَفْصِلُ بين المتواترِ والشَّاذِّ، أو يُعيِّنُ في كلِّ قراءةٍ قارئها، بينَما نجدُ البيضاويَّ يُعْنى بالمتواترِ جدًّا، ولا يخلِطُه مع الشَّاذِّ، مع نسبةِ كلِّ قراءةٍ لقارئِها، واستدراكِ الكثيرِ ممَّا تركَه «الكشَّاف»، وقد اعتمدَ في منهجِهِ ذكرَ قراءةِ القرَّاءِ الثَّمانيةِ وهم السَّبعةُ المعروفونَ بالإضافةِ ليعقوبَ مِن العشرةِ، ولا يَحتاجُ هذا لسَوْقِ الأمثلةِ، فالكتابُ قائمٌ كلُّه تقريباً على هذا المنهجِ.

كما أنَّه لا يُهمِلُ القراءاتِ الشَّاذَّةَ وقد أوردَ منها الكثيرَ معتمداً على «الكشاف» فيها غالباً، ومُتفرِّدًا ببعضِها ممَّا لم نَجِدْه عندَ غيرِه، فمنها قراءةُ: (خَطِيَّاتُه) على القلبِ والإدغامِ، وقراءة: (تُقُطِّعَت) على البناءِ للمَفعولِ، وقراءة: (كَتَبَ) على البناءِ للفاعلِ، و(القصَاصَ) بالنَّصبِ.

***

ثالثاً: مَنهجُه في النَّحوِ:

ويَعْرِضُ القاضي البيضاويُّ للصِّناعةِ النَّحْويَّةِ، ويقلِّبُ في العباراتِ القُرآنيَّةِ الوجوهَ الإعرابيَّةَ، وله أسلوبٌ في الإيجازِ قد يَصِلُ لحدِّ الإلغازِ:

ـ كقولِه في مطلعِ سورةِ السَّجدةِ: «﴿الٓمٓ﴾ إنْ جُعِلَ اسمًا للسُّورَةِ أو القرآنِ فمُبتدأٌ خبرُه: ﴿تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ عَلى أنَّ التَّنزيلَ بمَعنى المنزَلِ، وإن جُعلَ تعديدًا للحروفِ كان ﴿تَنزِيلُ﴾ خبرَ محذوفٍ، أو مبتدأٌ خبرُه: ﴿لَا رَيۡبَ فِيهِ﴾ فيكونُ ﴿مِن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ حالًا مِن الضَّميرِ في ﴿فِيهِ﴾ لأنَّ المصدرَ لا يعملُ فيما بعدَ الخبرِ، ويجوزُ أنْ يكون خبرًا ثانيًا، و﴿لَا رَيۡبَ فِيهِ﴾ حالٌ مِن ﴿ٱلۡكِتَٰبِ﴾ أو اعتراضٌ، والضَّميرُ في ﴿فِيهِ﴾ لِمَضمونِ الجُملَةِ، ويؤيِّدُه قولُه: ﴿أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُ﴾ فإنَّه إنكارٌ لكونِه مِن ربِّ العالمينَ، وقولُه: ﴿بَلۡ هُوَ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾ فإنَّه تقريرٌ له».

ومثلُ هذا الإيجازِ لا بُدَّ له مِن بَسطٍ وتَوضيحٍ حتَّى يُفهَمَ مُرادُه، ويَرتبِطَ كلُّ لفظٍ بمُتعلِّقِه.

وله بعضُ المصطلحاتِ الغريبةِ نوعاً في استعمالِ النَّحويِّينَ، فمِن ذلك:

قوله في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿وَلِتُكۡمِلُواْ ٱلۡعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمۡ﴾ [البقرة: ١٨٥]: «و﴿مَا﴾ يَحتمِلُ المصدَرَ والخبرَ؛ أي: الذي هداكُم إليه».

فقوله: «والخبر» يعني به: الموصولَ، والمعنى عليه: ولتكبِّروا اللهَ على اتِّباعِ الذي هداكم إليه.

قال السيوطيُّ: التَّعبيرُ بالخبرِ عن الموصولِ عبارَةٌ غريبةٌ لا تُعهَدُ في كلامِ المُعْرِبينَ.

ـ ومنه قولُه: «﴿لِّتَفۡتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَ﴾ [النحل: ١١٦] تعليلٌ لا يتضمَّنُ الغرضَ».

فقوله: «تعليل لا يتضمن الغرض» يعني: أنها لامُ الصَّيرورةِ والعاقبةِ المُستعارةِ مِن التَّعليليَّةِ؛ إذ ما صدرَ مِنهم ليسَ لأجلِ هذا بل لأغراضٍ أُخَرَ يترتَّبُ عليها ما ذُكِر.

ـ ومنه: قولُه تعالى: ﴿يَٰحَسۡرَةً عَلَى ٱلۡعِبَادِ﴾ قال: ونصبُها ـ أي: (حسرةً) ـ لطُولِها بالجارِّ المُتعلِّقِ بها.

فقوله: «ونصبها لطُولها بالجار المتعلق بها» جوابُ ما يقالُ: ﴿يَٰحَسۡرَةً﴾ مفردٌ، فكيف نُصب؟ فأجابَ بأنه مُطوَّل؛ أي: شبيهٌ بالمُضافِ.

فالتعبير بالمطوَّلِ عن الشَّبيهِ بالمضافِ ليس شائعًا عندَ النَّحويِّينَ.

ـ ومن أسلوبِهِ عدمُ التَّصريحِ بالوُجوهِ الإعرابيَّةِ، بل يومئ إليها مِن خلالِ الأمثلةِ:

فمِن ذلك قوله: ﴿وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ﴾ [النساء: ٨١]؛ أي: أمرُنا طاعةٌ، أو: مِنَّا طاعةٌ. ومرادُه أنَّه خبرُ مُبتدإٍ محذوفٍ، أو مُبتدأٌ خبرُه مقدَّمٌ محذوفٌ.

***

رابعاً: منهجه في الفقه:

ويتعرَّضُ القاضي البيضاويُّ عندَ آياتِ الأحكامِ لبعضِ المسائلِ الفِقهيَّةِ لكن دونَ توسُّعٍ منه في ذلك أو ترجيحٍ في الغالبِ، وإن كان يميلُ لتأييدِ مذهبِهِ الشافعيِّ أحيانًا، ومن الأمثلةِ عليهِ:

ـ قوله: «﴿فَإِنۡ أُحۡصِرۡتُمۡ﴾ [البقرة: ١٩٦]: مُنِعْتُم؛ والمراد: حَصرُ العَدُوِّ عِندَ مالك والشافعي؛ لقوله: ﴿فَإِذَآ أَمِنتُمۡ﴾، ولنزوله في الحديبيَة، ولقولِ ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما: لا حصرَ إلا حصرُ العَدُوِّ، وكلُّ منعٍ مِن عدوٍّ أو مَرَضٍ أو غيرِهما عند أبي حنيفة؛ لِمَا رُوي عنه عليه السلام: «مَن كُسِر أو عَرَجَ فعليه الحجُّ من قابلٍ»[1]، وهو

(١) رواه أبو داود (١٨٦٢)، والترمذي (٩٤٠) وصححه، وابن ماجه (٣٠٧٧)، والنسائي (٢٨٦١)، من حديث الحجاج بن عمرو رضي الله عنه.

ضعيفٌ مؤوَّلٌ بما إذا شَرَط الإحلالَ به؛ لقوله عليه السلام لضُبَاعة بنتِ الزُّبيرِ: «حُجِّي واشْتَرِطي وقُولي: اللهُمَّ مَحِلِّي حيثُ حَبَسْتَني»[1].

***

خامساً: الإسرائيليات:

قال الذَّهبيُّ في «التفسير والمفسرون»: والبيضاويُّ رحمه الله مُقِلٌّ من ذكرِ الرِّواياتِ الإسرائيليَّةِ، وهو يُصدِّر الروايةَ بقولِه: رُوِي، أو قِيل... إشعاراً منه بضعفِها، وقد يجوِّزُها أحيانًا:

ـ فمثلاً عندَ تفسيرِه لقولِه تعالى: ﴿ فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ فَقَالَ أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ ﴾ [النمل: ٢٢] يقولُ بعد فراغِه مِن تفسيرِها: رُوي أنَّه عليه السَّلامُ لَمَّا أتمَّ بناء بيتِ المقدسِ تجهَّزَ للحَجِّ.. إلى آخرِ القصَّةِ التي يقفُ بعد روايتِها موقفَ المُجوِّزِ لها غيرَ القاطعِ بصِحَّتِها، حيثُ يقولُ ما نصُّه: «ولعلَّهُ في عجائبِ قدرةِ اللهِ وما خصَّ به خاصَّةَ عبادِه أشياءُ أعظَمُ مِن ذلك، يستكبِرُها مَن يعرِفُها، ويستنكِرُها مَن يُنكِرُها»[2].

***

---

(١) رواه البخاري (٥٠٨٩)، ومسلم (١٢٠٨).

(٢) انظر: «التفسير والمفسرون» (١/ ٢١٣).

رابعاً: الفرقُ بين «الكشَّاف» و«أنوار التَّنزيل»

لرُبَّ قائلٍ يقول: ما الفائدةُ مِن هذا التَّفسيرِ ما دامَ الأصلُ موجوداً والمنبَعُ متوفِّراً وهو «الكشَّاف»؟

فالجواب: أنَّ هذا قد يخطُرُ للوَهلةِ الأولى، لكن مَن يمعنُ النَّظرَ في هذا التَّفسيرِ سيكتشفُ الكثيرَ مِن الأسبابِ التي حمَلَت البَيْضاويَّ عليه، ودفعَتْهُ إلى تَصنيفِه، فمِن ذلك وأهمُّه:

١ ـ تخليصُ «الكشَّاف» مِن شَوائبِ الاعتزالِ لتَخلُصَ فائِدَتُه، وستأتي الأمثلةُ عليه.

٢ ـ أنَّ «الكشَّاف» مع ما فيه مِن الفوائدِ، فلعلَّ البيضاويَّ رأى فيه ما يحتاجُ للتَّنقيحِ والتَّحريرِ، وارتأى الحاجةَ إلى تهذيبِه مِن خلالِ ترتيبِ الأقوالِ حسبَ ما يراهُ مِن قوَّتِها وضَعفِها، وقد فعلَ هذا رحمه الله بأُسلوبٍ راقٍ حَسَنٍ، وهو أنَّه يُقدِّمُ القولَ المَرْضِيَّ عندَه فيجعَلُه أوَّلاً، ويؤخِّرُ المرجوحَ أو الضَّعيفَ فيجعَلُه ثانيًا، أو ثالثًا، أو رابعًا، مقدِّمًا له بكلمةِ: قيل، وللخبرِ الضَّعيفِ بـ: روي. هذا بالإضافةِ للكثيرِ مِن التَّعقُّباتِ والرُّدودِ على كثيرٍ ممَّا يذهبُ إليه الزَّمخشريُّ.

٣ ـ أنَّه انتهجَ التَّفسيرَ الشَّاملَ؛ أي: بسبرِ جميعِ آياتِ القرآنِ دونَ انتقاءٍ لآيةٍ أو جملةٍ أو لفظةٍ دونَ غيرِها، فهو تفسير مَزْجيٌّ خالفَ فيه منهجَ الزَّمخشريِّ حيثُ كان ينتقي اللفظةَ أو الجملةَ دونَ الالتزامِ بالمرورِ عليها آيةً آيةً وجملةً جملةً.

٤ ـ وكذلك لعلَّ مِن الدَّوافعِ له: توجيهُ العنايةِ بالقراءاتِ، فمِن مَنهَجِه في المتواترِ خصوصاً نسبةُ كلِّ قراءةٍ لقارئيهَا، مع تمييزِ المتواترِ مِن الشَّاذِّ عُموماً، مُخالفاً أيضًا منهجَ الزَّمخشريِّ في الخلطِ وعدمِ العَزْوِ، هذا مع استدراكِ الكثيرِ ممَّا

تركَه «الكشاف» فقد زاد عليه الكثيرَ مِن قراءاتِ الثَّمانيةِ حتَّى كاد أن يَستوعِبَها، فممَّا زادَه ولم يذكُرْه الزَّمخشريُّ:

ـ في قولِه تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٣٢] ذكرَ قراءةَ ابنِ عامرٍ: ﴿تعلمون﴾ بالتَّاءِ على تغليبِ الخطابِ.

ـ وفي قوله: ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِ﴾ [الأنعام: ١٣٥] ذكر قراءة حمزةَ والكِسائيِّ: ﴿يكونُ﴾ بالياءِ؛ قال: لأنَّ تأنيثَ العاقبةِ غيرُ حَقيقيٍّ.

ومثل هذا كثيرٌ جدًّا.

وقد: أجملَ العلامةُ السُّيوطيُّ ما فعلَهُ القاضي البَيْضاويُّ بـ«الكشَّاف» بعبارةٍ مُوجزةٍ فصيحةٍ مليحةٍ حيثُ قال: **لخَّصَهُ فأجَاد، وأَتى بكُلِّ مُستجَادٍ، ومازَ مِنهُ أَماكِنَ الاعتِزالِ، وطَرَحَ مَواضِعَ الدَّسائِسِ وأَزالَ، وحرَّرَ مُهِمَّات، واسْتدرَكَ تتِمَّات.**

ونُلخِّصُ نحن كلامَ العلامةِ السُّيوطيِّ بأربعِ كلماتٍ: أنَّه **لخَّصَ وحذفَ وزادَ وحرَّرَ:**

أولاً: التَّلخيصُ: وهو أنَّه اختصرَ عباراتِ الزَّمخشريِّ وتركَ منها الفضولَ وما لا حاجةَ إليه في بيانِ المعنى، ومثال ذلك:

ـ قالَ الزَّمخشريُّ في تفسيرِ قصَّةِ قارونَ مِن سورةِ القصصِ: كان قارونُ يُؤذِي نبيَّ اللهِ موسى عليه السَّلام كُلَّ وَقتٍ، وهو يُدَارِيْهِ للقَرابَة الَّتي بيْنَهما، حَتَّى نَزلَت الزَّكاةُ فصَالحَهُ عن كُلِّ أَلْفِ دينارٍ على دينارٍ، وعن كُلِّ أَلْفِ درهمٍ على درهمٍ.

اختصر البيضاويُّ عبارةَ «فصالحه...» بقوله: «فصالَحَهُ عن كلِّ ألفٍ على واحدٍ».

قلت: لكن هذا ليسَ هو الغالبَ في الكتابِ، فكثيراً ما تكونُ عبارةُ البَيضاويِّ أطولَ مِن عبارةِ الزَّمخشريِّ، وإنَّما الغالبُ هو الثَّاني:

ثانياً: الحذفُ: فهو كثيرٌ، وأهمُّه حذفُ الاعتزاليَّاتِ التي حَفَلَ بها «الكشَّاف» والتي تغلغلَتْ في كثيرٍ مِن نُصوصِه، وكانَ بَعضُها مِن الخفاءِ بحيثُ يخفَى على بعضِ العلماءِ، ما دفعَهُم للإحجامِ عن دراسَتِه وتدريسِه رغمَ ما حواه من عظيمِ الفوائدِ وجليلِ المعاني، وفصاحةِ العباراتِ، ومَحاسنِ الإشاراتِ، حتَّى جاءَ البَيضاويُّ فقامَ بهذه المهمَّةِ التي استعصَتْ على مَن سبقَه مِن العُلماءِ خيرَ قيامٍ، وإن فاتَه مِن ذلك بعضُ المسائلِ ممَّا سنَذْكُره فهو نزرٌ قليلٌ لا يعكِّرُ على الجمِّ الكثيرِ، فأصبحَ مأموناً تُجْتَنى فوائِدُه ولا يخشى على مُطالعهِ وقوعُه في مواطنِ الخطأِ والزَّلَلِ، وكان هذا العملُ مِن أهمِّ الأسبابِ التي أدَّتْ لانتشارِ «تفسير القاضي البَيْضاويِّ»، والاستغناءِ به عند البعضِ عَن «الكشَّاف».

وسنضربُ على ذلك مثالاً جميلًا يبيِّنُ كيفَ تجنَّبَ البَيضاويُّ وحذفَ إحدى دسائسِ الزَّمخشريِّ الاعتزاليَّةِ الخفيَّةِ:

ـ فعندَ قولِه تَعالى: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ ۗ وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ قُلْ سَمُّوهُمْ ۚ أَمْ تُنَبِّـُٔونَهُۥ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلْأَرْضِ أَم بِظَـٰهِرٍ مِّنَ ٱلْقَوْلِ﴾ [الرعد: ٣٣] قال الزمخشري: «وهذا الاحتجاجُ وأساليبُه العجيبةُ التي ورد عليها منادٍ على نفسه بلسانٍ طَلْقٍ ذَلِقٍ: ليس مِن كلام البشرِ لمَن عرَف وأنصَفَ من نفسه ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَـٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤]».

وهذه الخاتمةُ كما قالَ ابن المنيِّرِ: كلمةُ حقٍّ أرادَ بها باطلاً، لأنَّه يُعرِّض فيها بخلقِ القرآنِ فتَنَبَّهْ لها، وما أسرعَ الـمُطالعَ لهذا الفصلِ أن يمرَّ على لسانهِ وقلبهِ ويستحسنَه وهو غافلٌ عما تحتَه، لولا هذا التَّنبيهُ والإيقاظُ، والله أعلَمُ.

وقال ابنُ كمال باشا في «تفسيره» عندَ هذه الآيةِ بعدَ أن ذكرَ قولَ الزَّمخشريِّ:

«وهذا الاحتجاجُ وأساليبُه العجيبةُ...»: ومَن زادَ على هذا قولَه: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ فقد أتى بكلمةِ حَقٍّ أريدَ بها باطل، يدندنُ بها مَن هو عَن حليةِ الإنصافِ عاطِل».

أمَّا البيضاويُّ فهو كعادَتِه في تفسيرِه لا يشغلُ نفسَهُ بالرَّدِّ والصَّدِّ، بل يأخذُ الفائدةَ وينفي الدَّسيسةَ، حيثُ اكتفى بالقول: «وهذا احتجاجٌ بَليغٌ على أسلوبٍ عجيبٍ يُنادِي على نفسهِ بالإعجازِ».

ـ ومِن ذلك عندَ قولِه تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ٢٧٢] قال الزَّمخشريُّ: «يَلطُفُ بمَنْ يَعلم أنَّ اللطفَ ينفعُ فيه، فينتهي عما نُهيَ عنه».

فقولُه: «يلطفُ بمَنْ يعلَمُ أنَّ اللطفَ ينفَعُ فيه» هذا على مذهبِ الاعتزاليِّ، وهو كما قال ابنُ المنيِّرِ في «الانتصاف»: على زَعمِهم أنَّ الهُدَى ليسَ خلقَ اللهِ، وإنَّما العبدُ يخلقهُ لنفسِه، وإنْ أَطلقَ اللهُ تَعالى إضافةَ الهُدَى إليه كما في هذه الآيةِ، فهو مُؤَوَّلٌ ـ على زعمِ الزَّمخشريِّ ـ بلطفِ اللهِ الحاملِ للعبدِ على أن يخلقَ هُداه، وهذه النَّزغةُ مِن توابعِ معتقدِهم السَّيئِ في خلقِ الأفعالِ.

وقال البَيضاويُّ على مذهبِ أهلِ السنَّةِ: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ صَريحٌ بأنَّ الهدايةَ مِن اللهِ وبِمَشيئتِه، وإنَّما تُخَصُّ بقومٍ دونَ قَومٍ.

ثالثاً: الزِّيادة: قَدْ أَشَرْنا لِمَا أضافَه البيضاويُّ على «الكشاف» مِن بعض المصادر كـ«التَّفسير الكبير» و«تفسير الراغب»، مع زياداتٍ أخرى، ولعلَّ أحسنَ ما يُعبِّرُ عن ذلك هو ما قالَه البَيضاويُّ نفسُه في مقدِّمةِ تفسيرِه هذا بعد الدِّيباجةِ ما نصُّه: «يحتوي على صَفْوةِ ما بَلَغني مِن عُظماءِ الصَّحابةِ وعُلَماءِ التَّابعين، ومَن دُونَهم مِن السَّلَفِ الصَّالحين، ويَنْطَوي على نُكتٍ بارعةٍ ولطائفَ رائعةٍ، استنبَطْتُها أنا ومَن قَبْلي من

أفاضلِ المتأخِّرين، وأماثلِ المحقِّقين، ويُعْرِبُ عن وجُوه القراءات المشهورةِ المعزوَّة إلى الأئمَّةِ الثَّمانيةِ المشهورين، والشواذِّ المرويَّةِ عن القُرَّاء المعتَبَرين.

رابعاً: التَّحريرُ: وهو ما سنَتناولُه بشيءٍ مِن التَّفصيلِ، وسنَذكرُ مِن مَظاهرِه:

ـ تعديلَ العباراتِ بناءً أو زيادةً أونقصاً.

ـ تغييرَ ترتيبِ الأقوالِ تبعًا لترجيحِها.

ـ تعقُّباتِ البيضاويِّ الخَفِيَّةِ على الزَّمخشريِّ.

ـ **الأوَّلُ: تعديلُ العباراتِ**: وهو مِن أبرزِ مَظاهرِ التَّغييرِ التي أحدثَها القاضي البَيضاويُّ:

ـ فهو إمَّا يزيدُ على العبارةِ ما يراهُ مُناسباً، مثال ذلك: عندَ قولِه تعالى: ﴿وَيَذۡهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلۡمُثۡلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٨٦] قال الزَّمخشريُّ: «وقيل: أرادُوا: أهْلَ طريقتِهم المُثلى وهُم بنو إسرائيلَ؛ لقولِ مُوسى: ﴿أَرۡسِلۡ مَعَنَا بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [الشعراء: ١٧]».

وقال البَيضاويُّ: «وقيل: أرادوا: أهلَ طَريقَتِكُم، وهم بنو إسرائيلَ فإنَّهم كانوا أربابَ علمٍ فيما بينَهُم؛ لقولِ مُوسى عليهِ السَّلامُ: ﴿أَرۡسِلۡ مَعَنَا بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [الشعراء: ١٧]».

فزادَ عبارةَ: «فإنَّهُم كانوا أربابَ علمٍ فيما بينَهُم» ولعلَّه رآها ضروريةً لتَمامِ المعنى.

ـ وإمَّا يحذفُ مِن العبارةِ ما يرى الحاجةَ لحَذفِهِ لسببٍ مِن الأسبابِ، ومِن ذلك: عندَ قولِه تَعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسۡتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمۡ﴾ [الأنفال: ٢٤] ذكرَ الزَّمخشريُّ حديثَ أبي هريرةَ رضيَ اللهُ عنه: أنَّ النَّبيَّ ﷺ مرَّ على بابِ أبيِّ بن

كعبٍ، فناداهُ وهو في الصَّلاةِ فعجَّل في صلاتِه ثمَّ جاءَ، فقال: «ما منَعك عَن إجابَتي؟» قال: كنتُ أُصلِّي، قال: «أَلَمْ تُخْبَرْ فيما أُوحيَ إليَّ: ﴿ٱسْتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ﴾» قال: لا جرمَ لا تَدْعوني إلَّا أَجَبْتُك[1].

وذكرَه البَيضاويُّ مثلَه، لكنَّه أسقطَ قولَه في آخرِه: «لا جرمَ لا تَدْعوني إلَّا أَجَبْتُك» ولعلَّ ذلك لأنَّها ليسَتْ في الرِّواياتِ المشهورةِ، فقَدْ رواهُ التِّرمذيُّ وصحَّحه والنَّسائيُّ دونَ العبارةِ المذكورةِ، لكنَّها وردَتْ في روايةِ ابن مردويه كما قالَ الحافظُ في «الكافي الشَّاف»: وأخرجَهُ ابنُ مردويه مِن الوجهِ الذي أخرجَه منه التِّرمذيُّ، وفي آخرِه قال: «إنِّي لا جرمَ يا رسولَ اللهِ لا تدعوني إلَّا أَجبتُكَ وإن كنتُ أصلِّي». ولعلَّ البيضاويَّ لم يطَّلِع على هذه الرِّوايةِ، أو اكتفى برواية الأمهات، أعني: الترمذي والنسائي.

ـ وإمَّا يكونُ التَّعديلُ بتَغييرِ كلمةٍ واحدةٍ مِن نصِّ الزَّمخشريِّ، وهو مسلكٌ دقيقٌ يدلُّ على دقَّةِ البَيضاويِّ وحُسنِ تَحريرِه، ولا يظهرُ إلا بالتَّبحُّرِ في الكتابَينِ، وقد وقَفْنا بفضلِ اللهِ على بعضِ الأمثلةِ الرائعة في ذلك:

ـ فمِن الأمثلةِ عليه: ما جاءَ في سورةِ الأنفالِ في قصَّةِ غزوةِ بدرٍ: ذكرَ الزَّمخشريُّ قولَ المقدادِ: «يا رسولَ اللهِ! امضِ لِمَا أمرَك الله...» وعقَّبه بقولِه: فضَحِكَ رسولُ اللهِ ﷺ، الحديث.

لكن البَيْضاويَّ بما أوتيَ مِن دقَّةِ النَّظرِ غيَّرَ كلمةَ «فضَحِكَ رسولُ اللهِ ﷺ» فجعلَها: «فتبسَّم رسولُ اللهِ ﷺ».

---

(١) رواه الترمذي (٢٨٧٥)، والنسائي في «الكبرى» (١١١٤١). وليس فيهما قوله: «لا جرم...» إلى آخره.

فانظُرْ لهذا الرَّجُلِ وحُسْنِ نظرِه وتحريرِه، لم يرتَضِ كلمةَ «فضحك» لعدمِ مُناسبَتِها للمقامِ الذي لا مقامَ أشدُّ منه في تلك الحربِ المصيريَّةِ للإسلامِ والمسلمينَ، ولا شكَّ أنَّ القارئَ للوهلةِ الأولى سينتابُه الاستغرابُ عندَ قراءَتِه لذلك اللفظِ ـ أعني: فضحك ـ في ذاكَ المقامِ، خصوصًا وأنَّ ما قيل لا يَستَدعي الضَّحِكَ بل الرِّضَا والقبولَ، وهو الذي يُناسِبُه التَّبسُّم، أَضِفْ إلى ذلك ما رُوِيَ عَن النَّبيِّ ﷺ أنَّه كان ضَحِكُه تبسُّماً، ولهذا كلِّه غيَّرَ البيضاويُّ الكلمةَ، فرحمَهُ اللهُ مِن عالمٍ جَليلٍ.

ولا بدَّ من ملاحظةِ أنَّ روايةِ البخاريِّ: «فكأنَّهُ سُرِّيَ عن رسولِ اللهِ ﷺ».

ومِن أمثلةِ ذلك أيضاً: عندَ قولِه تَعالى: ﴿أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَىٰ تَخَوُّفٍ﴾ [النحل: ٤٧]: أوردَ الزَّمخشريُّ عن عُمرَ رضيَ اللهُ عنه: أنَّه قال على المنبرِ: ما تقولونَ فيها؟ فسَكَتُوا، فقامَ شيخٌ من هُذيلٍ فقال: هذه لغتُنا: التخوُّفُ: التنقُّصُ، قال: فهل تَعْرِفُ العربُ ذلك في أشعارِها؟ قال: نعم، قال شاعرُنا...، ثم أنشدَ بيتًا مِن الشِّعرِ عزاهُ الزَّمخشريُّ لزُهيرٍ، وهو وهمٌ ظاهرٌ تُعُقِّبَ فيه بأن الرَّجلَ مِن هذيلٍ وقد قال: قال شاعرُنا، وهو صريحٌ بأنَّ الشَّاعرَ مِن هذيلٍ، فكيفَ ينسبُ البيتَ لزُهيرٍ؟!

أما البيضاويُّ رحمهُ اللهُ فقد صحَّحَ العبارةَ دونَ تعقُّبٍ ولا ضَجيجٍ، ولا تصريحٍ بتَصحيحٍ، وإنَّما جاء بالخبرِ كما هو مع تصحيحِ اسمِ الشَّاعرِ، وفيه: «... قال: نعم، **قال شاعرُنا أبو كبيرٍ** يَصِفُ ناقَتَه...».

ـ ومن أمثلة ذلك أيضاً: قوله تعالى: ﴿إِن كَادَتْ لَتُبْدِي بِهِۦ﴾ [القصص: ١٠] فسَّرَها الزَّمخشريُّ بقولِه: لتُصْحِرُ به، والضَّميرُ لمُوسَى، والمرَادُ: بأمْرِه وقصَّتِه وأنَّهُ وَلَدُهَا.

وفَسَّرَها البيضاويُّ بقوله: إنَّها كادَتْ لتُظْهِرُ بمُوسى ـ أي: بأمرِهِ وقِصَّتِه ـ من فرطِ الضَّجَرِ أو الفرحِ بتَبَنِّيهِ.

فغيَّرَ كلمةَ «لتُصْحِرُ به» بـ«لتُظهِرُ به»، وكلاهُما مستفادٌ مِن لفظِ القرآنِ غيرُ خارجٍ عن لغةِ الضَّادِ؛ لأنَّ كلمةَ: ﴿لَتُبْدِي بِهِۦ﴾ تحتملُ وجهينِ في اللغةِ: أن تكونَ مِن البَدْوِ وهو البَرِّيّة وهو الذي ذهبَ إليه الزَّمخشريُّ، وأن تكون مِنَ البُدُوِّ بمعنى الظُّهورِ وهو الذي اعتمدَهُ البيضاويُّ. أشارَ لهما الطِّيبيُّ، ثم نقلَ عن الزَّمخشريِّ قولَه في «الأساس»: ومِن المجازِ: أَصْحَرَ بالأمرِ وأَصْحَرَه: أظْهَرَه عليه.

قلت: فالمعنى واحدٌ سواءٌ كانَ مِن البَدْوِ أو من البُدُوِّ، والله أعلمُ، ولا أدري لِمَ عدلَ البيضاويُّ عن لفظِ الزَّمخشريِّ.

وفي هذا الموضعِ مثالٌ أيضًا على الزِّيادةِ على الزَّمخشريِّ حيثُ زادَ البيضاويُّ عبارةَ: «من فرطِ الضَّجَرِ أو الفرحِ بتَبَنِّيهِ».

وأخيراً فإنَّ **المُصنِّفَ كثيرًا ما كانَ يغيِّرُ تركيبَ العبارةِ كلِّها أو أكثرَها**، وهو كثيرٌ شائعٌ في هذا التَّفسيرِ:

ـ فمِن ذلك عند تفسيرِ قولِه تَعالى في الفاتحةِ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ قال المصنِّفُ: ولَمَّا كان الحمدُ من شُعبِ الشُّكر أَشْيَعَ للنِّعمةِ وأدلَّ على مكانِها لخفاءِ الاعتقادِ وما في إدْآبِ الجوارحِ من الاحتمالِ، جُعِلَ رأسَ الشكرِ والعُمْدةَ فيه، فقالَ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ: «الحمدُ رأسُ الشُّكرِ، وما شَكَرَ اللهَ مَن لم يَحْمَدْه».

وعبارةُ الزَّمخشريِّ: وإنَّما جَعَلَه رأسَ الشكرِ لأنَّ ذِكْرَ النِّعمَةِ باللسانِ والثَّناءَ على مُولِيهَا أَشيَعُ لها وأدلُّ على مكَانِها مِن الاعتقادِ وإدْآبِ الجوارحِ؛ لخفاءِ عملِ

القلبِ وما في عملِ الجوارحِ مِن الاحتمالِ، بخلافِ عملِ اللسانِ وهو النُّطقُ الذي يُفْصِحُ عن كلِّ خفيٍّ ويُجَلِّي كلَّ مُشْتَبِهٍ.

ـ وفي تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ يَقُصُّ ٱلْحَقَّ﴾ [الأنعام: ٥٧] قال البَيضاويُّ: أي: القضاءَ الحقَّ، أو يصنَعُ الحَقَّ ويدبِّرُه، مِن قولهم: قَضَى الدِّرعَ: إذا صنَعَها، فيما يَقضي من تَعجيلٍ وتَأخيرٍ.

وعبارةُ الزَّمخشريِّ: ﴿يَقْضِ الحَقَّ﴾؛ أي: القضاءَ الحقَّ في كلِّ ما يقضِي من التَّأخيرِ والتَّعجيلِ في أَقسامِه.

ـ وفي قولِه تعالى: ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الروم: ٢٧] قال البَيضاوِيُّ: ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ﴾: الوصفُ العَجيبُ الشَّأنِ كالقُدرةِ العامَّةِ والحكمةِ التَّامَّةِ، ومَن فسَّرَه بقول: «لا إله إلا الله» أرادَ به الوَصفَ بالوحدانيَّةِ. ﴿ٱلْأَعْلَىٰ﴾ الذي ليسَ لغيرِه ما يساويهِ أو يُدانيه ﴿فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ يَصِفُ به ما فيهما دلالةً ونُطقًا.

وعبارةُ الزَّمخشريِّ في «الكشَّاف»: «﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾؛ أي: الوَصْفُ الأَعلى الذي ليسَ لغَيْره مِثلُه، قد عُرِفَ به، ووُصِف في السَّماواتِ والأَرض على أَلْسِنة الخلائقِ وأَلْسِنَةِ الدَّلائلِ، وهُو أنَّه القادرُ الَّذي لا يَعجِزُ عن شيءٍ من إِنشاءٍ وإعادةٍ وغيرهما من المقدُورات».

ـ ومن ذلك: ﴿وَلِتُكْمِلُوا۟ ٱلْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [البقرة: ١٨٥] قال البيضاويُّ: عِلَلٌ لِفعلٍ مَحذُوفٍ دَلَّ عليهِ مَا سَبَقَ؛ أي: وشَرَعَ جُملَةَ مَا ذُكِرَ ـ من أمرِ الشَّاهِدِ بصَومِ الشَّهرِ، والمرخَّصِ بالقضاءِ ومراعاةِ عدَّةِ مَا أفطرَ فيه، والتَّرخيصِ ـ لتكمِلوا العدَّة.. إلى آخرِه.

وقال الزَّمخشريُّ: الفعلُ المعلَّل محذوفٌ مدلولٌ عليه بما سبَق، تقديره:

﴿وَلِتُكْمِلُوا۟ ٱلْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ شَرَعَ ذلك، يعني: جملةَ ما ذُكر مِن أمرِ الشَّاهِدِ بصومِ الشَّهرِ وأَمْرِ المرَخَّصِ له بمراعاةِ عدَّةِ ما أَفطرَ فيه ومِن التَّرخيصِ في إباحةِ الفِطْرِ.

ويلاحظُ كيفَ قدَّمَ البيضاويُّ الفعلَ المُقدَّرَ في حينِ أخَّرَه الزَّمخشريُّ.

٢ ـ تغييرُ ترتيبِ الأقوالِ تبعًا لتَرجيحِها: فمِن أمثِلَتِها:

ـ عندَ قولِه تعالى: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ [السجدة: ٥] بدأَ الزَّمخشريُّ تفسيرَها بقولِه: «(الأمر): المَأمُورُ به مِن الطَّاعاتِ والأَعْمالِ الصَّالحةِ، يُنْزِلهُ مُدَبَّراً ﴿مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ﴾ ثُمَّ لا يُعْمَلُ به ولا يَصْعَد إليه ذلك المَأمُورُ به خَالِصاً كما يُرِيدُه ويَرتَضيْه إلَّا في مُدَّة متَطاوِلةٍ؛ لقلَّة عُمَّالِ الله والخُلَّصِ...».

وهذا القولُ ذكرَهُ المصنِّفُ لكِنْ مُؤخَّرا مقدِّمًا له بـ(قيل)، ولذلك قال الشِّهابُ الخفاجيُّ: وهذا الوجهُ قدَّمه الزَّمخشريُّ وأَخَّرَه المصنِّفُ رحمهُ اللهُ إشارةً إلى ضعفِه عندَه.

٣ ـ تعقُّباتُ البيضاويِّ الخَفِيَّةُ على الزَّمخشريِّ:

لا شكَّ أنَّ المُطالعَ لـ«أنوار التنزيل» سيُلاحظُ الأُسلوبَ الرَّاقيَ الذي كُتِبَ فيه، فهو لا يُجرِّحُ ولا يتعقَّبُ، ويَتجنَّبُ الإيراداتِ والأسئلةَ والأجوبةَ، وغيرَ ذلك ممَّا وقعَ فيه غيرُه مِن المفسِّرين، ولكنَّه مع ذلك لا يُمِرُّ وجهاً أو قولاً لا يرتضيهِ إلا ويتعرَّضُ له بتعقُّبٍ أو تَضعيفٍ، وذلك بإشاراتٍ خَفيفةٍ لطيفةٍ مُوجزةٍ لكنَّها كافيةٌ في بيانِ مُرادِه، فيقولُ مثلًا: «وأمَّا ما قيل...، فهو ضعيفٌ» ونحو هذا، وأكثرُ تعقُّباتِه

كانت على الزَّمخشريِّ لكنَّه لم يذكُرْه قطُّ في كتابه، ونذكرُ مِن هذا على سبيلِ المثالِ لا الحصرِ:

ـ عندَ قولِه تَعالى: ﴿ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ﴾ [البقرة: ١٨٠] قال الزَّمخشريُّ: والوصيَّةُ للوارِثِ كانت في بَدْءِ الإسلامِ فنُسخَتْ بآيةِ المواريثِ، وبقولِه عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ: «إنَّ الله أَعطى كلَّ ذي حقٍّ حقَّه ألَا لا وصيَّة لِوارثٍ»، وبِتَلقِّي الأمَّة إيَّاه بالقبولِ حتَّى لَحِق بالمتواترِ وإن كان مِن الآحادِ؛ لأنَّهم لا يتلقَّوْنَ بالقبولِ إلا الثَّبتَ الذي صحَّت روايتُه.

وقال البيضاويُّ بعدَ نقلهِ دونَ تعيينِ قائلِه كعادَتِه: وفيه نظرٌ؛ لأنَّ آيةَ المواريثِ لا تُعارضُهُ بل تؤكِّدُه مِن حَيثُ إنَّها تدلُّ على تَقديمِ الوَصيَّةِ مُطلَقًا، والحديثُ مِن الآحادِ، وتَلقِّي الأمَّةِ له بالقبُولِ لا يُلحقُه بالمُتواترِ.

ـ وفي قولِه تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ ... أَيَّامًا﴾ [البقرة: ١٨٣ ـ ١٨٤] قال الزَّمخشريُّ: وانتصابُ ﴿أَيَّامًا﴾ بـ﴿ٱلصِّيَامُ﴾؛ كقولك: نويتُ الخروجَ يومَ الجمعةِ.

وقال البيضاويُّ: ونَصبُها ليسَ بـ(صيَام) لوُقوعِ الفَصْلِ بَينَهُما، بل بإضمارِ: صُومُوا؛ لدلالةِ الصِّيَام عليه.

وقال البَيضاويُّ في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ﴾ [يونس: ٩٩] بحيثُ لا يَشذُّ منهُم أحدٌ ﴿جَمِيعًا﴾: مُجتمعينَ على الإيمانِ لا يَختَلِفُونَ فيه، وهو دليلٌ على القَدَريَّةِ في أنَّه تَعالى لَمْ يَشَأْ إيمانَهُم أَجمَعِينَ، فإنَّ مَن شاءَ إيمانَهُ يؤمِنُ لا مَحالةَ، والتَّقييدُ بمَشيئَةِ الإلجاءِ خلافُ الظَّاهِرِ.

وفي «الكشاف»: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ﴾ مشيئةَ القسرِ والإلجاءِ.

ـ ومنه: ولا يمنعُ إبدالُ قولِه: ﴿إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾ منهُ أن يُعطَفَ على مَوضِعِ ﴿فِى مَوَاطِنَ﴾؛ فإنَّه لا يَقتَضِي تَشارُكَهُما فيمَا أُضِيفَ إليهِ المَعطوفُ حتَّى يَقتَضِيَ كثرَتَهُم وإعجابَها إيَّاهُم في جَميعِ المواطِنِ.

وهذا الكلام كما قال السيوطي في «حاشيته على البيضاوي»: ردٌّ لقولِ الزَّمخشريِّ: ويجوزُ أنْ يرادَ بالموطنِ الوقتُ كـ«مقتل الحسينِ» على أنَّ الواجبَ أن يكونَ ﴿يومَ حنين﴾ منصوباً بفعلٍ مُضمَرٍ لا بهذا الظَّاهرِ، ومُوجِبُ ذلك أنَّ قولَه: ﴿إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾ بدلٌ مِن ﴿يومَ حنين﴾، فلو جعلتَ ناصبَه هذا الظاهرَ لم يصحَّ؛ لأنَّ كثرتَهم لم تُعْجبْهم في جميعِ تلك المواطنِ ولم يكونوا كثيراً في جميعِها، فبقيَ أن يكونَ ناصِبُه فعلاً خاصًّا به إلَّا إذا نصبتَ ﴿إِذْ﴾ بإضمارِ «أُذكر».

ـ ومنه: عند قولِه تَعالى: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ [هود: ٨١] قال البَيضاويُّ: ﴿إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ استثناءٌ مِن قولِه: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾ ويدلُّ عليه أنَّه قُرِئ: (فأسرِ بأهلكَ بقطعٍ مِن الليلِ إلا امرأتَكَ)، وهذا إنَّما يَصِحُّ على تأويلِ الالتفاتِ بالتَّخلُّفِ، فإنَّه إن فُسِّرَ بالنَّظرِ إلى الوراءِ في الذَّهابِ ناقضَ ذلك قراءةَ ابنِ كثيرٍ وأبي عمرٍو بالرَّفعِ على البدلِ مِن ﴿أَحَدٌ﴾، ولا يجوزُ حملُ القراءتينِ على الرِّوايتينِ ـ في أنَّه خَلَّفَها مع قومِها، أو أخرجَها فلَمَّا سَمِعَت صوتَ العَذابِ التَفَتَتْ وقالت: يا قوماه! فأدركَها حجرٌ فقتلَها ـ لأنَّ القواطِعَ لا يَصِحُّ حملُها على المَعاني المتناقضَةِ[1].

بينما قال الزمخشري: واختلافُ القراءتينِ لاختلافِ الرِّوايتينِ.

ـ وفي قولِه تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣] قال البيضاويُّ: وقيل: إنَّ التَّاءَ

(١) يعني: القراءتان الثابتتان قطعاً لا يجوز حملهما على ما يوجب بطلان إحداهما.

مزيدَةٌ على ﴿حِينَ﴾ لاتِّصالِها به في الإمامِ[1]، ولا يَرِدُ عليه أنَّ خطَّ المُصحَفِ خارجٌ عَن القياسِ، إذ مثلُهُ لم يُعهَد فيه، والأصلُ اعتبارُهُ إلَّا فيمَا خَصَّهُ الدَّليلُ.. إلخ.

بينما قالَ الزمخشريُّ: وأما قولُ أبي عُبَيْدٍ: «إنَّ التَّاءَ داخِلةٌ على ﴿حِينَ﴾» فلا وَجْهَ له، واستِشهادُهُ بأنَّ التَّاءَ مُلتَزِقةٌ بـ﴿حِينَ﴾ في الإمامِ لا مُتشبَّثَ به، فكم وقعَتْ في المصحفِ أشيَاءُ خَارجةٌ عن قيَاسِ الخطِّ.

ومنه: ﴿جُندٌ مَّا هُنَالِكَ مَهْزُومٌ مِّنَ ٱلْأَحْزَابِ﴾ [ص: ١١] قال البَيضاويُّ: أي: هُمْ جُندٌ ما مِن الكُفَّارِ المُتَحزِّبينَ على الرَّسولِ مهزومٌ مَكسورٌ عمَّا قريبٍ، فمِنْ أينَ لَهُم التَّدابيرُ الإلهيَّةُ والتَّصرُّفُ في الأمورِ الرَّبَّانيَّةِ؟: فلا تكترِثْ بما يقولونَ، و﴿مَّا﴾ مَزيدَةٌ للتَّقليلِ، كقولِك: أكلتُ شيئًا ما، وقيل: للتَّعظيمِ على الهزءِ، وهو لا يُلائِمُ ما بعدَهُ.

وهذا القيل للزَّمخشريِّ حيثُ قال: و﴿مَّا﴾ مزيْدةٌ، وفيها معنى الاستِعظامِ إلَّا أنَّه على سبيلِ الهُزء.

ـ وفي قولِه تَعالى: ﴿وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ فِي يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٠] قال البيضاويُّ: و﴿مَا﴾ مزيدَةٌ، ويجوزُ أَنْ تكونَ مَصدريَّةً في مَوقعِ النَّصبِ بالعَطفِ على مفعولِ ﴿تَعْلَمُوٓاْ﴾، ولا بأسَ بالفَصلِ بين العاطفِ والمَعطوفِ بالظَّرفِ..، أو الرَّفعِ بالابتداءِ، والخبرُ ﴿مِن قبل﴾، وفيه نظرٌ لأنَّ (قبل) إذا كانَ خبرًا أو صِلَةً لا يُقطَعُ عن الإضافَةِ حتَّى لا ينقصَ.

فهذا النَّظرُ ردَّ بهِ على الزَّمخشريِّ في «الكشاف» حيثُ أجازَ أن تكونَ ﴿مَا﴾ مصدريَّةً على أنَّ محلَّ المصدرِ الرَّفعُ على الابتداءِ وخبرُه الظرفُ وهو:

---

(١) أي: (ولا تحين)، والإمام: مصحف عثمان.

﴿من قبلُ﴾، ومعناه: ووقعَ مِن قبلُ تفريطُكم في يوسُفَ عليهِ السَّلام.

- وفي قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ نَسْلُكُهُۥ فِى قُلُوبِ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [الحجر: ١٢] قال البَيضاويُّ: والضَّميرُ للاستهزاءِ، وفيه دليلٌ علَى أنَّه تَعالى يوجِدُ الباطلَ في قُلوبِهِم.

وقيل: للذِّكرِ، فإنَّ الضَّميرَ الآخرَ في قولِه تعالى: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾ له، وهو حالٌ مِن هذا الضَّميرِ[1]، والمعنى: مِثْلَ ذلك السَّلكِ نَسلكُ الذِّكرَ في قلوبِ المُجرمينَ مكذَّبًا غير مؤمَنٍ به.

وهذا الاحتجاجُ ضَعيفٌ؛ إذ لا يلزَمُ مِن تَعاقُبِ الضَّمائرِ توافُقُها في المرجوعِ إليهِ، ولا يَتعيَّنُ أن تكونَ الجُملَةُ حالًا من الضَّميرِ؛ لجوازِ أَنْ تكونَ حالًا من ﴿ٱلْمُجْرِمِينَ﴾، ولا يُنافي كونَها مُفسِّرَةً للمَعنى الأولِ، بل تقوِّيهِ.

وقال الزَّمخشريُّ: والضَّميرُ للذِّكْرِ؛ أي: مِثْلَ ذلك السَّلْكِ ونحوه نَسْلُكُ الذكرَ في ﴿قُلُوبِ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ على معنى: أنه يُلْقيهِ في قلوبِهم مكذَّباً مستهزَأً به غيرَ مقبولٍ؛ كما لو أنزلتَ بلئيمٍ حاجةً فلم يُجِبْك إليها، فقلتَ: «كذلك أُنزِلُها باللِّئَام» تعني: مثلَ هذا الإنزالِ أُنزلُها بهم مردودةً غيرَ مقضيَّة.

***

(١) قوله: «وهو»؛ أي: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾ «حال من هذا الضمير»؛ أي: ضمير ﴿نَسْلُكُهُۥ﴾ على القول بأنه للذِّكْر.

خامساً: البَيضاوِيُّ والمعتزلةُ

استطاعَ الإمامُ البيضاويُّ بما آتاهُ اللهُ مِن العلمِ وسَعَةِ الاطِّلاعِ وقوَّةِ الحجَّةِ ودقَّةِ النَّظرِ أن يقلبَ عملَ الزَّمخشريِّ عليه، فبدَّلَ «الكشَّاف» الذي صُنِّفَ أصلاً ليكشف للمعتزلة حججهم، جاءَ «الأنوار» لينير الحقَّ ويردَّ عليهم أصولَهُم الفاسدةَ وبالأسلوبِ نفسِه، حيثُ أعادَ الآياتِ التي صَرفُوها عن وَجهِها لتَسويقِ مَذهَبِهم حجَّةً عليهِم:

ـ فعندَ تفسيرِه لقولِه تعالى في أوَّلِ سورةِ البقرةِ أيضاً: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣] نراهُ يتعرَّضُ للخلافِ بين أهلِ السُّنَّةِ والمعتزلةِ فيما يُطلَقُ عليه اسمُ الرِّزقِ، ويذكرُ وجهةَ نظرِ كلِّ فريقٍ، مع ترجيحِه لِمَذهبِ أهلِ السُّنَّة.

ـ وفي قولِه تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ [البقرة: ٤٨] قال: وقد تمسَّكَت المعتزلةُ بهذهِ الآيةِ على نَفيِ الشَّفاعةِ لأَهلِ الكبائرِ.

وأُجيبَ: بأنَّها مخصُوصةٌ بالكفَّارِ؛ للآياتِ والأحاديثِ الواردةِ في الشَّفاعَةِ، ويُؤيِّدُه: أنَّ الخطابَ معَهُم، والآيةُ نزلَت ردًّا لِمَا كانَتِ اليهُودُ تزعُمُ أنَّ آباءَهم تشفَعُ لهُم.

ـ وفي قولِه تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِۦمَ فِى رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ﴾ [البقرة: ٢٥٨] قال: وهُو حجَّةٌ على مَن مَنَعَ إيتاءَ اللهِ الملكَ الكافِرَ مِن المعتَزِلَةِ.

ـ وفي قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ [النساء: ٤٨] قال: أي: ما دونَ الشِّركِ صَغيراً كانَ أو كبيرًا ﴿لِمَن يَشَآءُ﴾ تفضُّلًا عليه وإحسَانًا، والمعتزلةُ علَّقوه بالفِعْلَيْنِ على مَعنى: إنَّ اللهَ لا يغفِرُ الشِّركَ لِمَن يَشاءُ وهو مَن لم يتُبْ، ويغفِرُ ما دونَهُ لِمَن يشاءُ وهو مَن تابَ.

وفيه تَقييدٌ بلا دليلٍ؛ إذ ليسَ عمُومُ آياتِ الوَعيدِ بالمحَافظَةِ أَوْلَى منه، ونقضٌ لمذهبِهِم فإنَّ تَعليقَ الأَمرِ بالمشيئَةِ ينافِي وجُوبَ التَّعذيبِ قبلَ التَّوبَةِ والصَّفحِ بعدَها، والآيَةُ كما هي حُجَّةٌ عليهم فهي حُجَّةٌ على الخوارجِ الذين زَعَموا أنَّ كلَّ ذنبٍ شِركٌ، وأن صَاحبَه خَالدٌ في النَّارِ.

ـ وفي تفسيرِ قوله تعالى: ﴿وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتۡنَتَهُۥ فَلَن تَمۡلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيۡـًٔا﴾ [المائدة: ٤١] قال: ﴿وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتۡنَتَهُۥ﴾: ضَلالَتَه أو فَضيحَتَه ﴿فَلَن تَمۡلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيۡـًٔا﴾: فلَن تَستطيعَ له مِن اللهِ شَيئًا في دَفعِها ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَمۡ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمۡ﴾ مِن الكُفرِ. وهو كما ترى نَصٌّ على فسادِ قولِ المُعتزلَةِ.

ـ وفي تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضۡلِلۡهُ﴾ [الأنعام: ٣٩] قال: مَن يَشَأ اللهُ إضلالَه يُضلِلْه، وهو دَليلٌ واضِحٌ لنا على المُعتزِلَةِ.

ـ وفي قولِه تعالى: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] قال: واستدَلَّ به المُعتزِلَةُ على امتناعِ الرُّؤيَةِ، وهو ضَعيفٌ لأنَّه ليسَ الإدراكُ مُطلَقَ الرؤيَةِ، ولا النَّفيُ في الآيةِ عامًّا في الأوقاتِ فلعلَّهُ مَخصوصٌ ببعضِ الحالاتِ، ولا في الأَشخاصِ فإنَّهُ في قوَّةِ قَولِنا: «لا كلُّ بصرٍ يُدرِكُهُ» مع أنَّ النَّفيَ لا يوجِبُ الامتناعَ.

بل ويقلبُ كلامَ الزَّمخشريِّ ليجريَ الكلامُ على مذهبِ أهلِ السنَّةِ:

ـ ففي قولِه تعالى: ﴿زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَا﴾ [البقرة: ٢١٢] قال الزَّمخشريُّ هروبًا ممَّا تضمَنَّتْه مِن نقضِ مَذهبِهِ: المزَيِّنُ هو الشَّيطانُ؛ زَيَّنَ لهم الدُّنيا وحَسَّنَها في أعيُنِهم بوساوِسِه، وحَبَّبها إليهم فلا يريدون غيرَها. ويجوز أن يكونَ اللهُ تعالى قد زيَّنها لهم بأَنْ خَذَلَهم حتى استَحْسَنوها وأَحَبُّوها، أو جُعِلَ إمهالُ المزيِّن تزيينًا، ويدلُّ عليه قراءةُ مَن قرأ: (زَيَّنَ للَّذين كفروا الحياةَ الدنيا) على البناءِ للفاعلِ.

قال ابنُ المنيِّرِ في «الانتصاف»: الإضافةُ إلى قدرةِ اللهِ تعالى حقيقةٌ، والإضافةُ إلى غيرِه مجازٌ على قواعدِ السنَّةِ، والزَّمخشريُّ يعملُ على عكسِ هذا، فإن أضافَ اللهُ فعلاً مِن أفعالِه إلى قُدرَتِه جعلَهُ مَجازاً، وإن أضافَهُ إلى بعضِ مَخلوقاتِه جعلَه حقيقةً.

ومن هنا قال البيضاويُّ: والمزَيِّنُ في الحقيقةِ هُو اللهُ تعالى؛ إذ مَا مِن شيءٍ إلَّا وهو فاعلُهُ، ويدلُّ عليه قراءةُ (زَيَّنَ) على البناءِ للفاعلِ، وكلٌّ مِن الشَّيطانِ والقُوَّةِ الحَيوانيَّةِ وما خلقَ اللهُ فيها من الأُمورِ البَهيميَّةِ والأَشياءِ الشَّهيَّةِ مُزيِّنٌ بالعَرَضِ.

***

سادساً: متابعاتُ البيضاويِّ للزَّمخشريِّ في الاعتزاليَّاتِ وأشباهِها مِن الزَّلَّات

وهذا الأمرُ تكلَّمَ فيه العلماءُ، وبيَّنُوا بعضَ الأمورِ التي تسلَّلَت للبيضاويِّ مِن «الكشَّاف»، وقد صنَّفَ فيه بعضُ الأجلَّةِ ـ هو شهابُ الدِّين أحمدُ بن عليٍّ النُّوبيُّ ـ رسالةً لطيفةً سمَّاها: «**كشفُ الأقوالِ المُبتذَلَة في سبقِ قلمِ البيضاويِّ لِمَذهبِ المُعتزِلَة**» التقط فيها وجمعَ ما كان من بيانِ العلامة السيوطي في «حاشيته على البيضاوي» وتنبيهاته وعلى متابعات البيضاويِّ للزمخشريِّ وزاد عليها بعض الأشياء، وقد بلَغتْ أربعاً وعشرين متابعةً لم نجِدْ بأسًا في إيرادِها لتمامِ الفائدةِ[1]، حيثُ قال:

بسمِ اللّه الرَّحمنِ الرَّحيم

الحمدُ للهِ الذي خلقَ الإنسانَ وجعلَ الغفلةَ والذُّهولَ والسَّهْوَ مِن أوصافِه، ورفعَ عَن هذه الأُمَّةِ خَطَلَ الخطأِ والنِّسيانِ فَضْلاً منه ومِنَّةً مِن فائضِ بحرِ جُودِه وأَلطافِه، وصلَّى اللهُ وسلَّم على سيِّد العالمِ عددَ خلقِه وأضعافَ أضعافِه.

وبعدُ:

فيقولُ العبدُ الذَّليلُ المُفتقِرُ إلى عَفْوِ مولاهُ الجليلِ أحمدُ النُّوبيُّ غفرَ اللهُ زلَلَهُ وسترَ خللَه: إنَّ التَّفسيرَ المُسمَّى بـ«أنوار التَّنزيل وأَسرارِ التَّأويل» المنسوبَ لمولانا علَّامةِ الدُّهورِ والأعوام، أُستاذِ عُلماءِ الأنام، سيِّدِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ الأَعلام، المولى الأَعظَمِ الإمام، القاضي البيضاويِّ متَّعه اللهُ بالنَّظَرِ إلى وجهِهِ الكريمِ يومَ

---

(١) أحمد بن علي النوبي، شهاب الدين، كان حيًّا سنة ١٠٣٦هـ له: «ضوء اللآلي شرح بدء الأمالي»، وهذه الرسالة ورسائل أخرى، انظر: «معجم المؤلفين» (٢/ ٢٤). وننشر هذه الرسالة عن أصلٍ بخط يده محفوظة في مكتبة جوتا بألمانيا تحت رقم: Ms. orient. A 532. ونذكر في هوامشها موضعها بالجزء والصفحة من طبعتنا هذه في كلا الكتابين البيضاوي والسيوطي رحمهما الله تعالى.

القيامةِ مِن التَّفاسيرِ التي تُشَدُّ إلى فهمِ معانيها الرِّحال، وتقفُ عَن حَذوِها ورفعةِ شأوِها فحولُ الرِّجال.

ومع كثرةِ علمِ مُؤلِّفِه ودِقَّةِ فهمِه فقد سبقَ قلمُه وعزَّ رَقْمُه، وذهبَ به إلى مُوافقةِ الزَّمخشريِّ في الاعتزالِ، وذلك معدودٌ في مواضِعَ مِن تَفسيرِه ومواطنَ مِن تحبيرِه، وحاشاهُ مِن خطورِ شيءٍ بفكرِه يوافِقُ المُعتزلةَ فضلاً عن وضعِه في تأليفِه وتحريرِه، غيرَ أنَّ الإنسانَ محلُّ النِّسيان، وخيرُ النَّاسِ مَن تُعَدُّ غَلَطاتُه وتُضبَطُ فَرَطاتُه، وقد اعتذرَ عنهُ الجلالُ السُّيوطيُّ بأنَّ ما ذكرَه مشيةُ قَلَم، وإلَّا ففضلُه على أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ أشهَرُ مِن نارٍ على عَلَم.

وقد أردتُ أن أجمعَ في هذه الرِّسالةِ ما تبعَ فيه الزَّمخشريَّ وجرى به القلمُ، وسمَّيتُها: «كشفَ الأقوالِ المُبتذَلَة في سبقِ قلمِ البَيْضاويِّ لِمَذهبِ المُعتزِلَة»، وعلى اللهِ الكريمِ اعتمادي وإليه مَوئلي واستِنادِي.

سورةُ البقرةِ

تبعَ الزَّمخشريَّ في هذه السُّورةِ في ستَّةِ مَواضِعَ:

١ ـ **الأوَّل**: في تفسيرِ قولِه تَعالى: ﴿حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩] حيثُ قال: «والموتُ: زوالُ الحياةِ».

قال الطِّيبيُّ: وهو على هذا الوَجهِ ليسَ بعَرَضٍ، بل هو أمرٌ عَدَميٌّ.

قولُه: «وقيل: عرضٌ يُضادُّها» إلى آخرِه، قال الشَّريفُ: فيكونُ أمراً وُجودياً، وذهبَتْ طائفةٌ مِن أهلِ الحديثِ إلى أنَّ الموتَ جِسْمٌ؛ لأنَّ الأحاديثَ والآثارَ مُصرِّحةٌ بأنَّه يؤتى بالموتِ على صورةِ كبشٍ فيذبحُ بينَ الجنَّةِ والنَّارِ، وممَّا يدلُّ على أنَّ الموتَ جسمٌ تفسيرُ ابنِ عبَّاسٍ رضيَ اللهُ عنه في قولِه تعالى: ﴿أَوْ خَلْقًا مِّمَّا

﴿يَكْبُرُ فِى صُدُورِكُمْ﴾ [الإسراء: ٥١] بالموتِ، وقد أُوِّلَ القولُ الأوَّلُ بأَنَّهُم لم يَقصِدُوا حقيقةَ الموتِ في الواقعِ، بل أثرَهُ القائمَ ببدنِ الحيوانِ عندَ مُفارقَةِ الرُّوحِ له، وحينئذٍ فاختلفَ محلُّ النِّزاعِ، والتَّحقيقُ ما ذهبَتْ إليه طائفةُ أهلِ الحديثِ.

وأمَّا المعنى القائمُ بالبدنِ عندَ مُفارقةِ الرُّوحِ فإنَّما هو أثرُه، فإمَّا أن يكونَ تسميتُه بالموتِ من بابِ المجازِ لا الحقيقةِ، أو مِن بابِ الاشتراكِ وحينئذٍ فالأمرُ في النِّزاعِ قريبٌ.

تنبيه:

تَبعَ البَيضاويُّ في هذه المسألةِ «الكشَّاف» حيثُ صدَّرَ بقولِ المُعتزلةِ، وهو أنَّ الموتَ عدمٌ محضٌ، وثنَّى بالقولِ الذي هو مَذهَبُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ بصيغةِ التَّمريضِ، وما كفاه ذلك حتَّى ذكرَ حُجَّتَه وردَّها.

وقد قالَ المازريُّ في «شرح مسلم»: الموتُ عندَ أهلِ السنَّةِ عَرَضٌ مِن الأعراضِ، وعندَ المُعتزلةِ عَدَمٌ محضٌ[1].

٢ ـ **الثاني**: في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾ [البقرة: ٢٤] حيثُ قال: وقيل: حجارةُ الكبريتِ، وهو تخصيصٌ بغيرِ دليلٍ وإبطالٌ للمَقصودِ، إذ الغَرَضُ مِن ذلك تهويلُ شَأنِها.

وقد تَبعَ في هذه المسألةِ «الكشَّافَ» وحكاها بصيغةِ التَّمريضِ، مع أنَّ تفسيرَ الحجارةِ هُنا بحجارةِ الكبريتِ هو الثَّابتُ المنقولُ، ولا يُعرَفُ في الأَحاديثِ الصَّحيحةِ والتَّفاسيرِ المرفوعةِ الثَّابتةِ غيرُه، قال ابنُ عبَّاسٍ رضيَ اللهُ عنه: هي حِجارةٌ في النَّارِ مِن كبريتٍ أسودَ[2].

---

(١) انظر: «تفسير القاضي البيضاوي» (٢/ ١٨٧)، و«حاشية العلامة السيوطي» (٢/ ١٨٨).

(٢) انظر: «تفسير القاضي البيضاوي» (٢/ ٢٧٠)، و«حاشية العلامة السيوطي» (٢/ ٢٧٣).

٣ ـ **الثَّالث**: في تفسيرِ قولِه تَعالى: ﴿إِلَّآ إِبۡلِيسَ أَبَىٰ وَٱسۡتَكۡبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤] حيثُ قال: ولعلَّ ضَرباً من الملائكةِ لا تخالفُ الشَّياطينَ بالذَّاتِ، وإنَّما تُخالِفُهم بالعوارضِ والصِّفاتِ كالفَسَقةِ مِن الإنسِ والجنِّ.

وكان الأَوْلَى بالقاضي البَيضاويِّ الإعراضُ بالكُلِّيَّةِ عن هذا الكلامِ، والإعراضُ عنه صفحاً، ولكن هذا إنَّما هو ثمرةُ التَّوغُّلِ في علومِ الفَلاسفةِ وعدمِ التَّضلُّعِ بعلمِ الحديثِ والآثارِ، وذلك لأنَّ الذي دلَّتْ عليهِ الآثارُ أنَّ إبليسَ هو أبو الجنِّ كما أنَّ آدمَ أبو الإنسِ وأنَّه لم يَكُن من الملائكةِ، وما في الآياتِ القرآنيَّةِ يوهِمُ أنَّه مِن الملائكةِ حيثُ استُثْنِيَ مِنْهُم فهوَ مِن بابِ التَّغليبِ لأنَّه كانَ فيهم ومُنقطِعٌ معَهُم[1].

٤ ـ **الرَّابع**: قولُه عندَ تفسيرِ الآيةِ المذكورةِ في حديثِ عائشةَ رضيَ اللهُ عنها أنَّه عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ قال: «خلقت الملائكة...»:

حيثُ قال: لأنَّه كالتَّمثيلِ لما ذكرت.

قال السُّيوطيُّ: لو أمكنَ البَيضاويَّ وأشباهَهُ أن يحمِلُوا كلَّ حديثٍ على التَّمثيلِ لفعَلُوا، وهذا غيرُ لائقٍ بالمقامِ، وليتَ شِعرِي إذا حملَ ما ذكرَ في خلقِ الملائكةِ والجنِّ على التَّمثيلِ، فماذا يصنعُ القائلُ بذلك في بقيَّةِ الحديثِ؟ أيحملُ ما ذكرَ في خلقِ آدمَ على التَّمثيلِ وأنَّه ليسَ مخلوقاً مِن تُرابٍ كما هو ظاهرُ الآيةِ، وهذه إحالةٌ للنُّصوصِ عَن ظَواهِرِها، فلتَحذَرْ هذه النَّزعةَ الاعتزاليَّةَ؛ فإنَّ مدارَ المُعتزلةِ عليها، وهم أوَّلُ مَن أكثرَ مِنْها حتَّى إنَّهُم أنكَرُوا سؤالَ مُنكَرٍ ونكيرٍ وعذابَ القبرِ والميزانَ والصِّراطَ والحوضَ والشَّفاعةَ ودابَّةَ الأرضِ، وحمَلُوا جميعَ الأحاديثِ الواردةِ في ذلك على التَّمثيلِ[2].

---

(١) «تفسير القاضي البيضاوي» (٢/ ٤٠٦)، و«حاشية العلامة السيوطي» (٢/ ٤٠٧).

(٢) «تفسير القاضي البيضاوي» (٢/ ٤٠٦)، و«حاشية العلامة السيوطي» (٢/ ٤٠٨).

٥ ـ **الخامس**: في تفسيرِ قولِه تَعالى: ﴿فَمَن تَبِعَ هُدَاىَ﴾ [البقرة: ٣٨] حيثُ قال: وهو ما أتى به الرُّسلُ واقتضاهُ العقلُ.

فقولُه: «واقتضاهُ العقلُ» ونحوُه في الكتابِ مشيةُ قلمٍ ممَّا في «الكشَّاف»؛ فإنَّ ذلك ليسَ مَذهباً لأحدٍ مِن أهلِ السنَّةِ[1].

٦ ـ **السَّادسُ**: في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾ [البقرة: ٤٨] حيثُ قال: وإيرادُه مُنكَّرًا مع تنكيرِ النَّفسِ للتَّعميمِ والإقناطِ الكُلِّيِّ.

تبعَ في هذا «الكشَّاف» وهو مذهبُ المعتزلةِ؛ فإنَّهم ينكرونَ الشَّفاعةَ للعُصاةِ ويحتجُّونَ بهذه الآيةِ، وأهلُ السنَّةِ يقولونَ إنَّها مخصوصةٌ بالكفَّارِ للآياتِ والأحاديثِ الواردةِ في الشَّفاعةِ، ويؤيِّدُه أنَّ الخطابَ مع الكفَّارِ، والآيةُ وَرَدَت للردِّ على اليهودِ؛ لأنَّهم يَزعمونَ أنَّ آباءَهُم يَشفَعُونَ لَهُم[2].

سورةُ آلِ عِمران

تبعَ البَيضاويُّ «الكشَّاف» في هذهِ السُّورةِ في ثلاثةِ مَواضعَ:

٧ ـ **الأولُ**: في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿وَإِنِّىٓ أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ [آل عمران: ٣٦] حيثُ قال: ومَعناه أنَّ الشَّيطانَ يطمعُ... إلخ.

تَبعَ الزَّمخشريَّ في تأويلِ الحديثِ وإخراجِه عن ظاهرِه كما هو شأنُ المُعتزِلَةِ فقَدْ أنكَرُوا الحديثَ وقَدَحوا في صِحَّتِه.

قال صاحبُ «الانتصافِ»: الحديثُ مُدوَّنٌ في الصِّحاحِ لا يبطِلُه الميلُ إلى تُرَّهاتِ الفَلاسفةِ.

---

(١) «تفسير القاضي البيضاوي» (٢/ ٤٢٧)، و«حاشية العلامة السيوطي» (٢/ ٤٣١).

(٢) «تفسير القاضي البيضاوي» (٢/ ٤٦٠)، و«حاشية العلامة السيوطي» (٢/ ٤٦٣).

قال السَّعدُ التَّفتازانيُّ: طعنَ الزَّمخشريُّ في صحَّةِ الحديثِ بمُجرَّدِ أنَّه لم يُوافِقْ هواه.

قال السُّيوطيُّ: والعَجَبُ مِن البَيضاويِّ أشَدُّ عَجَباً فإنَّه تَبعَ الزَّمخشريَّ في تأويلِه، وقال: معناه: أنَّ الشَّيطانَ يطمَعُ في إغواءِ كلِّ مَولودٍ بحيثُ يَتأثَّرُ منه إلَّا مريمَ وابنَها، فإنَّ اللهَ عَصَمهُما، ووَجهُ الأَشدِّيَّةِ أنَّ الزَّمخشريَّ ألحقَ بمريمَ وابنِها سائرَ المَعصومينَ، وهو باطِلٌ قَطعاً، والصَّوابُ أنَّ الحديثَ على ظاهرِه[1].

٨ ـ الثَّاني: في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾ [آل عمران: ١٠٢] حيثُ قال: كقولِه: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦].

تَبعَ فيهِ الزَّمخشريَّ، قال الطِّيبيُّ: قال ذلك بناءً على مَذهَبِه أنَّه لا يجوزُ التَّكليفُ بما لا يُطاقُ ابتداءً، والذي ذكرَهُ الزَّجَّاجُ وغيرُه أنَّ قولَه تَعالى: ﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾ مَنسوخٌ بقولِه: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾، قال: ولهاتينِ الآيتينِ أُسوةٌ بقولِه: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]؛ فإنَّها مَنسوخةٌ بقولِه: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] فيكونُ تسميةُ حرمانِ بعضِ المستحقِّينَ غُلولاً تغليظًا ومبالغةً ثانيةً.

قال ابنُ المُنيِّرِ: هذا مخالفٌ لعادةِ لطفِ اللهِ تعالى برَسُولِه ﷺ في التَّأديبِ، ومَزْجِه باللطفِ حيثُ قال: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٣] بدأَهُ بالعفوِ فما كانَ له أن يعبِّرَ بهذهِ العبارةِ.

قال الطِّيبيُّ بعد حكايتِه: جاءَ أغلَظُ مِن ذلك بناءً على التَّهييجِ والإلهابِ، نحو قولِه تعالى: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥] وعلى التَّعريضِ نحو قولِه تعالى:

---

(١) «تفسير القاضي البيضاوي» (٤/ ٩٥)، و«حاشية العلامة السيوطي» (٤/ ٩٩).

﴿فَلَا تَكُن فِي مِرْيَةٍ﴾ [السجدة: ٢٣]، ومن هذا الأسلوبِ قولُه تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧] قال: كنى عَن مُباشرةِ النِّساءِ بالرَّفثِ استِهجاناً لِمَا وُجِدَ مِنْهم قبلَ الإباحةِ كما سمَّاه اختِياناً.

قال السُّيوطيُّ: ما قالَهُ الطِّيبيُّ لا يُلاقي ما قالَه ابنُ المُنيِّرِ؛ فإنَّ ابنَ المُنيِّرِ لم يُنكِرِ الخطابَ الواردَ مِن اللهِ تعالى في هذا المعنى، وإنَّما أنكرَ قولَةَ الزَّمخشريِّ تغليظاً؛ فإنَّ هذه اللفظةَ لا تليقُ، ولهذا عبَّرَ الطِّيبيُّ في الآيةِ التي أورَدَها بالتَّهييجِ والإلهابِ، ولم يُحسِن هو ولا غيرُه أَنْ يُعبِّرَ بالتَّغليظِ، ولهذا قالَ السَّعدُ التَّفتازانيُّ هنا: قد استُقْبِحَت مِن المصنِّفِ هذه العبارةُ؛ فإنَّ العادةَ قد جَرَتْ باللُّطفِ مع النَّبيِّ ﷺ، فالأَوْلَى أنَّه تَعظيمٌ لجَنابهِ ﷺ حيثُ عدَّ أدنى زلَّةٍ غُلولاً، وهذا القولُ مع جلالةِ قائلِه لا يُناسِبُ؛ فإنَّه ﷺ مُنزَّهٌ عَن الزلَّةِ[1].

٩ ـ **الثَّالثُ**: في تفسيرِ قولِه تعالى ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَلَّا يَجْعَلَ لَهُمْ حَظًّا فِي ٱلْآخِرَةِ﴾ [آل عمران: ١٧٦] قال: وفي ذكرِ الإرادةِ إشعارٌ بأنَّ كُفرَهُم بلغَ الغايةَ، حتَّى أرادَ أرحمُ الرَّاحمينَ أن لا يكونَ لهم حَظٌّ مِن رحمَتِه.

تَبعَ فيه «الكشَّافَ» حيثُ قال: فإن قلتَ: هلَّا قيلَ: لا يجعَلُ لهم حظاً في الآخرةِ، أي: نصيباً مِن الثَّوابِ، ولهم بدلَ الثَّوابِ عَذابٌ عظيمٌ، وأيُّ فائدةٍ في ذكرِ الإرادةِ؟

قلت: فائدَتُه الإشعارُ بأنَّ الدَّاعيَ إلى حرمانِه وتعذيبِهم قد خلصَ خُلوصاً لم يبقَ مَعهُ صارفٌ قطُّ حين سارَعُوا إلى الكفرِ تنبيهاً على تَماديهِم في الطُّغيانِ وبُلوغِهم الغايةَ حتَّى إنَّ أرحمَ الرَّاحمينَ يريدُ أن لا يرحمَهُم.

---

(١) «تفسير القاضي البيضاوي» (٤/ ٢١٧)، و«حاشية العلامة السيوطي» (٤/ ٢١٨).

قال الطِّيبيُّ: السُّؤالُ والجوابُ مَبنيٌّ على مَذهَبِه، والسُّؤالُ مِن أَصلِه غيرُ مُتَّجِهٍ لأنَّه عدولٌ عَن الظَّاهرِ، فإنَّ قولَه: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَلَّا يَجۡعَلَ لَهُمۡ حَظّٗا﴾ استئنافٌ لبيانِ الموجبِ كأنَّه قيلَ له: لمَ يُسارِعُونَ في الكفرِ مع أنَّ المضرَّةَ عائدةٌ إليهم؟ فأُجِيبَ أنَّه تَعالى يريدُ ذلك منهم فكيفَ لا يُسارِعُون[1].

سورةُ النِّساءِ

١٠ ـ تبعَ الزَّمخشريَّ في موضعٍ واحدٍ، وهو في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿أَن تَبۡتَغُواْ بِأَمۡوَٰلِكُم مُّحۡصِنِينَ غَيۡرَ مُسَٰفِحِينَۚ﴾ [النساء: ٢٤] حيثُ قال: مفعولٌ له، والمعنى: أُحِلَّ لَكُم ما وراءَ ذلك إرادةَ أَنْ تبتَغُوا... إلى آخره.

قال السُّيوطيُّ: تبعَ فيهِ الزَّمخشريَّ، فقالَ أبو حيَّان: إنَّ فيه تحميلَ لفظِ القُرآنِ ما لا يدلُّ عليه، وتفسيرَ الواضحِ الجَليِّ بالمعقَّدِ، ودسَّ مَذهبِ الاعتزالِ في غضونِ ذلك دَسّاً خَفِيًّا، إذ جعلَ قولَه: ﴿أَن تَبۡتَغُواْ﴾ على حذفِ مُضَافَيْنِ، أي: إرادةَ كونِ ابتغائِكُم بأَموالِكُم، وفسَّرَ الأموالَ بعدُ بالمهورِ وما يخرجُ في النِّكاحِ، فتَضمَّنَ اختصاصَ إرادَتِه بالحلالِ الذي هو النِّكاحُ دونَ السِّفاحِ، وظاهرُ الآيةِ غيرُ هذا الذي فَهِمَهُ الزَّمخشريُّ، إذ الظَّاهرُ أنَّه تَعالى أحلَّ لنا ابتغاءَ ما سِوَى المُحرَّماتِ السَّابقِ ذكرُها بأموالِنا حالةَ الإحصانِ لا حالةَ السِّفاحِ، وعلى هذا الظَّاهرِ لا يجوزُ أَنْ يُعرَبَ ﴿أَن تَبۡتَغُواْ﴾ مفعولاً له كما قالَهُ الزَّمخشريُّ؛ لأنَّه فاتَ شرطٌ مِن شروطِ المفعولِ له، وهو اتِّحادُ العاملِ في الفاعلِ والمفعولِ له؛ لأنَّ الفاعلَ في قولِه: ﴿أُحِلَّ﴾ هو اللهُ تَعالى، والفاعلَ في ﴿أَن تَبۡتَغُواْ﴾ هو ضميرُ المخاطبينَ. فقد اختلفا، ولَمَّا أحسَّ الزمخشريُّ بهذا جعلَ ﴿أَن تَبۡتَغُواْ﴾ على حذفِ (إرادة) حتَّى يتَّحِدَ في قولِه:

---

(١) «تفسير القاضي البيضاوي» (٤/ ٣٧٢)، و«حاشية العلامة السيوطي» (٤/ ٣٧٤).

﴿وَأُحِلَّ﴾ وفي المفعولِ له، ولم يجعَلْ ﴿أَن تَبْتَغُوا۟﴾ مفعولاً له إلَّا على حذفِ مُضافٍ وإقامَتِه مقامَه، وهذا كلُّه خروجٌ عَن الظَّاهرِ بغيرِ داعٍ إلى ذلك(١).

سورةُ الأعرافِ

١١ ـ تبعَ الزَّمخشريَّ في موضعٍ واحدٍ، وهو في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿لِيُبْدِىَ لَهُمَا﴾ [الأعراف: ٢٠] حيثُ قال: وفيه دليلٌ على أنَّ كشفَ العورةِ في الخَلْوَةِ ـ وعند الزَّمخشريِّ: مِن غيرِ حاجةٍ ـ قبيحٌ مُستهجنٌ في الطِّباعِ، وهذا ممَّا تَبِعَ فيه «الكشَّاف».

قال ابنُ المنيِّر: إن فيه مَيْلاً إلى الاعتزالِ، وأنَّ العقلَ يُقبِّحُ ويُحسِّنُ.

قال: وهذا اللفظُ لو صَدرَ مِن السُّنيِّ لكانَ تأويلُه أنَّ العقلَ أدركَ المعنى الذي لأجلِهِ حَسَّنَ الشَّرعُ السترَ وقبَّحَ الكشفَ(٢).

سورةُ التَّوبةِ

١٢ ـ تبعَ الزَّمخشريَّ في هذه السُّورةِ في موضعٍ واحدٍ، وهو في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ﴾ حيثُ قال: كنايةٌ عن خطئه في الإذنِ لهم؛ فإنَّ العفوَ مِن رَوادِفِه.

قال السُّيوطيُّ: تبعَ في هذه العبارةِ السَّيئَةِ الزَّمخشريَّ؛ مع أنَّه العَلَمُ في استخراجِ المعاني.

وقال صاحبُ «الانتصاف»: وقد أخطأَ الزَّمخشريُّ فيها خطأً فاحشاً، وهو بينَ

---

(١) «تفسير القاضي البيضاوي» (٤/ ٥١٣)، و«حاشية العلامة السيوطي» (٤/ ٥١٧)

(٢) «تفسير القاضي البيضاوي» (٦/ ٢٩٠)، و«حاشية العلامة السيوطي» (٦/ ٢٩٠).

أمرينِ: أن لا يكونَ هذا المعنى مُراداً فقد أخطأَ، أو يكونَ مُراداً ولكن كنى اللهُ عنه إجلالاً ورفعاً لقدرِه، أفلا يتأدَّبُ بآدابِ اللهِ تعالى لا سِيَّمَا في حقِّ المُصطفى ﷺ، وفي تقديمِ العَفوِ إشعارٌ بتَعظيمِ المُخاطبِ وتوقيرِه وتوقيرِ حُرمَتِه.

وقال السَّجاونديُّ: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ﴾ تعليمٌ بعظمَتِه صلواتُ اللهِ وسلامُه عليهم، ولولا تصدِّي العَفوِ في المقالِ ما قامَ بصَوْلةِ الخطابِ، وقد يُستعمَلُ فيما لم يَسبِقْ فيه ذنبٌ، كما تقولُ لِمَن تُعظِّمُه: عفا الله عنك ما صنعتَ في أمري؟ ورضيَ اللهُ عنك ما جَوابُكَ عن كلامي؟ ومنه قولُه ﷺ: «لقد عجبتُ مِن يُوسُفَ وكرمِه وصَبرِه، والله يغفِرُ له».

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: ما كان يَنبَغِي أن يُعبِّرَ بهذه العبارةِ الشَّنيعةِ بعدما راعى اللهُ رسولَهُ ﷺ بتقديمِ العفوِ وذكرِ الإذنِ المَبنيِّ عَن عُلوِّ الرتبةِ وقوَّةِ التَّصرُّفِ، وإيرادُ الكلامِ في صورةِ الاستفهامِ وإن كانَ القصدُ على الإنكارِ، على أنَّ قولَهُم: عفا الله عنكَ، قد يقالُ عندَ تركِ الأَوْلى والأفضَلِ، بل في مقامِ التَّعظيمِ والتَّبجيلِ مثل: عفا اللهُ عنك ما صنعتَ في أمرِي(١).

سورةُ يونُسَ

١٣ ـ تبعَ الزَّمخشريَّ في تفسيرِ قولِه تَعالى: ﴿أَنْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ رَجُلٍ مِّنْهُمْ﴾ [يونس: ٢] حيثُ قال: في أفناءِ رجالِهم دونَ عظيمٍ مِن عُظمائِهم، وفي «الصحاح»: يقالُ: في أفناءِ النَّاسِ إذا لم يُعلَمْ ممَّنْ هو.

قالَ الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: أي: ممَّنْ لا شهرةَ له بجاهٍ ومالٍ ورياسةٍ ونحوِ ذلك مما يعدُّونَه مِن أسبابِ العزِّ والإجلالِ، وإلَّا فهو عندَهُم بحسبِ شرفِ النَّسَبِ أظهَرُ مِن الشَّمسِ.

---

(١) «تفسير القاضي البيضاوي» (٧/ ٨١)، و«حاشية العلامة السيوطي» (٧/ ٨٣)

وقال السُّيوطيُّ: وهذه العبارةُ التي ذكرَها البَيضاوِيُّ تبعَ فيها الزَّمخشريَّ، ولو تحامى عنها لكانَ أَوْلى، والذي في تفسيرِ قولِه: ﴿إِلَىٰ رَجُلٍ مِّنْهُمْ﴾ أي: مَشهورٍ بينَهُم يَعرفونَ نسبَهُ وجَلالَتَه وأمانتَه وعِفَّتَه وصِدقَهُ كما قال في آخرِ السُّورةِ التي قبلَها: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ [التوبة: ١٢٨] فإنَّ هذا هو محلُّ إنكارِ العجبِ، فيكونُ هذا وجهَ مُناسبةِ وَضعِ هذه السُّورةِ بعدَ تلك، واعتلاقِ أوَّلِ هذه بآخرِ تلك، ونظيرُه: ﴿وَلَقَدْ جَآءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْهُمْ فَكَذَّبُوهُ﴾ [النحل: ١١٣]، ﴿رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٢٩] وما كان للزَّمخشريِّ أن يُحمِّلَ لفظَ القُرآنِ معنًى لا دلالةَ لهُ عليه بالوضعِ، وفيه حكايةُ غضٍّ من هذا المقامِ الرَّفيعِ، زعمًا أنَّه يأخذُ ذلك مِن أساليبِ البيانِ بطريقِ الالتزامِ، لا سِيَّما وغيرُه مِن وُجوهِ البيانِ أظهَرُ وأنسَبُ وأوفَقُ لِمَا خُتِمت به السُّورةُ المتقدِّمَة، واللهُ وَليُّ التَّوفيقِ[1].

١٤ ـ قولُه تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦] تَبعَ الزَّمخشريَّ في تفسيرِ هذه الآيةِ حيث قال: وقيل: الحُسْنى الجنَّةُ، والزِّيادةُ اللقاءُ.

قال السُّيوطيُّ: ما أنصفَ البيضاويُّ حيثُ جعلَ هذا القولَ آخرَ الأقوالِ وأَضْعفَها، ورجَّح أنَّ الحُسنى: المثوبةُ والزِّيادةَ هو ما يزيدُ على المثوبةِ تَفضُّلاً، ولم يَحكِه بقيلَ، مع أنَّ الثَّابتَ عَن رسولِ اللهِ ﷺ في تفسيرِ هذه الآيةِ كما في الأحاديثِ، والآثارُ كثيرةٌ بهذا التَّفسيرِ، ولعلَّ البيضاويَّ سها عن كتابةِ هذا الموضعِ ومشى عليهِ، وقولُ الزَّمخشريِّ: وزَعَمت المشبِّهةُ والمُجبِرةُ أنَّ الزِّيادةَ هي النَّظرُ إلى وجهِ اللهِ تَعالى، وجاؤوا بحديثٍ مرقوعٍ.

قـالَ الطِّيبـيُّ: هـو عنـدَهُ بالقـافِ، أي: مُفتـرًى، وأمَّـا عنـدَ أهـلِ السـنَّةِ فهـو مَرفـوعٌ بالفـاءِ.

---

(١) «تفسير القاضي البيضاوي» (٧/ ١٩٦)، و«حاشية العلامة السيوطي» (٧/ ١٩٩).

وقالَ في «الانتصاف» مُنكِراً عليه: بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمِه، والحديثُ مُدوَّنٌ في الصِّحاحِ، وقد جعلَ أنَّ أهلَ السنَّةِ جاؤوا بهِ مِن عندِ أنفُسِهم فحَسبُه اللهُ[(١)].

سورةُ مريمَ

١٥ ـ تبعَ الزَّمخشريَّ في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧] حيثُ قال: فبينا هي في مُغتَسَلِها أتاها جبريلُ مُتمثلًا بصورةِ شابٍّ أمردَ سَوِيِّ الخلقِ تَستأنِسُ بكلامِهِ، ولعلَّه لتهييجِ شَهوَتِها فتنحدرَ نُطفَتُها إلى رَحِمِها.

قال السُّيوطيُّ: كان البيضاويُّ في غُنْيَةٍ عَن هذا الكلامِ، ولكن هذه ثمرةُ التَّوغُّلِ في الفلسفةِ[(٢)].

سورةُ المؤمنونَ

١٦ ـ تَبعَ الزَّمخشريَّ في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ﴾ [المؤمنون: ٥١] حيثُ قال: نداءٌ وخِطابٌ لجميعِ الأنبياءِ لا على أنَّهُم خُوطِبُوا بذلك دفعةً لأنَّهُم أُرسِلُوا في أزمِنَةٍ مُختَلِفَةٍ، بل على معنى أنَّ كُلًّا منهم خوطبَ في زمانِه.

قال السُّيوطيُّ: تبعَ في ذلك صاحبَ «الكشاف».

وقال صاحبُ «الانتصاف» ـ وتبعه الطِّيبيُّ ـ: هذه نفحةٌ اعتزاليَّةٌ، فمَذهَبُنا أنَّ اللهَ تعالى في الأزلِ مُتكلِّمٌ آمرٌ ناهٍ، ولا يشترطُ في الأمرِ وُجودُ المأمورينَ، بل الخطابُ أزلاً على تقديرِ وجودِ المُخاطبينَ، والمعتزلةُ أنكرُوا قِدَمَ الكَلامِ فحَمَلوا الآيةَ على خلافِ ظاهرِها، وما ذكروهُ جارٍ في جميعِ الأوامرِ العامَّةِ للأُمَّةِ[(٣)].

---

(١) «تفسير القاضي البيضاوي» (٧/ ٢٢٧)، و«حاشية العلامة السيوطي» (٧/ ٢٢٧).

(٢) «تفسير القاضي البيضاوي» (٨/ ٥٣٠)، و«حاشية العلامة السيوطي» (٨/ ٥٣٠).

(٣) «تفسير القاضي البيضاوي» (٩/ ٢٨٦)، و«حاشية العلامة السيوطي» (٩/ ٢٨٨).

سورةُ الحديدِ

١٧ ـ تبعَ الزَّمخشريَّ في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿وَقَدْ أَخَذَ مِيثَٰقَكُمْ﴾ [الحديد: ٨] حيثُ قال: أي: وقد أخذَ اللهُ ميثاقَكُم بالإيمانِ قبلُ، وذلك بنصبِ الأدلَّةِ والتَّمكُّنِ مِن النَّظرِ.

قال السُّيوطيُّ: تَبعَ «الكشَّافَ».

وقد قالَ ابنُ المنيِّرِ: وماذا عليهِ أن يحملَ الأخذَ على حقيقَتِه، وهو المأخوذُ يومَ الذَّرِّ، فكلُّ ما أجازَهُ العقلُ ووردَ بِهِ السَّمعُ وجبَ الإيمانُ به[1].

سورةُ التَّحريمِ

١٨ ـ تبعَ الزَّمخشريَّ في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ غَفُورٌ﴾ [التحريم: ١]، حيثُ قال: واللهُ غفورٌ لك هذه الزلَّةَ؛ فإنَّه لا يجوزُ تحريمُ ما أحلَّ اللهُ.

قال السُّيوطيُّ: اللهُ أكبرُ! أستغفرُ اللهَ من هذهِ الكلمةِ الشَّنعاءِ، وما حَكَيتُها هنا إلَّا لأردَّها وأُحذِّرَ النَّاسَ منها، والبيضاويُّ تبعَ الزَّمخشريَّ، وقد أطبقَ الأئمَّةُ على التَّشنيعِ عليه فيها.

وقال صاحبُ «الانتصاف»: افترى الزَّمخشريُّ على رسولِ اللهِ ﷺ بتحريمِ ما أحلَّ اللهُ تعالى؛ فإنَّه ليس لأحدٍ أن يعتقدَ حِلَّ ما حرَّمَ اللهُ، وذلك لا يَصدرُ مِن مُؤمنٍ، وأمَّا مُجرَّدُ الامتناعِ مِن الحلالِ فقد يكونُ مُؤكَّداً باليمينِ، وليس هذا من ذلك، وغايةُ الأمرِ أنَّه حلفَ لا يقرَبُ ماريَّةَ، فنزلَتْ كفَّارةُ اليمينِ، ومَعاذَ اللهِ وحاشا الله مما نسبَه الزَّمخشريُّ إلى رسولِ اللهِ ﷺ[2].

---

(١) «تفسير القاضي البيضاوي» (١١/ ٤٦٢)، و«حاشية العلامة السيوطي» (١١/ ٤٦٢).

(٢) «تفسير القاضي البيضاوي» (١١/ ٥٦٨)، و«حاشية العلامة السيوطي» (١١/ ٥٦٩).

سورة المُزَّمِّل

١٩ ـ تَبِعَ الزَّمخشريَّ في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُزَّمِّلُ﴾ [المزمل: ١] حيثُ قالَ: سُمِّيَ بِهِ النَّبيُّ ﷺ تهجيناً لِمَا كانَ عليه.

قال السُّيوطيُّ: تَبِعَ فيه الزَّمخشريَّ.

وقال صاحبُ «الانتصاف»: هذا القولُ سوءُ أدبٍ، والعلماءُ مِن أهلِ السنَّةِ جعَلُوا نداءَهُ بالمُزَّمِّلِ وغيرَ ذلك من صفاتِه تَشريفاً له إذ لم ينادِه باسمِهِ ﷺ[١].

سورةُ المدَّثِّر

٢٠ ـ تبعَ الزَّمخشريَّ في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [المدثر: ٣١] حيثُ قال: وما جعَلْنا عدَدَهم إلَّا العددَ الذي اقتَضى فِتنتَهُم، وهو التِّسعةَ عشرَ.

قال السُّيوطيُّ: تَبِعَ الزَّمخشريَّ.

وقد قال أبو حيَّان إنَّه تحريفٌ لكتابِ اللهِ إذ زعمَ أنَّ مَعنى: ﴿إِلَّا فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾: إلا تسعة عشر، وهذا لا يذهَبُ إليه عاقلٌ، ولا مَن له أدنى ذكاءٍ.

وقال صاحبُ «الانتصاف»: ما ألجأَ الزَّمخشريَّ إلى ذلك إلا الاعتقادُ أنَّ اللهَ سبحانَه وتعالى ما فتَنَهُم، وبِئْسَتْ هذهِ العقيدةُ[٢].

سورةُ عَبَس

٢١ ـ تبعَ الزَّمخشريَّ في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ ۝١ أَن جَآءَهُ ٱلْأَعْمَىٰ﴾ [عبس: ١ ـ ٢] حيثُ قال: وذكرَ الأعمى لزيادةِ الإنكارِ كأنَّه قال: لكونِه أعمى.

قال السُّيوطيُّ: تبعَ في ذلك الزَّمخشريَّ.

---

(١) «تفسير القاضي البيضاوي» (١٢/ ٨٥)، و«حاشية العلامة السيوطي» (١٢/ ٨٦).

(٢) «تفسير القاضي البيضاوي» (١٢/ ١٠٩)، و«حاشية العلامة السيوطي» (١٢/ ١١١).

وقد قالَ ابنُ المنيِّرِ: غَلَّطَ في كلامِهِ، وما كان ينبغي له ذلك.

وقد تَبعَ الزَّمخشريَّ أيضاً في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿ثُمَّ شَقَقْنَا ٱلْأَرْضَ شَقًّا﴾ [عبس: ٢٦] حيثُ قالَ: وأسندَ الشَّقَّ إلى نفسهِ إسنادَ الفعلِ إلى السَّببِ.

قال السُّيوطيُّ: تبعَ في ذلك الزَّمخشريَّ.

وقال ابنُ المنيِّرِ: ما رأيتُ كاليومِ عبداً ينازِعُ ربَّه عزَّ وجلَّ في قولِه: ﴿ثُمَّ شَقَقْنَا ٱلْأَرْضَ شَقًّا﴾ فيجعلُ هذهِ الإضافةَ إلى اللهِ عزَّ وجلَّ مَجازاً، ويجعلُ إضافةَ شقِّ الأرضِ إلى الحارثِ حقيقةً[١].

سورةُ التَّكويرِ

٢٢ ـ تَبعَ الزَّمخشريَّ في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿وَمَا صَاحِبُكُم بِمَجْنُونٍ﴾ [التكوير: ٢٢] حيثُ قال: واستدلَّ بذلك على فضلِ جبريلَ على مُحمَّدٍ عليهما الصَّلاةُ والسَّلامُ، حيثُ عدَّ فضائلَ جبريلَ واقتصرَ على نفيِ الجُنونِ عن النبيِّ ﷺ.

قال صاحبُ «الانتصاف»: ما يَرْضى له جبريلُ هذا التَّفسيرَ المُقتضِيَ لتَنقيصِ البشيرِ النَّذيرِ وتَفضيلِه عليه[٢].

سورة ألم نشرَح

٢٣ ـ تَبعَ الزَّمخشريَّ في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ ۝٢ ٱلَّذِىٓ أَنقَضَ ظَهْرَكَ﴾ [الشرح: ٢ ـ ٣] حيثُ قال: وهو ما ثَقُلَ عليهِ مِن فَرَطاتِه قبلَ البِعثَةِ.

وهذه مقالةٌ اعتزاليَّةٌ؛ لأنَّه ﷺ مَعصومٌ قبلَ البعثةِ كما بعدَها[٣].

---

(١) «تفسير القاضي البيضاوي» (١٢/ ١٨٦)، و«حاشية العلامة السيوطي» (١٢/ ١٨٦).

(٢) «تفسير القاضي البيضاوي» (١٢/ ١٩٤)، و«حاشية العلامة السيوطي» (١٢/ ١٩٤).

(٣) «تفسير القاضي البيضاوي» (١٢/ ٢٧٥).

سورةُ الكافرونَ

٢٤ ـ تَبعَ الزَّمخشريَّ في تفسيرِ قولِه تَعالى: ﴿وَلَآ أَنتُمْ عَـٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ﴾ [الكافرون: ٣] حيثُ قال: وإنَّما لم يَقُل: ما عَبَدْتُ؛ ليُطابِقَ ﴿مَّا عَبَدتُّمْ﴾؛ لأنَّهُم كانوا موسومينَ قبلَ المبعثِ بعبادةِ الأصنامِ، وهو لم يَكُن حينئذٍ مَوْسُوماً بعبادةِ اللهِ تعالى.

قال صاحبُ «الانتصاف» إنَّه خَطأٌ مَبنيٌّ على أصلِه الفاسدِ، والحَقُّ أنَّه ﷺ كانَ مُتعبِّدًا قبلَ الوحيِ؛ لِمَا وردَ أنَّه كان يَتحنَّثُ في غارِ حِرَاء.

وقالَ أبو حيَّان: هذا سوءُ أدبٍ على مَنصبِ النبوةِ لأنَّه ﷺ لم يَزَلْ يُوحِّدُ اللهَ تعالى مُجتَنِباً لأصنامِهم يحجُّ بيتَ اللهِ تَعالى ويقفُ بالمشاعرِ ويُؤدِّي النُّسُكَ، وما ذهبَ إليه الزَّمخشريُّ مذهبٌ مَرجوحٌ ساقِطُ الاعتبارِ؛ لِمَا وردَ مِن الأحاديثِ الصَّحيحةِ والآثارِ الصَّريحةِ أنَّه ﷺ كانَ يَتحنَّثُ وكانَ يَتعبَّدُ؛ كان يصومُ، كان يطوفُ، كان يقفُ بعرفةَ... إلى غيرِ ذلك، ولم يُقَل بخِلافِ إلَّا مَن شذَّ مِن النَّاسِ الذين لا يُعتبَرُ قولُهم ولا يُلتفَتُ إلى كلامِهم[١].

وهذا آخرُ ما جرى به القلمُ، وانتهى به الرَّقم، ممَّا سَها بِهِ البيضاويُّ وارتكبَهُ تبعاً للزَّمخشريِّ، وهو مشيةُ قلم؛ لأنَّ البيضاويَّ رضيَ اللهُ تعالى عنه في الطَّبقةِ العُلْيَا والمرتبةِ الكُبْرى في الاعتقادِ الموافقِ لأهلِ السنَّةِ والجَماعةِ، بل هو القائمُ على قدمِ صِحَّةِ الاعتقاد، والمتباعدُ عن قَواعدِ أُصولِ الفَسَاد.

وكان الفراغُ على يدِ مُلخِّصِه أحمدَ النُّوبيِّ بالطَّائفِ في سادسَ عشرَ شوالِ (١٠٢٧) نفعَ اللهُ تعالى به المسلمينَ، آمين.

***

---

(١) «تفسير القاضي البيضاوي» (١٢/ ٣٤٠)، و«حاشية العلامة السيوطي» (١٢/ ٣٤١).

سابعاً: وصفُ النُّسخِ الخطِّية المعتمدةِ في تحقيق «تفسير القاضي البيضاوي»

وُفِّقْنا بحمدِ اللهِ تعالى لعَشراتِ النُّسَخِ الخطِّية موزعةً بينَ مكتباتِ العالمِ، وقُمنا بفحصِها والنَّظرِ فيها وتقييمِ كلِّ واحدةٍ منها مِن حيثُ جَودَتُها وضبطُها ومُقابلاتُها على أصولٍ سابقةٍ لها ومعرفةِ ناسخِيها وغير ذلك، ثمَّ انتخبنا أربعةَ أصولٍ نفيسةٍ، وهذا وصفٌ لكلِّ واحدةٍ منها مُرَتَّبةً حسبَ تواريخِ نَسخِها.

١ ـ النُّسخةُ الأولى (ض): النسخةُ المكتوبةُ بخطِّ الفقيهِ الأصوليِّ عبد الصَّمدِ ابن محمود الفاروقيِّ الفارابيِّ تلميذِ المصنِّفِ القاضي البيضاوي:

وهي من محفوظاتِ مكتبةِ جامعة أَرْضروم، تحتَ رقمِ (١٩).

وناسخُها: تلميذُ الإمامِ ناصرِ الدِّين البيضاويِّ غياثُ الدِّين عبدُ الصَّمدِ بنِ محمودِ بنِ عبدِ الصَّمدِ الفاروقيُّ الفارابيُّ، (ت بعد ٧٠٧هـ): فقيهٌ أصوليٌّ، مِن تَصانيفه: «شرحُ طوالعِ الأنظارِ» و«شرحُ مِنهاجِ الوصولِ» كلاهما لشيخِه البَيْضاويِّ[(١)].

وقد فرغَ من نسخِها في أواسطِ جمادى الأولى لسنةِ (٦٩٢هـ) بعد وفاة المصنِّف بعامٍ واحدٍ كما نصَّ عليه في خاتمتِها.

وهي نسخةٌ تقعُ في مجلَّدينِ وقفنا على المجلَّدِ الثاني منهما، وهو يبدأ من سورةِ الكهفِ إلى آخرِ القرآن، ويقع في (٣٤٨) ورقة، وفي الصَّفحةِ الواحدةِ نحو (٢٣) سطرًا، وفي كلِّ سطرٍ نحوُ (١٥) كلمةً.

والنسخةُ ملوَّنةٌ خطُّها جيِّدٌ مضبوطةٌ بالشَّكلِ، خُطَّت بمدادٍ أسودَ، وخُطَّتِ آياتُها بمدادٍ أحمرَ إلى نهاية سورةِ النُّورِ، وخُطَّتِ الآياتُ بمدادٍ أسودَ ومُيِّزَت بخطٍّ أحمرَ فوقَها مِن أوَّلِ سورةِ الفرقانِ إلى آخرِ القرآنِ، ولا تكادُ تخلو ورقةٌ من هذا

---

(١) انظر: «هدية العارفين» للبغدادي (١/ ٥٧٤).

المجلدِ مِن حواشٍ وتعليقاتٍ تكثرُ فيها الأحاديثُ والآثار.

وجاءَ على غلافِ النُّسخةِ أنَّ هذه النسخةَ وقفٌ لجامعِ لالا باشا، وعليها تملكاتٌ لمحمود الأرمويِّ، وابنِه مُصطفى.

وجاء في الورقة الأخيرة بخطِّ الناسخ: «انتقلَ هذا المجلدُ مع شقيقهِ الأوَّلِ إلى مولانا قطبِ دائرة أبي محمَّدٍ... يديمُ اللهُ أفضالَه... الشَّرعيَّةَ، كتبَهُ عبد الصمدِ بن محمودٍ»، وكتب بعده بخط مغاير: «ثمَّ انتقلَ منه إلى أفقرِ عبادِ الله تعالى حُسَين بن إبراهيم الشرواني...».

وجاء في خاتمةِ النُّسخةِ الخطيَّةِ: «تمَّ المجلَّدُ الثَّاني مِن كتابِ أنوارِ التَّنزيلِ وأسرارِ التأويلِ آخرِ مصنَّفاتِ الإمامِ الأعظمِ المرحومِ السَّعيدِ الشَّهيدِ قاضي قضاةِ المسلمينَ وارثِ علومِ الأنبياءِ والمرسلينَ خاتمِ المجتهدينَ ناصرِ الملَّةِ والحقِّ والدِّينِ أبي سعيدٍ عبدِ اللهِ بن الإمامِ المعظَّمِ المغفورِ إمامِ الحقِّ والدِّين عمرَ البيضاويِّ قدَّسَ اللهُ أرواحَهُما المطهَّرةِ وجَزاهما عن الإسلامِ والمسلمينَ خيرًا مع المجلَّد الأوَّلِ على يدَي العبدِ المذنبِ الفَقِيرِ إلى رحمةِ اللهِ تَعالى عبدِ الصَّمدِ محمودِ بن عبدِ الصَّمدِ الفاروقيِّ في أواسطِ جُمادى الأولى لسنةِ اثنتينِ وتِسعينَ وسِتِّمئةٍ، وقد انخرطَ المصنِّفُ سَقى اللهُ ثَراهُ ورَضِيَ عنه وأرضاه في سلكِ الجَواهرِ القُدسيَّةِ بتبريزَ متعرِّيًا عن جلبابِ الجسميَّةِ في شوّال لسنةِ إحدى وتِسعينَ وستِّمئةٍ أسألُ اللهَ تَعالى له الرّضوانَ ولنفسي الرَّحمةَ والغُفرانَ والحمدُ للهِ حمدًا يكافِئُ نِعمَه ويوافي مزيدَهُ وصلواتُه على محمَّدٍ وآلِه».

ولهذه النصِّ في خاتمةِ النسخةِ أهميةٌ بالغةٌ في تحديدِ تاريخِ وفاةِ الإمامِ البيضاويِّ، بعد اختلاف المترجِمينَ له في ذلك، وقد مضى الحديثُ عن ذلك في ترجمتِه.

٢ ـ النُّسخَةُ الثَّانيةُ (أ): نسخة مكتبة عَمْجه زاده.

وهي مِن محفوظاتِ مكتبةِ عمجه زاده الموجودةِ في المكتبةِ السُّلَيمانيَّةِ في إسطنبول، تحتَ رقمِ: (٢٠)، وهي نُسْخةٌ منقولةٌ مِن نُسخَةٍ منقولةٍ مِن نسخةٍ مُقابلَةٍ مع الأصلِ بخطِّ المصنِّف.

ناسِخُها عبدُ اللهِ بن عبيدِ اللهِ بن عبدِ الكافي العُبَيديِّ، وقد نصَّ أنَّها النُّسخةُ الثانيةُ عام (٧٦٤هـ)، كُتِبَت مِن نُسخةٍ صَحيحةٍ بخطِّ المولى السيِّدِ الحسنِ السُّمنانيِّ الحسينيِّ، وهو نقلَها مِن نسخةٍ مُقابلةٍ مع الأصلِ بخطِّ المصنِّفِ، إلَّا مِن سورةِ الفرقانِ إلى سورةِ الحجراتِ.

وتقع النُّسخةُ في مجلدٍ واحدٍ عددُ أوراقهِ (٣١٢) ورقة، في الصَّفحةِ الواحدةِ نحو (٣٩) سطرًا، ويتكوَّنُ كلُّ سطرٍ مِن (١٧) كلمةً تقريبًا، وهي نسخةٌ تامَّةٌ ملونةٌ مضبوطةٌ بالشَّكلِ، خُطَّتْ بمدادٍ أسودَ، وخطَّتِ الآياتُ بمدادٍ أحمرَ.

وفي الصَّفحةِ الأولى ختمُ الوزيرِ عَمْجه زاده حسين باشا، كتبَ فيه: «هذا مما وقفهُ الوزيرُ حسين باشا بن حسن آغا أخِ الوزيرِ محمَّد باشا المعروفِ بكوبريلي عَفا اللهُ عنهم».

وجاءَ في آخرِ النُّسخةِ الخطيَّةِ: «والحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ أوّلًا وآخرًا، والصَّلاةُ على نبيِّهِ محمَّدٍ وآلهِ وأصحابِه باطنًا وظاهرًا، وقعَ الفراغُ مِن كِتْبَتِه في ضَحوةِ يومِ السبتِ غرَّةَ ذي القعدةِ سنةَ أربعٍ وستِّينَ وسبعمئةٍ الهجريَّةِ، وهذه هي النُّسخة الثَّانيةُ التي تمَّت على يدَي عبد اللهِ الفقيرِ إليه عبدِ اللهِ بن عبدِ اللهِ بنِ عبدِ الكافي العُبَيديِّ، أصلحَ اللهَ تَعالى شانَه وصانَه عما شانَه، مِن نُسخةٍ صَحيحةٍ بخطِّ المولى الأعظمِ المرتَضى الأفضلِ الأعلمِ السَّيدِ الحسنِ السُّمنَانيِّ الحُسينيِّ، وقد نقلَها مِن نُسْخةٍ

مقابلةٍ مع الأصلِ بخطِّ المصنِّفِ إلَّا مِن سورةِ الفُرقانِ إلى سورةِ الحجراتِ، وفَّقهُ اللهُ تعالى لتَحقيقِ ما أدرجَ في فَحاويهِ وتصحيحِ ألفاظِه ومَعانيه، في مقامِ ربوةٍ ذاتِ قرارٍ مكينٍ، تذكرةً لصاحِبها وتتميمًا لالتماسِ مالِكها نفعَنا اللهُ تعالى بها وإيَّانا بأنفاسِه».

وعلى هامشِها كُتِب: «أنهاهُ قراءةً ومطالعةً من سورةِ الصّافَّاتِ كاتبهُ الفقيرُ إلى رحمةِ ربِّه مُصطفى بن صالح مِن شهورِ سنةِ تسعٍ وخمسينَ...»

٣ ـ النُّسخةُ الثَّالثةُ (ت): نسخةُ العلامةِ التَّفتازانيِّ التي كتبَها بخطِّهِ.

وهي من محفوظات مكتبةِ خالد أفندي الموجودةِ في المكتبة السُّليمانيَّةِ في إسطنبول، تحتَ رقمِ: (١).

وناسخها هو العلَّامةُ سعدُ الدِّينِ مسعودُ بنُ عمرَ التَّفتازانيُّ السَّمرقنديُّ (ت ٧٩٣هـ)[1]، له حاشية مشهورةٌ على «الكشاف» وافاه الأجل قبل إتمامِها، ونقل عنها السُّيوطيُّ في «حاشيته على تفسير البَيضاويِّ» وأصحابُ الحواشي مواضعَ كثيرةً تشهَدُ ببراعتِه في الفنونِ، وتُظهِرُ تدقيقَهُ وتحقيقَهُ في المسائلِ المُشكِلَةِ وقُدرتَهُ على تحريرِها وكَشْفِ مُعْضلاتِها.

ولم يُكتَبْ في قيدِ الفراغِ أو في هوامشِ النُّسخةِ اسمُ السَّعدِ التَّفْتازانيِّ أو ما يدلُّ عليه، وإنما كتبَ في رأسِ الورقاتِ الأُوَلِ من النُّسخةِ أنها بخطِّهِ.

وتأكَّدَ لنا ذلك بالمقارنةِ مع نمطِ خطِّهِ المعروفِ وطريقته في الخطِّ في بعضِ نُسَخِ كُتبِه وإجازاته وأسلوبه فيه.

---

(١) سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، من أئمة النحو والتصريف والمعاني والبيان والأصلين والمنطق والكلام وكثير من العلوم، طار صيته واشتهر ذكره، وله تصانيف كثيرة انتفع بها الناس، توفي سنة (٧٩٢هـ)، انظر ترجمته في: «الدرر الكامنة» لابن حجر (٦/ ١١٢)، «بغية الوعاة» للسيوطي (٢/ ٢٨٥).

وتقعُ النُّسخةُ في مجلدٍ واحدٍ، في (٣٨٦) ورقة، في كلِّ صَّفحةِ (٢٩) سطرًا، وفي السَّطرِ (٢٣) كلمةً تقريبًا.

وهي نسخةٌ تامَّةٌ ضبطُها متفاوتٌ كثرةً وقلَّةً، فبعضُ الورقاتِ غيرُ مَضبوطةٍ وبعضُها مضبوطةٌ ضبطًا تامًّا وبعضُها ضُبِطَ ضبطًا متوسِّطًا، خطُّها نَسخيٌّ دقيقٌ، كُتِبَت بمدادٍ أسودَ، وخُطَّت الآياتُ بخطٍّ ثلثٍ كبيرٍ.

وعلى النسخة حواشٍ بخطٍّ دقيقٍ جدًّا في الهوامشِ وبين الأسطُرِ، مختلفةٌ كثرةً وقلةً وطُولًا وقِصَرًا.

ولم يُقيَّدْ تاريخُ كتابةِ النُّسخةِ، وعلى النُّسخةِ آثارُ ترميمٍ في ثلثِها الأوَّلِ، والأوراقُ ما بين (٢٧) و(٣٤) كتبت بخطٍّ مغايرٍ على نفسِ الأسلوبِ المتبعِ في النُّسخةِ.

وجاءَ في رأسِ الورقةِ الأولى مِن النُّسخةِ: تفسيرُ بيضاوي بخطِّ سعدِ الدِّين التفتازاني، وتحته تملُّكٌ: استصحبَهُ الفقيرُ الحاجُّ عُثمان المطَّلبي.

وفي رأسِ الورقةِ الثَّالثةِ: هذه نسخةُ التَّفتازانيِّ بخطِّه فاعرِفْه، وتحتَهُ تملُّكٌ: ممَّا أنعمَ اللهُ تعالى على عبدِهِ الفقيرِ سيِّد محمد حاكم الحسيني غُفِر له. وختمٌ مطموسٌ لم يُعرَفْ ما كتبَ فيه.

وكتبَ في الورقةِ الثَّانيةِ بخطِّ التَّعليقِ: «هذا أنوارُ التنزيلِ وأسرارُ التَّأويلِ للعلَّامةِ الفاضلِ حجَّةِ الحقِّ على الخلقِ الشيخ الإمام الهمام أفضل المتقدمين وأستاذ المتأخرين مولانا وأولانا ناصر الملة والدنيا والدين القاضي البيضاوي رضي الله تعالى عنه وأسكنه في فراديس جنانه».

وكتب عنوان الكتابِ بخطِّ الثُّلثِ في الورقةِ الرابعةِ:

«كتابُ تفسيرِ المولى..... المعظَّمِ سلطانِ القضاةِ العِظامِ مفتي الفريقينِ وإمامِ المذهبينِ شافعيِّ الزَّمانِ قطبِ المُحقِّقينَ القاضي ناصرِ المُسلمينَ والدِّينِ البَيْضاويِّ رحمةُ اللهِ عليهِ رحمَةً واسعةً».

وكتبَ تحتَه تملُّكٌ لم يُعرَف صاحبُه، لكن سُبِق بأوصافِ الثناءِ والتَّبجيلِ، حيثُ كتب: «صاحبُه ومالكُه المولى الأعظَمُ... والحُكَّام، مِنْبَرِ الشَّرائعِ والأحكامِ الحسيب النَّسيـ... الحاج... الحرمين، قُدوة... والزَّاهدين... الأعدَل الأحكَم ملك قُضاةِ... عمدة... أدامَ الله...»، وكُتِبَ في جوانبِ الوَرقةِ أدعِيَةٌ وآثارٌ وأَشعارٌ وتَملُّكاتٌ أُخْرى.

وجاءَ في ختامِ النُّسخةِ: «وقد اتَّفقَ إتمامُ تعليقي على هذا الكتابِ المُنطَوِي على فوائدَ فرائدَ ذوي.... المشتملِ على خلاصةِ أقوالِ أكابرِ الأئمَّةِ وصفوةِ... أعلامِ الأئمَّةِ في تفسيرِ القرآنِ وتحقيقِ مَعانيه والكشفِ عَن ألفاظِه ومُعجزاتِ بَيانِه مع الإيجازِ الخالي عن الإخلالِ والتَّخليصِ المعادي عَن الإهلالِ، الموسومِ بأنوار التَّنزيل....»، والورقة الأخيرة التي فيها تتمَّةُ الكلامِ مفقودةٌ.

٤ ـ النُّسخَةُ الرَّابعةُ (خ): نسخةُ العلَّامةِ الخياليِّ المكتوبةُ بخطِّهِ.

وهي من مَحفوظاتِ مكتبةِ أسعَدْ أفندي الموجودةِ في المكتبةِ السُّليمانيَّةِ في إسطنبولَ، تحتَ رقمِ: (٤٠).

ناسخها: العلامةُ شمسُ الدِّينِ أحمَدُ بن موسى الشَّهيرُ بالخَيَالي (ت ٨٨٦هـ أو ٨٧٠هـ).

قـال طاشْـكُبْري زاده بعد أن سـاقَ ترجمتَهُ في «الشَّـقائق النُّعمانيَّـة»: «ورأيْتُ

أيضًا بخطِّهِ تفسيرَ القَاضِي البَيضَاوِيِّ وكتبَ على حَواشِيهِ كثيرًا مِن أفكارِه اللطيفةِ»[1].

وهي نسخةٌ تامّةٌ، مكتوبةٌ بخطٍّ التَّعليقِ الدَّقيق، غيرُ منقوطة في غالبها، خُطَّتْ بمدادٍ أسوَدَ، ومُيِّزتِ الآياتُ بخطٍّ أحمرَ فوقَها، وخُطَّتْ أسماءُ السُّوَرِ وعددُ آياتِها بمدادٍ أحمرَ، وفيها حواشٍ على الهوامشِ.

وتقعُ في مجلدٍ واحدٍ، من جزأينِ، عدد أوراقها (٣٢١) ورقة، في كل صفحة (٣١) سطرًا، وفي السطرِ (٢٣) كلمة تقريبًا.

وكُتبَ على الورقةِ الأولى والثَّانيةِ بالعُثمانيَّةِ عباراتٌ تدلُّ على أنَّ النُّسخَةَ بخطِّ العلَّامةِ الخَيَالي، وعليها تملُّكاتٌ أيضًا.

جاء في خاتمة المجلد الأول: «الحمد لله وليِّ الإنعامِ على ما.... الختم والإتمام واتفق ذلكَ صبيحةَ يومِ السَّبتِ من شهرِ ذي القعدةِ سنة ثلاث وستين[2] وثمان مئة هجرية»، ثمَّ كتبَ بعدَ ذلك بمدادٍ أحمرَ: «يتلوه المجلَّدُ الأخيرُ مِن سُورةِ كهيعص إلى الآخرِ».

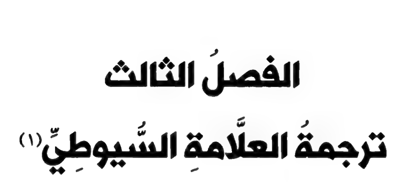
وجاء في خاتمةِ المجلَّدِ الثَّاني: «تمَّ النِّصفُ الآخرُ مِن التَّفسيرِ بعَوْنِ الملكِ القَديرِ في أواخرِ ذي القِعدَةِ مِن سنةِ ستٍّ وخمسينَ وثمانِ مئةٍ».

***

---

(١) العلامة المتكلم الأصولي شمس الدين أحمد بن موسى الشهير بالخَيَالي، كان مدرساً بالمدرسة السلطانية في بروسة ثم في أزنيق، وله حواشٍ على «منتهى السُّول» و«التجريد» و«شرح العقائد» وغيرها، وسُمِّي بالخَيَالي لشدة نحوله، توفي سنة ٨٦٨ أو ٨٧٠هـ عن ثلاثٍ وثلاثينَ سنةً، انظر: «الشقائق النعمانية» (ص: ٧٨).

(٢) لعله وهم صوابه: وخمسين، لأن نهاية المجلد الثاني كانت في ست وخمسين وثمان مئة.



الفصلُ الثالث

ترجمةُ العلَّامةِ السُّيوطِيِّ[1]

قالَ رحمهُ اللهُ: عبدُ الرَّحمنِ بنُ الكَمالِ أبي بَكرِ بنِ مُحمّدِ بنِ سابقِ الدِّينِ بنِ الفَخرِ عُثمانَ بنِ ناصِرِ الدِّينِ محمَّدِ بنِ سَيفِ الدِّينِ خَضِرِ بنِ نَجمِ الدِّينِ أبي الصَّلاحِ أيُّوبَ بنِ ناصِرِ الدِّينِ محمَّدِ بنِ الشَّيخِ هُمامِ الدِّينِ الهُمامِ الخُضَيرِيِّ الأُسْيُوطِيِّ.

وإنَّما ذكَرْتُ ترجَمتي في هذا الكِتابِ اقتِداءً بالمحدِّثِينَ قَبْلي، فقَلَّ أنْ ألَّفَ أحدٌ منهم تارِيخًا إلَّا وذكَرَ ترجمتَه فيه، وممَّنْ وقعَ له ذلك:

الإمامُ عبدُ الغافِرِ الفارِسِيُّ في «تاريخِ نَيْسابُورَ»، وياقوتٌ الحَمَويُّ في «مُعجَمِ الأُدَباءِ»، ولِسانُ الدِّينِ بنُ الخَطيبِ في «تاريخِ غَرْناطةَ»، والحافِظُ تقِيُّ الدِّينِ الفاسِيُّ في «تاريخِ مَكَّةَ»، والحافِظُ أبو الفَضلِ بنُ حجَرٍ في «قُضاةِ مِصرَ»، وأبو شامةَ في «الرَّوضَتَينِ»، وهو أَورَعُهم وأَزهَدُهم.

---

(١) كنا قد أخرجنا الترجمة الحافلة التي كتبها الإمام السيوطي عن نفسه في كتابه: «التحدث بنعمة الله»، وكذا ما أفرده تلميذاه: العلامة الداودي في «ترجمة العلامة السيوطي»، وعبد القادر الشاذلي في «بهجة العابدين بترجمة حافظ العصر جلال الدين» وأصدرنا هذه التراجم في ثلاثة مجلداتٍ في طليعة المجموع الكبير الذي يضم قرابة (٤٠٠) رسالة من تراث الإمام السيوطي في ثلاثين مجلَّداً، وفيها غنية وإحاطة تامة بشخصية الإمام السيوطي رحمه الله، واقتصرنا هنا على نقل ترجمته من كتابه «حسن المحاضرة» (١/ ٢٨٩ ـ ٢٩٧) ـ مع إصلاح ما وقع في مطبوعته من أخطاء دون التنبيه عليها ـ؛ وذلك لوجازتها واشتمالها على أهم ما أورده السيوطي عن حياته ومؤلفاته التي ارتضاها إلى مماته رحمه الله تعالى ورضي عنه.

فأقولُ: أمّا جدِّي الأعلَى هُمامُ الدِّينِ، فكانَ مِن أهلِ الحَقيقةِ، ومِن مَشايخِ الطَّريقِ، وسَيأتي ذِكرُه في قِسمِ الصُّوفيّةِ.

ومَنْ دُونَه كانوا مِن أهلِ الوَجاهةِ والرِّئاسةِ:

منهم مَن وَلِيَ الحُكْمَ ببَلَدِه.

ومنهم مَن وَلِيَ الحِسْبةَ بها.

ومنهم مَن كان تاجِرًا في صُحْبةِ الأَميرِ شَيخُونَ، وبَنى مدرسةً بأُسيُوطَ، ووَقفَ عليها أَوقافًا.

ومنهم مَن كان مُتَموِّلًا.

ولا أعرفُ مِنهم مَن خدَمَ العِلمَ حَقَّ الخِدمةِ إلَّا والدِي، وسيأتِي ذكرُه في قِسمِ الفُقهاءِ الشّافعيّة.

وأمّا نسبتُنا **بالخُضَيرِيِّ**: فلا أعلمُ ما تكونُ إليه هذه النِّسبةُ إلّا بالخُضَيرِيّةِ، مَحَلّةٍ ببَغدادَ، وقد حدَّثني مَن أثِقُ به أنّه سَمِعَ والدِي رحِمَه اللهُ تعالى يَذكُرُ أنَّ جدَّه الأعلَى كان أَعجمِيًّا أو مِن الشَّرقِ، فالظاهِرُ أنَّ النِّسبةَ إلى المَحَلّة المذكُورةِ.

وكان مَولِدِي بعدَ المَغرِبِ ليلةَ الأحدِ مُستَهَلَّ رَجبٍ سنةَ تِسعٍ وأربعِينَ وثَمانِي مئةٍ.

وحُمِلتُ في حياةِ أبي إلى الشَّيخِ محمَّدٍ المَجذُوبِ، رَجلٍ كان من كِبارِ الأولياءِ بجِوارِ المَشهدِ النُّفَيسِيِّ، فبرَّكَ عليَّ.

ونشأتُ يَتيمًا، فحَفِظتُ القرآنَ ولي دونَ ثَماني سِنينَ، ثمَّ حفِظتُ «العُمدةَ»، و«مِنهاجَ» الفقهِ والأُصولِ، و«ألفيّةَ ابنِ مالكٍ».

وشَرَعتُ في الاشتغالِ بالعِلمِ من مُستهَلِّ سَنةِ أربعٍ وسِتِّينَ، فأخَذتُ الفِقهَ والنَّحوَ عن جَماعةٍ مِن الشُّيُوخِ.

وأخذتُ الفَرائضَ عن العَلَّامة فَرَضِيِّ زَمانِه الشَّيخِ شِهابِ الدِّينِ الشّارِمْسَاحِيِّ الذي كان يُقالُ: إنَّه بلَغَ السِّنَّ العالِيَةَ وجاوَزَ المئةَ بكَثيرٍ، واللهُ أعلمُ بذلك، قرأتُ عليه في «شَرحِه على المَجمُوعِ».

وأُجِزتُ بتَدرِيسِ العَربيّةِ في مُستَهَلِّ سنةِ ستٍّ وستِّينَ.

وقد أَلَّفْتُ في هذه السَّنةِ، فكان أوَّلَ شيءٍ أَلَّفتُه «الاستعاذةُ والبَسملةُ»، وأوقفتُ عليه شَيخَنا شيخَ الإسلامِ علمَ الدِّينِ البُلقِينِيَّ، فكتبَ عليه تَقريظًا، ولازَمتُه في الفِقهِ إلى أنْ ماتَ، فلازَمْتُ ولَدَه، فقَرأتُ عليه مِن أوّلِ «التَّدريبِ» لوالدِه إلى الوَكالةِ، وسَمِعتُ عليه من أوَّلِ «الحاوِي الصَّغير» إلى العُدَدِ، ومِن أوّلِ «المِنهاجِ» إلى الزَّكاةِ، ومِن أوّلِ «التَّنبيهِ» إلى قَريبٍ مِن بابِ الزَّكاةِ، وقِطعةً مِن «الرَّوضةِ» من بابِ القَضاءِ، وقِطعةً من «تكملةِ شَرحِ المِنهاجِ» للزَّرْكَشِيِّ، ومِن إحياءِ المَوَاتِ إلى الوَصايا أو نَحوِها، وأَجازَني بالتَّدريسِ والإفتاءِ مِن سَنةِ سِتٍّ وستِّينَ، وحَضَرَ تَصدِيرِي.

فلمَّا تُوفِّيَ سَنةَ ثَمانٍ وسِتِّينَ لَزِمتُ شَيخَ الإسلامِ شَرَفَ الدِّينِ المُناوِيَّ، فقَرأْتُ عليه قِطعةً مِن «المِنهاجِ»، وسَمعتُه عليه في التَّقسِيمِ إلَّا مَجالِسَ فاتَتْني، وسَمِعتُ دُروسًا مِن «شَرحِ البَهجةِ»، ومِن «حاشِيَتِه» عليها، ومِن «تَفسيرِ البَيْضاويِّ».

ولَزِمتُ في الحَديثِ والعَربيّةِ شَيخَنا الإمامَ العلّامةَ تَقيَّ الدِّينِ الشُّمُنِّيَّ الحَنَفِيَّ، فواظَبتُه أربعَ سِنِينَ، وكتبَ لي تَقريظًا على «شَرحِ ألفيّةِ ابنِ مالِكٍ»، وعلى «جمعِ الجَوامعِ» في العَربيّةِ تَألِيفِي، وشَهِدَ لي غيرَ مَرّةٍ بالتَّقدُّمِ في العُلومِ بلِسانِه وبَنانِه، ورجَع إلى قَولِي مُجَرَّدًا في حَديثٍ، فإنّه أورَدَ في «حاشِيته على الشِّفا» حديثَ أبي الحَمرا في الإسراءِ، وعَزَاه إلى تَخريجِ ابنِ ماجَهْ، فاحتَجْتُ إلى إيرادِه بسَنَدِه، فكَشَفتُ ابنَ ماجه في مَظِنَّته، فلم أَجِدْه، فمَرَرتُ على الكِتابِ كلِّه، فلَم أَجِدْه، فاتَّهمتُ نَظَرِي، فمَرَرتُ مَرّةً ثانيةً فلَم أَجِدْه، فعُدْتُ ثالثةً فلَم أَجِدْه، ورَأيتُه في

«مُعجَم الصَّحابَةَ» لابنِ قانِعٍ، فجِئتُ إلى الشَّيخِ وأَخبرتُه، فبِمُجرَّدِ ما سَمِعَ منِّي ذلك أخذَ نُسختَه، وأخذَ القلمَ فضَرَبَ على لَفظِ ابنِ ماجَه، وألحقَ ابنَ قانعٍ في الحاشِيةِ، فأَعظَمتُ ذلك وهِبْتُه؛ لعِظَمِ مَنزلةِ الشَّيخِ في قلبِي، واحتِقارِي في نَفسِي، فقلتُ: أَلَا تَصبِرُونَ لعلَّكُم تُراجِعون! فقالَ: لا، إنَّما قلَّدتُ في قَولي (ابنَ ماجَه) البُرهانَ الحلَبِيَّ. ولم أَنفَكَّ عن الشَّيخِ إلى أنْ مات.

ولَزِمتُ شَيخَنا العَلّامةَ أُستاذَ الوُجودِ مُحيِيَ الدِّينِ الكافِيَجِيَّ أربعَ عَشْرةَ سَنةً، فأَخذْتُ عنه الفُنونَ من التَّفسيرِ، والأُصولِ، والعَربيَّةِ، والمَعاني، وغيرِ ذلك؛ وكتبَ لي إجازةً عَظيمةً.

وحضَرتُ عندَ الشَّيخِ سَيفِ الدِّينِ الحَنَفِيِّ دُروسًا عديدةً في «الكَشّاف»، و«التَّوضِيح»، و«حاشيتِه» عليه، و«تَلخيص المِفتاح»، و«العَضُد».

وشَرَعتُ في التَّصنيفِ في سنةِ سِتٍّ وسِتِّينَ، وبَلَغَتْ مؤلَّفاتي إلى الآن ثَلاثَ مئةِ كتابٍ، سِوى ما غَسَلْتُهُ ورَجَعتُ عنه، وسافَرَتْ بحَمدِ اللهِ تعالى إلى بلادِ الشَّامِ والحِجازِ واليَمنِ والهِندِ والمَغرِبِ والتَّكْرُورِ.

ولمّا حجَجتُ شَربتُ مِن ماءِ زَمزَمَ لأُمورٍ: منها أنْ أَصِلَ في الفِقهِ إلى رُتبةِ الشَّيخِ سِراجِ الدِّينِ البُلقِينيِّ، وفي الحَديثِ إلى رُتبةِ الحافظِ ابنِ حَجَرٍ.

وأفتَيتُ مِن مُستَهَلِّ سنةِ إحدَى وسَبعِينَ، وعقدتُ إملاءَ الحديثِ مِن مُستَهَلِّ سَنةِ اثنتَينِ وسَبعِين.

ورُزِقتُ التَّبحُّر في سَبعةِ عُلومٍ: التَّفسِيرِ، والحَديثِ، والفِقهِ، والنَّحْوِ، والمَعانِي، والبَيانِ، والبَدِيعِ؛ على طَريقةِ العَربِ والبُلغاءِ، لا على طَريقةِ العَجَمِ وأهلِ الفَلسفةِ.

والذي أَعتقِدُه أنَّ الذي وصَلتُ إليه مِن هذه العُلومِ السَّبعةِ ـ سِوَى الفِقه ـ والنُّقولِ التي اطَّلعْتُ عليها فيها لم يَصِلْ إليه ولا وقَفَ عليه أحدٌ مِن أشياخِي، فَضلًا عمَّن هو دُونَهم.

وأمّا الفِقهُ فلا أقولُ ذلكَ فيه، بل شَيخِي فيه أَوسَعُ نظَرًا وأَطوَلُ باعًا.

ودونَ هذه السَّبعةِ في المَعرفةِ: أصولُ الفِقهِ، والجدَلُ، والتَّصرِيفُ.

ودونَها: الإنشاءُ، والتَّرسُّلُ، والفَرائضُ.

ودونَها: القِراءاتُ، ولم آخُذْها عن شَيخٍ.

ودونَها: الطِّبُّ.

وأمَّا عِلمُ الحِسابِ: فهو أعسَرُ شَيءٍ عليَّ وأبعدُه عن ذِهْنِي، وإذا نظَرتُ في مَسألةٍ تتَعلَّقُ به فكأنَّما أحاوِلُ جَبلًا أحمِلُه.

وقد كَمُلَتْ عِندي الآنَ آلاتُ الاجتهادِ بحمدِ اللهِ تعالى، أقولُ ذلك تحدُّثًا بنِعمةِ الله تَعالى لا فَخرًا، وأيُّ شيءٍ في الدُّنيا حتى يُطلَبَ تَحصِيلُها بالفَخرِ وقد أزِفَ الرَّحيلُ وبَدا الشَّيبُ، وذهبَ أطيَبُ العُمرِ؟!

ولو شئتُ أنْ أكتبَ في كلِّ مَسألةٍ مُصنَّفًا بأَقوالِها وأدِلَّتِها النَّقليّةِ والقِياسيّةِ، ومَدارِكِها ونُقُوضِها وأَجوِبَتها، والمُوازَنةِ بينَ اختلافِ المَذاهبِ فيها؛ لقَدَرتُ على ذلك مِن فَضلِ الله، لا بحَوْلِي ولا بقُوَّتِي، فلا حولَ ولا قوَّةَ إلَّا بالله، ما شاءَ الله، لا قُوّةَ إلّا بالله.

وقد كنتُ في مَبادِئ الطَّلَبِ قرَأْتُ شَيئًا في علمِ المَنطِقِ، ثمَّ ألقَى اللهُ كَراهتَه في

قَلبِي[1]، وسَمِعتُ أنَّ ابنَ الصَّلاحِ أَفتَى بتَحريمِه فتَركتُهُ لذلك، فعوَّضَنِي اللهُ تعالى عنه عِلمَ الحَديثِ الذي هو أَشرَفُ العُلومِ.

وأمّا مَشايِخي في الرِّوايةِ سَماعًا وإجازةً فكَثيرٌ، أَورَدتُهم في «المُعجَم» الذي جَمعتُهم فيه، وعِدَّتُهم نَحوُ مئةٍ وخَمسينَ؛ ولم أُكثِرْ مِن سَماعِ الرِّوايةِ لاشتِغالي بما هو أَهَمُّ، وهو قراءةُ الدِّرايةِ.

وهذه أسماءُ مُصنَّفاتِي لتُستَفاد:

أولاً ـ فَنُّ التَّفسيرِ وتَعلُّقاتُه والقِراءاتُ:

١ ـ الإتقَان في عُلومِ القُرآن.

٢ ـ الدُّرُّ المَنثُور في التَّفسِيرِ المأثور.

٣ ـ تُرْجُمانُ القُرآنِ في التَّفسِيرِ المُسنَد.

٤ ـ أَسرارُ التَّنزِيلِ، يُسمَّى: «قَطْفَ الأَزهار في كَشْفِ الأَسرار».

٥ ـ لُبابُ النُّقُول في أَسبابِ النُّزُول.

٦ ـ مُفحِماتُ الأَقران في مُبهَماتِ القُرآن.

٧ ـ المُهذَّب فيما وَقَعَ في القُرآنِ مِن المُعرب.

٨ ـ الإِكلِيل في استِنباطِ التَّنزِيل.

٩ ـ تَكمِلةُ تَفسيرِ الشّيخِ جَلالِ الدِّينِ المَحَلِّي.

---

(١) وقد ألف في ذمه عدة مصنفات كـ: «صوت المنطق» و«جهد القريحة» و«القول المشرق في تحريم الاشتغال بالمنطق».

١٠ ـ التَّحبِير في عُلومِ التَّفسِير.

١١ ـ حاشِيةٌ على تَفسيرِ البَيضاوِيِّ.

١٢ ـ تَناسُقُ الدُّرَر في تَناسُبِ السُّوَر.

١٣ ـ مَراصِدُ المَطالِع في تَناسُبِ المَقاطِع والمَطالِع.

١٤ ـ مَجْمَعُ البَحرَين ومَطلِعُ البَدرَين في التَّفسِير.

١٥ ـ مَفاتِيحُ الغَيبِ في التَّفسِير.

١٦ ـ الأَزهارُ الفائِحة على الفاتِحة.

١٧ ـ شَرحُ الاستِعاذةِ والبَسمَلة.

١٨ ـ الكَلامُ على أوَّلِ الفَتحِ. وهو تَصديرٌ ألقيتُه لَمّا باشَرتُ التَّدرِيسَ بجامِع شَيخُونٍ بحَضرةِ شَيخِنا البُلْقِينيِّ.

١٩ ـ شَرحُ الشَّاطِبيَّةِ.

٢٠ ـ الأَلفيَّةُ في القِراءاتِ العَشْرِ.

٢١ ـ خَمائلُ الزَّهَرِ في فَضائلِ السُّوَر.

٢٢ ـ فَتحُ الجَليل للعَبدِ الذَّلِيل في الأَنواعِ البَدِيعِيَّةِ المُستَخرَجةِ مِن قولِه تعالى: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ الآيةَ [البقرة: ٢٥٧]. وعِدَّتُها مئةٌ وعِشرونَ نَوعًا.

٢٣ ـ القَولُ الفَصِيح في تَعيينِ الذَّبِيح.

٢٤ ـ اليَدُ البُسْطَى في الصَّلاةِ الوُسْطَى.

٢٥ ـ مُعتَرَكُ الأَقران في مُشتَرَكِ القُرآن.

ثانياً ـ فَنُّ الحَديثِ وتَعلُّقاتُه:

٢٦ ـ كَشفُ المُغَطَّى في شَرحِ المَوَطَّا.

٢٧ ـ إسْعافُ المُبَطَّا بِرِجالِ المُوَطَّا.

٢٨ ـ التَّوشِيح على الجامِع الصَّحِيح.

٢٩ ـ الدِّيباج على صَحِيحِ مُسلِمِ بنِ الحَجّاج.

٣٠ ـ مِرقاةُ الصُّعُود إلى سُنَنِ أبي داود.

٣١ ـ شَرحُ ابنِ ماجَه.

٣٢ ـ تَدرِيبُ الرّاوِي في شَرحِ تَقرِيبِ النَّواوِي.

٣٣ ـ شَرحُ ألفيةِ العِراقيِّ.

٣٤ ـ الأَلفِيّةُ، وتُسمَّى: «نَظْمَ الدُّرَر في عِلمِ الأَثَر».

٣٤ ـ وشَرحُها، يُسمَّى: «قَطْرَ الدُّرَر».

٣٥ ـ التَّهذِيب في الزَّوائدِ على التَّقرِيب.

٣٦ ـ عَينُ الإصَابة في مَعرِفةِ الصَّحَابة.

٣٧ ـ كَشْفُ التَّلبِيس عن قَلبِ أَهلِ التَّدْلِيس.

٣٨ ـ تَوضِيحُ المدْرَك في تَصحِيحِ المُستَدْرَك.

٣٩ ـ اللآلئُ المَصنوعة في الأَحادِيثِ المَوضُوعة.

٤٠ ـ النُّكَتُ البَدِيعات على المَوضُوعات.

٤١ ـ الذَّيلُ على القَولِ المُسَدَّد.

٤٢ ـ القَولُ الحسَن في الذَّبِّ عن السُّنَن.

٤٣ ـ لبُّ اللُّبَاب في تَحرِيرِ الأَنسَاب.

٤٤ ـ تَقرِيبُ الغَرِيب.

٤٥ ـ المَدْرَج إلى المُدْرَج.

٤٦ ـ تَذكِرةُ المُؤتَسِي بمَنْ حدَّثَ ونَسِي.

٤٧ ـ تُحفةُ النّابِه بتَلخِيصِ المُتَشَابِه.

٤٨ ـ الرَّوضُ المُكَلَّل والوِرْدُ المُعَلَّل في المُصطَلَح.

٤٩ ـ مُنتَهَى الآمال في شَرحِ حَديثِ: «إنَّما الأَعمال».

٥٠ ـ المُعجِزاتُ والخَصائصُ النَّبَويّة.

٥١ ـ شَرحُ الصُّدُور بشَرحِ حالِ المَوتى والقُبُور.

٥٢ ـ البُدُورُ السَّافِرة عن أُمورِ الآخِرَة.

٥٣ ـ ما رَوَاهُ الواعُون في أَخبارِ الطَّاعُون.

٥٤ ـ فَضلُ مَوتِ الأَولَاد.

٥٥ ـ خَصائصُ يَومِ الجُمُعة.

٥٦ ـ مِنهاجُ السُّنة ومِفتاحُ الجَنّة.

٥٧ ـ تَمهِيدُ الفَرْش في الخِصالِ المُوجِبةِ لظِلِّ العَرْش.

٥٨ ـ بُزوغُ الهِلال في الخِصالِ المُوجِبةِ للظِّلَال.

٥٩ ـ مِفتاحُ الجَنّة في الاعتِصامِ بالسُّنّة.

٦٠ ـ مَطلِعُ البَدرَين في مَنْ يُؤتَى أَجرَين.

٦١ ـ سِهامُ الإِصابة في الدَّعَواتِ المُجَابة.

٦٢ ـ الكَلِمُ الطَّيِّبُ والقَولُ المُختار في المَأثُورِ مِن الدَّعَواتِ والأَذْكار.

٦٣ ـ أَذكارُ الأَذْكَار.

٦٤ ـ الطِّبُّ النَّبَوِيُّ.

٦٥ ـ كَشفُ الصَّلْصَلة عن وَصفِ الزَّلْزَلة.

٦٦ ـ الفَوائدُ الكامِنة في إيمانِ السَّيدةِ آمِنة، ويُسمَّى أيضًا: التَّعظِيمُ والمِنّة في أنَّ أبَوَي النَّبِيِّ ﷺ في الجَنّة.

٦٧ ـ المُسَلْسَلاتُ الكُبرَى.

٦٨ ـ جِيادُ المُسَلْسَلات.

٦٩ ـ أبوابُ السَّعادة في أَسبابِ الشَّهادة.

٧٠ ـ أخبارُ المَلائكَة.

٧١ ـ الثُّغُورُ الباسِمة في مَناقِبِ السَّيِّدةِ فاطِمة.

٧٢ ـ مَناهِلُ الصَّفا في تَخريجِ أحاديثِ الشِّفا.

٧٣ ـ الأَساس في مَناقِب بَنِي العَبّاس.

٧٤ ـ دَرُّ السَّحابة في مَن دَخَلَ مِصرَ مِن الصَّحَابة.

٧٥ ـ زَوائدُ شُعَبِ الإيمانِ للبَيهَقِيِّ.

٧٦ ـ لَمُّ الأَطراف وضَمُّ الأَتراف.

٧٨ ـ إِطرافُ الأَشرَاف بالإِشرَاف على الأَطرَاف.

٧٩ ـ جامِعُ المَسانِيد.

٨٠ ـ الفَوائدُ المُتكاثِرة في الأَخبارِ المُتَواتِرة.

٨١ ـ الأَزهارُ المُتَناثِرة في الأَخبارِ المُتَواتِرة.

٨٢ ـ تَخرِيجُ أحادِيثِ الدُّرّةِ الفاخِرة.

٨٣ ـ تَخرِيجُ أحادِيثِ «الكِفاية»، يُسمَّى: تَجرِيدَ العِناية.

٨٤ ـ الحَصْرُ والإِشاعة لأَشراطِ السَّاعة.

٨٥ ـ الدُّرَرُ المُنتَثِرة في الأَحادِيثِ المُشتَهِرة.

٨٦ ـ زَوائدُ الرِّجال على تَهذِيبِ الكَمال.

٨٧ ـ الدُّرُّ المُنظَّم في الاسمِ المُعَظَّم.

٨٨ ـ جُزءٌ في الصَّلاةِ على النَّبيِّ ﷺ.

٨٩ ـ مَن عَاش مِن الصَّحابةِ مئةً وعِشرِين.

٩٠ ـ جُزءٌ في أسماءِ المُدَلِّسِين.

٩١ ـ اللُّمَع في أَسماءِ مَن وَضَع.

٩٢ ـ الأَربعونَ المُتَبايِنة.

٩٣ ـ دُرَرُ البِحار في الأَحادِيثِ القِصَار.

٩٤ ـ الرِّياضُ الأَنِيقة في شَرحِ أَسماءِ خَيرِ الخَلِيقة.

٩٥ ـ المِرقاةُ العَلِيّة في شَرحِ الأَسماءِ النَّبويّة.

٩٦ ـ الآيةُ الكُبرَى في شَرحِ قصّةِ الإِسرا.

٩٧ ـ أربعونَ حديثًا مِن رِواية مالكٍ عن نافِعٍ عن ابنِ عُمَر.

٩٨ ـ فِهرِستُ المَروِيّاتِ.

٩٩ ـ بُغْيةُ الرّائد في الذَّيلِ على مَجمَعِ الزَّوائِد.

١٠٠ ـ أَزهارُ الآكام في أَخبارِ الأَحكام.

١٠١ ـ الهِبَةُ السَّنِيّة في الهَيئة السُّنِّيّة.

١٠٢ ـ تَخريجُ أحاديثِ شَرحِ العَقائد.

١٠٣ ـ فَضلُ الجَلَد عند فَقْد الولد.

١٠٤ ـ الكَلامُ على حَديثِ ابنِ عبّاسٍ: «احفَظ اللهَ يَحفَظْك». هو تَصدِيرٌ أَلقيتُه لمّا وُلِّيتُ دَرسَ الحَديثِ بالشَّيخُونِيّة.

١٠٥ ـ أَربعونَ حَدِيثًا في فَضلِ الجِهاد.

١٠٦ ـ أربعونَ حَدِيثًا في رَفعِ اليَدَينِ في الدُّعاء.

١٠٧ ـ التَّعرِيف بآدابِ التَّأليف.

١٠٨ ـ العُشارِيّات.

١٠٩ ـ القولُ الأَشبَه في حَديثِ: «مَنْ عَرَفَ نَفسَه فقد عَرَفَ رَبَّه».

١١٠ ـ كَشفُ النِّقاب عن الأَلقاب.

١١١ ـ نَشْرُ العَبِير في تَخرِيجِ أَحادِيثِ الشَّرحِ الكَبِير.

١١٢ ـ مَنْ وافَقَت كُنيَتُه كُنيَةَ زَوجِهِ مِن الصَّحابة.

١١٣ ـ ذَمُّ زِيارةِ الأُمَراء.

١١٤ ـ زَوائدُ نوادِرِ الأُصولِ للحَكيمِ التِّرمذِيِّ.

١١٥ ـ تَخريجُ أحاديثِ الصِّحاح، يُسمَّى: فَلَقَ الصَّبَاح.

١١٦ ـ ذَمُّ المكْسِ.

١١٧ ـ آدابُ المُلُوكِ.

٣ ـ فَنُّ الفِقه وتَعلُّقاتُه:

١١٨ ـ الأَزهارُ الغَضَّة في حَواشِي الرَّوضَة.

١١٩ ـ الحَواشِي الصُّغرَى.

١٢٠ ـ مُختَصَرُ الرَّوضَة، يُسمَّى: الغُنْيَة.

١٢١ ـ مختَصَرُ «التَّنْبِيه»، يُسمَّى: الوَافِي.

١٢٢ ـ شَرحُ «التَّنبِيه».

١٢٣ ـ الأَشباهُ والنَّظائِرُ.

١٢٤ ـ اللَّوامِعُ والبَوارِق في الجَوامِع والفَوارِق.

١٢٥ ـ نَظمُ «الرَّوضة»، يُسمَّى: الخُلاصة.

١٢٦ ـ شَرحُه، يُسمَّى: رَفعَ الخَصَاصة.

١٢٧ ـ الوَرَقاتُ.

١٢٨ ـ المُقَدِّمةُ.

١٢٩ ـ شَرحُ الرَّوضِ.

١٣٠ ـ حاشِيةٌ على «القِطعة» للإِسنَوِيِّ.

١٣١ ـ العَذْبُ السَّلْسَل في تَصحِيحِ الخِلافِ المُرسَل.

١٣٢ ـ جَمعُ الجَوَامِع.

١٣٣ ـ اليُنْبُوع فيما زادَ على الرَّوضةِ مِن الفُرُوع.

١٣٤ ـ مختَصَرُ «الخادِم»، يُسمَّى: تَحصِينَ الخادِم.

١٣٥ ـ تَشنِيفُ الأَسماع بمَسائِل الإِجماع.

١٣٦ ـ شَرحُ التَّدرِيب.

١٣٧ ـ الكافِي في زَوائِدِ المُهذَّبِ على الوَافِي.

١٣٨ ـ الجامِعُ في الفَرائضِ.

١٣٩ ـ شَرحُ الرَّحبِيّةِ في الفَرائِض.

١٤٠ ـ مُختَصَرُ الأَحكامِ السُّلْطانيّةِ للماوَرْدِيِّ.

٤ ـ الأجزاءُ المُفرَدةُ في مسائلَ مَخصُوصةٍ على تَرتِيبِ الأبوابِ:

١٤١ ـ الظَّفر بقَلْم الظُّفْر.

١٤٢ ـ الاقتِناص في مسألةِ التّماص.

١٤٣ ـ المُستَظْرَفَة في أَحكامِ دُخولِ الحَشَفَة.

١٤٤ ـ السُّلَالة في تَحقِيقِ المَقَرِّ والاستِحالة.

١٤٥ ـ الرَّوضُ الأَرِيض في طُهْرِ المَحِيض.

١٤٦ ـ بَذْلُ العَسْجَد لسُؤَّالِ المَسجِد.

١٤٧ ـ الجَوابُ الحَزْم عن حَديثِ: «التَّكبيرُ جَزْم».

١٤٨ ـ القُذَاذة في تَحقيقِ مَحَلِّ الاستِعاذة.

١٤٩ ـ مِيزَانُ المَعْدَلة في شَأنِ البَسْمَلة.

١٥٠ ـ جُزءٌ في صلاةِ الضُّحى.

١٥١ ـ المَصابِيح في صَلاة التَّراوِيح.

١٥٢ ـ بَسطُ الكَفّ في إِتمامِ الصَّفّ.

١٥٣ ـ اللُّمْعَة في تَحقِيقِ الرَّكْعَة لإِدراكِ الجُمُعَة.

١٥٤ ـ وُصولُ الأَماني بأُصولِ التَّهانِي.

١٥٥ ـ بُلغةُ المُحتاج في مَناسِكِ الحَاجّ.

١٥٦ ـ السُّلَافُ في التَّفضِيلِ بَينَ الصَّلاةِ والطَّواف.

١٥٧ ـ شَدُّ الأَثوَاب في سَدِّ الأَبوَاب في المَسجِدِ النَّبَوِيّ.

١٥٨ ـ قَطعُ المُجادَلة عندَ تَغيِيرِ المُعامَلة.

١٥٩ ـ إِزالةُ الوَهْن عن مَسأَلةِ الرَّهْن.

١٦٠ ـ بَذْلُ الهِمّة في طَلَبِ بَراءةِ الذِّمّة.

١٦١ ـ الإنصافُ في تَمييزِ الأَوقاف.

١٦٢ ـ أُنمُوذَجُ اللَّبِيب في خَصائصِ الحَبِيب.

١٦٣ ـ الزَّهْرُ الباسِم فيما يُزَوِّجُ فيهِ الحاكِم.

١٦٤ ـ القَولُ المُضِي في الحِنْثِ في المُضِيّ.

١٦٥ ـ القَولُ المُشْرِق في تَحريمِ الاشتِغالِ بالمَنطِق.

١٦٦ ـ فَصلُ الكَلام في ذَمِّ الكَلَام.

١٦٧ ـ جَزِيلُ المَوَاهِب في اختلافِ المَذَاهِب.

١٦٨ ـ تَقريرُ الإِسناد في تَيسِيرِ الاجتِهاد.

١٦٩ ـ رَفعُ مَنارِ الدِّين وهَدمُ بِناءِ المُفسِدِين.

١٧٠ ـ تَنزِيهُ الأَنبِياء عن تَسفِيهِ الأَغبِياء.

١٧١ ـ ذَمُّ القَضاء.

١٧٢ ـ فَصْلُ الكَلام في حُكْمِ السَّلَام.

١٧٣ ـ نَتِيجةُ الفِكْر في الجَهْرِ بالذِّكْر.

١٧٤ ـ طَيُّ اللِّسَان عن ذَمِّ الطَّيلَسان.

١٧٥ ـ تَنويرُ الحَلَك في إِمكانِ رُؤيةِ النَّبيِّ والمَلَك.

١٧٦ ـ أَدبُ الفُتيا.

١٧٧ ـ إِلقامُ الحَجَر لمَنْ زكَّى سَابَّ أبي بَكرٍ وعُمَر.

١٧٨ ـ الجَوابُ الحاتِم عن السُّؤالِ الخَاتِم.

١٧٩ ـ الحُجَجُ المُبِينَة في التَّفضِيل بينَ مَكّةَ والمَدِينَة.

١٨٠ ـ فَتحُ المَغالِق مِنْ: أنتِ تالق.

١٨١ ـ فَصلُ الخِطاب في قَتلِ الكِلَاب.

١٨٢ ـ سَيفُ النُّظّار في الفَرقِ بينَ الثُّبوتِ والتَّكْرَار.

٥ ـ فَنُّ العَربيّة وتَعَلُّقاتُه:

١٨٣ ـ شَرحُ ألفيّةِ ابنِ مالِك، يُسمَّى: البَهجَةَ المُضِيّة في شَرحِ الأَلفيّة.

١٨٤ ـ الفَرِيدَةُ في النَّحوِ والتَّصرِيفِ والخَطِّ.

١٨٥ ـ النُّكَتُ على «الأَلفيّة» و«الكافِيَة» و«الشّافِيَة» و«الشُّذورِ» و«النُّزْهة».

١٨٦ ـ الفَتحُ القَرِيب على مُغنِي اللَّبِيب.

١٨٧ ـ شَرحُ شَواهِدِ المُغنِي.

١٨٨ ـ جَمعُ الجَوامِع.

١٨٩ ـ شَرحُه، يُسَمَّى: هَمْعَ الهَوامِع.

١٩٠ ـ شَرحُ المُلْحَة.

١٩١ ـ مُختَصَرُ المُلْحَة.

١٩٢ ـ مُختَصَرُ الأَلفيّة.

١٩٣ ـ ودَقائِقُها.

١٩٤ ـ الأخبارُ المَروِيّة في سَببِ وَضعِ العَربيّة.

١٩٥ ـ المَصاعِدُ العَلِيّة في القَواعِد النَّحْوِيّة.

١٩٦ ـ الاقتِراحُ في أُصولِ النَّحْوِ وجَدَله.

١٩٧ ـ رَفعُ السِّنَة في نَصبِ الزِّنَة.

١٩٨ ـ الشَّمعةُ المُضِيّة.

١٩٩ ـ شَرحُ كافِيَةِ ابنِ مالِك.

٢٠٠ ـ دُرُّ التّاج في إِعرابِ مُشكِلِ المِنهَاج.

٢٠١ ـ مَسألةُ ضَرْبِي زَيدًا قائمًا.

٢٠٢ ـ السِّلسِلَة.

٢٠٣ ـ المُوَشَّحَة.

٢٠٤ ـ الشَّهْدُ.

٢٠٥ ـ شَذا العَرْف في إِثباتِ المَعنى للحَرْف.

٢٠٦ ـ التَّوشِيح على التَّوضِيح.

٢٠٧ ـ السَّيفُ الصَّقِيل في حَواشِي ابنِ عَقِيل.

٢٠٨ ـ حاشِيةٌ على شَرحِ الشُّذُور.

٢٠٩ ـ شَرحُ القَصيدَة الكافِيةِ في التَّصرِيف.

٢١٠ ـ قَطرُ النَّدى في وُرُودِ الهَمزةِ للنِّدا.

٢١١ ـ شَرحُ تَصرِيفِ العِزِّيِّ.

٢١٢ ـ شَرحُ «ضَرورِيِّ التَّصريفِ» لابنِ مالِك.

٢١٣ ـ تعريفُ الأَعجَمْ بحُروفِ المُعجَم.

٢١٤ ـ نُكَتٌ على «شَرحِ الشَّواهِدِ» للعَينِيّ.

٢١٥ ـ فَجرُ الثَّمْد في إعرابِ أَكملِ الحَمْد.

٢١٦ ـ الزَّنْدُ الوَرِي في الجَوابِ عن السُّؤالِ السَّكَندَرِي.

٦ ـ فَنُّ الأُصُولِ، والبَيانِ، والتَّصَوُّف:

٢١٧ ـ شَرحُ لُمْعةِ الإِشراق في الاشتِقاق.

٢١٨ ـ الكَوكَبُ السّاطِع في نَظمِ جَمْعِ الجَوامِع.

٢١٩ ـ شَرحُه.

٢٢٠ ـ شَرحُ الكَوكَبِ الوَقَّاد في الاعتِقاد.

٢٢١ ـ نُكَتٌ على التَّلخِيص، يُسمَّى: الإِفْصَاح.

٢٢٢ ـ عُقُودُ الجُمَان في المَعانِي والبَيان.

٢٢٣ ـ شَرحُه.

٢٢٤ ـ شَرحُ أبياتِ تَلخِيصِ المِفتاح.

٢٢٥ ـ مُختَصَرُه.

٢٢٦ ـ نُكَتٌ على «حاشِيةِ المُطَوَّل» لابنِ الفَنَاريِّ رحمه الله تعالى.

٢٢٧ ـ حاشِيةٌ على المُختَصَر.

٢٢٨ ـ البَدِيعِيّة.

٢٢٩ ـ شَرْحُها.

٢٣٠ ـ تَأيِيدُ الحَقِيقة العَلِيَّة وتَشيِيدُ الطَّرِيقةِ الشَّاذِلِيَّة.

٢٣١ ـ تَشيِيدُ الأَركان في لَيسَ في الإِمكانِ أَبدَعُ ممّا كَان.

٢٣٢ ـ دَرَجُ المَعالي في نُصْرَةِ الغَزَالِي على المُنكِرِ المُتَغالِي.

٢٣٣ ـ الخبَرُ الدّالُّ على وُجودِ القُطبِ والأَوتادَ والنُّجَباءِ والأَبدال.

٢٣٤ ـ مُختَصَرُ الإِحياء.

٢٣٥ ـ المَعاني الدَّقِيقة في إدراكِ الحَقِيقة.

٢٣٦ ـ النُّقَايةُ في أَربعةَ عشَرَ عِلمًا.

٢٣٧ ـ شَرحُها.

٢٣٨ ـ شَوارِدُ الفَرائِد.

٢٣٩ ـ قَلائدُ الفَوائِد. نَظمٌ.

٢٤٠ ـ التَّذكِرَةُ، ويُسمَّى: الفُلْكَ المَشحُون.

٢٤١ ـ الجَمعُ والتَّفرِيقُ في الأَنواعِ البَدِيعيّة.

٧ ـ فَنُّ التّارِيخِ والأَدَب:

٢٤٢ ـ تاريخُ الصَّحابة، وقد مرَّ ذكرُه.

٢٤٣ ـ طَبقاتُ الحُفّاظ.

٢٤٤ ـ طَبقاتُ النُّحاة الكُبرَى.

٢٤٥ ـ والوُسطَى.

٢٤٦ ـ والصُّغْرَى.

٢٤٧ ـ طَبقَاتُ المُفسِّرِين.

٢٤٨ ـ طَبقَاتُ الأُصولِيِّين.

٢٤٩ ـ طَبقاتُ الكُتّاب.

٢٥٠ ـ حِليةُ الأَولِياء.

٢٥١ ـ طَبقاتُ شُعراءِ العَرَب.

٢٥٢ ـ تارِيخُ الخُلَفاء.

٢٥٣ ـ تارِيخُ مِصرَ: هذا.

٢٥٤ ـ تارِيخُ سُيُوط.

٢٥٥ ـ مُعجَمُ شُيوخِي الكَبير، يُسمَّى: حاطِبُ لَيل وجَارِفُ سَيْل.

٢٥٦ ـ المُعجَمُ الصَّغِير، يُسمَّى: المُنتَقَى.

٢٥٧ ـ تَرجمةُ النَّووِيّ.

٢٥٨ ـ ترجمةُ البُلْقِينِيّ.

٢٥٩ ـ المُلتَقَط مِن الدُّرَرِ الكامِنة.

٢٦٠ ـ تاريخُ العُمْرِ، وهو ذَيلٌ على «إنباءِ الغُمْر».

٢٦١ ـ رَفعُ البَاس عن بَنِي العَبّاس.

٢٦٢ ـ النَّفْحةُ المَسكِيّة والتُّحفةُ المَكِّيّة. على نَمطِ «عُنوانِ الشَّرَف».

٢٦٣ ـ دُرَرُ الكَلِم وغُرَرُ الحِكَم.

٢٦٤ ـ دِيوانُ خُطَبٍ.

٢٦٥ ـ دِيوانُ شِعرٍ.

٢٦٦ ـ المَقاماتُ.

٢٦٧ ـ الرِّحلةُ الفَيّومِيّة.

٢٦٨ ـ الرِّحلةُ المَكِيّة.

٢٦٩ ـ الرِّحلةُ الدِّمياطِيّة.

٢٧٠ ـ الَوسائلُ إلى مَعرفةِ الأَوائِل.

٢٧١ ـ مخُتصَرُ مُعجمِ البُلدانِ لياقوت.

٢٧٢ ـ الشَّمارِيخ في عِلمِ التّارِيخ.

٢٧٣ ـ الجُمَانة.

٢٧٤ ـ رِسالةٌ في تَفسِيرِ أَلفاظٍ مُتدَاوَلة.

٢٧٥ ـ مقاطِعُ الحِجاز.

٢٧٦ ـ نَوْرُ الحَدِيقَة، مِن نَظمِي.

٢٧٧ ـ القَولُ المُجمَل في الرَّدِّ على المُهمَل.

٢٧٨ ـ المُنَى في الكُنَى.

٢٧٩ ـ فَضلُ الشِّتاءِ.

٢٨٠ ـ مُختَصَرُ تَهذِيبِ الأَسماءِ للنَّووِيّ.

٢٨١ ـ الأَجوبة الزَّكِيّة عن الألغازِ السُّبكيّة.

٢٨٢ ـ رَفعُ شأنِ الحُبْشان.

٢٨٣ ـ أحاسِنُ الاقتيَاسِ في مَحاسِنِ الاقتِباس.

٢٨٤ ـ تُحفَةُ المُذاكِر في المُنتَقَى مِنْ تاريخِ ابنِ عَساكِر.

٢٨٥ ـ شَرحُ بانَتْ سُعاد.

٢٨٦ ـ تُحفَةُ الظُّرَفاء بأَسماءِ الخُلَفاء. قَصيدةٌ رائيّة.

٢٨٧ ـ مُختَصرُ شِفاءِ الغَلِيل في ذمِّ الصّاحِبِ والخَلِيل.

* * *



الفَصلُ الرابع

دراسة حاشية العلامة السيوطي

المسماة

«نواهد الأبكار وشوارد الأفكار»

ظاهرةُ التَّحشِيةِ هي ظاهرةٌ نشأَتْ في العُصورِ المتأخِّرةِ عندما توقَّفَ الإبداعُ أو كادَ، وأصبحَ التَّصنيفُ عالةً على ما تقدَّمَ مِن كتبِ المُتقدِّمين في مُختلفِ الفُنون، وانحصرَ التَّأليفُ في الشَّرحِ والتَّعليق، وأصبحَ كلُّه معتمدًا على النَّقلِ والتَّوثيق.

وهـذه الظَّاهـرةُ إن ظهرَتْ في شـيءٍ مِن الكتبِ ففي هذين الكتابينِ: «الكشـاف» و«أنـوار التنزيـل»، فإنَّ ما كُتِب عليهما يفـوقُ ما كتبَ على عشـراتِ الكتبِ مُجتمعةً، وقـد تناولَ السُّـيوطيُّ رحمه اللهُ في مقدِّمةِ حاشـيَتِه هذا الإقبالَ الكبيـرَ على الكتابين، وانشـغالَ العُلَمـاءِ بهمـا أيَّما انشـغالٍ، وأنَّ سـببَهُ تلـك المكانـةُ التي احتلَّهـا الكتابانِ فـي صَـدارةِ كتـبِ التَّفسـيرِ، الأوَّلُ لكونِـه الأسـاسَ، والثَّانـي بسـببِ مـا عملَـهُ مِـن تنقيحٍ وتَحريرٍ.

وقد كان مِن أفضلِ ما أُلِّفَ على «أنوار التنزيل» حاشيةُ العلَّامةِ السُّيوطيِّ المسمَّاةُ:

«نواهد الأبكار وشوارد الأفكار»

وذلك لِمَا حَوتْهُ هذه الحاشيةُ مِن مَزايا تفوَّقَت بها على جميعِ الحواشي.

أولاً: بماذا تميَّزَت هذه الحاشيةُ؟

١ ـ **مقدِّمَتُه الرَّائعةُ الماتعةُ الشَّاملةُ**: التي تعرَّضَ فيها لمجموعةٍ مِن المواضعِ الفريدةِ:

ـ منها: تعرُّضُه لتاريخِ علمِ التَّفسيرِ ونَشأتِه وتطوُّرِه حتَّى القرنِ الرَّابعِ بأوجَزِ عبارةٍ وأجمَلِها، والتي تدلُّ على علمِهِ الموسوعيِّ وأُسلوبِه الأدبيِّ، حيثُ حَوَت الكثيرَ مِن المعلوماتِ القيِّمةِ التي قد لا توجَدُ في غيرِه بهذا الإيجازِ، والتي لو بُسِطَت لكانَتْ رسالةً أو كتاباً برأسِه، مع بُعد الإشارةِ وجمالِ العِبارَة.

ـ ثم تناولُه بطريقةٍ فريدةٍ لظاهرةِ «الكشاف» و«أنوار التنزيل»، بحيثُ استوفى الكلامَ فيهِما ولم يَترُكْ لِمَن بعدَهُ شيئاً يزيدُه، فذكرَ في «الكشاف» الظُّروفَ التي أدَّت إليه وتَرافَقَتْ مع ظهورِه، واعتمادَه منهجَ علمِ البلاغةِ في التَّفسيرِ، والذي به يُدرَكُ وجهُ الإعجازِ في القرآنِ الكريمِ، مع وَصفِه وصفًا دقيقًا مُحكمًا، ونقلِ قطعةٍ طَويلةٍ مِن خُطبةِ الزَّمخشريِّ التي قدَّمَ بها لـ«الكشَّاف»، النَّاطقةِ بفصاحةِ الرَّجُلِ وسَعةِ علمِه وقوَّةِ مَنطقِه وتَضلُّعِه في علومِ اللغةِ والبلاغةِ، والتي تُعَدُّ مِن رَوائعِ ما كُتبَ في فنِّ التَّفسيرِ وشُروطِ النَّظَرِ في الكتابِ الكريمِ، وأيَّدَه فيما ذهبَ إليه، وأقرَّ بأنَّه المؤهِّلُ لتفسيرِ القرآنِ بذلك الأُسلوبِ الجديدِ على النَّاسِ في ذاك الزَّمانِ.

ـ ثم ذكرَ بعضَ مَن منعَ إدخالَ علمِ البلاغةِ في التَّفسيرِ وتَعقَّبَ الزَّمخشريَّ فيه، وهو الإمامُ البُلقينيُّ، فنقلَ كلامَه ثمَّ ردَّ عليه ردًّا عِلميًّا عقليًّا مُبيِّنًا الحاجةَ التي أدَّتْ لظُهورِ هذا النَّمَطِ مِن التَّفسيرِ، وأنَّه ليسَ بديلًا عمَّا خطَّه العُلَماءُ الأوَّلونَ، بل هو مُكملٌ له اقتضَتْه ظروفُ التَّاريخِ وبعدُ النَّاسِ عن تذوُّقِ جمالِ النَّصِّ القُرآنيِّ الذي كان عندَ أهلِ العصرِ الأوَّلِ بالسَّليقةِ فكانوا يَعرِفونَ بالطَّبعِ وُجوهَ بَلاغَتِه كما كانوا يَعرِفُون وُجوهَ إعرابِه، ولم يَحتاجوا إلى بَيانِ النَّوعَيْنِ في ذلك العَصْرِ لأنَّهُ

لم يَكُن يَجهَلُهُما أحدٌ مِن أَصحابِه، فلمَّا ذهبَ أَربابُ السَّلِيقَةِ، والتبَسَ الإعرابُ باللَّحنِ والمَجَازُ بالحَقيقَةِ، وُضِعَ لكلٍّ مِن الإعرابِ والبَلَاغةِ قَواعِد، يُدرَكُ بها مَا أدرَكَهُ الأَوَّلونَ بالطَّبْعِ وتُساعِد، فكانَ حُكمُ عِلْمِ المَعانِي والبَيَانِ كحُكْمِ علمِ النَّحْوِ والإِعراب، وكانَت الحاجَةُ إليهِ دَاعيَةً لإِدراكِ وَجْهِ الإِعجازِ والإِغراب.

ـ ثمَّ تعرَّضَ لاشتهارِ «الكشَّاف» في الآفاقِ لكونِه كانَ الكافِلَ في هذا الفَنِّ بالبَيانِ الشَّاف، وتلك النقلةِ العلميَّةِ التي أحدَثَها بما أعقبَهُ مِن حركةٍ هائلةٍ في التَّحشِيَةِ والتَّعليقِ، والمنعِ والتَّأييدِ، والشَّرحِ والتَّخريجِ والتَّدقيقِ، كان هو ـ أي: «الكشَّاف» ـ مُوري زَنْدِها وقطبَ رَحاها، وتعرَّضَ لبعضِ مَن حشَّى عليه أو ناقشَه وباحثَهُ فيما يذهبُ إليه، وهم كُثُرٌ؛ ذكرَ مِنْهم:

الإِمَامَ ناصِرَ الدِّينِ ابنَ المنيِّرِ صاحبَ «الانتِصَاف» بيَّنَ فيهِ ما تضمَّنَهُ مِن الاعتِزَالِ، وناقشَهُ في أَعَارِيبَ، وتَلاهُ الإِمَامُ عَلَمُ الدِّينِ العِراقِيُّ في كتابِه «الإِنصاف» جعلَهُ حَكَمًا بينَ الكَشَّافِ والانتِصَاف، ولخَّصَهُما الإمامُ جمالُ الدِّينِ بنُ هشامٍ في مختَصَرٍ لَطيف.

ومنهم الإِمامُ أبو حيَّانَ في «بَحرِهِ» الذي أكثر مِن مُناقشَتِهِ في الإِعرابِ وغيره، وتَلاه تِلميذَاهُ الشِّهَابُ الحَلَبيُّ المُشهورُ بـالسَّمِين، والبُرهَانُ السَّفاقُسِيُّ في إِعرابَيْهِما، ثمَّ قَد يُوافِقَانِه، وقَد يُقرِّرانِ أنَّ الذي قالَهُ الزَّمَخشَرِيُّ هوَ الصَّواب.

وذكَرَ ممَّن كتبَ عليهِ حاشِيَةً: العلَّامةَ قطبَ الدِّينِ الشِّيرازِيَّ، والعَلَّامَةَ فَخرَ الدِّينِ الجَارَبَرْدِيَّ، والعَلَّامَةَ شَرَفَ الدِّينِ الطِّيبِيَّ، والعَلَّامَةَ أكمَلَ الدِّينِ البَابَرْتِيَّ، والعَلَّامَةَ سَعدَ الدِّينِ مَسعودَ بنَ عُمرَ التَّفْتَازَانِيَّ، والعَلَّامَةَ السَّيِّدَ الجُرجَانِيَّ، وشيخَ الإِسلامِ سِراجَ الدِّينِ البُلْقِينِيَّ، والشَّيخَ وَلِيَّ الدِّينِ أَبا

زُرْعَـةَ الـذي لَخَّـصَ كَلامَ ابـنِ المُنيِّرِ والعَلَـمِ العِرَاقِـيِّ وأَبي حَيَّـانَ وأَجوبَـةَ الحَلَبيِّ والسَّفاقُسِـيِّ مـعَ زيـادةِ تخريـجِ أَحاديثِـه.

وممَّـن خَـرَّجَ أحادِيثَـهُ الإِمـامَ المُحـدِّثَ فَخـرَ الدِّيـنِ الزَّيلَعِـيَّ، وابـنَ حَجـرِ العَسْـقلانيَّ.

ـ وأخيراً ليخلصَ إلى مَقصودِه وهو «أنوار التنزيل» ويعرِّف به بعبارةٍ مُوجزَةٍ جامعةٍ مانعةٍ، ويبيِّنَ علاقتَهُ بـ«الكشَّافِ» حيث وصفَهُ بأنَّه «سيد المختصرات» منه، ثمَّ يستدرك بأن لم يقتصِرْ على الاختصارِ بل أَتى بكُلِّ مُستجَاد، وحرَّرَ مُهِمَّات، واسْتدرَكَ تِتِمَّات، ومازَ مِنهُ أَماكِنَ الاعتِزال، وطَرَحَ مَواضِعَ الدَّسائِسِ وأَزال، ثم بين اشتهارَه في الآفاقِ وقبولَ العُلَماءِ له بالاتِّفاق.

ـ ثمَّ انتقلَ إلى مواضيعَ أُخرى تتعلَّقُ بتدريسِه للكتابِ وظُروفِ تَأليفِه للحاشيةِ وكلُّ ما ذكَرَهُ كانَ بأسلوبٍ بديعٍ وعباراتٍ حَسَنةٍ وألفاظٍ مُنْتقاةٍ تُكسِبُ قارئَها مع ما فيها من علمٍ متعةَ الدَّرسِ والتَّلقِّي، وليس هذا ببدعٍ على ذاك الإمامِ، فقَدْ وصفَ نفسَهُ كما تقدَّمَ في مُقدِّمَتِه بقولِه: ورُزِقتُ التَّبحُّر في سَبعةِ عُلومٍ، فذكرَ منها: علمَ المَعانِي والبَيانِ والبَدِيعِ على طَرِيقةِ العَربِ والبُلغاءِ، لا على طَريقةِ العَجَمِ وأهلِ الفَلسفةِ. وهكذا كانت لغةُ تلك المُقدِّمةِ في الفَصاحةِ وحُسْنِ السَّبكِ على طريقةِ العَربِ الأقحاحِ، واضحةَ البيانِ ساطعةَ المعاني بديعةَ الفَواصلِ.

٢ ـ والأمرُ الثَّاني الـذي تمـيَّزَت بـه هـذه الحاشيةُ: تعقُّبُه على الزَّمخشريِّ والبَيْضاويِّ في مسائلَ ذاتِ أهميَّةٍ عظيمةٍ، ويجبُ على الدَّارسِ لهذين السِّفرَيْنِ أن يكونَ مُطَّلعًا عليها، وإلَّا انجرفَ مَعهما في أمورٍ تُخالفُ ما عليه علماءُ الأمَّةِ، ومِن أهمِّ هذه المسائلِ:

أولاً: مسألةُ الاعتزالِ: وقد تقدَّمَ في تقديمِ «أنوار التَّنزيل» أنَّ البيضاويَّ رحمه الله قد دخلَتْ عليه بعضُ دَسائسِ الزَّمخشريِّ مِن اعتزالٍ أو غيرِه ممَّا يُخالِفُ اتِّفاقَ الأُمَّةِ، فكانَ السُّيوطيُّ رحمه الله ينبِّهُ على كلِّ ذلك، وقد أورَدْنا هناك في ذلك رسالةً أَلَّفَها بعضُ العلماءِ جمعَ فيها تعقُّبَاتِ السُّيوطيِّ على البَيضاويِّ فيما تابعَ فيهِ الزَّمخشريَّ.

ثانياً: والمسألةُ الثَّانيةُ هي مسألةُ التَّأويل: المبالغةُ في التَّأويلِ وصَرْفُ النَّصِّ مِن الحقيقةِ إلى المجازِ دونَ حاجةٍ داعيةٍ لذلك، إلى درجةٍ يظنُّ المُطالِعُ لهما أنَّ كلَّ شيءٍ في القرآنِ قابلٌ للتَّأويلِ، وإذا كان الزَّمخشريُّ قد أكثرَ مِن ذلك لكونِه طريقاً للذَّبِّ عَن مَذهبِه بِلَيِّ أعناقِ النُّصوصِ وصَرْفِها عَن ظَواهرِها، فلا شيءَ يُبرِّرُ للبَيْضاويِّ مُتابعتَهُ والإكثارَ منه، ولقد كان منهجُ السُّيوطيِّ رحمهُ اللهُ واضحاً في مسائلِ التَّأويلِ، وما فَتِئَ يُكرِّرُه في كلِّ مَوضعٍ يتطلَّبُه، وهو منعُ التَّأويلِ إلَّا في الضَّرورةِ التي لا يستقيمُ مَعها الحَمْلُ على الحقيقةِ، وسنذكرُ أمثلةً وافيةً مِن تَعقُّباتِه على الزَّمخشريِّ والبَيضاويِّ بسببِ المغالاةِ في الحملِ على المجازِ لغَيْرِ الضَّرورةِ، فمِن هذهِ الأمثلَةِ:

ـ عندَ قولِه تَعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤] قال البَيْضاويُّ: ولعَلَّ ضربًا مِنَ الملائكةِ لا يخالفُ الشَّياطينَ بالذَّاتِ، وإنَّما يخالفُهم بالعوارضِ والصفاتِ كالبرَرَةِ والفَسَقَةِ من الإنسِ، والجنُّ يشمَلُهما، وكانَ إبليسُ من هَذا الصنفِ، فلذلك صحَّ عليه التغيُّرُ عَن حالِه والهبُوطُ عن محلِّه، كما أشارَ إلَيه بقَولِه عَزَّ وعَلا: ﴿إِلَّآ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ﴾ [الكهف: ٥٠]، لا يقال: كيفَ يصحُّ ذلك والملائكةُ خُلِقَتْ من نورٍ والجنُّ مِن نارٍ؛ لِمَا روَت عَائشةُ رضي الله عنها أنَّه عليه السلامُ قال: «خُلِقَت الملائكةُ من

النورِ وخلقَ الجنُّ من مَارجٍ من نارٍ»؛ لأنَّه كالتمثيلِ لِمَا ذكرنا، فإنَّ المرادَ بالنُّورِ: الجوهرُ المضيءُ، والنارُ كذلك، غيرَ أنَّ ضَوءهَا مكدَّرٌ مغمُورٌ بالدخانِ... الخ.

فتعقَّبَه السُّيوطيُّ رحمهُ اللهُ بكلامٍ مِن أروعِ ما يقالُ في هذا المجالِ، حيثُ ردَّ وتَعقَّبَ وأصَّلَ، فقال: قوله: «ولعلَّ ضَربًا من الملائِكَةِ لا يخالفُ الشَّياطينَ بالذَّاتِ..» إلى آخره: كانَ الأَوْلَى بالمصنِّفِ الإعراضُ عن هذا الكَلامِ والإضرابُ عنه صفحًا، ولكن هذهِ ثمرَةُ التوغُّلِ في علومِ الفَلاسِفَةِ وعدمِ التَّضلُّعِ بالأحاديثِ والآثارِ... وقوله: «لأنَّه كالتَّمثيلِ لِمَا ذكرتُ»: أقول: لو أَمْكنَ المصنِّفَ وأشباهَهُ أن يحمِلُوا كلَّ حَديثٍ على التَّمثيلِ لَفَعلوا، وهذا غيرُ لائق، وليتَ شعري إذا حُمِلَ ما ذُكِرَ في خلقِ الملائكَةِ والجنِّ على التَّمثيلِ ماذا يُصنَعُ في بقيَّةِ الحديثِ؟ أيُحمَلُ ما ذُكِرَ في خلقِ آدمَ على التَّمثيلِ وأنَّه ليسَ مَخلوقًا من ترابٍ كما هو ظاهرُ الآية، هذه إحالةٌ للنُّصوصِ عَن ظواهِرِها.

فلتَحذَر هذهِ الطَّريقةَ فإنَّ مدارَ المُعتزلَةِ عليها، وهم أوَّلُ مَن أكثرَ منها حتى إنَّهم أنكروا سؤالَ مُنكَرٍ ونكيرٍ، وعذابَ القَبرِ، والميزانَ، والصِّراطَ، والحوضَ، والشَّفاعةَ، ودابَّةَ الأرضِ، وحَمَلوا جميعَ الأحاديثِ الواردَةِ في ذلك على التَّمثيلِ، ثم عَدَّوا ذلك إلى أحاديثَ لا يَقدَحُ تأويلُها في العَقيدَةِ كحديثِ شَكوى النَّارِ وتَنفُّسِها في كلِّ عامٍ مرَّتينِ، وشكوى الرَّحِمِ وغير ذلك، فتَبِعَهم في ذلك مَن تضلَّعَ مِن علومِ الفلسفَةِ والعُقولِ ولم يتبحَّرْ في الحَديثِ فمَشى في كلِّ آيةٍ وحَديثٍ على هذا التَّأويلِ وألغى اعتبارَ ظاهرِهِ.

ـ وفي قولِه تَعالى: ﴿تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ٱلسَّبۡعُ وَٱلۡأَرۡضُ وَمَن فِيهِنَّۚ وَإِن مِّن شَيۡءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمۡدِهِۦ﴾ [الإسراء: ٤٤] قال البَيْضاويُّ: «يُنَزِّهُهُ ممَّا هو مِن لوازمِ الإمكانِ وتَوابعِ الحُدوثِ بلِسانِ الحالِ».

فتعقَّبَه السُّيوطيُّ بقولِه: قلتُ: كلَّا، بل هو بلسانِ القالِ كما وردَتْ به الأَحاديثُ، وكفَاكَ بظهورِ ذلك صريحًا في أحاديثِ تَسبيحِ الحَصى في كفِّه ﷺ.

وإذا شئتَ أَنْ تَتضلَّعَ مِن ذلك فانظُرْ إلى ما أوردناهُ في كتابنا «التفسير المأثور» في هذه الآية، وفي كتابِ «المعجزات النبوية من الأحاديثِ والآثارِ»، غايَةُ الأَمرِ أنَّا حُجِبْنا عَن سماعِه وهو مَعنى قولِه: ﴿وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾.

ولكن هؤلاء الجماعَةُ دَأْبُهُم تأويلُ أمثالِ ذلك وصَرفُها عَن الحقيقَةِ إلى المَجازِ والاستعارةِ، وليسَ ذلك بمَرضِيٍّ في كلِّ الأَمكِنَةِ.

وقد أنصفَ هنا أبو القاسمِ الرَّاغبُ رحمَهُ اللهُ وهو مِن أئمَّةِ السنَّةِ؛ قال: وهذه الآيةُ تَقتَضِي أَنْ يكونَ تَسبيحًا على الحقيقةِ بدلالةِ قولِه: ﴿وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ ودلالةِ قوله: ﴿وَمَن فِيهِنَّ﴾ بعد ذكرِ السَّماواتِ والأرضِ.

ـ وفي قولِه تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥] قال البَيضاويُّ: «تَصويرٌ لِعظَمَتِه وتمثيلٌ مُجرَّدٌ؛ كقولِه: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧] ولا كرسيَّ في الحقيقةِ ولا قاعِدَ».

وكلامُه هذا تابعَ فيه الزَّمخشريَّ، ورغمَ أنَّه ذكرَ أقوالاً غيرَه إلَّا أنَّ الذي يظهرُ مِن صنيعِه اختيارُه، حيثُ قدَّمَه، وساقَ ما بعدَه بصيغةِ: (قيل) ـ على عادَتِه في تضعيفِ الأقوالِ حيثُ يُؤخِّرُها ويقدِّمُ لها بـ(قيل) ـ ولم يتعقَّبْه بشيءٍ.

وقال السُّيوطيُّ مُتعقِّباً: الصَّوابُ حَملُ الكُرسيِّ عَلى الحَقيقَةِ كما دلَّت عليهِ الأَحاديثُ والآثارُ.

ـ وفي قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِۦ ﴾ [الإسراء: ٥٢] قال البيضاويُّ: أي: يومَ نَبْعَثُكُم فتُبعَثُونَ، استعارَ لَهُما الدُّعاءَ والاستجابةَ للتَّنبيهِ على سُرعَتِهما وتَيسُّرِ أَمرِهما، وأنَّ المَقصودَ مِنْهُما الإحضارُ للمُحاسبةِ والجزاءِ.

فقوله: «يومَ يَبْعَثُكم فتُبْعَثون» إشارةٌ إلى أن قوله: ﴿ يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ ﴾ تمثيلٌ على منوالِ قولِه تعالى: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ في أنْ لا دُعاء ثَمَّ.

قال السُّيوطيُّ: «قلتُ: لو أمكنَ صاحبَ «الكشاف» ومن تَبِعَه أن يَجعَلُوا القرآنَ والحَديثَ كلَّهُ على التَّمثيلاتِ ويُنكِرُوا الحقائقَ لفعلوا، وما الدَّاعي إلى هذا التأويلِ والحديثُ وردَ أنَّ إسرافيلَ لَمَّا ينفخُ في الصُّورِ يقولُ: يا أَيَّتُها العِظامُ النَّاخِرَةُ والجُلودُ المتمزِّقَة والأشعارُ المتقطِّعَة، إنَّ اللهَ يأمُرُكِ أَنْ تجتَمِعِي لفَصلِ الحساب. فهذا هو الدُّعاءُ، والمرادُ: يومَ يَدعوكُم عَلى لسانِ إسرافيلَ، وهو معنى قولِه: ﴿وَٱسْتَمِعْ يَوْمَ يُنَادِ ٱلْمُنَادِ مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ ۝٤١ يَوْمَ يَسْمَعُونَ ٱلصَّيْحَةَ بِٱلْحَقِّ ۚ ذَٰلِكَ يَوْمُ ٱلْخُرُوجِ ﴾ [ق: ٤١ ـ ٤٢]».

قلت: ثمَّ مِن عَجيبِ صَنيعِهما مع هذا الإكثارِ مِن التَّأويلِ والحَمْلِ على المجازِ أَنَّهما في موضعٍ لا يتبادرُ فيه إلا المجازُ عقلاً مدعوماً بالنَّقلِ قد أجازا الحملَ على الحقيقةِ، لكنَّ السُّيوطيَّ رحمَهُ اللهُ كانَ بالمرصادِ، فذكرَ قولَ البيضاويِّ في قولِه تعالى: ﴿ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا ﴾: «المرضُ حقيقةٌ فيما يَعرِضُ للبَدَن فيخرجُه عن الاعتدالِ الخاصِّ به ويُوجِبُ الخلَلَ في أفعاله، ومَجازٌ في الأعراضِ النفسانيَّة التي تُخِلُّ بكمالها كالجهلِ وسوءِ العقيدةِ والحَسَدِ والضَّغينةِ وحُبِّ المعاصي؛ لأنها مانعةٌ عن نَيْلِ الفضائل أو مؤدِّيَةٌ إلى زوالِ الحياةِ الحقيقيةِ الأبديَّة»، قال: «والآيةُ تحتمِلُهما».

فقال السُّيوطي: أقولُ: الذي عليهِ أهلُ التَّفسيرِ حَمْلُ الآيةِ على الثَّاني وهو المجازُ، فقَد أخرجَه ابنُ جريرٍ وابنُ أبي حاتمٍ عن ابنِ مَسعودٍ وابنِ عبَّاسٍ وأبي

العالِيَةِ ومُجاهدٍ وعِكرمَةَ والحسنِ والرَّبيعِ وقتادةَ، ولم يَحكِيَا خِلافَه عَن أحدٍ، والتَّفسيرُ مَرجِعُه النَّقلُ.

ثـم قـال: العجبُ مِن المصنِّفِ وصاحبِ «الكشَّاف» أنَّهما في أكثَرِ المواضعِ القُرآنيَّـةِ والحَديثيَّـةِ يَحمِـلَانِ مـا ظاهِرُه الحقيقَـةُ على المَجـازِ والاسـتعارَةِ مع عدمِ الدَّاعيَـةِ إليه، ومـع تَصريحِ أئمَّةِ الحديـثِ والأَجِلَّاءِ بأنَّ المُـرادَ الحَقيقَةُ على ظاهِرِه، ويُسـاعِدُهما الشَّـريفُ ومَـن جَـرى مَجـراه علـى ذلـك، ويَتركـونَ أئمَّـةَ الحَديـثِ بقولِهـم: زعـمَ أهـلُ الظَّاهرِ، ولا مُسـتَندَ لهـم في ذلـك إلَّا قَولُهـم: إنَّ المَجـازَ أبلَغُ مِـن الحَقيقَـةِ، وهاهنـا وردَ التَّفسـيرُ عَـن الصَّحابَـةِ والتَّابعيـنَ بالمَجازِ ليـس إلَّا فلَمْ يَقتَصِـروا عليـه وزَادوا الحقيقَةَ.

ـ ومما يُذكَرُ هنا أيضاً حديثُ: «ما مِن مولودٍ يُولد إلَّا والشيطانُ يَمسُّه حينَ يولدُ فيستهلُّ صَارِخاً من مسِّ الشَّيطانِ إيَّاه إلَّا مريمَ وابنها»[1].

فهذا الحديثُ شكَّكَ الزَّمخشريُّ أوَّلًا بصِحَّتِه رغمَ أنَّه ممَّا اتَّفقَ عليه الشَّيخان، ثمَّ تأوَّلَه على تقديرِ الصحَّةِ بأنَّ مَعناه: أنَّ كلَّ مولودٍ يطمَعُ الشَّيطانُ في إغوائِه إلَّا مريمَ وابنَها فإنَّهما كانا معصومَين، وكذلك كلُّ مَن كان في صِفَتهما.

وتبعَه البيضاويُّ فقال: مَعناه: أنَّ الشَّيطانَ يطمَعُ في إغواءِ كلِّ مَولُودٍ بحيثُ يتأثَّرُ منهُ إلَّا مَريمَ وابنَها فإنَّ اللهَ تعالى عصمَهما ببركَةِ هذه الاستعَاذةِ.

قـال السُّـيوطيُّ: والعَجَـبُ مِـن البَيضـاويِّ أشَـدُّ...، ووجـه الأَشَـديَّةِ أنَّ الزَّمخشـريَّ ألحـقَ بمريـمَ وابنِها سـائرَ المعصوميـنَ؛ لأنَّ الضَّرورةَ داعيـةٌ على هذا التَّأويـلِ إلـى ذلـك، والبَيضاويُّ اقتصرَ على اسـتثنائِهما فـأدَّى كلامُه إلـى أنَّ كلَّ مَن

---

(١) رواه البخاري (٤٥٤٨)، ومسلم (٢٣٦٦)، بألفاظ متقاربة عن أبي هريرة رضي الله عنه.

سِـواهُما يتأثَّـرُ في إغوائـهِ، ومِنْهم بقيَّةُ المعصوميـنَ، وهو باطلٌ قطعًـا. والصَّوابُ أنَّ الحديـثَ علـى ظاهرِه.

٣ ـ **وممَّا تميَّزَت به هذه الحاشيةُ أيضاً**: كثرةُ المراجعِ التي استمدَّ مِنْها السُّيوطيُّ، وهو أضعافُ ما يُوجَدُ في كتابٍ بمثلِ حَجْمِه، ويلاحظُ ضمنَ هذا الأمرِ أيضاً أنَّ أغلبَ مَراجعِه ليسَتْ مُستمِرَّةً، بمعنى أنَّه في كلِّ مَوضوعٍ يَتناوَلُه تَجِدُه يعتمدُ على مجموعةٍ مِن المصادرِ ينقلُ منها، ثمَّ يَنتقِلُ لِمَوضوعٍ آخرَ فتنعدمُ الحاجةُ لتلك المصادرِ وتطرأ مصادرُ أخرى، وهكذا كلَّما انتقلَ لِموضوعٍ في فنٍّ مِن الفنونِ مِن لغةٍ وعَقيدةٍ وفقهٍ وتفسيرٍ وغيرِها، يطوي مصادرَه الأولى ويفتحُ مَصادرَ أُخْرى، حتى أَضْحَت حاشيَتُه هذه مصدرًا لكثيرٍ ممَّنْ جاءَ بعدَه، لغِنَاها بالنُّقولِ والمعلومات، وليس هذا بمُستغرَبٍ مِن هذا الإمامِ العَلَم الذي وصفَ نفسَهُ كما تقدَّمَ في ترجمتِه بقوله: والذي أَعتقِدُه أنَّ الذي وصَلتُ إليه مِن هذه العُلومِ السَّبعةِ ـ سِوَى الفِقه ـ والنُّقولِ التي اطَّلعْتُ عليها فيها لم يَصِلْ إليه ولا وقَفَ عليه أحدٌ مِن أشياخِي، فَضلًا عمَّن هو دُونَهم.

هـذا بالإضافـةِ إلـى كونِـه قـد أكثـرَ مِـن النَّقـلِ مـن أهـمِّ الحواشـي علـى «الكشَّـاف» كحاشـيةِ الطِّيبـيِّ «فتـوح الغيـب»، وحاشـيةِ سـعدِ الدِّيـنِ التَّفتازانـيِّ، وحاشـيةِ أكمـلِ الدِّينِ البابَرْتـيِّ، وغيرِها، فكانت حاشـيَتُه خلاصةَ مـا أبدعَتْه أيدي أولئـك الأَجِـلَّاءِ.

٤ ـ **تخريجُ أغلبِ ما وردَ مِن أحاديثَ وآثارٍ**، حتَّى غَدَت هذه الحاشيةُ مَرجعًا للدَّارسينَ والباحثينَ عَن تخريجِ ما أورده البيضاويُّ مِن أحاديث، فكانَت إلى جانبِ التَّحشيةِ تخريجًا فكأنَّها كتابينِ في كتابٍ.

ثانياً: منهجُ السُّيوطيِّ في الحاشيةِ:

أوضحَ رحمهُ اللهُ في مقدِّمَته خلاصةَ منهجِه في هذه الحاشيةِ فقال: وشَرَعتُ معَ ذلكَ في تَعليقِ حَاشِيَةٍ عليهِ تجلِّلُ خَفاياهُ وتُذلِّلُ مَطاياه... لَخَّصتُ فيهِ مُهمَّاتِ ما في حواشِي «الكَشَّافِ» السَّابِقِ ذِكرُها ممَّا لهُ تَعلُّقٌ بعبارةِ الكِتابِ، وضَمَمْتُ إلى ذلكَ نَفائِسَ تُستَجَادُ وتُستطابُ ممَّا لَخَّصْتُه مِن كُتبِ الأَئِمَّةِ الحافلَةِ كـ«تَذكِرَة أبي عليٍّ الفَارسيِّ» و«الخصائص» و«المحتسَب» و«ذا القد» لابنِ جني و«أمالي ابن الشجري» و«أمالي ابن الحاجب»، و«تذكرة» الشَّيخِ جمالِ الدينِ بن هشامٍ و«مغنيه» و«حاشيته» للإمامِ بَدرِ الدين بن الدَّمامينيِّ وشيخِنا الإمامِ تقيِّ الدينِ الشُّمُنيِّ، غيرَ ناقلٍ حرفًا مِن كلامِ أَحدٍ إلا مَعزُوًّا إليهِ؛ لأنَّ بركةَ العلمِ عَزوُهُ إلى قائلِه، وحَيثُ كانَ المَحلُّ مِن المشكلاتِ التي كَثُرَ كلامُ النَّاسِ عليها أَشبَعْتُ القولَ فيه بذكرِ كَلامِ كلِّ مَن تكلَّمَ عليه تَكثيرًا للفائدةِ، ومِن المواضعِ ما وَقعَ فيه تَنازُعٌ وتباحُثٌ بين الأئمَّةِ قديمًا أو حَديثًا بحيثُ أَفردوهُ بالتَّأليفِ، فأسوقُ خُلاصَةَ ذلكَ المؤلَّفِ».

وسنتناولُ منهجَ السُّيوطيِّ في هذه الحاشيةِ خلالَ البحثِ في موقفِه مِن مختلفِ المواضيعِ الواردةِ عندَ البَيضاويِّ:

١ ـ **منهجُه في الحاشيةِ بشكلٍ عامٍّ:** ممَّا سبقَ مِن كلامِ السُّيوطيِّ رحمه الله يظهرُ أنَّه مع عنايتِهِ في حاشيتِهِ هذه بشرحِ ما وردَ في «تفسير البيضاويِّ» مِن عباراتٍ غامضةٍ أو ألفاظٍ غريبةٍ، فقد كان اهتمامُه مُنصبًّا أيضًا على انتقاءِ المسائلِ التي وقعَ فيها التَّناقشُ والتَّباحثُ بين العلماءِ سواءٌ كانت المسألةُ نحويَّةً أو فقهيَّةً أو عقديَّةً أو غيرَ ذلك، ثمَّ الوقوفِ عندها والبحثِ فيها بحثًا مُتعمِّقًا جدًّا، مع حشدِ كلِّ ما وصلَ إليه مِن أقوالٍ تتعلَّقُ بها، ومناقشةِ تلك الأقوالِ، وهكذا حتى تغدو كلُّ مسألةٍ يتناوَلُها وكأنَّها بحثٌ

مُستقلٌّ يمكنُ أن يفردَ برسالةٍ صغيرةٍ تتضمَّنُ مَوضوعاً مُستكمَلاً ومستوفًى إلى درجةٍ لا يمكنُ معها وجدانُه بهذا الشَّكلِ في أيِّ مصدرٍ آخرَ:

ـ فمثلاً: في مطلعِ التَّفسيرِ ذكرَ بحثاً مُطوَّلاً في البسملةِ وهل هي مِن الفاتحةِ أم لا، بدأَهُ بالقولِ: هي مِن مُهمَّاتِ المسائلِ، وحقَّ لها أن تكونَ كذلك لأنَّه كلامٌ يتعلَّقُ بإثباتِ آيةٍ مِن كتابِ اللهِ أو نَفيِها عنه، وقَد أفردَها بالتَّصنيفِ خَلقٌ مِن الأئمَّةِ...، فعدَّ جَمْعاً منهم ثمَّ تناولَ الموضوعَ بالبحثِ ناقلاً ومُناقِشاً ومُحرِّرًا بما يقاربُ خمسَ عشرةَ صفحةً.

ـ وأيضًا في مَعنى الباءِ في ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ﴾ وتقديرِ عاملِها وموقعِه مقدمًا أو مؤخراً ذكرَ بحثًا أطولَ مِن الأولِ مُستقصيًا ما يتعلقُ بالمسألةِ، ناقلاً أقوالَ أهلِ اللغةِ والتَّفسيرِ فيها، ومناقشًا لها.

ـ وعندَ تفسيرِ قولِه تَعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا﴾ [البقرة: ٨] تناولَ قولَ البَيضاويِّ: «والنَّاسُ أَصلُه: أُناسٌ» ثم أفادَ بحثاً طويلاً في المسألةِ يُطلَبُ في مكانِه.

٢ ـ منهجه في الشواهد الشعرية: للسُّيوطيِّ رحمَهُ الله في هذا مَنهجٌ مُتفرِّدٌ عن باقي الحواشي، فهو لا يكتَفِي بشَرحٍ ولا تخريجٍ، بل يَتعدَّاه إلى ذكرِ كثيرٍ ممَّا له علاقةٌ بالشَّاهدِ كإيرادِ الذي قبلَه والذي بعدَه، أو حتَّى مطلع القصيدةِ، وقد يوردُ مِن القصيدةِ أبياتاً عدَّةً، كما يذكرُ أحياناً ترجمةَ الشَّاعرِ وبعضَ الأحوالِ المتعلِّقةِ بتلكَ القصيدةِ والظُّروفِ التي قيلت فيها. وينظرُ كمثالٍ على هذا كلامِه عند تفسيرِ ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾ مِن الفاتحةِ على قولِ الشَّاعرِ:

أفادَتْكُم النَّعماءُ مِنِّي ثَلاثةً ... يدي ولِساني والضَّميرَ المُحجَّبا

٣ ـ منهجه في القراءاتِ: ويلاحظُ أنَّ الإمامَ السُّيوطيَّ رحمه الله لم يكن يعيرُ البحثَ في القراءاتِ كثير اهتمامٍ، وقلَّما يقفُ عند قراءةٍ، ولعلَّ ذلك بسببِ عنايةِ الإمامِ البَيضاويِّ بالقراءاتِ وتَفصيلِها ونسبةِ كلٍّ منها لِمَن قرأ بها، مع ما تقدمَ في ترجمتهِ وأَلْمَح إليه أنَّ علم القراءاتِ لم يأخُذْه عن شيخ.

٤ ـ منهجُه في التَّنبيهِ على المواضعِ التي تابعَ فيها البيضاويُّ الزَّمخشريَّ:

وقد تقدَّمَ في الفصل الثَّاني ما أَوردناهُ مِن تنبيهاتٍ على الأمورِ الاعتزاليَّة التي نبَّه عليها السيوطيُّ في حاشيتهِ وجَمعناها هناك منقولةً عن الشيخ الفقيه أحمد النوبي التي أخذها وجمعها من «حاشية» السيوطي هذه، فلتنظر ثمة.

بقيت ثمة ملاحظات:

الأولى: أنَّ الحاشيةَ كانت في بدايَتِها غزيرةَ المعلوماتِ كثيرةَ التَّعليقاتِ والتَّعقُّباتِ حتَّى إنَّ شرحَ سورةِ البقرةِ قد استوعبَ نصفَ الحاشيةِ تقريباً، وباقي القرآن بكاملِه النِّصفَ الآخرَ.

الثَّانية: أنَّ المصنِّفَ مالَ في النِّصفِ الثَّاني مِن الحاشيةِ إلى الإكثارِ مِن النَّقلِ عَن مصدرينِ أساسيَّينِ هما: «فتوح الغيب» للطِّيبيِّ، و«البحر المحيط» لأبي حيَّان، وكان غالبًا ما يسوقُ كلامَ أبي حيَّان لتعقُّبِ الزَّمخشريِّ، ومِن ثمَّ البيضاويِّ، ثم يُتبِعُه بكلامِ السَّمينِ أو السَّفاقُسيِّ أو كِلَيْهما في الردِّ على أبي حيَّانَ والدِّفاعِ عَن الزَّمخشريِّ.

الثالثة: أنَّ المُصنِّفَ كان يتعاملُ مَع حواشي «الكشَّاف» وغيرها ممَّنْ تناوَلُوا كلامَ الزَّمخشريِّ بالبحثِ والنِّقاشِ كـ«البحر المحيط» و«الانتصاف» و«الدر المصون»

وكأنَّها كُتِبَت على البيضاويِّ، فلا يُفرِّقُ بين عبارةِ الزَّمخشريِّ وعبارةِ البيضاويِّ مع وجودِ بعضِ الاختلافِ أحيانًا:

- ففي تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ في سورةِ الفاتحة قال البيضاويُّ في تعليلِ قولِه: ﴿ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ بالجمعِ: وإنما جَمَعه ليَشملَ ما تحتَه من الأجناسِ المختلِفةِ، وغلَّبَ العقلاءَ منهم فجَمَعه بالياء والنُّون كسائر أوصافهم.

فنقلَ السُّيوطيُّ في شرحِه قولَ البابَرْتيِّ: ليسَ المرادُ بالجنسِ في قوله: «ليَشملَ كلَّ جنسٍ» ما هو المصطلَحِ...

فقوله: «في قوله» الضَّميرُ يعودُ على الزَّمخشريِّ، وقوله: «ليَشملَ كلَّ جنسٍ» هي عبارةُ «الكشاف»[1]، والبابَرْتيُّ حاشيتُه في شرحِ «الكشَّاف» لا «البيضاويِّ».

وقد يُبدِّلُ عبارةَ الزَّمخشريِّ الواردةَ في المصدرِ بعبارةِ البَيضاويِّ:

- ففي قولِه تعالى: ﴿وَبَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ ءَالُ مُوسَىٰ وَءَالُ هَـٰرُونَ﴾ [البقرة: ٢٤٨] قال البيضاويُّ: «وآلُهُما: أبناؤهُما، أو أنفُسُهما والآلُ مُقْحَم لتَفخيمِ شَأنِهِمَا».

وعبارةُ الزَّمخشريِّ: «ويجوزُ أن يُرادَ: ممَّا تركَه موسى وهارونُ، والآلُ مقحَمٌ لتفخيمِ شأنِهما».

فنقلَ السُّيوطيُّ عن أبي حيَّان قوله: إنْ عَنى بالإقحامِ الزِّيادَةَ على ما يدلُّ عليهِ قولُه: «أو أَنفُسُهما»، فلا أدري كيفَ تُفيدُ زيادَتُه تَفخيمًا، وإنْ عَنى بالآلِ الشَّخصَ فإنَّه يُطلَقُ على شَخصِ الرَّجلِ: آله، فليسَ مِن الزِّيادَةِ.

---

(١) وعبارة البيضاوي: «ليَشملَ ما تحتَه من الأجناسِ المختلِفةِ».

فكلمة: «أو أنفسهما» هي في عبارة البيضاويِّ، وليسَت في عبارةِ «الكشاف»، ولا ذكرَها أبو حيَّان، وإنَّما لفظه: إنْ عَنى بالإقحامِ ما يدلُّ عليهِ أوَّلُ كلامِه في قولِه: «ويجوزُ أن يرادَ: مما تركَه موسى وهارونُ»، فلا أدري كيفَ يفيدُ زيادةُ ﴿ءَالُ﴾ تفخيمَ شَأنِ موسى وهارون؟

- وفي قولِه تَعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ لَّا تَحۡمِلُ رِزۡقَهَا ٱللَّهُ يَرۡزُقُهَا وَإِيَّاكُمۡ﴾ [العنكبوت: ٦٠] قال البَيضاويُّ: ثمَّ إنَّها مَع ضَعفِها وتَوكُّلِها وإيَّاكم مَع قوَّتِكُم واجتهادِكُم سَواءٌ في أنَّه لا يرزقُها وإيَّاكُم إلا اللهُ.

فنقل السيوطيُّ تعقيبًا على قولِه: «في أنَّه لا يَرزُقُها وإيَّاكُمْ إلَّا اللهُ» عن الطِّيبِيِّ قوله: هذا الحَصْرُ مُستفادٌ مِن بناء ﴿يَرۡزُقُهَا﴾ على الاسمِ الجامِعِ، ومثلُ هذا التَّركيبِ يُفيدُ التَّخصيصَ عِندَهُ.

ومرادُ الطِّيبيِّ: عندَ الزَّمخشريِّ، لا عند البَيضاويِّ، وإن كان البَيضاويُّ فيه مُتابعاً للزَّمخشريِّ.

***

ثالثاً: وصفُ النُّسَخِ الخطيَّةُ لـ «حاشيةِ العلامةِ السُّيوطيّ»:

١ ـ النُّسخةُ الأولى (ف): النُّسخةُ المقروءةُ على الإمامِ السُّيوطيِّ، وعليها خطُّهُ في مواضعَ كثيرةٍ.

وهي مِن محفوظاتِ مَكتبةِ الفاتحِ الموجودةِ في المكتبةِ السُّليمانيةِ في إسطنبولَ، برقمِ: (٥١٨)، وهي نسخةٌ عليها بلاغاتُ قراءةٍ على الإمامِ السُّيوطيِّ بخطِّه .

وهي تحتوي على المجلَّدِ الأَوَّلِ فقط، وهو من أول الكتابِ إلى أواخرِ سورةِ آل عمرانَ.

ويقَعُ هذا المجلَّدُ في (٢٣٧) ورقةٍ، وكلُّ صفحةٍ من (٢٥) سطرًا تقريبًا، وكلُّ سطرٍ مِن (١٨) كلمةً تقريبًا، خُطَّت بمدادٍ أسودَ، وخُطَّت الكلماتُ الرَّئيسيَّةُ كـ(قوله)، و(قال)، و(قلت) وأسماءُ الكتبِ وغيرُها بمدادٍ أحمرَ.

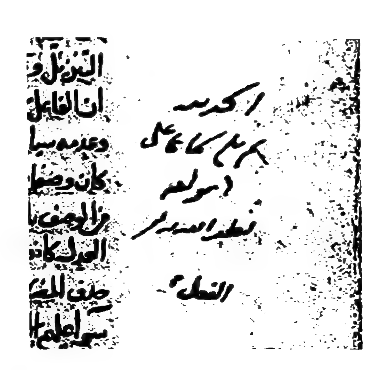
وعلى هوامشِ النُّسخةِ بلاغاتُ قراءةٍ كثيرةٍ كتبَها الإمامُ السُّيوطيُّ بخطه، ونصَّ أحيانًا أن القارئ هو الشَّيخُ زكريًّا المحلِّي، وفيها تصحيحاتٌ وتنبيهاتٌ مهمةٌ على ضبط بعض الأسماءِ وملاحظات لغويةٌ وغير ذلك.

وجاءَ في غلافِ النَّسخةِ الخطيَّةِ في الورقةِ الأولى: فائدةٌ في آيةِ الكرسيِّ، وتحريراتٌ للشَّيخِ محمَّد المرحومِ المعروفِ بقاضي زادَه، وفي الورقةِ الثَّانيةِ فوائدُ وبلاغاتٌ، وعليه تملُّكاتٌ وأختامٌ.

وجاءَ في مُقدِّمةِ النُّسخةِ الخطيَّةِ: «الأوَّلُ مِن نواهدِ الأبكارِ وشواردِ الأفكارِ على تفسيرِ القاضي ناصرِ الدِّينِ البَيْضاويِّ لشيخِ الإسلامِ علّامةِ العالَم حافظِ

العصرِ ومجتهدِ الوقتِ جلالِ الدِّينِ أبي الفضلِ عبدِ الرَّحمنِ السُّيوطيِّ الشافعيِّ فسحَ اللهُ في مدَّتِه وأعادَ علينا وعلى المسلمينَ مِن بركاتِه في الدُّنيا والآخرةِ بمحمَّدٍ وآله وصحبِه وسلَّم، والحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ».

نموذج من بلاغات السماع بخط السيوطي: «الحمد لله، تم، بلغ سماعًا على مؤلفه لطف الله به»:



٢ ـ النُّسخةُ الثَّانيةُ (ز): نسخة المكتبة الأزهرية:

وهي النسخةُ المحفوظةُ في المكتبةِ الأزهريَّةِ، تحتَ رقمِ (١٠٧١)، والموقوفةُ على رواق العَجَمِ بالجامعِ الأزهرِ، وهي نُسْخةٌ تامةٌ، في مُجلَّدينِ، ينتهي الجزءُ الأوَّلُ آخرَ سورةِ النِّساءِ، والجزءُ الثَّاني مِن سُورةِ المائدةِ إلى آخرِ القرآنِ.

والنُّسخةُ غيرُ مضبوطةٍ بالشَّكلِ، خُطَّتْ بمدادٍ أسوَدَ، وخُطَّت كلمةُ (قوله) التي تدلُّ على كلامِ الإمامِ البيضاويِّ بمدادٍ أحمرَ. وفيها حواشٍ قليلةٌ، منها ما هو بخطِّ العلَّامة مَرْعي الكَرمي الحَنْبلي (ت ١٠٣٣هـ).

يقَعُ المجلدُ الأولُ في (٢٥٩) ورقة، وكل ورقة تتكون من (٣٣) سطرًا تقريبًا، وكل سطر يتكون من (١٤) كلمةً تقريبًا.

جاءَ في أوّلِ المجلدِ الأولِ: «الجزءُ الأوَّلِ حاشيةٌ على تفسيرِ البيضاويِّ للإمامِ العالِمِ العلّامةِ شيخِ المحدثين مولانا الشّيخُ عبدُ الرّحمنِ جلالُ الدّينِ السّيوطيُّ قدَّس الله سرّه». وكتب بعد ذلك: وقف الشيخ أبي الوفا على رواق العجم.

وفي آخرِ المجلدِ الأولِ: «والحمدُ للهِ وحده، يتلوه إنْ شاءَ اللهَ في الجزءِ الثّاني سورة المائدة مِن حاشيةِ شيخِ الإسلامِ وعمدةِ الأنامِ الحافظِ جلالِ الدِّين السّيوطي رضي الله عنه».

ويقع المجلَّدُ الثَّاني في (١٨٦) ورقة، وفي كلِّ ورقةٍ (٣٣) سطرًا تقريبًا، وفي السطرِ نحوٌ مِن (١٢) كلمةً.

جاءَ في أوَّلِ المُجلَّدِ الثَّاني: «الجزءُ الثَّاني مِن الحاشيةِ على تفسيرِ البَيْضاويِّ للإمامِ العالمِ العلَّامةِ شَيخِ المُحدِّثينَ مَولانا الشَّيخِ عبدِ الرّحمنِ جلالِ الدّينِ السُّيوطيِّ قدَّسَ الله سرَّه آمين». وكتب على الهامشِ: مِن فضلِ اللهِ تَعالى على عبدِه أبي..... ابنِ أبي الغيثِ الهيتيِّ الشَّافعيِّ عفيَ عنه.

وجاءَ في آخر المجلَّدِ الثَّاني: «وفي آخرِ النُّسخةِ التي كُتِبَت منها هذه النُّسخةُ: بخطِّ المؤلِّف ما نصُّه: آخرُ الحاشيةِ التي علَّقتُها على تفسيرِ القاضي ناصرِ الدِّين البيضاويِّ، فرغتُ منها يومَ الجمعةِ الحادي والعشرينَ مِن جمادى الأولى سنةَ أربعٍ وتسعِ مئةٍ وكان الشُّروعُ فيها سنةَ ثمانينَ وثمانِ مئةٍ واللهُ تَعالى أعلَمُ. وصلَّى اللهُ على سيِّدِنا محمَّدٍ وعلى آلهِ وصحبِه وسلَّم.

تمَّتْ بحمدِ اللهِ وعونِه وحُسْنِ تَوفيقِه والحمدُ للهِ ربِّ العالمين.

يا قارئَ الخطِّ فاستغفِرْ لِمَن كتبَا ... لقد كَفَتْكَ يداهُ النَّسْخَ والتَّعَبا

وقُلْ إذا نظَرَتْ عَيْناكَ أحرفَهُ ... يا ربِّ فاغفِرْ له وارزقْهُ ما طلَبَا»

وهـذا النـصُّ في قيد الفـراغِ من الأهميـةِ بمكانٍ فـي تحديدِ زمن كتابـةِ الإمام السيوطيِّ لحاشيَتِه.

٣. النُّسخةُ الثالثةُ (ن): نسخةُ مكتبةِ نور عُثمانية.

وهيَ مِن مَحفوظاتِ مَكتبةِ نور عُثمانية الموجودةِ في المكتبةِ السُّليمانيَّةِ في إسطنبول، تحتَ رقمِ: (٤٥٨).

وتقع هذه النُّسخةُ في (٣٥٦) ورقةً، في كلِّ ورقةٍ نحوٌ مِن (٣٣) سطرًا، وفي السَّطرِ (١٥) كلمة تقريبًا.

وهـي نسـخةٌ تامةٌ، في مجلـدٍ واحدٍ، علـى جُزأينِ بحسـبِ تقسـيمِ المصنِّفِ، ينتهـي الأوَّلُ عنـد آخـرِ سـورةِ آل عمرانَ، ويبـدأ الثَّاني مـن أوَّل سـورة المائدةِ إلى آخـرِ القرآنِ.

خُطَّـت هذه النسـخة بمدادٍ أسـود، وخُطَّت كلمـةُ (قوله)، التي تـدلُّ على كلامِ الإمـام البيضـاويِّ و(تنبيه) و(قلت) وأسـماءُ السـورِ، وغيرُها بمدادٍ أحمـرَ. والضبطُ فـي النُّسـخةِ مُتوسِّـطٌ، والحواشـي فيها قليلـةٌ، وبعضُهـا منقولٌ عن حاشـيةِ الشَّيخِ زكريَّـا الأنصـاريِّ. وتتميَّـزُ هـذه النُّسـخَةُ بموافقَـةِ المصـادرِ المنقولِ عنها فـي كثيرٍ مِـن المواضعِ.

وفـي الورقـةِ الأولـى فِهـرسٌ بأسـماء السُّـوَرِ وأرقـام صَفحاتها في النُّسـخةِ، ونـصُّ وقـفِ السُّـلطانِ عثمـان خـان بـن السُّـلطان مصطفـى خـان علـى المكتبةِ، وختمُـه المكـوَّنُ مِن الطغـراءِ وعبارة: الحمـدُ للهِ الذي هَدانـا لهذا وما كنَّـا لنَهتَدِيَ لـولا أَنْ هَدانا اللهُ.

جـاء فـي خاتمـةِ الجزء الأول: «نجـزَ الجـزءُ الأوَّلُ مِن حاشـيةِ سـيِّدنا ومَولانا

شيخِ الإسلامِ مُحيي سنَّةِ سيِّدِ الأنامِ، جلالِ الدِّينِ عبدِ الرَّحمنِ السُّيوطيِّ الشَّافعيِّ فَسَحَ الله تعالى في مُدَّته، وأعاد علينا والمسلمينَ مِن بَركاتِه في الدُّنيا والآخرةِ، آمينَ يا رب العالمينَ. وكانَ الفراغُ مِن تَعليقِه على يدِ كاتبِهِ العبدِ الفَقيرِ إلى اللهِ تَعالى محمَّدِ بنِ العَبدِ الفَقيرِ إلى اللهِ تَعالى عبدِ الباقي البُرلسيِّ الشَّافعيِّ غفرَ اللهُ له ذنوبَهُ وسترَ عُيوبَهُ ولِمَن قرأَ فيهِ والمسلمين، بتَاريخ ثالث عشرينَ شهرِ شعبان المعظَّمِ قَدرُه وحرمَتُه سنةَ (٩٦٠)، يتلوهُ في الجزءِ الثَّاني سورةُ النِّساءِ، وصلَّى اللهُ على سيدِنا محمَّدٍ وآلِهِ وصحبِهِ وسلَّم، وحسبُنا اللهُ ونِعمَ الوكيل، ولا حولَ ولا قوَّةَ إلَّا باللهِ العليِّ العظيمِ».

وجاءَ في خاتمةِ النُّسخةِ: «تمَّ الكتابُ بحمدِ اللهِ وعونِه وحُسْنِ تَوفيقِه، وكانَ الفَراغُ مِن نسخِه يوم الأربعاءِ المباركِ ثالثَ عشرَ شهرِ صفرَ سنة ٩٦١هـ، على يدِ كاتبِهِ العبدِ الفَقيرِ إلى اللهِ تعالى محمَّدِ بنِ عبد الباقي البُرْلُسي غفرَ اللهُ له ولوالديهِ آمين».

وقد تمت المقابلةُ على هذه النسخة مِن بدايةِ سورةِ الأنعامِ إلى آخر الكتابِ.

٤ ـ النسخة الرابعة (س): نسخةُ مكتبةِ السُّليمانيةِ.

وهي محفوظةٌ فيها تحتَ رقم (١٦٦)، وتقع هذه النُّسخةُ في (٣٥٦) ورقة، في كل ورقةٍ (٣١) سطرًا، وفي السَّطرِ (١٦) كلمةً تقريبًا.

وهي نسخةٌ تامةٌ تقع في مجلدٍ واحدٍ، خطها جيِّدٌ، وهي غيرُ مضبوطةٍ، والحواشي في الهامشِ قليلةٌ جدًا. وفيها تصحيفٌ وتحريفٌ وسَقطٌ.

وخُطَّتْ هذه النُّسخةُ بمدادٍ أسودَ، وخُطَّتْ كلمةُ (قوله) التي تدلُّ على كلامِ

الإمام البيضاويِّ و(تنبيه) و(قلت) وأسماءُ السورِ، وغيرها بمدادٍ أحمرَ.

وجاء في خاتمةِ النُّسخةِ: «تمَّ الكتابُ بحمدِ اللهِ وعونِه وحُسْنِ تَوفيقِه، وكانَ الفراغُ مِن نَسْخِه يومَ الجمعةِ المباركِ ثالثَ عشرينَ شوّالَ سنةَ ٩٩٨ على يدِ أفقرِ العبادِ وأحوجِهُم إلى رحمةِ ربِّهِ الكريمِ الجواد عليِّ بنِ محمَّدِ بنِ عيسى بنِ طه البحيريِّ غفرَ اللهُ له ولوالديهِ ولِمَن دعا لهم بالمغفرةِ ولكلِّ المُسلمينَ أجمعينَ وصلَّى اللهُ على سيدِنا محمَّدٍ وعلى آلِه وصحبِه أجمعينَ وسلَّم تسليمًا كثيرًا أبدًا دائمًا إلى يومِ الدِّين آمينَ».

والحمدُ للهِ الذي تتمُّ بنعمتهِ الصَّالحات، وصلَّى الله على نبيِّنا محمَّدٍ وعلى آلهِ وصحبهِ أجمعين.

* * *



صور المخطوطات
المعتمدة في التحقيق

صورة الورقة الأولى من نسخة مكتبة عمجه زاده والمرموز لها بـ(أ)

الكسوف ومن شر النفوس أو النساء السواحر اللواتي يعقدن عقداً في خيوط
وينفثن عليها والنفث النفخ مع ريق وتخصيصه لما روي أن يهودياً سحر النبي صلى الله عليه وسلم في إحدى
عشرة عقدة في وتر دسه في بئر فمرض عليه السلام ونزلت المعوذتان وأخبره جبريل بموضع السحر فأرسل علياً رضي الله
عنه فجاء به فقرأهما عليه فكان كلما قرأ آية انحلت عقدة ووجد بعض الخفة ولا يوجب ذلك صدق
الكفرة في أنه مسحور لأنهم أرادوا به أنه مجنون بواسطة السحر وقيل المراد بالنفث في العقد إبطال عزائم الرجال
بالحيل مستعار من تليين العقدة بنفث الريق ليسهل حلها وإفرادها بالتعريف لأن كل نفاثة شريرة بخلاف
كل غاسق وحاسد إذا أظهر حسده وعمل بمقتضاه فإنه لا يعود ضرره منه قبل
ذلك إلى المحسود بل يخص به لاغتمامه بسروره وتخصيصه لأنه العمدة في إضرار الإنسان بل الحيوان غيره ويجوز
أن يراد بالغاسق ما يخلو عن النور وما يضاهيه كالقوى وبالنفاثات النباتات فإن قواها النباتية
من حيث إنها تزيد في طولها وعرضها وعمقها كأنها تنفث في العقد الثلاثة وبالحاسد الحيوان فإنه إنما يقصد
غيره غالباً طمعاً فيما عنده ولعل إفرادها من عالم الخلق لأنها الأسباب القريبة للمضرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
لقد أنزلت علي سورتان ما أنزل مثلهما وإنك لن تقرأ سورتين أحب ولا أرضى عند الله منهما يعني المعوذتين

سورة الناس مختلف فيها وآيها ست

وقرئ في السورتين بحذف الهمزة ونقل حركتها إلى اللام
لما كانت الاستعاذة في السورة المتقدمة من المضار البدنية وهي تعم الإنسان وغيره
والاستعاذة في هذه السورة من الأضرار التي تعرض للنفوس البشرية وتخصها عمم الإضافة ثم وخصصها
بالناس ههنا فكأنه قيل أعوذ من شر الموسوس إلى الناس بربهم الذي يملك أمورهم ويستحق عبادتهم
عطفا بيان له فإن الرب قد لا يكون ملكاً والملك قد لا يكون إلهاً وفي هذا النظم دلالة
على أنه حقيق بالإعاذة قادر عليها غير ممنوع عنها وإشعار على مراتب الناظر في المعارف فإنه يعلم أولاً
بما يرى عليه من النعم الظاهرة والباطنة أن له رباً ثم يتغلغل في النظر حتى يتحقق أنه غني عن الكل وذات كل شيء
له ومصارف أمره منه فهو الملك الحق ثم يستدل به على أنه المستحق للعبادة لا غير وتدرج في وجوه الاستعاذة
المعتادة تنزيلاً لاختلاف الصفات منزلة اختلاف الذات إشعاراً بعظم الآفة المستعاذ منها وتكرير الناس
لما في الإظهار من مزيد البيان والإشعار بشرف الإنسان أي الوسوسة كالزلزال
بمعنى الزلزلة وأما المصدر فبالكسر كالزلزال والمراد به الموسوس سمي بفعله مبالغة الذي عادته
أن يخنس أي يتأخر إذا ذكر الإنسان ربه إذا غفلوا عن ذكر ربهم وذلك
كالقوة الوهمية فإنها تساعد العقل في المقدمات فإذا آل الأمر إلى النتيجة خنست وأخذت توسوسه
وتشككه ومحل الذي الجر على الصفة أو النصب أو الرفع على الذم بيان للوسواس
أو للذي أو متعلق بيوسوس أي يوسوس في صدورهم من جهة الجنة والناس وقيل بيان للناس
على أن المراد به ما يعم الثقلين وفيه تعسف إلا أن يراد به الناسي كقوله يوم يدع الداع فإن نسيان
حق الله يعم الثقلين عن النبي صلى الله عليه وسلم من قرأ المعوذتين فكأنما قرأ الكتب التي أنزلها الله تعالى

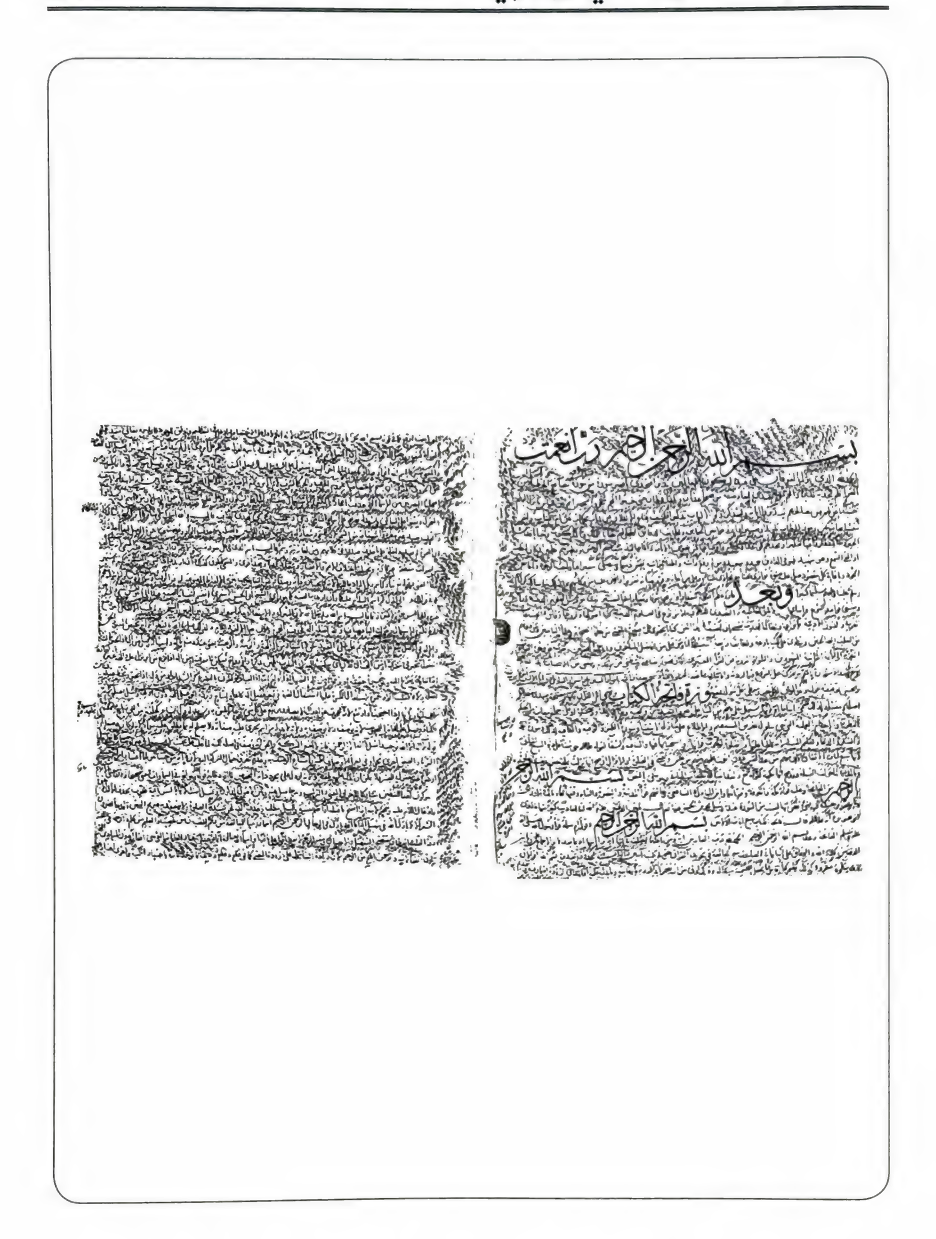
والحمد لله رب العالمين أولاً وآخراً والصلوة
على نبيه محمد وآله وأصحابه باطناً وظاهراً وقع الفراغ
من كتابته في ضحوة يوم السبت غرة ذي القعدة سنة
أربع وستين وسبعمائة الهجرة وهذه هي النسخة الثانية التي تمت على يدي عبد الله الفقير إليه
عبد الله بن عبد الله الكافي الصيدي أصلح الله تعالى شأنه وصانه عما شانه من نسخة صحيحة بخط
المولى الأعظم المرتضى الأصل الإمام السيد الحسن الحسيني وقد نقلها من نسخة مقابلة مع الأصل
بخط المصنف الأمين سورة الفرقان إلى سورة الحجرات وفقه الله تعالى لتحقيق ما أودع في مطاويه وتصحيح ألفاظه
ومعانيه في مقام دعوة ذات قرار ومعين بيد أصحابها
والتماس مالكها نفعها الله تعالى بها وإيانا بأنفاسه

صورة الورقة الأخيرة من نسخة مكتبة عمجه زاده والمرموز لها بـ(أ)



صورة الورقة الأولى من مكتبة أسعد أفندي بخط العلامة الخيالي، المرموز لها بـ(خ)

صورة الورقة الأخيرة من نسخة مكتبة أسعد أفندي بخط العلامة الخيالي، والمرموز لها بـ(خ)



صورة الورقة الأولى من نسخة مكتبة خالد أفندي آك بخط العلامة التفتازاني، والمرموز لها بـ(ت)

بسم الله الرحمن الرحيم قل أعوذ برب الناس

ملك الناس إله الناس

من شر الوسواس الخناس

الذي يوسوس في صدور الناس

من الجنة والناس

صورة الورقة الأخيرة من نسخة مكتبة خالد أفندي آك، بخط العلامة التفتازاني، والمرموز لها بـ(ت)



صورة الورقة الأولى من نسخة مكتبة جامعة أرضروم، بخط الفقيه الفاروقي تلميذ العلامة البيضاوي، والمرموز لها بـ(ض)



صورة الورقة الأخيرة من نسخة مكتبة جامعة أرضروم، بخط الفقيه الفاروقي تلميذ العلامة البيضاوي، والمرموز لها بـ(ض)

صورة الورقة الأولى من نسخة مكتبة الفاتح، والمرموز لها بـ(ف)

في رجب سنة تسع قوله وتخصيصه بعد الأمر بالصبر قال الطيبي لأن المصابرة نوع
خاص من الصبر فهو من باب قوله وملائكته وجبريل قوله من الرباط انتظار الصلاة بعد
الصلاة أخرجه مسلم والترمذي والنسائي من حديث أبي هريرة نحوه قوله من رابط
يوما وليلة في سبيل الله كان له كعدل صيام شهر رمضان وقيامه الحديث أخرجه أحمد وابن
أبي شيبة في المصنف من حديث سلمان بهذا اللفظ وأصله عند مسلم بمعناه قال الشيخ سعد الدين
قوله كعدل هو بالفتح المثل من غير الجنس وبالكسر المثل من الجنس قوله من قرأ السورة التي
يذكر فيها آل عمران يوم الجمعة حتى تغيب الشمس صلى الله عليه وملائكته أخرجه الطبراني من حديث
ابن عباس قوله من قرأ سورة آل عمران أعطي بكل آية منها أمانا على جسر جهنم
هذا آخر الحديث الموضوع الذي روي عن أبي بن كعب في فضائل القرآن سورة سورة وقد
نبه أئمة الحديث وحفاظه ونقاده قديما وحديثا على أنه موضوع مختلق على رسول الله صلى الله عليه
وسلم وعابوا على من أورده من المفسرين في تفاسيرهم وها أنا أسوق نبذة من كلامهم
في ذلك قال ابن الصلاح روينا عن أبي عصمة وهو نوح بن أبي مريم أنه قيل له من أين لك
عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة سورة فقال إني رأيت الناس قد أعرضوا عن
القرآن واشتغلوا بفقه أبي حنيفة ومغازي محمد بن إسحق فوضعت هذه الأحاديث حسبة وهكذا
حال الحديث الطويل الذي يروى عن أبي بن كعب عن النبي صلى الله عليه وسلم في فضائل القرآن
سورة سورة بحث باحث عن مخرجه حتى انتهى إلى من اعترف بأنه وجماعة وضعوه وإن أثر الوضع
لبين عليه ولقد أخطأ الواحدي المفسر ومن ذكره من المفسرين في إيداعه تفاسيرهم وقال
الحافظ زين الدين العراقي في شرح الألفية وممن كان يضع الحديث حسبة ما رويناه عن
أبي عصمة نوح بن أبي مريم المروزي قاضي مرو فيما رواه الحاكم بسنده إلى أبي عمار المروزي أنه
قيل لأبي عصمة من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة سورة وليس عند
أصحاب عكرمة هذا فقال إني رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقه أبي حنيفة
ومغازي محمد بن إسحق فوضعت هذا الحديث حسبة وكان يقال لأبي عصمة هذا نوح الجامع فقال
أبو حاتم ابن حبان جمع كل شيء إلا الصدق وقال أبو عبد الله الحاكم وضع حديث فضائل
القرآن وروى ابن حبان في مقدمة تاريخ الضعفاء عن ابن مهدي قال قلت لميسرة بن
عبد ربه من أين جئت بهذه الأحاديث من قرأ كذا فله كذا قال وضعتها أرغب الناس فيها وهكذا

٢ ن

بهذه الأحاديث

صورة الورقة الأخيرة من نسخة مكتبة الفاتح، والمرموز لها بـ(ف)

صورة الورقة الأولى من نسخة المكتبة الأزهرية المنقولة من خط العلامة السيوطي، والمرموز لها بـ(ز)

هذا آخر الحاشية التي علقتها على تفسير القاضي ناصر الدين البيضاوي
فرغت منها يوم الجمعة الحادي والعشرين من جمادى الأولى سنة أربع
وتسعمائة وكان الشروع فيها سنة ثمانين وثمانمائة والله تعالى أعلم
وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه وسلم
تمت بحمد الله وعونه
وحسن توفيقه
والحمد لله رب
العالمين

يا قارئ الخط فاستغفر لمن كتبا ۞ لقد كفتك يداه النسخ والتعبا
وقل إذا نظرت عيناك أحرفه ۞ يا رب فاغفر له وارزقه ما طلبا

صور الورقتين الأخيرتين من نسخة المكتبة الأزهرية المنقولة من خط العلامة السيوطي،

والمرموز لها بـ(ز)

صورة الورقة الأولى من نسخة المكتبة السليمانية، والمرموز لها بـ(س)

صورة الورقة الأخيرة من نسخة المكتبة السليمانية، والمرموز لها بـ(س)

صورة الورقة الأولى من نسخة مكتبة نور عثمانية، والمرموز لها بـ(ن)

صورة الورقة الأخيرة من نسخة مكتبة نور عثمانية، والمرموز لها بـ(ن)



تفسير القاضي البيضاوي

ومعه

حاشية العلامة السيوطي



بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم صلِّ وسلِّم وبارِك على سيِّدنا محمَّدٍ وآله وسلِّم تسليمًا كثيرًا[١]

سبحانَ اللهِ وبحمدِه مُنزلِ الكِتاب، تبصرةً وذِكرى لأولي الألبَاب، آتيًا مِن أساليبِ البلاغةِ بالعَجَبِ العُجاب، راقيًا في[٢] ذُرَى الفَصاحَةِ مرقًى لا يحالُ[٣] ولا يُجاب، مُعجزةً للنبيِّ الهاد، سيِّدِ مَن ركبَ الجَوَاد، وأهدى مَن سلكَ الجَوَادّ، وأفصَحِ مَن نطقَ بالضَّاد، المبعوثِ بالمنهلِ العَذبِ ليَرويَ[٤] كلَّ صاد، ويَهديَ كلَّ صادّ، المؤيَّدِ بالمعجزاتِ التي لا يُحصيها عدُّ عادّ، المخصوصِ باستمرارِ مُعجِزتِه إلى يومِ التَّناد، وبقراءةِ كتابِه في الجنانِ بلِسانِه العربيِّ المُستجاد، المؤتَى جوامعَ الكَلِمِ بالإيجازِ لِتقومَ أمَّتُه إلى قيامِ السَّاعةِ بالاستنباطِ والاجتهادِ، صلواتُ اللهِ وسَلامُه عليه ما حَدَى حاد، وشَدا شادٍ وبدا باد وعدا عاد، وما غدا وراح رائحٌ وغاد، وعلى آلِه الأمجادِ وأصحابِه الأَنجاد.

أما بعد:

فإنَّ التَّفسيرَ في الصدرِ الأوَّلِ كان مقصورًا على السَّماع، محصورًا في بابِ

---

(١) في (س): «بسم الله الرحمن الرحيم وهو حسبي وبه ثقتي وعليه توكلي وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم»، وفي (ز): «بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر يا كريم وصلى الله على سيدنا محمد».

(٢) في (س) و(ز): «من».

(٣) في (ف): «يجالب».

(٤) في (ز): «فيروي».

الاتِّباع، يُحفَظُ في الصُّدورِ عن الصُّدور، ويرجعُ إلى الأثرِ والنَّقلِ ويَدور.

فلمَّا حدثَ تدوينُ الكتبِ وتَصنيفُها، وذلك في مُنتصفِ المئةِ الثانيةِ، أَجْرَوهُ مُجرى الأحاديثِ والآثار، وساقوهُ مَساقَ ما دوَّنوهُ من الأَخبار، فقلَّ إمامٌ من أئمةِ الحفظِ أَلَّفَ جامعًا أو مُسنَداً، إلا وألَّفَ تفسيرًا ساقَ فيه ما وقعَ له بالأَسانيدِ مُوْرَدًا، ومفتتحُ هذه الطبقةِ مالكٌ[1] ووكيعٌ وسفيانُ، وتَبِعَهم مَن جاءَ بعدَهُم من الأئمةِ الأعيان، كعبدِ الرزاق، والفريابيِّ، وسعيدِ بن منصورٍ، وآدمَ بن أبي إياسٍ، وابنِ أبي شيبةَ، وإسحاقَ بن راهويه، وعبدِ بن حميدٍ[2]، وخلائقَ كلُّهم مليءٌ بالحفظِ ريَّان.

---

(١) لم يعرف للإمام مالك تفسير مستقل، بل مسائل منثورة نقلها عنه من بعده كما ذكر ابن العربي في «القبس في شرح موطأ مالك بن أنس» (٣/ ١٠٤٧) حيث قال: هذا كتاب التفسير، أرسل مالك رضي الله عنه كلامه فيه إرسالاً، فلقطه أصحابه عنه ونقلوه كما سمعوه منه، ما خلا المخزومي فإنه جمع له فيه أوراقاً فألفيناها في دمشق في الرحلة الثانية فكتبناها عن شيخنا أبي عبد الله المصيصي الأجل الأمين المعدل، وكان كلامه رحمه الله في التفسير على جملة علوم القرآن فنظمنا كل علم في سلكه ونظمناه في نظيره.

قلت: والمخزومي هو: أبو محمَّد عبد الله بن نافع مولى بني مخزوم المعروف بالصائغ أحد أئمة الفتوى بالمدينة كان أمياً لا يكتب، تفقه بمالك ونظرائه وصحبه أربعين سنة، وله تفسير في الموطأ، توفي بالمدينة سنة (١٨٦هـ). انظر: «ترتيب المدارك» (٣/ ١٢٨)، و«شجرة النور الزكية» (١/ ٨٤). وانظر التعليق الآتي.

(٢) انظر: «المعجم المفهرس» (ص: ١٠٧) وما بعدها، وقد ذكر فيه الحافظ ابن حجر سنده إلى «جُزْء فِيهِ التَّفْسِير المَرْوِيّ عن مالك جمع أبي بكر محمد بن عمر بن سالم الجعابي، وإلى «كتاب التفسير» لعبد الرَّزَّاق بن همام الصنعاني، و«كتاب التفسير» لوكيع هو ابن الجراح بن مليح الرؤاسي، و«كتاب التَّفْسِير» لمُحَمد بن يُوسُف الفِرْيابِيّ، و«كتاب التَّفْسِير» لعبد بن حميد، و«كتاب التَّفْسِير» عن سفيان الثَّوريّ، و«كتاب التفسير» عن سفيان بن عُيَيْنَةَ رواية سعيد بن عبد الرحمن عنه، و«كتاب التَّفْسِير» لإسحاق بن رَاهَوَيْه، و«تفسير أبي بكر بن أبي شيبة»، وغيرهم.

وجاءَت طبقةٌ أخرى أصحابُ نحوٍ ولغةٍ فألَّفوا في معاني القرآنِ ما يُزيلُ الإغرابَ، وضمُّوا إلى مَعانيه المقتبَسةِ من اللغةِ ما تحتاجُ إليه تراكيبُه مِن الإعراب، كالفرَّاءِ والزجَّاجِ والنحَّاسِ وابن الأنباريِّ في آخَرينَ أتراب.

ثم حَدَثَ في المئةِ الرابعةِ مصنِّفونَ ألَّفوا تفاسيرَ لخَّصوا فيها مِن تَفاسيرِ الحفَّاظِ الأقوالَ بتراً[1]، ومِن كتبِ أصحابِ المعاني مَعانيَ وأَعاريبَ صَاغوها بعدَ أن كانَتْ تِبْرا.

ثم جاءَتْ فِرقةٌ أصحابُ نَظَرٍ في علومِ البلاغةِ التي بها يُدرَك وجهُ الإعجازِ، وأسرارِ البلاغةِ التي هي لحُلَلِ التَّراكيبِ طِراز، وصاحبُ «الكشَّاف» هو سُلطانُ هذهِ الطَّريقَة، والإمامُ السَّالكُ في هذا المجازِ إلى الحقيقة، فلذا طارَ كتابُه في أقصى الشَّرقِ والغربِ، ودارَ عليه النَّظرُ إذ لم يَكُن لكتابِه نظيرٌ في هذا الضَّرْب، ولمَّا عَلِمَ مُصنِّفُه أنه بهذا الوَصفِ قد تحلَّى، وترقَّى إلى مَرتبةٍ ما دنا إليها غيرُه ولا تدلَّى، قال تحدُّثًا بنعمةِ ربِّه وشُكرا، لا عُلُوًّا في الأرضِ ولا فَخرا:

إنَّ التَّفاسيرَ في الدُّنيا بلا عَددٍ ... وليسَ فيها لَعَمري مثلُ كشَّافي

إن كنتَ تَبغي الهدى فالزَمْ قِراءَتَه ... فالجَهلُ كالدَّاءِ والكَشَّافُ كالشَّافي[2]

وقد نبَّهَ هو في خطبةِ كتابِه على الوَصفِ الذي به تَميَّزَ[3] جليلُ نصابِه، فقال: اعلَمْ أنَّ متنَ كلِّ علمٍ وعمودَ كلِّ صِناعةٍ طبقاتُ العلماءِ فيه مُتدانيَة، وأقدامُ الصُّنَّاعِ فيه مُتقارِبَة أو مُتَساوِيَة، إنْ سبقَ العالِمُ العالِمَ لم يَسبِقهُ إلا بخطًى يَسيرَةٍ، أو تقدَّمَ الصانعُ

---

(١) في (ف): «بِرًّا»، والمثبت من (ز) و(س)، وضبطت في (ز): «بُتْراً».

(٢) انظر: «معجم الأدباء» لياقوت الحموي (٥/ ٤٩١). وقد وردا في بعض نسخ «الكشاف»، وأثبتناهما في حواشيه أثناء خطبة الزمخشري (١/ ٥).

(٣) في (ز): «الذي يميز».

الصانِعَ لم يتقدَّمْهُ إلا بمسافةٍ قَصيرَة، وإنَّما الذي تباينَتْ فيه الرُّتَب، وتحاكَّتْ فيهِ الرُّكَب، ووقعَ فيهِ الاستباقُ والتناضُل، وعَظُمَ التَّفاوُتُ والتَّفاضُل، حتى انتهى الأمرُ إلى أَمَدٍ من الوَهمِ مُتباعِد، وترقَّى إلى أن عُدَّ ألفٌ بواحِد، ما في العلومِ والصِّناعاتِ مِن محاسنِ النُّكَتِ والفِقَر، ومِن لطائفِ معانٍ فيها مَباحِثُ للفِكَر، ومِن غوامضِ أسرارٍ مُحتَجِبَةٍ وراءَ أَستار[1]، لا يكشفُ عنها من الخاصَّةِ إلا أوحدِيُّهُم[2] وأخصُّهُم، وإلا واسطَتُهم وفَصُّهُم[3]، وعامَّتُهُم[4] عُماةٌ عن إدراكِ حَقائِقِها بأحداقِهِم، عناةٌ في يدِ التَّقليدِ لا يُمَنُّ عليهِم بجزِّ نواصيهِم وإطلاقِهِم[5].

ثمَّ إنَّ أملأَ العلومِ بما يَغمرُ القَرائِح، وأنهضَها بما يَبْهَرُ الأَلبابَ القوارِح، مِن

---

(١) في (س): «ستار».

(٢) في (ز): «أوحدهم». والياء في «أوحديهم» للمبالغة كأحمريٍّ، منسوب إلى اللفظ تنبيهاً إلى أنه عريق في معنى الواحدة، يستحق أن يعبر عنه بالأوحد وينسب إليه، وهو واحد أمه؛ أي: لم تلد مثله. انظر: «فتوح الغيب» (١/ ٦٤٨)، و«حاشية الجرجاني» (ص: ١٤).

(٣) «واسطتهم»؛ أي: خيرهم وأفضلهم، وواسطة الشيء: أجودُه، ومنه واسطة القلادة، وقوم وسط وأوساط: خيار.
وقوله: «وفصهم»؛ أي: صفوتُهم ومختارهم، من فص الخاتم. انظر: «فتوح الغيب» (١/ ٦٤٨)، و«حاشية الجرجاني» (ص: ١٤).

(٤) قوله: «وعامتهم»، قيل: الضمير راجع إلى «العلماء»، ويجوز أن يعود إلى (الخاصة) على تأويل الجمع، أي: أكثر الخواص غافلون. انظر: «فتوح الغيب» (١/ ٦٤٨)، و«حاشية الجرجاني» (ص: ١٤).

(٥) قوله: «عناة»: جمع عانٍ وهو الأسير؛ أي: هـم أسرى في يد التقليد لا خلاص لهم أصلًا، وكانت عادة العرب في إطلاق الأسرى جزَّ نواصيهم إهانة لهم وإذلالاً. وقوله: «لا يمن»، يروى مجهولاً؛ أي: لا يُنْعَم عليهم، ومعروفاً: وفاعله «التقليد» إذا روي بالياء، و(اليد) إذا روي بالتاء. انظر: «فتوح الغيب» (١/ ٦٤٩)، و«حاشية الجرجاني» (ص: ١٥).

غرائبِ نُكَتٍ يَلطُفُ مَسْلَكُها، ومُستودَعاتِ أَسرارٍ يَدِقُّ سِلْكُها[١]، علمُ التَّفسيرِ الذي لا يتمُّ[٢] لِتعاطيهِ وإجالةِ النَّظرِ فيه كلُّ ذي علمٍ كما ذكر الجاحظُ في كتابِ «نَظمِ القرآن»، فالفَقيهُ وإن بَرَّزَ على الأقرانِ في علمِ الفَتاوى والأَحكام، والمتكلِّمُ وإنْ بذَّ[٣] أهلَ الدُّنيَا في صِناعةِ الكَلام، وحافِظُ القِصَصِ والأَخبارِ وإنْ كانَ مِن ابنِ القِرِّيَّةِ[٤] أحفَظ، والواعِظُ وإن كانَ مِن الحَسنِ البَصريِّ أوعَظ، والنَّحْوِيُّ وإن كانَ أَنحى مِن سيبَوَيه، واللغويُّ وإن عَلَكَ اللغاتِ بقوَّةِ لَحْيَيْه، لا يتصدَّى مِنهم أحدٌ لِسلوكِ تلكَ الطَّرائق، ولا يغوصُ على شيءٍ مِن تلكَ الحقائِق، إلَّا رَجلٌ قد برعَ في عِلمَينِ مختصَّينِ بالقُرآن، وهما: عِلمُ المعاني وعِلمُ البَيان، وتَمهَّلَ في ارتِيادِهِما آوِنَة، وتَعِبَ في التَّنقيرِ عَنهما أَزمِنَة، وبَعَثَتْه على تتبُّعِ مظانِّهما هِمَّةٌ في مَعرفةِ لطائفِ حُجَّةِ الله، وحرصٌ على استيضاحِ مُعجزَةِ رَسولِ الله، بعدَ أن يكونَ آخذًا مِن سائرِ العلومِ بحظّ، جامعًا بين أمرينِ: تَحقيقٍ وحِفْظ، كثيرَ المطالَعات، طويلَ المراجَعات، قد رجَعَ زَمانًا ورُجِعَ إليه، ورَدَّ ورُدَّ عليه، فارسًا في عِلْمِ الإعراب، مُقدَّمًا في حملةِ «الكتاب»[٥]،

---

(١) في (ز): «مسلكها».

(٢) قوله: «لا يتم»؛ أي: لا يكمل ولا يصلح، كما قال الجرجاني. وقال الطيبي: لا يستبدُّ ولا يستقلُّ. انظر: «فتوح الغيب» (١/ ٦٥٥)، و«حاشية الجرجاني» (ص: ١٥).

(٣) «بذ»؛ أي: سبق وغلب وفاق.

(٤) هو أيوب بن يزيد النمري الهلالي، أعرابي أميٌّ فصيح، يضرب ببلاغته المثل، نقل الكتب القديمة إلى العربية، والقِرِّيَّة اسم أمه، وهي في اللغة: حوصلة الطائر، قتله الحجاج سنة (٨٤هـ)، وتكلم عند القتل: لكل جواد كبوة، ولكل شجاع نبوة، ولكل حكيم هفوة؛ فصار مثلاً. انظر: «فتوح الغيب» (١/ ٦٥٩)، و«سير أعلام النبلاء» (٤/ ٣٤٦).

(٥) أي: كتاب سيبويه. انظر: «البحر المحيط» (١/ ٢٢)، و«حاشية الجرجاني» (ص: ١٧).

وكان مع ذلك مسترسلَ الطَّبيعَةِ مُنقادَها، مُشتعِلَ القَريحَةِ وقَّادَها، يقظانَ النَّفسِ درَّاكًا للَّمْحةِ[١] وإن لَطُفَ شأنُها، مُنتبِهًا على الرَّمْزَةِ وإن خَفِيَ مَكانُها، لا كَزًّا جاسِيا[٢]، ولا غَليظًا جَافيا، متصرِّفًا ذا دُرْبَةٍ[٣] بأساليبِ النَّظْمِ والنَّثْر، مُرتَاضًا غيرَ رَيِّضٍ[٤] بتلقيحِ بناتِ الفِكَر، قد عَلِمَ كيفَ يُرتِّبُ الكَلامُ ويُؤَلِّف، وكيفَ يُنظِّمُ ويُرصِّف، طالما دُفِعَ إلى مَضايقِه، ووقعَ في مَداحِضِه ومَزالِقِه[٥].

هذا ما ذكرَهُ في خُطبةِ «الكشَّاف» مُشِيرًا إلى ما يَجِبُ في هذا البابِ مِن الأَوصاف، مُعرِّضًا بأنه المتحلِّي بهذا الوَصْف، وأنَّ كِتابَهُ هو الآتي على سَنَنِ[٦] هذا الرَّصْف، ولقد صَدَقَ وبَرّ، ورَسَخ نِظامُه في القُلوبِ فوَقَرَ وقَرّ.

وتعقَّبَه البُلقينيُّ في «الكُشافِ»[٧] فلَم يُدرِك مَغزاه، ولا طابقَ ما أوردَهُ مَنطوقَ ما ذكرَهُ ولا فَحواه، قائلًا: قصدَ الزَّمخشرِيُّ بما أبانَ الإشارةَ إلى براعتِهِ في علمِ المعاني وعلمِ البَيان، وكيفَ يترجَّحُ فنَّانِ جمَعَتْهُما أوراقٌ يَسيرة، وجَدولانِ جاريانِ

---

(١) اللمحة: الإشارة الخفية. انظر: «حاشية الجرجاني» (ص: ١٧).

(٢) الجاسي: الصلب، والكزازة: الانقباض واليبس، يقال: رجل كَزٌّ، وقوم: كُزٌّ. وفرس كَزَّة: إذا كان في عودها يبس عن الانعطاف. انظر: «حاشية الجرجاني» (ص: ١٧).

(٣) في (ف) و(س): «ذربة». والدُّربة: العادة والتجربة. انظر: «فتوح الغيب» (١/ ٦٦٦)، و«حاشية الجرجاني» (ص: ١٧).

(٤) المرتاض: الذي تمت رياضته، والرَّيِّض: ما كان أهلًا لها ولم يُرَض بعد. انظر: «فتوح الغيب» (١/ ٦٦٦)، و«حاشية الجرجاني» (ص: ١٧).

(٥) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٨ـ ١٠).

(٦) في (ز): «على نسق».

(٧) هو «الكُشاف على الكشاف» لسراج الدين عمر بن رسلان البلقيني المتوفَّى سنة (٨٠٥هـ). انظر: «كشف الظنون» لحاجي خليفة (٢/ ١٤٧٥).

في أَخاديدَ صَغيرَة، قَد وُضِعا بعدَ الصَّحابةِ والتَّابِعين بمئينَ مِن السِّنين، وحُفِرا بعدَ البحارِ الزَّاخِرَة، ووُشِيا بالتَّحبيرِ بعدَ تَكمِلَةِ الخِلَعِ الفاخِرَة، على الفُنونِ التي طافَت المشارقَ والمغارِبَ كالطُّوفان؟ أينَ ذِكرُهُما في الصَّحابَة الذينَ هم أُسدُ الغابَة، أين ذِكرُهُما في التَّابعينَ الذينَ كانوا للصَّحابةِ شَاهِدِينَ سَامِعِين، أين ذِكرُهُما في عَصرِ الفُقهاءِ، مَن نبَّهَ عليهِما في الأَقدَمينَ مِن النُّبهاء؟ وما على النَّاسِ مِن اصطلاحٍ أَتى بِهِ عَبدُ القاهرِ الجُرْجاني، واقتفاه السَّكَّاكِيُّ فيما ذكرَ[1] مِن المعاني، ولا يقومُ لهما في كثيرٍ مِن المقاماتِ دليل، وليسَ لهما إلى ذلكَ سَبيل، وعلمُ التَّفسيرِ إنَّما يُتلقَّى مِن الأخبَار، ويُسلَكُ فيه مَسالكُ الآثَار.

وأقول: لم يَتوارد البُلقينيُّ والزَّمَخشريُّ على محلٍّ واحدٍ، وليسَ الزَّمخشريُّ لانحصارِ تَلقِّي التَّفسيرِ مِن الأحاديثِ والآثارِ بجاحِد، كيفَ وانحصارُ التَّفسيرِ في السَّماعِ كَلِمَةُ إِجماع، والنَّهيُ عن القولِ في القرآنِ بالرَّأيِ مَلَأَ الأَسماع، ولهذا لم يَذكُرْ أهلَ الحديثِ مع مَن عدَّدَ[2] مِن أَربابِ الفُنون، ولا أَدرجَهُم في زُمرةِ مَن ذَكَرَ وإن جالَتْ مِن المُعتَرِضِ الظُّنون، وإنَّما مَقصودُه ما أشارَ إليه أولًا: أنَّ القَدْرَ الزَّائدَ على التَّفسيرِ مِن استخراجِ محاسنِ النُّكَتِ والفِقَر، ولطائفِ المعاني التي تُستعمَلُ فيها الفِكَر، وكشفِ الأَستارِ عَن غوامضِ الأَسرار، وبيانِ ما في القرآنِ من الأَساليب، وما تضمَّنَهُ مِن وجوهِ البَلاغةِ في التَّراكِيب، لا يتهيَّأُ له إلا مَن بَرَعَ في هذينِ العِلمَيْن، وتَبحَّر في هذينِ الفنَّيْن، وصارَ مُجتهِدًا في علومِ البَلاغَة، ذا تصرُّفٍ في أَفانينِ البَراعَة، خبيرًا بأَساليبِ الكَلام، بَصيرًا بمَسالكِ النِّظام، لأنَّ لكلِّ نوعٍ[3] أصولًا وقواعِد، هي للوصول

(١) في (ز): «بما ذكر».

(٢) في (س): «عد».

(٣) في (ز): «لكل فن».

إلى حَقيقَتِه[١] مَصاعِد، ولا يُدرَكُ فنٌّ بقواعدِ فنٍّ آخر، وإنْ شَرُفَ ذلك الفنُّ وفَضَلَ على الأوَّلِ لَمَا فاخَر.

والفَقِيهُ والمتكَلِّمُ بمَعزِلٍ عَن أَسرارِ البَلاغَة، واللُّغَوِيُّ والنَّحْوِيُّ إنَّما يُدرِكَانِ مِن مَدلولِ اللَّفظِ وإعرابِهِ بلاغَه، والقاصُّ والأَخبَارِيُّ أقلُّ مِن أَنْ يُتوهَّمَ فيهما الصَّلاحِيَةُ للتَّكلُّمِ في القُرآن، وأَذَلُّ مِن أَن يجوزَ لهما الخَوضُ في أَسْرارِ الفُرقان.

ومُرادُهُ بحافظِ الأَخبارِ: الحافظُ لأَيَّامِ النَّاس، والمؤرِّخُ الذي اقتصَرَ على ما ليسَ لهُ في بُنيانِ العِلمِ أَساس، ولهذا ضَرَبَ له المثلَ بابنِ القِرِّيَّةِ لأنه كانَ بهذهِ الصِّفَة، ولَم يَكُن له بالأَخبارِ النَّبويةِ[٢] حِفظٌ ولا مَعرِفَة، ولو أَرادَ بِهِ حافِظَ الأَحاديثِ لضربَ المثلَ بمالكٍ وسُفيان، أو بأحمدَ والبُخاريِّ ونحوِهما[٣] مِن الأَعيان.

فعُرِفَ أَنَّ للزَّمَخشرِيِّ مَقصِدًا غيرَ ما فَهِمَه المُعترِض، ومَنحًى لا يَنخدِشُ بما ذَكرَهُ المتعقِّبُ ولا يَنتقِض.

وقد كانَ الصَّحابةُ يَعرِفونَ[٤] هذا المَغْزَى بالسَّلِيقَة، وبه قامَتْ عِندَهُم المعجزةُ على الحَقيقة، فاهتدَوا بَسببِهِ إلى أقوَمِ طَرِيقَة، أَلَم يَثبُتْ عن جُبير بن مُطعِم أنه قال: أَتيتُ النَّبيَّ ﷺ في فِداءِ أَسرى بَدرٍ فوَجدتُهُ يَقرأُ في المَغربِ بـ(الطُّورِ)، فلمَّا بلغَ ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾ [الطور: ٣٥] كادَ قَلبي يَطيرُ[٥]، وأدركَهُ الإِسلام.

---

(١) في (ز): «حقائقه».

(٢) في (ز) و(ف): «بأخبار النبوة».

(٣) في (ز): «ونحوهم».

(٤) في (ز): «الصحابة فوق».

(٥) رواه البخاري (٤٨٥٤)، ومسلم (٤٦٣).

ومرَّ أعرابيٌّ على قارئٍ يَقرَأُ: ﴿فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤] فسَجَدَ وقال: سَجَدتُ لفصاحَةِ هذا الكَلام[١].

فكانوا يَعرِفونَ بالطَّبعِ وُجوهَ بَلاغَتِه كما كانوا يَعرِفُون وُجوهَ إِعرابِه، ولم يَحتاجوا إِلى بَيانِ النَّوعَيْنِ في ذلك العَصْرِ لأَنَّهُ لم يَكُن يَجهَلُهُما أحدٌ مِن أَصحابِه.

فلمَّا ذهبَ أَربابُ[٢] السَّلِيقَةِ، والتبَسَ الإِعرابُ باللَّحنِ والمَجَازُ بالحَقيقَةِ، وُضِعَ لكلٍّ مِن الإِعرابِ والبَلَاغةِ قَواعِد، يُدرَكُ بها مَا أَدرَكَهُ الأَوَّلونَ بالطَّبْعِ وتُساعِد، فكانَ حُكمُ عِلْمِ المَعانِي والبَيَانِ كحُكْمِ علمِ النَّحْوِ والإِعراب، وكانَت الحاجَةُ إِليهِ دَاعيَةً لإِدراكِ وَجْهِ الإِعجازِ والإِغراب.

ولمَّا كانَ كِتابُ «الكشَّاف» هو الكافِلَ في هذا الفَنِّ بالبَيانِ الشَّاف، اشتَهَر في الآفاقِ اشتِهارَ الشَّمس، وجُهِرَ به في مَحافلِ المَجالسِ بين الفُضَلاءِ من غيرِ هَمْس، واعتَنى الأَئِمَّةُ المحَقِّقُونَ[٣] بالكِتابَةِ عليه، وتَسارَعَ العُلَماءُ والفُضَلاءُ في المُناقَشَةِ والمُنافَسَةِ إليه، فمِنْ مُمَيِّزٍ لاعتزالٍ حادَ فيهِ عَن صَوبِ الصَّوَاب، ومِن مُناقِشٍ لهُ فيمَا أَتى بهِ مِن وُجوهِ الإِعراب، ومِن مُحَشٍّ وضَّحَ ونَقَّح، وتمَّمَ ويَمَّم، وفَسَّرَ وقَرَّر، وحَبَّرَ وحَرَّر، وجَالَ وجَاب، واستَشْكَلَ وأَجَاب، ومِن مُخَرِّجٍ لِأَحاديثِهِ عَزَى وأَسنَد، وصَحَّحَ وانتقَد، ومِن مُختَصِرٍ لخَّصَ وأَوْجَز، وكمَّلَ مَا أَعْوَز.

فمِمَّن كَتَبَ عَليهِ الإِمَامُ ناصِرُ الدِّينِ أحمَدُ بنُ محمَّدِ بنِ المنيِّرِ السَّكَندَرِيُّ المالِكِيُّ كتابَه «الانتِصَاف» بيَّنَ فيهِ ما تضمَّنَهُ مِن الاعتِزَالِ، وناقشَهُ في أَعَارِيبَ أحسَنَ فيها الجِدَال، وتَلاهُ الإِمَامُ عَلَمُ الدِّينِ عبدُ الكَريمِ بنُ عَلِيٍّ العِراقِيُّ في كتابِه

---

(١) أورده الماوردي في «أعلام النبوة» (ص: ١٠٢)، وعزاه لأبي عبيدة.

(٢) في (ز): «أصحاب».

(٣) في (س): «والمحققون».

«الإنصاف» جعلَهُ حَكَمًا بينَ الكَشَّافِ والانتِصَاف، ولخَّصَهُما الإمامُ جمالُ الدِّينِ بنُ هشامٍ في مختَصَرٍ لَطيف، معَ يَسيرِ زيادَةٍ خَفيف.

وأكثَرَ الإمامُ أبو حيَّانَ في «بَحرِهِ» مِن مُناقشَتِهِ في الإعرابِ ومُجادَلَتِه بالإضرَاب، وتَلاه تِلميذَاهُ الشِّهَابُ أحمَدُ بنُ يُوسُفَ الحَلَبيُّ المُشهورُ بـالسَّمِين، والبُرهَانُ إبراهيمُ بنُ محمَّدٍ السَّفاقِسِيُّ في إعرابَيْهِما، ثمَّ قَد يُوافِقَانِه، وقَد يَتْبَعانِه بالجَواب، ويُقرِّرانِ[1] أنَّ الذي قالَهُ الزَّمَخشَرِيُّ هوَ الصَّواب.

ولَخَّصَ الشَّيخُ تاجُ الدِّينِ بنُ مَكتومٍ مُناقشَاتِ شَيخِه أَبي حيَّانَ في تَأليفٍ مُفرَدٍ سمَّاهُ «الدرُّ اللَّقيط مِن البَحرِ المُحيط».

وممَّن كتبَ عليهِ حاشِيَةً:

العلَّامةُ قطبُ الدِّينِ الشِّيرازِيُّ[2] في مُجلَّدينِ لَطيفَيْنِ.

والعَلَّامَةُ فَخرُ الدِّينِ أَحمَدُ بنُ الحَسنِ الجَارَبَرْدِيُّ.

والعَلَّامَةُ شَرَفُ الدِّينِ الحَسَنُ بنُ محمَّدِ بنِ عبدِ اللهِ الطِّيبِيُّ، وهيَ أجلُّ حَواشِيهِ، في سِتِّ مُجلَّداتٍ ضَخْمَاتٍ.

والعَلَّامَةُ أكمَلُ الدِّينِ محمَّدُ بنُ مَحمودٍ البَابَرْتِيُّ، رأيتُ مِنها مجلَّدًا على الفَاتِحَةِ، وقِطعَةً مِن البَقَرَةِ، ولا أَدرِي أَأَكْمَلَها أَم لا؟[3]

---

(١) في (ف): «ويقران».

(٢) في (ز): «الرازي». والصواب المثبت، وهو مَحْمُود بن مَسْعُود قطب الدّين الشّيرَازِيّ، صنف الحاشية على «الكشاف» وهـي حاشية مُعْتَبَرَة، تُوفِّي سنة (٥٨١هـ). انظر: «طبقات المفسرين» للأدنه وي (ص: ١٩٩).

(٣) وقفنا على أكثر من نسخة خطية لحاشية العلامة أكمل الدين البابرتي على الكشاف، ومنها نسخة منقولة من خطه رحمه الله، وقد وصل في حاشيته هذه إلى خاتمة سورة آل عمران.

والعَلَّامَةُ سَعدُ الدِّينِ مَسعودُ بنُ عُمرَ التَّفْتَازَانِيُّ، وهيَ مُلخَّصَةٌ مِن حاشيَةِ الطِّيبِيِّ معَ زيادَةِ تَعقيدٍ في العِبارَةِ ولم يُتِمَّها.

والعَلَّامَةُ السَّيِّدُ الجُرجَانِيُّ رأيتُ مِنها كَراريسَ ولا أدري إلى أينَ وَصَلَ؟

وشيخُ الإِسلامِ سِراجُ الدِّينِ البُلْقِينِيُّ، وهي أسلوبٌ آخرُ غيرُ أساليبِ المَذكورينَ، وإنَّما كتب[1] مِنها اليَسيرَ.

والشَّيخُ وَلِيُّ الدِّينِ أَبو زُرْعَةَ أَحمدُ بن الحافِظِ الكَبيرِ زَينِ الدِّينِ عبدِ الرَّحيمِ العِراقِيِّ، في مُجلَّدينِ لَخَّصَ فيها كَلامَ ابنِ المُنيِّرِ والعَلَمِ العِرَاقِيِّ وأبي حَيَّانَ وأَجوبَةَ الحَلَبِيِّ والسَّفاقُسِيِّ معَ زيادةِ تخريجِ أَحَاديثِه.

وممَّن خَرَّجَ أحادِيثَهُ الإمامُ المُحدِّثُ فَخرُ الدِّينِ الزَّيلَعِيُّ، ولخَّصَ كِتابَهُ حافِظُ العَصرِ الشِّهابُ أبو الفَضْلِ بنُ حَجرٍ في مُختَصرٍ لَطيفٍ.

وسيِّدُ المُختصرَاتِ مِنهُ كتابُ «أنوارِ التَّأويل وأسرارِ التَّنزيل» للقاضِي ناصِرِ الدِّينِ البَيضاوِيِّ، لخَّصَهُ فأجَاد، وأَتى بكُلِّ مُستجَاد، وماز مِنهُ أَماكِنَ الاعتِزال، وطَرَحَ مَواضِعَ الدَّسائِسِ وأَزال، وحرَّرَ مُهِمَّات، واسْتدرَكَ تتِمَّات، فبرَزَ كأنَّهُ سَبيكَةُ نُضَار، واشتَهَر اشتِهارَ الشَّمسِ في وَسطِ النَّهار، وعَكَفَ عليه العَاكِفون، ولَهِجَ بذكرِ مَحاسِنِه الوَاصِفون، وذاقَ طَعمَ دَقائقِهِ العارِفون، فَأَكبَّ عليه العُلَماءُ والفُضَلاءُ تَدريسًا ومطالَعَة، وبادروا إلى تَلَقِّيهِ بالقَبولِ رغبةً فيهِ ومُسارَعَة، ومَرُّوا على ذلكَ طَبَقَةً بعدَ طَبَقَة، ودَرَجُوا عَليهِ مِن زَمنِ مُصنِّفِه إلى زَمنِ شُيوخِنَا مُتَّسِقَه.

ولقَدْ كانَ شَيْخَايَ الإِمامَانِ الأَجَلَّانِ[2]، والأُستاذانِ الأَفْضَلانِ، بَقيَّةُ النَّحاريرِ

---

(١) في (ف): «وإنما ذكر».

(٢) في (س): «الأكملان».

المُدقِّقِين، وعُمدَةُ المَشايخِ المُحَقِّقِين، تقيُّ الدِّينِ الشُّمُنِّيُّ ومُحيي الدِّينِ الكافِيَجِيُّ سَقى اللهُ ثَراهما شآبيبَ الغُفرَان، وأَمطرَ على مَضْجَعَيْهِما سَحائِبَ الرِّضوان، يُقرِئانِ هذا الكِتاب، فيأتيَانِ في تَقريرِهِ بالعَجَبِ العُجَاب، ويُرشِدَانِ مِن كُنوزِهِ ورُمُوزِهِ إلى صَوْبِ الصَّواب.

فلمَّا توفَّاهُما الحقُّ إلى رَحمَتِه، ونَقَلَهُما مِن هذه الدُّنْيَا الدَّنِيَّةِ إلى فَسيحِ جَنَّتِه، شَغَرَت الدِّيارُ المِصريَّةُ مِن مُحقِّق، وخَلَتْ مِن مُدرِّسٍ يُبدِي ضَمائِرَهُ مُدَقِّق، فصارَ الكِتابُ بما فيهِ مِن الكُنوزِ كصُندوقٍ مُقفَل، وأَصبَحَ لِفَقدِ مَن فيهِ أَهليَّةٌ لِتدريسِهِ كأَنَهُ مُغفَل.

فأَلهمَنِي اللهُ سُبحانَهُ أَنْ جرَّدْتُ الهمَّةَ لِتَدريسِه، وشَدَدْتُ المِئزَرَ لتَقريرِ ما فيهِ وتَأسِيسِه، فشَرَعتُ في إقرائِهِ مُفتتَحَ سنةِ ثمانينَ وثَمانِ مئة، فأَقرَأْتُ مِنهُ في مُدَّةِ عَشرِ سِنينَ مُتواليَةٍ مِن أَوَّلِه إلى أثناءِ سورةِ هود، وبذلتُ المَجهودَ في استقراءِ موادِّهِ[1] والتَّنقيرِ عَن مَعادِنِه، ولَزِمْتُ النَّظرَ والسُّهود، والكَواكِبُ شُهُود.

وشَرَعتُ معَ ذلكَ في تَعليقِ حَاشِيَةٍ عليهِ تجلِّلُ خَفاياهُ وتُذلِّلُ مَطاياه، فسَمِعَ بذلكَ السَّامِعُونَ، وطَمِعَ في الوُصولِ إليها الطَّامِعُون، وجَسَرَ على إقرائهِ حينئذٍ كلُّ جَسُورٍ وهَجَم، مِن مُتعرِّبَةٍ ومِن عَجَم، ممَّنْ لا يُفرِّقُ في مُقدِّمَةِ التَّصريفِ بينَ بابِ ضَرَبَ يَضرِبُ وبابِ نَصَرَ يَنْصُر، فَضْلًا عَن أَن يَحوِيَ عِندَهُ شَتَاتَ تلكَ العُلومِ التي هيَ أُصولٌ له ويحصُر، وممَّنْ إذا قَرَأَ الكُرَّاسَ نَظرًا يُصَحِّفُ التَّفْقِيهَ بالتَّقْفِيَة، ويحرِّفُ التَّرْقِيَةَ بالتَّرْفِيهِ، وإذا سَمِعَ باستعارَةٍ أو مَجاز، كانَ بينَهُ وبينَ إدراكِ ذلكَ حِجَاز، بحيثُ سَمِعَ قَولِي في مَقامَةٍ: «وأنا الحامِلُ للشَّريعَةِ المُحَمَّديَّةِ على كاهِلِي،

---

(١) في (ز): «موارده».

والرَّاقِمُ لها في تَصَانيفِي بأَنامِلِي»[١]، فاستَنْكَر ذلك، وقال: «الشَّرِيعَةُ لا تُحمَلُ على الكَواهِل، ولا تُرقَمُ إنَّما تُرقَمُ الخُطوطُ الدَّالَّةُ عَلَيها بالأَنامِل»، فانظروا مَن بلغَ بِهِ الجَهلُ المُفرِطُ إلى[٢] هذا الحَدّ، ومَن أَدَّاهُ السُّقوطُ والعامِّيَّةُ إلى أَن يَعيبَ هذا الكلامَ البَليغَ ويوجِّهَ نحوَهُ الرَّدّ.

وبحيثُ سَمِعَ قولي: «أعلَمُ خلقِ اللهِ الآنَ قلمًا وفَما»، فاستنكَرَ ذلكَ مِن حَيثُ الإعرابُ وعدَّهُ وَهْما، وقال: «إنَّ نَصبَ الاسمينِ على التَّمييزِ فَرعُ أَن يقالَ: قَلَمٌ عالِمٌ وفمٌ عالِمٌ، وهو بعيدٌ عَن التَّجويزِ»[٣].

فانظروا إلى مَن لَم يسمَعْ قطُّ في علمِ المَعاني بالإسنادِ المَجازِيِّ، ولا مَرَّ على أُذنِه تَمثيلُهُم بشِعْرٍ شاعِرٍ وقَصيدَةٍ شَاعرَةٍ ونَهارٍ[٤] صائِمٍ وما له يُوازِي، ولا قرأَ القُرآنَ وهو ممتلئٌ به على لُغةِ كلِّ عَربيٍّ حِجازِيٍّ وغيرِ حِجَازِي.

ثـمَّ ارتقَـى مِـن الجَهلِ مَصعـدًا يَرتقـي عنـه[٥] أَسـفَلُ سَـافِلين، ويَرتفِـعُ عندَهُ أَجهـلُ الجاهليـنَ الغَافِلين، وقـال: «إنَّ هذهِ العِبارَةَ مُنكرَةٌ شَـرعًا، مَمنوعَـةٌ مِن قِبَلِ الحُكـمِ الدِّينـيِّ مَنعًا؛ لأَنَّها تَشـمَلُ المَلائِكـةَ وجِبريلَ وِميكال»، فمَـلأَ بذلك وِعاءَهُ جَهـلًا لا وَزنَـه ولا كَال؛ لأنَّـهُ لَـم يَقِـفْ قـطُّ على قـولِ العُلماءِ فـي مثلِ ذلـك: أَنَّهُ مُوكـولٌ إلـى تَخصيـصِ العَقْلِ بعالَـمِ القَائِلِ السَّـالِك، وعلى ذلكَ قَولُـهُ تعالى لِبني

---

(١) لم أجده في المطبوع من «مقامات السيوطي».

(٢) «إلى»: ليس في (س) و(ز).

(٣) في (ز): «عن التحرير».

(٤) في (ز): «ونهاره».

(٥) في (ز): «منه».

إسرائيل: ﴿وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى ٱلْعَالَمِينَ﴾ [البقرة: ٤٧، ١٢٢] قالوا: لا يَدخُلُ فيه ـ لِمَا ذُكرَ ـ الأَنبياءُ ولا الملائِك، ولَولا اعتبارُ هذهِ القَاعدَةِ التي ليسَ عنها بَراح، لكانَ التَّلقيبُ بقاضي القُضاةِ وأَقضى القُضاةِ محرَّمًا غيرَ مباح؛ لأنَّهُ شامِلٌ لكلِّ نبيٍّ أجلّ، بل ولربِّ العَالمينَ سبحانَه عزَّ وجلّ[١].

لقَدْ أَسمعتَ لَو نادَيْتَ حَيًّا ... ولكِنْ لَا حَيَاةَ لِمَن تُنادِي[٢]

وممَّنْ إذا سَمِعَ بِذكرِ الاجتِهادِ الذي هو مِن آكَدِ فُرُوضِ الشَّريعَة، تَعجَّبَ مِنها وعَدَّهُ مِن المُنكرَاتِ الفَظيعَة، اللهُ أكبَر! نَزَرَ العِلمُ وغَزُرَ الجَهل، وتكلَّمَ مَن ليسَ للخِطابِ بأَهْل، ومَنْ إذا رُوِيَ له حديثٌ[٣] لم يفرِّقْ بينَ المَوقوفِ والمَرفُوع، ولا بَينَ المَوصولِ والمَقطوع، ولا بَينَ الصَّحيحِ والمَوضُوع، وأَعظَمُ مِن ذلكَ أنَّهُ يَعتمِدُ الأَخبارَ المُختلقة المَوضوعَة، ويردُّ الأَحاديثَ الصَّحِيحَةَ المَسموعَة، سُنَّةَ بَني إِسرائيل، وتَحريفَ ابنِ صُوريا على جِبرائيل.

أفتَارِكٌ أنا هذا الكِتابَ البَدِيعَ المِثال، المَنيعَ المنال، عرضَةً لهؤلاءِ كأَنَّهُ خُبزُ شَعير وفيهِ مِن فَرائِدِ الفَوائِدِ ما يَجِلُّ عَن مُقابَلَتِه مِن الذَّهبِ النَّاضِّ بحملِ[٤] بَعِير؟ ففِرقَةٌ تأكُلُه وتذُمُّه، وتتوَهَّمُ فيه بحسبِ فَهمِهَا السَّقِيمِ أَدنى خللٍ فلا ترُمُّه،

---

(١) صنَّف الحافظ السيوطي رسالةً بسط فيها الردَّ على مَن استنكر عليه عباراته المتقدِّمة في رسالة سمَّاها: «الصواعق على النواعق»، وهي مطبوعة ضمن مجموعة الفقه وأصوله في «مجموع رسائل العلامة السيوطي» الذي تصدره دار اللباب.

(٢) البيت لكثير عزَّة. انظر «ديوانه» (ص: ٢٢٢).

(٣) في (ز): «روي الحديث».

(٤) في هامش (ف): «في نسخة: وقر».

ومِنهُـمْ مَـن «يريـدُ أن يُعرِبَهُ فيُعْجِمُـه»[١]، و«يُصْبِحُ ظَمـآنَ وفي البَحْـرِ فَمُهْ»[٢].

فحبَستُ ما كتَبْتُ مِنهُ عِشرينَ سَنَة، ولَم أَسمَحْ بِهِ لِأحدٍ في يقظَةٍ ولا في سِنَة، ولقد جاءَني رائدٌ مِنهم ناصبًا للحِبالَة، مُريدًا ليوصِلَه إلى مَن يَستعِينُ به على إقرائِه لا أبا لَه، فألقَمْتُ الحجَرَ فاه، وتَلَوتُ على قَفَاه:

أَتَـتْ بجِرابِـها تَـكـتَـالُ فـيـهِ فرُدَّتْ وهيَ فَارِغَـةُ الجِرابِ[٣]

أَلَمْ ترَ إلى الذي توسَّلَ إلينَا بأبناءِ الحُنفَاء، وتوصَّلَ إلينا بأَولاد[٤] الخُلَفَاء، وتطفَّلَ عَلينا في الموائِد، فأَذِنَّا لتَلامِذَتِنا أَن يَسمَحُوا لهُ ببَعضٍ مَا لنا مِن الفَوائِد، فكانَ أَوَّلُ أَمرِه نَصَب، وآخرُهُ غَضَب، وأغارَ على كِتابنا «المعجزات والخصائص» وغيرِه وخَان، وجَنى ثِمارَ غُروسِنا وهو فيما جَناهُ جَان، فسوَّدَ بذلكَ وَجهَه، وتوجَّهَ مِن تركِ أَداءِ الأَمانَةِ إلى شَرِّ وِجْهَة، وسَرَقَ مِن عِدَّةِ كتبٍ لَنا جواهِرَ لا ملكَ له فيها ولا شُبْهَة، فنبَّهْنا[٥] على خِيانَتِه وإنَّا لَصادِقون، وبعَثنا في نادِيهِ مُؤذِّنًا يؤذِّنُ: ﴿أَيَّتُهَا ٱلْعِيرُ إِنَّكُمْ لَسَـٰرِقُونَ﴾ [يوسف: ٧٠]، وعَلِمْنا بذلك بخسَ مِيزانِهِ في الوَازِنين، وتَلَوْنا على قَفَاه: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى كَيْدَ ٱلْخَآئِنِينَ﴾ [يوسف: ٥٢].

فلمَّا كانَ هذا العامُ الذي هو خِتامُ القَرنِ رأَيتُ أَنْ أَنظُرَ في تَبييضِ هذا الكِتابِ

---

(١) يُنسب لرؤبة بن العجاج كما في الأبيات المنسوبة إليه في «الديوان» (ص: ١٨٦)، وقبله:

والشِّـعرُ لا يسـتطيعُه مَـن يَظْلِمُـهْ

(٢) قاله رؤبة بن العجاج كما في «ديوانه» (ص: ١٥٩)، وقبله:

كالحـوتِ لا يُرْوِيـهِ شـيءٌ يَلْهَمُـهْ

(٣) قالـه أبـو حكيمة راشـد بن إسـحاق. انظـر: «معجم الأدبـاء» لياقـوت الحمـوي (٢/ ٢٨٧) وفيه: (فقامـت) بـدل (فعـادت)، و«تـاج العـروس» للزبيدي (مـادة: زيد).

(٤) في (ف): «بأبناء»، والمثبت من (س) و(ز) ونسخة في هامش (ف).

(٥) في (أ): «ففرسنا».

وتحريرِهِ، وتكميلِ ما بقيَ مِنهُ إلى أخيرِه، فجمَعْتُ الموادّ وسَلَكتُ الجَوادّ، وحَبَّرتُه تَحبيرًا، وبالغْتُ في تَهذيبِهِ تَقريرًا وتحريرًا، وسميتُه:

«نواهدَ الأبكار وشَوارِدَ الأَفْكار»

واعلَم أنِّي لَخَّصتُ فيهِ مُهمَّاتِ ما في حواشِي «الكَشَّافِ» السَّابِقِ ذِكرُها ممَّا لـهُ تَعلُّقٌ بعبارةِ الكِتابِ، وضَمَمْتُ إلى ذلكَ نَفائِسَ تُستَجادُ وتُستطابُ ممَّا لَخَّصْتُه مِن كُتبِ الأئِمَّةِ الحافلَةِ كـ«تَذكِرَة أبي عليٍّ الفَارسيِّ» و«الخصائص» و«المحتسَب» و«ذا القد» لابنِ جني و«أمالي ابن الشجري» و«أمالي ابن الحاجب»، و«تذكرة» الشَّيخ جمالِ الدينِ بن هشام و«مغنيه» و«حاشيته» للإمامِ بَدرِ الدين بن الدَّمامينيِّ وشيخِنا الإمامِ تقيِّ الدينِ الشُّمُنيِّ، غيرَ ناقلٍ حرفًا مِن كلامِ أَحدٍ إلا مَعزُوًّا إليهِ؛ لأنَّ بركةَ العلمِ عَزوُهُ إلى قائلِه، وحَيثُ كانَ المَحلُّ مِن المشكلاتِ التي كَثُرَ كلامُ النَّاسِ عليها أَشبَعْتُ القولَ فيه بذكرِ كَلامِ كلِّ مَن تكلَّمَ عليه تكثيرًا للفائدةِ، ومِن المواضعِ ما وَقعَ فيه تَنازُعٌ وتباحُثٌ[1] بين الأئمَّةِ قديمًا أو حَديثًا[2] بحيثُ أَفردوهُ بالتَّأليفِ، فأسوقُ خُلاصَةَ ذلكَ المؤلَّفِ.

فدونَكَ كِتابًا تُشَدُّ إليه الرِّحال، وتخضَعُ له أَعناقُ فُحولِ الرِّجال، جعَلَهُ اللهُ خالِصًا لوَجهِه الكَريم، ونورًا يَهدينِي بِهِ على الصِّراطِ إلى جِنانِ النَّعِيم، بمنِّهِ وكرَمِه.

الكلامُ على الخطبة:

(١) في (س): «ومباحث».

(٢) في (س): «وحديثاً».

بسم الله الرحمن الرحيم[١]

الحمدُ للهِ الذي نزَّل الفُرقانَ على عَبدِه[٢] ليكونَ للعالَمِينَ نذيراً، فتَحَدَّى بأقصرِ سُورةٍ من سُوَرِه مَصاقِعَ الخُطباء من العَرَب العَرْباء فلم يَجِدْ به قديراً، وأَفحَمَ مَن تصدَّى لمعارضتِه من فُصحاءِ عدنانَ وبُلغاءِ قحطانَ حتى حَسِبوا أنهم سُحِّروا تَسْحيراً، ثم بيَّن للناسِ ما نزِّل إليهم حَسَبما عنَّ لهم من مَصالحهم ليدَّبَّروا آياتِه وليتذَكَّرَ أُولو الألبابِ تذكيراً، فكَشَف قناعَ الانْغِلاقِ عن آياتٍ مُحْكَماتٍ هنَّ أمُّ الكتابِ وأُخَرَ متشابهاتٍ هنَّ رموزُ الخطاب تأويلاً وتفسيراً، وأَبْرَزَ غوامضَ الحقائقِ ولطائفَ الدقائقِ ليَتجلَّى لهم خفايا المُلكِ والملَكوت، وخبايا قُدْسِ الجبروت ليتفكَّروا فيها تفكيراً، ومهَّد لهم قواعِدَ الأحكام وأوضاعَها من نصوصِ الآياتِ وإلماعِها ليُذْهِبَ عنهم الرِّجسَ ويطهِّرَهم تطهيراً، فمَن كان له قلبٌ أو ألقَى السَّمْعَ وهو شهيدٌ، فهو في الدارين حَميدٌ وسَعيد، ومَن لم يَرفعْ إليه رأسَه وأَطْفأَ نِبْراسَه يَعِشْ ذميماً وسَيَصلى[٣] سعيراً.

قولُه: «الحمدُ للهِ الذي نزَّلَ الفرقانَ على عَبدِهِ ليَكونَ للعالمينَ نَذِيرًا»:

هو مِن الاقتباسِ، وقد أُجمِعَ على جَوازِهِ في النَّثْرِ، واستعملَهُ العُلماءُ قاطِبَةً في خُطَبِهم وإنْشَاءاتِهم، وللمُصنِّفِ في ذلكَ خُصوصيَّةٌ، وهو أنَّ تفسيرَهُ هذا مَبنيٌّ كـ«الكَشَّافِ» على أَساليبِ عِلْمِ المعاني والبَيانِ والبَديع، والاقتباسُ مِن تلكَ الأَساليبِ، فكانَ في افتتاحِهِ بَراعَةُ استهلالٍ مِن وَجهَينِ:

(١) في (ت) زيادة: «رب أنعمت».

(٢) في (خ): «نزل على عبده الكتاب».

(٣) في (خ): «ويصلى».

أحدُهما: الإشارةُ إلى أنَّ هذا المصنَّفَ الذي شَرَعَ في افتتاحِهِ تَفسيرٌ للقُرآنِ.

والثَّاني: الإشارةُ إلى أنَّ هذا التَّفسيرَ على قَوانينِ البَلاغَةِ وأَسالِيبِ البَراعَةِ، وبمثلِ ذلك افتَتَحَ الطِّيبيُّ والتَّفْتازانِيُّ معًا حَاشِيَتي الكَشَّافِ بقولِه: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا﴾ [الكهف: ١][١].

فإن قلتَ: نرى في هذا الزَّمانِ قَوْمًا يَستنكِرُونَ ذلك، ويَقولونَ: أَلفاظُ القُرآنِ لا تُستَعمَلُ في غَيرِه؟

قلتُ: إنَّما استنكَرَهُ هَؤلاءِ جَهْلًا مِنهُم بالنُّصوصِ والنُّقول، فقَد استعمَلَهُ النبيُّ ﷺ في غيرِ ما حديثٍ، والصَّحابَةُ والتَّابعونَ والعُلماءُ قَدِيمًا وحَدِيثًا، ونَصُّوا في كُتُبِ الفِقه على جَوازِه.

فإن قلتَ: لعلَّ المالكيَّةَ يُشدِّدونَ في ذلك ما لا يُشدِّدُه أهلُ مَذهبِكُم؟

قلتُ: قد استعمَلَهُ إمامُهُم الإمامُ مالكُ بن أَنسٍ، ونصَّ على جَوازِهِ غيرُ واحِدٍ، منهم ابنُ عبدِ البرِّ[٢]، والقَاضي عِياضٌ واستعمَلَه في خُطبَةِ «الشِّفا»[٣]، وابنُ المنيِّرِ، واستعملَهُ في «الانتِصافِ»[٤]..

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (١/ ٦٠٩)، و«حاشية التفتازاني على الكشاف» (و٢أ).

(٢) انظر: «التمهيد» لابن عبد البر (٢/ ٢٢٣).

(٣) انظر: «الشفا» للقاضي عياض (١/ ٢).

(٤) وهو قوله في «الانتصاف» (١/ ٣٤٥): ولو نظرت أيها الزمخشري بعين الإنصاف إلى جهالة القدرية وضلالها، لانبعثت إلى حدائق السنة وظلالها، ولخرجت عن مزالق البدع ومزالها، ولكن كره الله انبعاثهم، ولعلمت أي الفريقين أحق بالأمن وأولى بالدخول في أولي العلم.
وقد نص على كلام ابن المنير هذا السيوطي رحمه الله في رسالة له ناقش فيها هذه المسألة التي يبحث فيها هنا سماها: «رفع الباس وكشف الالتباس في ضرب المثل من القرآن والاقتباس» أتى =

وفي خُطبِهِ المنبريَّة، ونصَّ الشَّيخُ داودُ الباخليُّ في تأليفٍ له[١] على أنَّ المالكيَّةَ والشَّافعيَّةَ اتَّفقوا على جَوازِه.

فإن قلتَ: سَمِعْنا الإنكارَ ممَّن يزعمُ أنَّه مُتمَذهِبٌ بمذهبِ أبي حنيفة؟

قلتُ: هو غيرُ عالِمٍ بمَذهَبِه، فلو رَأى «شرحَ مجمَعِ البَحرينِ» لابن السَّاعاتيِّ خصوصًا في بابِ الاستسقاءِ لظلَّتْ عُنقُه لجوازِه خاضِعَةً[٢]، ولاعترفَ بجَهلِه حيثُ أنكَرَ ما قامَتْ عليهِ الأدلَّةُ السَّاطِعَة، ولأجلِ ذلكَ ألَّفتُ في المَسألَةِ كِتابًا حافلًا فيه جُملٌ مِن النُّصوصِ والنُّقولِ[٣]، فليَطلُبْهُ مَن أرادَ تحقيقَ ذلك.

واعلَمْ أنَّ الاقتباسَ أَنواعٌ؛ لأنَّهُ تارةً يُورَدُ فيه نَظْمُ القُرآنِ بنصِّهِ كما في هذا المطلَعِ، وتارةً يُزادُ فيه الكلمَةُ ونحوُها، أو يُنقَصُ منه، أو يغيَّرُ بعضُ عبارتِه وإعرابِه، وقد استعمَلَ

= فيها بالعجب العجاب، ونقل عن خلق لا يحصون اقتباسهم في نثرهم من آيات القرآن، ابتداء بما ورد من ذلك في السنة ثم الأثر ثم كلام الأئمة والعلماء، ومنهم من ذكر هاهنا. وهي مطبوعة ضمن «الحاوي للفتاوى» (١٧/ ٣٠٥) ط دار اللباب.

(١) ذكرها المصنف في رسالته التي ذكرناها فقال: ثم رأيت الشيخَ داود الباخلي الشاذلي تَعَرَّض للمسألة في كتابه المسمَّى بـ«اللَّطِيفَةِ الْمُرْضِيَّةِ فِي شَرْحِ دُعَاءِ الشَّاذِلِيَّةِ». وذكر نص كلامه في ذلك، والرسالة المذكورة مطبوعة، وهي لداود بن عمر بن ابراهيم الباخلي الإسكندري أبو سليمان، صوفي فقيه نحوي بياني، وله أيضاً: «عيون الحقائق»، و«شرح التلقين» للقاضي عبد الوهاب في فروع الفقه المالكي، و«مختصر الجمل» للزجاجي، وكتاب في المعاني والبيان، توفي (٧٣٣). انظر: «معجم المؤلفين» (٤/ ١٤٠).

(٢) يريد قول ابن الساعاتي في «شرح مجمع البحرين»: فكانت حالةً عَجَزَتِ البلغاء عن نَعْتها، ونطقت بها ألسنٌ طالت مُدَّةُ صَمْتِها، وما يُنْعِمُ اللهُ بنعمةٍ إلا وهي أكبرُ من أختها. نص المؤلف على هذا في رسالته السابقة.

(٣) وهو رسالة: «رفع الباس» التي تقدم الكلام عليها.

المصنِّفُ جميعَ هذه الأنواعِ في الخطبةِ تنبيهًا منهُ على جَوازِها شرعًا وبلاغةً:

فمِن الزِّيادَةِ قولُه: «ثم بيَّنَ للنَّاسِ ما نُزِّلَ إليهِم حسبَما عنَّ لَهُم مِن مَصالِحِهم ليدَّبَّروا آياتِه وليتذكَّرَ أولو الألبابِ تذكيرًا»، فزادَ لفظةَ تذكيرًا.

ومِن التَّغييرِ قولُه: «فكَشفَ قناعَ الانغلاقِ عن آياتٍ محكماتٍ هنَّ أمُّ الكتابِ وأُخَرَ مُتشابهاتٍ هنَّ رُموزُ الخِطابِ تأويلًا وتَفْسيرًا».

وقولُه: «فمَن كانَ لهُ قلبٌ أو أَلْقَى السَّمعَ وهو شَهيدٌ فهوَ في الدَّارينِ حَمِيدٌ وسَعيد».

ومن النَّقْصِ والتَّغْييرِ والنَّقْلِ عَن المنزَّلِ فيه قولُه: «ومهَّد لهم قواعِدَ الأَحكامِ وأَوْضاعَها، مِن نُصوصِ الآياتِ وأَلماعِها؛ ليُذْهِبَ عَنهُم الرِّجسَ ويُطهِّرَهُم تَطهيراً».

وكلُّ ذلكَ سائغٌ شائعٌ قد استعمَلَهُ الأئمَّةُ والعُلماءُ والبلغاءُ قديمًا وحديثًا، ولا يُنكِرُهُ إلا مَن هوَ في عِدادِ البَهائِمِ.

قوله: «فتحدَّى»:

الضَّميرُ فيه وفي الأفعالِ بعدَهُ راجِعٌ إلى «عبدِه».

والتَّحدِّي: طَلَبُ المعارَضَةِ والمقابلَةِ، قال في «الصحاح»: تحدَّيتُ فلانًا: إذا بارَيتَه في فِعْلٍ ونَازعتَهُ الغلبَةَ[1].

وقال في «الأساس»: حَدَا حَدْوًا، وهو حَادِي الإبلِ، واحتَدى بها حُدَاءً: إذا غنَّى لها، ومِن المَجَازِ: تحدَّى أَقرانَهُ: إذا بارَاهُم، وأصلُهُ في الحُدَاء يَتبارَى فيه الحادِيانِ ويَتعارَضَانِ فيتحدَّى كلُّ واحِدٍ مِنهُما صاحبَهُ، أي: يَطلُبُ حُداءَه، كما يقال: تَوَفَّاه، بمعنى: اسْتَوفَاه[2].

---

(١) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: حدا).

(٢) انظر: «أساس البلاغة» للزمخشري (مادة: حدو).

وقال غيرُه: كانوا عندَ الحَدْوِ يقومُ حادٍ عَن يَمينِ القِطَارِ وحادٍ عن يَسارِه يتحدَّى كلُّ واحدٍ مِنهما صاحبَهُ، بمعنى: يَستَحدِيهِ؛ أي: يَطلُبُ حُدَاءَه، ثم اتُّسِعَ فيه حتى استُعمِلَ في كلِّ مُباراةٍ[١].

قوله: «**مَصَاقِعُ**»: جمع مِصْقَعٍ، وهو الفَصِيحُ.

قال الجوهريُّ: خَطِيبٌ مِصْقَعٌ؛ أي: بَلِيغٌ[٢].

زادَ غيرُه: يجهَرُ بخُطبتِه، مِن: صَقَعَ الدِّيكُ: إذا صاحَ، وقيل: لأنَّهُ يأخذُ في كلِّ صُقْعٍ[٣] إلى جانِبٍ مِن الكَلامِ.

قوله: «**العَرَبُ**» هم ولدُ إسماعيلَ عليه السلام، والعَارِبَةُ والعَرْبَاءُ: الخُلَّصُ مِنهم، أُخِذَ مِن لَفظِهِ وأُكِّدَ به كـ: لَيْلٍ أَلْيَلَ، و: ظِلٍّ ظَلِيلٍ.

قوله: «**وأَفْحَمَ**»؛ أي: أَسكَتَ، في «الصحاح»: كلَّمتُهُ حتَّى أَفحَمْتُه: إذا أَسْكَتَّهُ في خُصومَةٍ[٤].

قوله: «**تَصَدَّى**»؛ أي: تعرَّضَ، والمُصاداةُ: المُعارَضَةُ.

و«**عَدْنَان**»: الجدُّ الأعلى للنبيِّ ﷺ وسائرِ العَرَبِ، وهوَ عَدْنانُ بنُ أدٍّ بنِ أُدَدَ بنِ اليَسَعِ بنِ الهمَيسَعِ بن سَلَامانَ بنِ نَبتٍ[٥] بنِ حَمْلَ بنِ قَيْدارَ بنِ إسماعيلَ بنِ إبراهيمَ الخَليلِ عليه السَّلامُ.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (١/ ٦٣٥) نقلًا عن بعض الحواشي الموثوق بها كما قال.

(٢) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: صقع).

(٣) الصُّقْع بالضم: الناحية. انظر: «القاموس» (مادة: صقع).

(٤) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: فحم).

(٥) في (ف): «بن يعرب».

و«**قَحْطَانُ**» أَبُو اليَمَنِ، كذا في «الصحاح»[١].

وقال الكَلْبِيُّ: هو الهَمَيسعُ بن نَبْت بن إسماعيلَ بنِ إبراهيمَ، كذا نقلَهُ المبرّدُ في كتابِ «نسبِ عدنان وقَحطان»[٢]، وبيَّنَ في الكِتابِ المَذكورِ رجوعَ جميعِ العَربِ إليهما.

قوله: «حَسَب»؛ أي: قَدْرَ، وهو بفتحِ السِّينِ، قالَ في «الصحاح»: وبابها[٣] سُكِّنَ للضَّرورةِ[٤].

قوله: «عَنَّ» بالتَّشديدِ؛ أي: عَرَضَ.

قوله: «قِنَاع الانغِلاقِ» القِناعُ بكسرِ القافِ: ما تغُطِّي به المَرأةُ رأسَها، وفي «الصحاح»: كلامٌ غَلِقٌ؛ أي: مُشكِلٌ[٥].

ففيهِ استعارَةٌ بالكِنايةِ؛ شَبَّهَ الكَلامَ الغَلِقَ بالمرأةِ المُخدَّرَةِ؛ أي: المُحتَجِبَةِ، فأضمَرَ التَّشبيهَ في النَّفسِ وحَذَفَ المشبَّهَ به ودلَّ عليه بلازِمِه وهو القِناعُ.

قوله: «وأبرزَ»؛ أي: أَظهرَ.

قوله: «غَوامِض»: جمعُ غامضٍ، وهو خِلافُ الواضحِ.

---

(١) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: قحط).

(٢) انظر: «نسب عدنان وقحطان» للمبرد (ص: ١٨)، وفيه: ونسب ابن الكلبيّ قحطان إلى إسماعيل عليه السلام، فقال: قحطان بن الهميسع بن تَيْمن بن نَبْت بن إسماعيل بن إبراهيم صلوات الله عليه.

(٣) في (س) و(ز): «وإنما».

(٤) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: حسب)، وفيه: وربما سُكِّنَ في ضرورة الشعر.

(٥) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: غلق).

قوله: «ولَطائِف»: جمعُ لَطيفَةٍ، وهي الكَلامُ الدَّقيقُ المؤَثِّرُ في النَّفسِ.

قوله: «ليَتجلَّى[1] لهم خَفايا الملكِ والمَلَكوت وخَبايا قُدسِ الجَبَروت»:

قالَ الغزاليُّ في «إملائه»: حدُّ عالَمِ المُلكِ: مَا ظهرَ للحواسِّ وتكوَّن[2] بقُدرةِ اللهِ بعضُه مِن بعضٍ ويَصحَبُه التغيير، وحدُّ عالَمِ الملَكوتِ: ما أوجدَهُ سُبحانَه بالأَمرِ الأَزليِّ بِلا تَدريجٍ، وبقيَ على حَالةٍ واحِدةٍ مِن غيرِ زيادةٍ فيه ولا نُقصانٍ مِنه، وحدُّ عالمِ الجَبَروتِ: هو ما بينَ العالَمَيْنِ ممَّا يُشبِهُ أن يكونَ في الظَّاهرِ مِن عالَمِ الملكِ، فجُبِرَ بالقُدرَةِ الأَزليَّةِ بما هو مِن عالَمِ الملكوتِ[3]. انتهى.

وفي «**الحَقَائِق**» و«**الدَّقائِق**» جِناسٌ لاحِقٌ، وفي «**خَبايا**» و«**خَفايا**» جِناسٌ مُضارِعٌ؛ لأنَّ الاختلافَ بحرفٍ مُقارِبٍ في المَخرجِ[4].

قوله: «ومهَّدَ»؛ أي: وطَّأَ وسوَّى وأَصلَحَ.

قوله: «وإلماعها» كَنَى بِهِ عن الآياتِ المُشيرَةِ إلى الأَحكامِ إشارةً خفيَّةً؛ لذكرِه في مُقابلَةِ النُّصوصِ، وهو لغةً: الاختلاسُ[5].

---

(١) في (س) و(ز): «ليستجلي».

(٢) في (ف): «وتكرَّر»، وفي «الإملاء في إشكالات الإحياء»: «ويكون».

(٣) انظر: «الإملاء في إشكالات الإحياء» للغزالي (١٦/ ٣٠٧٩ ـ طبعة الشعب).

(٤) الجناس المضارع واللاحق: هو أن يقع الاختلاف في أنواع الحروف شرط ألا يكون بأكثر من حرف، ثم الحرفان المختلفان إن كانا متقاربين سمي الجناس مضارعاً، وإن كانا غير متقاربين سمي لاحقاً، وكل منهما يكون في الأول وفي الوسط وفي الآخر. انظر: «بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح» لعبد المتعال الصعيدي (٤/ ٦٤٥).

(٥) كذا شرح المصنف هذه الكلمة، وظاهر من كلامه أنه جعلها مصدر (ألمع) بمعنى: اختلس، بينما =

قوله: «نبراسَه» هو المِصباحُ، وفيهِ مع «رأسَه» جِناسٌ مُذَيَّلٌ، وفي «الوُجودِ» و«الجودِ» جِناسٌ ناقِصٌ[1].

قوله: «ذَميمًا»؛ أي: مَذمومًا.

فيا وَاجبَ الوُجود، ويا فائضَ الجُود، ويا غايةَ كلِّ مقصود، صلِّ عليه صلاةً تُوازي غَنَاءَه وتجازي عَنَاءَه، وعلى مَن أعانه وقرَّر تِبْيانَه تقريراً، وأَفِضْ علينا من بركاتهمْ، واسْلُكْ بنا مسالِكَ كراماتِهمْ، وسلِّم علينا وعليهم تسليماً كثيراً.

قوله: «تُوازي»؛ أي: تُحاذِي.

قوله: «غَنَاءه» بفَتحِ المُعجمةِ والمدِّ.

قوله: «وتُجازِي عَناءَهُ» بفتحِ المُهملَةِ والمدِّ: هو التَّعبُ.

وفي «تُوازِي» و«تُجازي» جِناسٌ لاحِقٌ، وفي «غَناءه» و«عَناءه» جِناسٌ مُصحَّفٌ[2].

= جاء في «حاشية شيخ زاده على البيضاوي» (١/ ١٦): «وألماعها»: جمع لَمْعٍ، كضوءٍ وأضواء وزناً ومعنًى، والمراد بألماعها: إشاراتها ودلالاتها واقتضاءاتها.

قلت: ولعل هذا المعنى الذي ذكره شيخ زاده من أنها جمع (لمع) أولى مما ذهب إليه المؤلف؛ لمقابلته للنصوص وهي جمع، كما أن «لمع» أقرب إلى المعنى المراد من «ألمع».

(١) الجناس الناقص: هو أن تكون إحدى الكلمتين مشتملة على لفظ الأخرى مع زيادة، ومثاله قوله تعالى: ﴿وَالْتَفَّتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ (٢٩) إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ﴾ [القيامة: ٢٩ ـ ٣٠] فزيادة الميم في ﴿الْمَسَاقُ﴾ هو الذي أوجب كونه جناساً ناقصاً، فإن كانت الزيادة بأكثر من حرف سمي مذيلاً. انظر: «الطراز لأسرار البلاغة» للطالبي (٣/ ١٩٦)، و«علوم البلاغة» للمراغي (ص: ٣٥٦).

(٢) الجناس المصحّف: هو أن تتفق الكلمتان خطًّا لا لفظاً، ومثاله قوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف: ١٠٤]. انظر: «الطراز لأسرار البلاغة» للطالبي (٣/ ١٩٦).

قوله: «ومنارًا» هو عَلَمُ الطَّرِيقِ يُوضَعُ لِيَهتديَ به المارُّ، وبيانُ كونِ التَّفسيرِ أعظمَ[1] العُلومِ مقرَّرٌ في «الإتقان» بما لا مَزيدَ عليه، وكذا حَدُّهُ والفَرقُ بينَهُ وبينَ التَّأويل[2].

وبعد:

فإنَّ أعظمَ العلومِ مِقداراً، وأرفَعَها شَرَفاً ومَناراً، علمُ التفسيرِ الذي هو رئيسُ العلومِ الدِّينيَّة ورأسُها، ومَبْنَى قواعدِ الشرعِ وأساسُها، لا يَليقُ لتَعاطيهِ والتَّصدِّي للتكلُّمِ فيه إلا مَن بَرع في العلومِ الدِّينيَّة كلِّها أصولِها وفروعِها، وفاقَ في الصِّناعاتِ العَربيَّةِ والفنونِ الأدبيَّةِ بأنواعِها.

قوله: «بَرَعَ»، في «الصحاح»: بَرَعَ الرجلُ ـ بالفَتحِ والضمِّ ـ بَراعَةً؛ أي: فاقَ أَصحابَهُ في العِلمِ وغَيرِهِ[3].

قوله: «في العُلومِ الدينيَّةِ» هي التَّفسيرُ والحديثُ والفِقهُ وأُصولُ الدِّينِ وأُصولُ الفِقهِ، أمَّا العلومُ الشَّرعيَّةُ فذكرَ الفُقهاءُ في الوصيَّةِ اختصاصَها بالثَّلاثةِ الأُوَلِ، وحَكَوا في الرَّابعِ خِلافًا، والأَكثرونَ على عَدمِ دُخولِه فيها، واختارَ المُتولِّي دُخولَه، وقال الرَّافعيُّ: إنَّه قريبٌ[4].

وقال السُّبكيُّ: العِلمُ باللهِ وصِفاتِه وما يجبُ له وما يَستحيلُ عليه؛ ليردَّ

---

(١) في (س): «أفضل».

(٢) انظر: «الإتقان في علوم القرآن» للسيوطي (٤/ ٤٦٠)، النوع السابع والسبعون: في معرفة تفسيره وتأويله وبيان شرفه والحاجة إليه.

(٣) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: برع).

(٤) انظر: «العزيز شرح الوجيز» للرافعي (٧/ ٩٠).

علـى المبتدِعَـةِ، ويُميِّزَ بيـنَ الاعتقادِ الفاسـدِ والصَّحيـحِ، وتَقريرِ الحـقِّ ونصرِه، من العلـوم الشـرعية، والعالِـمُ به مِن أَفضلِهـم، ومَن دأبُه الجدالُ والشُّبَه وخَبْطُ عَشـواءَ وتَضييـعُ الزَّمـانِ فيـه، والزِّيادةُ عليـه إلى أن يكـونَ مُبتدِعًا أو داعيًا إلـى ضلالةٍ، فذاك باسـمِ الجهلِ أحقُّ[1].

ولـم يَعُدَّ أحدٌ مِن الفقهاءِ أُصولَ الفقهِ في العُلومِ الشَّرعيَّةِ.

قوله: «وفاق» في «الصحاح»: فاقَ أَصحابَهُ يَفوقُهُم؛ أي: عَلاهُم بالشَّرفِ[2].

قوله: «في الصِّناعاتِ العربيَّةِ والفنونِ الأدبيَّة»: أحسنَ المصنِّفُ جدًّا في تفرقَتِه بينَ العلومِ الدينيَّةِ والآلاتِ؛ حيثُ أطلقَ على الأولى اسمَ العلومِ، وعلى الأخرى اسمَ الصِّناعاتِ والفُنون؛ لشرفِ تلكَ وشرفِ لفظِ العِلمِ، بخلافِ لفظِ الصِّناعةِ[3] والفنِّ.

قال في «الصحاح»: الصِّناعةُ: حِرفةُ الصَّانعِ، وعَملُهُ: الصَّنْعَةُ[4].

والفنُّ: النَّوعُ.

وقال الشيخُ سعدُ الدينِ في «حاشية الكشاف»: معلوماتُ العلمِ إنْ حَصَلَت بالتمرُّنِ على العَمَلِ فربَّما خُصَّتْ باسمِ الصِّناعةِ، أو بمجرَّدِ النَّظرِ والاستدلالِ فبالعِلمِ، وقد يقالُ: الصِّناعةُ لِمَا تدرَّبَ فيه صاحِبُه وتمكَّنَ، أو لِمَا يكونُ المقصودُ الأَصليُّ مِنهُ هو العملَ.

وبالجملةِ: للصِّناعةِ تعلُّقٌ مّا بالعَملِ، ولذا قالوا: هي مَلَكةٌ نَفسانيَّةٌ يقتدِرُ بها

---

(١) انظر: «النجم الوهاج في شرح المنهاج» للدميري (٦/ ٢٨٥).

(٢) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: فوق).

(٣) في (س): «الصناعات».

(٤) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: صنع).

الإِنسانُ على استعمالِ مَوْضوعاتٍ مّا نحوَ غرضٍ من الأَغراضِ صادرًا عن البَصيرَةِ بحَسَبِ ما يمكِنُ فيها[١].

وقال الطيبيُّ بعدَ أَن حَكى القولَ الأوَّلَ ممثِّلًا للتمرُّنِ بحُصولِ مَعلوماتِ النَّحْوِ بمطارحاتِ الإعرابِ، ومَعلوماتِ صِناعتي البَلاغَةِ والفَصاحَةِ بتتبُّعِ خواصِّ تَراكيبِ البُلغاءِ إفادةً ودلالةً وترتيبًا: الحقُّ أنَّ كلَّ عِلمٍ مارسَهُ الرَّجلُ سواءٌ كانَ استدلاليًّا أو غيرَهُ حتَّى صارَ كالحِرفَةِ له سُمِّيَ صِناعَةً[٢].

قال صاحبُ «الكشاف» في قولِه: ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُواْ يَصْنَعُونَ﴾ [المائدة: ٦٣]: كلُّ عامِلٍ لا يُسمَّى صانعًا، ولا كلُّ عَمَلٍ يُسمَّى صِناعَةً، حتى يتمكَّنَ فيهِ ويتدرَّبَ ويُنسَبَ إليه.

قولـه: «بأنواعِهـا» قـال الكمـالُ ابـنُ الأنبـاريِّ: أنـواعُ علـومِ الأَدبِ ثَمانيـةٌ: اللغـةُ، والنَّحـوُ، والتَّصريـفُ، والعَـروضُ، والقَوافـي، وصَنعَـةُ الشِّـعرِ، وأَنسـابُ العَـربِ، وأَخبارُهُـم، قـال: وأَلحَقْنـا بهـا عِلمَيْـنِ وَضعناهُمـا: عِلـمَ جَـدَلِ النَّحوِ، وعِلـمَ أُصـولِ النَّحـوِ[٣].

ومَعلومٌ أنَّ الخَمسةَ الأَخيرةَ مِن الثَّمانيَةِ غيرُ مُحتاجٍ إليها في التَّفسيرِ إلا صَنعَةَ الشِّعرِ فإنَّهُ إشارةٌ إلى عِلمِ البَلاغَةِ وتَوابِعِها، فإنَّ ذلكَ كانَ يُسمَّى قديمًا: صَنْعَةَ الشِّعرِ، ونَقْدَ الشِّعرِ، ونَقْدَ الكَلامِ، وفيه أَلَّف العَسكريُّ كتابًا سمَّاهُ «الصِّناعتَيْنِ» يعني: صِناعَةَ النَّثرِ والنَّظمِ، وأَلَّف قُدامةُ كتابًا سمَّاهُ «نَقْدَ الشِّعرِ» وإنَّما التَّسميَةُ بالمعاني والبَيانِ والبديعِ حادِثَةٌ مِن المتأخِّرين.

---

(١) انظر: «حاشية التفتازاني على الكشاف» (و٥أ).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (١/ ٦٤٦).

(٣) انظر: «نزهة الألباء في طبقات الأدباء» لأبي البركات، كمال الدين الأنباري (ص: ٧٦).

ولطالما أُحدِّث نَفْسي بأنْ أصنِّفَ في هذا الفنِّ كتاباً يحتوي على صَفْوةِ ما بَلَغني من عُظماءِ الصحابةِ وعلماءِ التابعين، ومَن دُونَهم من السَّلَفِ الصَّالحين، ويَنْطَوي على نُكتٍ بارعة ولطائفَ رائعة، استنبَطْتُها أنا ومَن قَبْلي من أفاضلِ المتأخِّرين، وأماثلِ المحقِّقين، ويُعْرِبُ عن وجُوه القراءات المشهورة المعزوَّة[1] إلى الأئمَّةِ الثمانيةِ المشهورين[2]، والشواذِّ المرويَّةِ عن القُرَّاء المعتبَرين.

قوله: «ولَطالَمَا» قال الشيخُ سعدُ الدِّينِ: (ما) فيهِ وفي (قلما) قيلَ: مَصدريَّةٌ والمَصدَرُ فاعِلٌ، وقيل: كافَّةٌ للفعلِ عن طلبِ الفاعلِ، ولهذا تُكتَبُ مُتَّصلَةً ويجوزُ الفَصْلُ[3].

قوله: «يحتوي» في «الصحاح»: حَواهُ يَحويهِ: جَمعَهُ، واحتَوى مِثلُهُ، واحتوى على الشَّيءِ: أَلْمَأَ عليهِ[4]. يعني: اشتمَلَ عليهِ.

قوله: «صفوة» في «الصحاح»: صَفْوةُ الشَّيءِ: خَالِصُهُ، مُثلَّثُ الصادِ، فإذا سقطَت التَّاءُ قيلَ: صَفْوٌ، بالفتحِ لا غيرَ[5].

قوله: «وينطوي» هو بمعنى: يَحتوي.

قولـه: «نُكَـتٍ»: جمعُ نُكْتَـةٍ. الشـيخُ سـعدُ الديـن: النُّكْتَـةُ: كلُّ نُقطَةٍ بيـنَ بياضٍ

---

(١) في (ت) و(خ): «المعزية»، وهي لغة، في «الصحاح» (مادة: عزا): عزَوتُه إلى أبيه ـ وعزَيتُه لغةٌ ـ: إذا نسبتُه إليه.

(٢) هم السبعة المشهورون، ويعقوبُ الحضرميُّ. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٣٠).

(٣) انظر: «حاشية التفتازاني على الكشاف» (و٦ب).

(٤) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: حوا).

(٥) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: صفا).

في سَـوادٍ أو عَكسُـه، ونُكَـتُ الكلامِ: لَطائِفُـه ودَقائِقُه التـي تَفْتَقِر إلى تَفكُّـرٍ ونكْتٍ في الأَرضِ[١].

قوله: «**رَائعَةٍ**» بمهملةٍ، مِن راعني الشَّيءُ؛ أي: أَعجَبَني.

إلا أنَّ قصورَ بِضاعَتي يُثبِّطُني عن الإقدام، ويمنعُني عن الانتصابِ في هذا المَقَام، حتى سَنَحَ لي بعدَ الاستخارةِ ما صمَّمَ به عَزْمي على الشُّروع فيما أَردْتُه، والإتيانِ بما قصَدْتُه، ناوياً أنْ أُوْسِمَه بعد أنْ أتمِّمَه بـ:

«أَنوارِ التَّنزيلِ وأَسْرارِ التَّأويلِ»

فها أنا الآنَ أَشْرَعُ وبحُسْنِ توفيقِه أقول، وهو الموفِّقُ لكلِّ خَيرٍ ومُعْطي[٢] كلِّ سُولٍ:

قوله: «**وأماثِلِ**» في «الصحاح»: أَماثِلُ القَوْمِ: خِيارُهُم، وقد مَثُلَ الرَّجلُ بالضمِّ مَثالَةً؛ أي: صارَ فَاضِلًا، والوَاحِدُ: أَمْثَلُ[٣].

قوله: «**يُثبِّطُني**» يقال: ثَبَّطَهُ عَن الأَمرِ تَثْبيطًا: شَغَلَه عَنه.

قولـه: «**سَـنَحَ**» بمُهمَلَتيـنِ بينَهُمـا نـونٌ، فـي «الصحـاح»: سَـنَحَ لـي رَأيٌ فـي كـذا؛ أي: عَـرَضَ[٤].

***

---

(١) انظر: «حاشية التفتازاني على الكشاف» (و٥ب).

(٢) في (خ): «والمعطي».

(٣) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: مثل).

(٤) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: سنح).



ترجمة المؤلف

هو الإمامُ القاضِي ناصِرُ الدِّينِ أبو الخَيرِ عبدُ الله بنُ عُمرَ بنِ محمَّدِ بن عليٍّ الشِّيرازِيُّ البَيْضاوِيُّ، مِن قريَةٍ يقال لها: البَيْضاءُ، مِن عملِ شِيراز.

قال الأسنويُّ في «طبقات الشافعية»: كانَ عالِمًا بعلومٍ كثيرةٍ صالحًا خيِّرًا، صنَّفَ التَّصانيفَ المشهورَةَ في أنواعِ العُلومِ، مِنها: «مختصر الكشاف»، و«مختصر الوسيط في الفقه» المسمَّى بـ«الغاية» و«المنهاج في أصول الفقه»، وتولَّى قضاءَ القُضاةِ بإقليمِهِ، وتُوُفِّيَ سنةَ إِحدى وتِسعينَ وسِتِّ مئة[1].

وقال القاضي تاجُ الدينِ السُّبكيُّ في «الطبقاتِ الكبرى»: كانَ إمامًا مبرِّزًا نظَّارًا صالحًا متعبِّدًا زاهدًا، صنَّفَ «الطَّوالِعَ»، و«المصباح في أصول الدين»، و«شرح المصابيح في الحديث»، ووَلِيَ قضاءَ القُضاةِ بشِيراز، ودخلَ تبريزَ وناظرَ بها وصادفَ دُخولَهُ إليها مجلسُ دَرسٍ قد عُقِدَ بها لبعضِ الفُضلاءِ، فجلسَ في أُخرياتِ القَوْمِ بحيثُ لَم يعلَمْ بهِ أحدٌ، فذكرَ المدرِّسُ نُكتةً وزعمَ أنَّ أحدًا من الحاضرينَ لا يَقدِرُ على جَوابِها، وطلبَ من القومِ حلَّها والجوابَ عنها، فإن لم يَقدروا فالحلُّ فَقط، فإن لم يقدروا فإعادَتُها، فلمَّا انتهى مِن ذِكرِها شَرَعَ البيضاوِيُّ في الجوابِ فقال له: لا أسمَعُ حتى أعلَمَ أنَّكَ فَهِمْتَها، فخيَّره بين إِعادَتِها بلفظِها أو مَعناها فبُهِتَ المدرِّسُ،

---

(١) انظر: «طبقات الشافعية» للأسنوي (١/ ١٣٦).

وقال: أَعِدها بلَفظِها! فأعادَها ثمَّ حَلَّها وبيَّن أنَّ في تَركِيبِه إيَّاها خللًا، ثمَّ أجابَ عَنها وقابَلَها في الحالِ بمثلِها ودَعا المدرِّسَ إلى حَلِّها، فتعذَّرَ عليه ذلك، فأقامَهُ الوزيرُ مِن مَجلِسِه وأدناهُ إلى جانبِه وسألهُ: مَن أنت؟ فأخبرَهُ أنه البَيضاوِيُّ وأنه جاءَ في طلبِ القضاءِ بشيرازَ، فأكرمَهُ وخَلَعَ عليهِ في يومِهِ وردَّه وقد قَضى حاجَتَه[1].

وقال الصَّلاحُ الصَّفديُّ في «تاريخه»: قال لي الحافظُ نجمُ الدينِ سَعيدٌ الذُّهليُّ: توفِّيَ القاضي ناصِرُ الدِّينِ البَيضاوِيُّ سنةَ خَمسٍ وثمانينَ وسِتِّ مئةٍ بتبريزَ ودُفِنَ بها.

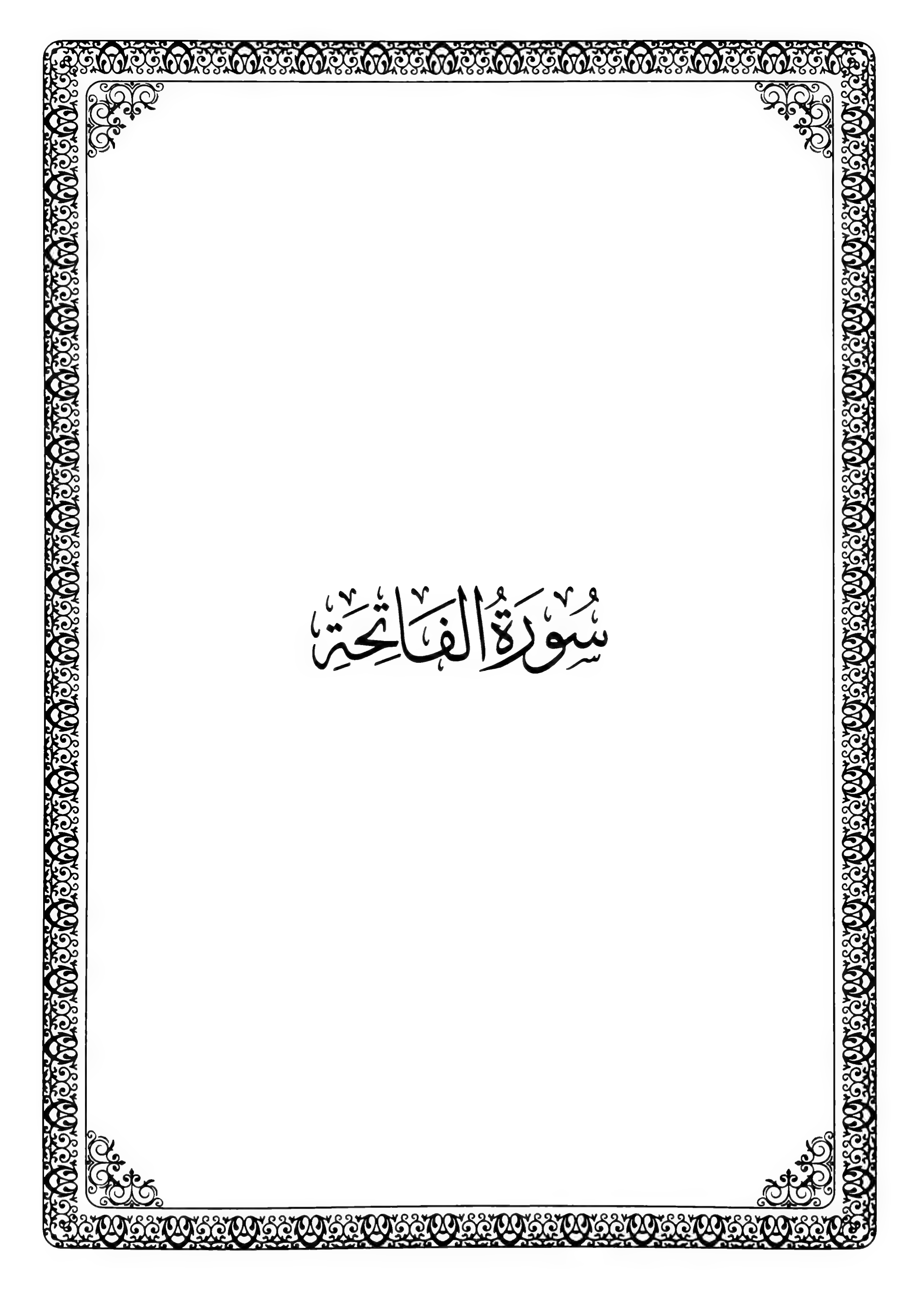
وهو صاحِبُ التَّصانيفِ المَشهورَةِ البديعةِ منها: «المنهاجُ في الأصول» و«شرحُه» أيضًا، و«شرحُ مختصر ابن الحاجب في الأصول»، و«شرحُ الكافية في النحو» لابن الحاجب، و«شرح المنتخب في الأصول للإمام فخر الدين»، و«شرح المطالع في المنطق»[2].

***

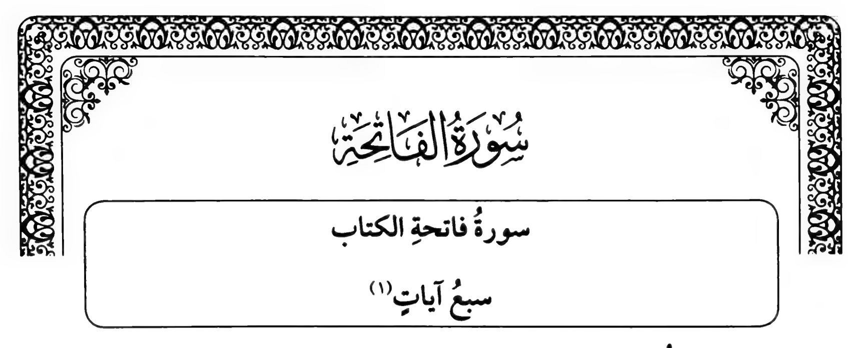
---

(١) انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» لتاج الدين السبكي (٨/ ١٥٧ ـ ١٥٨).

(٢) انظر: «الوافي بالوفيات» للصفدي (١٧/ ٢٠٦).



سُورَةُ الفَاتِحَةِ



سورةُ فاتحةِ الكتاب

سبعُ آياتٍ[1]

قوله: «سورةُ فاتحةِ الكتاب»:

قال الشيخُ أكمَلُ الدِّينِ: الفاتِحةُ في الأَصل: إمَّا مَصدرٌ كالعَاقِبَةِ سُمِّيَ بها أَوَّلُ ما يُفتَتَحُ به الشَّيءُ مِن بابِ إطلاقِ[2] المَصدرِ على المَفعولِ، والتَّاءُ للنَّقلِ إلى الاسمِيَّةِ كمَا في «النَّطِيحَةِ»، وإما صِفَةٌ والتَّاءُ للمُبالغَةِ كما في «رَاوِيَةٍ» نُقِلَت إلى أوَّلِ ما يُفتَتَحُ به على مَعنى البَاعِثِ للفَتح، قيل: وهذا أَشبَهُ؛ لأنَّ «فاعلة» في المصادرِ قَليلٌ، وإضافتُها إلى الكِتابِ بمعنى: مِن؛ لأنَّ أولَ الشَّيءِ بَعضُه، ثم جُعِلَت عَلَمًا للسورةِ المعيَّنةِ لأنَّها أوَّلُ الكِتابِ المُعجزِ، وقَد تُستعمَلُ غيرَ مضافٍ إمَّا اختصارًا لعدمِ اللَّبسِ، وإمَّا أن يكونَ عَلَمًا كالمُضافِ على سبيلِ الغَلَبَةِ[3].

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: فاتِحةُ الشَّيءِ أوَّلُه، وخاتِمَتُه آخرُه، إذ بهما الفَتحُ والدُّخولُ في الأمرِ والختمُ والخروجُ منه، ولِعَدمِ اختصاصِهما بالسُّورةِ ونحوِها كانَت التاءُ للنَّقلِ من الوَصفيَّةِ إلى الاسميَّةِ دونَ تأنيثِ الموصوفِ في الأصلِ.

---

(١) «سبع آيات»: ليس في (ت) و(خ).

(٢) بعدها في (ف): «اسم».

(٣) «حاشية البابرتي على الكشاف» (و٨أ).

ولِكَونِ أوَّلِ الشَّيءِ بعضَهُ والمضافِ إليه كلَّهُ لا سيَّما الكتابُ المُفتتحُ بالتَّحميدِ المُختتَمُ بالاستعاذةِ، فإنَّهُ هو المجموعُ الشَّخصيُّ لا المَفهومُ الكُلِّيُّ الصَّادقُ على الآيةِ والسُّورةِ= كانت الإضافةُ بمعنى اللامِ كما في جُزءِ الشَّيءِ، دونَ (مِن) كما في خَاتَمِ حَديدٍ، وقد يتوهَّمُ أنَّ كلَّ ما هو جزءٌ مِن الشَّيءِ فإضافتهُ إليه بمعنى (مِن) كأنهارِ دِجلةَ، وفَسادُه بَيِّنٌ(١).

وقال الشَّريفُ الجُرجانيُّ: قال صاحبُ «الكشف»: الإضافةُ في فاتحةِ الكِتابِ بمعنى (مِن)؛ لأنَّ أوَّلَ الشَّيءِ بَعضُه(٢).

ورُدَّ عليه: بأنَّ البَعضَ قد يُطلَقُ على ما هو فردٌ من الشَّيءِ؛ كما يقالُ: زيدٌ بعضُ الإنسانِ، وعلى ما هو جُزءٌ له كما يقالُ: اليدُ بعضُ زيدٍ، وإضافةُ الأوَّلِ إلى الشَّيءِ بمعنى (مِن) دونَ الثَّاني، ومِن ثَمَّ اشتُرِطَ في الإضافةِ بمعنى (مِن) كونُ المُضافِ إليه جِنسًا للمضافِ صادقًا عليه، وجعلُ (من) بيانيَّةً كخاتَمِ فِضَّةٍ.

فإنْ قلتَ: لعلَّهُ يجعلُ الكتابَ بمعنى القَدْرِ المُشتركِ الصَّادقِ على سورةِ الحمدِ وغيرِها؛ أي: فاتحةٌ مِن الكتابِ.

قلتُ: يأباهُ أنَّ كونَها فاتِحةً وأوَّلًا إنَّما هو بالقياسِ إلى مَجموعِ المنزَّلِ لا القَدْرِ المشتركِ.

فإنْ قلتَ: جوَّزَ صاحبُ «الكشاف» في سورةِ لقمانَ الإضافةَ بمعنى (مِن)

---

(١) «حاشية التفتازاني على الكشاف» (و٧ب).

(٢) «الكشف عن مشكلات الكشاف» لسراج الدين عمر بن عبد الرحمن الفارسي القزويني (و٣ب)، مخطوط محفوظ في مكتبة فيض الله أفندي برقم (١٧٩).

التَّبعيضيَّةِ، وجَعَلَها قَسيمةً للإضافةِ بمعنى (مِن) البيانيَّةِ، حيثُ قال: مَعنى إضافةِ اللهوِ إلى الحديثِ: التَّبيينُ، وهي الإضافةُ بمعنى (مِن) كقولِك: بابُ ساجٍ، والمعنى: مَن يَشتري اللَّهو مِن الحديثِ؛ لأنَّ اللهوَ يكونُ من الحديثِ ومِن غيره فبُيِّنَ بالحديثِ، والمرادُ بالحديثِ المُنكَرُ كما جاءَ في الحديثِ: «الحديثُ في المسجدِ يأكُلُ الحسناتِ»(١)، ويجوزُ أن تكونَ الإضافةُ بمعنى (مِن) التَّبعيضيَّةِ؛ كأنَّهُ قيل: ومِن الناسِ مَن يَشتري بعضَ الحديثِ الذي هو اللهوُ منهُ.

فنقول: على التقديرِ الثَّاني: إن أُريدَ بالحديثِ مُطلَقُه كان جنسًا للَّهوِ مِنه صادقًا عليه، وإنْ أُريدَ بالحديثِ العمومُ والاستغراقُ كانَ لهوُ الحديثِ جُزءًا منه، فقَد ثبتَ إضافةُ الجُزءِ إلى كُلِّهِ بمعنى (مِن) التَّبعيضيَّةِ وإن كانَت غيرَ مَشهورةٍ.

قلتُ: الظاهرُ أنَّ المرادَ مطلقُ الحديثِ، لكنَّه على وَفقِ(٢) إضافةِ الشَّيءِ إلى ما هو صادقٌ عليه، فما كانَ فيه المضافُ إليه يحسُنُ جَعْلُه بَيانًا وتمييزًا للمُضافِ كالسَّاجِ للبابِ والحديثِ المنكرِ للَّهوِ جَعَلَها بيانيَّةً، وما لم يحسُن ذلك فيه كالحديثِ المُطلقِ للَّهوِ جَعَلَها تبعيضيَّةً ميلًا إلى جانبِ المعنى.

ثم قال: ولَمَّا كانت تَسميةُ هذه السُّورةِ بفاتحةِ الكتابِ ظاهرةً لم يُتَعرَّض لها، بخلافِ تَسميَتِها بأمِّ القرآنِ وسائرِ الأسماءِ فتُعرِّضَ لِبيانها. انتهى(٣).

---

(١) ذكره الغزالي في «الإحياء» (١/ ١٥٢)، وقال العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» (١/ ١٠٧): لم أقف له على أصل.

(٢) قوله: «لكنه على وفق» هكذا العبارة في جميع النسخ، وفي «حاشية الجرجاني»: «لكنه دقق النظر».

(٣) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ٢٢ ـ ٢٣).

وتسمَّى: أمَّ القرآن؛ لأنها مُفتَتَحُه ومَبْدؤُه، فكأنها أصلُه ومنشَؤُه، ولذلك تسمَّى: أساساً، أو لأنها تَشتمِلُ على ما فيه من الثناءِ على اللهِ سبحانه وتعالى والتعبُّدِ بأمرِه ونهيِه وبيَانِ وَعْدِه ووعيدِه، أو على جملةِ معانيهِ من الحِكَم النَّظريةِ والأحكامِ العمليَّة التي هي سُلوكُ الطريقِ المستَقيمِ، والاطِّلاعُ على مراتب السُّعداء ومنازلِ الأشقياء، وسورةَ الكَنزِ والوافيةَ والكافيةَ لذلك.

قوله: «وتسمَّى: أمَّ القرآنِ؛ لأنَّها مُفتتَحُه ومَبدؤُه فكأنَّها أصلُه ومَنشؤُه»:

توجيهُ تسميتِها بذلك ذكرَهُ أبو عُبيدَةَ في «مجازِه»[١]، وجزمَ به البخاريُّ في «صحيحه» وعبارتُه: لأنَّه يُبدأُ بكتابتِها في المصاحفِ وبقراءَتها في الصَّلاةِ قبلَ السُّورةِ[٢].

قال الحافظُ ابن حجرٍ في «شرحِ البخاريِّ»: وقد استُشكلَ بأنَّ ذلك يناسبُ تَسميتَها فاتحةَ الكتابِ لا أُمَّ القرآنِ.

وأُجيبَ: بأنَّ ذلك بالنَّظرِ إلى أنَّ الأُمَّ مَبدأُ الولدِ[٣].

قلتُ: وهو مَعنى قولِ المصنِّفِ: «فكأنَّها أصلُه ومنشؤُه».

قال الماورديُّ: سُمِّيَت بذلك لتقدُّمِها وتأخُّرِ ما سَواها تبعًا لها؛ لأنَّها أَمَّتْه؛ أي:

---

(١) انظر: «مجاز القرآن» (ص: ٢٠)، وفيه: وهي «أم الكتاب» لأنه يُبدأ بكتابتها في المصاحف قبل سائر القرآن، ويُبدأ بقراءتها قبل كلّ سورة في الصلاة.

(٢) انظر: «صحيح البخاري» قبل الحديث (٤٤٧٤). وتسميتها بأم القرآن رواه البخاري (٤٧٠٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (٨/ ١٥٦).

تَقدَّمَتْه، ولهذا يقالُ لرايةِ الحربِ: أمٌّ؛ لتقدُّمِها واتِّباعِ الجَيشِ لها[١].

وقَد سَألَني بعضُ الأفاضلِ عَن قولِه: «لأنَّها مُفتتَحُه ومَبدؤُه»، هل المرادُ مِن اللَّفظينِ واحدٌ، وكذا مِن قوله: «فكأنَّها أصلُه ومنشؤه»، أَم مُتغايِرٌ؟

فقلتُ: يَحتمِلُ الاتحادَ في الموضعينِ على ما جرَتْ به عادةُ البلغاءِ في الخطاباتِ، ويَحتمِلُ التَّغايرَ وإليهِ تشيرُ عبارةُ أبي عبيدةَ السَّابقةُ؛ فكأنَّ المرادَ بـ«مفتَتَحُه»: أنها يُفتَتَحُ بها المصاحِفُ كتابةً، وبـ«مبدؤه»: أنها يبدأُ بها في الصَّلاةِ قراءةً، أو يرادَ بالمُفتتَحِ ما ذكرَ وبالمبدأِ أنَّها بدئَ بها في النُّزولِ، وعلى هذين يحتملُ الاتِّحادَ في قوله: «فكأنها أصله ومنشؤه» لِصلاحيةِ ذلك للأمرينِ مع تَقارُبِ ما بينَ الأَصلِ والمَنشَأِ، ويحتمِلُ التَّغايُرَ ويكونُ مِن بابِ اللفِّ والنَّشرِ المرتَّبِ، فليُتأمَّلْ.

قوله: «أو لأنَّها تَشتمِلُ على ما فيه مِن الثَّناءِ على اللهِ تعالى، والتعبُّدِ بأمرِه ونهيِه، وبيانِ وَعدِه ووَعيدِه».

قال القاضي بهاءُ الدِّين ابنُ عقيلٍ[٢] في «تفسيره»: بسطُ هذا: أنَّ آياتِ القرآنِ العظيمِ لا تَخلو عَن أَحدِ أمورٍ ثلاثةٍ: الثناءِ على اللهِ، والتَّكليفِ، والحثِّ على الطَّاعةِ، وكلٌّ مِن هذه الثَّلاثةِ على قِسمَينِ، فالثَّناءُ يكونُ بالرَّأفةِ والرَّحمةِ والجَبروتِ والعَظمةِ، والتَّكليفُ يكونُ بالأمرِ والنَّهيِ، والحثُّ بالوَعدِ والوَعيدِ، وأَهمُّ المقصودِ مِن إنزالِ الكتبِ وإرسالِ الرُّسلِ التَّكليفُ بالإيمانِ وفُروعِه؛ لِمَا فيه مِن مَصالحِ العِبادِ وانتظامِ

---

(١) انظر: «النكت والعيون» للماوردي (١/ ٤٦).

(٢) هو بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمود بن عَقيل القرشي العَقِيلي، له: «الإملاء الوجيز على الكتاب العزيز»، و«الذخيرة في تفسير القرآن» إلى آخر سورة آل عمران، وغيرهما، توفي سنة (٧٦٩هـ). انظر: «هدية العارفين» للبغدادي (١/ ٤٦٧).

العالَمِ، فهو كالمَقصودِ لذاتِه وكلٌّ مِن القسمينِ الآخرين إنَّما جيءَ به لأَجلِه، فالثَّناءُ بالرَّحمةِ والرَّأفةِ والحثُّ بالوَعدِ مُرغِّبانِ في المأمورِ بِه، والثَّناءُ بالجَبَروتِ والعَظَمةِ والحثُّ بالوَعيدِ مُحذِّرانِ عَن المنهيِّ عنه، ولذلك وسَّطَ المصنِّفُ كالزَّمخْشَرِيِّ التعبُّدَ بالأمرِ والنَّهيِ[1]، فأوقعَ ما هو كالمَقصودِ لذاتِه مُكْتنَفًا بالأَمرينِ المَسُوقَينِ لتقريرِه، وهكذا وقعَ التَّرتيبُ في الفاتحةِ: قُدِّمَ فيها الثَّناءُ وهو مِن أوَّلِها إلى قولِه: ﴿يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾، ووُسِّطَ الدَّالُّ على التَّكليفِ وهو مِن قولِه: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾ إلى قولِه: ﴿ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾، وأُتِيَ بعدَ ذلكَ بالدَّالِ على الحثِّ وهو مِن قولِه: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ إلى آخرِها.

قال: وفي الفاتحةِ لَطيفةٌ أخرى، وهي تَقديمُ الدالِّ على الرَّحمةِ، وهو: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ على الدالِّ على الجَبروتِ وهو: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾، وتَقديمُ الدَّالِّ على الوَعدِ وهو: ﴿أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ على الدَّالِّ على الوَعيدِ وهو: ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾؛ لأنَّ التَّرغيبَ أبعثُ للنُّفوسِ، ولأنَّ رحمتَهُ تعالى سبقَتْ غضبَه. انتهى.

الشَّيخ أكملُ الدينِ: أمَّا الثَّناءُ فمِن قوله: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾ إلى ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾، وأمَّا الأمرُ فمِن قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾ فإنَّ العِبادةَ ما يكونُ مأمورًا به.

ورُدَّ: بأنها إذا كانَت أولَ منزلٍ لم يسبِقْ أَمرٌ.

وأجيب ـ على تَقديرِ تَسليمِ أَوَّلِيَّتِها ـ: أنَّ رأسَ العِبادةِ التَّوحيدُ، وفي إجراءِ الصِّفاتِ الكماليَّةِ على اللهِ في صَدرِ السُّورَةِ ما يُرشِدُ إلى ذلك، لا سيَّما وقد سَبقَها تَكليفُ النبيِّ ﷺ بالتَّوحيدِ وتبليغِ السُّورةِ، ويَكفي ذلك في السَّبقِ.

---

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ١٧)، وفيه: «وتُسمَّى: أمَّ القرآن؛ لاشتمالها على المعاني التي في القرآن؛ من الثَّناء على الله تعالى بما هو أهلُه، ومِن التَّعبُّدِ بالأمر والنَّهي، ومن الوَعْد والوعيد».

ومِن الناسِ مَن قال: الأَمرُ مُستفادٌ مِن قولِه تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ فإنَّ مَعناه: إحمادُ الغيرِ؛ أي: جَعْلُهُ حامدًا، وأما النَّهيُ فقَد قيلَ: إنَّه مُستفادٌ مِن قولِه: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ لأنَّ معناه: نَستعينُكَ في الاجتنابِ عمَّا نهَيْتَ عنه.

ورُدَّ: بأنَّه يَقتضي نَهيًا سَابقًا ولم يَكُن، ويزيدُ[1] جوابُ الأَمرِ المتقدِّمِ على النَّهيِ بتكلُّفٍ.

وقيل: إنَّهُ مُستفادٌ مِن قولِه: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ إذا كان مَعناه: احمَدُوا؛ لأنَّ الأمرَ بالشيءِ نهيٌ عن ضدِّهِ وإن وقعَ الاختلافُ في كيفيَّةِ ذلك.

وأمَّا الوعدُ والوعيدُ، فقوله: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ يتضمَّنُ الوَعدَ، وقولُه: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ يتضمَّنُ الوَعيدَ.

قـالَ: ويجـوزُ أَن يقـالَ: وَجـهُ اشـتمالِها علـى ذلـك: أنَّ مـا فـي القُـرآنِ كلِّـهِ إمَّـا أَن يكـونَ مُتعلِّقًـا بالألوهيَّـةِ خاصَّـةً، أو العُبوديَّـةِ كذلـك، أو جامعًـا بينَهُمـا كما أشـارَ إليـه ﷺ بقولـه: «إذا قـالَ العبـدُ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ قـالَ اللهُ: حَمِدَنـي عَبـدِي، وإذا قـال: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ قـالَ الله: أَثنـى علـيَّ عَبـدِي، وإذا قـال: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ قـالَ اللهُ: مجَّدَنـي عَبـدي»، وهـذا كلُّـهُ ثنـاءٌ يتعلَّـقُ بالألوهيَّـةِ، ثـم قـال: «وإذا قـالَ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ قـال الله: هـذا بينـي وبيـنَ عَبـدي»، وهـذا كمـا تَـرى دَخَـلَ فيـهِ الأَمـرُ والنَّهـيُ؛ لأنَّ فيهـا امتثـالَ الأَوامـرِ واجتنـابَ المَناهـي، فالأمـرُ والنَّهـيُ مِـن جانـبِ اللهِ، والامتثـالُ والاجتنـابُ مِـن جانـبِ العبـدِ، ثـم قـال: وإذا قـال: «﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ ـ إلـى آخـره ـ

---

(١) في «حاشية البابرتي على الكشاف»: «وتنزيل».

قال الله: هذا لِعَبدي، ولعَبدي ما سأل»[١]، يعني: ما يشيرُ إلى الوعدِ والوَعيدِ[٢]، انتهى.

الشَّريفُ: أمَّا الثَّناءُ ـ أَعني إجراءَ صِفاتِ اللهِ تعالى ـ فظَاهِرٌ، وأمَّا التَّعبُّدُ فقولُه تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ فإنَّ العبادةَ قيامُ العَبدِ بحقِّ العُبوديَّةِ وما تُعبِّدَ به من امتثالِ الأَوامرِ والنَّواهي، أو في قولِه: ﴿ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ إذا أُريدَ به مِلَّةُ الإسلامِ المُشتملةُ على الأحكامِ، أو في قوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ لأن مآل معناها: قولوا: الحمد لله، والأمرُ بالشيءِ إيجابٌ[٣] يَستلزِمُ النهيَ عن ضدِّه، وأمَّا الوعدُ والوعيدُ ففي قوله: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[٤]، أو في قوله: ﴿يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾؛ أي: الجزاءِ؛ فإنه يتناوَلُ الثَّوابَ والعِقابَ.

والوَجهُ في انحصارِ مَقاصدِ الكتابِ المَجيدِ في الأصولِ الثَّلاثةِ: أنَّ القرآنَ أُنزلَ إرشادًا للعِبادِ إلى مَعرفةِ المَبدأِ والمعادِ؛ ليَعرفوا حقَّ المَبدأِ بامتثالِ ما أمرَ ونهى، ويَدَّخرُوا[٥] بذلك للمَعادِ مَثوبةً كُبْرى.

وبعبارةٍ أُخرى: أُنزِلَ القُرآنُ كافِلًا لسَعادَةِ الإنسانِ، وذلك بأَن يَعرِفَ مَولاهُ ويتوصَّلَ إليه بما يُقرِّبُ منه، وينفصِلَ[٦] عمَّا عَداهُ ببعدِه عنه، ولا بدَّ في

---

(١) رواه مسلم (٣٩٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) «حاشية البابرتي على الكشاف» (و٨ب).

(٣) قوله: «إيجاب» كذا في (ز)، وسقطت العبارة من باقي النسخ، وفي «حاشية الجرجاني»: «إيجاباً».

(٤) قوله: «أو في قوله ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ لأن مآل معناها: قولوا: الحمد لله، والأمر بالشيء إيجاب يستلزم النهي عن ضده، وأما الوعد والوعيد ففي قوله ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾» ليس في (س) و(ف).

(٥) في النسخ: «ويدخر»، والمثبت من «حاشية الجرجاني».

(٦) في «حاشية الجرجاني»: «ويتنصل».

التَّوصُّلِ مِن باعثٍ هوَ الوَعدُ، وفي التنصُّلِ من زاجرٍ هو الوَعيدُ، ولَولاهُ هنا لاستقرَّ الكَسَلُ الطَّبيعيُّ على النُّفوسِ، وتَسلَّطَ عليها دواعي الهَوى، وحُجِبَت عن حَضرةِ النُّورِ بظُلماتٍ بَعضُها فوقَ بعضٍ.

وقد يُظَنُّ أنَّ هاهنا مَقصِدًا رابعًا هو[1] الدُّعاءُ والسُّؤالُ في قولِه تعالى: ﴿ ٱهْدِنَا ﴾.

ويجابُ: بأنه مُتفرِّعٌ على ما ذُكرَ، فإنَّ المعتدَّ[2] به من الدُّعاءِ ما كان في أَمرِ الآخرةِ، أو أداءِ الطَّاعةِ وتركِ المَعصيَةِ، لا يقالُ: كثيرٌ من السُّوَرِ تَشتَمِلُ على هذه المعاني ولم تُسمَّ أمَّ القرآنِ؛ لأنَّا نقولُ: لَمَّا كانت هذه السُّورَةُ متقدِّمَةً على سائرِ السُّوَرِ وَضعًا ـ بل نزولًا على قولِ الأكثرِ ـ وكانَت مُشتمِلَةً على تلكَ المعاني مجملَةً على أحسنِ تَرتيبٍ، ثمَّ صارَتْ مُفصَّلةً في السُّوَرِ ثانيةً[3]، نُزِّلَت منها بمنزلةِ مكَّةَ مِن سائرِ القُرى حيثُ مُهِّدَت أَرضُها أولًا ثم دُحِيَت الأرضُ مِن تَحتِها، فكما أنَّ مكَّةَ أمُّ القُرى كذلك الفَاتِحَةُ أمُّ القرآنِ، على أنَّ ما ذَكرناهُ وَجهُ التَّسميَةِ ولا يَجِبُ اطِّرادُه، انتهى[4].

الطِّيبيُّ: «الأَساسُ»: تعبَّدَني فلانٌ: صَيَّرني كالعَبدِ لهُ، وتعبَّد فلانٌ: تَنسَّكَ[5]. وُعدِّيَ بالباءِ لتَضمُّنِه مَعنى التَّكليفِ، أي: كلَّفَه بالأمرِ والنَّهيِ تَعبُّدًا؛ أي: بالمأمورِ والمَنهيِّ، ويجوزُ أَن تكونَ الباءُ كما في: كَتَبْتُ بالقَلَمِ، والأَمرُ والنَّهيُ على حَقِيقَتِهِما[6].

---

(١) في (ف): «وهو».

(٢) في (س): «المتعبد».

(٣) في «حاشية الجرجاني»: «الباقية».

(٤) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/ ٢٣ ـ ٢٤).

(٥) انظر: «أساس البلاغة» للزمخشري (مادة: عبد).

(٦) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (١/ ٦٧٩).

قوله: «أو على جُملَةِ مَعانيهِ مِن الحِكَمِ النَّظريَّةِ والأَحكامِ العَمليَّةِ، التي هيَ سُلوكُ الطَّريقِ المُستقيمِ والاطِّلاعُ على مَراتبِ السُّعَداءِ ومَنازلِ الأَشْقياءِ»:

هذا تعليلٌ ثالثٌ لتَسْمِيَتِها أمَّ القرآنِ مَزيدٌ على «الكشاف»، وبَسطُهُ على ما ذَكرَهُ الطِّيبيُّ: أنَّها مُشتَمِلَةٌ على أَربعةِ أَنواعٍ مِن العُلومِ هي مَناطُ الدِّينِ:

أَحدُها: عِلمُ الأُصولِ، ومَعاقدُه: مَعرفةُ اللهِ تعالى وصِفاتِه، وإليها الإشارةُ بقولِه: ﴿لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، ومعرفةُ النبوَّاتِ، وهي المُرادةُ بقولِه: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾، ومَعرفةُ المعادِ، وهو[1] المُوْمَى إليهِ بقولِه: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾.

ثانيها: علمُ الفُروعِ، وأُسُّهُ: العِباداتُ، وهو المُرادُ بقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾.

ثالثها: علمُ التَّصوُّفِ، وأَجلُّهُ: الوُصولُ إلى الحَضرةِ، والسُّلوكُ لِطريقِ الاستقامةِ، وإليه الإشارةُ بقولِه: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾.

رابعُها: عِلمُ القَصصِ والأَخبارِ عَن الأُمَمِ السَّالفَةِ والقُرونِ الخاليَةِ السُّعَداءِ مِنهُم والأَشْقياءِ، وما يَتَّصِلُ بها مِن وَعْدِ مُحسِنِهم ووَعيدِ مُسيئِهم، وهو المرادُ بقولِه: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ إلى آخرِ السُّورَةِ[2].

وللإمامينِ الغَزاليِّ والرازيِّ في تَقريرِ اشتِمَالِها على عُلومِ القُرآنِ كلامانِ آخرانِ ذَكرتُهُما في «الإتقان»، وفي «أسرار التنزيل»، وبيَّنْتُ فيهِ وجهَ الجمعِ

---

(١) في (س): «وهي».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (١/ ٦٧٨).

بيـن ذلك وبيـنَ حَديـثِ أنها ثُلُثـا القـرآنِ[١]، فليُطلَـبْ مِنه[٢].

قولـه: «وسـورةَ الكنـزِ والوَافِيَـةَ والكَافِيَةَ لذلـك»؛ أي: لاشـتمالِها على مَعاني القرآنِ.

وقيـل: إنمـا سُـمِّيَت الوافيَـةَ لأنَّهـا لا تقبَـلُ التَّنصيفَ فـي الصَّلاةِ بخـلافِ غيرِها، قالـه الثعلبيُّ[٣].

وقيل لأنَّها جَمعَتْ بينَ ما للهِ وما للعبدِ، قاله المرسيُّ.

وقيل: إنما سُمِّيَت كافِيةً لأنَّها تَكفي في الصَّلاةِ عَن غيرِها ولا يَكفِي غيرُها عنها.

وقال الشَّيخُ أكمَلُ الدِّينِ: سمِّيَت سورةَ الكنزِ لِمَا رُوِّينا عَن عـليٍّ رضي الله عنه[٤].

قلتُ: يُشيرُ إلى ما أخرجَهُ إسحاقُ بن راهويه في «مسنده» عن عليٍّ: أنه سُئِلَ عَن فاتحةِ الكتابِ فقال: حدَّثَنا نبيُّ اللهِ ﷺ أنَّها أُنزِلَت مِن كَنزٍ تحتَ العَرشِ[٥].

---

(١) رواه عبد بن حميد في «مسنده» (٦٧٨) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما بسند ضعيف كما ذكر المصنف في «الدر المنثور» (١/ ١٥).

(٢) انظر: «الإتقان» (٤/ ٤٢٤)، و«قطف الأزهار في كشف الأسرار» (١/ ١٠٤ ـ ١٠٥)، وكلاهما للسيوطي.

(٣) انظر: «تفسير الثعلبي» (٢/ ٤٩٣).

(٤) «حاشية البابرتي على الكشاف» (و٨ب).

(٥) رواه ابن راهويه في «مسنده» كما في «المطالب العالية» (٣٥١٥)، ورواه أيضاً ابن الأعرابي في «معجمه» (١٨١٠)، كلاهما من حديث علي رضي الله عنه مرفوعاً. ورواه الثعلبي في «تفسيره» (٢/ ٢٥٦ ـ ٢٥٧)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ١٩)، عن علي رضي الله عنه موقوفاً. والموقوف والمرفوع كلاهما =

وسورةَ الحمدِ والشكرِ والدعاءِ وتعليمِ المسألة لاشتمالها عليها، والصلاةِ لوجوبِ قراءتها أو استحبابِها فيها.

قوله: «وسورةَ الحمدِ والشُّكرِ والدُّعاءِ وتَعليمِ المسألةِ لاشتمالِها عليها»؛ أي: على الأمورِ المَذكورةِ الحَمدِ وما بعدَه.

قوله: «والصَّلاةِ»؛ أي: مِن أَسمائِها سورةُ الصَّلاةِ، فيكونُ مَجرورًا معطوفًا على «الحَمدِ» وما بعدَه، ويجوزُ أَن يكونُ مُرادُه أنَّ مِن أسمائِها الصَّلاةَ مِن غيرِ تقديرِ سُورةٍ، وهو قولٌ ذكَرَهُ بعضُهُم لحديثِ: «قَسمتُ الصَّلاةَ بَيني وبينَ عَبدي»[1]، قال المرسيُّ: لأنَّها مِن لَوازِمِها، فهو مِن بابِ تَسميةِ الشَّيءِ باسمِ لازِمِه، فيكونُ مَنصوبًا مَعطوفًا على «سورةَ»، والأوَّلُ هو الذي في «الكشَّاف»[2].

قولـه: «لوجـوبِ قراءَتها أو اسـتحبابِها فيهـا» «أو» لتَنويعِ الخلافِ بيـنَ الأَئِمَّةِ فـي ذلك؛ فـإنَّ الوُجوبَ مَذهبُ الشَّـافعيِّ، والاسـتحبابَ مَذهبُ أبـي حَنيفَةَ.

والشافيةَ والشفاءَ؛ لقوله عليه الصلاةُ والسلامُ: «هي شفاءٌ لكلِّ[3] داءٍ».

قوله: «والشِّفاءَ والشَّافيَةَ لقولِه عليه السلام: هي شِفاءٌ لكلِّ داءٍ»:

= من طريق الفضيل بن عمرو عن علي رضي الله عنه، ولم يسمع منه فهو منقطع.

وورد أيضاً ضمن حديث رواه أبو يعلى في «مسنده» كما في «المطالب العالية» (٣٤٧٧)، والطبراني «المعجم الكبير» (٢٠/ ٢٢٥)، من حديث معقل بن يسار رضي الله عنه، وفي إسناده عبيد الله بن أبي حميد الهذلي، وهو متروك كما في «التقريب».

(١) رواه مسلم (٣٩٥).

(٢) انظر: «الكشاف» (١/ ١٧).

(٣) في (أ) و(ت): «كل».

أخرجَه الدارميُّ في «مسنده»، والبَيهقيُّ في «شعب الإيمان» بسَنَدٍ صَحيحٍ مُرسَلٍ عن[١] عبدِ الملكِ بن عُمَيرٍ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «فاتحةِ الكِتابِ شِفاءٌ من كلِّ داءٍ»[٢].

وأخرجَ أحمَدُ في «مُسنده» والبَيهقِيُّ في «شعب الإيمانِ» عَن عبدِ اللهِ بن جابرٍ، أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال له: «ألا أُخبِرُكَ بأَخْيَرِ سورَةٍ نَزلَتْ في القرآنِ؟» قلتُ: بلى يا رسولَ الله، قال: «فاتحةُ الكتاب»، وأحسبُه قال: «فيها شِفاءٌ من كلِّ داءٍ»[٣].

وأخرجَ الثَّعلبِيُّ مِن طريقِ مُعاويةَ بن صالحٍ عَن أبي سُليمانَ قال: مرَّ أَصحابُ النبيِّ ﷺ في بَعضِ غَزواتِهِم على رَجُلٍ قد صُرِعَ، فقرأَ بعضُهُم في أُذنِه بأُمِّ القُرآنِ فبَرَأَ، فقالَ رسولُ الله ﷺ: «هي أمُّ القُرآنِ وهي شِفاءٌ مِن كلِّ داءٍ»[٤].

وفي «سنن سعيد بن منصور» و«شعب الإيمان» للبَيهقيِّ مِن حديثِ أبي سعيدٍ الخُدريِّ مَرفوعًا: «فاتحةُ الكتابِ شِفاءٌ من السُّمِّ»[٥]، وأخرجَه أبو الشيخِ ابن حَيَّانَ في «الثوابِ» مِن حَديثِ أبي سَعيدٍ وأبي هريرةَ معًا[٦].

---

(١) في (ز): «صحيح من مرسل».

(٢) رواه الدارمي في «سننه» (٣٣٧٠)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢١٥٤)، وقال: هذا منقطع.

(٣) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٧٥٩٧)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢١٥٢). ووقع في «الشعب»: جابر بن عبد الله. وليس في «المسند»: «وأحسبه قال...». وفي كليهما: «بخير سورة». والحديث جود إسناده المؤلف في «الدر المنثور» (١/ ١٤).

(٤) رواه الثعلبي في «تفسيره» (٢/ ٥٠٢) بإسناد منقطع. وتسميتها بأم القرآن رواه البخاري (٤٧٠٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٥) رواه سعيد بن منصور في «سننه» (١٧٨ ـ تفسير)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢١٥٣). وإسناده ضعيف جدًّا. وانظر ما رواه البخاري (٥٠٠٧)، ومسلم (٢٢٠١)، من حديث أبي سعيد رضي الله عنه.

(٦) انظر: «الدر المنثور» (١/ ١٥).

والسبعَ المثانيَ؛ لأنها سَبْعُ آياتٍ بالاتِّفاق ـ إلا أنَّ منهم مَن عدَّ التسميةَ دون ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ ومنهم مَن عَكَسَ ـ، وتثنَّى في الصَّلاةِ[1]، أو الإنزالِ[2] إنْ صحَّ أنها نزلتْ بمكةَ حين فُرِضَت الصلاةُ وبالمدينةِ لمَّا حوِّلت القِبلةُ، وقد صحَّ أنها مكيَّةٌ؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى﴾ [الحجر: ٨٧] وهو مكيٌّ بالنصِّ.

قوله: «والسَّبعَ المثانيَ لأنَّها سَبعُ آياتٍ بالاتِّفاقِ» هو تعليلُ السَّبعِ[3] فقط، ويأتي تَعليلُ المثاني، وما ذكرَهُ مِن الاتِّفاقِ قد يُعترضُ بما رُوِيَ عن حُسينٍ الجُعفيِّ: أنَّها سِتُّ آياتٍ بإسقاطِ البَسملةِ، وعن الحَسَنِ البَصريِّ وعمرِو بنِ عُبَيدٍ: أنَّها ثمانٍ بعَدِّ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[4]، وعَن بعضِهم أنها تِسعٌ بعَدِّها وعَدِّ ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾.

إلا أنَّها أَقوالٌ شاذَّةٌ لا يُعتَدُّ بها.

الشَّريفُ: المَثاني جَمْعُ مُثَنًّى على صِيغةِ المَفعولِ مِن التَّثْنِيَة بمعنى: مُرَدَّدٌ ومُكَرَّرٌ، ويجوزُ أن يَكونَ جمعَ مَثْنًى (مَفْعَلٌ) مِن التَّثنيةِ، أو مَثْناةٍ (مَفْعَلَةٌ) مِن الثَّنْيِ[5].

فائـدةٌ: ليـسَ فـي القُرآنِ سُـورَةٌ هي سـبعُ آياتٍ سِـوى الفاتحـةِ و﴿أَرَءَيْتَ﴾ لا ثالـثَ لَهُما.

---

(١) قوله: «وتثنَّى في الصلاة» تعليلٌ لكون الفاتحة مثانيَ؛ أي: تُكرَّر فيها بأن تقرأ في كلِّ ركعةٍ أو في كلِّ صلاةٍ. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٣٣).

(٢) قوله: «أو الإنزال»؛ تعليلٌ ثانٍ لكونها مثانيَ، وهو معطوف على «في الصلاة» على طريقة: علفتها تبناً وماء بارداً، أي: وسقيتها ماء بارداً، والمعنى: وثنيت في الإنزال. انظر: «حاشية شيخ زاده على البيضاوي» (١/ ٢٧).

(٣) في (ز): «للسبع».

(٤) ذكر قول الجعفي وقول عمرو بن عبيد: ابن عطية في «المحرر الوجيز» (١/ ٦٠).

(٥) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/ ٢٤).

قـال جعفرُ بـنُ أحمدَ بنِ الحسينِ السَّرَّاجُ البَغدادِيُّ[1] فـي «أرجوزتِـه» التي نَظَمَ فيها النَّظائِر:

فسُـــورَةُ الحَمْـــدِ لهـــا نَظيـــرَة   أَرَأَيْـــتَ إنْ أَنتَ قَرَأْتَ السُّـــورَة

كِلاهُمـــا إذا عَـــدَدْتَ سَـــبْعُ   وليـــسَ للحَـــقِّ اليَقيـــنِ دَفْـــعُ

قوله: «إلَّا أنَّ مِنهُم مَن عدَّ التَّسميةَ دونَ ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ ومِنهُم مَن عَكَس»؛ أي: عدَّ ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ كما عبَّر به في «الكشاف»[2].

قال الشيخُ أكمَلُ الدينِ: وظاهِرُهُ ليسَ بمُرادٍ؛ لأنَّ ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ ليسَ بآيةٍ بالاتِّفاقِ، وإنَّما المُرادُ ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ مع قولِه: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾ لأنَّهُ صِلةُ ﴿ٱلَّذِينَ﴾ وقَد أُضيفَ إليه[3] ﴿صِرَٰطَ﴾ فاستُغنِيَ به عَن ذِكرِهما[4].

وكذا قالَ الشَّريفُ: أرادَ ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ إلَّا أنَّهُ اختصرَ لظهور[5] أنَّ الصِّلةَ دونَ المَوصولِ والمضافَ إليهِ بدونِ المضافِ لا يُعَدُّ آيةً؛ لأنَّ الكلَّ في حُكمِ كَلمةٍ واحِدةٍ[6].

الطيبيُّ: قال في «المرشد»[7]: إن وَقفتَ على ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ كانَ آخرَ آيةٍ على

---

(١) هو جعفر بن أحمد بن الحسين بن أحمد البغدادي السَّرَّاج القارئ، أبو محمد، نظم أشعاراً كثيرةً في الزهد والفقه وغير ذلك، توفي سنة (٥٠٠هـ). انظر: «الوافي بالوفيات» للصفدي (١١/ ٧٢).

(٢) انظر: «الكشاف» (١/ ١٧).

(٣) في (ز): «أضيف إلى».

(٤) «حاشية البابرتي على الكشاف» (و٨ب).

(٥) في (ف): «فظهر».

(٦) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/ ٢٤).

(٧) «المرشد في الوقف والابتداء» للحافظ حسن بن علي العماني، المتوفى في حدود سنة (٤٠٠هـ). =

مذهبِ أهلِ المدينةِ والبَصرةِ، وهو جائزٌ وليسَ بحَسَنٍ؛ لأنَّ ﴿غَيْرِ﴾ مجرورًا مُتعلِّقٌ به على الوَصفيَّةِ أو البَدَليَّةِ، ومَنصوبًا على الحاليَّةِ أو الاستثنائيةِ، وجوازُه إنَّما يكونُ بالخبرِ المَرويِّ أنَّهُ ﷺ كان يقفُ عندَ أواخرِ الآياتِ، وهذا آخرُ آيةٍ عندَ مَن ذَكرتُ، فهذا وجهُ جوازِه[1].

قال الطيبيُّ: وعَدُّ التَّسميةِ أَولى لأنَّ ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ لا يناسِبُ وِزانُه وِزانَ فَواصلِ السُّورةِ، ولِمَا روى البَغوِيُّ في «شرح السنة» عن ابنِ عبَّاسٍ أنَّهُ قال: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ الآيةُ السَّابعةُ[2].

قلتُ: ورواهُ الدَّارقطنيُّ والبَيهقِيُّ عن عليٍّ وأبي هريرةَ أيضًا[3]، ورواه الطَّبرانيُّ والبَيهقيُّ مِن حديثِ أبي هُريرةَ مَرفوعًا[4].

وقال أبو عبدِ الله نصرُ بن عليٍّ الشِّيرازيُّ[5] في كتابه «الموضِّح»: ليسَ قولُ مَن

= انظر: «كشف الظنون» لحاجي خليفة (٢/ ١٦٥٤)، و«معجم تاريخ التراث الإسلامي» (٢/ ١١٥٧).

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (١/ ٦٨٠).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (١/ ٦٨٠)، والأثر المذكور رواه البغوي في «شرح السنة» (٥٨٠). ووقع في النسخ: «السابقة» والمثبت من المصدرين المذكورين.

(٣) رواه الدارقطني في «سننه» (١١٩٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٤٥)، عن علي رضي الله عنه. ورواه الدارقطني في «سننه» (١١٩٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٤٥)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٥١٠٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٤٥)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/ ١٠٩): رواه الطبراني في «الأوسط» ورجاله ثقات.

(٥) الفسويُّ الفارسيُّ، المفسر المقرئ النحوي، المعروف بابن أبي مريم، المتوفى في حدود سنة (٥٦٥هـ)، له: «الموضح في وجوب القراءة وعللها» أو «الموضح في القراءات الثمان». انظر: «هدية العارفين» (٢/ ٤٩١)، و«معجم تاريخ التراث الإسلامي» (٥/ ٣٨٢٦).

قال: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ رأسُ آيةٍ بصَحيحٍ؛ لأنَّهُ ليسَ بمُشاكلٍ لآياتِ السُّورةِ ولا مُقاربٍ لها، ومَقاطعُ القرآنِ إما مُتشاكلةٌ أو مُتقاربَةٌ، ثمَّ إنَّ الابتداءَ بـ﴿غَيْرِ﴾ في أوَّلِ الآيةِ ليسَ بمُستقيمٍ.

وقال سليمٌ الرازيُّ: ليسَ في القرآنِ آيةٌ آخرُها ﴿عَلَيْهِمْ﴾ خُصوصًا وما بعدَ ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ غيرُ مُستقِلٍّ بنفسِه.

قوله: «وتُثَنَّى في الصَّلاة»:

هذا تعليلُ المثاني[1]؛ أي: تُكرَّرُ فيها بأَنْ تُقرأَ في كلِّ ركعةٍ، وهو مرادُ «الكشاف» بقولِه: لأنَّها تُثنَّى في كل ركعةٍ[2]؛ أي: صلاةٍ كما فسَّرهُ الطِّيبيُّ وأكمَلُ الدينِ، وقالا: كما في قولِه تعالى: ﴿وَٱرْكَعُواْ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٣]؛ أي: صَلُّوا معَ المصلِّينَ[3].

قال الشَّريفُ: تَسميَةً للكلِّ باسمِ الجُزءِ.

قال: وهذه العِبارَةُ ـ أعني: لأنَّها تُثنَّى في كلِّ ركعةٍ ـ وَرَدت في «صحاح» الجوهريِّ[4]، ولعلَّ فائدةَ المجازِ: المُبالَغَةُ في أنَّ كلَّ صَلاةٍ فعلةٌ واحدةٌ كرَكعةٍ واحدةٍ، وقد تَعدَّدَت الفاتحةُ فيها فيتَّضِحُ تكريرُها زيادةَ إيضاحٍ.

وقيل: إنَّها تُكرَّرُ في كلِّ رَكعةٍ بالقياسِ إلى أُخرى، ففِي الثَّانيةِ لوُقوعِها مَرَّةً في الأولى، وفي الأُولى عِندَ انضِمامِ الثَّانيةِ إليها.

---

(١) في (ز): «للمثاني».

(٢) انظر: «الكشاف» (١/ ١٧).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (١/ ٦٧٩)، و«حاشية البابرتي على الكشاف» (و٨ب).

(٤) انظر: «الصحاح» (مادة: ثني).

قـال: والأشـبَهُ أَن يُـرادَ بيـانُ محـلِّ التَّكريـرِ علـى أنَّ الفاتحـةَ ممَّـا يتكـرَّرُ[١] بحسـبِ الرَّكعـةِ لا بحسَـبِ أَركانِهـا كالطُّمأنينةِ، ولا بحسَـبِ كلِّ صلاةٍ كالتَّسـليمِ، فـإنْ تعـدَّدَت الرَّكعَةُ تكـرَّرَت الفاتِحـةُ وإلا فلا، كأَنَّهُ قيـلَ: لأَنَّها تُثنَّـى باعتبارِ تعدُّدِ الرَّكعةِ.

قال: وهذا المعنى وإنْ كانَ واضحًا في نَفسِه إلَّا أَنَّ دلالةَ هذهِ العِبارةِ عليه في غايةِ الخفاءِ[٢].

قلتُ: وبسببِ ذلك عَدَلَ المصنِّفُ إلى عبارةٍ أوضَحَ، لكن صاحبَ «الكشاف» آثرَ العبارةَ الأولى لأَنَّها وردَتْ في «صحاح» الجوهريِّ كما أشارَ إليه الشَّريفُ، بل هي مأثورةٌ عن عمرَ بن الخطابِ كما أخرجَهُ ابنُ جريرٍ في «تفسيره» بسَندٍ حَسَنٍ عنه قال: السَّبعُ المثاني فاتحةُ الكتابِ تثنَّى في كلِّ رَكعةٍ[٣].

وعـادةُ أئمَّـةِ المُصنِّفيـنَ اتِّبـاعُ اللَّفـظِ الـواردِ فـي الحديـثِ والأثـرِ تبـرُّكًا به، وليَحتمِـلَ[٤] مـن التَّأويـلِ مـا احتمَلَـه.

قوله: «أو الإنزالِ»:

---

(١) في (ف): «يكرر».

(٢) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/ ٢٤).

(٣) لم أجده هكذا عن عمر، والذي رواه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٤/ ١١٣) عنه هو قوله: ما لهم رغبة عن فاتحة الكتاب، وما يُبتغى بعد المثاني.

أما اللفظ المذكور فقد رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (١٤٥٦)، والطبري في «تفسيره» (١٤/ ١١٨)، عن قتادة في قوله تعالى: ﴿سَبۡعٗا مِّنَ ٱلۡمَثَانِي﴾ [الحجر: ٨٧] قال: فاتحة الكتاب، تُثنى في كل ركعة مكتوبة وتطوّع.

(٤) في (ز): «وليحمل».

تعليلٌ ثانٍ لتَسمِيَتِها بالمثاني على تَقديرِ: أو ثُنِّيت في الإنزالِ، إذ لا يصحُّ العَطفُ على تَقديرِ الفِعلِ الأوَّلِ كما لا يَخفى، وإنَّما دَعاهُ إلى ذلك إرادةُ الإيجازِ، وسَهَّلهُ وضوحُ المرادِ.

قوله: «إنْ صحَّ أنَّها نَزَلَت بمكَّةَ حينَ فُرِضَت الصَّلاةُ، وبالمدينةِ حين حُوِّلَت القِبلةُ»:

أشارَ بهذا التَّشكيكِ إلى أنه لم يَثبُت في ذلك حديثٌ ولا أثرٌ، وإنَّما هو شيءٌ قاله بعضُ العُلماءِ اجتهادًا، والواردُ: أنَّها نَزَلَت بمكَّةَ أولَ بدءِ الوَحيِ، كذا أخرجَهُ ابنُ أبي شيبةَ في «المصنف» وأبو نُعيمٍ والبَيهقيُّ كلاهما في «دلائل النبوة» مِن مُرسَلِ أبي مَيسرةَ[1].

وقد عُلِّلَ كونُها مَثانيَ أيضًا بأنَّها مُشتمِلةٌ على الثَّناءِ على اللهِ تعالى، وبأنَّ اللهَ استثناها لهذهِ الأمَّةِ فلَم يُنزِلْها على غيرِها، فالأوَّلانِ مِن التَّثنيةِ، والثالثُ مِن الثَّناءِ، والرَّابعُ من الاستثناءِ، وأَقوى الأَربعةِ الأَوَّلُ، لِمَا تَقدَّمَ عن عُمَرَ[2].

قال البُلقِينيُّ في «كُشَافه»: وبعضُهُم يعبِّرُ بقولِه: «السَّبع من المثاني» ويفسِّرُ المثاني بالقرآنِ، ولأنَّ القصصَ تُثنَّى فيهِ وتكرَّرُ للإفهامِ.

---

(١) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٦٥٥٥)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٣/ ١٥٨)، وقال: هذا منقطع، فإن كان محفوظاً فيحتمل أن يكون خبراً عن نزولها بعدما نزلت عليه: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾ و﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ﴾.

قلت: قد روي أن أول ما نزل (سورة المدثر)، وفيه حديث مرفوع عن جابر رواه البخاري (٤٦٣٨)، وفي حديث عائشة رضي الله عنها في بدء الوحي ما يدلُّ أن أول ما نزل هو ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾، وهو الذي عليه أكثر العلماء كما قال الثعلبي في «تفسيره» (٣٠/ ٣٣)، وقال النووي في «شرح مسلم» (٢/ ٢٠٨): فالصواب أن أول ما نزل ﴿ٱقْرَأْ﴾، وأن أول ما نزل بعد فترة الوحي ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ﴾، وأما قول مَن قال من المفسرين: أول ما نزل (الفاتحة)؛ فبطلانُه أظهر من أن يُذكَر، والله أعلم.

(٢) وقد ذكرنا أنه قول قتادة، ولم نجده عن عمر.

قولُه: «وقد صحَّ أنَّها مَكيَّةٌ»:

قلتُ: أخرجَهُ الواحديُّ والثَّعلبيُّ عن عليِّ بن أبي طالبٍ[١]، وأخرجَهُ أبو بكر ابنُ الأنباريِّ في «كتاب المصاحف» عن قتادةَ[٢].

قوله: «لقولِه تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى﴾ وهو مَكِّيٌّ بالنصِّ»:

قلت: إن أرادَ نصَّ المفسِّرينَ فقَريبٌ إلا أنَّه غيرُ المصطَلَحِ[٣] عليه في إطلاقِ النَّصِّ، إذ لا يُفهَمُ منهُ عندَ الإطلاقِ إلا الكتابُ والسُّنَّةُ، وليسَ فيهما ما يدلُّ على مَكِّيَّتِه، وقد يجابُ بأنَّ ذلكَ ثبتَ عن ابنِ عبَّاسٍ[٤]، وكلامُ[٥] الصَّحابيِّ في القرآنِ ـ خصوصًا في النُّزولِ ـ له حكمُ المَرفوعِ، فجازَ إطلاقُ النَّصِّ عليه بهذا الاعتبارِ.

ثمَّ استِدلالُه على أنَّ الفاتحةَ مَكيَّةٌ بآيةِ الحجرِ لهَجَ به الناسُ كثيرًا، ولكن غيرُه أَقوى منهُ؛ لأنَّهُ مَوقوفٌ أولًا على تَفسيرِ السَّبعِ المثاني بالفاتحةِ، وهوَ وإن كانَ صَحيحًا ثابتًا في الأَحاديثِ[٦]، فقد صحَّ أيضًا عن ابنِ عباسٍ وغيرِه تَفسيرُها بالسَّبعِ

---

(١) رواه الثعلبي في «تفسيره» (٢/ ٢٥٧)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ١٩)، من طريق الفضيل بن عمرو عن علي رضي الله عنه، ولم يسمع منه فهو منقطع، وقد تقدم.

(٢) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (١/ ١١).

(٣) في (س): «غير مصطلح».

(٤) رواه ابن الضريس في «فضائل القرآن» (١٧).

(٥) في (س): «فكلام».

(٦) رواه البخاري (٤٤٧٤) من حديث أبي سعيد بن المعلى رضي الله عنه، و(٤٧٠٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

الطِّوالِ[1]، وثانيًا بعدَ ثبوتِ الأوَّلِ على أنَّهُ يمتَنِعُ الامتنانُ بالشَّيءِ قبلَ إيتائِه[2]، وهذا وإن ذكرَهُ كثيرونَ ففيه نظرٌ واضِحٌ، وأيُّ مانعٍ مِن تقدُّمِ الامتنانِ على الإيتاءِ؛ تعظيمًا للمُؤتى، وتفخيمًا لشأنِه؛ لتتشوَّفَ النَّفسُ إلى حُصولِه، وليُتَلقَّى عندَ حُصولِه بغايةِ الإقبالِ والقَبولِ؟ كما امتنَّ عليه بأمورٍ قبلَ إيتائِه إيَّاها كقولِه تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا﴾ [الفتح: ١] وذلك قبلَ حُصولِ الفَتحِ بسَنتينِ، والتَّعبيرُ بالماضي في المَقيسِ والمَقيسِ عليهِ تحقيقًا للوقوعِ، فالأَوْلى الاستدلالُ بالنَّقلِ عَن الصَّحابةِ الذين شاهدوا الوَحيَ والتَّنزيلَ.

*** تنبيهان:**

الأوَّل: حاصلُ ما ذكرَهُ المصنِّفُ لها أربعةَ عشرَ اسمًا، وبقي مِن أسمائِها عشرةٌ أخرى: فاتحةُ القرآنِ، وأمُّ الكتابِ، والقرآنُ العَظيمُ، والنُّورُ، وسُورَةُ الحَمدِ الأُولى، وسُورَةُ الحَمدِ القُصرى، والرُّقْيَةُ، وسُورَةُ السُّؤالِ، وسُورَةُ المُناجاةِ، وسُورةُ التَّفويضِ، وقد ذَكرتُها بتَوجِيهِها في «الإتقان»[3].

الثاني: اسمُ السُّورَةِ الذي تَشتَهِرُ به تَوقيفٌ، وأمَّا الأَسماءُ المتعدِّدَةُ فهَل هيَ تَوقيفيَّةٌ أيضًا؟ فيه بحثٌ ذكرتُه في «الإتقان» أيضًا[4].

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١٤/ ٥٢).

(٢) في (س): «إتيانه». وقوله: «على أنه يمتنع...» الجار متعلق بمحذوف تقديره: «وموقوف ثانياً بعد ثبوت الأول على أنه...»

(٣) انظر: «الإتقان» للسيوطي (١/ ١٤٨).

(٤) المصدر السابق (١/ ١٤٧ ـ ١٤٨).

(١) ـ ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾.

﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ هي آيةٌ من الفاتحة، وعليه قرَّاءُ مكةَ والكوفةِ وفقهاؤُهما، وابنُ المبارَكِ والشافعيُّ رحمه الله تعالى، وخالَفَهم قُرَّاء المدينةِ والبصرةِ والشامِ وفقهاؤُهما ومالكٌ والأوزاعيُّ، ولم يَنُصَّ أبو حنيفةَ رحمه الله تعالى فيه بشيءٍ فظُنَّ أنها ليستْ من السُّورةِ عنده.

قوله: «﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ مِن الفاتحةِ»:

هي مِن مُهمَّاتِ المسائلِ، وحقَّ لها أَن تكونَ كذلك لأَنَّه كلامٌ يتعلَّقُ بإثباتِ آيةٍ مِن كتابِ اللهِ أَو نَفيِها عنه، وقَد أفردَها بالتَّصنيفِ خَلقٌ مِن الأئمَّةِ مِنهم: الإمامُ أبو بكر بن خُزيمَةَ صاحِبُ «الصحيح»، والحافظُ أبو بكرِ الخَطيبُ، والحافظُ أبو عُمَرَ بنُ عبد البرِّ، ومالَ إلى مذهبِ الشَّافعيِّ وهو مِن أئمَّةِ المالكيَّةِ ومُجتهديهم، وحُجَّةُ الإسلامِ أبو حامدٍ الغَزاليُّ، والفَقيهُ سُلطانُ بن إبراهيمَ المقدِسيُّ، وأبو الفتح سُلَيم[1] بنُ أيوبَ الرَّازيُّ، وأبو المعالي مجلِّي صاحب «الذخائر»[2]، والحافظُ أبو شامةَ.

قوله: «وعليه قرَّاءُ مكةَ» كابنِ كثيرٍ و**«الكوفةِ»** كعاصمٍ وحمزةَ والكِسائيِّ.

قوله: «وخالفهم قرَّاءُ المدينةِ» كنافعٍ **«والبصرةِ»** كأبي عمرٍو **«والشام»** كابنِ عامرٍ.

---

(١) في (س) و(ز): «وأبو الفتح وسليم»، وفي (ف): «وأبو الشيخ سليم». والصواب المثبت، وهو أبو الفتح سليم بن أيوب بن سُلَيم الرازيّ، ثقةٌ فقيهٌ مقرئٌ محدِّثٌ، من كتبه: «غريب الحديث»، و«البسملة»، وله تفسيرٌ كبيرٌ شهيرٌ، وغيرُ ذلك، توفي سنة (٤٤٧هـ). انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٦٤٥)، و«الأعلام» (٣/ ١١٦).

(٢) «الذخائر في فروع الشافعية» للقاضي أبي المعالي مُجَلِّي بن جميع المخزومي الشافعي، المتوفى سنة (٥٥٥هـ). انظر: «كشف الظنون» لحاجي خليفة (١/ ٨٢٢).

قوله: «**وفقهاؤهما**» كذا في النُّسخةِ التي وَقفتُ عليها بضَمِيرِ التَّثنيةِ، ونعمَّا هي رُجوعًا إلى البَصرةِ والشَّامِ فقط، وفي «الكشاف»: «وفقهاؤُها» بضَمِيرِ جمعِ المؤنَّثِ رُجوعًا إلى المدينةِ أيضًا[١]، وقد تعقَّبَهُ البُلقينيّ في «كُشافه» بأنه يَقتضي إجماعَ أهلِ المدينةِ عليه، وليسَ كذلك فإنَّ جماعةً مِن فُقهاءِ المدينةِ مِن الصَّحابةِ والتَّابعينَ مِنهم ابنُ عُمرَ والزُّهريُّ وغَيرُهُما يرَوْنَ أَنَّها آيةٌ مِن الفَاتحةِ ومن غيرِها، فكأنَّ المصنِّفَ أصلحَ العِبارةَ إشارةً إلى ذلك.

ثم قولُه: «من الفاتحةِ» يَصْدُقُ بقولِ مَن جعلَها آيةً منها ومِن غيرِها، ومَن جعلَها آيةً مِنها وبعضَ آيةٍ مِن غيرِها، ومَن جعلَها آيةً مِنها وأنَّها[٢] بين السُّوَرِ قرآنٌ مُستقِلٌ كسورةٍ قصيرةٍ لا آيةٌ مِن السُّوَرِ ولا بعضُ آيةٍ، وهي أقوالٌ معروفةٌ، ومقابِلُها النَّفيُ، فهيَ أَربعَةٌ، وفيها قولٌ خامسٌ: أنها آيةٌ من الفاتحةِ وليسَتْ في سائرِ السُّوَرِ قرآنًا أَصْلًا.

قال الحافظُ أبو شامةَ: سببُ الاختلافِ في البَسملَةِ: أَنَّهُ قد وقعَ الإجماعُ على استحبابِ ذكرِ اللهِ عندَ ابتداءِ كلِّ أمرٍ له بالٌ حينَ الشُّروعِ فيه، وقد وردَ فيه خبرٌ عنِ النَّبيِّ ﷺ[٣]، وقد كانَت العَربُ في الجاهليَّةِ تفعلُ ذلك فيقولونَ: «باسمِكَ اللهمَّ»، ويدلُّ عليه ما في قصَّةِ هدنةِ الحديبيةِ[٤].

---

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ١٧).

(٢) بعدها في (س): «آية».

(٣) سيرد الحديث في المتن قريباً.

(٤) رواه البخاري (٢٧٣١)، ومسلم (١٧٨٤)، من حديث المسور بن مخرمة رضي الله عنه ومروان، وفيه قول سهل بن عمرو: أما الرحمن فوالله ما أدري ما هو، ولكن اكتب: باسمك اللهم، كما كنتَ تكتب.

ثم إنه شُرِعَ للنبيِّ ﷺ في ذلك لفظُ البَسملةِ، وذَكَرَ اللهُ تعالى في كتابِه حكايةً عن كتابِ سُليمانَ عليه السلامُ أنها كانَت في أولِه، ثمَّ أثبتَها الصَّحابةُ في المصحفِ خطًّا في أولِ كلِّ سورةٍ سِوى براءةَ، فاختلفَ العُلماءُ: هل كانَ ذلك لأنَّها أُنزِلَت حيثُ كُتبَت، أو فُعِلَ ذلك للتبرُّكِ كما في غيرِه، ولم يُكتَفَ بها في أولِ الفاتحةِ بل أُعطِيَت كلُّ سورةٍ حُكمَ الاستقلالِ إرشادًا لِمَن أرادَ افتتاحَ أيِّ سُورَةٍ مِنها إلى البَسملةِ في أوَّلِها.

ولَمَّا فُقِدَ هذا المعنى حين التلاوةِ بوَصلِ السُّورةِ اختلفَ القراءُ فيه: فمِنْهُم مَن اتَّبعَ المُصحفَ فبَسْمَلَ مُستمِرًّا على ذلك؛ إذ للقرَّاءِ في اتِّباعِ الرَّسمِ شأنٌ يخالَفُ لأجلِهُ قياسُ اللغةِ على ما قَد عُرِفَ في علمِ القِراءةِ، فما الظنُّ بهذا وقد كان تقرَّرَ عندَهُم أنَّ المُصحفَ لم تَكتُبْهُ الصَّحابةُ إلا ليُرجَعَ إليه فيما كانوا اختلفُوا فيه؟

ومِنهم مَن فَهِمَ المعنى فلَمْ يُبَسمِلْ إلَّا في أوَّلِ سُورةٍ يَبتدِئُها، وقد صحَّ أنَّ النبيَّ ﷺ لَمَّا أُنزِلَت الكَوثَرُ وتَلاها على النَّاسِ بَسمَلَ في أوَّلِها[1]، وكذا لَمَّا قرأَ سُورةَ ﴿حمٓ﴾ السَّجدة على عُتبةَ بنِ ربيعةَ[2]، ولَمَّا تلا سورةَ المجادلةِ على امرأةِ أوسِ بن الصَّامتِ[3]، ولَمَّا قرأَ سورةَ الرُّومِ على المُشركينَ و﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾؛ أخرجَ

---

(١) رواه مسلم (٤٠٠)، من حديث أنس رضي الله عنه.

(٢) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٦٥٦٠) ـ وعنه عبد بن حميد في «مسنده» (١١٢٣ ـ المنتخب)، وأبو يعلى في «مسنده» (١٨١٨) ـ والبيهقي في «دلائل النبوة» (٢/ ٢٠٢ ـ ٢٠٣)، من طريق الأجلح، عن الذيال بن حرملة، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، وقال ابن كثير في «تفسيره» (٧/ ٣٣٠) عن الأجلح: وهو ابن عبد الله الكندي الكوفي، وقد ضُعِّف. وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦/ ٢٠): فيه الأجلح الكندي وثقه ابن معين وغيره وضعفه النسائي وغيره، وبقية رجاله ثقات.

(٣) رواه عمر بن شبة في «تاريخ المدينة» (٧٥٨) عن أبي العالية مرسلًا، وأصله عند أبي داود (٢٢١٤) دون ذكر البسملة من حديث خولة بنت مالك بن ثعلبة رضي الله عنها.

البيهقيُّ حديثَهُما في «الخلافيَّاتِ»[1]، ولَمَّا قرأَ سورةَ الحِجرِ أخرجَهُ ابنُ أبي هاشمٍ بسَندِهِ[2].

وصحَّ أنَّهُ ﷺ لَمَّا تلا الآياتِ التي نزلَتْ في شأنِ براءةِ عائشةَ لم يُبسمِلِ[3]،

---

(١) الأول رواه ابن خزيمة في «التوحيد» (١/ ٤٠٤)، والبيهقي كما في «مختصر خلافيات البيهقي» لابن فرْح الإشبيلي (٢/ ٤٢)، من حديث نِيَار بن مكرم الأسلمي في قصة نزول سورة الروم.
ورواه البخاري في «التاريخ الكبير» (٨/ ١٣٩)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (٣/ ١٧٢)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٧/ ٤٤٢)، وعبد الله بن أحمد في «السنة» (١٢١٠)، وليس عندهم ذكر البسملة.
والثاني رواه الحاكم في «المستدرك» (٣٩٧٥) وصححه، والبيهقي كما في «مختصر خلافيات البيهقي» (٢/ ٤٣)، من طريق يعقوب بن محمد الزهري، عن إبراهيم بن محمد، عن عثمان بن عبد الله بن أبي عتيق، عن سعيد بن عمرو بن جعدة، عن أبيه، عن جدته أم هانئ رضي الله عنها في قصة نزول سورة قريش. قال الذهبي: يعقوب ضعيف، وإبراهيم صاحب مناكير، هذا أَنْكَرُها.

(٢) رواه ابن أبي عاصم في «السنة» (٨٤٣)، والطبري في «تفسيره» (١٤/ ٨)، والحاكم في «المستدرك» (٢٩٥٤)، والبيهقي في «البعث والنشور» (١/ ٨٠)، من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، وليس فيه البسملة، وكذا أورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٤٥)، دون ذكر البسملة، وقال: رواه الطبراني، وفيه خالد بن نافع الأشعري، قال أبو داود: متروك، قال الذهبي: هذا تجاوزٌ في الحدّ، فلا يستحق الترك، فقد حدث عنه أحمد بن حنبل وغيره، وبقية رجاله ثقات.
وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٥/ ٦٢ـ ٦٣) لابن أبي عاصم في «السنة» وابن جرير وابن أبي حاتم والطبراني والحاكم وابن مردويه والبيهقي في «البعث والنشور»، فذكر فيه البسملة، ولفظه: ثم قرأ رسول الله ﷺ: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، بسم الله الرحمن الرحيم: ﴿الٓرۚ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ وَقُرْءَانٍ مُّبِينٍ ۝١ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ﴾».
وقد بيَّن ابن كثير في «تفسيره» في أول الحجر أن زيادة البسملة وردت في رواية ابن أبي حاتم فقال: ورواه ابن أَبي حاتم من حديث خالد بن نافع به، وزاد فيه: بسم الله الرحمن الرحيم.

(٣) حديث الإفك رواه البخاري (٦٦٧٩)، ومسلم (٢٧٧٠)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

ففُهِمَ مِن ذلكَ أمرٌ زائدٌ على ما مضى، وهو أنَّ البَسملةَ مِن خواصِّ أَوائلِ السُّوَرِ، وأنَّ هذا ليسَ مِن بابِ ذكرِها للتبرُّكِ عندَ ابتداءِ كلِّ أمرٍ ذي بالٍ، وإلا فكانَت قَضيَّةُ عائشةَ رضي الله عنها مِن أَبلغِ مقتضٍ لذلك، ثم الظنُّ بالصَّحابةِ رضي الله عنهم أنهم إنَّما أثبتوها في المُصحفِ حيثُ أثبتوها لتَلَقِّيهم مِن النبيِّ ﷺ النُّصوصيَّةَ على أنَّها مِن أوَّلِ كلِّ سورةٍ، أو لظَنِّهم ذلك.

وكانَ هذا عِندَهُم من الأُمورِ الواضحةِ الجليَّةِ، ولهذا لم يَقَع بينَهُم فيها نزاعٌ حين كُتِبَت، ولو كانَتْ مِن بابِ التبرُّكِ لم تُكتَب كما لم يَكتُبوا التعوُّذَ المأمورَ به قبلَ البَسملَةِ، ولا «آمين» المأمورَ بها بعدَ قراءةِ الفاتحةِ، ولا وقعَ بينَهُم نزاعٌ في ذلك، فحصَلَ ظنٌّ غالِبٌ أنَّها مِن القرآنِ، انتهى[1].

وقد حكَى النَّوويُّ في «شرحِ المهذَّب» في المسألةِ[2] وَجهينِ:

أحدُهُما ـ وصحَّحَه ـ: أنَّ إثباتَها قُرآنًا على وَجهِ الظَّنِّ

والثَّاني: أنَّهُ على وَجهِ القَطعِ.

وقد شنَّعَ القاضي أبو بكر الباقِلَّانيُّ وغيرُه على الشَّافعيِّ في ذلك بأنَّ القُرآنَ لا يَثبتُ بالظنِّ وإنَّما يَثبُتُ بالتَّواتُرِ[3].

وأجابَ عنه القاضي تاجُ الدينِ السُّبكيُّ في «رفعِ الحاجِبِ»: بأنَّا لا ندَّعِي تواتُرَ البَسملةِ الآنَ فإنَّا نحنُ لم نُثبِتْها، إنَّما المُثبِتُ لها إمامُنا الشَّافعيُّ، فلعلَّها تواتَرَت عندَهُ، ورُبَّ مُتواتِرٍ عندَ قومٍ دونَ آخرينَ، وفي وقتٍ دونَ آخرَ[4].

---

(١) انظر: «البسملة» لأبي شامة (ص: ١٣١ ـ ١٣٥).

(٢) في (ز): «البسملة».

(٣) انظر: «المجموع» للنووي (٣/ ٢٧٩، ٢٨٤). وانظر: «الانتصار للقرآن» للباقلاني (١/ ٢٥١ ـ ٢٥٢).

(٤) انظر: «رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب» لتاج الدين السبكي (٢/ ٨٦).

واستَشكلَ قومٌ النَّفيَ على وَجهِ القَطعِ، فإنَّ المقطوعَ بكونِه قرآنًا يكفُرُ نافيْهِ.

وأجابَ جماعةٌ: بأنَّ قوَّةَ الشُّبهَةِ مَنعَت التَّكفيرَ مِن الجانبينِ، قال ابن الصبَّاغِ في «الشَّامِلِ»: مِن أصحابِنا مَن أثبتَها قَطْعًا لِكَونِها في المُصحَفِ ولَم يكفُرْ جاحِدُها كما لَم يَكفُرْ مُثبِتُها، وإنَّما كان كذلكَ لحُصولِ ضَربٍ مِن الشُّبهَةِ؛ كما قامَت لابنِ مَسعودٍ في المعوِّذتينِ[1].

واستشكلَ آخرونَ الأمرينِ معًا: الإثباتَ والنَّفيَ؛ فإنَّ القُرآنَ لا يَثبتُ بالظنِّ ولا يُنفَى بالظنِّ، ولا شكَّ أنَّهُ إشكالٌ قويٌّ كالجبلِ، وقد أخبرَنِي بعضُ الفُضلاءِ أنَّهُ سمعَ الحافظَ ابنَ حجرٍ يقرِّرُ في دَرسِه في الجوابِ عنه: أنَّ حُكمَ البَسملةِ في ذلكَ حُكمُ الحُروفِ المُختلَفِ فيها بينَ القُراءِ السَّبعةِ، فتكونُ قَطعيَّةَ الإثباتِ والنَّفيِ معًا، ولهذا قرأَ بَعضُ السَّبعةِ بإِثباتِها وبعضُهُم بإِسقاطِها، فاستَحسَنْتُ ذلكَ جِدًّا.

ثم رأيتُ تلميذَهُ الشَّيخَ بُرهانَ الدِّينِ البُقاعيَّ حكَى ذلكَ عنه في تَرجمتِه مِن «معجمه»[2]، ثمَّ رأيتُ خاتمةَ القُرَّاءِ الشيخَ شمسَ الدِّينِ ابنَ الجزريِّ سبقَهُ إلى ذلك، فقال في كتابِهِ «النشر» بعدَ أَن حَكى الأقوالَ الخَمسةَ السَّابقةَ في البَسملةِ: وهذه الأقوالُ ترجِعُ إلى النَّفيِ والإثباتِ، والذي نَعتقدُهُ أنَّ كِلَيْهِما صَحيحٌ، وأنَّ كلَّ ذلك حقٌّ، فيكونُ الاختلافُ فيها كاختلافِ القِراءاتِ[3]، هذا لفظُه.

---

(١) رواه البخاري (٤٩٧٧) من حديث زر بن حبيش: سألت أُبي بن كعب: قلت: يا أبا المنذر! إن أخاك ابن مسعود يقول: كذا وكذا، فقال أبي: سألت رسول الله ﷺ فقال لي: «قيل لي فقلت»، قال: فنحن نقول كما قال رسول الله ﷺ. وقوله: (يقول: كذا وكذا)؛ يعني: أنَّ المعوِّذتين ليستا من القرآن. انظر: «إرشاد الساري» للقسطلاني (٧/ ٤٤٢).

(٢) انظر: «عنوان الزمان» للبقاعي (١/ ١٧٣).

(٣) انظر: «النشر في القراءات العشر» لابن الجزري (١/ ٢٧١).

ثـمَّ رأيـتُ أبا شـامةَ حَكى ذلـكَ في كتـابِ «البَسـمَلَةِ» فقال: ونُقِـلَ عن بعضِ المُتأَخِّريـنَ[١] أنَّهـا آيةٌ حيـثُ كُتِبَت[٢] في بعـضِ الأحرفِ السَّـبعَةِ دونَ بعضٍ.

قـال: وهـذا قـولٌ غريـبٌ، ولا بـأسَ بـهِ إن شـاءَ اللهُ تعالـى، وكأنَّـه نـزَّلَ اختـلافَ القـرَّاءِ فـي قراءَتِهـا بيـنَ السُّـوَرِ مَنزِلَـةَ اختلافِهِـم فـي غيرِهـا، فكمـا اختَلَفـوا فـي حـركاتٍ وحُـروفٍ اختلفـوا أيضًـا فـي إثبـاتِ كلمـاتٍ وحذفِهـا؛ كـقـولِه تـعـالى فـي سُـورةِ الحـديـدِ: ﴿وَمَن يَتَوَلَّ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡغَنِيُّ ٱلۡحَمِيدُ﴾ [الحديد: ٢٤]، اختلفَ القُـرَّاءُ فـي إثبـاتِ ﴿هُوَ﴾ وحـذفِـهـا[٣]، وكـذلـك ﴿مِن﴾ فـي آخـرِ سـورةِ التَّوبـةِ: ﴿تَجۡـرِي تَحۡتَهَـا ٱلۡأَنۡهَـٰرُ﴾ [التوبـة: ١٠٠][٤] فـلا بُعـدَ أن يكـونَ الاختـلافُ في البَسـملةِ مِن ذلـك، وإن كانـت المصاحِـفُ أجمعَتْ عليها فـإنَّ مِـن القـراءاتِ مـا جاءَ علـى خلافِ خـطِّ المُصحَـفِ كــ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ [الفاتحـة: ٦] و﴿يَبۡصُـطُ﴾ [البقرة: ٢٤٥] و﴿مُصَيۡطِرٍ﴾ [الغاشـية: ٢٢]، اتفقَـت المصاحِفُ على كتابتِها بالصَّـادِ وفيهـا قـراءةٌ أخـرى ثابتةٌ بالسِّـينِ[٥]، وقولُـه تعالـى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلۡغَيۡبِ بِضَنِينٍ﴾

---

(١) في «البسملة»: عن بعض متأخري الظاهرية.

(٢) في (ز): «ثبتت».

(٣) قرأ نافع وابن عامر بحذفها وكذلك هي في مصاحف أهل المدينة والشام، والباقون بإثباتها، وكذلك هي في مصاحف أهل مكة والعراق. انظر: «السبعة» (ص: ٦٢٧).

(٤) كلهـم قـرأ عنـد رأس المئـة: ﴿تجْـري تحتهَـا الأَنْهَـار﴾ غيـرَ ابـنِ كثيـر وأهل مكـة فإنهـم قرؤوا: ﴿تجْـرِي مـن تحتهـا﴾ بزيـادة ﴿مـن﴾، وكذلـك هـي فـي مصاحـف أهـل مكـة خاصَّـة. انظـر: «السـبعة» (ص: ٣١٧).

ووقع في جميع النسخ: «﴿تجري من تحتها الأنهار﴾»، والمثبت من «البسملة».

(٥) انظر اختلاف القراء السبعة في هذه الألفاظ في «السبعة» (ص: ١٠٥ و١٨٥).

[التكوير: ٢٤] يقرأُ بالضَّادِ وبالظَّاءِ[1] ولم تُكتَبْ في المصاحفِ الأئِمَّةِ إلا بالضَّادِ، وقراءةُ القرآنِ تكونُ في بعضِ الأحرفِ السَّبعةِ أتمَّ حروفًا وكَلِمًا من بعضٍ، ولا مانعَ مِن ذلك يُخشى فالبَسملَةُ في قراءةٍ صَحيحةٍ آيةٌ من أمِّ القُرآنِ، وفي قراءةٍ صَحيحةٍ لَيسَتْ آيةً مِن أمِّ القرآنِ، والقرآنُ أُنزِلَ على سَبعةِ أَحرُفٍ كلُّها حَقٌّ، وهذا كلُّهُ مِن تلكَ الأحرُفِ لصِحَّتِه، فقَد وجبَ - إذ كلُّهَا حَقٌّ - أَن يفعلَ الإنسانُ في قراءَتِهِ أيَّ ذلكَ شاءَ[2].

قال: وقد تكلَّمَ القاضي أبو بكرٍ على صِحَّةِ مَجيءِ بَعضِ الأَحرُفِ أتمَّ مِن غَيرِها وبيَّنَه في كتابِ «الانتصار»[3].

ثمَّ قال أبو شامةَ: فإن قُلتَ: يتفرَّعُ على القَوْلِ بهذا بعدَ تَقريرِهِ أن المكلَّفَ بالصَّلاةِ مخيَّرٌ في قراءةِ البَسملةِ فيها؛ إنْ شاءَ قرأَهَا وإنْ شاءَ ترَكَها، كغيرِ هذا الحَرفِ ممَّا اختَلَفَ فيهِ القُرَّاءُ، كِلَا الأمرينِ له واسعٌ، وفي مَذهبِكَ تتحتَّمُ قراءَتُها.

قلتُ: إنما تتحتَّمُ قراءَتُها في مَذهبِ الشَّافعِيِّ في الفاتحَةِ وحدَها، ولا يُنافي هذا القولُ ذلك، فإنَّ القُرَّاءَ مُجمِعُونَ على قراءَتِها أوَّلَ الفَاتِحَة إلا ما شذَّ رِوايتُه عَن بَعضِهِم، فليسَ فيها في الفاتِحَةِ تَخييرٌ بخلافِ غَيرِها مِن السُّوَرِ، وإنَّما وَجَبت في الفاتِحَةِ احتِياطًا لِمَا أُمِرَ بِهِ، وخروجًا عن عُهدَةِ الصَّلاةِ الوَاجبَةِ بيقينٍ، المتوقِّفِ صِحَّتُها على ما سمَّاهُ الشَّرْعُ فاتِحَةَ الكتابِ[4]، هذا كلُّهُ كلامُ أبي شامَةَ.

---

(١) قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي بالظاء والباقون بالضاد. انظر: «السبعة» (ص: ٦٧٣).

(٢) انظر: «البسملة» لأبي شامة (ص: ١٢٢ - ١٢٣).

(٣) انظر: «البسملة» لأبي شامة (ص: ١٢٣). وانظر: «الانتصار للقرآن» للباقلاني (١/ ٣٨٦).

(٤) انظر: «البسملة» لأبي شامة (ص: ١٢٥).

وسُئل محمدُ بن الحسَن الشيبانيُّ عنها فقال: ما بين الدَّفَّتين كلام الله تعالى(١).

لنا أحاديثُ كثيرةٌ منها:

ما رَوَى أبو هريرةَ رضي الله تعالى عنه أنه عليه الصلاة والسلام قال: «فاتحةُ الكتابِ سَبعُ آياتٍ أُوْلاهُنَّ: بسم الله الرحمن الرحيم».

قولـه: «ما بيـن الدَّفَّتَينِ كلامُ اللهِ» فـي «الصحاح»: الدَّفُّ: الجَنْـبُ(٢)، وكذا في «الغريبيـن»، قال: ومِنـهُ: «دَفَّتَا المُصحَفِ» لِمُشـابَهَتِهما لِجَنْبَينِ(٣).

قوله: «لنا أحاديثُ كَثيرةٌ: مِنها ما روَى أبو هريرةَ رضيَ الله عنهُ أَنَّهُ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ قال: فاتحةُ الكِتابِ سَبعُ آياتٍ أولاهُنَّ ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾».

أخرجَهُ الطبرانيُّ في «الأوسط»، وابنُ مردويه في «تفسيره»، والبَيهقيُّ في «سننه» بلفظِ: «الحمدُ لله ربِّ العالَمِين سبعُ آياتٍ ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ إحداهنَّ، وهي السَّبعُ المثاني والقرآن العظيمُ، وهي أمُّ القرآنِ، وهي فاتحةُ الكتابِ»(٤).

وأخرجه الدارقطنيُّ وصحَّحَه والبَيهَقِيُّ بلفظِ: «إذا قَرَأْتُم الحمدَ فاقرَؤُوا ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ إنَّها أمُّ القُرآنِ وأُمُّ الكِتابِ والسَّبعُ المثاني، وبِسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ إحدى آياتِها»(٥).

---

(١) انظر: «المبسوط» للسرخسي (١/ ١٦).

(٢) انظر: «الصحاح» (مادة: دفف).

(٣) في (ز): «بجنبين». ولم أجد الكلام في «الغريبين» للهروي، وهو بنحوه في «المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث» لأبي موسى المديني (١/ ٦٦٥).

(٤) رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٥١٠٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٤٥)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/ ١٠٩): رواه الطبراني في «الأوسط» ورجاله ثقات. وانظر: «الدر المنثور» للسيوطي (١/ ١٢).

(٥) رواه الدارقطني في «سننه» (١١٩٠) موقوفاً ومرفوعاً، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٤٥) =

وقولُ أمِّ سلمةَ رضي الله عنها: قَرَأ رسولُ الله ﷺ الفاتحةَ وعدَّ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝١ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ آيةً.

قوله: «وقولُ أمِّ سَلَمةَ رضي الله عنها: قرأ رَسولُ اللهِ ﷺ الفاتِحةَ وعدَّ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝١ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ آيةً».

قلتُ: الحديثُ ليسَ بهذا اللفظِ، وإنَّما الوارِدُ في كلِّ طُرقِهِ أنَّه عدَّ البَسملةَ آيةً، فأخرجَهُ أبو عبيدٍ في «فضائل القرآن» وأحمدُ وأبو داودَ بلفظِ: كانَ رسولُ اللهِ ﷺ يُقطِّعُ قراءَتَه آيةً آيةً ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝١ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾[1].

وأخرجَه ابنُ الأنباريِّ في كتابِ «الوقف والابتداء» والبيهقيُّ في «الخلافيات» وصحَّحه بلفظِ: كان إذا قرأَ قطَّعَ قِراءَتَهُ آيةً آيةً يقولُ: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ ثمَّ يقفُ ثمَّ يقولُ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ ثمَّ يَقِفُ ثمَّ يقولُ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ ثمَّ يقِفُ ثمَّ يقولُ: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾[2].

وأخرجَه ابنُ خُزيمةَ والحاكِمُ والبيهقِيُّ في «سننه» بلفظِ: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قرأَ في الصَّلاةِ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ فعدَّهَا آيةً ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ اثنينِ[3]،

= مرفوعاً. والموقوف أشبه بالصواب كما في «العلل» للدارقطني (٨/ ١٤٨)، ولم أقف على تصحيح الدارقطني له.

(١) رواه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ١٥٦)، والإمام أحمد في «المسند» (٢٦٥٨٣)، وأبو داود (٤٠٠١)، والدارقطني في «سننه» (١١٩١)، وقال: إسناده صحيح.

(٢) رواه ابن الأنباري في «إيضاح الوقف والابتداء» (١/ ٢٥٨)، وانظر: «مختصر خلافيات البيهقي» لابن فرح (٢/ ٤٣)، وقال البيهقي: إسناده صحيح ورواته ثقات.

(٣) في (ز): «آيتين».

﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ ثلاثَ آياتٍ ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ أربعَ آياتٍ، وقال: هكذا ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾ وجمعَ خمسَ أصابعِهِ[1].

وأخرجه الدَّارقُطنِيُّ بلفظِ: كانَ يَقرأُ ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝١ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ إلى آخرِها قطَّعَها آيةً آيةً، وعدَّها عدَّ الأعرابِ وعدَّ ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ آيةً ولَم يَعُدَّ ﴿عَلَيۡهِمۡ﴾[2].

قال أبو شامةَ: وممَّا يجبُ أن يُنبَّهَ عليه: أن إمامَ الحرمَين قال في «النهاية»: إن هذا الحديثَ رواه البخاري[3]، وتبعه في ذلك صاحبُه أبو حامدٍ الغزاليُّ في «البسيط» و«الوسيط»[4]، وليس ذلك في «صحيح البخاري»، ولا في «تاريخه»، ولا في كتاب «القراءة خلف الإمام» له، وقد اغترَّ بذلك جماعةٌ من المتفقِّهةِ الذين لا عنايةَ لهم بعلم الحديث.

قال: وأظنُّ الإمامَ بلغَهُ أنَّ ذلك في كتابِ محمَّدِ بن إسحاقَ بن خُزيمةَ الصَّحيحِ، فلمَّا صنَّفَ «النهاية» سبقَ لفظُهُ إلى تَسمِيَةِ البُخاريِّ مِن جهةِ اتِّفاقِ اسمَي الإمامينِ بمحمَّدٍ، واسمي الكِتابين بالصَّحيحِ، وذلك وَهْمٌ، انتهى[5].

وقد نبَّهَ على ذلك أيضًا النَّوويُّ وطائفةٌ آخرُهُم الحافظُ أبو الفضلِ ابنُ حجرٍ في

---

(١) رواه ابن خزيمة في «صحيحه» (٤٩٣)، والحاكم في «المستدرك» (٨٤٨)، والبيهقي في «السنن» (٢/ ٦٦).

(٢) رواه الدارقطني في «سننه» (١١٧٥)، وقال ابن الملقن في «البدر المنير» (٣/ ٥٥٤): سائر رواته ثقات.

(٣) انظر: «نهاية المطلب في دراية المذهب» للجويني (٢/ ١٣٧).

(٤) انظر: «الوسيط في المذهب» للغزالي (٢/ ١١٠ ـ ١١١).

(٥) انظر: «البسملة» لأبي شامة (ص: ٢٠٣ ـ ٢٠٤).

«تخريج أحاديثِ الشَّرحِ الكَبيرِ»[(١)].

قال ابن خُزَيمةَ في تقريرِ الاستدلالِ بهذا الحديثِ: لَمَّا قرأها ﷺ في الصَّلاةِ عدَّها آيةً، ولا قولَ لأحدٍ معَ النبيِّ ﷺ خلافَ قوله، إذ اللهُ لَم يجعَلْ لِبَشرٍ معَ قَولِه ﷺ قولًا يخالفُ قولَه، وجعلَه مَتبوعًا لا تابعًا، فرضَ على العِبادِ طاعَتَه وأمرَهُم باتِّباعِه.

فيقالُ لِمُخالفينا: قَد عدَّها النبيُّ ﷺ آيةً على ما رَوَينا عن زوجتِهِ أمِّ سَلَمَةَ، هلمُّوا دليلًا: إمَّا بنقلِ خَبرٍ عَن النَّبيِّ ﷺ يخالفُ خبرَنا، أو غيرِ خبرٍ يؤيِّدُ مَذهبَكُم في إنكارِكُم أنَّهُ مِن القرآنِ، وعدمُ وُجودِ حُجَّةٍ تؤيِّدُ مَقالَتكُم بطلانُ دَعواكُم، وفي بُطلانِ دَعواكُم صِحَّةُ مَذهبِنا.

وقال أبو شامةَ: قد[(٢)] قَدَحَ بعضُ المُخالِفينَ فقال: هذا مِن قولِ أمِّ سَلَمَةَ ورَأيِها، ولا يُنكَرُ الاختلافُ في ذلك.

والجوابُ: أنَّهُ مِن قَولِها قطعًا، ولكنَّها مُخبِرَةٌ عمَّا رأَتْ مِن فِعلِ النَّبيِّ ﷺ، فإنَّهُ لَمَّا عدَّها بأَصابعِه على نَحوِ ما عدَّ مِن باقي آياتِ الفاتِحةِ جَزَمَت بِما قالَتْ[(٣)]، وهوَ كمَا قالَت[(٤)].

وقال الطَّحَاوِيُّ: إنَّما نَعتَتْ أمُّ سَلمةَ بذلكَ قراءةَ رسولِ اللهِ ﷺ لسائرِ القُرآنِ كيفَ كانَت، وليسَ في ذلك دليلٌ أنَّهُ ﷺ كانَ يقرأُ ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ فانتفَى أَن يكونَ في حَديثِ أمِّ سَلَمَةَ حُجَّةٌ لأَحدٍ[(٥)].

---

(١) انظر: «التنقيح في شرح الوسيط» للنووي (٢/ ١١١)، و«التلخيص الحبير» لابن حجر (١/ ٢٣٣).

(٢) في (ز): «فقد».

(٣) في (س): «قال».

(٤) انظر: «البسملة» لأبي شامة (ص: ١٩٦).

(٥) انظر: «شرح معاني الآثار» للطحاوي (١/ ٢٠١).

قال أبو شامةَ: الظاهرُ أنَّها حَكَتْ تِلاوَتَه للبَسْمَلَةِ، وإلَّا لمثَّلَتْ بغيرِ ذلك؛ لأنَّ الفاتحةَ هي التي كانَ يُكرِّرُ قراءَتَه لها، فعَلِقَت هيئَتُها وكَيْفِيَّتُها عندَها، فكانَتْ لها أشدَّ حِفظًا مِن كَيفيَّةِ قراءَتِه لغَيرِها[1].

وقال الغزاليُّ: حديثُ أمِّ سلمةَ حُجَّةٌ ظاهرةٌ على أنَّ البَسملةَ آيةٌ مِن الحمدِ، فإن قيل: رِوايتُها لَيسَتْ رِوايةَ لَفظٍ عَن رسولِ اللهِ ﷺ بل هيَ ظَنٌّ مِنها؛ إذ قالَت: «عدَّ ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ آيةً منها[2]» فلعلَّها غَلِطَت في ظنِّها؟

فالجوابُ: أنَّ جَزْمَ الرَّاوي الثِّقَةِ العَاقلِ في أَمرٍ مَحْسوسٍ لا يجوزُ حَملُهُ على الغَلَطِ، وإلا لجازَ في أَصلِ الرِّوايةِ، وهو مُحَالٌ[3].

ومِن أَجْلهما اختُلف في أنَّها آيةٌ برأسِها أو بما بَعْدَها.

قوله: «ومِن أجلِهما اختُلفَ في أنَّها آيةٌ برأسِها أو بما بعدَها»؛ أي: ومِن أجلِ الحَديثَيْنِ، فإنَّ الأَوَّلَ يقتَضي عدَّها آيةً مُستقِلَّةً، والثاني يَقتَضِي أنَّها معَ ما بعدَها آيةٌ، وهذا منهُ بناءٌ على اللفظِ الذي أوردَهُ، وقد عرفتَ أنَّ الأَمرَ بخِلافِه.

والإجماعُ على أنَّ ما بين الدَّفَّتين كلامُ الله سبحانه وتعالى، والوِفاقُ على إثباتها في المصاحِف مع المبالغةِ في تجريدِ القرآنِ حتى لم تُكْتَبْ آمين.

قوله: «والإجماعُ على أنَّ ما بينَ الدَّفَّتينِ كلامُ اللهِ، والوِفاقُ على إِثباتِها في المصاحِفِ مع المبالغةِ في تجريدِ القُرآنِ حتَّى لَم تُكتَبْ آمين»:

---

(١) انظر: «البسملة» لأبي شامة (ص: ٣٣٠).

(٢) في (ز) و(ف): «فيها».

(٣) نقله أبو شامة في «البسملة» (ص: ١٦٣).

ذكرَ البَيهَقِيُّ والغَزَاليُّ وغيرُهُما أنَّ هذا أقوى ما يُستدَلُّ به في المسألةِ[١].

قال البيهقيُّ في «الخلافيات»: الأصلُ عِندَنا إجماعُ الصَّحابةِ؛ فإنَّهُم أجمَعُوا على أنَّ مُصحفَ عُثمانَ وسائرَ المصاحفِ كتابُ اللهِ ووَحيُهُ وتَنزيلُهُ مِن غيرِ تَقييدٍ فيهِ ولا استثناءٍ، وكذلكَ النَّاقلونَ عَنهم بعدَهُم لم يختَلِفُوا فيما اتَّفقوا عليه، ووَجدناهُ مَكتوبًا في تلكَ المَصاحفِ كسائرِ القُرآنِ[٢].

وقال في «المعرفة»: أحسَنُ ما يُحتَجُّ به في أنَّ البَسملةَ مِن القرآنِ، وأنَّها في فواتحِ السُّوَرِ مِنها سوى براءةَ: ما رَوَينا مِن جَمعِ[٣] الصَّحابةِ كتابَ اللهِ في مَصاحِفَ، وأنَّهم كتبوا فيها: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ على رأسِ كلِّ سُورةٍ سوى سُورة براءةَ مِن غيرِ استثناءٍ ولا تَقييدٍ ولا إدخالِ شَيءٍ آخرَ فيها، وهُم يَقصِدونَ بذلكَ نفيَ الخِلافِ عَن القِراءةِ، فكيفَ يُتوهَّمُ عَليهِم أنَّهُم كَتبوا فيها مئةً وثلاثَ عشرةَ آيةً ليسَتْ مِن القرآنِ[٤].

وقال الغزاليُّ: أظهَرُ الأدلَّةِ كونُه مَكتوبًا بخطِّ القُرآنِ معَ أوائلِ[٥] السُّوَرِ سِوى سورةِ براءَةَ، ووجهُ الدَّلالةِ أنَّه لا يخلو: إمَّا أَنْ يكونَ ذلك بأمرِ رَسولِ اللهِ ﷺ، أو بدعةً مِن عُثمانَ رضي الله عنه أو غيرِه لغرضِ التَّبرُّكِ في البُداءةِ كذكرِ اسمِ السُّورةِ وعددِ الآياتِ، ولَمَّا ابتُدِعَت كِتبَتُها في زَمَن التابعينَ اشتدَّ الإنكارُ مِن جَميعِهِم عليها، حتَّى

(١) في (س): «في البسملة».

(٢) انظر: «مختصر خلافيات البيهقي» لابن فرح (٢/ ٤١).

(٣) في (ز): «عن جميع».

(٤) انظر: «معرفة السنن والآثار» للبيهقي (١/ ٥١٢).

(٥) في (ز): «مع سائر».

أَنكَرُوا النُّقَطَ والأَعشارَ وقالوا: هذه بِدعةٌ وزِيادةٌ، وإنما تَرَكَها مَن تَرَكَها اعتمادًا على أنَّها تُكتَبُ بالحُمرةِ لا بخطِّ القُرآنِ، فإنَّها لا تَلتَبِس بالقرآنِ ولا ضررَ فيها، بَلْ فيها مَنفعَةٌ ليكونَ ذلك أَعوَنَ على الحفظِ، وإنَّما اعتذروا بذلك ولَم يَعتَذِر أحدٌ بأنَّا أَبدَعْنا ذلك بالاجتهادِ كما أَبْدَع عثمانُ كِتبةَ[1] البَسملَةِ مع أنَّهُ لا بيانَ فيها ولا حاجةَ إليها.

ثم إنْ كانَ تجاسَرَ مُبدِعٌ على إبداعِها فكيفَ سكتَ كافةُ المُسلمينَ عنهُ مِن غيرِ إنكارٍ وتَبديعٍ؟! وذلك ممَّا يُعلَمُ استحالَتُه قطعًا، إذ النفوسُ لا تسمَحُ بالسُّكوتِ في مثلِه، ولو كتبَ الآن كاتبٌ في القرآنِ أو في أولِ السُّوَرِ: «أَعوذُ باللهِ من الشَّيطانِ الرَّجيمِ» احتجاجًا بقولِ الله تعالى: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴾ [النحل: ٩٨] فهل يُتَصوَّرُ أن يَسكُتَ الناسُ عنه أو يوافقوهُ عليه؟ هذا والزَّمانُ زمانُ إهمالٍ وتَساهُلٍ في مُهمَّاتِ الدِّينِ، والوَقتُ وقتُ فتورٍ وضَعفٍ، فكيفَ يُظنُّ ذلك بالصَّحابةِ معَ تصلُّبِهم في الدِّينِ وشِدَّتِهم؟ وكيفَ سكتوا عن إبداعِ زيادةٍ بخطِّ القرآنِ شديدةِ الضَّرَرِ؛ لكَوْنِها مُوهِمَةً أنَّها مِن القرآنِ، خاليةً عن المنفعةِ وإفادةِ نوعٍ مِن البيانِ، وأمَّا في أَسامي السُّوَرِ فلا ضررَ في إِثباتها إذ لا تُوْهِمُ كونَها من القرآنِ، وفيها فائدةُ التَّمييز[2] والتَّعريفِ، فينكِرُ التابعونَ ذلك مع كونِهم دونَ الصَّحابةِ في الصَّلابةِ في الدِّينِ، ثم تسكتُ الصَّحابةُ على إنكارِ ما فيه ضَررُ الاشتباهِ وليسَ فيه فائدةُ البيانِ؟!

هذا من المُحالِ الذي لا يَنشَرِحُ الوَهمُ لِقبولِهِ أَصلًا.

---

(١) في (ز): «كتابة».

(٢) في (ف): «التمرين».

ثمَّ كيفَ يُظَنُّ بمسلمٍ أن يَستجيزَ ذلك مِن غيرِ فائدةٍ وسَببٍ باعثٍ؟!

فإن قيل: لعلَّ الباعِثَ قولُهُ ﷺ: «كلُّ أمرٍ ذي بالٍ لا يُبدَأُ فيهِ باسمِ اللهِ فهو أَبتَرُ»[١]، وإرادةُ الفَصلِ بينَ السُّوَرِ.

قُلنا: فهلَّا كتبَ «أعوذُ باللهِ مِن الشَّيطانِ الرَّجيمِ» في أوَّلِ القرآنِ لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨] وهذا للقرآنِ خاصَّةً، وذلكَ أمرٌ عامٌّ لا يختصُّ بالقرآنِ.

فإن قلتَ: إنَّما أُمِرَ بالاستعاذةِ عندَ القِراءةِ لا عندَ الكِتْبَةِ[٢]؟

فنقول: وإنَّما أُمِرَ في بُداءةِ الأمورِ بذكرِ اسمِ اللهِ لا بكَتْبِه، ثمَّ مِن أينَ تقاومُ هذه الفائدةُ ضررَ الاشتباهِ، وجراءةَ الزِّيادةِ في كتابِ اللهِ تعالى وإثباتِ ما ليسَ منهُ فيه.

وأمَّا غرضُ الفَصلِ فظاهرُ البُطلانِ؛ إذ كانَ يُمكِنُ بإهمالِ خطٍّ كما في سُورةِ براءةَ، أو بأَنْ يُكتبَ بالحُمرَةِ سورةٌ أخرى وعددُ آياتِها كذلك حتى لا يَلتَبِسَ، وكيفَ يعدلُ عنه إلى ما يَلتبِسُ[٣] بالقرآنِ[٤]؟ فهذه الاحتِمالاتُ كلُّها فاسدَةٌ، ثمَّ هو باطِلٌ بسورةِ براءةَ، وإثباتُها في جميعِ السُّوَرِ دونَ براءةَ على الخُصوصِ كالقاطعِ بأنَّ مأخذَهُ التَّوقِيفُ فقَط.

وعلى الجُملَةِ فنَعلَمُ أنَّ كِتبةَ[٥] ما ليسَ بقُرآنٍ ويَشتبِهُ بالقرآنِ وبخطِّهِ مِن الكَبائرِ،

---

(١) سيأتي ذكره عند البيضاوي قريباً.

(٢) في (ز): «الكتابة».

(٣) في (س) و(ز): «ما ليس».

(٤) في (ز) زيادة: «ويشتبه بالقرآن».

(٥) في (س) و(ف): «كتابة».

فلا يُتصوَّرُ أن يتجاسَرَ عليه مُسلِمٌ، وإنْ تجاسَرَ فلا يُتصوَّرُ أن يَسكُتَ عنه المسلمونَ فضلًا عن أَن يُوافِقُوهُ بأجمَعِهِم حتى لا يخالِفَ مُخالِفٌ.

فإن قيل: سلَّمْنا أَنَّهُ ليسَ مُبدَعًا بل هو مَكتوبٌ بالتَّوقيفِ، ولذلك لم يُكتَب في سورةِ بَراءةَ لأَنَّهُ لم يَرِدْ به التَّوقيفُ، ولكنَّ هذا يدلُّ على جوازِ كِتبَتِه[١] لا على كَونِه قرآنًا، وليسَ يَستحيلُ[٢] أنْ يأمرَ الرَّسولُ ﷺ بكتبةِ[٣] ما ليسَ بقُرآنٍ، وهذا السُّؤالُ ذكرَهُ القاضِي[٤].

فالجوابُ: أنَّ هذا إبعادٌ في التَّأويلِ تَستبعِدُه النُّفوسُ وتَشمَئِزُّ عَن قبولِه الطِّباعُ.

وعلى الجملةِ فلَا نقولُ: الإذنُ في كتبةِ ما ليسَ بقُرآنٍ معَ القرآنِ مُحالٌ في نفسِهِ، ولكنَّا نقولُ: هو محالٌ إلا أَنْ يكونَ مَقرونًا بذكرِ أنه ليسَ بقرآنٍ ذكرًا صحيحًا متواترًا حتى يَنتفِيَ بِهِ الوَهمُ السَّابقُ إلى الأَذهانِ، سلَّمْنا أَنَّهُ ليسَ بمُحالٍ، ولكنْ لا يخفَى أَنَّه بعيدٌ، وأنَّ الأَغلبَ على الظنِّ أَنَّهُ لا يُكتبُ معَ القرآنِ ما ليسَ بقُرآنٍ.

فإذَنْ حَصلَ مِن هذا: أنَّ الكتبةَ ليسَتْ إلَّا بأَمرِ رسولِ اللهِ ﷺ، وأمرُه بها مِن غَيرِ نصٍّ مُتواتِرٍ يَنفي كونَها قرآنًا = قاطِعٌ أو كالقاطِعِ بأَنَّها مِن القرآنِ. انتهى كلامُ الغَزالِي[٥].

---

(١) في (ز): «كتابته».

(٢) في (س): «بمستحيل».

(٣) في (ز): «بكتب».

(٤) انظر: «الانتصار للقرآن» للباقلاني (١/ ٢٥٦ ـ ٢٥٧).

(٥) نقله أبو شامة في «البسملة» (ص: ١٥٧ ـ ١٥٩).

وقال سُليمٌ الرَّازي: الدَّليلُ على أنَّ البَسملَةَ مِن القُرآنِ هو أنَّ الصَّحابةَ رضيَ اللهُ عنهم أَثبتوا ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ في المصحَفِ بخطِّ سائرِ القرآنِ، مع قَصْدِهم صِيانةَ القُرآنِ عن الاختلاطِ بغَيرِه، وتَوَقِّيهم أن يُثبتوا في المُصحَفِ ما ليسَ مِنهُ، فلولا أنَّه قرآنٌ منزَّلٌ ما فعلوا ذلك[1].

ثم ساقَ الأَحاديثَ في جمعِ الصَّحابةِ القرآنَ في المصحَفِ، والأَحاديثَ في قراءةِ السُّوَرِ والآياتِ كحَديثِ: «تعلَّمُوا البقرةَ وآلَ عِمرانَ»[2]، و: «اقرَأْ عليَّ سُورةَ النِّساءِ»[3]، و: «مَن قرأَ الآيتينِ مِن آخرِ البقرةِ»[4]، و: «مَن حفظَ عشرَ آياتٍ مِن سُورةِ الكهفِ»[5]، إلى غيرِ ذلك.

---

(١) نقله أبو شامة في «البسملة» (ص: ١٦٧)، وقال أبو شامة: صنَّف الشيخ الفقيه سليم بن أيوب بن سليم الرازي رسالة في وجوب قراءة ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، سمَّاها: «المُقْنِعة».

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٢٩٥٠) من حديث بريدة رضي الله عنه، وقال ابن كثير في «تفسيره» (١/ ٣٤): هذا إسناد حسن على شرط مسلم. وروى مسلم (٨٠٤) من حديث أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «اقرؤوا الزهراوين البقرة وسورة آل عمران».

(٣) رواه البخاري (٥٠٥٠)، ومسلم (٨٠٠)، من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال لي النبي ﷺ: «اقرأ علي»، قلتُ: يا رسول الله! آقرأ عليك، وعليك أُنزل؟ قال: «نعم»، فقرأت سورة النساء حتى أتيت إلى هذه الآية: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٤١]، قال: «حسبُك الآن»، فالتفتُّ إليه، فإذا عيناه تذرفان.

(٤) رواه البخاري (٥٠٥٩)، ومسلم (٨٠٨)، من حديث أبي مسعود رضي الله عنه، وتتمته: «في ليلة كفتاه».

(٥) تتمته: «عُصم من فتنة الدجال». رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٧٥٤٢) باللفظ المذكور من حديث أبي الدرداء ضي الله عنه. ورواه مسلم (٨٠٩)، وفيه: «من أول سورة الكهف» بدل «من سورة الكهف».

وقال: هذه الأخبارُ كلُّها دالَّةٌ على أنَّ النبيَّ ﷺ خرجَ مِن الدُّنيا وسورُ القرآنِ مَعلومةٌ، وآياتُ كلِّ سُورةٍ مَفهومةٌ.

وثبتَ بما ذُكِرَ أنَّ جميعَ ما في المُصحَفِ قرآنٌ منزَّلٌ، ويؤكِّدُ ذلك قولُ ابنِ عبَّاسٍ لَمَّا سُئِلَ: هل تركَ رسولُ اللهِ ﷺ شيئًا؟ قال: لا، إلا ما في هذا المُصحَفِ.

وقولُ محمَّدِ بنِ عليٍّ ابنِ الحنفيَّةِ لَمَّا سُئِلَ عن ذلك أيضًا: لا، إلَّا ما في هذينِ اللَّوحينِ[1].

فهذا نفيٌ وإثباتٌ، فيقتَضِي أنَّ جميعَ ما في المُصحَفِ يَجرِي مجرًى واحدًا، وأنَّ جميعَهُ قرآنٌ مُنزَّلٌ، وأنَّ ما ليسَ في المُصحَفِ مخالِفٌ له.

وقد رَوَى أبو طاهرٍ ابنُ أبي هاشمٍ في كتابِ «الفَصلِ»[2] بإسنادِه عن القاسمِ عن عائشةَ أنَّها قالت: اقرؤُوا ما في المُصحَفِ.

وظاهرُ ذلك تَسويَتُها بين جميعِ ما في المُصحَفِ، والحكمُ بأنَّهُ كلَّهُ قرآنٌ منزَّلٌ، هذا معَ أنَّ الرُّجوعَ إلى المُصحَفِ والائتمامَ به إجماعٌ، فإنَّ المسلمينَ مِن لَدُن الصَّحابَةِ إلى زَماننا هذا يَرجعونَ فيما يَنوبُهُم بما يتعلَّقُ بالقرآنِ إليه ويَستدلُّونَ به، فيقولُ الذي يخالِفُ في إثباتِ الكلمةِ: هي مَكتوبةٌ في المُصحَفِ.

ويؤكِّدُ ذلك أيضًا أنَّهم لَمَّا اختلَفُوا في كتابةِ (التَّابوتِ) فقالت الأنصارُ: بالهاءِ،

---

(١) هذان الأثران رواهما البخاري (٥٠١٩)، كلاهما بلفظ: ما ترك إلا ما بين الدفتين.

(٢) «الفصل بين أبي عمرو والكسائي» لعبد الواحد بن عمر بن محمد بن أبى هاشم البزار، أبي طاهر البغدادي، المتوفى سنة (٣٤٩هـ). انظر: «هدية العارفين» (١/ ٦٣٣).

وقال سعيدُ بن العاصي: بالتاءِ، لم يكتبوهُ حتى قيلَ لهم: إنَّهُ أُنزِلَ بلغةِ قُريشٍ، وهو في لُغَتِهم بالتاءِ فكَتبوهُ بها[١].

فكيفَ يُظَنُّ بهم معَ هذا التَّثبُّتِ أَن يكتبوا فيه ما ليسَ بقُرآنٍ؟!

وممَّا يُبَيِّنُ أنَّ كتابتَهُم ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ في المصحَفِ إنَّما هو بالتَّوقيفِ مِن الرَّسولِ ﷺ: أنَّهم كَتبوها في أَوائلِ سُوَرٍ وتركوها في أوَّلِ بَراءَةَ، فلو كانوا إنَّما فَعلوا ذلكَ لأجلِ التَّبرُّكِ والافتتاحِ بها لوَجَبَ لهذهِ العِلَّةِ افتتاحُ براءةَ بها.

ويبيِّنُ ذلك: أنَّ قومًا كَرِهوا نَقْطَ المصاحفِ والتَّعشيرَ فيها، وكتابةَ عددِ آياتِ السُّوَرِ، رويَ ذلكَ عن ابنِ مَسعودٍ وإبراهيمَ النَّخَعيِّ ومَكحولٍ ومُجاهدٍ وعَطاءٍ[٢]، هذا مع ظهورِ الحالِ في ذكرِ أَسماءِ السُّوَرِ وعددِ أَعشارِها، وأنَّه لا شُبهةَ على أحدٍ أنَّ ذلك ليسَ بقرآنٍ، فلَوْ كانَت ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ ليسَتْ مِن القُرآنِ لكانَ إثباتُها بالإنكارِ أَولى لإشكالِ الأَمرِ فيها، ولظهرَ اختلافُهُم في ذلكَ وإنكارُهُ والخوضُ فيه، فلمَّا لم يكن كَذلك صحَّ وثبتَ أنَّ جميعَ ما في المصحَفِ الذي كتبَهُ الصَّحابةُ قرآنٌ منزَّلٌ مِن عندِ اللهِ تعالى.

ويوضِّحُ ذلك أيضًا ويكشفُه: أنَّ الذينَ استَجازوا مِن التَّابعينَ ومَن بعدَهُم أن يَكتُبوا في المُصحَفِ أسماءَ السُّوَرِ وعددَ آيِ كلِّ سُورةٍ والتَّعشيرَ والنَّقطَ خالفوا في الخطِّ بينَ هذه الأشياءِ وبين ما وَجدوهُ في المُصحَفِ، فكتبوا هذهِ الأشياءَ بالحمرَةِ أو الصُّفرَةِ ونَحوِهِما وخَطَّ المُصحَفِ بالسَّوادِ، واعتذروا عن ذلكَ بأنَّ الأمرَ لا

---

(١) الخبر رواه الترمذي (٣١٠٤) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، وقال: حديث حسن صحيح. وأصله عند البخاري (٣٥٠٦).

(٢) انظر أقوالهم في «الانتصار للقرآن» للباقلاني (١/ ٢١١ ـ ٢١٢)، و«البسملة» (ص: ١٧١ ـ ١٧٢).

يُشكِلُ[1] فيه، ولَم يَحتجُّوا بكَتْبِ السَّلَفِ ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ في فواتحِ السُّوَرِ مع أنَّها ليسَتْ مِن القُرآنِ وإشكالِ الأَمرِ فيها، فثبتَ أنَّهم اعتقدوا أنها قرآنٌ مُنزَّلٌ؛ لأنَّهُم لو كانوا يعتقدونَ خِلافَ ذلك لَسَارعوا إلى الاحتجاجِ بما قُلنا، ولم يَجُزْ على جَميعِهِم إغفالُ هذا الأَمرِ الظَّاهرِ النَّاقضِ لقولِ مَن خالَفَهُم وبَدَّعَهُم.

ومما يوضِّحُ ما قُلنا أيضًا: أنَّه لو ذهبَ ذاهِبٌ في يومِنا هذا إلى أنَّ المُعوِّذتينِ لَيستا مِن القرآنِ واحتجَّ بما رُوِيَ عن ابنِ مَسعودٍ[2]، أو ذهبَ إلى أنَّ سُورتي القُنوتِ مِن القرآنِ واحتجَّ بما رويَ عَن أبيٍّ بن كَعبٍ[3]، لَم يُحتَجَّ عليه في إثباتِ المعوِّذَتينِ قرآنًا وإسقاطِ سُورتي القُنوتِ مِن القرآنِ بأَبلغَ مِن الرُّجوعِ إلى المُصحَفِ، فكذلك في ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾.

ومما يُبيِّنُه[4] أيضًا: أنَّ مُخالِفينا في كونِ البَسملَةِ آيةً مِن الفاتحةِ قَد أَجمعوا مَعنا على أنَّ قولَه: ﴿لَقَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولٞ مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ﴾ [التوبة: ١٢٨] إلى

---

(١) في «البسملة»: يُشَكِّك.

(٢) تقدم تخريجه قريباً.

(٣) حكي عن أبيٍّ رضي الله عنه أنه زاد في مصحفه سورتين؛ إحداهما تسمَّى: سورة الخَلْع، وهي: (اللهم إنَّا نستعينك ونستغفرك، ونثني عليك، ونؤمن بك ولا نكفرك، ونخلع ونترك من يهجرك)، وتسمَّى الثانية: سورة الحفد، وهي: (اللهم إيّاك نعبد، ولك نصلي ونسجد، وإليك نسعى ونحفد، نرجو رحمتك ونخشى عذابك إنّ عذابك بالكفار ملحق) وهذا مما أجمع المسلمون على خلافه.
انظر: «جمال القراء» لعلم الدين السخاوي (١/ ٢٠٣).
ورواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٧٠٣٠) عن ميمون بن مهران: في قراءة أُبي بن كعب: (اللهم إنَّا نستعينك ونستغفرك...).

(٤) في (س) و(ز): «ينبه»، وفي (ف): «بينه»، والمثبت من «البسملة».

آخرِ السُّورةِ، وقوله: ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُواْ مَا عَـٰهَدُواْ ٱللَّهَ عَلَيْـهِ﴾ [الأحزاب: ٢٣] مِن القرآنِ؛ لاتِّفاقِ المَصاحفِ على ذلك، معَ ما رُوِيَ عن زيد بن ثابت أنه قال: وَجدتُ مِن سورةِ التَّوبةِ آيتينِ مع خُزيمةَ الأنصاريِّ لم أَجِدهُما معَ غيرِه[1]، وفي روايةٍ أُخرى: فَقَدْتُ آيةً مِن الأحزابِ قد كنتُ سَمِعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقرأُ بها فوجدتُها مع خُزيمةَ بنِ ثابتٍ: ﴿رِجَالٌ صَدَقُواْ مَا عَـٰهَدُواْ ٱللَّهَ عَلَيْـهِ﴾ فألحَقْتُها في سُورَتِها في المُصحَفِ[2]، فكذلك يَلزَمُهم أَنْ يَحْكُموا بأنَّ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ آيةٌ مِن الفاتحةِ لاتِّفاقِ المصاحفِ على كِتابتِها فيه مع ما يذكرونَهُ مِن أَنَّهُ لَم يَرِدْ فيها ما وردَ في سائرِ آياتِ الفاتحةِ.

فإنْ قالَ قائِلٌ: إنَّا لا نعلَمُ مِن دينِ الأُمَّةِ المُتَّفِقَة على كَتْبِ المُصحَفِ أَنَّها وَقَفَت على أنَّ جميعَ ما فيهِ مِن فَواتحِ السُّوَرِ قرآنٌ مُنزَّلٌ مِن عندِ اللهِ، وإِن عَلِمْنا أَنَّهم قَد أَثبتُوا ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ فاتحةً للسُّور.

فالجوابُ أن يُقالَ: بالذي عَلِمتَ أنتَ مِن دينِهم أَنَّهم وقفوا على أنَّ المعوِّذتين والآيتينِ مِن آخرِ سورةِ التَّوبةِ والآيةَ مِن الأَحزابِ قرآنٌ منزَّلٌ مِن عندِ اللهِ عَلِمَ خصمُكَ مِن دينِهم أَنَّهُم وَقَفُوا على أنَّ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ آيةٌ مِن أولِ الفاتِحةِ.

ثم يقالُ: كلُّ ما كُتبَ في المصحَفِ في[3] أيامِ أبي بكرٍ وأَقرَّ هو وسائرُ الصَّحابةِ عليه سَنَةً بعدَ سنةٍ إلى انقراضِهِم محكومٌ بأَنَّهُ قرآنٌ منزَّلٌ، وجارٍ مَجرى ما وردَ به الخبرُ المتواتِرُ عن الرَّسولِ ﷺ؛ للعِلمِ بأَنَّهم لم يُدوِّنوا فيه إلا ما وَضَحَ عِندَهُم أَنَّهُ قرآنٌ مُنزَّلٌ.

---

(١) رواه البخاري (٤٦٧٩).

(٢) رواه البخاري (٤٠٤٩).

(٣) في (ز): «من».

فإن قال: ففي المُصحَفِ أسماءُ السُّوَرِ وعَددُ الآيِ والأَعشارُ والأَخماسُ، وليسَ شيءٌ من ذلكَ بقرآنٍ، فكذلك ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾.

فالجوابُ: أنَّ هذه الأشياءَ أُحدِثَت في المُصحَفِ بعدَ الصَّدرِ الأوَّلِ مِن الصَّحابةِ، وحينَ أَحدثوها كَتبوها بغيرِ القَلَمِ واللَّونِ اللَّذَينِ كُتِبَ بهما سائرُ المُصحَفِ، و﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ بخلافِ ذلك، وجميعُ ما في الإمامِ كتبَهُ كُتَّابُ المُصحفِ في أيامِ أَبي بكرٍ بقلمٍ واحدٍ ولونٍ واحدٍ، وأقرَّهُم سائرُ الصَّحابةِ على ذلك قاصدينَ به إلى حفظِ التَّنزيلِ عَن أن يَضيعَ شيءٌ منه أو يختلِطَ غيرُه به، فلَم يَجُز أَن يُحْكَمَ بأنَّ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ ليس من جملةِ التَّنزيلِ كما لا يجوزُ أَن يُحكَمَ بمثلِ ذلك في المعوِّذَتَينِ والآيتينِ في[1] آخرِ التَّوبةِ والآيةِ من الأحزابِ، فمَن ادَّعى أنَّ سَطرًا ممَّا تضمَّنَه الإمامُ ليسَ بقرآنٍ كانَ كمَن ادَّعى ذلك في المعوِّذتَيْنِ والآياتِ الثَّلاثِ.

فإن قال[2]: أنا لا أُصَحِّحُ خلافَ ابنِ مسعودٍ في المعوِّذتين.

قيل: الأَمرُ في ذلك أشهَرُ مِن أَن يتهيَّأَ لك جَحْدُه، ولو جازَ لك ذلكَ مع شُهرَةِ الأَمرِ فيه لجازَ لِخَصمِكَ أن يقولَ: وأَنا لا أُصَحِّحُ اختلافَ السَّلَفِ في كونِ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ قُرآنًا مُنزَّلًا.

فإن قال: إنَّما أُثبِتَت المعوِّذتانِ قُرآنًا مع الاختلافِ الذي وُجِدَ للإعجازِ

---

(١) في (ز): «من».

(٢) بعدها في (ز): «قائل»، والمثبت من باقي النسخ و«البسملة».

القائـمِ فيهمـا و﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ ليـس فيـهِ إعجـازٌ ولا هـوَ مُتَّفَـقٌ[1] عليه.

قيلَ له: فأَثبِتْ سُورتي القُنوتِ قرآنًا لأنَّ كلَّ واحدةٍ منهما قَدْرٌ يكونُ فيه الإعجازُ كما أنَّ كلَّ واحدةٍ مِن المعوِّذتينِ كذلك، وأنتَ لا يُمكِنُكَ أن تُثبِت بدَعواكَ هذه أكثرَ مِن ذلك.

ثم يقالُ له: فاحكُمْ بأنَّ قولَه ﴿هُوَ﴾ في سورةِ الحديدِ في قوله: ﴿وَمَن يَتَوَلَّ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ [الحديد: ٢٤] ليسَ مِن جملةِ التَّنزيلِ؛ لُحصولِ الاختِلافِ وعدمِ الإعجازِ فيهِ، بَلْ هذا أَوْلى مِن وجهين:

أحدهما: أنَّ كلمةَ ﴿هُوَ﴾ غيرُ مكتوبةٍ في مصاحفِ أهلِ المدينةِ والشَّامِ، و﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ مكتوبةٌ في جميعِ المَصاحفِ.

والآخـرُ: أنَّ كلمـةَ ﴿هُوَ﴾ أبعدُ مِن أن يكونَ فيهـا إعجازٌ من ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾.

فإن قالَ: المعوِّذتانِ لَمَّا لم يَجُز إخراجُهُما مِن القُرآنِ باختِلافٍ؛ كذلك لَم يَجُز إثباتُ غيرِهما في القرآنِ باختِلافٍ.

فالجوابُ: أنَّ هذا يَلزَمُ مَن يَرومُ إثباتَ شَيءٍ في المُصحَفِ بعدَ الصَّحابةِ على أنَّهُ قرآنٌ، و﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ قد أثبتَها الصَّحابةُ كما أثبتَتْ سائِر القرآنِ.

ثـمَّ يقـالُ: أَلَيـسَ قد اتَّفَقنـا أنَّهُ لا يجوزُ إخـراجُ المعوِّذتيـنِ عَن أن يكونـا قُرآنًا مـعَ كَونِهمـا مَكتُوبتَيْنِ فـي المُصحَفِ بخلافِ مَـن خالفَ فيهما، فكذلـكَ لا يَجوزُ إخـراجُ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ فـي أوَّلِ الفاتحـةِ عَـن أن تكـونَ قُرآنـا مـعَ كونِها

---

(١) في (ز): «ليس فيها إعجاز ولا هم متفقون».

مَكتوبةً في المُصحَفِ بخلافِ مَن خالفَ فيها، انتهى كلامُ سُلَيمٍ الرَّازي[١].

وقال الإمامُ أبو بكرٍ ابنُ خُزيمةَ صاحبُ «الصحيح»[٢]، وهو أحدُ الأئمَّةِ الجامعِينَ بين الفِقهِ والحديثِ، لَقِيَ أصحابَ الإمامِ الشَّافعيِّ وأخذَ عَنهُم: الرُّجوعُ فيما يُختلَفُ فيه من القرآنِ إلى ما هو مُثبَتٌ بين الدَّفَّتينِ كما أنَّهُ قد اختُلفَ في المعوِّذتينِ، ولا حجَّةَ أثبَتُ عندَ العُلماءِ أنَّهما مِن القرآنِ مِن إثباتِ هاتين السُّورتينِ وكَتبِهِما بين الدَّفَّتينِ باتِّفاقٍ مِن جميعِ مَن جمعَ القرآنَ على عهدِ الصِّدِّيقِ مِن المهاجرينَ والأنصارِ وأُمَّهاتِ المؤمنينَ، وهُم أهلُ القُدوَةِ الذين شاهَدُوا التَّنزيلَ وصَحِبُوا النَّبيَّ ﷺ، وحَفِظُوا عنهُ[٣] القرآنَ يَقرأُ بهِ في الصلاةِ ويُعلِّمُهُم إيَّاهُ، وهم الذين حَفِظُوا سُنَنَ النبيِّ ﷺ وبَلَّغُوا عنه جميعَ ما بالمسلمينَ إليهِ الحاجةُ مِن دِينهِم، فكَتَبوا المعوِّذتينِ بينَ الدَّفَّتينِ باتِّفاقٍ مِن جَميعِهِم لَم يُنازِعْهُم في ذلكَ مُنازِعٌ، ولا خالَفَهُم في ذلكَ بَشرٌ، ولا تركَ أحدٌ مِن المُسلمينَ في شَيءٍ مِن الأَقطارِ إلى يَومِنا هذا نَعلَمُه كِتْبَةَ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ في شيءٍ مِن أَوائلِ سُوَرِ القُرآنِ.

قال: فهذه الحُجَّةُ العُظمى عندَ عُلمائِنا على مَن خالفَنا ونازَعَنا وادَّعى أَنَّهما لَيستا مِن القُرآنِ، ومُخالِفونا مِن العِراقيِّينَ مُقِرُّون أَنَّهما مِن القرآنِ، وابنُ مَسعودٍ مع جَلالَتِه وعِلمِه وفِقهِه ومَكانته مِن الإسلامِ كانَ ينكرُ أنَّ المعوِّذتينِ مِن القرآنِ وهُم مُعتَرِفونَ أَنَّهُ لَم يكتُبْهُما في مُصْحَفِه ولا كانَ يرى قِراءَتَهُما في الصَّلَاةِ، فحُجَّتُنا

---

(١) نقله أبو شامة في «البسملة» (ص: ١٧٠ ـ ١٧٨).

(٢) قال ذلك في مصنف مستقل كما أشار لذلك أبو شامة في «البسملة» (ص: ١٨٩) حيث قال: وقد صنَّف إمام الأئمة أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة رحمه الله.... جزءين في تقرير ما ذهب إليه الشافعي وغيره من الأئمة في أمر البسملة. ثم نقل كلامه.

(٣) في (ز): «منه».

العُظْمَى على مُخالِفينا مِن العِراقِيِّينَ أنَّ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ مِن القرآنِ حذوَ القُذَّةِ بالقُذَّةِ، ولم نرَ في بلدةٍ مِن بلادِ الإِسلامِ التي وَطِئناها مِن الحَرَمَينِ والحِجازِ وتِهامةَ ومُدنِ العِراقِ والشَّامِ ومِصرَ وخُراسانَ، ولا خَبَّرنا أحدٌ عاينَ، ولا خَبَّرَ عَن غيرِه أنه رأى مُصحفًا ولا جُزءًا من أجزاءِ القُرآنِ كُتِبَ فيهِ قديمًا وحديثًا مِن لَدُنْ جَمعِ القُرآنِ بين الدَّفَّتينِ في عَهدِ الصِّدِّيقِ رضي الله عنه إلى زَمانِنا أَسقَطَ في شَيءٍ مِن أَوائلِ السُّوَرِ كتبةَ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، فكيفَ يجوزُ لعالمٍ أَنْ يَتوهَّمَ عَليهِم أَنَّهُم كتبوا بينَ أَضعافِ القُرآنِ في مئةٍ وبضعةَ عشرَ مَوضِعًا ما ليسَ بقُرآنٍ بمثلِ القَلَمِ الذي كتبوا بِهِ القُرآنَ وبمثلِ ذلكَ السَّوادِ والخطِّ.

فمَن تدبَّرَ ما وصَفْنا، وعَلِمَ مَوضِعَ أَصحابِ رَسولِ اللهِ ﷺ مِن دينِ اللهِ والعِلمِ والفِقهِ وشِدَّةِ خَوفِهِم مِن خَالِقِهِم ووَرَعِهِم، عَلِمَ واستَيْقَنَ أَنَّهُم لم يكونوا يَستَحِلُّونَ ولا يَسْتَجِيزونَ لِأَنفُسِهِم كتبةَ ما لَيسَ بقُرآنٍ بينَ أضعافِ القُرآنِ بمثلِ خطِّ القُرآنِ بمثلِ ذلكَ السَّوادِ وبمثلِ ذلكَ القَلَمِ، ولَم يُميِّزُوا بينَ كِتبةِ القُرآنِ وكِتبةِ ما لَيسَ بقُرآنٍ.

ثم قال: قال لي بعضُ مَن يحتَجُّ للعِراقِيينَ: أَثبَتَ قرآنٌ[1] باختلافٍ؟

فقلتُ مجيبًا له: نَعَم، قد اختلفَ العُلماءُ في المعوِّذتينِ أَنَّهما مِن القرآنِ أَم لا، وأنتَ مُقرٌّ أَنَّهُما مِن القُرآنِ مع اختلافِ العلماءِ في ذلك، فلَو لم يَثبُت قرآنٌ باختلافٍ بأَنْ كانَ مَسطورًا بينَ الدَّفَّتينِ؛ لوَجبَ أَن تنفي المعوِّذتينِ مِن القرآنِ، فبُهِتَ ولم يُحِرْ[2] جَوابًا.

---

(١) في النسخ: «قرآنًا» والمثبت من «البسملة» وهو الصواب.

(٢) في (ز): «يجد».

قال: فهذه إِحدى الحُجَجِ ـ وهي أَعلاها وأَقواها وأَثبَتُها ـ: أنَّ ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ مِن كتابِ اللهِ في افتتاحِ كلِّ سُورةٍ مِن القرآنِ.

ويقالُ لِمُخالفينا: خَبِّرونا: ما الحجَّةُ على بَعضِ جُهَّالِ المُعتزلةِ إنِ ادَّعى مُدَّعٍ مِنْهم أنَّ ما في القُرآنِ ممَّا هوَ خلافُ مَذهَبِهم ليسَ بقُرآنٍ، أو قالَ جاهِلٌ مِنهُم مثلَ مَقالَةِ صاحِبِهم عمرِو بنِ عبيدٍ: إنَّ ﴿تَبَّتۡ يَدَآ أَبِي لَهَبٖ﴾ لم تكُن في اللوحِ المَحفوظِ[1]؟ فهل يُمكِنُ إقامَةُ الحجَّةِ أنَّها قرآنٌ بخبرٍ عن النبيِّ ﷺ؟ وهل الحجَّةُ أنَّهُ قرآنٌ إلا أنَّهُ مَكتوبٌ بينَ الدَّفَّتينِ؟

أرأيتَ لو قالَت الغَالِيَةُ مِن الرَّافِضَةِ: ما الدَّليلُ على أنَّ ما تَقرؤونَ في صَلاتِكُم قرآنٌ؟ فإنَّ عِندنا قرآنًا مَسنونًا نظيرُه إذا خرجَ المهدِيُّ ظهرَ العَدلُ والحَقُّ والإِنصافُ، فهل يُمكِنُ إقامَةُ دَليلٍ فيما يُنكِرُ هؤلاء أنَّهُ قُرآنٌ إلَّا أن يُقالَ: اتَّفقَ الجميعُ مِن العُلماءِ أنَّ ما كُتِبَ في المَصاحِفِ والأَجزاءِ والأَسباعِ بالسَّوادِ قرآنٌ، فهذه إِحدى الحُجَجِ.

الحُجَّةُ الثَّانِيَةُ: أنَّ أهلَ الصَّلاةِ جَميعًا لم يَختلِفُوا مِن الأَسلافِ والأَخلافِ أنَّ ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ قُرآنٌ ووَحيٌ أنزلَهُ اللهُ على النَّبيِّ ﷺ في قوله: ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيۡمَٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [النمل: ٣٠] وإذا اتَّفقَ الجَميعُ أنَّ ذلكَ في مَوضِعٍ واحِدٍ قرآنٌ ووَحيٌ كانَ ما هوَ مِثلُ حروفِهِ ونَظمِهِ ولَفظِه ممَّا هوَ مَكتوبٌ في أَوائلِ السُّوَرِ كلِّها بمثلِ كِتابتِهِ قرآناً ووَحياً مثلَه، لا فرقَ إذا كانَ قرآنٌ في مَوضِعٍ فهوَ قرآنٌ في كلِّ مَوضِعٍ كتبَ بينَ الدَّفَّتينِ.

ثم قال: وابنُ مَسعودٍ معَ إنكارِهِ أَن تكونَ المعوِّذتانِ مِن القُرآنِ لم يُنكِرْ أنَّ

---

(١) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٢/ ١٧٠).

﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ من القرآنِ؛ لأنَّ في كراهَتِه التَّعشيرَ في المُصحَفِ[١]، وفي قولِه: «جَرِّدُوا القُرآنَ ولا تَلبِسُوا به ما ليسَ مِنهُ»[٢]، دلالةً واضحَةً على أنَّ ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ لَو لَم تَكُن عندَهُ في أَوائلِ كلِّ سُورةٍ مِن القُرآنِ لَمَا كُتِبَت في أَوائلِ السُّوَرِ، ولم نَسمَعْ أَحدًا من العُلماءِ ولا مِن الجُهَّالِ ذكرَ أنَّ ابنَ مَسعودٍ لَم يَكتُب ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ في أَوائلِ السُّوَرِ، وقَد نظرتُ في المُصحَفِ الذي يُذكَرُ أنه مُصحَفُ ابنِ مَسعودٍ ـ وهو خِلافُ تأليفِ مَصاحفِ الآفاقِ ـ فرأيتُ في أَوائلِ كلِّ سورةٍ من ذلكَ المصحفِ مكتوبًا ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ كما قد كُتِبَ في مَصاحِفِنا.

فالعِلمُ مُحيطٌ عندَ مَن سَمِعَ قولَ ابنِ مَسعودٍ: «جَرِّدُوا القرآنَ ولا تَلبِسُوا به ما ليسَ مِنه» أنَّ ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ في أَوائلِ كلِّ سُورةٍ مِن القرآنِ كانَ عندَهُ مِن القُرآنِ، إذ لو لم يَكُن عِندَهُ مِن القرآنِ لَمَا لَبَسَ القرآنَ بغيرِه، ولجرَّدَ القرآنَ وجرَّدَ أصحابُهُ الذين كانوا يَرَونَه قدوَةً لا يَرونَ مُخالفَتَهُ واتِّباعَ غَيرِه مِن أَصحابِ النَّبيِّ ﷺ، ومحالٌ أَن يَكرَهَ عالمٌ التَّعشيرَ في المصحَفِ كراهيةَ أَن يكونَ قَد أَلحقَ بالقُرآنِ ما ليسَ مِنه[٣] ثمَّ يكتبَ ما ليسَ بقرآنٍ في مئةِ موضعٍ وأكثرَ مِن عَشرةِ مواضِعَ حُروفًا مَنظومَةً، هذا ما لا أَظنُّهُ يَخفى على عاقِلٍ[٤].

---

(١) رواه عبد الرزاق في «مصنفه» (٧٩٤٢).

(٢) رواه عبد الرزاق في «مصنفه» (٧٩٤٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٩٧٥٣)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ١٥٨): رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح غير أبي الزعراء، وقد وثَّقه ابن حبان، وقال البخاري وغيره: لا يتابع في حديثه.

(٣) في (ز): «فيه».

(٤) انظر: «البسملة» (ص: ١٩٠ ـ ١٩٤).

والباءُ متعلِّقةٌ بمحذوفٍ تقديرُه: «بسم الله أَقْرأُ»؛ لأنَّ الذي يتلوهُ مقروءٌ، وكذلك يُضْمِرُ كلُّ فاعلٍ ما يَجْعلُ التسميةَ مبدأً له. وذلك أَوْلَى مِن أنْ يُضمَر «أبدأُ» لعدَمِ ما يطابقُه ويَدلُّ[1] عليه، أو: «ابتدائي» لزيادةِ إضمارٍ فيه.

قولُهُ: «والباءُ متعلِّقَةٌ»:

الشريفُ: الأدواتُ التي تُفضي[2] بمعاني الأفعالِ إلى ما بعدَها فروعٌ لها ومتعلِّقةٌ بها، وكذلكَ المعمولُ من حيثُ هوَ معمولٌ فرعٌ على عاملِهِ ومتعلِّقٌ بهِ، فلذلكَ قالَ: «متعلِّقَة»[3]، وتراهُم يقولون: «أحوالُ متعلِّقاتِ الفعلِ» بكسرِ اللَّامِ، وإذا نُظرَ[4] إلى جانبِ المعنى قيل[5]: تَعلَّقَ الفعلُ بكذا، إمَّا بنفسِهِ أو بواسطةِ حرفٍ[6].

قال: ثُمَّ إنهُ[7] تارةً يَذكرُ تعلُّقَ الجارِّ وحدهُ، وتارةً تعلُّقَ المجرورِ وحدهُ، وتارةً مجموعَ الجارِّ والمجرورِ، وذلكَ لأنَّ الجارَّ أداةٌ لإفضاءِ معنى الفعلِ، والمجرورَ معمولٌ بواسطةِ الجارِّ، وكلُّ واحدٍ منهما متعلِّقٌ[8] بِهِ فكذا المجموعُ[9].

وقالَ شيخنا العلَّامةُ محيي الدينِ الكافِيَجيُّ في «شرحِ القواعدِ»:

---

(١) في (ت) و(خ): «وما يدل».

(٢) في (س) و(ز): «تقتضي»، والمثبت من (ف)، وهو الموافق لما في «حاشية الجرجاني».

(٣) في (ز): «بتعلقه»، وفي «حاشية الجرجاني»: «بم تعلقت الباء» وهي عبارة الزمخشري.

(٤) في (ز): «نظرت».

(٥) في (ز) و(س): «قبل»، والمثبت من (ف) وهو الموافق لما في «حاشية الجرجاني».

(٦) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/ ٢٦).

(٧) قوله: «قال» يعني: الجرجاني، وقوله: «إنه» الضمير عائد على الزمخشري.

(٨) في (س) و(ز): «يتعلق».

(٩) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/ ٣١).

فإن قلتَ: الجارُّ لهُ تعلُّقٌ بمعنى الفعلِ، والمجرورُ لهُ تعلُّقٌ به، فما الفرقُ بينهما؟

قلتُ: تعلُّقُ الجارِّ من جهةِ الإفضاءِ وتعلُّقُ المجرورِ من جهةِ المعموليَّةِ، فمعلومٌ أنَّ محلَّ الإعرابِ إنَّما يُتصورُ في الجهةِ الثَّانيةِ فقط[١].

قولُهُ: «**بمحذوفٍ**» قالَ شيخُنا العلَّامةُ الكافِيَجِيُّ: هذا المحذوفُ ثابتٌ لغةً، ساقطٌ لفظًا وذكرًا، وإلَّا فلا يكونُ الحذفُ من الأبحاثِ المتعلقةِ باللُّغةِ[٢].

قولهُ: «**تقديرهُ بسمِ اللهِ أقرأُ**»، تابعَ فيهِ «الكشَّافَ»[٣]، وقد ظنَّ قومٌ أنَّ الزمخشريَّ تفرَّدَ بِهِ، وأنَّهُ خالفَ فيهِ طائفتَي البَصريينَ والكوفيينَ معًا، وليسَ كما ظنُّوهُ، فقد سبقَهُ[٤] إلى ذلكَ إمامُ المفسِّرينَ ابنُ جريرٍ[٥].

قالَ الإمامُ ناصرُ الدِّينِ ابنُ المنيِّرِ في «الانتصافِ»: الذي يقدِّرُهُ النُّحاةُ ـ وهو: أبتدئُ ـ هوَ المختارُ لوجوهٍ:

منها: أنَّ فعلَ الابتداءِ يصحُّ تقديرُهُ في كلِّ تَسميةٍ ابتُدِئَ بها فعلٌ من الأفعالِ بخلافِ فعلِ القراءةِ، والعامُّ صحةُ تقديرهِ أولى، أَلَا تَراهم يقدِّرونَ متعلَّقَ الجارِّ الواقعِ خبرًا أو صِفةً أو صِلةً أو حالًا بالكونِ والاستقرارِ حيثُمَا وقعَ، ويُؤْثِرونهُ لعمومِ صحَّةِ تقديرِهِ.

ومنها: أنَّ تقديرَ فعلِ الابتِداءِ مستقلٌّ بالغرضِ المقصودِ من التَّسميةِ، فإنَّ

---

(١) انظر: «شرح قواعد الإعراب» للكافيجي (ص: ٣٣).

(٢) المصدر السابق (ص: ٣٤).

(٣) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ١٨).

(٤) في (ز): «سبق».

(٥) انظر: «تفسير الطبري» (١/ ١١٤).

الغرضَ منها أن تقعَ مبتدأً، فتقديرُ فعلِ الابتداءِ أوقعُ بالمحلِّ، وأنتَ إذا قدَّرتَ: «أقرأُ»، قدَّرتَ[1]: أبدأُ بالقراءةِ؛ لأنَّ الواقعَ في أثناءِ القراءةِ قراءةٌ أيضًا، والبَسملةُ غيرُ مشروعةٍ فيهِ[2].

ومنها: ظهورُ فعلِ الابتداءِ في قولهِ ﷺ: «كلُّ أمرٍ ذي بالٍ لا يُبدأُ فيهِ باسمِ اللهِ فهوَ أقطعُ»[3]، وأمَّا ظهورُ فعلِ القراءةِ في قوله تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١] فإنَّما ظهرَ ثَمَّ لأنَّ الأهمَّ هو القراءةُ غيرَ منظورٍ فيهِ إلى ابتدائها، ولهذا قدَّمَ الفعلُ فيها على مُتعلَّقِهِ لأنَّهُ الأهمُّ، ولا كذلكَ في التسميةِ، فإنَّ الفعلَ المقدَّرَ كائنًا ما كانَ يقعُ بعدها؛ إذ لو قُدِّرَ قبلَ الاسمِ لفات الغرضُ من قصدِ الابتداءِ، فدلَّ على أنهُ الأهمُّ فوجبَ تقديرُهُ[4].

وأجابَ الإمامُ علمُ الدينِ العراقيُّ في «الإنصافِ»[5] بأنْ قالَ: ما ذكرهُ الزمخشريُّ أصحُّ؛ لأنهُ أمسُّ[6] وأخصُّ بالمقصودِ وأتمُّ شمولًا، فإنَّه يَقتضي أنَّ القراءةَ واقعةٌ بكمالِها مقرونةٌ[7] بالتسميةِ مُصاحِبةٌ لها، أو أنَّ القراءةَ كلَّها باللهِ تعالى، على اختلافِ المذهبَينِ الآتي ذكرُهما، بخلافِ تقديرِ: أبدأُ؛ فإنه يَقتَضِي مُصاحَبَتها

---

(١) في «الانتصاف»: فإنما تعني، بدل: «قدرت».

(٢) أي: غير مشروعة في غير الابتداء، كما هي عبارة «الانتصاف».

(٣) سيأتي عند البيضاوي في المتن قريباً.

(٤) انظر: «الانتصاف» لابن المنير (١/ ٢).

(٥) «الإنصاف» لعلم الدين عبد الكريم بن علي العراقي، المتوفى سنة (٧٠٤هـ)، جعله حكماً بين «الكشاف» و«الانتصاف». انظر: «كشف الظنون» (٢/ ١٤٧٥).

(٦) في (ز): «لأنه أنص».

(٧) في (ز): «معروفة».

بأوَّلِ القراءةِ دونَ باقيها، أو أنَّ ابتداءَ قراءتِهِ باللهِ غيرُ مُتعرِّضٍ إلى تمامِها.

وأمَّا استشهادُه بتقديرِ النُّحاةِ الكونَ والاستقرارَ فليسَ بجيِّدٍ، فإنهم إنَّما فعلوهُ تقريبًا وتمثيلًا، ولو قلتَ: «زيدٌ على الفرسِ» أو «زيدٌ منَ العلماءِ» أو «زيدٌ في حاجتكَ» أو «زيدٌ في البصرةِ» لقدَّرتَ: راكبٌ ومعدودٌ ومهتمٌّ ومقيمٌ، وكانَ أمسَّ من الاستقرارِ، فقد استبانَ لكَ أنَّ تمثيلَ النُّحاةِ بالكونِ والاستقرارِ إنَّما هو حيثُ لا يقصدونَ عاملًا بعينهِ، بل يريدونَ الكلامَ على العاملِ من حيثُ هو عاملٌ؛ كتَمثيلهم بزيدٍ وعمرٍو لا لخصوصيَّتِهما بل ليقعَ الكلامُ على مثالٍ فيكونَ أقربَ إلى الفهمِ، ثمَّ لا يقالُ: الفاعلُ إذا أُبهمَ يُقدَّرُ بزيدٍ وعمرٍو.

وأمَّا ما ذكرهُ ثانيًا مِن أنَّ فعلَ البدايةِ مُستقِلٌّ بالغرضِ لا نسلِّمُهُ، فالقراءةُ أمسُّ وأشملُ كما سبقَ.

وقولُـه: «الغرضُ أن تقعَ التسـميةُ مبتـدأً» فنقولُ بموجَبِه، وأنَّ ذلـكَ يقعُ بالبدايةِ بهـا فعـلًا لا بإضمـارِ الابتـداءِ ولا بنيَّتِـه؛ فـإنَّ ذلـكَ يحصـلُ بالبدايـةِ بالتَّسـميةِ غيرَ مفتقـرٍ إلـى شـيءٍ، فإنَّ مَـن صلَّى فبـدأَ بتكبيرةِ الإحـرامِ أو توضَّـأَ فبدأَ بغسـلِ وجهِهِ لا يحتـاجُ فـي كونـهِ بادئـًا بذلك إلـى إضمارِ بـدأتُ، لكنَّـهُ مفتقرٌ إلـى بركةِ التَّسـميةِ وشـمولها لجميعِ فعلِهِ.

وأمَّا ما ذكرَه ثالثًا من ظهورِ فِعلِ البدايةِ في الحديثِ؛ فجوابُه: أنَّ كونَ التَّسميةِ مبتدأً بها حاصلٌ بالفعلِ لا بإضمارِ فعلِها، ولم يَقُل في الحديثِ: كلُّ أمرٍ ذي بالٍ لم يُقَلْ أبدأُ ولم يُضمَرْ فيهِ، بل طلبَ وقوعَها فعلًا.

فـإن قلـتَ: البـاءُ فـي «بسـمِ اللهِ» فـي الحديـثِ تتعلـقُ بـ«يُبـدأُ» بـلا خـلافٍ، وهـذا وجـهُ الدليـلِ.

قلتُ: لا تَغفُلْ عمَّا قرَّرْتُه، فإنَّ الحديثَ فيهِ حثٌّ على البدايةِ، وأمَّا امتثالُ ذلكَ فهوَ بنفسِ البُداءةِ لا بلفظِها، وأمَّا شمولُ بركةِ التَّسميةِ فذلكَ باللهِ لا بفِعْلنا. انتهى.

وقد أوردَ ذلكَ الطيبيُّ ولم يَزِد عليهِ[١]، والشَّريفُ وزادَ: قالَ الفاضلُ اليمنيُّ تقويةً للمجيبِ: النَّحْويونَ يقدِّرونَ في الظَّرفِ المستقِرِّ فعلًا عامًّا إذا لم توجَدْ قرينةُ الخصوصِ، وأمَّا إذا وُجِدَت فلا بدَّ من تقديرِهِ لأنَّهُ أكثرُ فائدةً[٢].

قالَ الشَّريفُ: وأقولُ: تحقيقُه أنَّ هذا القِسْمَ من الظَّرفِ إنَّما سُمِّيَ مستقِرًّا لأنه استقرَّ فيهِ عاملُه وفُهِمَ منهُ، فإنْ لم يُفهَمْ منهُ سِوى الأفعالِ العامَّةِ كانَ المُقدَّرُ منها، وإن فُهِمَ منهُ معها شيءٌ من خصوصِ الأفعالِ كانَ المقدَّرُ بحسبِ المعنى فعلًا خاصًّا كما في الأمثلةِ السابقةِ، وذلكَ لا يُخرجُها عن كونِها ظرفًا مُستقرًّا؛ لأنَّ معنى ذلكَ الفعلِ الخاصِّ استقرَّ فيها أيضًا، وجازَ تقديرُ الفعلِ العامِّ لتوجيهِ الإعرابِ فقط، ولمَّا كانَ تقديرُ الأفعالِ العامَّةِ ضابطًا مطَّردًا اعتبرهُ النُّحاةُ، وفسَّروا المستقِرَّ بما عاملُهُ محذوفٌ وعامٌّ.

هذا وقد يتوهمُ من قولِ «الكشَّافِ»: فيما بعدُ: «فوجبَ أن يَقصدَ الموحِّدُ معنى اختصاصِ اسمِ اللهِ تعالى بالابتداءِ»[٣] أنَّ المقدَّرَ هو: أَبتدئُ، فكأنهُ جوَّزَ كلَّ واحدٍ من التقديرينِ[٤]. انتهى.

وهذا الكلامُ الأخيرُ سبقَه إليهِ الشيخُ سعدُ الدينِ فإنهُ قالَ:

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (١/ ٦٨٤).

(٢) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/ ٢٨).

(٣) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ١٩).

(٤) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/ ٢٨).

فإن قيلَ: ينبغي أن يُقدَّرَ: باسمِ اللهِ أبتدئُ؛ لأنَّ المفهومَ من الحديثِ وجوبُ الابتداءِ بها، ولأنَّ الابتداءَ لعمومِهِ أولى بالتقديرِ؛ كما يقدَّرُ في الظَّرفِ المستقرِّ الحصولُ والكَونُ.

قلنا: آثَرَ ذلك لِمَا فيه مِن الدَّلالةِ على تلبُّسِ الفعلِ كُلِّهِ باسمِ اللهِ، بخلافِ تَقديرِ: أَبتدِئُ، ولأنَّ المذكورَ عندَ عَدَمِ الحذفِ هو القِراءةُ دونَ الابتداءِ بها؛ كما في قولِه تعالى: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١]، والنَّحويُّونَ إنَّما يُقدِّرونَ متعلَّق الظَّرفِ المستقِرِّ عامًّا إذا لم توجَدْ قَرينَةُ الخُصوصِ، هذا ولكنْ قولُه بعد ذلك: «فوجبَ أن يقصِدَ الموحِّدُ مَعنى اختصاصِ اسمِ اللهِ بالابتداءِ» يشعِرُ بأنَّ المقدَّرَ: أبتدِئُ، فكأنَّهُ أشارَ في الموضِعَينِ إلى استواءِ الأَمرَينِ[1].

وقال الشَّريفُ بعدَ ذلك:

فإن قلتَ: قولُه «اختصاصِ اسمِ اللهِ بالابتداءِ» يدلُّ على أنَّ المقدَّرَ: أَبتَدِئُ.

قلت: أرادَ بالابتداءِ: الفِعلَ الذي يَبتدِئُ به ويَشْرعُ فيهِ كالقِراءَةِ ونحوِها، لا مَفهومَه الحقيقيَّ، ولذلك قال عَقِبه: «وتَأخيرُ الفِعلِ» ولم يقل: وتأخيرُ الابتداءِ[2].

وقال شَيخُنا العلَّامَةُ الكافِيَجِيُّ: ما ذهبَ إليه صاحِبُ «الكشاف» هاهنا هو المُختارُ، فإنَّ فيه قلَّةَ الحَذفِ ورِعايةَ حقِّ خُصوصيَّةِ المقامِ، ودلالةً على اختصاصِ القراءةِ باسمِ اللهِ، وتَعليمًا للمُؤمنينَ بأنَّ طَريقَهُم هو الحقُّ والصَّوابُ، وتَعْريضًا للكفَّارِ بأنَّ سَبيلَهُم هو الخطأُ والطُّغيانُ، فمَعلومٌ أنَّ هذهِ الاعتباراتِ تُناسِبُ نظمَ القُرآنِ وتَشهَدُ بفَصاحَتِهِ وغايةِ إعْجَازِه، وأما ما ذهبَ إليه البَصريُّونَ والكُوفيُّونَ فهوَ

---

(١) «حاشية التفتازاني على الكشاف» (و٨ب).

(٢) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/ ٢٩).

خَالٍ عما ذُكِرَ، بل غايةُ جلِّ أمرِه بيانُ المتعَلِّقِ مِن غيرِ رِعايةِ المقامِ، وأنتَ خَبيرٌ بأنَّ التَّقديرَ مَهما كان أَوجَزَ كانَ أَولى، لا سِيَّما مع تلكَ الدَّقائقِ اللَّطيفَةِ.

فإن قلتَ: تقديرُ «أَبتدِئُ» يُلائِمُ مُفتَتَحَ الكِتابِ ويُناسِبُ مَنطوقَ الحَديثِ.

قلتُ: نَعم، لكن رِعايَةُ مُقتضَى المقام أمرٌ راجِحٌ وشاهِدٌ يَكشِفُ أَسرارَ بَلاغَةِ نَظمِ القُرآنِ[1].

وقال شيخُ الإسلامِ سِراجُ الدِّين البُلقينيُّ في «الكشاف»: وأما كونُ الفِعلِ مُضارِعًا فقدَّرَه الطَّبريُّ[2]، ويُعْزَى إلى الزَّجَّاجِ[3]، وخالفَ فيهِ قَومٌ مِنهم الفَرَّاءُ وقالوا: المقدَّرُ فِعلُ أمرٍ؛ لأنَّ اللهَ تعالى قدَّمَ التَّسمِيَةَ حثًّا للعبادِ على فِعلِ ذلك في القِراءَةِ وغيرِها، فيكونُ التَّقديرُ: ابْدَؤُوا، أو: اقْرَؤُوا.

واحتجَّ الطَّبريُّ للأوَّلِ بأثرٍ عَن ابنِ عباسٍ فقال: مَفهومٌ أنه أُريدَ بذلك: أَقرَأُ ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ وكذلك قولُه: «بسمِ اللهِ» عندَ نهوضِه للقيامِ أو عندَ قُعودِهِ وسائرِ أفعالِه تُنبِئُ عَن مَعنى مُرادِهِ بقولِه: «بسمِ اللهِ»، وأنَّهُ أرادَ: أقومُ بسمِ اللهِ، وأقعدُ بسمِ اللهِ، وكذلكَ سائرُ الأَفعالِ، وهذا الذي قُلناهُ في تَأويلِ ذلك هو مَعنى قولِ ابنِ عباسٍ الذي حَدَّثنا به أبو كريبٍ قال: حدَّثَنا عُثمانُ بنُ سَعيدٍ قال: حدَّثَنا بِشرُ بن عمارَةَ قال: حدَّثنا أبو رَوْقٍ، عن الضَّحاكِ، عن ابن عباسٍ قال: إنَّ أولَ ما نزَلَ بهِ

---

(١) انظر: «شرح قواعد الإعراب» للكافيجي (ص: ٣٤ ـ ٣٥).

(٢) انظر: «تفسير الطبري» (١/ ١١٤).

(٣) والذي في «معاني القرآن» للزجاج (١/ ٣٩) تقديره ماضياً حيث قال: الجالب للباء معنى الابتداء، كأنك قلتَ: بدأتُ باسم الله الرحمن الرحيم، إلا أنَّهُ لم يُحتَج لذكر «بدأت» لأن الحال تنبئ أنك مبتدئ.

جبريلُ على محمَّدٍ ﷺ ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ يقول: اقرَأْ بذكرِ اللهِ وقُم واقعُدْ بذكرِ اللهِ[١].

وما ذكرَهُ الطَّبريُّ والفرَّاءُ أرجَحُ، وقد استَأْنَسَ بعضُهُم لتَقديرِهِ فِعلًا خاصًّا ماضيًا مُؤخَّرًا بقولِه ﷺ: «باسمِكَ ربِّي وَضعتُ جَنبي»[٢]. انتهى.

قلتُ: يشيرُ بذلك إلى الشَّيخِ جمالِ الدين بن هشامٍ فإنَّهُ قالَ في «المغني»:

تنبيهٌ: عبارةُ «الكشاف» تقديرُه: باسمِ الله أقرأُ أو أتلُو[٣].

قال الشَّريفُ: وهو تَنبيهٌ على أنَّ المُعتبرَ خصوصُ المَعنى لا اللَّفظِ[٤]، انتهى.

وقد أَسقَطَ المصنِّفُ قولَه: «أو أتلو» ففاتَتْهُ هذهِ الفَائدَةُ.

قوله: «لأنَّ الذي يتلوهُ مقروءٌ».

قال الطيبيُّ: هذا تَعليلٌ لتَعيينِ المقدَّرِ؛ لأنَّ حُروفَ الجرِّ وإن لَم تنفَكَّ عَن مُتعلَّقٍ لأنَّ وَضعَها لإفضاءِ مَعاني الأفعالِ إلى الأَسماءِ، غيرَ أنَّها تَدُلُّ على مُطلَقِ الفِعلِ ولا بُدَّ في تَخصيصِهِ مِن قَرينةٍ، وفيما نحنُ فيهِ القَرينَةُ ما يتبَعُ التَّسميَةَ وهو قولُه: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾ وهوَ مَقروءٌ ومتلوٌّ، فدلَّ ذلك على أنَّ المضمرَ: أقرَأُ أو أَتلُو.

قال: وكانَ الأَنسَبُ أَن يُقالَ: الذي يَتلو التَّسميةَ القراءَةُ؛ لأنَّ الابتداءَ بالتَّسمِيَةِ إنَّما يكونُ في الفعلِ الذي يريدُ أَن يفعلَهُ المسمِّي، يدلُّ عليه قولُه[٥]: «كلُّ فاعلٍ

---

(١) انظر: «تفسير الطبري» (١/ ١١٤ ـ ١١٥).

(٢) رواه البخاري (٦٣٢٠)، ومسلم (٢٧١٤)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٤٩٥ ـ ٤٩٦).

(٤) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/ ٢٦).

(٥) أي: قول الزمخشري في «الكشاف» (١/ ١٨). ونحوها عبارة البيضاوي.

يبدأُ في فعلِه بـ«بسم الله» كانَ مضمِرًا ما جَعَلَ التَّسميةَ مَبدأً له»، والمُضمَرُ الفِعلُ لا المفعولُ؛ كما أنَّ تَسمِيَةَ الذَّابِحَ إنَّما يتلوها الذَّبحُ لا المذبوحُ[١].

قال الشَّيخُ أكمَلُ الدِّينِ: والجوابُ: أنَّ القِراءَةَ عِلَّةُ المَقروءِ ولا تحصلُ إلا بها، وهما في الوُجودِ الخارجِيِّ معًا، فيجوزُ أن يُقالَ: إنَّ كلَّ واحدٍ مِنهما يتلو التَّسمِيَةَ؛ إذ المَقصودُ ـ وهوَ بَيانُ القَرينَةِ الخاصَّةِ ـ حاصِلٌ بذلكَ[٢].

وبَسَطَه الشَّريفُ فقال: أُجيبَ: بأنَّ المَقصودَ مِن تُلوِّ المقروءِ تُلوُّ القِراءَةِ، لاستلزامِهِ إيَّاهُ، وإنما تُرِكَ ذِكرُهُ ودُلَّ عليه رعايَةً للمُجانَسةِ بين التَّالي والمتلوِّ إذا أَمكنَتْ، وبيانُه: أنَّ المرادَ بالتَّسمِيَةِ هي هذهِ العِبارَةُ المَخصوصَةُ التي عُدَّتْ آيَةً لا المعنى المَصدَرِيُّ، ويَتلُوها هاهنا شَيئانِ:

أحدهما: مِن جِنسِها ويتلو ذِكرُه ذِكرَها وهو المقروءُ، أعني: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ مثلًا.

والثاني: مِن غيرِ جِنسِها ويتلو وُجودُه ذِكرَها وهو القِراءَةُ.

وتلوُّ كلِّ واحدٍ مِنهُما يَستلزِمُ تلوَّ الآخَرِ، فصرَّح بتلوِّ الأوَّلِ ليُفهَمَ الثَّاني معَ المُحافظَةِ على التَّجانُسِ، وإنَّما قُلنا هاهنا: [«إذا أمكنتِ الرعايةُ»] لأنَّ تَسميةَ الذَّابحِ مثلًا لا يَتلوها إلا الذَّبحُ، فإنه يَتبَعُ وُجودُه ذكرَها، وأما المذبوحُ فلا يتبَعُ ذِكرَها لا في الوُجودِ ولا في الذِّكرِ، فلا يَستقيمُ أَن يُقالَ: الذي يتلو التَّسميةَ مذبوحٌ[٣].

ولخَّصَ الشَّيخُ سَعدُ الدينِ العِبارةَ فقال: يعني أنَّ حرفَ الجرِّ يَدلُّ على أنَّ له مُتعلَّقًا وليسَ بمذكورٍ فيكونُ مَحذوفًا، وقرينة تَعيينِ المَحذوفِ في «بسم اللهِ» هو

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (١/ ٦٨٣).

(٢) «حاشية البابرتي على الكشاف» (و٩ب).

(٣) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/ ٢٧)، وما بين معكوفتين منه.

ما يتلوهُ ويتحقَّقُ بعدَهُ وهو هاهنا القُرآنُ[(١)]؛ لأنَّ الذي يتلوهُ في الذِّكرِ مَقروءٌ مثل ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ مثَلًا، فيكونُ الفِعلُ هو القراءةَ، فلمَّا كانَ للمتلوِّ هاهنا تالٍ مِن جِنسهِ حَسُنَت هذهِ العبارةُ، بخلافِ ما إذا قيلَ في تَسمِيةِ الذَّابحِ: إنَّ الذي يَتلو التَّسميَةَ مَذبوحٌ، فإنَّهُ لا يَستقيمُ لأنَّ التَّسميةَ لا تاليَ لها هاهنا إلا في الوُجودِ وهو الذَّبحُ لا غير، وفيما نحن فيهِ لها تالٍ في الذِّكرِ وهوَ المَقروءُ، وفي الوجودِ وهو القِراءَةُ[(٢)].

قوله: «وكذلك يُضْمِرُ كلُّ فاعلٍ ما يَجعل التَّسميةَ مبدأً له»:

قال: الشَّيخ أكمَلُ الدينِ: قيلَ: في هذا الكَلامِ تَسامُحٌ؛ لأنَّ ما جعلَ التَّسميَةَ مُبتدأً له هو فِعلُه، ولا يُضمِرُه بل يُضمِرُ ما اشتقَّ[(٣)] منه.

قال: ويمكنُ أَن يجابَ عنه بذلك الجوابِ بِعينه[(٤)].

يعني: الذي تقدَّمَ من قولِ الطيبيِّ: إنَّ الذي يتلو التَّسميةَ القَراءةُ لا المَقروءُ.

وقال الشيخُ سَعدُ الدِّينِ: لا خَفاءَ في أنَّ المضمَرَ هو الفِعلُ النَّحْويُّ، والتَّسميَةُ إنَّما جُعِلَت مبدَأً للفِعلِ الحِسِّيِّ، ففي الكلامِ حَذفُ مُضافٍ؛ أي: لَفظُ ما جعلَ[(٥)].

وتابعَهُ الشَّريفُ[(٦)].

قوله: «أو: ابتدائي؛ لزيادة إضمارٍ فيه»:

أي: لأَنَّهُ يَخرجُ إلى تَقديرِ: كائِنٌ، أو: ثابِتٌ، أو نحوه، والبصريُّونَ قالوا: إنَّ

---

(١) في «حاشية التفتازاني»: «القراءة».

(٢) «حاشية التفتازاني على الكشاف» (و٨ب).

(٣) في (س) و(ز): «ما شق».

(٤) «حاشية البابرتي على الكشاف» (و٩ب).

(٥) «حاشية التفتازاني على الكشاف» (و٨ب).

(٦) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/ ٢٧).

إِضمارَ «ابتدائي» أَولى على أَنَّهُ مِن بابِ حذفِ المبتدَأِ والمتعلِّقِ به الجارُّ وهو: كائنٌ أو نحوُه، ورجَّحوهُ[1] بأنَّ فيهِ بقاءَ أحدِ ركني الإِسنادِ، وبأنَّ الأَسماءَ أَصلٌ وغيرُها فَرْعٌ والأَصلُ أحقُّ بالتَّقديرِ، وبأنَّ المَحْذوفَ يَكونُ مفردًا بخلافِ تقديرِ الفِعلِ فإنه يكونُ المحذوفُ جُملةً، وقِلَّةُ الحَذفِ أَولى، وبأنَّ الاسمَ المقدَّرَ إما مضافٌ وإمَّا معرَّفٌ بلامِ التَّعريفِ فيفيدُ العمومَ، بخِلافِ تقديرِ الفِعلِ.

وما يقعُ في عباراتِ المُعرِبينَ مِن أنَّ البَصريِّينَ يقولونُ: التَّقديرُ: «ابتدائي بسمِ الله» تُعُقِّبَ ظاهرُهُ فإنه يُوهِمُ أنَّ «ابتدائي» مُتعلِّقُ الجارِّ وليسَ كذلك؛ إذ يلزَمُ أَن يُحتاجَ بعدَهُ إلى خبرٍ وهو: ثابتٌ، أو موجُودٌ، وإِنَّما البَصرِيونَ يقولونَ: إنَّ الجارَّ في مثلِ هذا مُتعلِّقٌ بـ: كائنٌ، أو مُستقِرٌّ، والمبتدَأُ مَحذوفٌ وهو: ابتِدائي، على ما تقدَّمَت الإِشارَةُ إليه.

وتقديمُ المعمولِ هاهنا أَوْقَعُ؛ كما في قوله: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرِىٰهَا﴾ [هود: ٤١] وقولِه: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾؛ لأنه أهمُّ وأدلُّ على الاختصاصِ، وأَدْخلُ في التعظيمِ، وأَوفقُ للوجُود، فإنَّ اسمَه سبحانه وتعالى مقدَّمٌ على القراءةِ، كيف وقد جُعل آلةً لها من حيثُ إنَّ الفعلَ لا يَتِمُّ ولا يُعتدُّ به شرعاً ما لم يُصدَّرْ باسمِه تعالى؛ لقولِه عليه الصلاة والسلام: «كلُّ أمرٍ ذي بالٍ لم يُبدأْ فيه ببسم الله فهو أَبْتر».

قوله: «وَتَقدِيمُ المَعمولِ هاهنا أوقَعُ»:

قالَ البُلقينيُّ: وأَمَّا كونُ الفِعلِ مُتأَخِّرًا فهو خِلافُ ما عليهِ الأَكثرونَ مِن تَقديرِهِ مُتقدِّمًا، وقد استأنَسَ بَعضُهُم لِتَقديرِهِ فِعلًا ماضيًا مؤَخَّرًا بقوله ﷺ: «باسمِكَ ربِّي وَضَعتُ جَنبي»[2].

---

(١) في (ز): «ووجهوه».

(٢) تقدم تخريجه قريباً.

وأمَّا كونُ المتعلِّقِ بهِ مقدَّمًا على ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ فقضيَّةُ البِدايَةِ بالاسمِ وإفادةِ الاختصَاصِ التي ادَّعاهَا أَنْ يكونَ المُقدَّرُ مُؤخَّرًا عَن ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ بكَمالِها؛ لئلَّا يقعَ الفِعلُ بينَ المَوصوفِ والصِّفَةِ بما لم يتعَيَّنْ تَقديرُهُ في هذا المَوضِعِ.

قال: ولَمْ أَرَ مَن تعرَّضَ لها.

وقال ابن المنيِّرِ: لو قدَّرْنَا العامِلَ مُتقدِّمًا[1] لفاتَ الغرضُ مِن كونِ التَّسميَةِ مَبدأً[2].

وقال الشَّريفُ: هذا لا يختصُّ بتسمِيَةِ القارئِ بل يتناوَلُ تَسمِيَةَ المُسافرِ والذابحِ، وكلُّ فاعلٍ جعلَ التَّسمِيَةَ مبدأً لفعلِهِ فإنَّهُ يجعَلُ فيه المقدَّرَ متأخِّرًا[3].

قوله: «كمَا في قولِه: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ مَجۡرٜىٰهَا وَمُرۡسَىٰهَآ﴾ [هود: ٤١]»:

قال الشَّيخُ أكملُ الدِّينِ: هذا على تَقديرِ أن تكونَ ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ مَجۡرٜىٰهَا وَمُرۡسَىٰهَآ﴾؛ أي: إجراؤُها وإرساؤُها جُملةً مُقتضَبةً مِن مُبتدأٍ وخَبَرٍ، وأمَّا إذا كانَ مَعمُولَ ﴿ٱرۡكَبُواْ﴾ فليسَ ممَّا نحنُ فيه، وتابعَهُ الشَّيخُ سَعدُ الدِّينِ والشَّريفُ[4].

قوله: «لأنَّهُ أهَمُّ»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدينِ: يشيرُ إلى ما ذكرَهُ الشَّيخُ عبدُ القاهِرِ مِن أنَّا لم نَجِدْهُم

---

(١) في (س): «مقدماً».

(٢) انظر: «الانتصاف» لابن المنير (١/ ٢).

(٣) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ٢٩).

(٤) «حاشية البابرتي على الكشاف» (و٩ب)، و«حاشية التفتازاني» (و٩أ)، و«حاشية الجرجاني» (١/ ٣٠).

اعتَمَدوا[١] في التَّقديمِ شَيْئًا يجري مَجرى الأَصْلِ غيرَ العنايَةِ والاهتمامِ، إلَّا أنَّهُ لا يكفي أن يُقالَ: قُدِّمَ للاهتمامِ، بل يَنبَغِي أن نُبيِّنَ أنَّهُ لِمَ كان أَعْنَى؟ وبِمَ كان أهمَّ؟ ثُمَّ إنَّ بعضَ وُجوهِ الاهتِمامِ الاختِصَاصُ[٢].

قوله: «وأدلُّ على الاختِصاصِ»:

الفَرْقُ بينَ الاهتمامِ والاختِصاصِ: أنَّ الثَّانيَ يَستَدْعِي الرَّدَّ على مُدَّعي الشَّركةِ بخلافِ الأوَّلِ فإنَّهُ للتبرُّكِ لا للرَّدِّ.

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: معنى اختِصاصِ اسمِ اللهِ بالابتداءِ: جَعلُهُ مِن بينِ الأَسامي مُنفَرِدًا[٣] بذلك.

قال: والظَّاهرُ أنه قَصْرُ إفرادٍ لأنَّ ابتداءَ المشركينَ باسمِ اللاتِ والعُزَّى كانَ لمُجرَّدِ الاهتمامِ دونَ الاختِصاصِ، فعلى الموحِّدِ قَطعُ شركَةِ الأَصنامِ[٤].

وقال البُلقِينِيُّ: أمَّا كَونُ الابتداءِ بالمُتعلِّقِ أَهَمَّ فالمتعلِّقُ إنَّما هو الجارُّ والاسمُ إنَّما هو ذكرُ المَجرورِ، وأما إفادَةُ الاختِصاصِ في ذلك فمَمْنوعٌ، ولا يقومُ على إفادَةِ الاختِصاصِ دَليلٌ مِن جِهةِ اللفظِ، ولكن حالُ الموحِّدِ يَقتَضِي ذلك ولو كانَ المُتعلِّقُ به مُقدَّمًا.

وقال الشَّريفُ: دلالةُ التَّقديمِ على الاختِصاصِ بالفَحْوى وحُكمِ الذَّوْقِ[٥].

وقال الشَّيخُ أكمَلُ الدِّينِ: اعلَمْ أنَّ صاحِبَ «الكشَّافِ» أشارَ إلى أَنَّ تَقديمَ اسمِ اللهِ

---

(١) في (س): «اعتبروا».

(٢) «حاشية التفتازاني على الكشاف» (و٨ب).

(٣) في «حاشية التفتازاني على الكشاف»: «متفردًا».

(٤) «حاشية التفتازاني على الكشاف» (و٨ب).

(٥) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ٣٠).

للاهتمامِ ثمَّ أعقَبَهُ بذكرِ الاختِصاصِ[1]، والشَّارِحونَ بَنَوا كلامَهُم على أنَّ المُرادَ بالاختِصاصِ هو التَّخصيصُ، فتكلَّمُوا في كونِه قَصْرَ إفرادٍ أو قَصْرَ قَلْبٍ، ولا شكَّ أن كُلًّا مِن الاهتمامِ والاختصاصِ ينفَكُّ عن مَعنى التَّخصيصِ، فإنَّ عُلماءَ المعاني يَقولون: الحالَةُ التي تَقتَضِي تأخيرَ المُسنَدِ ما إذا كانَ ذكرُ المسنَدِ إليه أهمَّ؛ كقولِكَ: «زيدٌ في الدَّارِ»، وليسَ فيه فائدَةُ التَّخصيصِ، واتَّفَقُوا على أنَّ قولَهُم: «الجلُّ للفَرَسِ» يفيدُ الاختِصاصَ ولا تَخْصيصَ فيه؛ لأنَّه ليسَ على الطُّرقِ المَذكورةِ للقَصْرِ، ولانتفاءِ شَرطِهِ وهو رَدُّ الخطأِ إلى الصَّوابِ، فإمَّا أن يكونَ قد اصطلَحَ على أنَّ الاختِصاصَ بمعنى الاهتِمامِ ولا نزاعَ في جوازِهِ، فيكونُ كَلامُ الشَّارحينَ في القَصرِ في غيرِ مَحلِّهِ وفيما ليسَ مُرادًا، وإمَّا أَنْ يكونَ قد اصطلَحَ على أنَّ الاختِصاصَ بمعنى التَّخصيصِ والاهتِمامُ مُرادٌ فيهِما، وهو مُلْبِسٌ وقصورٌ في حفظِ الأَوضاعِ لا لِنُكتَةٍ[2].

قوله: «كيفَ وقَد جُعِلَ آلةً لها»:

إشارةٌ إلى أنَّ الباءَ للاستِعانَةِ.

قال في «الكشاف»: لمَّا اعتقَدَ المُؤمِنُ أنَّ فِعلَهُ لا يجيءُ مُعتَدًّا به في الشَّرعِ

---

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ١٩)، وفيه: فإن قلتَ: لم قَدَّرْتَ المحذوفَ متأخِّرًا؟ قلتُ: لأن الأَهمَّ من الفعل والمتعلِّقِ به هو المتعلَّقُ به؛ لأنهم كانوا يَبْدؤُون بأسماءِ آلهتهم فيقولون: باسم اللات وباسم العزَّى، فوجبَ أنْ يَقصِد المُوحِّدُ معنى اختصاصِ اسم الله تعالى بالابتداء، وذلك بتقدِيْمِهِ وتأخيرِ الفعلِ كما فُعل في قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ حيثُ صُرِّحَ بتقديم الاسم إرادةَ الاختصاص، والدليلُ عليه قولُه تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ مَجْرِىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ﴾ [هود: ٤١].

قوله: «لأن الأهم من الفعل» وهو أتلو وأقرأ، و«المتعلِّق به» ـ بكسر اللام في الموضعين ـ هو «بسم الله»؛ أي: الأهم من بين هذين ـ وهما «أقرأ» و«بسم الله» ـ هو «بسم الله». انظر: «فتوح الغيب» (١/ ٦٨٦).

(٢) «حاشية البابرتي على الكشاف» (و٩ب).

واقعًا على السُّنَّةِ حتى يُصدَّرَ بذكرِ اللهِ وإلا كان فعلًا كَلَا فِعْلٍ، جُعِلَ فعلُهُ مَفعولًا باسمِ اللهِ كما يفعَلُ الكاتِبُ بالقلَمِ(١).

قوله: «لقولِه ﷺ: كلُّ أمرٍ ذي بالٍ لا يُبدَأُ فيه باسمِ اللهِ فهوَ أبترُ»:

أخرجَهُ الحافِظُ عبدُ القادرِ بنُ عبدِ الله الرهاويُّ في كتابِ «الأربعين» له قال: أخبرَنا محمَّدُ بنُ حمزةَ بنِ محمَّدٍ القرشيُّ، قال: أخبرَنا هبةُ اللهِ بنُ أحمدَ بنِ محمَّدٍ الأكفانيُّ، أخبرَنا أحمدُ بنُ عليٍّ الحافظُ، أخبرَنا محمَّدُ بنُ عليٍّ بنِ مخلدٍ الورَّاقُ ومحمَّدُ بنُ عبدِ العزيزِ بنِ جعفرٍ البَردَعِيُّ قالا: حدَّثنا أحمَدُ بنُ محمَّدِ بنِ عمرانَ، حدَّثنا محمَّد بنُ صالحٍ البَصريُّ، حدَّثنا عبيد الله بنُ عبدِ الواحدِ بنِ شَريكٍ، أخبرَنا يعقوبُ بن كعبٍ الأَنطاكيُّ، حدَّثنا مُبشِّرُ بن إسماعيلَ، عن الأوزاعيِّ، عن الزُّهرِيِّ، عن أَبي سَلَمةَ، عن أبي هُريرةَ رضيَ الله عنه قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «كلُّ أمرٍ ذي بالٍ لا يُبدَأُ فيهِ بـ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ أقطَعُ» إسنادُه حَسَنٌ(٢).

وقد أخرجَهُ أبو داودَ والنَّسائيُّ وابن ماجَهْ وأبو القاسمِ البَغَويُّ وأبو سعيدٍ ابنُ الأعرابيِّ من طُرُقٍ عن الأوزاعيِّ، عن قُرَّةَ بن عبدِ الرَّحمنِ بن حَيْوِيل، عن الزُّهريِّ، عن أبي سَلَمةَ، عن أبي هريرةَ.

ولفظُ ابنُ ماجَهْ: «كلُّ أمرٍ ذي بالٍ لا يُبدَأُ فيهِ بالحمدِ أقطَعُ».

ولفظُ ابنِ الأعرابيِّ: «بالحمدِ للهِ أقطَعُ».

ولفظُ البغويِّ: «بحمدِ اللهِ».

---

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ٢٠)، وفيه: «الكتب بالقلم» بدل «الكاتب بالقلم».

(٢) ساق النووي في «الأذكار» (ص: ١١٢) اللفظ الذي ساقه المؤلف مع ألفاظ أخرى لمتن الحديث، ثم قال: روينا هذه الألفاظ كلَّها في كتاب «الأربعين» للحافظ عبد القادر الرهاوي، وهو حديث حسن.

ولفظ أبي داودَ والنَّسائيّ: «كلُّ كلامٍ لا يُبدَأُ فيه بالحَمدِ للهِ فهوَ أجذَمُ»[١].

والبالُ: الحالُ والشَّأنُ، وأَمرٌ ذو بالٍ؛ أي: شَريفٌ يُحتفَلُ بهِ ويُهتَمُّ، والبالُ في غيرِ هذا: القَلْبُ.

وقيل: إنَّما قال: «ذو بالٍ»؛ لأنه مِن حَيثُ إنه يشغَلُ القلبَ كأنَّه مَلَكَه وكانَ صاحِبَ بالٍ.

قال الشَّريفُ: وقيل: شُبِّهَ بذَي قَلبٍ على الاستعارَةِ المَكنيَّةِ.

قال: وفي هذا الوَصفِ فائدتانِ:

إحداهما: رِعايَةُ تَعظيمِ اسمِ اللهِ بأن يُبتدَأَ به في الأمورِ المُعتَدِّ بها.

والأخرى: التَّيسيرُ على النَّاسِ في مُحقَّرَاتِ الأُمورِ[٢].

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: وليسَ مَعنى «يبدأُ فيهِ بسم الله» أنه يجِبُ أن يكونَ ابتداءُ الأَمرِ اسمًا من أسماءِ اللهِ، بَل أَنْ يَذكُرَ اسمَ الله تعالى، قال: وبهذا يَندَفِعُ ما خطرَ ببَعْضِ الأَذهانِ أنَّ الابتداءَ بالتَّسمِيَةِ ليسَ ابتداءً باسمِ اللهِ؛ لأنَّ اسمَهُ هو لَفظُ اللهِ لا لفظُ اسمٍ[٣].

وقال الشَّريفُ: تَصديرُ الفعلِ باسمِ اللهِ لا يكونُ إلا بذكرِ اسمِهِ ويقَعُ على وَجهَيْنِ:

---

(١) رواه أبو داود (٤٨٤٠)، وابن ماجه (١٨٩٤)، وابن الأعرابي في «معجمه» (٣٦٢)، وذكره البغوي في «شرح السنة» (٩/ ٥١).

(٢) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ٣٢).

(٣) «حاشية التفتازاني على الكشاف» (و٩أ).

أحدُهُما: أَن يُذكَرَ اسمٌ خاصٌّ مِن أَسمائِهِ كلَفظِ اللهِ مثلًا.

والثاني: أن يُذكَرَ لَفْظٌ دالٌّ على اسمِهِ كمَا في التَّسمِيَةِ فإنَّ لفظَ اسم مُضَافًا إلى اللهِ يرادُ به اسمُهُ فقد ذُكِرَ هاهنا أيضًا اسمُهُ لكِنْ لا بخُصوصِهِ بلْ بلَفظٍ دالٍّ عليهِ مُطلَقًا، فيُستفادُ أنَّ التَّبرُّكَ أو الاستِعانَةَ بجميعِ أسمائِه، وأنَّ الباءَ والاسمَ وَسيلَةٌ إلى ذِكرِهِ على وَجهٍ يُؤذِنُ بجعلِهِ مَبدأً للفِعلِ، فهيَ مِن تتمَّةِ ذكرِهِ على الوَجهِ المطلوبِ، فاندفعَ ما يُتوهَّمُ مِن أنَّ الابتداءَ بالتَّسمِيَةِ ليسَ ابتداءً باسمِ اللهِ لأن الباءَ ولفظَ اسمٍ ليسَ شيءٌ مِنهُما اسمًا لله[1].

وقال شيخُنا العلَّامَةُ مُحيي الدِّينِ الكافِيَجِي:

فإن قُلتَ: إنَّ حديثَ الابتداءِ بالتَّسمِيَةِ يعارِضُ حَديثَ الابتداءِ بالحَمدِ، فإنَّ الابتداءَ بأَحدِهِما يُفوِّتُ الابتداءَ بالآخرِ.

قلتُ: يُحمَلُ حديثُ التَّسمِيَةِ على ابتداءِ الكَلامِ بحيثُ لا يَسبِقُهُ أَمْرٌ مِن الأُمورِ، ويُحمَلُ حديثُ الحمدِ على ابتداءِ ما عدا التَّسميَةَ.

فإن قلتَ: أرى كثيرًا من الأُمورِ يُبتدَأُ فيها باسم اللهِ مع أَنَّهُ لا يتمُّ، وأرى كثيرًا بالعكسِ؟

قلت: المرادُ مِن الحديثِ أَنْ لا يكونَ مُعتبَرًا في الشَّرعِ، ألا ترى أنَّ الأَمْرَ الذي ابتُدِئَ فيه بغيرِ اسمِ اللهِ غيرُ مُعتبَرٍ شرعًا وإن كان عامًّا حِسًّا[2].

---

(١) انظر: «حاشية الشريف الجرجاني» (١/ ٣١).

(٢) انظر: «شرح قواعد الإعراب» للكافيجي (ص: ٣٦)، وآخره: وإن كان تامًّا حسناً.

وقيل: الباءُ للمصاحَبةِ، والمعنى: «متبرِّكاً باسمِ اللهِ أقرأُ»:

قوله: «وقيل: الباءُ للمصاحَبةِ، والمعنى: «مُتبرِّكًا باسمِ اللهِ أقرَأُ»»:

قال الطيبيُّ: في هذا التَّعلُّقِ بحثٌ؛ لأنَّ «أقرأ» حينئذٍ ليسَ بعاملٍ في الجارِّ والمَجرورِ، فهو إمَّا أنْ يُحمَلَ على اللغويِّ فإنَّ للحَالِ تَعلُّقًا بعامِلِها فسُلكَ به طريقُ المُشاكلَةِ، أو على الإفضاءِ كما نصَّ عليهِ في قولِهِ تعالى: ﴿كَأَنَّمَآ أُغۡشِيَتۡ وُجُوهُهُمۡ قِطَعٗا مِّنَ ٱلَّيۡلِ مُظۡلِمًاۚ﴾ [يونس: ٢٧][1].

ونحوُه قولُ ابنِ عقيلٍ: لمَّا كانَ المذكورُ مَعْمُولًا لفعلِ القِراءةِ صحَّ أَنْ يُجعَلَ مُتعلِّقًا به مجازًا.

وقال الشَّيخُ أكمَلُ الدينِ: قولُه: «على معنى: متبركًا باسمِ الله» يدلُّ على أنَّ الباءَ مُتعلِّقٌ بمَحذوفٍ وهو «مُتبرِّكًا»، فإنَّ «متبركًا» ليس مَعنى باءِ المصاحبَةِ فليس ممَّا نحنُ فيه[2].

وقال الشَّيخُ سعدُ الدينِ: يعني أنَّ التَّقديرَ: مُلْتَبِسًا باسمِ اللهِ؛ ليكونَ المقدَّرُ من الأفعالِ العامَّةِ لكن المعنى بحسبِ القرينَةِ على هذا، فلهذا يُجعَلُ الظَّرفُ مُستقِرًّا لا لغوًا[3].

وقال البُلقينيُّ: قولُهُ: «على مَعنى: متبركًا باسمِ اللهِ» شاحَحه فيه صاحِبُ الحاشيَةِ مِن جهةِ دلالتِهِ على أنَّ الباءَ تتعلَّقُ بمحذوفٍ وهو مُتبَرِّكًا، فإنَّ التبرُّكَ ليسَ معنى الباءِ، وحينئذٍ لا تكونُ الباءُ للمُلابسَةِ، والأَوْلى أن تَقولَ: مُلتَبِسًا باسمِ اللهِ؛ أي معَ اسمِ اللهِ.

قال البُلقينيُّ: ويقالُ على ما في الحاشيَةِ: قد جمَعْتَ بين الحرفِ والحَرفِ وليسَ هذا بالأَوْلَى، بل الأَوْلى أن يُقالَ: على مَعنى: معَ اسمِ اللهِ أقرَأُ.

---

(١) انظر: «حاشية الطيبي على الكشاف» (١/ ٦٨٩).

(٢) «حاشية البابرتي على الكشاف» (و١٠أ).

(٣) «حاشية التفتازاني على الكشاف» (و٩أ).

تنبيه: ظاهرُ صُنعِ المُصنِّفِ اختيارُ الوَجهِ الأَوَّلِ، حيثُ جزمَ به وحكى الثَّاني بـ«قيل»، والذي في «الكشاف» تَرجيحُ الوَجهِ الثَّاني فإنَّه قالَ بعد ذكرِهِ: وهذا أعرَبُ وأحسَنُ[١].

قال الطِّيبيُّ: قولُه: «أعربُ»؛ أي: أفصَحُ، مِن قولِهم: كلامٌ عربيٌّ؛ أي: فَصيحٌ، وقيل: أبيَنُ.

قيل: إنَّما كان أَعرَبَ وأحسنَ لأنَّ باءَ المُصاحبَةِ تَقتَضي الاستِدامَةَ في قَصدِ المتكلِّمِ، فمعناهُ: كلُّ حرفٍ ممَّا أتكلَّمُ به بعدَ التسميةِ أقدِّرُ فيه «بسم اللهِ»، ففيه تَعميمُ الفِعلِ معَ التَّسمِيَةِ كما في قولِه: ﴿تَنۢبُتُ بِٱلدُّهۡنِ﴾ [المؤمنون: ٢٠]؛ أي: تَنبتُ ثمارُها وفيها الدُّهنُ، ويناسبُه ما رُوِيَ في الحديثِ: «تَسميَةُ اللهِ تعالى في قَلْبِ كلِّ مُسلِمٍ سمَّى أو لم يُسَمِّ»[٢].

وقيل: إنَّما كان أَحسَنَ لأنَّ التَّبرُّكَ مُؤذِنٌ برعايةِ حُسنِ الأَدبِ، واسمُ الآلة بخِلافِه، وفيه نظرٌ؛ لأنَّ القارئَ في قولِه: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] إنَّما يَطلبُ مِن اللهِ المعونَةَ والتَّوفيقَ على عبادَتِهِ في جميعِ أَحوالِه[٣]، ولا يلزَمُ مِن كونِ اللهِ مُعينًا ما تصوَّرَ في القلمِ؛ كأنه يقول: أقرَأُ باستظهارِهِ ومَكانَتِه عند مُسمَّاه، وفي الحقيقةِ: اللهُ المُعينُ في كلِّ حَرفٍ.

---

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ٢٠).

(٢) رواه عبد الرزاق في «مصنفه» (٨٥٤٨)، وسعيد بن منصور في «سننه ـ التفسير» (٥/ ٨١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٨٨٩١) عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفاً عليه، بلفظ: «إن في المسلم اسم الله، فإن ذبح ونسي اسم الله فلتأكل».

وروى نحوه أبو داود في «المراسيل» (٣٧٨) عن الصلت مرسلًا بلفظ: «ذبيحة المسلم حلال، ذكر اسم الله أو لم يذكر، إنه إن ذكر لم يذكر إلا اسم الله»

(٣) في (س) و(ز): «أفعاله».

وقـال صاحـبُ «التَّقريب»: إنمـا كانَ أَحسـنَ لتَقديرِ الموجودِ حِسًّـا في الأوَّلِ كالمَعـدومِ، ولعـلَّ مـرادَه منـه قولُه: «كان فعـلًا كَلَا فِعـلٍ»[1]، وفيه نظـرٌ؛ لأنَّ جَعْلَ المَوجـودِ كالمَعـدومِ بسـببِ الجَـرْيِ لا علـى المُقتَضَـى مِـن مُحَسِّـنَاتِ الـكَلامِ ولَطيفِ إِشـاراتِه.

وممَّا يختَصُّ هذا الموضِعُ من النكتَةِ هي أن شَبَّهَ اسمَ الله تعالى بناءً على يقينِ المُؤمِنِ بما وردَ مِن السُّنَّةِ، والقطع بمقتضاها بالأمرِ المَحسوسِ، وهو حُصولُ الكَتْبِ بالقَلمِ وعدمُ حُصولِه بعَدَمِه، ثم أُخرِجَ مخرجَ الاستعارَةِ على سبيلِ التَّبعيَّةِ لوُقوعِها في الحرفِ.

وقيل: المرادُ أنَّ بسمِ اللهِ مَوجودٌ في القراءةِ، فإذا جعلتَ الباءَ للاستعانَةِ كان سَبيلُه سَبيلَ القَلَمِ فلا يكونُ مَقروءًا، والحالُ أنَّهُ مَقروءٌ، فيقالُ: إنَّا بينَّا ضعفَ التَّشبيهِ بالقلمِ.

وقيل: إنما كانَ أَعرَبَ لأنَّ فيه الإيجازَ والتَّوصُّلَ بتَقليلِ اللفظِ إلى تكثيرِ المعنى، وهذا أَقرَبُ، وبيانُه: أنَّ الحالَ لِبيانِ هيئةِ الفاعلِ هنا، وقد ثبتَ بالدَّليلِ أنْ لا بدَّ لكلِّ فعلٍ مُتقرَّبٍ[2] به إلى اللهِ تعالى مِن إعانةِ الله وتَسديدِه، فدلَّ تقديرُ الحَالِ على أمرٍ زائدٍ فيكونُ أَبينَ، ويَنكشِفُ هذا المعنى كشفًا تامًّا في قولِك: «تَنْبُتُ هذهِ الشَّجرةُ بالماءِ»، إذا أردتَ بالباءِ الصِّلةَ كانَ المعنى: تنبتُ بواسِطَةِ الماءِ، وإذا أردتَ الحالَ رجَعَ إلى أنَّها تَنبتُ وهي مُلتَبِسَةٌ بالماءِ، فأفادَ أنها طَرِيَّةٌ ريًّا.

والتَّحقيقُ أن يقالَ على تقديرِ الحالِ: أقرَأُ وأنا مُتبرِّكٌ باسمِ اللهِ ومُتَوسِّلٌ بمكانتِهِ

---

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ٢٠).

(٢) في (س) و(ز): «يتقرب».

عندَ اللهِ؛ لاستزادةِ التَّوفيقِ على إتمامِ ما شرعْتَ فيه وقَبولِ ما تقرَّبْتَ به إليه، هذا كلُّه يعطيهِ مَعنى التبرُّكِ المقدَّرِ لإرادةِ الحالِ، وقال[1]: «البركَةُ كثرةُ الخير وزيادَتُه»، ولمَّا كانَ مآلُ ذلكَ الوَجهِ في الحقيقةِ إلى هذا وكان[2] أبيَنَ منه قال: «أعربُ وأحسَنُ» انتهى[3].

وقال الشَّيخُ أكمَلُ الدينِ: قولُه: «أعربُ» قيل: أَفصَحُ، وقيل: أبيَنُ، وقيل: أدخَلُ في لغة العَربِ، وذُكِرَ لذلكَ أوجهٌ:

قيل: لأنَّ باء المصاحَبَةِ أكثرُ استعمالًا من باءِ الاستعانةِ، وهذا يقتضي الاستقراءَ لأكثرِ كلامِهم.

وقيل: لأنَّ الاستعانَةَ تَستَدعِي جَعْلَ اسمِ اللهِ المقصودِ بالتَّقديمِ آلةً غيرَ المقصودِ[4].

وقيل: لأنَّ المصاحبَةَ مَعِيَّةٌ، وفيها مُصاحبَةُ اسمِ اللهِ مِن أوَّلِ الفعلِ إلى آخره بخلافِ الاستعانةِ.

وقيل: لأنَّ الاستعانةَ تَقتضي جعلَ الموجودِ حِسًّا كالمعدومِ، وفيه تَعسُّفٌ. قال الطيبيِّ: وعلى هذا الوَجهِ يكونُ مجازًا وهو أبلَغُ.

وقولُه: «أحسن» قيل: لأنَّ فيه [تقديرَ]: مُتبرِّكًا، وفيه رعايةُ الأدبِ. وفيه نظرٌ، لأنَّ تقديرَهُ ضَعيفٌ.

---

(١) أي: الزمخشري في «الكشاف» مطلع تفسير سورة الفرقان.

(٢) في (ف) و(س): «وكان هذا»، والمثبت من (ز)، وهو الموافق لما في «فتوح الغيب».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (١/ ٦٨٩ ـ ٦٩١).

(٤) في «حاشية البابرتي»: «غير مقصودة».

ولعلَّ كلَّ ما يصحُّ أَن يُذكرَ في وجهِ الأعربيَّة يصحُّ أن يذكرَ في الأحسَنيَّةِ[١].

وقال الشَّيخُ سعدُ الدينِ: قولُه: «أعرب»؛ أي: أفصَحُ وأبيَنُ وأدخَلُ في العَربيَّةِ، «وأحسَنُ»؛ أي: أوفَقُ لمقتضى الحالِ؛ لأنَّ استعمالَ الباءِ في المصاحبَةِ والملابَسةِ أكثرُ مِن الاستعانةِ، ودلالتُها على تلبُّسِ أَجزاءِ الفعلِ بالتَّبرُّكِ أظهَرُ، ولأنَّ في التبرُّكِ باسمِ اللهِ من التأدُّبِ[٢] ما ليسَ في جعلِه بمنزلةِ الآلةِ التي لا تكونُ مَقصودةً بالذاتِ، وأما التَّرجيحُ بأَنَّ في الأولِ جَعْلَ الموجودِ كالمَعدومِ وهو تكلُّفٌ، فليس على ما يَنبَغِي لأنَّ مثلَ ذلك يُعَدُّ من المُحسِّناتِ[٣].

وقال الشَّريفُ: أما كونُه أعرَبَ - أي: أَدخَلَ في لغةِ العَربِ وأفصَحَ وأبيَنَ - فلأنَّ باءَ المصاحبَةِ والملابَسةِ أكثرُ استعمالًا مِن باءِ الاستعانَةِ، لا سيَّما في المعاني وما يجري مجراها مِن الأقوالِ، وأما كونُهُ أَحسَنَ - أي: أوفَقَ لِمُقتضى المَقامِ - فلِوُجوهٍ:

أحدها: أنَّ التبرُّكَ باسمِ اللهِ تأدُّبٌ معه وتعظيمٌ له بخلافِ جَعلِهِ آلةً، فإنها غيرُ مُفيدَةٍ له وغيرُ مَقصودَةٍ بذاتها.

الثاني: أنَّ ابتداءَ المُشركينَ بأسماءِ آلهَتِهِم كان على وَجهِ التبرُّكِ بها، فيَنبَغِي أن يردَّ عليهِم في ذلك.

الثالث: أنَّ الباءَ إذا حُمِلَت على المُصاحبَةِ والمعيَّةِ كانَت أدلَّ على مُلابَسةِ جَميعِ أجزاءِ الفِعلِ لاسمِ اللهِ مِنها إذا حُمِلَت على الآلةِ.

---

(١) «حاشية البابرتي على الكشاف» (و١٠أ)، وما بين معكوفتين منه.

(٢) في (س): «الأدب».

(٣) «حاشية التفتازاني على الكشاف» (و٩ب).

الرابع: أنَّ التبرُّكَ باسمِ الله مَعنًى مكشوفٌ يَفهَمُه كلُّ أحدٍ ممَّن يَبتدِئُ في أُمورِه، والتأويلُ المذكورُ في كونِه آلَةً لا يُهتَدَى إليه إلا بنَظَرٍ دَقيقٍ.

الخامس: أنَّ كونَ اسمِ اللهِ آلَةً للفعلِ ليسَ إلا باعتبارِ أنه يُتوسَّلُ إليه ببركتِهِ، فقَد رجعَ بالآخرةِ إلى التبرُّكِ وليسَ في اعتبارِهِ زيادةُ معنًى يُعتَدُّ به.

وقد يقالُ: جَعْلُهُ آلَةً يُشعِرُ بأنَّ له زيادةَ مَدخَلٍ في الفعلِ، ويَشتمِلُ على جَعْلِ المَوجودِ لفواتِ كَمَالِه بمنزلةِ المَعدومِ، ومِثلُه يُعَدُّ مِن محسِّناتِ الكلامِ[١].

وقال شيخُنا العلَّامةُ محيي الدِّينِ الكافِيَجي: معنى الباءِ هاهنا: المصاحَبَةُ والملابَسَةُ كما في قولِه: ﴿تَنۢبُتُ بِٱلدُّهۡنِ﴾ ويجوزُ أن تكونَ للاستعانةِ كالباءِ في (كتبتُ بالقَلمِ)، فالأوَّلُ يناسِبُ الدرايَةَ والثاني يناسِبُ الرِّوايةَ، لكنَّ الأوَّلَ لمَّا كانَ أظهَرَ رُجِّحَ على الثَّاني[٢].

وقال البُلقينيُّ في «الكُشافِ»: قولُ «الكَشَّاف» في المعنى الأوَّلِ: «جُعلَ فِعْلُه[٣] مفعولًا باسمِ اللهِ كما يفعلُ الكَتْبُ بالقلمِ»[٤] يقالُ عليه: القراءةُ حاصلَةٌ وإن لم يُسَمِّ، وأمَّا الكتابَةُ فلا تحصلُ إلا بالقَلَمِ فأين التَّسويَةُ؟

قال: وقد استُؤنِسَ للمَعيَّةِ والمصاحبَةِ بقولِه ﷺ: «بسمِ اللهِ الذي لا يَضُرُّ معَ اسمِهِ شَيءٌ في الأَرضِ ولا في السَّماءِ وهو السَّميعُ العليمُ»[٥]، وفيه نَظرٌ؛ إذ

---

(١) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/ ٣٢).

(٢) انظر: «شرح قواعد الإعراب» للكافيجي (ص: ٣٢).

(٣) قوله: «جعل فعله» من «الكشاف» وفي النسخ: «جعله».

(٤) انظر: «الكشاف» (١/ ٢٠).

(٥) رواه أبو داود (٥٠٨٨)، والترمذي (٣٣٨٨)، وابن ماجه (٣٨٦٩)، من حديث عثمان بن عفان رضي الله عنه. وقال الترمذي: حديث حسن صحيح غريب.

المـرادُ الخبـرُ عـن أنَّه لا يَضرُّ مـع ذكرِ اسـمِ اللهِ شـيءٌ مَخلوقٌ.

ويقالُ على هذا الوَجهِ: المصاحبَةُ تَستدعي أمرًا حاصِلًا عندها نحوُ: ﴿جَآءَكُمُ ٱلرَّسُولُ بِٱلْحَقِّ﴾ [النساء: ١٧٠]؛ أي: معَ الحقِّ، والقراءةُ لَم تَحصُلْ حينئذٍ فتعذَّرَتْ حَقيقَةُ المصاحبَةِ فيما نحنُ فيه.

قال: **فإنْ قيلَ**: فإذا كانَ كلٌّ مِن الوجهينِ عندك مخدوشًا فهَل مِن ثالثٍ؟

قلتُ: جوَّزَ بَعضُهُم أن تكونَ باءَ الإلصاقِ، ويقالُ عليه: معنى الإلصاقِ يقَعُ على وَجهَيْنِ:

أحدُهما: أن لا يَصِلَ الفعلُ إلى المَفعولِ إلا به كـ: مَرَرْتُ بزيدٍ، وهذا لا يأتي[1] هنا لأنَّ الفِعلَ يَتوصَّلُ إليه هنا بنفسِهِ؛ تقولُ: أقرأُ كذا.

والثاني: ما دخلَ على المفعولِ المُنتصِبِ بفِعلِه ليُفيدَ المباشَرَةَ نحو: أَمسكْتُ بزيدٍ، وهذا لا يتأتَّى هنا أيضًا.

فإن قيل: فإذا كانَ كلٌّ مِن الأوجهِ الثَّلاثةِ عِندَكَ مخدوشًا فهل مِن رابعٍ؟

قلتُ: وقعَ في فِكري وَجهٌ رابعٌ، وعندي فيه وَقفَةٌ سأبيِّنُها، وهو أنَّ الباءَ هنا بمَعنى على، ويَشهَدُ له قولُه تعالى: ﴿فَكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١١٨]، ﴿وَلَا تَأْكُلُواْ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٢١]، ﴿فَٱذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا صَوَآفَّ﴾ [الحج: ٣٦]، والمعنى: على اسمِ اللهِ أقرَأُ.

فإن قيل: إنَّما قالَ: (على) في المواضعِ المذكورةِ مِن أجلِ فعلِ الذكرِ؟

---

(١) في (ز): «يتأتى».

قلنا: فعلُ الذِّكرِ يتعدَّى إلى مَفعولِه الثَّاني مرَّةً بـ(على) ومرَّةً باللامِ نحو: ذكرتُه لزيدٍ، فلمَّا عدَّاهُ بـ(على) عُرفَ أنَّ المُرادَ أن يكونَ الذَّبحُ على اسمِ اللهِ بأن يقولَ: باسمِ الله؛ أي: على اسمِ اللهِ أذبَحُ.

قال: **فإن قيلَ**: نقَلْتَنا مِن حرفِ جَرٍّ إلى حرفِ جَرٍّ يحتاجُ أن يفسَّرَ معناه؟

قلنا: ذهبَ بعضُ النُّحاةِ إلى أنَّ (على) اسمٌ وليسَ بحرفٍ، ولئِنْ قُلنا: إنَّها حرفٌ كمَا هو المشهورُ، فالمعنى: على اسمِ اللهِ أقرَأُ، وهذا مِن الاستعلاءِ الدَّالِّ على التَّمكُّنِ نحوَ: على اللهِ توكَّلْتُ، ونحوَ قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡ﴾ [البقرة: ٥] ونحوَ: «أنا على عَهدِكَ ووَعدِكَ ما استطعتُ»[١]، قال: ولم أرَ مَن تعرَّضَ لذلِك.

قال: ومِن عَجيبِ ما قيلَ في بسمِ اللهِ الرَّحمن الرَّحيمِ: إنَّها قَسَمٌ في أوَّلِ كلِّ سُورةٍ، ذكرَهُ صاحبُ كتابِ «الغرائب والعجائب»[٢]، فعلى هذا تكونُ باءَ القسمِ، انتهى.

وقال أبو الحسنِ ابن بَابْشَاذَ في «شرحِ مُقدِّمَته»: الباءُ مِن ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ معناها الإلصاقُ، وهو تارةً إلصاقُ مَعنى شَيْءٍ بشَيْءٍ وذلك الشَّيْءُ يَكونُ مَوجودًا مثل: تبرَّكْتُ باسمِ الله، و: بدأتُ باسمِ اللهِ، و: فَعَلتُ باسمِ الله، ويكونُ تارةً مَحْذوفًا في حكمِ المَوجودِ مثل: بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ؛ لأنَّ هذه الكلمةَ قد كَثُرَ استِعمالُها عندَ استِفتاحِ الأذكارِ والأَفكارِ والأفعالِ والأعمالِ قولًا وفِعلًا واعتقادًا، فأغنَت دلالةُ الحالِ عَن التَّلفُّظِ بالأفعالِ، ولذلك يختلِفُ تقديرُ[٣] الأفعالِ بحسبِ

(١) قطعة من حديث سيد الاستغفار، رواه البخاري (٦٣٠٦) من حديث شداد رضي الله عنه.

(٢) انظر: «غرائب التفسير وعجائب التأويل» (١/ ٩٢) لمحمود بن حمزة بن نصر، أبو القاسم برهان الدين الكرماني، المعروف بتاج القراء.

(٣) في (ز): «ولذلك تختلف دلالة».

المقامِ، فإن ذُكِرَت عندَ استفتاحِ قراءةٍ فتَقديرُه: أقرَأُ باسمِ اللهِ، أو عندَ ابتداءِ أكلٍ أو شُربٍ أو ذَبحٍ أو نَحرٍ فتقديرُه: آكلُ باسمِ اللهِ وأشرَبُ وأذبَحُ وأنحَرُ، وكذلك حُكْمُها أبدًا مع كلِّ فعلٍ، فالباءُ مُلصِقَةٌ تلك المَعاني بالاسمِ الذي بَعدَها[1].

تذنيب:

قال الرضيُّ: إنَّ الباءَ لا تكونُ بمَعنى المُصاحبَةِ إلا مُستقرًّا[2].

قال شيخُنا الإمامُ تقيُّ[3] الدينِ الشُّمُنِّيُّ في «حاشية المغني»: والظَّاهرُ أنَّه لا منعَ مِن كونِها لَغْوًا[4].

تنبيه: قال الشَّيخُ عزُّ الدينِ بن عبدِ السَّلامِ في «أماليه»: إن قيلَ: إن كانَ المرادُ التبرُّكَ كيفَ يحسُنُ ذلكَ في القرآنِ؛ لأنَّ البَسملَةَ هي كلامُ اللهِ في اللهِ، والقراءَةَ هي كلامُ اللهِ في اللهِ أو كلامُ اللهِ في غيرِ اللهِ، وأيًّا ما كانَ فيكونُ أشرَفَ من البَسملَةِ فكيفَ يبارَكُ بالمشروفِ على الشَّريفِ؟

فالجواب: أنَّ التبرُّكَ هاهنا معناها أن يدفعَ عنه الشَّيطانَ الذي يُوسْوِسُه في القراءَةِ حتى يحملَ القرآنَ على غيرِ محملِهِ أو يلهوَ عنه، لا أنَّها توجِبُ للقراءَةِ صفَةَ كمالٍ وشَرفٍ بل ذلك عائدٌ على القارئِ.

---

(١) لم أجده هكذا في «شرح المقدمة المحسبة» وورد فيه بعضه بمعناه (٢/ ٢٤٢).

(٢) انظر: «شرح الكافية» للرضي (٤/ ٢٨٠)، وفيه: وتكون بمعنى (مع)، وهي التي يقال لها: باء المصاحبة، نحو: ﴿وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلۡكُفۡرِ وَهُمۡ قَدۡ خَرَجُواْ بِهِۦ﴾ [المائدة: ٦١]، و: اشتر الدار بآلاتها، قيل: ولا تكون بهذا المعنى إلا مستقرًّا، أي: كائنين بالكفر، وكائنة بآلاتها، والظاهر أنه لا منع من كونها لغوًا.

(٣) في (س): «قال الشيخ تقي».

(٤) وهذه عبارة الرضي لا الشمني. انظر التعليق قبل السابق.

وهذا وما بَعْدَه إلى آخرِ السُّورة مقولٌ على ألسنةِ العِبَاد ليَعْلَموا كيف يُتبرَّك باسمه، ويُحمدُ على نِعَمِه، ويُسألُ من فضلِه.

قوله: «وهذا وما بعدَهُ إلى آخر السُّورةِ مقولٌ على أَلسِنَةِ العِبادِ»: هي عبارةُ «الكشَّافِ»[(١)].

قال الطيبيُّ: قال الزَّمخشريُّ: مثالُه: ما إذا أمَرَكَ إنسانٌ أن تَكتُبَ رِسالةً مِن جهتِه إلى غيرِه فإنَّكَ تكتبُ: كَتَبتُ هذه الأحرُفَ، وإنما تفعَلُ هذا على لسانِ آمِرِكَ[(٢)].

الراغب: **إن قيلَ**: لِمَ لم يَقُل: الحَمدُ لي؟

قيلَ: لأنَّ ذلك تَعليمٌ مِنهُ لعبادِه، كأنَّهُ قال: قولوا: بسمِ الله والحمدُ لله.

وقيل: «قولوا» غيرُ مُقدَّرٍ؛ لأنَّ اللهَ حَمِدَ نفسَهُ ليُقتَدى به، أو لأنَّ أرفعَ حَمْدٍ ما كانَ مِن أَرفَعِ حامِدٍ وأعرَفِهِم بالمَحمودِ وأقدَرِهِم على إيفاءِ حقِّه، ولهذا قالَ: «لا أُحصِي ثَناءً عليك أنتَ كما أثنَيْتَ على نفسِكَ»[(٣)].

وقيل: كلُّ ما أثنى اللهُ على نفسِهِ فهُو في الحقيقَةِ إظهارُه بفعلِه، فحَمْدُه لنَفسِهِ هو بثُّ آلائه وإظهارُ نعمائهِ بمُحكَماتِ أَفعالِه، وعلى ذلك قولُه تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨] فإنَّ شَهادتَهُ لنَفسِهِ إحداثُه الكائناتِ دالَّةً على وَحدانيَّتِه

---

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ٢١)، وفيه: فإن قلت: فكيف قال الله تبارك وتعالى: متبركاً باسم الله أقرأ؟
قلت: هذا مقول على ألسنة العباد كما يقول الرجل الشعر على لسان غيره.

(٢) لم أجد هذه العبارة في «الكشاف» ولا غيره من كتب الزمخشري المطبوعة.

(٣) رواه مسلم (٤٨٦) من حديث عائشة رضي الله عنها.

ناطقةً بالشَّهادةِ له، قال ذو النُّونِ: لمَّا شَهِدَ الله لنَفسِه أنطقَ كلَّ شيءٍ بشَهادتِه ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾ [الإسراء: ٤٤][١].

تنبيه:

قال البُلقينيُّ: قول صاحبِ «الكشَّاف»: «هذا مقولٌ على ألسنَةِ العبادِ»[٢]، دسَّ فيه دسيسةَ الاعتزالِ مِن جهَةِ القَولِ بخَلقِ القُرآنِ.

قال: والجوابُ: أنَّه سُبحانَه يحمدُ نفسَهُ ويُقسِمُ باسمِه وبصِفَتِه نحوَ قوله: ﴿فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ﴾ [الذاريات: ٢٣] وفي الصَّحيحِ: «أنتَ كما أثنيتَ على نفسِك»، وفي «مسند الدارميِّ» عن النبيِّ ﷺ: «قرأَ اللهُ طه قبلَ أن يخلقَ السَّماواتِ والأرضَ بألفِ عامٍ»[٣]، وظهرَ مِن ذلك الجوابُ، انتهى.

ولم ينبِّه أحدٌ مِن أربابِ الحواشي على أنَّ هذا دَسيسَةٌ سواهُ، وهو غيرُ واضحٍ، ولهذا لم يتجنَّبْه المصنِّفُ.

---

(١) انظر: «حاشية الطيبي على الكشاف» (١/ ٦٩٣)، وانظر: «تفسير الراغب الأصبهاني» (١/ ٥٣).

(٢) انظر: «الكشاف» (١/ ٢٠).

(٣) رواه الدارمي في «سننه» (٣٤٥٧)، والفسوي في «التاريخ» (٣/ ٣٩٤)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٦٠٧)، وابن خزيمة في «التوحيد» (١/ ٤٠٢)، والعقيلي في «الضعفاء» (١/ ٦٦)، وابن حبان في «المجروحين» (١/ ١٠٨)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٤٨٧٦)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. قال ابن كثير في «تفسيره» في أول سورة طه: هذا حديث غريب وفيه نكارة، وإبراهيم بن مهاجر وشيخه تكلم فيهما. وقال ابن حجر في «إتحاف المهرة» (١٥/ ٣٠٣): وزعم ابن حبان وتبعه ابن الجوزي أن هذا المتن موضوع، وليس كما قالا، والله أعلم، فإن مولى الحرَقَة: هو عبد الرحمن بن يعقوب من رجال مسلم، والراوي عنه وإن كان متروكاً عند الأكثر ضعيفاً عند البعض، فلم ينسب للوضع، والراوي عنه لا بأس به، وإبراهيم بن المنذر من شيوخ البخاري.

وإنما كُسِرتْ ـ ومِن حقِّ الحروفِ المفرَدَةِ أن تُفتَحَ ـ لاختصاصِها بلزومِ الحرفيَّةِ والجرِّ، كما كُسِرت لامُ الأمرِ ولامُ الإضافةِ داخلةً على المُظْهَر للفَصْل بينهما وبينَ لامِ الابتداء.

قوله: «ومِن حَقِّ الحروفِ المُفردة أن تفتَح»:

قال الزَّجَّاجُ: أصلُ الحروفِ التي يُتكلَّمُ بها وهي على حَرفٍ واحدٍ الفتحُ أبدًا، إلا أنْ تجيءَ عِلَّةٌ تزيلُه؛ لأنَّ الحرفَ الواحدَ لا حظَّ له في الإعرابِ، فيَقعُ مُبتدأً في الكلامِ ولا يُبتدأُ بساكنٍ، فاختيرَ له الفَتحُ لأنَّهُ أخفُّ الحركاتِ[1].

وعِبارَةُ غيرِه: لَمَّا بالغوا في تَخفيفها بوَضعِها[2] على حرفٍ واحدٍ ناسبَ ذلك بناؤها على الفَتحِ لأنه أخفُّ الحركاتِ.

تنبيه: عبارةُ «الكشَّاف»: «من حقِّ حروفِ المعاني التي جاءَتْ على حَرفٍ واحدٍ»[3].

وتعقَّبَه البُلقينيُّ فقال: الحُروفُ التي هي أَحَدُ أقسَامِ الكَلِمَةِ لا تكونُ إلا للمَعاني، فقولُه: «حروفُ المعاني» يُوْهِمُ إثباتَ حُروفٍ ليسَتْ لِمَعانٍ، وليسَ ذلك بموجودٍ في الحُروفِ التي هيَ قَسِيمَةُ الأسماءِ والأفعالِ. انتهى.

فكأنَّ المصنِّفَ حذفَ هذه اللفظَةَ لعَدمِ الحاجَةِ إليها ولإزالَةِ الإيهامِ.

قوله: «لاختصاصِها بلزومِ الحرفيَّةِ والجرِّ».

---

(١) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (١/ ٤١).

(٢) في (س): «تخفيفها ووضعها»، وفي (ف): «تحقيقها بوضعها».

(٣) انظر: «الكشاف» (١/ ٢١).

الطِّيبي: قيل: ينتقِضُ بواوِ القَسَمِ، فإنَّها لازمَةُ الحرفيَّةِ والجرِّ وبُنِيَت على الفَتحِ.

وأجيبَ: أنَّ هذه الواوَ إنما تجُرُّ[1] لنيابَتِها عَن الفعلِ وعَن هذه الباءِ على ما صرَّحَ بهِ صاحبُ «الكشاف» في ﴿وَالشَّمس﴾[2]، فأُجرِيَت على الأَصلِ[3].

وقال الشيخُ سعدُ الدين: كلٌّ مِن الحَرفيَّةِ والجرِّ يُناسِبُ الكسرَ:

أمَّا الحرفيَّةُ: فلأنَّها تَقتَضِي عدمَ الحركَةِ والكسرُ يناسِبُ العدمَ لقلَّتِه، إذ لا يوجَدُ في الفعلِ ولا في غيرِ المُنصَرِفِ مِن الأسماءِ ولا في الحروفِ إلا نادرًا كجَيْرِ[4].

وأما الجرُّ: فللمُوافقةِ ـ أي: لِمُوافَقَةِ حركةِ الباءِ أثرَها كما أفصحَ بهِ الشَّريفُ[5] ـ وهذا بخلافِ كافِ التَّشبيهِ فإنَّها لا تلزَمُ الحرفيَّةَ وإن لَزِمَت الجرَّ، وبخلافِ الواو فإنَّها لا تلزَمُ الجرَّ وإن لَزِمَت الحرفيَّةَ؛ إذ قد تكونُ عاطفةً، ومَن اعتذرَ بأنَّ واوَ القَسَمِ لا تلزَمُ الجرَّ في نفسِها لأنَّها إنما تجرُّ بنيابَتِها عن الباءِ فقد اعتبَرَ خُصوصيَّةَ القَسَميَّةِ وليسَ بلازمٍ، وحينئذٍ لا يُحتاجُ إلى هذا الاعتذارِ في تاءِ القَسَمِ؛ لأنَّها بدونِ الخُصوصيَّةِ لا تلزمُ الجرَّ [وهذا ظاهر]، ولا الحرفيَّةَ إذ قد تكونُ اسمًا كضميرِ الخطابِ، ولا يخفَى حينئذٍ أنَّ الكافَ أيضًا لا تَلزمُ الجرَّ ما لم تُعتبَر خُصوصِيَّةُ التَّشبيهِ، وكلامُ الزَّجَّاجِ: أنَّ الباءَ إنَّما كُسِرَت للفَصلِ بينَ ما يجرُّ وقد يكونُ اسمًا

---

(١) في (س): «تجري». وفي «حاشية الطيبي»: «تجيء».

(٢) حيث قال ثمة: واو القسم مُطَّرَحٌ معَها إبرازُ الفعل اطِّرَاحاً كُلِّياً، فكان لها شَأنٌ خِلافُ شأنِ الباء حَيْث أُبرز مَعها الفعلُ وأُضمِر، فكانت الواوُ قَائِمةً مقامَ الفِعل والباءِ سَادَّةً مسَدَّهُما مَعاً.

(٣) انظر: «حاشية الطيبي على الكشاف» (١/ ٦٩٥).

(٤) قوله: «كجير» معناه: حقًا، كذا جاء في كلامهم مكسورًا. انظر: «فتوح الغيب» (١٣/ ٢٢٢).

(٥) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ٣٣).

كالكافِ، وبين ما يجرُّ ولا يكونُ إلا حرفًا كالباءِ، ويُشْبهُ أن يكونَ هذا مُرادَ المصنِّفِ، انتهى كلامُ الشَّيخِ سعدِ الدِّينِ[١].

تنبيهان:

الأوَّلُ: المرادُ بلُزُومِ الحَرْفيَّةِ والجرِّ كما قال الشيخُ سعدُ الدِّينِ والشَّريفُ: كونُها مُلاصقَةً لهما غيرَ منفكَّةٍ عنهما، بمَعنَى: أنَّها لا توجَدُ بدُونِهما، وعبارةُ الشَّريفِ: أي: غيرُ مُفارِقَةٍ[٢] لهما، بمعنى: أنها لا توجَدُ بدونِهما، يقال: لَزِمَ فُلانٌ بيتَهُ إذا لم يُفارِقْه ولم يوجَدْ في غَيرِه، ومنه قَولُهم: «أَمْ» المتَّصِلَةُ لازمةٌ لهمزَةِ الاستفهامِ[٣].

الثاني: قال الشَّريفُ: لزومُ الحرفيَّةِ والجرِّ؛ قيل: هما وجهانِ، ونُقِضَ الأوَّلُ بواوِ العطفِ وفائِه اللازمَيْنِ للحَرفيَّةِ، والثاني بكافِ التَّشبيهِ اللازمَةِ للجرِّ، وقيل: المجموعُ دَليلٌ واحدٌ، فاندفَعَا وبقيَ النَّقضُ بواوِ القَسمِ وتائِه.

وأُجيبَ: بأنَّ عملَهُما بنيابةِ الباءِ، فكأنَّ الجرَّ ليسَ أثرًا لهما.

لا يقالُ: اعتبارُ الحرفيَّةِ احترازًا عن كافِ التَّشبيهِ مُستَدْرَكٌ؛ لأنَّ الكافَ إذا كانَت اسمًا لا تعمَلُ جرًّا في المضافِ إليه، فإنَّ العاملَ فيه هو الحرفُ المقدَّرُ على ما ذكرَهُ في «المفصل»[٤].

---

(١) «حاشية التفتازاني على الكشاف» (و٩ب)، وما بين معكوفتين منه.

(٢) في (ز): «متفارقة».

(٣) «حاشية التفتازاني على الكشاف» (و٩ب)، و«حاشية الجرجاني» (١/ ٣٣).

(٤) انظر: «المفصل» (ص: ٣٨٥).

لأنَّـا نقـولُ: احتُـرِزَ عنها دفعًـا للانتقاضِ بها علـى مذهَبِ مَن جعـلَ المُضافَ عامِلًا.

ومِنَ النَّاسِ مَن دفعَ النَّقضَ بواوِ القَسمِ وتائِه: بأنَّ اعتبارَ خصوصيَّتِه ليسَ بلازِمٍ، فالواوُ وإن لَزِمَت الحرفيَّةَ لكِن لا تلزَمُ الجرَّ إذ قد تكونُ عاطفَةً، والتاءُ لا تلزَمُ شيئًا منهما لأنَّها قد تكونُ اسمًا كضَميرِ الخِطابِ.

فـوَرَدَ عليه: أن الكافَ أيضًا لا يُعتبرُ فيها خصوصيَّةُ التَّشـبيهِ، فلَـم[1] تكُن لازِمَةً للجَـرِّ أيضًـا كضَميـرِ المُخاطَـبِ، فيلغو قيدُ لـزومِ الحَرفيَّـةِ؛ لأنه احترازٌ عـن الكافِ اتِّفاقًـا، فالتَجـأَ إلـى كلامِ الزَّجَّـاجِ: أن الباءَ بُنِيَت على الكسـرِ فصلًا بينَ مـا يجرُّ وقد يكـونُ اسـمًا كالـكافِ، وبيـنَ ما يَجُـرُّ ولا يكـونُ إلا حرفًـا كالبـاءِ، وقال: «يشـبِهُ أن يكـونَ هذا مُرادَ المصنِّـفِ»، وفيهِ بُعْـدٌ؛ لأنَّ القومَ اعتبروا خُصـوصَ المعاني فقالوا: كافُ التَّشـبيهِ: إمَّـا حَـرفٌ، وإمَّـا اسـمٌ بمعنـى مِثْـل، ولَـم يَلتَفِتُوا إلـى مجـرَّدِ صُورَةِ الـكافِ، ولـم يقولوا أيضًا: إنها تكـونُ ضَمِيرًا أَو حَـرفَ خِطابٍ، وقولُ «الكشَّـاف»: «نحـو كافِ التَّشـبيهِ ولامِ الابتـداءِ» إلـى آخـرِهِ[2]، يدلُّ علـى [اعتبـارِ] خُصوصيَّاتِ المعانـي، وكيـف لا وبذلكَ يظهَرُ تعـدُّدُ اللامَيْنِ وكـونُ إحدَاهُما مفتوحَـةً والأُخرَى مَكسُـورَةً. انتهى[3].

يشيرُ بقولِه: «ومن الناسِ» إلى الشَّيخِ سعدِ الدِّينِ في كلامِه السَّابقِ.

---

(١) في «حاشية الجرجاني»: «ولم».

(٢) انظر: «الكشاف» (١/ ٢١).

(٣) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ٣٣)، وما بين معكوفتين منه.

وقـال مكـيٌّ فـي «إعرابـه»: كُسِـرَت البـاءُ مِـن (بسـمِ) لتكـونَ حَرَكَتُها مُشـبهَةً لعمَلِهـا[1]، وقيـلَ: كُسِـرَت لِيُفْـرَقَ بيـن مـا يخفِـضُ ولا يكـونُ إلا حرفًا نحـوَ البـاءِ والـلامِ، وبيـن مـا يخفِـضُ وقد يكـونُ اسـمًا نحو الـكافِ[2].

وهذا ما أشارَ إليه الشَّريفُ بقولِه: «قيل: هما وجهان».

وقال الشيخُ أكمَلُ الدِّينِ بعدَ إيرادِ النَّقْضِ والجَوابِ: والحقُّ أنَّ التَّعليلاتِ الصَّرفيَّةَ واقِعَةٌ مُستخرَجَةٌ بعد الوُقوعِ، فلا تَقبلُ النَّقضَ، وإنَّما هيَ أُمورٌ مُناسِبَةٌ[3] لا بأسَ بذِكْرِها للتَّدرُّبِ في أَوضاعِ الصَّرفِ، وأَمَّا ذِكرُها في مثلِ هذا الكتابِ وإيرادُ النَّقضِ عليها فليسَ بمُناسِبٍ، والاعتمادُ على التَّوقيفِ[4].

قوله: «ولامُ الإضافَةِ»:

قال الزَّمخشريُّ: حروفُ الجرِّ كلُّها تُسمَّى: حروفَ الإِضافَةِ؛ لأَنَّها تُضيفُ مَعانيَ الأَفعالِ إلى الأَسماءِ[5].

قولـه: «داخلَـةً علـى المُظْهَـرِ» بخـلافِ مـا إذا دخلَتْ علـى المُضمَـرِ فإنَّها لا تُكسَـرُ لعَـدمِ الإلبـاسِ؛ لأنَّ لامَ الابتـداءِ لا تدخُـلُ إلا علـى المُضمَـرِ[6] المرفـوعِ المُنفَصِلِ.

---

(١) في (ز): «بعملها».

(٢) انظر: «مشكل إعراب القرآن» لمكي بن أبي طالب (١/ ٦٤ ـ ٦٥).

(٣) في «حاشية البابرتي»: «متناسبة».

(٤) «حاشية البابرتي على الكشاف» (و١٠ب).

(٥) انظر: «فتوح الغيب» (١/ ٦٩٥) وعنه نقل المصنف، وانظر: «المفصل» للزمخشري (ص: ٣٧٩).

(٦) في (س): «على الضمير».

والاسمُ عند أصحابنا[١] البَصْرِيِّين من الأسماءِ التي حُذفت أعجازُها لكثرةِ الاستعمالِ وبُنِيَتْ أوائلُها على السكون، وأُدخلَ عليها مبتدأً بها همزةُ الوصل؛ لأنَّ مِن دَأبهم أن يَبتدِئوا بالمتحرِّك ويَقفوا على الساكن، ويَشهدُ له تَصْريفُه على أسماءٍ وأَسَامِي وسُمَيٍّ وسمَّيْتُ، ومجيءُ «سُمًى» كهُدًى لغةٌ فيه؛ قال:

والله أسماك سُمًى مباركاً آثرك الله به إيثاركا

قوله: «والاسمُ عندَ البَصرِيِّينَ مِن الأَسماءِ التي حُذِفَت أعجازُها»:

زادَ في «الكشَّاف» وصفَ الأسماءِ بالعَشرةِ[٢].

قال الطيبيُّ: وهي ابنٌ، وابنةٌ، وابنُمٌ بمعنى ابنٍ، واسمٌ، واستٌ، واثنانِ، واثنتانِ، وامرؤٌ، وامرأةٌ، وايمُنُ الله.

قال: وأمَّا «ايمُ الله» فمحذوفٌ منها نونُ «ايمن»[٣].

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّين: كأنَّهُ لم يعتدَّ بـ(ايم اللهِ) لأنَّهُ مَنقوصُ (ايمن) واعتدَّ بـ(ابنم) مع أنه مزيدُ (ابن)؛ لأنَّ الزيادةَ توجِبُ تعدُّدَ الصِّفةِ كضاربٍ مِن ضربَ، بخلافِ الحذفِ كدَمٍ في دَمَوٍ، ولا يَخْفَى ضَعفُه[٤].

وقال الشيخُ أكمَلُ الدِّينِ: عدَّها في «الكشَّاف» عشرةً، وفي «المفصَّلِ» جعلَها أحدَ عشرَ بزيادةِ (ايم الله)[٥]، قيل: وهو الصَّوابُ[٦].

---

(١) «أصحابنا»: ليس في (خ).

(٢) انظر: «الكشاف» (١/ ٢١).

(٣) انظر: «حاشية الطيبي على الكشاف» (١/ ٦٩٥)، وقال في «شرح الشافية» (٢/ ٢٥٤): «وأما (ايمن الله) فإن نونه لما كانت تحذف كثيراً نحو ايم الله ـ والقسم موضع التخفيف ـ صار النون الثابت كالمعدوم».

(٤) «حاشية التفتازاني على الكشاف» (و٩ب).

(٥) انظر: «المفصل» للزمخشري (ص: ٤٩٧).

(٦) «حاشية البابرتي على الكشاف» (و١٠ب).

وقال الشَّريفُ: عدَّها في «الكشاف» عشرةً، وفي «المفصَّل» أحدَ عشرَ: فإمَّا أن لا يعتَدَّ بـ(ايم الله) لأنه منقوصُ (ايمن)، وإمَّا أن لا يعتدَّ بـ(ابنم) لأنَّه مزيدُ (ابن)، والأوَّلُ أولى لأن المنقوصَ قد يُوزَنُ بوزنِ أصلِهِ فيقالُ: «ايم أَفْعَلُ» كـ«ايمن» فكأنَّه هو، بخلافِ المزيدِ إذ لا يوزَنُ «ابنم» بوزنِ «ابن» أَصْلًا[1].

قوله: «وبُنِيَت أوائِلُها على السُّكون»:

قال الشيخُ أكمَلُ الدِّينِ: غيرُ مُعلَّلٍ بشيءٍ؛ لأنَّ أوائِلَ هذه الأسماءِ وغيرِها مِن حروفِ المباني وحقُّها السُّكونُ، فيحتاجُ غيرُها إلى بيانِ ما تُرِكَ الأَصلُ لأَجلِه وإلا لَزِمَ التَّرجِيحُ بلا مُرجِّحٍ، وما فيه مُرَجِّحٌ فالاعتمادُ على التوقيفِ[2][3].

وقال الشَّريفُ: أي: بَنَوْها كذلكَ تخفيفاً[4] واستِعْمالًا، وإن كانَ يُعتبرُ تحرُّكُ أوائِلِها تقديرًا وقِياسًا كما قالَ: «أصلُهُ سِمْوٌ»[5]، كما يقالُ: أصلُ ابنٍ: بنوٌ، ولعلَّ الحكمةَ في وَضعِها كذلكَ التَّفنُّنُ في الوَضعِ وتطلُّبُ الخفَّةِ فيها لكثرَةِ استعمَالِها في الدَّرْجِ[6].

وقال البُلقينيُّ في «الكُشَاف»: ما جزمَ به مِن بناءِ أوَّلِ الاسمِ[7] على السُّكونِ هو

---

(١) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ٣٣).

(٢) في (س): «التوقف».

(٣) «حاشية البابرتي على الكشاف» (و١٠ب).

(٤) في (س) و(ف): «تحقيقاً»، ومثله في مطبوع «حاشية الجرجاني».

(٥) انظر: «الكشاف» (١/ ٢٢). وهو بكسر السين وضمها كما ذكر المبرد وابن السراج، قالا: اختُلفَ فيه، فَقال بعضُهم: هو (فِعْلٌ) وقال بعضُهم: (فُعْلٌ)، و(أسماءٌ) تكونُ جمعًا لهذا الوزنِ وهذا الوزن، تقولُ في جِذْعٍ: أَجْذَاعٌ، كما تقولُ في قُفْلٍ: أَقفَالٌ، وهذا لا تُدرك صيغتُه إلا بالسمعِ. انظر: «المقتضب» للمبرد (١/ ٢٢٩)، و«الأصول في النحو» لابن السراج (٣/ ٣٢٢).

(٦) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ٣٣).

(٧) في (س): «اسم».

طَريقَةُ بعضِ البَصريِّينَ، وذهبَ كثيرٌ مِنهم إلى أَنَّهُم أدخلُوا الهمزةَ على المُتحرِّكِ ثم سكَّنُوا السِّينَ تَخفيفًا.

قال: ويزادُ في العِدَّةِ «اِيمن» بكسرِ الهمزةِ فإنَّها لَيسَتْ جَمْعًا بلا خلافٍ، والهمزةُ فيه همزةُ وَصلٍ بلا خلافٍ.

قال: وإذا عددتَ ما فيها من اللغاتِ مع همزةِ الوَصلِ كَثُرَ العددُ.

قوله: «وأُدخلَ عليها مبتدأً بها همزةُ الوصلِ»:

قال الشريفُ: وجهُ خُصوصِيَّتِها لينجبرَ بقوَّتِها[١] وكونِها مِن أَقصى المَخارِجِ[٢].

قوله: «لأنَّ من دأبِهم أن يَبتدِئوا بالمتحرِّكِ ويَقِفُوا على السَّاكنِ»:

قال الطيبيُّ: هذا يُشعِرُ أنَّ الابتداءَ بالسَّاكنِ مُمكِنٌ وموجودٌ في اللغَةِ لكنَّهُ مُستكرَهٌ، وبه صرَّحَ صاحبُ «المفتاح» في الصرف، قال: دَعوى امتناعِ الابتداءِ بالسَّاكنِ فيما سِوى حروفِ المدِّ واللِّينِ مَمنوعَةٌ، اللهمَّ إلا إذا حَكَيتَ عن لِسانكَ لكنَّ ذلك غيرُ مُجْدٍ عليكَ[٣].

وقال الشَّريفُ: التَّعليلُ بذلك دونَ الامتناعِ إشارةٌ إلى جوازِ الابتداءِ بالسَّاكنِ، وهو الحقُّ، ومَن قالَ بامتناعِه لا يسمعُ منه إلا حكايتُه عَن لسانِه، نعم يمتنِعُ الابتداءُ بالمدَّاتِ إلا أنَّ ذلك لذوَاتِها لا لِسُكُونِها، وإذا استقريتَ لغةَ العَجَمِ وجدتَ فيها الابتداءَ بالسَّاكِنِ المُدغَمِ.

---

(١) في (ز): «لتنجبر لقوتها».

(٢) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ٣٣)، وفيه: وأما خُصوصِيَّةُ الهمزة فلينجبرَ بقوَّتِها وكونِها مِن أَقصى المَخارِجِ ضعفُها بسكون أوائلها وضعفِها.

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (١/ ٦٩٦)، وانظر: «مفتاح العلوم» للسكاكي (١/ ٣٣).

وقد يُستَدَلُّ على الجوازِ بأنَّهُ لو لم يَجُز لكانَ التَّلفُّظُ بالحرفِ مَوقوفًا على التَّلفُّظِ بالحركةِ فيدورُ؛ لأنَّ الحركةَ موقوفَةٌ على الحرفِ في التَّلفُّظِ توقُّفَ العارضِ على المَعروضِ.

ويجابُ: بأنَّ امتِناعَ الابتداءِ بالسَّاكنِ يَستلزِمُ امتناعَ انفِكاكِ الحرَكَةِ عن الحرفِ المُبتدأِ به، وأمَّا توقُّفُه على الحركةِ فلا؛ لِجَوازِ أن تكونَ الحركَةُ تابعَةً له غيرَ مُنفَكَّةٍ عنه.

قال: واعلَمْ أنَّ الحركَةَ والسُّكونَ بالمعنى المشهورِ مُختصَّانِ بالأَجسامِ، وأنَّ المُرادَ بالحركَةِ كونُه بحيثُ يمكِنُ أن يُتلفَّظَ بعدَهُ بإحدى المدَّاتِ الثَّلاثِ، وبسكونِهِ كونُه بحيثُ لا يمكنُ فيهِ ذلك[1].

وقال الشيخُ سعدُ الدِّينِ: التَّعليلُ بذلكَ مُشعِرٌ بأنَّه ليسَ لامتناعِ الابتداءِ بالسَّاكنِ، اللهمَّ إلا إذا حكيتَ عن لسانِكَ، صرَّحَ بذلك في صرف[2] «المفتاح»، وأمَّا في المدَّاتِ فالامتناعُ لذاتِها لا لِسُكونِها، وإذا نظرْتَ وجَدْتَ الابتداءَ بالسَّاكنِ غيرَ مَرفوضٍ في لغَةِ العَجَمِ، وقد يُستدلُّ على الإمكانِ بأنَّهُ لو امتنعَ لتوقَّفَ التلفُّظُ بالحرفِ على التَّلفُّظِ بالحركةِ ابتداءً؛ ضرورةَ تقدُّمِ الشرطِ على المشروطِ، لكنَّ التلفُّظَ بالحركةِ مَوقوفٌ على التلفُّظِ بالحرفِ ضَرورَةَ توقُّفِ وجودِ العارضِ على وجودِ المَعروضِ.

وجوابُه: مَنْعُ الشَّرطيَّةِ؛ لجوازِ أَنْ تكونَ الحركةُ لازمًا غيرَ مُتقدِّمٍ للحرفِ المبتدَأِ بها لا شرطًا سابقًا، على أنَّكَ إذا تحقَّقْتَ معنى حَركَةِ الحَرفِ لم يكُنْ هُناكَ عارِضٌ ومَعروضٌ[3].

---

(١) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ـ ٣٤).

(٢) في (ز): «في صدر».

(٣) «حاشية التفتازاني على الكشاف» (و٩ب ـ ١٠أ).

وقال الشَّيخُ أكمَلُ الدينِ: في هذا التَّعليلِ إشعَارٌ بأنَّ الابتداءَ بالسَّاكنِ مُمكِنٌ، وهو قولُ بعضِهِم، وذلك لأنَّ نَقيضَهُ مُحالٌ؛ لأنَّه لو لم يُمكِن توقَّفَ التلفُّظُ بالحرفِ في الابتداءِ على التَّلفُّظِ بالحرَكَةِ، والحركَةُ عارضَةٌ للحَرفِ يتوقَّفُ التلفُّظُ بها على التَّلفُّظِ بالحَرفِ، وذلك دَوْرٌ.

فإن قيلَ: الحَرفُ مع الحركَةِ عندَ التَّلفُّظِ، فكان التوقُّفُ توقُّفَ مَعِيَّةٍ ولا دَوْرَ فيهِ.

أجيب: بأنَّهما وإن كانا في الوُجودِ عندَ التَّلفُّظِ مُقارنين، ولكنَّ وجودَ المَعروضِ بالذَّاتِ سابقٌ على العَارضِ، فكانَ توقُّفَ تَقَدُّمٍ وهو دَوْرٌ.

ورُدَّ: بأنَّ كلامَنا في الحروفِ المَلفوظِ بها ابتداءً لا في الحُروفِ المَعقولَةِ، وهما في التَّلَفُّظِ معًا بلا خلافٍ.

وإذا ظهرَ هذا ثَبَتَ قولُ مَن يقولُ بالامتناعِ، وهذا ظاهرٌ للمُتأَمِّلِ في الحُروفِ المَلفوظِ بها ابتداءً[1].

وقال شيخُنا العلَّامة مُحيي الدينِ الكافِيَجِي:

فإن قلتَ: الابتداءُ بالسَّاكِنِ مُمتَنِعٌ أو ممكنٌ؟

قلتُ: الحقُّ هاهنا هو التَّفصيلُ بأن يقال: إن كانَ السُّكونُ للسَّاكنِ لازمًا لذاتِه فيمتنعُ كالألفِ، وإلا فيمكِنُ لكنَّه لم يقَعْ في كلامِهِم؛ لسلامَةِ لُغَتِهم مِن كلِّ لكنَةٍ وبشاعَةٍ[2].

وقال بعضُ أربابِ الحواشي: مَن زعمَ امتناعَ الابتداءِ بالسَّاكنِ يحتَجُّ بالاستقراءِ،

---

(١) انظر «حاشية أكمل الدين» (و١٠ب).

(٢) انظر: «شرح قواعد الإعراب» للكافيجي (ص: ٣٦).

وهو وإن كانَ تامًّا لا يدلُّ إلا على عدمِ الوُقوعِ، وعدمُ الوُقوعِ لا يَستَلزِمُ الامتِناعَ.

وقال البُلقينيُّ في «الكُشَافِ»: ما استَدَلَّ بهِ مَن قالَ بإمكانِ الابتِداءِ بالسَّاكنِ قولٌ غيرُ صَحيحٍ، وممَّن حكاهُ ابنُ الخَطيبِ في «تفسيره»[1]، والصَّحيحُ القَطْعُ بأنَّ ذلك لا يُمكِنُ، ومقابِلُهُ[2] غَلطٌ ومُكابَرَةٌ للحسِّ.

قلتُ: وممَّن صرَّحَ بأنَّ الابتداءَ بالسَّاكنِ غيرُ مُمكِنٍ صاحبُ «البسيطِ في النحو»[3]، والشَّلَوْبينُ في «شرح الجزولية»[4]، لكن ذكَرَ ابن يعيشَ خلافَه، فقال في «شرح المفصل»: اعلَمْ أنَّ أصحابَنا يقولونَ: إن الابتداءَ بالساكنِ لا يكونُ في كلامِ العَرَبِ، وقد أَحالَه بَعضُهُم ومنعَ مِن تَصوُّرِه ولا شبهَةَ في الإمكانِ، ألا تَرى أنه يجوزُ الابتداءُ بالسَّاكنِ إذا كانَ مُدْغَمًا نحو ﴿اثَّاقَلْتُمْ﴾ [التوبة: ٣٨] في: تَثَاقَلْتُم، ويؤيِّدُ ذلك وأنَّه مِن لغَةِ العربِ: أنَّهم لم يخفِّفُوا الهمزةَ إذا وَقَعَت أولًا بأيِّ حركةٍ تحركَتْ نحوَ: أحمدَ وإبراهيمَ، ونحوَ قولِه:

---

(١) ابن الخطيب هو الفخر الرازي، وقد حكى في تفسيره «مفاتيح الغيب» (١/ ٥٦) القولين.

(٢) في (ز): «ويقابله».

(٣) قال السيوطي في «بغية الوعاة» (٢/ ٣٧٠): صاحب «البسيط»: ضياء الدين بن العلج، أكثر أبو حيان وأتباعه من النقل عنه، ولم أقف له على ترجمة.

وقال أبو حيان في «البحر المحيط» (١٩/ ١٧٥): هو الإمام العالم ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عليّ الإشبيلي، ويعرف بابن العلج، وكان ممنّ أقام باليمن، وصنّف بها. وانظر: «الكشف عن صاحب البسيط في النحو» لحسن موسى الشاعر.

(٤) هو أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأندلسي المعروف بالشلوبين، قال القفطي: نسبة إلى شلوبينية؛ قرية من قرى إشبيلية، كان إماماً في النحو، توفي سنة (٦٤٥) بإشبيلية، وقال ابن خلكان: هذه النسبة إلى الشلوبين، وهو بلغة الأندلس الأبيض الأشقر. انظر: «إنباه الرواة» للقفطي (٢/ ٣٣٢)، و«وفيات الأعيان» لابن خلكان (٣/ ٤٥١)، و«بغية الوعاة» (٢/ ٢٢٤).

أَأَنْ رأتْ رجـــلًا أَعْشَـــى[1]

لأنَّ في تخفيفِها تَضْعيفًا للصَّوتِ وتَقْريبًا له من السَّاكنِ، فامتِناعُهُم مِن تَخفيفِ الهَمزةِ مع إمكانِ تَخفيفِها والنُّطقِ بها دليلٌ على أنَّ ذلك مِن لُغةِ العربِ، وذلك مِن قِبَلِ أنَّ المُبتدئَ بالنُّطقِ مُستجِمٌّ مُستَريحٌ فيعظمُ صوتُهُ، والواقِفَ تَعِبٌ حَبِسٌ[2] يَقِفُ للاستراحةِ فيضعُفُ صَوتُه[3].

تنبيه: قال السُّهَيليُّ: قولُهم: «حَرفٌ مُتحرِّكٌ» و«تحرَّكَت الواوُ» ونحوَ ذلك= تساهُلٌ مِنهُم، فإنَّ الحركةَ عِبارَةٌ عن انتقالِ الجِسمِ مِن حَيِّزٍ إلى حَيِّزٍ، والحرفُ جُزءٌ مِن الصَّوتِ، ومحالٌ أن تقومَ الحَركَةُ بالحرفِ؛ لأَنَّهُ عَرَضٌ والحرَكَةُ لا تقومُ بالعَرَضِ، وإنَّما المتحرِّكُ في الحقيقَةِ هو العُضوُ مِن الشَّفتينِ أو اللسانِ أو الحَنَكِ الذي يخرجُ مِنهُ الحَرفُ، فالضمَّةُ عِبارَةٌ عن تحريكِ الشَّفتينِ بالضَّمِّ عندَ النُّطقِ، فيحدثُ مِن ذلك صوتٌ خفيٌّ مقارِبٌ للحرفِ؛ إن امتدَّ كان واواً، وإن قصرَ كانَ ضمَّةً، والفتحةُ عبارةٌ عن فتحِ الشَّفتينِ عندَ النُّطقِ بالحرفِ وحدوثِ الصوتِ الخفيِّ الذي يُسمَّى فَتحةً، وكذا القولُ في الكسرةِ، والسُّكونُ عِبارَةٌ عن خلوِّ العُضوِ مِن الحركاتِ عند النُّطقِ بالحَرفِ ولا يحدثُ بعدَ الحرفِ صوتٌ فينجَزِمُ عندَ ذلك؛ أي: ينقَطِعُ، فلذلك سُمِّيَ جَزْمًا اعتبارًا بانجزامِ الصَّوتِ وهو انقِطاعُهُ، وسكونًا اعتبارًا

---

(١) البيت للأعشى من معلقته، وتمامه:

أَأَنْ رأتْ رجُلاً أَعْشَـى أَضَرَّ بِهِ رَيْبُ الزَّمانِ ودَهْـرٌ مُفْنِدٌ خَبِلُ

انظر: «ديوان الأعشى» (ص: ٥٥) ت: محمد حسين، و«الكتاب» (٢/ ٢٨٩)، و«غريب الحديث» لابراهيم الحربي (٢/ ٥٧٦).

(٢) في (ز): «حيث».

(٣) انظر: «شرح المفصل» (٢/ ٢٨٩ ـ ٢٩٠).

بالعُضْوِ السَّاكنِ، فقولُهُم: «فَتْحٌ وضَمٌّ وكَسرٌ» هو من صِفَةِ العُضوِ، وإذا سَمَّيت ذلك رفعًا ونصبًا وجرًّا وجزمًا فهي من صِفةِ الصَّوتِ؛ لأنه يرتفِعُ عند ضمِّ الشَّفتينِ، وينتَصِبُ عند فَتحِهِما، ويَنخَفِضُ عند كَسرِهِما ويَنجَزِم عند سُكونِهِما، وعبَّروا بهذهِ عَن حركاتِ الإِعرابِ؛ لأنَّه لا يكونُ إلا بسبَبٍ وهو العامِلُ كما أنَّ هذه إنَّما تكونُ بسبَبٍ وهو حَركةُ العُضوِ، وعَن أحوالِ البناءِ بتلك لأَنَّهُ لا يكونُ بسبَبٍ ـ أعني: بعامِلٍ ـ كما أنَّ هذه الصِّفاتِ يكونُ وجودُها بغيرِ آلَةٍ.

قال ابن القيِّم: وعندي أنَّ هذا ليسَ باستِدراكٍ على النُّحاةِ؛ فإنَّ الحرفَ وإن كان عَرَضًا فقد يُوصَفُ بالحركةِ تبعًا لحركَةِ محلِّهِ، فإنَّ الأَعراضَ وإن لم تتحَرَّكْ بأنفُسِها فهي تتحرَّكُ بحركَةِ محالِّها، فاندفَعَ الإِشكالُ جُملَةً[1].

قوله: «ويَشهَدُ له تَصريفُهُ على أَسْماءٍ وأَسَامِي وسُمَيٍّ وسمَّيْتُ»:

قال ابنُ الخبَّازِ في «شرح الدُّرة»[2]: يشهَدُ لقولِ البَصريِّينَ وُجوهٌ:

الأول: أنَّ جمعَ اسمٍ: أَسماءٌ، ولو كانَ مِن الوَسْمِ لقيلَ: أَوْسَامٌ.

الثاني: تَصغيرُه: سُمَيٌّ، زادَ ابن يعيشَ في «شرح المفصَّل» وأصلُه: سُمَيْوٌ،

---

(١) انظر: «بدائع الفوائد» (١/ ٣٤، ٣٥).

(٢) هو شمس الدين أبو العباس أحمد بن الحسين بن أحمد الإِرْبِليُّ الأصل، المَوْصِليّ، النحوي الضرير المعروف بابن الخباز، كان أستاذًا بارعًا في النحو واللغة والعروض والفرائض، وله شعر رائق، توفي سنة (٦٣٩ هـ)، و«شرح الدرة» هذا الذي نقل منه المصنف، هو شرحه على ألفية ابن معطي، وسماه: «الدرة المخفية في شرح الدرة الألفية»، وله «توجيه اللمع» وهو شرح لكتاب اللمع لابن جني. انظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (١٤/ ٢٥٨)، و«الوافي بالوفيات» للصفدي (٦/ ٢٢٣)، و«البلغة» للفيروزآبادي (ص: ٧٢)، و«بغية الوعاة» (١/ ٣٠٤)، و«الأعلام» (١/ ١١٧).

فقلبوا الواوَ ياءً وأُدغِمَت، على حدِّ: سَيِّدٍ ومَيِّتٍ، ولو كانَ مِن الوَسمِ لقيلَ فيه: وُسَيْمٌ[١].

الثالث: أنَّكَ تقولُ لِمَن يُساويكَ في الاسمِ: هو سَمِيِّي، ولو كانَ من الوَسْمِ لقُلتَ: وَسِيمِي.

الرابع: أنَّكَ تقولُ في تَصريفِ الفِعلِ منه: تَسمَّيْتُ وأَسْمَيْتُ وسَمَّيْتُ، وتقولُ في المصدَرِ: التَّسمِيَةُ، ولو كانَ كما ذكروا لقيلَ: تَوَسَّمْتُ.

الخامس: أنه يقالُ في بعضِ لُغاتِه: سُمًى كهُدًى وأصلُه: سُمُوٌّ، فهذا من نَظْمِ السُّمُوِّ.

السادس: أن همزةَ الوَصلِ في أوَّلِه، ولا تكونُ إلا للمَحذوفِ اللامِ كابنٍ واستٍ.

السابع: أنه على مَذهبِ البَصريينَ يكونُ فيه حذفُ اللامِ، وعلى مَذهبِ الكوفيِّينَ يكونُ فيه حَذفُ الفاءِ، والأَوَّلُ أَكثَرُ.

الثامن: أنَّ حذفَ الفاءِ يعوَّضُ مِنه أَخيرًا بدليلِ عِدَةٍ وزِنَةٍ، ولا يعوَّضُ مِنه أولًا[٢].

قوله: «ومجيءُ سمًى كهدًى لغةٌ فيه، قال:

والله أسماكَ سُمًى مُبَاركًا ... آثَركَ اللهُ بهِ إيثَارَكَا»[٣]

---

(١) انظر: «شرح المفصل» لابن يعيش (١/ ٨٣).

(٢) انظر: «شرح ألفية ابن معطي» لابن الخباز (و٧).

(٣) الرجز بلا نسبة في «الزاهر» لابن الأنباري (١/ ٥٣)، و«الوقف والابتداء» له (١/ ٢١٥)، و«شرح الكتاب» للسيرافي (٥/ ١٩). وقال ابن السكيت في «إصلاح المنطق» (ص: ١٠٤): «أنشدني القناني»، ونسبه العيني في «المقاصد النحوية» (١/ ٢٠٤) إلى أبي خالد القناني.

هذا الوجهُ ذكرَهُ ابنُ الأنباريِّ في كتابِ «الإنصاف» فقال: الوَجهُ الخامِسُ: أنَّه قد جاءَ عن العَربِ أنَّهم قالوا في اسمٍ: سُمًى على وزنِ عُلًا، والأصلُ فيهِ: سُمَوٌ، إلا أنَّهم قلبُوا الواوَ منه ألفًا لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلَها فصارَ سُمًى، وأنشدَ البيتَ[1].

قال ابن يعيشَ في «شرح المفصل»: ولا حُجَّةَ في ذلك؛ لاحتمالِ أن يكونَ على لُغَةِ مَن قال: سُمٌ، ونصبُه لأنَّهُ مفعولٌ ثانٍ.

قال: فإن صحَّتْ هذه اللغةُ مِن جِهةٍ أُخرى فمجازُها أنه تمَّمَ الاسمَ ولم يَحذِفْ مِنه شيئًا كما تممَّ الآخَرُ (غداً) فقال:

إنَّ مـــعَ اليوم أخـــاهُ غَدْوا[2]

وقال الخطيبُ أبو زكريَّا التبريزيُّ في «شرح أبيات إصلاح المنطق»:

المبارَكُ: الذي يُتيمَّنُ به ويُتفاءَلُ مثلَ: غـانِمٍ وسَـعيدٍ، و«آثرَكَ»: قدَّمَك به واختارَكَ، «إيثارَكَ»؛ أي: كإيثارِكَ الغيرَ على نَفسِكَ في العَطاءِ والبَذلِ.

قال: و«أسماكَ» له مَعنيانِ: يقال: أَسْمَيتُ الرَّجُلَ: إذا وضَعتَ له اسمًا في مولِدِه، وأسمَيتُه: إذا دعوتَهُ بالاسمِ الموضوعِ له، والذي في البيتِ مِن الأوَّلِ. انتهى.

وفي «شرح الجمل» لابن خَروفٍ: أنَّ هذا البيتَ لأبي خالدٍ العنابيِّ من مَذحِجٍ.

وقال العينيُّ في «شرح الشواهد الكبرى»: «أسماكَ» بمعنى: سَمَّاكَ، و«آثرَكَ»؛ أي: بالتَّسمِيَةِ الفاضِلَةِ كما آثركَ بالفضلِ، وقيل: إيثاركَ للمَعالي والذِّكرِ الحَسنِ، انتهى[3].

---

(١) انظر: «الإنصاف» (١/ ١٤).

(٢) انظر: «شرح المفصل» لابن يعيش (١/ ٨٥). والرجز دون نسبة في «الألفاظ» لابن السكيت (ص: ١٩٧)، و«المقتضب» (٢/ ٢٣٨)، و«الفاضل» للمبرد (ص: ١٩)، و«معاني القرآن» للزجاج (٥/ ١٤٩). وقبله:

لَا تَقْلُواهـا واذلُواهـا دلـوا

(٣) انظر: «المقاصد النحوية» للعيني (١/ ٢٠٤).

والقلبُ بعيدٌ غيرُ مطَّردٍ، واشتقاقُه من السُّموِّ لأنه رفعةٌ للمسمَّى وشعارٌ له، ومن السِّمةِ عند الكوفيِّين، وأصلُه: «وَسْمٌ» حُذفت الواو وعُوِّض[1] عنها همزةُ الوَصْلِ ليَقِلَّ إعلالُه.

قوله: «والقَلبُ بَعيدٌ غيرُ مُطَّرِدٍ»:

قال ابنُ يعيشَ: إن ادُّعِيَ القَلْبُ فليس ذلك بالسَّهلِ، فلا يصارُ إليه وعنه مَندوحَةٌ[2].

وقال السَّخاويُّ في «شرح المفصل»: اعتقادُ الكوفيِّينَ في الاسمِ أنَّه مَقلوبٌ مِن وسمٍ إلى سموٍ فجُعِلَت فاؤه لامًا، فوَزنُه على هذا: علفٌ.

قوله: «واشتقاقُه من السُّمُوِّ»:

قال الكمالُ أبو البركاتِ ابنُ الأنباريِّ في كتابِ «الإنصاف في مسائل الخلاف»: والأصلُ فيه على هذا: سِمْوٌ، ـ على وزنِ فِعْلٍ بكسرِ الفاء وسكونِ العينِ ـ فحُذِفَت اللامُ التي هي الواوُ وجُعِلَت الهمزةُ عِوَضًا عنها، ووَزنُه: اِفْعٌ؛ لحذفِ اللامِ منه[3].

وقال السَّخاويُّ في «شرح المفصَّلِ»: أصلُه على هذا: سِمْوٌ مثلُ حِمْلٍ، أو: سُمْوٌ مثلُ قُفْلٍ، وفِعْلٌ وفُعْلٌ يُجمعُ على أفعالٍ، وجمعُ اسمٍ: أسماءٌ، ولا يجوزُ أن يقالَ: سَموٌ ـ يعني: بفتحِ أوَّلِه ـ لأنَّ فَعْلًا جمعُه فُعولٌ كفَلْسٍ وفُلوسٍ، وأجازَ قومٌ أن يكونَ سَمْوًا كما قيل: أصلُ ابْنٍ: بَنَوٌ.

---

(١) في (ت): «وعوضت».

(٢) انظر: «شرح المفصل» لابن يعيش (١/ ٨٣).

(٣) انظر: «الإنصاف في مسائل الخلاف» (١/ ٩).

قال المبرِّدُ: فلمَّا اختلَّ وأُزيلَ عَن جِهَته سكَنَ أَوَّلُه فدخلَتْ أَلِفُ الوَصلِ لذلك، فوَزنُه على هذا الذي ذكرنَاهُ مِن أصلِه: اِفْعٌ، انتهى.

قوله: «لأنَّه رِفعَةٌ للمُسمَّى»:

قال الزجَّاجُ: جُعِلَ الاسمُ تنويهًا [باسم الله] للدَّلالةِ على المعنى؛ لأنَّ المعنى تحتَ الاسمِ[١].

وقال السَّخاويُّ: معنى السُّموِّ فيه عندَهم أنَّكَ تقول: «سَما لي شخصٌ»: إذا ارتفَعَ حتى استَثْبَتَّه وعرفتَهُ، فكأنَّ الاسمَ رَفَع لك مُسمَّاهُ حتى كشَفْتَه وعَرَفْتَه، أو لأنَّ الاسمَ تَنويهٌ ورِفعَةٌ.

وقال الشيخُ سعدُ الدينِ: احتيجَ إلى هذا لأنَّ مُجرَّدَ بيانِ الأَصلِ لا يُفيدُ الاشتِقاقَ مِن السُّمُوِّ ما لم يبيِّن التَّناسُبَ في المعنى، فلذا ذَكَرهُ[٢].

وقال الشَّريفُ: لمَّا بيَّنَ أنَّ الاسمَ يُوافِقُ السُّمُوَّ في التَّركيبِ ولم يَكُن كافيًا في اشتِقاقِه منه بلْ لا بدَّ معَهُ مِن التَّناسُبِ في المعنى أشارَ إليه بقولِه: لأنَّهُ رفعةٌ للمُسمَّى[٣].

قوله: «ومن السِّمَةِ عند الكوفيِّين»:

قال مَكيٌّ في «إعرابه»: قولُ الكوفيِّينَ أَقوى في المعنى، وقولُ البَصريِّينَ أقوى في التَّصريفِ[٤].

---

(١) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (١/ ٤٠)، وما بين معكوفتين منه.

(٢) لم أجده في «حاشيته».

(٣) انظر: «حاشية الشريف الجرجاني» (١/ ٣٥).

(٤) انظر: «مشكل إعراب القرآن» لمكي (١/ ٦٦).

وفي «تفسير ابن برَّجان»: اختيارُ قولِ البَصريِّين في أسماءِ اللهِ تعالى وقولِ الكوفيِّين في أسماءِ المُحدَثاتِ.

قوله: «وأصلُهُ: وَسْمٌ، حُذِفَت الواوُ وعوِّضَ عنها همزُ الوَصل»:

زاد ابن الأنباريِّ: ووزنُه: إِعْلٌ، بحذفِ الفاءِ منه[1].

وذهبَ قومٌ إلى أنَّهُ لا حذفَ ولا تَعويضَ، وإنما قُلِبَت الواوُ همزةً كإعاءٍ وإشاحٍ، ثم كَثُرَ استعمالُه فجعلَتْ همزَةَ وصلٍ، وعلى هذا فوَزنُه: فِعْلٌ.

ورُدَّ بأنَّ الهمزةَ لم تُعْهَدْ دَاخلةً على ما حُذِفَ صَدرُه في كلامهم.

قوله: «ورُدَّ بأنَّ الهمزةَ لم تُعهَد داخلَةً على ما حُذِفَ صَدرُه في كلامِهم»:

قال الكمالُ ابنُ الأنباريِّ: همزةُ التَّعويضِ إنَّما تقَعُ تَعويضًا مِن حَذفِ اللَّامِ لا مِن حذفِ الفاءِ، ألَا ترى أنَّهُم لَمَّا حَذَفوا اللامَ التي هي الواوُ مِن «بَنَوٍ» عوَّضُوا عنها الهمزَةَ في أوَّلِه فقالوا: ابنٌ، ولمَّا حَذَفوا الفاءَ التي هيَ الواوُ مِن وَعَدَ لم يعوِّضُوا عنها الهمزَةَ في أوَّلِهِ، فلَم يقولوا: إِعْدٌ، وإنما عوَّضوا عنها الهاءَ في آخرِهِ فقالوا: عِدَةٌ؛ لأنَّ القِياسَ فيما حُذِفَ مِنه لامُه أن يعوَّضَ بالهمزَةِ في أوَّلِه، وفيما حُذِفَ مِنه فاؤُه أن يُعوَّضَ بالهاءِ في آخرِه، والذي يدلُّ على صِحَّةِ ذلك أنَّه لا يوجَدُ في كلامِهم [ما حُذِفَ فاؤُه وعُوِّض بالهمزة في أوله، كما لا يُوجدُ في كلامِهم] ما حُذِفَ لامُه وعوِّضَ بالهاءِ في آخرِه، فلمَّا وَجَدْنا في أولِ «اسم» همزةَ التَّعويضِ عَلِمْنا أنه مَحذوفُ اللَّامِ لا محذوفُ الفاءِ؛ لأنَّ حملَهُ على

---

(١) انظر: «الإنصاف في مسائل الخلاف» (١/ ٩).

مـا لـه نظيـرٌ أَوْلى مِـن حَملِهِ علـى ما ليسَ لـه نظيرٌ، فـدلَّ على أنه مُشـتَقٌّ من السُّـمُوِّ لا مـن الوَسْـمِ، انتهى[1].

وقال أبو البقاءِ العكبريُّ في كتابِ «التبيينِ في الخلاف»: لنا في ترجيحِ قَوْلِ البَصريينَ ثلاثةُ مَسالِكَ:

المعتمَـدُ مِنهـا: أنَّ المَحـذوفَ يَعـودُ فـي التَّصريـفِ إلى مَوضِـعِ الـلامِ، فكانَ المحـذوفُ هـو الـلامَ كالمحـذوفِ مِن ابـنٍ، والدَّليـلُ على عَـوْدِهِ إلى مَوضِـعِ اللامِ أنَّـكَ تَقولُ: سَـمَّيتُ وأَسـمَيتُ، وفي التَّصغيرِ: سُـمَيٌّ، وفي الجمعِ: أَسـماءٌ وأَسَـامٍ، وفـي فَعيـلٍ منه: سَـمِيٌّ؛ أي: اسـمُكَ مثلُ اسـمِه، ولو كانَ المَحـذوفُ مِـن أوَّلِه لعادَ فـي التَّصريفِ إلى أوَّلِه، وكان يقال: أَوْسَـمتُ ووَسَـمْتُ ووُسَـيْمٌ وأَوْسَـامٌ ووَسِـيمٌ، وهـذا التَّصريفُ قاطِـعٌ علـى أنَّ المَحذوفَ هـو اللَّامُ.

فإن قيل: هذا إثباتُ اللغَةِ بالقِياسِ وهيَ لا تَثبُتُ به، والثاني: أنَّ عَوْدَ المَحذوفِ إلى الأَخيرِ لا يلزَمُ مِنهُ أن يكونَ المَحذوفُ مِن الأَخيرِ، بَل يجوزُ أَنْ يكونَ مَقلوبًا، وقد جاءَ القَلبُ كثيرًا عَنهُم كمَا قالوا: «لَهِيَ أبوكَ» فأخَّروا العينَ إلى موضعِ اللامِ[2]، وقالوا: الجاهُ، وأصلُه: الوَجهُ، وقالوا: أَيْنُقٌ، وأصلُه: أَنْوُقٌ، وقالوا: قِسِيٌّ، وأَصلُه: قُوُوسٌ، وإذا كَثُرَ ذلك في كلامِهم جازَ أن يحمَلَ ما نَحنُ فيهِ عليه.

---

(١) انظر: «الإنصاف في مسائل الخلاف» (١/ ٩ ـ ١٠)، وما بين معكوفتين منه.

(٢) وأصله: «لله أبوك» فحذفوا لام الجر والألف واللام وقدموا الهاء وسكنوها فصارت الألف ياء. انظر: «الدر المصون» (١/ ٢٤).

فالجوابُ: أمَّا الأوَّلُ فغيرُ صَحيحٍ، فإنَّا[1] لا نُثبِتُ اللغَةَ بالقِياسِ، بل نَستَدِلُّ بالظَّاهرِ على الخَفِيِّ خُصوصًا في الاشتِقاقِ، فإنَّ ثبوتَ الأَصلِ والزَّوائدِ والمَحذوفِ لا طريقَ له على التَّحقيقِ إلا الاشتقاقُ، ويَدُلُّ عليهِ لفظَةُ (ابن) فإنَّهُم لَمَّا قالوا: بُنَيٌّ، وأَبناءٌ، وتَبنَّيْتُ، والبُنُوَّةُ، عُلِمَ أنَّ المَحذوفَ لامُه، وأمَّا دعوى القَلبِ فلا سَبيلَ إليهِ؛ لأنَّ القَلْبَ مخالِفٌ للأَصْلِ فلا يُصارُ إليهِ ما وُجدتْ عنه مَندُوحَةٌ، ولا ضَرُورَةَ هنا تدعو إلى دَعوى القَلْبِ، ويدُلُّ على ذلكَ أنَّ القَلبَ لا يطَّرِدُ هذا الاطِّرادَ، أَلَا ترى أنَّ جميعَ ما ذكرَ مِن المقلوبِ يجوزُ إخراجُهُ على الأَصلِ.

المسلكُ الثاني: أنَّا أجمَعْنا على أنَّ المَحذوفَ قد عُوِّضَ منه في أوَّلِه، فوجبَ أَنْ يكونَ المَحذوفُ مِن آخرِه كما ذكَرْنا في (ابن)، وإنَّما قُلنا ذلكَ لوَجْهَين:

أحدُهما: أنَّا قد عَرَفنا مِن طريقَةِ العَرَبِ أنَّهم إذا حَذَفوا من الأوَّلِ عوَّضوا أخيرًا مثلَ عِدَةٍ وزِنَةٍ، وإذا حذفوا مِن الآخرِ عوضوا أولًا مثلَ (ابنٍ)، وهنا قد عوَّضُوا في أوَّلِه فكانَ المَحذوفُ مِن آخرِه.

والثاني: أنَّ العِوَضَ مُخالِفٌ للبدَلِ، فبدَلُ الشَّيءِ يكونُ في مَوضِعِه والعِوَضُ يكونُ في غيرِ مَوضِعِ المعوَّضِ منه، فلو كانَت الهمزةُ عِوَضًا من الواوِ في أوَّلِه لكانت بدلًا من الواوِ، ولا يجوزُ ذلكَ إذ لَو كانَت كذلك لكانَتْ همزَةً مَقطوعَةً، ولمَّا كانَتْ أَلِفَ وَصْلٍ حُكِمَ بأنَّها عِوَضٌ.

فإن قيلَ: التَّعويضُ في مَوضِعٍ لا يوثَقُ بأَنَّ المعوَّضَ عنه في غَيرِه؛ لأنَّ القصدَ منه تَكميلُ الكلمَةِ، فأين كملَتْ حصلَ غَرَضُ التَّعويضِ، أَلا ترى أنَّ همزةَ الوَصْلِ في (اضرِب) وبابِه عِوَضٌ من حركةِ أَوَّلِ الكلمَةِ، وقد وقَعَت في مَوضِعِ الحَرَكَةِ.

---

(١) في (س): «لأنا».

فالجوابُ: أنَّ التَّعويضَ على ما ذكَرْنا يغلُبُ على الظنِّ أنَّ موضِعَه مخالِفٌ لموضِعِ المعوَّضِ مِنهُ لِمَا ذكَرْنا مِن الوَجْهَين.

قولُهم: «الغَرَضُ تكمِيلُ الكَلِمَة» ليسَ كذلك، وإنَّما الغرَضُ العُدُولُ عَن أصلٍ إلى ما هوَ أخَفُّ منه، والخِفَّةُ تحصُلُ بمُخالَفَةِ الموضِعِ، فأمَّا تعويضُهُ في مَوضِعٍ مَحذوفٍ لا يحصُلُ منه خفَّةٌ؛ لأنَّ الحرفَ قد يثقُلُ بموضِعِه فإذا أُزيلَ عَنهُ حصَلَ التَّخفيفُ.

المسلكُ الثالثُ: أنَّ اشتِقاقَ الاسمِ مِن السُّمُوِّ مُطابِقٌ للمعنى، فكانَ المَحذوفُ الواوَ كسائرِ المَواضِعِ، وبيانه: أنَّ الاسمَ أحدُ أقسامِ الكَلِمَةِ، وهو أَعلى مِن صاحِبَيهِ إذ كانَ يُخْبَرُ به وعنه وليسَ كذلكَ صاحباهُ، فقد سَمَا عليهما، ولأنَّ الاسمَ ينوِّهُ بالمسمَّى ويرفعُهُ للأذهانِ بعدَ خَفائِه، وهذا مَعنى السُّمُوِّ.

فإن قيلَ: هذا مُعارَضٌ باشتقاقِه مِن الوَسْمِ، فإنَّ المعنى فيه صَحيحٌ كما أنَّ المَعنى فيما ذَكرتُموهُ صَحيحٌ، فبِماذا ثبتَ التَّرجيحُ؟

قيل: التَّرجيحُ مَعَنا لوجهينِ:

أحدُهما: أنَّ تَسمِيَةَ هذا اللفظِ اسمًا اصطِلاحٌ مِن أربابِ هذه الصِّناعةِ، وقد ثبتَ من صناعَتِهم علوُّ هذا اللفظِ على الآخَرَينِ، ومِثلُ هذا لا يوجَدُ في اشتقاقِهِ مِن الوَسْمِ.

والثاني: أنَّه يترجَّحُ بما ذكرناهُ مِن المسالكِ المتقدِّمَةِ.

أمَّا حُجَّتُهم فقَد قالوا: الاسمُ عَلامَةٌ على المُسمَّى، والعلامَةُ تُؤذِنُ بأنَّه مِن الوَسْمِ وهو العَلَامَةُ، فيجِبُ أن يكونَ مُشتَقًّا منها.

والجوابُ عنه: ما تقدَّمَ مِن الأوجُهِ الثَّلاثةِ، على أنَّ اتِّفاقَ الأَصلَيْنِ في المعنى

وهو العَلامَةُ لا يوجِبُ أن يكونَ أحَدُهُما مُشتَقًّا من الآخرِ، ألا ترى أنَّ دَمِثًا ودِمَثْرًا سواءٌ في المعنى وليسَ أحدُهُما مُشتقًّا مِن الآخرِ، وكذلك سَبِطٌ وسِبَطْرٌ، وأبعَدُ مِن ذلك الأَسَدُ والليثُ بمعنًى واحدٍ ولا يجمَعُهما الاشتقَاقُ، انتهى[1].

ومن لُغاته: سِمٌ وسُمٌ، قال:

بسم الذي في كلِّ سورةٍ سِمُه

قوله: «ومِن لُغاتِه: سِمٌ وسُمٌ»:

بقيَ مِنها: «أُسْمٌ» بضمِّ الهمزةِ و«سِمًى» بكسرِ أوَّلِهِ مَقصورًا كرِضًى، حكاهُما ابنُ إياز[2]، والسَّخاويُّ في «شرح المفصَّل»، فكَمَلَتْ لُغاتُه سِتةً، وقد نَظَمْتُها في قولي:

اسْمٌ بضمٍّ أوَّلٍ والكَسرِ مَع همزَةٍ وحَذفِها والقَصرِ

قال الكسائيُّ: العربُ تقولُ: «اسْمٌ» بكسرِ الهمزةِ وضَمِّها، فإذا طَرحُوا الألف قال الذين لُغَتُهم كَسرُها: «سِم» بكسرِ السِّينِ، والذين لُغَتُهم ضمُّها: «سُمٌ» بالضَّمِّ[3].

---

(١) انظر: «التبيين عن مذاهب النحويين» (ص: ١٣٣ ـ ١٣٨).

(٢) حسين بن بدر بن إياز بن عبد الله، المعروف بابن إياز النحوي، المتوفى (٦٨١هـ)، قيل: كان أوحد زمانه في النحو والتصريف، ومن تصانيفه: «قواعد المطارحة»، و«الإسعاف في الخلاف»، و«شرح فصول ابن معطي». انظر: «البلغة» للفيروزآبادي (ص: ١٢٢)، و«بغية الوعاة» للسيوطي (١/ ٥٣٢)، و«سلم الوصول إلى طبقات الفحول» لحاجي خليفة (٢/ ٤٤). وتصحف اسمه في بعض المصادر إلى «ابن أبان».

(٣) ذكره الكرماني في «غرائب التفسير» (١/ ٩٣) عن الفراء نقلًا عن الكسائي، وانظر: «التفسير الكبير» للرازي (١/ ١٠٤).

وقال ثعلبٌ: مَن قالَ: أصلُه مِن سَمِي يَسْمَى قال: اِسْمٌ وسِمٌ، ومَن قالَ: أصلُه مِن سَما يَسمُو قال: أُسْمٌ وسُمٌ.

وقال مكيٌّ في «إعرابه»: الاسمُ عندَ البَصريِّينَ مُشتَقٌّ مِن سما يَسمو، ولذلك ضُمَّت السينُ في أصلِه في «سُمٌ»، وقيل: هو مِن سَمي يَسمَى ولذلك كُسِرَت السِّين في «سِم»[١].

قوله: «قال:

بسمِ الذي في كلِّ سُورَةٍ سمُهْ»

قال السخاويُّ في «شرح المفصل»: أنشدَهُ أبو زيدٍ بكسرِ السِّينِ وضمِّها.

قال: وكذلك أنشدُوا قولَ الآخرِ:

والله أَسْماكَ سُمًى مُبارَكًا

وكذلك قولَه:

وعامُنا أَعجبَنا مُقَدَّمُه   يُدعَى أَبَا السَّمْحِ وقِرضَابٌ سِمُهْ[٢]

بالوجهَيْنِ في جميعِ ذلك، انتهى.

والشَّاهدُ الذي أوردَهُ المصنِّفُ لِرؤبَةَ[٣]، وبعدَه:

---

(١) انظر: «مشكل إعراب القرآن» لمكي (١/ ٦٦).

(٢) الرجز بلا نسبة في «إصلاح المنطق» (ص: ١٠٤)، و«الزاهر» (١/ ٥٤)، و«معجم ديوان الأدب» (٢/ ١٣٤)، و«تهذيب اللغة» (٩/ ٢٨٧)، و«إعراب ثلاثين سورة» لابن خالويه (ص: ١٠)، و«المنصف» لابن جني (ص: ٦٠).

(٣) لم أجده في المطبوع من «ديوان رؤبة»، وهو دون نسبة في «النوادر» لأبي زيد (ص: ٤٦٢)، و«العين» (٧/ ٣١٨)، و«المقتضب» (١/ ٢٢٩)، و«الأصول في النحو» لابن السراج (٣/ ٣٢٢)، =

قَـد وَرَدَت عـلى طَريـقٍ تَعلَمُـهْ

وقبلَه:

أَرسَـــلَ فيهـــا بـــازِلًا يُقرِّمُـــهْ فَهْـوَ بهـا يَنْحُـو طريقًـا يَعلَمُـهْ[1]

قال الشَّريفُ: وجعلَ الفاضِلُ اليمنيُّ هذا البيتَ مُقدَّمًا على قولِه: «باسم الذي»، وأيًّا مّا كانَ فالباءُ مُتعلِّقَةٌ بـ«أرسل» أي: باسمِه أَرسَلَ الراعي في الإبلِ بازِلًا يقرِّمُه؛ أي: يتركُهُ عن الاستعمالِ بالرُّكوبِ والحملِ ليتقوَّى للفحلَةِ، فالجُملَةُ صِفةُ «بازلاً»، وقد تُجعَلُ حالًا من المرسِلِ لأنَّ الوَصْفَ بصيغةِ الماضي أولى، «فهو»؛ أي: البازلُ يقصِدُ بتلكَ الإبِلِ «طريقًا يعلَمُهُ» لاعتيادِهِ بتلكَ الفِعلَةِ[2].

وقـال الطيبـيُّ: الضَّميـرُ المُستَتِرُ فـي «أرسـل» للرَّاعِـي، والبـارِزُ فـي «فيها» للإبِـلِ، والمقـرَّمُ: البعيـرُ المكـرَمُ الـذي لا يُحمَـلُ عليـه ولا يُذلَّـلُ، ولكـن يكـونُ للفَحلَـةِ[3].

وقـال الشـيخُ أكمَـلُ الديـنِ: أي: أرسَـلَ في الإبـلِ البـازِلَ ـ وهو البَعيـرُ الذي انشـقَّ نابُـهُ، وهـو فـي السـنَةِ التَّاسـعَةِ ـ حـالَ كـونِ المرسـلِ قرَّمَـهُ؛ أي: تركـه عن العمَـلِ للفحلَةِ.

= و«معاني القرآن» للزجاج (١/ ٣٩)، و«إعراب القرآن» للنحاس (١/ ١٤). ونسبه أبو زيد لرجل من بني كلب. وضبطه بعضهم بكسر السين، وآخرون بضمها وهو الأكثر عند المبرد وابن السراج.

(١) انظر: «النوادر» لأبي زيد (ص: ٤٦١)، وقد نسب الرجز لرجل من بني كلب كما تقدم.

(٢) انظر: «حاشية الشريف الجرجاني على الكشاف» (١/ ٣٤).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (١/ ٦٩٦).

والاسمُ إنْ أُريدَ به اللفظُ فغيرُ المسمَّى؛ لأنه يتألَّف من أصواتٍ مقطَّعةٍ غيرِ قارَّةٍ، وتختلفُ باختلافِ الأممِ والأعصار، وتتعدَّدُ تارةً وتتَّحِدُ أخرى، والمسمَّى لا يكونُ كذلك.

وإن أُريدَ به ذاتُ الشيء فهو المسمَّى، لكنه لم يَشتهِرْ بهذا المعنى، وقولُه تعالى: ﴿تَبَٰرَكَ ٱسۡمُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٧٨][1] المرادُ به اللفظُ؛ لأنه كما يجبُ تنزيهُ ذاتِه وصفاتِه عن النقائصِ يجبُ تنزيهُ الألفاظِ الكريمةِ الموضوعةِ لها عن الرَّفَثِ وسوءِ الأَدَبِ، أو الاسمُ فيه مُقْحَمٌ كما في قولِ الشاعرِ:

إلى الحولِ ثم اسمُ السلامِ عليكُما

قوله: «أو الاسمُ فيه مقحَم كما في قولِ الشَّاعر:

إلى الحولِ ثمَّ اسمُ السَّلامِ عَلَيكُما»

هو للَبيدِ بن ربيعةَ الصَّحابيِّ رضي الله عنه، قالَه حينَ بلغَ مئةً وثلاثينَ سنةً، وأوَّلُه:

تمنَّى ابنتايَ أنْ يَعيشَ أَبوهُما ... وهَلْ أنا إلَّا مِن رَبيعَةَ أو مُضَرْ

فقوما وقُولا بالذي تَعلَمَانِه ... ولا تخمِشَا وَجْهًا ولا تحلِقَا شَعَرْ

وقُولا: هو المرءُ الذي لا صَديقَهُ ... أضاعَ ولا خانَ الخَليلَ ولا غَدَرْ

إلى الحَولِ ثمَّ اسمُ السَّلامِ عليكُما ... ومَن يَبْكِ حولًا كاملًا فقَدِ اعتذَرْ[2]

وما ذكرَهُ من أنَّ الاسمَ في البيتِ مُقحَمٌ، وأنَّ معناه: ثمَّ السلامُ عليكُما، نازعَ

---

(١) في (خ): «﴿سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ﴾».

(٢) انظر: «ديوان لبيد بن ربيعة» (ص: ٥٠ ـ ٥١).

فيه ابنُ جريرٍ فقال: لو صحَّ ذلك لجازَ أن يُقال: رأيتُ اسمَ زيدٍ، وأكلتُ اسمَ الطَّعامِ، وشرِبْتُ اسمَ الشَّرابِ، وفي إجماعِ جميعِ العَربِ على إحالَةِ ذلك ما يُنبئُ عَن فَسادِ تأويلِ البَيْتِ بذلك، وإنَّما هو مخرَّجٌ على وَجهين:

أحدُهما: أنَّ السَّلامَ مِن أسماءِ اللهِ والكلامُ إغراءٌ، ومعنى «ثمَّ اسمُ السَّلامِ عليكما»: ثمَّ الزَما اسمَ اللهِ وذِكرَهُ بعدَ ذلك ودعا ذِكرِي، وقَدَّمَ المُغرَى به على حدِّ قولِه:

يا أيُّها المائِحُ دَلْوي دونَكَا[1]

والثاني: أنَّ المرادَ: ثمَّ تَسمِيَتِي اللهَ[2] عليكُما، كما يقولُ القائلُ للشَّيءِ يراه فيُعجِبُه: اسمُ اللهِ عليكَ؛ يعوِّذُه بذلك من السُّوءِ، فكأنَّه قال: ثم اسمُ اللهِ[3] عليكُما مِن السُّوءِ، انتهى[4].

وقال ابنُ جنِّي في «الخصائص»: ادَّعى أبو عبيدةَ زِيادةَ «اسم» في البيتِ[5]، ونحنُ نحملُ الكلامَ على أنَّ هناك محذوفًا، قال أبو عليٍّ: وإنَّما هو على حَذْفِ المُضافِ؛ أي:

---

(١) الرجز بلا نسبة في «معاني القرآن» للفراء (١/ ٢٦٠)، و«غريب الحديث» لأبي عبيد (١/ ٤٣).
وذكره الواقدي في «مغازيه» (٢/ ٥٨٧)، وابن هشام في «سيرته» (٢/ ٣١١) عن جارية من الأنصار قالته لناجية بن جندب، وذكرا له قصة، ولعلها قالته متمثلة به.
ونُسب لراجز جاهلي من بني أسيد بن عمرو، وذكروا له قصة. انظر: «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (ص: ٣٧٦)، و«معجم ما استعجم» (٢/ ٤١٦)، و«خزانة الأدب» (٦/ ٢٠٤). وبعده:
إني رأيت الناس يحمدونكا

(٢) في (ز): «تسميتي السلام»، والمثبت من باقي النسخ والمصدر.

(٣) في (ز): «اسم السلام»، والمثبت من باقي النسخ والمصدر.

(٤) انظر: «تفسير الطبري» (١/ ١١٥).

(٥) انظر: «مجاز القرآن» (١/ ١٦).

ثمَّ اسمُ مَعنى السَّلامِ عَليكما، واسمُ مَعنى السَّلامِ هو السَّلامُ، فكأنَّه قال: ثمَّ السَّلامُ عليكُما. قال: فالمعنى لَعمري ما قالَهُ أبو عبيدةَ، لكنَّهُ مِن غَيرِ الطَّريقِ التي أتاه هو مِنها، ألا تراهُ اعتقَدَ زيادةَ شَيءٍ واعتقَدْنا نحنُ نُقصانَ شيءٍ؟

قال: ونحوٌ مِن هذا اعتقادُهُم زيادةَ (مثل) في نحوِ: مِثلي لا يأتي القَبيحَ، و: مِثلُكَ لا يَخفى عليه الجميلُ؛ أي: أنا كذا وأنتَ كذاك[١].

وذكرَ مِثلَهُ ابنُ يَعيش في «شرح المفصل»[٢].

وفي «شرحِ الأندلسيِّ»[٣]: لَبيدٌ هذا عاشَ مئةً وخمسةً وأربعينَ سنةً؛ تسعينَ في الجاهليَّةِ والباقي في الإسلامِ، ومِن شعرِهِ حينَ بلغَ السَّبعين:

باتَت تَشكَّى إليَّ النَّفسُ مُجهِشَةً وقد حمَلْتُكِ سَبعًا بعدَ سَبعينَا
فإنْ تَزيدي ثلاثًا تبلُغي أملًا وفي الثلاثِ وفاءٌ للثَّمانينا[٤]

فلما بلغَ التِّسعينَ قال:

كأنِّي وقد خلَّفتُ تسعينَ حجَّةً خلعتُ بها عن منكبيَّ رِدائِيا[٥]

---

(١) انظر: «الخصائص» لابن جني (٣/ ٣١ـ ٣٢).

(٢) انظر: «شرح المفصل» لابن يعيش (٢/ ١٧٦).

(٣) هو علم الدين، القاسم بن أحمد بن الموفق، أبو محمد الأندلسي اللورقي، إمام في العربية وعالم بالقرآن والقراءة، له مشاركة حسنة في المنطق وعلم الكلام، وكان يعرف الفقه والأصول وعلوم الأوائل، رحل عن الأندلس إلى الشرق، شرح «المقدمة الجزولية» شرحاً كافياً، وشرح «المفصل» للزمخشري شرحاً استوفى فيه القول، توفي (٦٦١هـ) بدمشق. انظر: «معجم الأدباء» (٥/ ٢١٨٨)، و«إنباه الرواة» (٤/ ١٦٨)، و«تاريخ الإسلام» للذهبي (١٥/ ٤٤)، و«بغية الوعاة» للسيوطي (٢/ ٢٥٠).

(٤) انظر: «ديوان لبيد» (ص: ١٣٩).

(٥) نسبه للبيد أيضاً: ابن الأنباري في «شرح القصائد السبع الجاهليات» (ص: ٥١٢ و٥١٧)، وروى =

فلما بلغَ مئةً وعشرًا قال:

أليسَ في مئةٍ قد عاشَها رجلٌ ... وفي تكامُلِ عَشرٍ بعدَها عُمُرُ؟

فلما بلغَ مئة وعشرينَ قال:

ولقد سئمتُ مِن الحياةِ وطولِها ... وسؤالِ هذا النَّاسِ: كيفَ لَبيدُ[1]

فلما حضرته الوفاةُ قال لابنتيهِ:

تمنَّى ابنتايَ... الأبيات[2].

وإنْ أُريدَ به الصفةُ ـ كما هو رأيُ الشيخِ أبي الحسنِ الأشعريِّ ـ انقسمَ انقسامَ الصِّفةِ عنده إلى ما هو نفسُ المسمَّى، وإلى ما هو غيرُه، وإلى ما ليس هو ولا غيرَه.

وإنما قال: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ﴾ ولم يقل: «بالله» لأنَّ التبرُّكَ والاستعانةَ بذكرِ اسمِه، أو للفَرْق بين اليمين والتيمُّن.

قوله: «وإنَّما قال: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ﴾، ولم يَقُلْ: بالله؛ لأنَّ التبركَ والاستعانةَ بذكرِ اسمِهِ»:

= فيه خبراً عن الشعبي، ولم أجده في «ديوان لبيد»، ونسبه ابن حمدون في «التذكرة الحمدونية» (٦/ ٣٥) لزهير، وانظر: «ديوان زهير» (ص: ١٤٠). وقال الأصمعي: ليست لزهير، ويقال: هي لصرمة الأنصاري، ولا تشبه كلام زهير.

وقال الزمخشري وابن خلف: كونه لصرمة هو الصحيح، وقيل: لابن رواحة.

قال البغدادي: ولا يلزم من كون البيت لأحدهما أن تكون القصيدة له، وقائلها جاهلي لا يرى فناء العالم. انظر: «خزانة الأدب» للبغدادي (٨/ ٤٩٤)، و«شرح أبيات المغني» له (٢/ ٢٤٤).

(١) انظر: «ديوان لبيد» (ص: ٣٢).

(٢) وانظر: «العقد» لابن عبد ربه (٢/ ٣٧٠)، و«الاستيعاب» لابن عبد البر (٣/ ١٣٣٨).

الراغبُ: قال بعضُ العُلماءِ: إنَّما قالَ: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾ ولم يقُلْ: باللهِ؛ لأنَّه لمَّا استَحَبَّ الاستعانةَ باللهِ في كلِّ أمرٍ يُفتَتَحُ به مِن قَراءةٍ وغيرِها فبَعضُهُم يذكرُهُ بقلبِهِ وبعضُهُم يَزيدُ ويقولُه بلِسانِه ويكونُ أبلَغَ، وألفاظُ الاستعانةِ نحوُ: «أستعينُ باللهِ» و: «اللهمَّ أَعنِّي» ونحوِ ذلك، وذكرُ اللهِ مستعمَلٌ في كلِّ ذلك، فصارَ لفظَةُ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾ مُستغنىً بها عَن جَميعِها وقائمًا مقامَها، ولو قال: باللهِ، لتُوُهِّمَ الاستعانةُ بهذه اللفظةِ فَقط، والاسمُ هاهنا مَوضوعٌ مَوضِعَ المصدَرِ؛ أي: التَّسميَةِ، فالقائِلُ إذا قالَ: «باللهِ أبتدئُ» فمعناهُ: بهذا الاسمِ، وإذا قال: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾ فإنَّ المقصودَ به المسمَّى[1].

ولم تُكتَبِ الألفُ على ما هو وضعُ الخطِّ لكثرةِ الاستعمال، وطُوِّلت الباءُ عوضاً عنها.

قوله: «ولم تكتَب الألفُ»:

قال الشيخُ سعدُ الدِّين: عبَّرَ هنا بالأَلفِ وفيما سبقَ بالهمزةِ؛ لأنَّها في الخطِّ بصُورةِ الألفِ.

وقال البُلقينيُّ: التَّحقيقُ: التَّعبيرُ بالهَمزةِ فإنَّها هي الموجودةُ هنا دونَ الألفِ، ولكن تُجُوِّزَ في ذلك فأطلقَ على الهمزةِ ألفًا.

قوله: «على ما هو وَضْعُ الخطِّ»:

قال الشَّريفُ: أرادَ أنَّ وضعَ الخطِّ على حكمِ الابتداءِ دونَ الدرجِ، إذ الأصلُ في كلِّ كلمةٍ أن تُكتبَ على صورةِ لَفظِها بتَقديرِ الابتداءِ بها والوُقوفِ عليها، فكانَ يجبُ أن تُكتبَ الهمزةُ هاهنا لثبوتِها في الابتداءِ كما كُتِبتْ في ﴿بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾[2].

---

(١) انظر: «تفسير الراغب» (١/ ٤٧).

(٢) انظر: «حاشية الشريف الجرجاني» (١/ ٣٥).

قوله: «لكثرة الاستعمالِ»:

قال محمودُ بن حمزةَ الكرمانيُّ: هذه العِلَّةُ موجودةٌ في ألفِ (الله) مِن ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾ ولم تُحذَف، وإنَّما تتمُّ إذا أضفتَ[1] إليها عِلَّةً أخرى فقُلتَ: ولاتصالِ الباءِ بـ(اسم) وامتزاجِهِ بحيثُ لا يمكنُ فَصلُهُ عنه بخلافِ اتِّصالِ (باسم الله)، فإنَّه يمكنُ فَصلُه عنه والوَقفُ عليهِ في الإملاءِ والاستِمْلاءِ[2].

وقال قومٌ: لا حذفَ، وإنَّما الباءُ داخِلةٌ على (سِـُم) بكسرِ أوَّلِه أو ضمِّه، ثم سُكِّنَ السينُ فِرارًا مِن توالي الكَسراتِ أو الانتقالِ من الكسرِ إلى الضَّمِّ.

وفي «إعراب» مكيٍّ: حُذِفَت الألفُ مِن الخطِّ في ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾ لكَثرةِ الاستعمالِ، وقيل: حُذِفَت لتحرُّكِ السينِ في الأَصلِ؛ لأنَّ أصلَ السِّينِ الحركَةُ وسكُونُها لعلَّةٍ دخلَتْها، وقيلَ: حُذِفَت للُزُومِ الباءِ هذا الاسمَ، فإن كتبْتَ (بسم الرحمن) أو (بسم الخالق)[3] حذفتَ الأَلِفَ من[4] الخطِّ أيضًا عند الأَخفشِ والكسائي.

وقال الفرَّاءُ: لا تحذَفُ إلا في (بسم الله) فقَط، فإن أَدْخَلْتَ[5] على (اسمٍ) غيرَ الباءِ مِن حُروفِ الخفضِ لَم يَجُز حذفُ الأَلِفِ عندَ أَحدٍ؛ نحو قولكَ: ليسَ اسمٌ كاسمِ اللهِ، وقولِك: لاسمِ اللهِ حلاوَةٌ[6].

---

(١) في (س): «أضيف».

(٢) انظر: «غرائب التفسير» للكرماني (١/ ٩١).

(٣) في (ز): «فإن كتبت بسم الله الرحمن أو باسم الله الخالق»، والمثبت من باقي النسخ والمصدر.

(٤) في (س): «في».

(٥) في (س): «دخلت».

(٦) انظر: «مشكل إعراب القرآن» لمكي (١/ ٦٥ ـ ٦٦). وانظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ٢).

وفي «الكُشاف» للبُلقينيِّ يردُّ على جوابِ المصنِّفِ: لفظُ (اللهِ) معَ (اسم) فإنَّهُ كثيرُ الاستعمالِ ولم تُحذَف الهَمزةُ، فزيدَ في التَّعليلِ: امتزاجُ الحرفِ بالاسمِ فلا يُمكِنُ فَصلُه، ولَفظُ (اسمٍ) يُمكِنُ فَصلُهُ بالوَقفِ وغيرِه، كذا قيلَ وفيه نظرٌ، فإنَّهُ لو أُسقِطَت الهَمزَةُ مِن (الله) لالتبسَ ذلكَ بقولِك: (لله) مجرورًا باللامِ فلذلكَ لَم يُسقِطوا همزَتَه.

قال: وفي السؤالِ المذكورِ جَوابٌ آخرُ عَن الخليلِ[1] وهو أنَّه إنَّما حُذِفَت الهمزةُ في ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ﴾ لأنَّها إنَّما أدخلَت بسببِ أنَّ الابتداءَ بالسينِ السَّاكنةِ غير ممكنٍ، فلمَّا دخلَت الباءُ على الاسمِ نابتْ عن الألفِ فسقطَت في الخطِّ، وإنما لم تسقُط في قولِه: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾ لأنَّه يمكنُ حَذفُ الباءِ مع بقاءِ المعنى صَحيحًا، فإنَّك لو قلتَ: «اقرَأ اسمَ ربِّك» صحَّ المعنى، أمَّا لو حُذِفَت الباءُ مِن بسمِ اللهِ لم يصِحَّ المعنى، فكانَ لزومُ ذكرِ الباءِ في ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ﴾ يَقتَضي أنْ ينوبَ في الخطِّ عن الهمزَةِ ولم تَنُبِ الباءُ عن الألفِ في ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾.

هذا جوابُ الخليلِ، وفيه نظرٌ؛ لأنَّه يمكنُ أنْ يقولَ: اسمُ اللهِ الرحمنِ الرَّحيم ابتدائي، أو ابتدائي اسمُ[2] اللهِ الرحمنِ الرَّحيم، وحُذِفَ ابتدائي لدلالةِ الحالِ عليه، وقضيَّةُ ما قال الخليلُ أن لا تُحْذفَ الهمزَةُ في كتابةِ ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ مَجۡرٜىٰهَا وَمُرۡسَىٰهَآۚ﴾، ولا في «بسمِ الرَّحمنِ» ولا «بسمِ القاهرِ» ونحوِ ذلك، والمَشهورُ خِلافُه، انتهى.

قوله: «وطُوِّلَت الباءُ عِوضًا عنها»:

قال البُلقينيُّ: هو أحدُ القَوْلينِ في ذلك، والقولُ الثاني: أنَّهم إنَّما طوَّلوها لأنَّها

---

(١) في (س) زيادة: «وغيره».

(٢) في (ز): «ابتدائي، أو أبتدئ بسم».

مَبدأُ كتابِ اللهِ تعالى، فأحبُّوا أن يبتدئوهُ على صورةِ التَّفخيمِ تَعظيمًا، وجرى الحالُ في بقيَّةِ السُّوَرِ عَلى ذلك.

قال: وعلى هذا فالتي في سُورةِ النَّملِ يَنبغي أن تُكتَبَ على الأصلِ إلَّا أَنْ يُلاحظَ فيها مكانُ كِتابتِها في أوَّلِ الكتابِ، وأما قولُه: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ مَجۡرٜىٰهَا﴾ فمُقتضى هذا القولِ أنْ تكتَبَ بالألفِ، وعلى قولِ العِوَضِ فكلُّ مَوضِعٍ حُذِفَت فيه[1] الهمزةُ تطوَّلُ فيه الباءُ.

قال: وفي تطويل الباءِ في البسملةِ كلامٌ عن الليثِ بن سعدٍ؛ أسندَ الخطيبُ في «جامعه» في ترجمةِ: كيف تكتبُ ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، عن عبدِ الله بن صالحٍ أنَّه قال: كتبتُ بسمِ الله الرحمنِ الرَّحيمِ ورفعتُ الباءَ فطالَتْ، فأنكرَ ذلك الليثُ وكَرِهَه وقال: غيَّرتَ المعنى، يعني: لأنَّها تصيرُ لامًا.

قال الخطيب: فينبغي أن يُجعَلَ بين طولِ الباءِ وحرفِ السينِ فرقٌ يسيرٌ للتَّمييزِ بينَهما[2].

و(الله) أصلُه: إلهٌ، فحُذِفتِ الهمزةُ وعوِّض عنها الألفُ واللامُ، ولذلك قيل: «يا أللهُ» بالقَطعِ، إلَّا أنه مختصٌّ بالمعبودِ بالحقِّ، و(الإلهُ) في الأصلِ يقعُ على كلِّ معبودٍ ثم غَلَب على المعبودِ بالحقِّ.

قوله: «واللهُ أصله: إلهٌ»:

---

(١) في (ز): «منه».

(٢) انظر: «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطيب البغدادي (١/ ٢٦٥)، وتمام كلامه: «فينبغي أن يجعل بين طول الباء وحروف السين فرق يسير للتمييز بينهما، ويجمع بين الباء والسين ثم يمد مدة إلى الميم، ولا يجوز أن يمد ما بين الباء والميم، ويسقط السين كما يفعل كثير من الكتاب، فإن غير واحد من السلف قد كره ذلك».

اعلم أنَّ في الاسمِ الكريمِ نحوَ ثلاثين قولًا، وقد رأيتُ أَنْ أورِدَها هنا باختصارٍ لتُستفادَ:

أحدُها: أنَّه سُريانيٌّ أصلُه: «لاها» فعُرِّبَ بحذفِ آخرِهِ وزيادةِ «أَلْ» في أوَّلِه.

الثاني: أنه عَربيٌّ عَلَمٌ غيرُ مُشتَقٍّ.

الثالثُ: أنَّهُ مُشتَقٌّ من أصلٍ لا يَعْلمُه إلا الله.

الرابعُ: أنهُ مِن «أَلَهَ»؛ أي: عَبَدَ.

الخامسُ: مِن «أَلِهَ» بالمكانِ: أقامَ بهِ؛ لبَقائِه تعالى.

السادسُ: مِن «أَلِهَ»: تحيَّرَ.

السابعُ: مِن «أَلِهَ»: احتاجَ؛ لاحتياجِ الخلقِ إليه.

الثامنُ: مِن «أَلِهَ»: سَكَنَ.

التاسعُ: مِن «أَلِهَ» الفَصيلُ: وَلِعَ بأمِّهِ.

العاشرُ: مِن «أَلِهَ»: فَزِعَ، وأَلَهَهُ غيرُهُ: أَجَارَهُ.

وأصلُه على الأقوالِ السَّبعَةِ: «إِله» حُذِفَت الهمزةُ وعُوِّضَ عنها «أَلْ».

وقيل: بل أُدخِلَتْ «أَلْ» بلا حَذفٍ، ثُم نُقِلَت حركَةُ الهمزةِ إلى اللامِ ثمَّ أُدغِمَت.

فهذه سبعةٌ أخرى على هذا العَمَلِ.

وقيل: هو مِن «وَلِهَ»: فَزِعَ.

وقيل: مِن الوَلَهِ وهوَ الطَّرَبُ؛ لأنَّ القلوبَ تَطرَبُ بذكرِهِ.

وأَصلُهُ على القولينِ: «وِلَاهٌ» قُلِبَت الواوُ همزةً كإِشاحٍ، ثم يأتي فيه العَمَلانِ السَّابقانِ.

فهذه أربعَةُ أقوالٍ معَ السبعةَ عشرَ.

الثاني والعشرون: أنَّ أصلَهُ: «لاهٌ» مَصدَرُ لاهَ يَلِيهُ: إذا عَلَا.

الثالثُ والعشرون: مَصدَرُ لاهَ يَلُوهُ: إذا احتَجَبَ.

الرابعُ والعشرون: أصلُه هاءُ الكِنايَةِ زيدَ عليها لامُ الملكِ، ثم مُدَّ بها الصوتُ تعظيمًا، ثم أُلزِمَ اللامَ.

وقيل: هوَ مِن الإِلَهِ بمعنى السَّيِّدِ.

وقيل: بمعنى: الذي لهُ الإلهيَّةُ[1]، وقيلَ: القدرةُ على إيجادِ الأعيانِ.

وعلى القولينِ يأتي العملانِ السابقانِ فهذه ثمانيةٌ وعشرونَ قولًا.

قال الشيخُ سعدُ الدينِ: كما تحيَّرت الأوهامُ في ذاتِه وصِفاتِه فكذا تحيَّرت في اللفظِ الدالِّ عليهِ: أنَّه اسمٌ أو صِفَةٌ، مُشتَقٌّ أو غيرُ مُشتَقٍّ، عَلَمٌ أو غيرُ علمٍ، إلى غيرِ ذلك.

قال: ولا خلافَ في أنَّ الألِفَ واللامَ حَرفُ[2] تعريفٍ لا مِن أصلِ الكَلِمَةِ.

وجوَّزَ سيبويه أن يكونَ أصلُه: لاهٌ، مِن لاهَ يَلِيهُ: تستَّرَ واحتجَبَ[3]، إلا أن كثرةَ دَوَرانِ أَلَه في الكلامِ، واستعمالَ إِلهٍ في المعبودِ، وإطلاقَه على اللهِ، رجَّحَ جانبَ الاشتقاقِ مِن أَلَه، قال: والحُكْمُ بأنَّ أصلَهُ الإله ذهبَ إليه الأكثرونَ[4]، انتهى.

---

(١) في (ز): «بمعنى أله الإلهة».

(٢) في (س): «حرفا».

(٣) ذكره عن سيبويه: الجوهري في «الصحاح» (مادة: أله)، والتفتازاني في «حاشيته على الكشاف» (و١٠أ)، والكلام منه. وانظر: «الكتاب» (٢/ ١١٥ و١٦٢) وكلامه ليس بصريح في ذلك.

(٤) انظر: «حاشية التفتازاني على الكشاف» (و١٠أ)، وفيه: «... تُرجِّح جانب الاشتقاقِ مِن أَلَه والحُكم بأنَّ أصلَهُ الإله فذهبَ إليه الأكثرونَ».

وكذا نقلَه ابنُ مالكٍ عن الأكثرينَ(١).

ورجَّحَه ابن جريرٍ واستدلَّ بحَديثِ: «إنَّ عِيسى عليه السَّلام قال لِمُعلِّمه: أتدري ما الله؟ اللهُ إلهُ الآلهة»، أخرجَهُ هو وأبو نعيمٍ في «الحلية»، وابنُ مردويه في «تفسيره»، وابنُ عديٍّ في «الكامل»، من حديثِ أبي سعيدٍ الخدريِّ بسندٍ ضَعيفٍ(٢).

ووجَّهَه الشيخُ أكمَلُ الدينِ بأنَّ الحرفَ الأصليَّ ما يَثبتُ في تصاريفِ الكلمَةِ، والهمزَةُ مَوجودَةٌ في تصاريفِ هذه الكلمَةِ، يقال: أَلَهَ وتأَلَّهَ واستَأْلَهُ وغيرُ ذلك.

قوله: «فحُذِفَت الهمزةُ وعوِّض عنها الألفُ واللَّامُ»:

قال ابن جريرٍ: كما حُذِفَت من قولِه: ﴿لَّٰكِنَّاْ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨]؛ أي: لكِنْ أَنا(٣).

وهذا هوَ المسمَّى بالحذفِ الاعتباطيِّ؛ أي: الذي لغيرِ مُوجِبٍ.

وقال الشَّريفُ: حُذِفَت الهمزةُ مِن الإلهِ حَذْفًا مِن غيرِ قِياسٍ، ويدلُّ عليه وُجوبُ الإدغامِ والتَّعويضِ، فإنَّ المحذوفَ قِياسًا في حُكمِ المثبَتِ، وقولُهم: «لَاهِ أبوكَ» [نادر](٤).

واختارَ أبو البَقاءِ أَنَّهُ على قياسِ التَّخفيفِ، فلزومُ الحذفِ والتَّعويضِ مع وُجوبِ الإدغامِ مِن خواصِّ هذا الاسمِ التي يمتازُ بها عَن نَظائرِهِ امتيازَ مُسمَّاهُ مِن سائرِ المَوجوداتِ بما لا يوجَدُ إلا فيه.

---

(١) انظر: «شرح التسهيل» لابن مالك (١/ ١٧٧).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ١٢٣)، وابن عدي في «الكامل» (١/ ٤٩٣)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٧/ ٢٥١).

(٣) انظر: «تفسير الطبري» (١/ ١٢٣).

(٤) انظر: «حاشية الشريف الجرجاني» (١/ ٣٦)، وما بين معكوفتين منه.

وقال مكيٌّ في «إعرابه»: الأصلُ في اسمِ اللهِ: إِلَهٌ، ثمَّ دخلَت الألفُ واللامُ فصارَ الإِلَهَ، فخُفِّفَت الهمزةُ بأن أَلقِيَت حركتُها على اللامِ الأولى ثم أُدغِمَت اللامُ الأولى في الثانيةِ، ولزمَ الإدغامُ والحَذفُ للتَّعظيمِ والتَّفخيمِ.

وقيل: بَل حُذِفَت الهمزةُ حذفًا وعُوِّضَ منها الألفُ واللامُ ولَزِمَتا للتَّعظيمِ.

وقيل: أصلُه: لَاهٌ، ثم دَخلَت الألفُ واللامُ عليه ولزمتَا للتعظيمِ، ووَجَب الإدغامُ لسُكُونِ الأوَّلِ مِن المثلَيْنِ، وحُذِفَت الألفُ من اسمِ اللهِ في الخطِّ استخفافًا.

وقيل: حُذِفَت لئلَّا يُشبِهَ هجاءَ اللَّاتِ في قولِ مَن وقفَ عليها بالهاءِ.

وقيل: لكثرَةِ الاستِعمالِ، وكذلك العِلَّةُ في حذفِ ألفِ الرَّحمنِ، انتهى[١].

وقال الطيبيُّ: قال المالكيُّ[٢]: قولُ مَن زعَمَ أنَّ اللامَ في (الله) عِوَضٌ عن الهمزةِ باطِلٌ؛ لحذفِهما معًا في «لاهِ أبوكَ» بمعنى: للهِ أبوكَ، والعِوَضُ لا يحذَفُ[٣].

جوابُه: ما وقعَ في كلام أبي عَلِيٍّ: أنَّهم يحذفونَ مِن نَفسِ الكَلِمَة في نحوِ: «لم يَكُ» و«لا أَدْرِ» إذا كانَ في الذي أُبقِيَ دليلٌ على ما أُلقِيَ[٤].

وفي «الصحاح»: «الله» أصلُه: «إِلَاهٌ» على فِعَالٍ بمعنى مَفعولٍ لأنَّه مَألوهٌ؛ أي: مَعبودٌ؛ كقولِنا: «إمامٌ فِعَالٌ» بمعنى: مَفعُولٍ؛ لأنَّهُ مُؤتَمٌّ[٥] به، فلمَّا أُدخِلَت

---

(١) انظر: «مشكل إعراب القرآن» لمكي (١/ ٦٦، ٦٧)، ونقل المصنف عنه فقدم وأخر.

(٢) هو إمام النحو ابن مالك محمد بن عبد الله الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين صاحب الألفية و«التسهيل»، المتوفى سنة (٦٧٢هـ).

(٣) انظر: «شرح التسهيل» لابن مالك (١/ ١٧٩).

(٤) انظر: «حاشية الطيبي على الكشاف» (١/ ٦٩٩).

(٥) في (ز): «يؤتم».

عليه الألفُ واللامُ حُذِفَت الهمزةُ تخفيفًا لكثرتِهِ في الكلامِ، ولو كانتا عِوَضًا مِنْها لَمَا استُعمِلَتا مع المعوَّضِ منه في قولِهِم: الإِلَـهُ، وقُطِعَت الهمزَةُ في النِّداءِ للُزُومِها تفخيمًا لهذا الاسمِ.

وسمعتُ أبا عليٍّ النَّحويَّ يقول: إنَّ الألِفَ واللامَ عِوَضٌ عن الهمزَةِ، قال: ويدلُّ على ذلك استجازَتُهُم لقَطعِ الهَمزَةِ الموصولَةِ الدَّاخلَةِ على لامِ التَّعريفِ في القسمِ والنِّداءِ، وذلك قولُهُم: أفألله لَتَفعَلُنَّ، و: يا أللهُ اغفِرْ لي، ألا ترى أنها لو كانَت غيرَ عِوَضٍ لم تثبُت [كما لم تثبت] في غيرِ هذا الاسمِ.

قال[١]: ولا يجوزُ أيضًا أن يكونَ للُزُومِ الحرفِ؛ لأنَّ ذلكَ يوجِبُ أن تُقطَعَ همزةُ «الذي» و«التي»، ولا يجوزُ أيضًا أن يكونَ لأنَّها همزةٌ مَفتوحَةٌ وإن كانَتْ مَوصولَةً كما لم يَجُزْ في «اَيم الله» و«اَيمن الله» التي هي همزَةُ وَصْلٍ فإنَّها مَفتوحَةٌ، ولا يجوزُ أيضًا أن يكونَ ذلك لكثرةِ الاستِعمالِ؛ لأنَّ ذلك يوجِبُ أن تُقطَعَ الهمزَةُ أيضًا في غيرِ هذا الاسمِ مما يكثُرُ استعمَالُهُم له، فعَلِمْنا أنَّ ذلك لِمَعنًى اختَصَّت به ليس في غيرِها، ولا شيءَ أَوْلى بذلك المعنى مِن أن يكونَ المعوَّضُ مِن الحرفِ المحذوفِ الذي هو الفاءُ[٢].

قوله: «ولذلك قيلَ: يا أللهُ، بالقطعِ»:

قال الطيبيُّ: أي: ولأجلِ أنَّ حرفَ التَّعريفِ عوضٌ عن الهمزَةِ استُجيزَ قَطْعُ الهمزةِ الموصولةِ الدَّاخلَةِ على لامِ التَّعريفِ في النِّداءِ، ويُعلمُ منه: أنَّهُ لو لم يَكُن عِوَضًا وكان حذفًا قياسيًّا ـ كما نقلَهُ أبو البقاءِ ـ أصلُه: الإله، فأُلْقِيَتْ حركَةُ الهمزَةِ على

---

(١) أي: أبو علي.

(٢) انظر: «الصحاح» (مادة: أله)، وما بين معكوفتين منه.

لامِ التَّعريفِ، ثم سكِّنَتْ وأُدغِمَت في اللامِ الثَّانيَةِ= لم يَجُز القَطعُ، وهذا الذي اختارَهُ المصنِّفُ أحدُ قولَيْ سِيبويه في هذا الاسمِ على ما نقلَ عنه أبو عليٍّ في «الإغفال» قال: أصلُهُ «إله» ففاءُ الكلمَةِ همزةٌ وعينُها لامٌ واللامُ هاءٌ والأَلِفُ ألفُ فِعَالٍ، فحُذِفَت الفاءُ لا[1] على التَّخفيفِ القِياسيِّ.

قال أبو عليٍّ: **فإن قيلَ**: هلَّا حَمَلَه على الحذفِ القياسيِّ؛ إذ تقديرُ ذلك سائغٌ[2] فيه غيرُ ممتَنِعٍ، والحملُ عليه أَولى.

قيل: فلو كانَ طَرْحُ الهمزَةِ على القِياسِ دونَ الحَذفِ لَمَا لَزِمَ أن يكونَ فيها عِوَضٌ؛ لأنَّ المَحذوفَ القِياسِيَّ مُلقًى في اللفظِ مُبقىً في النيَّةِ؛ كما تَقولُ في «جَيْئَلٍ» إذا خَفَّفتَهُ: جَيَلٌ، ولو كانت مَحذوفَةً في التَّقديرِ كما أنَّها مَحذوفَةٌ في اللفظِ للَزِمَ قلبُ الياءِ أَلِفًا، فلمَّا كانَت الياءُ في نيَّةِ السُّكونِ لم تقلَبْ كما قُلِبَت في «نَابٍ».

فإن قيل: ما بالُ الهَمزَةِ قُطِعَت في النِّداءِ ووُصِلَت في غَيرِه؟

قلتُ: قال صاحبُ «الضوء»[3]: إنَّما تجرَّدَتْ للتَّعويضِ في النِّداءِ؛ لأنَّ التَّعريفَ النِّدائيَّ أغنى عن تَعريفِها فجرَتْ مجرى الهمزةِ الأَصليَّةِ فقُطِعَت، وفي غيرِ النِّداءِ لَمَّا لم ينخَلِع عنه مَعنى التَّعريفِ رأسًا وَصَلوا الهمزةَ.

---

(١) «لا»: ليست في (ز) و(س)، والمثبت من (ف) و«فتوح الغيب».

(٢) في (س): «شائع».

(٣) «ضوء المصباح في شرح المصباح» للمطرزي، لمحمد بن محمد بن سيف الدِّين أحمد، المعروف بالفضلِ الإسفراييني، تاج الدِّين النحوي اللغوي المُتَوفَّى سنة (٦٨٤هـ) عالم بالنحو له فيه كتب، منها: «ضوء المصباح» المذكور، و«لباب الإعراب»، و«لب اللباب»، و«فاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة»، و«رسالة في الجملة الخبرية». انظر: «هدية العارفين» (٢/ ١٣٤)، و«الأعلام» (٧/ ٣١). وكلام المصنف منقول من «فتوح الغيب».

وقال صاحبُ «الكشَّافِ» في سورةِ مريم[١]: أُخلِصَت الهمزَةُ في (يا ألله) للتَّعويضِ واضمحَلَّ عَنها [معنى] التَّعريف.

قال الطيبيُّ: وكثيرًا ما يُجرِّدونَ الحَرفَ عَن مَعناهُ المطابقيِّ مُستعمِلِينَ في مَعناه الالتِزاميِّ أو التَّضمينيِّ، نحوَ الهمزَةِ في قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾ [البقرة: ٦] عُزِلَت عَن الاستفهامِ وجُرِّدَت لِمَعنى الاستواءِ، والواوِ في قوله ﴿وَثَامِنُهُمۡ كَلۡبُهُمۡ﴾ [الكهف: ٢٢] تجرَّدَت لِمَعنى الجمعيَّةِ فقط وسُلبَ عَنها معنى المغايرَةِ[٢].

وقال الشَّريفُ: إنَّما اختَصَّ تعريفُ القَطْعِ بالنِّداءِ إذ هناك يتمحَّضُ الحرفُ للعِوَضيَّةِ، ولا يُلاحَظُ معها شائبَةُ التَّعريفِ أصلًا حذرًا مِن اجتماعِ أداتَي التَّعريفِ، أمَّا في غيرِ النِّداءِ فيَجري الحرفُ على أصلِه، ويدلُّ على أنَّ قَطعَها في النِّداءِ لِكونِها عِوَضًا لا لِمُجرَّدِ لُزومِها وصَيرورَتِها جزءاً: أنَّهم لَمَّا جَمعوا بينها وبين النِّداءِ في نحوِ «يا التي» على الشُّذوذِ لم يُجوِّزُوا قطعَها وإن كانَتْ جزءاً من الكلمَةِ مُضمَحِلًّا عنها مَعنى التَّعريفِ، وذلك لأنَّ المُحافظَةَ على الأَصلِ واجِبَةٌ ما لم يعارِضْهُ مُوجِبٌ أقوى كالتَّعويضِ فيما نَحنُ فيه[٣].

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: خُصَّ قَطعُ الهمزةِ بحالِ النِّداءِ لتَمَحُّضِ حرفِ التَّعريفِ هناك للتَّعويضِ مُضمَحِلًّا عنها معنى التَّعريفِ حِذَارَ الجمعِ بينَ أداتَي التَّعريفِ.

---

(١) عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ ٱلۡإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوۡفَ أُخۡرَجُ حَيًّا﴾ [مريم: ٦٦].

(٢) انظر: «حاشية الطيبي على الكشاف» (١/ ٧٠١).

(٣) انظر: «حاشية الشريف الجرجاني» (١/ ٣٦).

قال: وقَد يقالُ في قَطعِ الهمزَةِ: إنَّهُ يُنوَى به الوَقفُ على حرفِ النِّداءِ تَفخيمًا للاسمِ.

وقال الشَّيخُ أكمَلُ الدِّينِ: **فإن قلتَ**: هذا على تَقديرِ كَوْنِ المَجموعِ حرفَ التَّعريفِ صَحيحٌ، وأمَّا على تَقديرِ أنَّ اللَّامَ وحدَها للتَّعريفِ فينبَغِي أن تُجعَلَ الهَمزَةُ باقيَةً على الأَصلِ لكونِها غيرَ عِوَضٍ عن الأَصلِ.

قلت: لَمَّا كانَت اللَّامُ السَّاكِنَةُ بدلًا عن حرفٍ، ولا يُمكِنُ التَّكلُّمُ بها إلا بالهمزَةِ، صارَ للهمزَةِ مَدخَلٌ في العِوَضيَّةِ فقُطِعَت كالأَصليَّةِ.

وقال أبو الحسنِ ابن خروفٍ في «شرح الجمل»: اختُلِفَ في هذا الاسمِ: أَمَنقولٌ أَمْ مُرتَجَلٌ؟ فذهبَ أكثَرُهم إلى نقلِهِ من «إلهٍ» مِنهُم سِيبويه، وذهبَ طائفةٌ إلى أنَّهُ عَلَمٌ مِنهم المازنيُّ وأكثَرُ[1] الأشعريَّةِ، وليسَ مِن شأنِهم، والألِفُ واللامُ زائدتانِ في الكَلِمَةِ لا محالةَ، فقد صارَ الاسمُ بعدَ زوالِها: إلهًا، أو: لاهًا، وكلاهُما قولُ سيبويه، فإن قدَّرْنا نقلَهُ على طريقِ العَلَمِيَّةِ كانتا زائدَتَينِ لغيرِ مَعنًى كزِيادَتِهما في قولِه:

وَجَدْنا الوليدَ بنَ اليَزيدِ مباركًا[2]

فأَدخَلَ الألفَ واللَّامَ على «يزيدَ» وهو عَلَمٌ، ولا يُحمَلُ اسمُ اللهِ تعالى على الشَّاذِّ المُنكَرِ، مع كونِ الألفِ واللامِ لِغَيرِ مَعنًى، فالأَوْلى أَنْ يكونَ اسمًا غالبًا مَنقولًا

---

(١) في (س): «وأكثرهم».

(٢) صدر بيت لابن ميادة في مدح الوليد بن يزيد بن عبد الملك، وعجزه:

شديدًا بأعباء الخلافة كاهله

انظر: «ديوان ابن ميادة» (ص: ١٩٢)، و«أنساب الأشراف» (١٣/ ١٢٤)، و«المحكم والمحيط الأعظم» (٩/ ٨٦)، و«البسيط» للواحدي (٨/ ١٦٥).

من «إله» النَّكِرَةِ كغَلَبَةِ النَّجمِ للثُّرَيَّا والدَّبَرَانِ والسِّمَاكِ والعَيُّوقِ وهي أسماءٌ غالبَةٌ، ودخلَت الأَلِفُ واللامُ للغَلَبَةِ لمَّا[1] كانَت عامَّةً في أجناسِها ووقعَتْ على شُخوصٍ، دُلَّ على ذلك بلُزُومِ الألفِ واللامِ فصارَتْ غالبَةً فالألفُ واللامُ للغلَبَةِ، ولا يقدَحُ ذلك في المعنى مِن جهَةِ الشَّرعِ، وذلكَ أنَّ هذا اللفظَ عَربيٌّ، ولا خِلافَ أنَّ الحروفَ عَمَلٌ لنا فهي مُحدَثَةٌ، فإذا حُكِمَ على المُحدَثِ بالنَّقلِ ـ وهو مُرادُهُم بالاشتقاقِ ـ لَم يقدَحْ في المَعنى مع الجَريِ على قَوانينِ كلامِ العَرَبِ، والمَعنى الواقعُ عليه اللفظُ ـ وهو المسمَّى به ـ هو[2] القَديمُ تعالى.

فمَن قال: أَصلُهُ «إلهٌ» حُذِفَت الهمزَةُ على غيرِ قياسٍ لكثرةِ دورِه، وأُدخِلَ الأَلِفُ واللَّامُ كالعِوَضِ: إمَّا للغلبَةِ كما ذكَرْنا، وإمَّا للتَّعريفِ في قولِ الفرَّاءِ، يُريدُ: تَعريفَ اللَّفظِ ليُطابِقَ اللفظُ المعنى، إذ لَفظُ «إله» نَكِرَةٌ، وفُخِّمَ اللفظُ تَعظيمًا لذكرِه، وللفَصلِ بينَه وبينَ اللَّاتِ، ولَزِمَت الألفُ واللامُ، ولذلك دخَلَتْ عليهِ «يا» فقيلَ: «يا أللهُ» بقَطعِ الأَلِفِ، انتهى.

قوله: «إلا أنَّه مُختَصٌّ بالمعبودِ بالحقِّ»:

قال الشَّيخُ أكمَلُ الدين: فيه بَحثٌ؛ لأنَّ المرادَ بالاختِصاصِ المذكورِ: إمَّا الاختصاصُ بالغَلَبَةِ، أو بالوَضعِ العَلَميِّ، والأوَّلُ لا يصِحُّ، وكذلك الثاني لأنَّ العَلَميَّةَ إنَّما تتعيَّنُ إذا لم تكُن صِفَةً وهو ممنوعٌ.

والجواب: أنه يوصَفُ ولا يوصَفُ به فلَم يَكُن صِفَةً.

---

(١) في (ز) و(ف): «كما».

(٢) في (ز): «وهو».

الشَّيخ سعدُ الدين قال هنا: «بالحقِّ» وفي الإلهِ: «بحقٍّ» إشارةً إلى ما بينَهُما مِن الفَرقِ بالعَلَمِيَّةِ وعَدَمِها.

أبو حيان: (الله) عَلَمٌ مُرتَجَلٌ غيرُ مُشتَقٍّ عندَ الأَكثَرينَ، وقيل: مُشتَقٌّ ومادَّتُه قيل: لامٌ وياءٌ وهاءٌ، مِن لاهَ يَليهُ: ارتفعَ.

وقيل: لامٌ وواوٌ وهاءٌ مِن لاهَ يَلُوهُ لَوْهًا: احتَجَبَ، ووَزنُه إذ ذاكَ: فَعَلٌ أو فَعِلٌ.

وقيل: الأَلِفُ زائدةٌ ومادَّتُه همزةٌ ولامٌ وهاءٌ مِن أَلِهَ؛ أي: فَزِعَ، قاله أبو إسحاقَ، أو أَلِهَ: تَحَيَّرَ، قاله أبو عَمرٍو، أو أَلَهَ: عَبَدَ، قاله النَّضْرُ، أو أَلِهَ: سَكَنَ، قاله المبردُ.

وعلى هذهِ الأَقاويلِ فحُذِفَت الهمزةُ اعتباطًا كما قيلَ في ناسٍ: أَصلُهُ أُنَاسٌ[١]، أو حُذِفَت للنَّقلِ ولزمَ مَع الإدغامِ، وكِلَا القَولَينِ شاذٌّ.

وقيل: مادَّتُه واوٌ ولامٌ وهاءٌ مِن وَلِهَ؛ أي: طَرِبَ، وأُبدِلَت الهمزةُ فيه مِن الواوِ نحوُ إِشاحٍ؛ قالَه الخليلُ، وهو ضَعيفٌ؛ للزومِ البَدلِ، وقولِهم في الجمعِ: آلِهَةٌ، ويكونُ فِعالًا بمَعنى مَفعولٍ[٢]؛ كالكِتابِ يرادُ به المكتوبُ.

و«أَلْ» في «الله» إذا قُلْنا: أَصلُه الإِلَهُ، قالوا: للغَلَبَةِ؛ إذ «الإِلَهُ» يَنطلِقُ على المعبودِ بحَقٍّ وباطِلٍ، و«الله» لا يَنطَلِقُ إلا على المعبودِ بالحقِّ فصارَ كالنَّجْمِ للثُّرَيَّا، ووَزنُه على أنَّ أَصلَهُ فِعَالٌ فحُذِفَت همزتُه: عَالٌ.

---

(١) فأصلُ الجلالة الكريمة على هذا القول: الإله، فالهمزةُ أصلية والألفُ قبل الهاء زائدةٌ، ثم حُذِفت الهمزةُ لكثرةِ الاستعمال كما حُذفت في ناس، والأصل أُناس، فالتقى حرفُ التعريفِ مع اللامِ فأُدْغِم فيها وفُخِّم. انظر: «الدر المصون» (١/ ٢٥ ـ ٢٦).

(٢) فعلى هذا «إله» بمعنى: مَعْبود أو متحيَّرٍ فيه، ومعنى التحير: أن العبد إذا تفكر في صفاته تحير. انظر: «الدر المصون» (١/ ٢٦).

وزعَمَ بَعضُهُم أَنَّ «أَلْ» في «الله» مِن نفسِ الكلمَةِ ووُصِلَت الهمزةُ لكَثرَةِ الاستِعمالِ، وهو اختيارُ أبي بكرِ ابنِ العربيِّ والسُّهيليِّ، وهو خَطَأٌ لأنَّ وزنَهُ إذ ذاك يكونُ فِعالًا، وامتناعُ تنوينِه لا موجِبَ له، فدلَّ على أنَّ «أَلْ» حرفٌ داخِلٌ على الكلمَةِ سقطَ لأجلِها التَّنوينُ.

ومِن غَريبِ ما قيلَ في «الله»: أَنَّهُ صِفَةٌ وليسَ اسمَ ذاتٍ؛ لأنَّ اسمَ الذَّاتِ يعرِّفُ به المسمَّى واللهُ تعالى لا يُدرَكُ حِسًّا ولا بَديهَةً ولا تُعرَّفُ ذاتُه باسمِه، بل إنَّما تُعرَّفُ بصِفاتِه، فجَعْلُه اسمًا للذاتِ لا فائدةَ فيه، ولأنَّ العَلَمَ قائِمٌ مقامَ الإشارةِ وهي مُمتَنِعَةٌ في حقِّ اللهِ.

وحُذِفَت الهمزةُ الأخيرةُ مِن «الله» لئلَّا يشكلَ بخطِّ: اللَّاهِ، اسم فاعل مِن لَها يَلْهو، وقيل: طُرِحَت تَخفيفًا، وقيل: هيَ لُغَةٌ فاستُعمِلَت في الخطِّ، انتهى[١].

قوله: «والإلهُ في الأَصلِ لكلِّ مَعبودٍ، ثم غلبَ على المعبودِ بحقٍّ»:

عبارة «الكشَّافِ»: والإلهُ مِن أسماءِ الأجناسِ كالرَّجُلِ والفَرسِ اسمٌ يقَعُ على كلِّ مَعبودٍ بحقٍّ أو باطلٍ ثمَّ غلبَ على المعبودِ بحقٍّ، كما أنَّ النَّجمَ اسمٌ لكلِّ كوكَبٍ ثمَّ غلبَ على الثُّرَيَّا[٢].

قال البُلقينيُّ: هذا ممنوعٌ مِن وجوهٍ:

أحدُها: أنَّ اسمَ الجِنسِ عِبارَةٌ عمَّا وُضِعَ للدَّلالةِ على حَقيقَةٍ تُوجَدُ في آحادٍ مُتَّفِقَةٍ كالرَّجُلِ والفرسِ والماءِ والعَسَلِ، والإلهُ إنَّما وُضِعَ للمَعبودِ الحَقِّ وهو اللهُ تعالى، وإطلاقُ الكَفَرَةِ الإلهَ على مَعبُودِهِم غيرَ اللهِ مِن تعنُّتِهم

---

(١) انظر: «البحر المحيط» (١/ ٣٩ ـ ٤١).

(٢) انظر: «الكشاف» (١/ ٢٣).

وإبطالِهم، فلا يَصِحُّ أن يُقالَ بمُجرَّدِ ما جاءَ مِن تَعنُّتِهم: إنَّ الإلهَ اسمُ جِنسٍ.

وقد ذكرَ صاحبُ «الكشَّاف» في الرَّحمنِ: أنَّه من الصِّفَةِ الغالبَةِ لم يُستَعمَلْ في غَيرِ اللهِ، كما أنَّ «اللهَ» مِن الأسماءِ الغالبَةِ، وأمَّا قولُ بني حنيفةَ في مُسيلمَةَ: رحمنُ اليَمامةِ، فمِن تَعنُّتِهم في كُفرِهم[1].

وكان يَنبغي أن يَقولَ هنا: إنَّ الإلهَ وُضِعَ للمَعبودِ بحَقٍّ، وإطلاقُ الكَفَرةِ الإلهَ على غيرِ اللهِ مِن تَعنُّتِهم وإبطالِهم.

فإن قيلَ: قد أَطلَقَت عليه العَربُ.

قلنا: قد ردَّ اللهُ عَلَيهم وأخبرَ أنَّهُم أَطلَقُوا إطلاقًا باطلًا بقوله: ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسْمَآءً سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ﴾ [يوسف: ٤٠].

الوجه الثاني: أنَّ اللُّغاتِ عندَ الأَشعَرِيِّ وجماعةٍ تَوقيفيَّةٌ، ولم يكُن اللهُ تعالى يُنسَبُ إليه شيءٌ ممَّا افترَتْه[2] الكَفرةُ ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِى ٱلسَّبِيلَ﴾ [الأحزاب: ٤]، ونَفَى اسمَ الإلهيَّةِ عَن غَيرِه بقولِه: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠﴾ [النحل: ٢]، فمَن أَثبَتَها لغيرِهِ فقَدْ كفَرَ وقال ما لم يأذَنِ اللهُ به.

الوَجهُ الثَّالِثُ: ما حكاهُ الثعلبيُّ وغيرُه عن الخليلِ: أنَّ لَفظَتَي «الإله» و«الله» مَخصوصانِ بالله تعالى[3]، فقولُ المصنِّفِ[4]: «اسمٌ يقعُ على كلِّ مَعبودٍ بحقٍّ أو باطلٍ» ممنوعٌ، بل لا يقَعُ إلا على المعبودِ بحقٍّ، فما زالَ هذا الإطلاقُ مُختَصًّا باللهِ تعالى،

---

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ٢٥).

(٢) في (ز): «اقترفته».

(٣) انظر: «تفسير الثعلبي» (١/ ١٣٦).

(٤) يعني: الزمخشري، وقد تقدم قوله هذا قريباً قبل كلام البلقيني.

ومَن أَطلَقَهُ على غيرِهِ حكَمَ اللهُ بكُفرِه، وأرسلَ الرُّسلَ لدُعائِهِ إلى الحقِّ ورُجوعِهِ عَن هذه الدَّعوى الباطِلَةِ.

فإن قيلَ: الكلامُ في إطلاقِ اللَّفظِ لا في حُكْمِ الاعتقادِ؟

قلنا: واللَّفظُ لا يُطلَقُ إلَّا على ما قرَّرناهُ، وإطلاقُ الكَفَرَةِ لفظَ الإلهِ على مَعبوداتِهم البَاطلَةِ نظيرُ إطلاقِ النَّصارَى على عيسى: (الله)، وقد اعترفَ صاحبُ «الكشَّاف» أنَّ لفظَ «الله» لا يُطلَقُ إلا على المَعبودِ الحقِّ[1]، انتهى.

وقال الطيبيُّ: في بَعضِ شُروحِ «المفصَّلِ»: الأعلامُ مَتى غلبَتْ باللَّامِ فلا بدَّ مِن أَنْ تكونَ مَسبوقَةَ الجِنسيَّةِ، ثم الجنسيَّةُ إمَّا أَنْ تَكونَ بالنَّظرِ إلى الدَّليلِ والأَمارةِ أو إلى استِعمالِ العربِ، أما مَعنى الاستِعمالِ فكما في النَّجْمِ والصَّعِقِ، وأما الدَّليلُ فهوَ أنَّ الدَّبَرَانَ والعَيُّوقَ والسِّماكَ[2] وإنْ لَم تَكُن أجناسًا بالاستعمالِ، لكنَّها بالنَّظرِ إلى أنَّها أوزانٌ مَخصوصَةٌ وحروفٌ مَخصوصَةٌ ومَعنى كلِّ واحِدٍ مِنها مَعلومٌ كأنَّ كلَّ

---

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ٢٣)، وفيه: وأمَّا ﴿ٱللَّهُ﴾ بحذفِ الهمزة فمُختَصٌّ بالمعبودِ بالحقِّ لم يُطلَق على غيره.

وفيه أيضاً عند تفسير قوله تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]: أي: لم يُسَمَّ شيءٌ باللهِ قطُّ، وكانوا يقولون لأصنامهم: آلهةٌ، ولِلعُزَّى: إلهٌ، وأمَّا الذي عُوِّضَ فيه الألفُ واللام من الهمزةِ فمخصوصٌ به المعبودُ الحقُّ غيرَ مشارَكٍ فيه.

(٢) الدَّبَران والعيُّوق: كوكبان. والصَّعِق في الأصل: صفة تقع على كلِّ مَن أصابه الصَّعْق، لكنه غلب على خُويلد بن نُفيل بن عمرو بن كلاب حتى صار بمنزلة العَلَم كالنجم. والسِّماك: نجمٌ معروفٌ، وسمي سماكًا لأنه سمك؛ أي: ارتفع، وهما اثنان: رامحٌ وأَعْزَلُ، وسمي السماك الأعزل لأن السماك الآخر يسمى رامحًا لكوكب تقدمه كأنه رمحه. انظر: «الكتاب» لسيبويه (٢/ ١٠٠ ـ ١٠١)، و«فتوح الغيب» (١٣/ ٥٣)، و«الدر المصون» (١٠/ ٦٧٨)، و«التاج» (مادة: صعق).

واحِدٍ مِنها جِنسٌ في الأصلِ بالنَّظرِ إلى الدَّليلِ، فعلى هذا (الإلهُ) من القسم الثاني، وأمَّا (الله) و(الرحمن) فمِن القسمِ الأوَّلِ.

بيانُ ذلك: أنَّ «الإلهَ» مِن حَيثُ إنَّه كانَ اسمًا لكلِّ مَعبودٍ بحقٍّ أو باطِلٍ ثمَّ غلبَ على المعبودِ بالحقِّ هو مثلُ النَّجْمِ والكِتابِ، وأمَّا «الله» مِن حيثُ إنَّ المعبودَ يجبُ أن يكونَ خَالِقًا رازقًا مدبِّرًا مُقتدِرًا.. إلى ما لا نِهايةَ له، واسمُ «اللهِ» جامِعٌ لهذهِ المعاني ومَن لَم يجتَمِعْ فيهِ كلُّ ذلك لم يَستَحِقَّ أن يُسمَّى به، فتكونُ الغَلبَةُ بحسبِ الدَّليلِ، وكذا «الرَّحمنُ» صِفَةٌ لِمَن وَسِعَت رَحمَتُه كلَّ شَيءٍ، ومَن لَم يَكُن كذلك لا يُسمَّى رَحْمانًا، وليسَ كذلك إلا اللهُ فهوَ بهذا الاعتبارِ مِن الصِّفاتِ الغَالبَةِ.

قال: والحاصِلُ: أنَّ الإلهَ مِن حَيثُ الإطلاقُ والاسْتِعمالُ مِن غيرِ اعتبارِ المعنى مِن قَبيلِ النَّجمِ، ومِن حَيثُ اعتبارُ المَعنى والاستِحقاقِ مِن قَبيلِ العَيُّوقِ والدَّبَرَانِ، ثمَّ فُرِّقَ بين الصِّيغتينِ بالتَّعويضِ وتَركِه[1].

وقال الشيخُ أكمَلُ الدِّينِ: فيما ذكرَهُ المصنِّفُ[2] بَحثٌ؛ لأنَّ المرادَ مِن اسمِ الجِنسِ: إمَّا أن يكونَ ما يُطلَقُ على أفرادٍ مُتَّفِقَةِ الحقيقةِ كالرَّجُلِ والفَرَسِ كما يدلُّ عليه ظاهِرُ كلامِه[3]، وإمَّا أَنْ يكونَ ما عُلِّقَ على شيءٍ وعلى [كلِّ] ما

(١) انظر: «حاشية الطيبي على الكشاف» (١/ ٧٠١ ـ ٧٠٢)، والعبارة الأخيرة فيه: «.. ثم فرق بين الصيغتين لاقتران المعنيين بالتعويض وتركه».

(٢) أي: الزمخشري، والمراد قوله: «وأمَّا ﴿ٱللَّهُ﴾ بحذفِ الهمزة فمُختَصٌّ بالمعبودِ بالحقِّ»كما صرح البابرتي، وقد ذكرنا هذه العبارة عن الزمخشري قريباً.

(٣) انظر: «الكشاف» (١/ ٢٣)، وفيه: «والإله: من أسماءِ الأجناس كالرَّجُل والفَرَس؛ اسمٌ يقعُ على كلِّ معبودٍ بحقٍّ أو باطلٍ، ثم غَلَبَ على المعبودِ بحقٍّ؛ كما أنَّ النجمَ اسمٌ لكلِّ كوكب ثم غَلَبَ على الثُّريَّا، وكذلك السَّنَةُ على عَامِ القحط، والبيتُ عَلَى الكعْبةِ، والكتابُ على كتابِ سِيبويه، وأمَّا ﴿ٱللَّهُ﴾ بحذفِ الهمزة فمُختَصٌّ بالمعبودِ بالحقِّ...».

أشبَهَهُ أعمَّ مِن أن يكونَ مختلِفَ الحقيقَةِ أو لا، ولا سبيلَ إلى شيءٍ مِنهما:

أما الأوَّلُ: فلأنَّ حَقيقتَهُ تعالى ممتازةٌ عن سائرِ الحَقائقِ لم يُشارِكْه شيءٌ فيها تَعالى اللهُ عَن ذلك عُلُوًّا كبيرًا.

وأمَّا الثاني: فلانتفاءِ المُشابَهةِ؛ لقولِه تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

قال: والجوابُ [عن الأول]: أنَّ المرادَ ما يقَعُ على أفرادٍ أعمَّ مِن أن تكونَ مُتَّفقَةَ الحَقيقَةِ أو لا، يُشبِه بعضُها بعضًا أو لا، وحِينئِذٍ يجوزُ أن يقعَ على المَعبودِ بحقٍّ وبغيرِه بالاشتراكِ اللَّفظيِّ[١].

وقال الشيخُ سعدُ الدينِ: الإلهُ اسمٌ لمَفهومٍ كُلِّيٍّ هو المعبودُ بحقٍّ، واللهُ عَلَمٌ لذاتٍ مُعيَّنٍ هو المعبودُ بالحقِّ، وبهذا الاعتبارِ كانَ قولنا: «لا إله إلا الله» كلمةَ تَوحيدٍ؛ أي: لا مَعبودَ بحقٍّ إلا ذلكَ الواحِدُ الحَقُّ.

وقال الفاضلُ اليمنيُّ: جُعِلَ «الله» مُختصًّا بخلافِ «الإله» ـ مع أنه غالِبٌ والغالبُ أيضًا مختَصٌّ ـ بناءً على أنَّ «الإلهَ» في أصلِ وضعِه قبلَ غلبَتِه كانَ يُستعمَلُ في المعبودِ مُطلَقًا، وأمَّا «الله» فلَم يُستعمَلْ إلَّا في المعبودِ بحَقٍّ[٢].

وقال الشَّريفُ: اختارَ الزَّمخشرِيُّ في اسمِ اللهِ أنَّه عَرَبيٌّ، وأنه كانَ في الأصلِ اسمَ جِنسٍ ثم صارَ عَلَمًا لذاتِ المَعبودِ بالحقِّ، وأنَّ أَصلَهُ «الإله»، وأنَّهُ مُشتَقٌّ مِن «أَلِهَ» بمعنى: تحيَّرَ، اسمٌ يَقَعُ على كلِّ مَعبودٍ بحقٍّ أو باطلٍ، ثم غلبَ مُعرَّفًا باللامِ على المعبودِ بحقٍّ؛ أي: على الذَّاتِ المَخصوصَةِ، فصارَ عَلَمًا له بالغَلَبَةِ ينصرِفُ إليه عندَ

---

(١) «حاشية البابرتي على الكشاف» (و١١أ)، وما تقدم بين معكوفتين منه، وانظر ثمة الجوابَ عن الثاني.

(٢) ذكر كلامه الشريف الجرجاني في «حاشيته على الكشاف» (١/ ٣٦).

الإطلاقِ كسَائرِ الأَعلامِ الغالِبَةِ، ثمَّ أريدَ تأكيدُ الاختِصاصِ بالتَّغييرِ فحُذِفَت الهمزَةُ وصارَ «الله» بحذفِ الهمزَةِ مُختَصًّا بالمعبودِ بالحقِّ فـ«الإله» قبلَ حذفِ الهمزَةِ وبعدَها عَلَمٌ لتلكَ الذاتِ المعيَّنَةِ، إلا أنه قبلَ الحَذفِ أُطلِقَ على غيرِه إطلاقَ النَّجمِ على غيرِ الثُّرَيَّا، وبعدَهُ لَم يُطلَقْ على غيرِه أَصلًا[١].

فائدة: حَكى الإمامُ في مَعنى «الإلهِ» ثلاثةَ أقوالٍ:

أحدُها: أنَّه المَعبودُ.

والثاني: أنَّهُ المُستَحِقُّ للعِبادَةِ.

والثالث: أنَّهُ القادِرُ على أَفعالٍ يَفعَلُها[٢].

واشتقاقُه من «أَلَهَ» إلاهَةً وأُلوهَةً وأُلوهِيَّةً بمعنى: عَبَد، ومنه: تألَّهَ واستَأْلَه.

قوله: «واشتقاقُه من أَلَهَ إلاهةً وأُلُوهَةً وأُلوهيَّةً بمعنى: عَبَدَ»:

قال أبو البقاءِ: فـ«إلهٌ» مصدرٌ في موضعِ المفعولِ؛ أي: المألوهِ وهو المعبودُ[٣].

وفي «الصِّحاحِ»: أَلَهَ بالفتحِ إلاهةً؛ أي: عَبَدَ عِبادةً[٤].

وقولُ المصنِّفِ: «إنَّ الإلهَ مشتقٌّ من أَلَهَ إلاهةً» أصوبُ من قولِ «الكشَّافِ»: «إنَّ أَلَهَ مشتقٌّ من الإلهِ كاستنوقَ واستحجَرَ من الناقةِ والحَجَرِ»[٥]؛ لأنهُ كما قالَ

---

(١) انظر: «حاشية الشريف الجرجاني» (١/ ٣٦).

(٢) انظر: «تفسير الرازي» (١/ ١٤٥).

(٣) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» للعكبري (١/ ٤).

(٤) انظر: «الصحاح» (مادة: أله).

(٥) انظر: «الكشاف» (١/ ٢٣ ـ ٢٤).

الشيخُ سعدُ الدِّينِ: أوفقُ بالقواعدِ، وكما قالَ البلقينيُّ: إنَّما يُصارُ إلى الاشتقاقِ من اسمِ العينِ عندَ تعذُّرِ الاشتقاقِ من اسمِ المعنى ـ وهوَ المصدَرُ ـ ولا تعذُّرَ هنا.

قوله: «**ومنه: تألَّهَ**»؛ أي: تنسَّكَ وتعبَّدَ، «**واستألَهَ**»؛ أي: استعبَدَ؛ أي: من مادةِ «أَلَهَ»، فهو أصوبُ من قولِ «الكشَّافِ» كما تقدَّم.

وقيل: من «أَلِهَ»: إذا تحيَّرَ؛ إذ[1] العقولُ تتحيَّر في معرفته.

أو مِن «أَلِهْتُ» إلى فلانٍ؛ أي: سكَنْتُ إليه؛ لأنَّ القلوبَ تطمئنُّ بذكرِه والأرواحَ تسكُنُ إلى معرفتِه.

أو من «أَلِهَ»: إذا فَزِعَ من أمرٍ نزَلَ عليه، وآلَهَهُ غيرُه: أجاره؛ إذ العائذُ يَفزعُ إليه وهو يُجيرُه حقيقةً، أو بزعمِه إذا أُطلِقَ على غيرِ اللهِ تعالى[2].

أو من «أَلِهَ» الفصيلُ: إذا أُوْلِعَ بأمِّه؛ إذ العبادُ مُوْلَعون إليه بالتضرُّعِ في الشدائد.

أو من «وَلِه»: إذا تحيَّر وتَخبَّطَ عقلُه، وكان أصلُه: وِلَاهٌ، فقُلِبَتِ الواوُ همزةً لاستثقالِ الكسرةِ عليها استثقالَ الضمةِ في «وجوهٍ»، فقيلَ: إلهٌ؛ كإعاءٍ وإشاحٍ، ويردُّه الجمعُ على: آلهةٍ، دون: أَوْلهة.

وقيل: أصله: «لَاهٌ» مصدرُ لَاه يَليهُ لَيْهاً ولاهاً: إذا احتَجَبَ أو ارتَفَعَ؛ لأنه سبحانه وتعالى محجوبٌ عن إدراكِ الأبصارِ ومرتفِعٌ على كلِّ شيءٍ وعمَّا لا يليقُ به، ويشهدُ له قولُ الشاعر:

كحَلْفَةٍ من أبي رَبَاحِ ... يَشهَدُها لاهُهُ الكُبَارُ

---

(١) في (ت): «لأن».

(٢) «إذا أطلق على غير الله تعالى»: ليس في (ت) و(خ).

قوله: «وقيل: من أَلِهَ إذا تحيَّرَ»:

هذا بكسرِ اللَّامِ، في «الصحاح»: أَلِهَ يأْلَهُ أَلَهًا؛ أي: تحيَّرَ[1]، وفي «القاموسِ»: أَلِهَ كفَرِحَ: تحيَّرَ[2].

قوله: «وقيل: أصلُه: لاهٌ»:

قال ابنُ خروفٍ: فيكونُ منقولًا من لفظٍ متوهَّمٍ ودخلتِ الألفُ واللَّامُ، فيكونُ «فَعلًا» كبابٍ ونابٍ على أنهُ مقلوبٌ من «وَلِهَ»؛ لأنَّ بابَ «لَوَهَ» ليس في الكلامِ ولا «ليَهَ»، وهوَ من قولهم: وَلِهَتِ المرأةُ: إذا ذهبَ عقلُها لفَقْدِ حميمِها، فالوَلَهُ مِن العبَّادِ إليهِ تعالى: تعلُّقُ نفوسِهم بهِ وذهابُ عقولهم في النَّظرِ في مخلوقاتهِ وعظيمِ سُلطانه.

قوله: «ويشهَدُ له قولُ الشَّاعر:

كحَلْفَةٍ مِن أَبي رَباحٍ ... يُشهِدُها لاهُهُ الكُبَارُ»

هوَ مِن قَصيدةٍ للأعشى مَيمونِ بن قيسٍ أولُها:

أَلَمْ تَرَوْا إرَمًا وعَادا ... أفناهُمُ الليلُ والنَّهارُ

أَوْدَوْا فلَمْ يَعدُ أنْ تآدَوْا[3] ... ققَّى على إثرهم قُدَارُ

وقبلهمْ غالتِ المنايا ... طَسْماً[4] فلَمْ يُنجِها الحِذَارُ

وحلَّ بالحيِّ من جَديسٍ ... يومٌ من الشرِّ مستطارُ

---

(١) انظر: «الصحاح» (مادة: أله).

(٢) انظر: «القاموس المحيط» (مادة: أله).

(٣) لم أقف على هذه الرواية عند غير المصنف، ورواية الديوان:

بادوا فلما أن تآدوا

(٤) في (ز) و(س): «طمساً»، وفي (ف): «سمطاً»، والمثبت من الديوان وهو الصواب.

وأهــلُ غُمــدانَ جمَّعــوا للدَّهــرِ مــا يَجمَــعُ الخِيارُ
وأهــلُ جــوٍّ أَتَــت عليهم فأفســدَتْ عَيْشَــهُم فبــارُوا
فصبَّحَتْهُــم مــن الدَّواهــي جائِحَــةٌ[1] عَقْبُهــا الدَّمــارُ
وقــد غَنُوا[2] في ظِــلالِ مُلْكٍ مؤيَّــدٍ[3] عقلُهــم جُبــارُ[4]
ومــرَّ دهــرٌ علــى وَبــارٍ فهلَكَــتْ جَهْــرةً وبــارُوا
بل ليتَ شِــعري وأيــنَ لَيتٌ وهــل يَفيئَــنَّ[5] مســتعارُ
أم هــل يعــودَنَّ بعدَ عُســرٍ علــى أخــي شــدَّةٍ يَســارُ
أم هــل يشــدَّنَّ مــن لَقوحٍ بالشَّــخْبِ مــن ثَــرَّةٍ صِرارُ
أقسَمْتُــمُ حَلِفًــا جِهــارًا ونحــنُ مــا عندنــا غِــرارُ
نحيــا جميعًــا ولــم يُفِدْكُم طعــنٌ لنا فــي الكُلَــى فَوارُ
تــاللهِ لا نُــعْــطِيَنَّكُــم إلا عِــرارًا فــذا عِــرارُ
كحَلْفَــةٍ مــن أبــي رَبــاحٍ يَســمعُها لاهُــهُ الكُبَــارُ[6]

الحَلْفَةُ بالفاءِ: المرَّةِ من الحَلِفِ وهوَ القسَمُ.

وأبو رَباحٍ ضُبطَ في «ديوانِ الأعشى» بخطِ أبي الغنائمِ الخلَّالِ بالرَّاءِ المفتوحةِ

---

(١) في (س): «نائحة».

(٢) في (س): «عتوا».

(٣) في الديوان: «مؤبد».

(٤) في الديوان: «جفار».

(٥) في (ز): «هل يسعفان»، وفي (س): «هل يستعان»، وفي (ف): «هل يستفاءن»، والمثبت من الديوان.

(٦) انظر: «ديوان الأعشى» (ص: ٢٨١).

والباءِ الموحَّدةِ، و«لاهُ»؛ أي: إلهُ أُتيَ بهِ على الأصلِ، و«الكُبارُ» بضمِّ الكافِ وتخفيفِ الموحَّدَةِ بمعنى: الكبيرِ، وهوَ صفةُ «لاهُ».

ورأيتُهُ في «ديوانِ الأعشى» بخطِّ أبي القاسمِ الآمديِّ اللُّغويِّ بلفظ:

يَسْـــمَعُها اللهـــمَّ الكبَـــارُ

وكذا أوردهُ الصَّغانيُّ في «العبابِ»[1]، ولا شاهدَ فيهِ على هذا، ولكنْ فيهِ استعمالُ «اللهمَّ» فاعلًا غيرَ منادًى شذوذًا.

تنبيه: استَشْهدَ المصنِّفُ على هذا القولِ بالشِّعرِ، وأحسنُ منهُ صنعُ محمودِ بن حمزةَ الكَرمانيِّ، فإنَّهُ استشهدَ عليهِ بقراءةِ: (وهوَ الذي في السماءِ لاهٌ وفي الأرضِ لاهٌ) وإن كانت شاذَّةً[2].

وقيل عَلَمٌ لِذاتِهِ المخصوصةِ لأنه يُوصَفُ ولا يوصَفُ به، ولأنه لا بُدَّ له من اسمٍ تجرِي عليه صفاتُه، ولا يَصْلُحُ له مما يُطلَقُ عليه سِواهُ، ولأنه لو كان وصفاً لم يكن قولُ: «لا إلهَ إلا اللهُ» توحيداً مثلَ: «لا إلهَ إلَّا الرحمنُ» فإنه لا يمنعُ الشركةَ.

قوله: «ولأنَّه لو كانَ وَصفًا لم يكُن قولُ: «لا إله إلا الله» تَوحيدًا مثل: «لا إله إلا الرَّحمن» فإنه لا يمنَعُ الشَّركةَ»:

قـال الطيبـيُّ: كتـبَ القاضـي فـي «حاشـيتِهِ»: الرَّحمـنُ وإن خُـصَّ بالبـاري تعالـى إلا أنَّ ذلـكَ قـد حصـلَ بدليـلٍ منفصـلٍ؛ لأنَّهُ مـن حيثُ اللُّغـةُ: الـذي يبالِغُ في الرَّحمـةِ[3].

---

(١) لم أقف عليه في المطبوع من «العباب».

(٢) انظر: «غرائب التفسير» (١/ ٩٤)، و«لباب التفاسير» (١/ ١٤).

(٣) انظر: «حاشية الطيبي على الكشاف» (١/ ٧٠٦).

والحقُّ[1]: أنه وصفٌ في أصلِه، لكنه لمَّا غلَبَ عليه بحيث لا يُستعمَلُ في غيره، وصار كالعَلَم مثلَ الثريَّا والصَّعِقِ، أُجْرِيَ مُجْراهُ في إجراءِ الأوصافِ عليه، وامتناعِ الوَصْفِ به، وعدَمِ تطرُّقِ احتمالِ الشركةِ إليه؛ لأنَّ ذاتَه من حيثُ هو بلا اعتبارِ أمرٍ آخَرَ حقيقيٍّ أو غيرِه غيرُ معقولٍ للبشر، فلا يمكنُ أن يُدَلَّ عليه بلفظٍ.

قوله: «والأظهَرُ أنه وَصفٌ في أصلِه»:

الصَّوابُ نقلًا ودليلًا: أنه عَلَمٌ من أصلهِ، أمَّا النقلُ: فإن أكابرَ المعتبَرينَ عليهِ؛ كالشافعيِّ ومحمدِ بنِ الحسنِ والخطابيِّ وإمامِ الحرمينِ والغزاليِّ، والإمامِ فخرِ الدِّينِ ونسبهُ لأكثرِ الأصوليينَ والفقهاءِ[2]، ونُقلَ عن اختيارِ الخليلِ وسيبويهِ والمازنيِّ وابنِ كيسانَ وأبي زيدٍ البلخيِّ وغيرهم، وعزاهُ أبو حيانَ للأكثرينَ[3]، وابنُ خروفٍ لأكثرِ الأشعريَّةِ.

قال الجَنْزِيُّ[4]: إذا لم يكنِ «الله» اسمًا وكانَ صفةً وسائرُ أسمائهِ صفاتٍ لم يكنْ للباري تعالى اسمٌ، ولم تبقِ العربُ شيئًا من الأشياءِ المعتبرةِ إلا سمَّتْهُ ولم تسمِّ خالقَ الأشياءِ وبارئها ومبدعَها، هذا محالٌ[5].

---

(١) في (خ): «والأظهر».

(٢) انظر: «تفسير الرازي» (١/ ١٤٣).

(٣) انظر: «البحر» (١/ ٣٩).

(٤) عمر بن عثمان بن الحسين بن شعيب الجنزي أبو حفص، من أهل ثغر جنزة، أحد أئمة الأدب، وله باع طويل في الشعر والنحو، وكان غزير الفضل وافر العقل حسن السيرة كثير العبادة سخي النفس، صنف التصانيف، وشرع في إملاء تفسير لو تم لم يوجد مثله. توفي سنة (٥٥٠هـ). انظر: «معجم الأدباء» (٥/ ٢٠٩٤).

(٥) انظر: «حاشية الطيبي على الكشاف» (١/ ٧٠٤).

وفـي «شـرحِ الكوكـبِ الوقَّـادِ» للعلامـةِ عـزِّ الديـنِ ابـنِ جَماعـةَ: حُكـيَ أنَّ الأشـعريَّ رُئـيَ فـي النَّـومِ فقيـلَ لـه: ما فعـلَ اللهُ بـكَ؟ قـال: غفرَ لـي، قيـلَ: بماذا؟ قـال: بقولـي بعلَمِيـةِ اللهِ.

ولأنه لو دَلَّ على مجرَّدِ ذاته المخصوصِ لَمَا أفاد ظاهرُ قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ معنًى صحيحاً.

قوله: «ولأنه لو دلَّ على مجردِ ذاتِه المخصوصِ لَمَا أفادَ ظاهرُ قوله: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ معنًى صحيحًا»؛ أي: من حيثُ الظَّرفيةُ المستحيلةُ على ذاتِه، فتعيَّنَ أن يكونَ فيهِ معنى الوصفيةِ؛ أي: المعبودُ في السماواتِ وفي الأرضِ.

قال الطيبيُّ: وفيما ذكرهُ نظرٌ[1].

وقال الإمامُ في توجيهِ التعليلِ: لو كانَ عَلَمًا لم يَجُز هذا التركيبُ؛ كما لا يجوزُ أن يقالَ: هو زيدٌ في البلدِ، وهوَ بكرٌ، ويجوزُ أن يقالَ: هو العالِمُ الزاهِدُ في البلدِ.

قـال: والجـوابُ: أنهُ جـارٍ مجرى قولِنـا: هو زيدٌ، للَّـذي لا نظيرَ له فـي العلمِ والزُّهدِ[2].

فائدة: الفرقُ بين الصِّفةِ وبينَ ما هو اسمٌ للصفةِ كما قالَ الشيخُ سعدُ الدينِ: أنَّ الاسمَ قد يوضعُ للشيءِ باعتبارِ بعضِ معانيهِ وأوصافِهِ من غيرِ ملاحظةٍ لخصوصيةِ الذَّاتِ، حتى إنَّ اعتبارَ الذَّاتِ عندَ ملاحظتِهِ لا يكونُ إلا لضرورةِ أنَّ المعنى لا يقومُ إلا بالذاتِ، وذلكَ صفةٌ كالمعبودِ، ولذلكَ فسَّروا الصفةَ بما يدلُّ على ذاتٍ باعتبارِ معنًى هو المقصودُ، أو على ذاتٍ مبهمٍ ومعنًى معيَّنٍ، والتزموا ذكرَ الموصوفِ معه لفظًا

---

(١) انظر: «حاشية الطيبي على الكشاف» (١/ ٧٠٧).

(٢) انظر: «التفسير الكبير» للرازي (١/ ١٤٤).

أو تقديرًا لتبيينِ الذَّاتِ، وقد يوضعُ للشيءِ بدونِ ملاحظةِ ما فيهِ من المعاني كرجلٍ وفرَسٍ، أو مع ملاحظةٍ لبعضِ الأوصافِ والمعاني؛ كالكتابِ للشيءِ المكتوبِ، والنباتِ للجسمِ النابتِ وكجميعِ أسماءِ الزمانِ والمكانِ والآلةِ ونحوِ ذلكَ مما لا يُحصَى، وذلكَ اسمٌ غيرُ صفةٍ، ويُستدلُّ على أنَّ المقصودَ هو المعنى أو الذاتُ بأنَّ الأوَّلَ لا يوصف ويوصفُ بهِ والثاني بالعكسِ.

ولأنَّ معنَى الاشتقاقِ هو كونُ أحدِ اللَّفظينِ مُشاركاً للآخَرِ في المعنى والتركيب، وهو حاصلٌ بَيْنَه وبينَ الأصولِ المذكورة.

وقيل: أصله «لاها» بالسُّريانيَّة، فعُرِّب بحذفِ الألفِ الأخيرةِ وإدخالِ اللَّامِ عليه.

وتفخيمُ لامِه إذا انْفَتَحَ ما قَبْلَه أو انضمَّ سُنَّةٌ، وقيل: مطلقاً.

قوله: «وقيل: أصلُه لاها بالسُّريانيَّةِ»:

عبارةُ الإمامِ: زعمَ بعضُهُم أنَّها عِبريةٌ أو سُريانيةٌ، فإنهم يقولون: «لاها رحمانا مرحانا» فلمَّا عُرِّبَ جُعِلَ: «اللهُ الرَّحمنُ الرحيمُ».

قالَ: وهذا بعيدٌ، ولا يلزمُ من المشابهةِ الحاصلةِ بينَ اللُّغتينِ الطعنُ في كونِ هذهِ اللفظةِ عربيةً[1].

وفي «الكُشافِ» للبُلقينيِّ: قال أبو زيدٍ البَلْخيُّ: هو أعجميٌّ، فإنَّ اليهودَ والنَّصارى يقولونَ: «لاها» فأَخذت العربُ هذهِ اللفظةَ وعرَّبَتْها[2].

وهذا يوافقُ قولَ مَن قالَ: إنَّ أصلهُ: «لاها» بالسُّريانيةِ، فإنهم يقولونَ ذلكَ ممدودًا

---

(١) انظر: «التفسير الكبير» للرازي (١/ ١٤٨).

(٢) في (ف): «وعبرتها».

كما يقولونَ في الروحِ: «روحا» وفي القدسِ: «قدسا»، ثمَّ تلقتهُ العربُ فحَذفتِ المدَّةَ وعرَّبَتْهُ، وأَدخلتْ عليهِ «أل» وجعلتْهُ بهذهِ الصيغةِ، فلا اشتقاقَ لهُ على هذا لأنهُ أعجميٌّ معرَّبٌ.

قال البُلقينيُّ: وهذا القولُ لا يُلتفتُ إليهِ ولا دليلَ عليهِ، إذ لا يُصارُ إلى إثباتِ العُجمةِ بغيرِ دليلٍ.

قوله: «وتفخيمِ لامِهِ»:

قالَ الشيخُ سعدُ الدينِ: معنى التَّفخيمِ هاهنا: التَّغليظُ على ما هوَ ضدُّ الترقيقِ، وقد يجيءُ بمعنى تركِ الإمالةِ، وبمعنى إمالةِ الألفِ إلى مخرجِ الواوِ.

زادَ الشريفُ: كما في الصَّلاةِ والزكاةِ[1].

وقالَ الشيخُ أكملُ الدينِ: التفخيمُ يُطلَقُ على ضدِّ الترقيقِ وهو التغليظُ، وعلى ضدِّ الإمالةِ بالاشتراكِ، والمرادُ هوَ الأولُ.

قوله: «سُنَّةً»: قالَ الشريفُ: أي: طريقةً مسلوكةً[2].

قولـه: «وقيـلَ: مطلقًـا»؛ أي: ولـو انكسـرَ مـا قبلَـهُ، وهـذا ينافيـهِ قولُ الشـيخِ سـعدِ الديـنِ: أطبقـوا علـى أنْ لا تفخيـمَ عنـدَ كسـرِ مـا قبلَهُ.

وقولُ الشريفِ: ولا تفخيمَ بعدَ الكسرِ اتفاقًا؛ لاستثقالِ علوِّ التفخيمِ بعدَ استفالِ الكسرةِ[3].

---

(١) انظر: «حاشية الشريف الجرجاني على الكشاف» (١/ ٤٠)، وعبارته: «وأريد بالتفخيم هنا ضد الترقيق، وهو التغليظ، وقد يطلق على ما يقابل الإمالة، وعلى إمالة الألف نحو مخرج الواو كالصلاة والزكاة».

(٢) انظر: «حاشية الشريف الجرجاني على الكشاف» (١/ ٤٠).

(٣) انظر: «حاشية الشريف الجرجاني على الكشاف» (١/ ٤٠).

وقولُ الشيخِ أكملِ الدينِ: إنما يجري فيهِ التفخيمُ إذا كانَ ما قبلهُ ضمةً أو فتحةً، فأمَّا إذا كانَ ما قبلَهُ كسرةً فقد اتفقَ القُرَّاءُ على ترقيقِ اللامِ كما في بسمِ اللهِ؛ لأنَّ الانتقالَ من الكسرةِ إلى اللامِ المُفخَّمةِ ثقيلٌ؛ لاقتضاءِ الكسرةِ التسفُّلَ وذاكَ الاستعلاءَ.

وحذفُ ألِفه لحنٌ تَفْسُدُ به الصلاةُ، ولا تنعقدُ به صريحُ اليمين، وقد جاء لضرورةِ[1] الشعر:

أَلَا لا بارَكَ اللهُ في سُهيلٍ ... إذا ما اللهُ بارَكَ في الرِّجالِ[2]

قولُهُ: «**وحذفُ ألفِهِ لحنٌ**»: نازعَ فيهِ النوويُّ كما سنذكرهُ.

قوله: «**ولا ينعقد به صريحُ اليَمين**»: ظاهرُه أنهُ تنعقدُ به الكنايةُ بأنْ ينويَ بهِ اليمينَ فيصحُّ، وهوَ ما ذكرهُ الجوينيُّ والإمامُ والغزاليُّ حملًا لحذفِ الألفِ على اللَّحنِ، وسكتَ عليهِ الرافعيُّ.

وقالَ النوويُّ في «الروضة»: ينبغي أَنْ لا يكونَ يمينًا؛ لأنَّ اليمينَ لا يكونُ إلا باسمِ اللهِ أو صفةٍ لهُ، ولا نسلِّمُ أنَّ هذا لحنٌ؛ لأنَّ اللحنَ مخالفةُ صوابِ الإعرابِ، بل هذهِ كلمةٌ أخرى، إذِ البِلَّةُ هي الرطوبةُ[3].

---

(١) في (خ): «في ضرورة».

(٢) البيت بلا نسبة في «الحجة» لأبي علي الفارسي (٤/ ٣٨٢)، و«المحتسب» لابن جني (١/ ١٨١)، و«تثقيف اللسان» للصقلي (ص: ٢٠٤)، و«خزانة الأدب» للبغدادي (١٠/ ٣٥٥). وهذا في بعض اللهجات والشعر النبطي يُلفظ: لاباركَلْلَهْ؛ بتفخيم اللامين، وحذف الألف، وتسكين الهاء.

(٣) انظر: «روضة الطالبين» (١١/ ١٠)، وفيه: لو قال: «بِلَّهِ» فَشَدَّد اللام كما كانت وحذف الألف بعدها، فهو غيرُ ذاكرٍ لاسم الله تعالى ولا حالفٍ، لأن البِلَّةَ هي الرطوبةُ، فلو نَوَى بذلك اليمينَ، فقال الشيخُ أبو محمدٍ والإمامُ الغزاليُّ: وهو يمينٌ ويحملُ حذفُ الألف على اللَّحن، لأن الكلمة تجري =

ونازعهُ الأسنويُ في «المهماتِ» فقالَ: ليسَ كذلكَ، بل هي لغةٌ أخرى حَكاها الزَّجَّاجِيُّ فيما حكاهُ عنهُ ابنُ الصَّلاحِ[1].

﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ اسمانِ بُنِيَا للمبالغةِ مِن «رَحِمَ»؛ كالغضبانِ مِن غَضِبَ، والعليمِ مِن عَلِمَ.

قوله: «اسمان بنيا للمبالغة»: قال البُلقينيُّ: يخالفهُ[2] قولُ جميعِ العلماءِ: أنَّ فَعَّالًا وفاعلًا ونحوَهما في كتابِ[3] اللهِ تعالى سواءٌ.

قوله: «مِن: رَحِمَ»: قال البُلقينيُّ: لا يجري ظاهرهُ على طريقةِ البصريينَ، فإمَّا أن يكونَ جرى على طريقةِ الكوفيينَ، وإمَّا أن يكونَ أرادَ أنهُ من مادةِ «رَحِمَ» لا أنهُ مشتقٌّ منهُ.

ولو قيل: إنهُ من «رُحْمٍ» المصدرِ لم يَبْعُد؛ لأنهُ يقالُ: رَحِمَ يَرحمُ رَحْمةً ومَرْحَمةً

= كذلك على ألسنة العوامِّ أو الخوَاصِّ.

قُلْتُ ـ القائل النووي ـ: ينبغي أن لا يكون يمينًا، لأن اليمين لا يكونُ إلا باسم الله تعالى أو صفتِه... إلخ.

(١) انظر: «المهمات» (٩/ ١٠٧)، وكلام ابن الصلاح في «شرح مشكل الوسيط» (٤/ ٢٧٧)، وكلام الزجاجي في «اشتقاق أسماء الله» (ص: ٢٩)، وعبارته: «وذكر قطرب وغيره من أصحاب العربية: أن هذا الاسم لكثرة دوره في الكلام واستعماله قد كثرت فيه اللغات. فمن العرب مَن يقول: «والله لا أفعل»، ومنهم مَن يقول: «لاه لا أفعل»، ومنهم من يقول: «واللَّهْ» بإسكان الهاء وترك تفخيم اللام، وأنشد:

أقبل سيل جاء من أمر اللهْ يَحْرِدُ حَرْدَ الجَنَّة المُغِلَّة

ومنهم من يقول: واه لا أفعل ذلك».

(٢) في (ز): «فخالف».

(٣) في (س): «في صفات».

ورُحْمًا فهو راحمٌ ورحيمٌ ورحمن، وليسَ لنا فعلٌ مُتَعدٍّ جاءَ منهُ فاعلٌ وفعيلٌ وفَعْلانُ إلا رَحِمَ، وهذا دليلٌ على عظمِ هذهِ الصفةِ واتِّساعِها.

وقال الشَّريفُ: فإن قلتَ: الرَّحمن صِفةٌ مُشبَّهةٌ فلا تُشتقُّ إلا من فعلٍ لازمٍ، فكيفَ اشتُقَّ من «رَحِمَ» وهوَ مُتعَدٍّ، وأما الرَّحيمُ فإن جُعِلَ صِفَةَ مُبالغَةٍ كما نصَّ عليه سيبويهِ في قولهم: «هو رَحيمٌ فلانًا» فلا إشكالَ فيه، وإن جُعِلَ صفةً مُشبَّهَةً كما يُشعِرُ به تمثيلُ صاحبِ «الكشَّاف» بمريضٍ وسقيمٍ[1]، توجَّه عليه السؤالُ أيضًا.

قلت: الفعلُ المتعدِّي قد يُجعَلُ لازِمًا بمنزلَةِ الغرائزِ فيُنقَلُ إلى فَعُلَ بضمِّ العين ثم يشتَقُّ منه الصفةُ المشبَّهَة، وهذا مطَّرِدٌ في باب المدحِ والذمِّ، نصَّ عليه في «تصريف المفتاح» وذكره الزَّمخشري في «الفائق» في فقيرٍ ورفيعٍ[2]، ألا ترى أنَّ قوله تعالى: ﴿رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ﴾ [غافر: ١٥] معناه: رفيعٌ درجاتُه، لا: رافعٌ للدرجاتِ، انتهى[3].

ومشى عليه شيخُنا العلَّامة محيي الدين الكافِيَجيُّ فقال: الرَّحمنُ فَعْلَانُ من فَعِلَ بالكسرِ صفةٌ مشبَّهةٌ لكن بعد النَّقلِ إلى فَعُلَ، أو بعد تنزيلِ المتعدِّي منزلةَ الفعلِ اللَّازمِ كما في قولك: فلانٌ يُعطي[4].

قوله: «كالغَضبَانِ مِن غَضِبَ»:

---

(١) انظر: «الكشاف» (ص: ٢٤).

(٢) انظر: «الفائق» للزمخشري (١/ ٤٨).

(٣) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ٤١)، وقد اعترض على كلامه الشهاب الخفاجي في «حاشيته» (١/ ٦٣).

(٤) انظر: «شرح قواعد الإعراب» (ص: ٣٩).

قال البُلقينيُّ: يقالُ عليه: بابُ فَعْلانَ في نحوِ «غَضْبانَ» مُخالِفٌ لـ«رحمن»، فإنَّ فِعلَ «غَضْبان» ونحوِه لازِمٌ وهوَ المطَّرِدُ في فَعْلان، وأمَّا «رَحْمن» ففِعلُه مُتَعَدٍّ، وفَعْلانُ من المتعدِّي نادِرٌ، وأيضًا فإنَّ بابَ فَعْلانَ في «غَضْبانَ» ونحوِه للأُمورِ التي تتحوَّلُ وتهجُمُ في كثيرٍ من الأحوالِ على صاحِبِها مِن غيرِ اختيارِه، ولا كذلك «رحمن»، وأيضًا فليسَ مِن الأدبِ التَّشبيهُ الذي ذكَرَهُ، ولو قال: «الرَّحمنُ فَعلانُ من رُحْمٍ أو رَحمَةٍ كمَنَّانٍ من المنِّ أو حَنَّانٍ من الحَنَانِ» لكانَ أولى.

والرحمةُ في اللُّغة: رِقَّةُ القلب، وانعطافٌ يقتضِي التفضُّلَ والإحسانَ، ومنه: الرَّحِمُ؛ لانْعِطافِها على ما فيها، وأسماءُ اللهِ تعالى إنما تُوجَدُ باعتبارِ الغاياتِ التي هي أفعالٌ، دون المبادئِ التي تكونُ انفعالاتٍ.

قوله: «والرحمة في اللُّغةِ رِقَّةُ القلبِ...» إلى آخره:

حاصلُه: أنَّ حقيقَةَ الَّرحمةِ يَستحيلُ إِطلاقُها على اللهِ تعالى، فتفسَّرُ بلازِمِها كسائرِ ما وردَ وَصفُهُ به مما استحالَتْ حَقيقَتُهُ كالرِّضا والغَضَبِ والضَّحِكِ، وهل تفسَّرُ الرَّحمَةُ بإرادةِ الخيرِ أو بالإنعامِ على العباد؟ قولان؛ فعلى الأوَّلِ: هي مِن صفاتِ الذَّاتِ، وعلى الثاني: مِن صفاتِ الأَفعالِ.

قال بعضُ أربابِ[1] الحواشي: مَنشَأُ الخلافِ: أنَّ مَن رَحِمَ شَخْصًا أرادَ به الخيرَ ثمَّ فعلَهُ بِهِ، فأبو الحسنِ الأَشعريُّ أخذ المجازَ الأَقْربَ وهو الإرادَةُ، والقاضي أبو بكرٍ أخذَ المجازَ المقصودَ وهو الفِعْلُ.

---

(١) في (س): «بعض أصحاب».

و(الرَّحمنُ) أبلغُ من (الرَّحيم)؛ لأنَّ زيادةَ البناءِ تَدُلُّ على زيادَةِ المعنى؛ كما في «قطَع وقطَّع» و«كُبَار وكبَّار»، وذلك إنما يؤخَذُ تارةً باعتبارِ الكمِّية وأخرى باعتبارِ الكيفيَّة، فعلى الأوَّل قيل[1]: «يا رحمن الدنيا» لأنه يَعُمُّ المؤمنَ والكافرَ «ورَحيمَ الآخرةِ» لأنه يَخُصُّ المؤمنَ[2]، وعلى الثاني يقال: «يا رحمنَ الدنيا والآخرةِ ورحيمَ الدنيا» لأنَّ النِّعَمَ الأُخْرويَّةَ كلَّها جسامٌ، وأمَّا النِّعمُ الدُّنْيويَّةُ فجليلةٌ وحَقيرةٌ.

قوله: «والرحمنُ أبلَغُ من الرَّحيمِ»:

قال الراغبُ: لأنَّ فَعيلًا لِمَن كثُرَ منه الفِعلُ، وفَعلانَ لِمَن كَثُرَ مِنهُ وتكرَّر، وذهبَ قُطربٌ إلى أنَّهما سواءٌ في المبالَغَةِ، وقرَّرهُ الجُوَينيُّ بأنَّ فَعْلانَ مَن تكرَّرَ مِنه الفِعلُ وكَثُرَ، وفَعِيلٌ مَن ثبتَ مِنه الفعلُ ودامَ.

وقال الشيخُ سعدُ الدين: هذا ما ذُكرَ في كتبِ اللغَةِ: أنَّ الرحمنَ أرقُّ مِن الرَّحيمِ، وحاصلُه: أنَّ معنى الرَّحيمِ: ذو الرَّحمةِ، ومعنى الرَّحمن: كثيرُ الرَّحمةِ جِدًّا.

قوله: «لأنَّ زيادةَ البِناءِ تدلُّ على زيادةِ المعنى»:

قال صاحبُ «الانتِصاف»: هو مَنقوضٌ بحَذِرٍ فإنه أبلَغُ مِن حاذِرٍ[3].

وأجابَ صاحبُ «الإنصاف»: بأنَّ الأغلبَ ما ذكرَهُ المصنِّفُ، وبأن حَذِرًا لم تقَع المبالغَةُ فيه لنَقصِ الحُروفِ، بل لإلحاقِه بالأُمورِ الجِبلِّيَّةِ كالشَّرِهِ والنَّهِمِ والفَطِنِ، ولا نقضَ معَ اختِلافِ العِلَّةِ.

---

(١) في (ت): «يقال».

(٢) في (خ): «يختص بالمؤمن».

(٣) لم أجده في «الانتصاف» هكذا، لكن ورد فيه معناه حيث قال (١/ ٦): لا يتم الاستدلال بقِصَر البناء وطولِه على نقصان المبالغة وتمامها، ألا ترى بعض صيغ المبالغة كفَعِلٍ أحدِ الأمثلة أقصرَ من فاعلٍ الذي لا مبالغة فيه البتة.

قال الشيخُ سعدُ الدِّينِ: وقعَ في «الرَّحمنِ» زِيادَةٌ على الحروفِ الأُصولِ فوقَ ما وقَعَ في «الرَّحيمِ»، وأهلُ العربيَّةِ يقولون: إنَّ الزِّيادةَ في البناءِ تُفيدُ الزِّيادةَ في المعنى، ونوقِضَ بحَذِرٍ فإنَّهُ أبلَغُ مِن حاذِرٍ.

وأجيب: بأن ذلك أكثريٌّ لا كُلِّيٌّ، وبأنَّ ما ذُكرَ لا يُنافي أن يقَعَ في البناءِ الأنقصِ زيادةُ معنًى بسببٍ آخرَ كالإلحاقِ بالأمورِ الجِبلِّيَّةِ مثلَ شَرِهٍ ونَهِمٍ، وبأنَّ ذلك فيما إذا كان اللفظانِ المتلاقيانِ في الاشتقاقِ مُتَّحِدَي النوعِ في المعنى كغَرِثٍ وغَرثانَ، وصَدٍ وصَدْيانَ، لا كحَذِرٍ وحاذِرٍ للاختلافِ.

وقال الشَّيخُ أكمَلُ الدينِ: ذكرَ صاحبُ «المفتاح» في تصريفه ما معناه: أنَّ الشرطَ في أنَّ الزِّيادةَ في البناءِ لزِيادَةٍ في المعنى بعدَ الرُّجوعِ إلى أَصْلٍ واحدٍ في الاشتقاقِ: الاتحادُ في النَّوْعِ، فلا يَنتقِضُ بنحوِ حاذِرٍ وحَذِرٍ لأنَّهما نوعانِ، وكفاك دليلًا نحوُ غَرِثٍ وغَرثانَ وصَدٍ وصَدْيانَ، فإن ذلكَ راجعٌ إلى أصلٍ واحِدٍ وهو اسمُ الفاعلِ كالرَّحمنِ والرَّحيمِ، بخلافِ حاذِرٍ وحَذِرٍ فإنَّ أحدَهُما اسمُ فاعِلٍ والآخرَ صفَةٌ مُشبَّهةٌ.

قوله: «تارةً باعتبارِ الكَمِّيَةِ وأخرى باعتبارِ الكيفيَّةِ..» إلى آخره:

تقريره ما ذكرَهُ صاحبُ «المُطْلِع»[1]: أنَّ الواصِلَ في الدنيا كثيرُ الكميَّةِ باعتبارِ كثرةِ مَن يَصِلُ إليه مِن مُؤمِنٍ وكافرٍ وحيوانٍ، قليلُ الكيفيَّةِ لقلَّةِ الدُّنيا وسرعَةِ انصرامِها وكثرةِ شوائبِها، والواصِلَ في الآخرةِ قليلُ الكميَّةِ بالإضافةِ إلى مَن يَصِلُ إليه وهم

---

(١) نقله عنه الطيبي في «فتوح الغيب» (١/ ٧٠٨)، وقد أكثر الطيبي في النقل عنه، ولعله «مطلع المعَاني ومنبع المباني» فِي تفسير القرآن لحسام الدين محمد بن عثمان بن محمد العليابادي السمرقندي الحنفي، افتتح في إملائه سنة (٦٢٨هـ). انظر: «كشف الظنون» (٢/ ١٧٢١).

المؤمنونَ، كثيرُ الكيفيَّةِ لوجودِ المُلكِ المؤبَّد والنَّعيمِ المخلَّد[١].

قوله: «**قيلَ: يا رحمنَ الدُّنيا ورَحيمَ الآخرةِ**»، **ثمَّ قال:** «**قيل: يا رحمنَ الدُّنيا والآخرة ورَحيمَ الدُّنيا**»: تابعَ في ذلك «الكشاف»[٢].

قال الطِّيبيُّ: هذا دليلٌ على أنَّ «رحمنَ» أبلَغُ مِن «رَحيمٍ»[٣].

وقال البُلقينيُّ: هذان الأثرانِ لا يُعرَفانِ، بل الوارِدُ: «رحمنَ الدُّنيا والآخرَةِ ورحيمَهُما» أخرجَه الحاكمُ في «المستدرك» مرفوعًا[٤].

وإنما قدِّم والقياسُ يَقتضي الترقِّيَ من الأدنى إلى الأعلى؛ لتَقدُّمِ رحمةِ الدنيا، ولأنه صار كالعَلَم من حيث إنَّه لا يوصفُ به غيرُه؛ لأنَّ معناه: المنعِمُ الحقيقيُّ البالغُ في الرَّحمةِ غايتَها، وذلك لا يَصْدُقُ على غيرِه؛ لأنَّ مَن عَدَاه فهو مستعيضٌ[٥]

---

(١) نقله الطيبي في «حاشيته على الكشاف» (١/ ٧٠٨).

(٢) انظر: «الكشاف» (١/ ٢٤).

(٣) انظر: «حاشية الطيبي على الكشاف» (١/ ٧٠٨).

(٤) رواه الحاكم في «المستدرك» (١٨٩٨) عن عائشة رضي الله عنها، وقال: «قد احتج البخاري بعبد الله بن عمر النميري، وهذا حديث صحيح غير أنهما لم يحتجا بالحكم بن عبد الله الأيلي»، قال الذهبي: «الحكم ليس بثقة».

وروي من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه، رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/ ١٥٤) و(٢٠/ ١٥٩)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٥/ ٢٠٤)، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ١٨٦): «رواه كله الطبراني، وفي الرواية الأولى نصر بن مرزوق ولم أعرفه، وبقية رجالها ثقات، إلا أن سعيد بن المسيب لم يسمع من معاذ، وفي الرواية الثانية من لم أعرفه».

(٥) في (أ) و(ت): «مستفيض»، والمثبت من (خ) ونسخة في هامش (ت).

بلطفِه وإنعامه يُريد به جزيلَ ثوابٍ أو جميلَ ثناءٍ، أو مُزيحٌ[١] رقَّةَ الجنسيَّةِ[٢] أو حبَّ المالِ عن القلب، ثم إنَّه كالواسطةِ في ذلكَ[٣]؛ لأن ذاتَ النِّعَمِ ووجودَها، والقدرةَ على إيصالها، والداعيةَ الباعثةَ عليه، والتمكُّنَ من الانتفاعِ بها، والقُوَى التي يَحصُلُ بها الانتفاعُ، إلى غيرِ ذلك= مِن خَلْقِه لا يقدرُ عليها أحدٌ غيرُه[٤].

قوله: «وإنما قُدِّمَ والقياسُ يقتضي الترقِّيَ مِن الأدنى إلى الأعلى».

قال الشيخُ عَلَمُ الدينِ العِراقيُّ: لأنك إذا ذكرتَ الأعلى أوَّلًا ثمَّ الأدنى لم يتجدَّد بذكرِ الأَدنى فائدَةٌ بخلافِ عَكسِهِ.

قال ابن المنيِّرِ: وهذا في الإثباتِ، وأمَّا في النَّفْيِ فعلى العَكسِ يقدَّمُ الأعلى، وعِلَّتُه واحدةٌ إذ يلزمُ مِن نَفي الأدنى نفيُ الأَعلى؛ لأنَّ ثبوتَ الأخصِّ يَستلزِمُ ثُبوتَ الأعمِّ، ونفيَ الأعمِّ يَستلزِمُ نَفيَ الأَخصِّ[٥].

وقال الشَّيخُ جمالُ الدِّين ابنُ هشامٍ: هذا السؤالُ الذي سأَلَه الزَّمخشريُّ وغيرُه: لمَ قُدِّمَ «الرَّحمنُ» مع أنَّ عادَتَهم تقديمُ غيرِ الأبلَغِ؟ غيرُ مُتَّجِهٍ؛ لأنَّ هذا خارجٌ عَن كلامِ

---

(١) في (ت): «مزيل».

(٢) قوله: «رقة الجنسية»؛ أي: شفقة الآدمية، يعني: أنه يرق قلبه ويتأثر بما يشاهد من احتياج أبناء جنسه وسوء حالهم، فيزيل ذلك الألم عنه بإحسانه، وهذا عوض وفائدة عائدة عليه. انظر: «حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي» المسماة: «عناية القاضي وكفاية الراضي» (١/ ٧٠).

(٣) قوله: «ثم إنه»؛ أي: مَن عَداه من المُنعِمين «كالواسطة في ذلك»؛ أي: فيما ذُكر من لطفه وإنعامه. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٥٢).

(٤) قوله: «من خَلْقه»؛ أي: إيجادِه تعالى، وهو خبر «أنَّ» في قوله: «لأن ذات النعم...»، وقوله: «لا يقدر عليها أحد» خبرٌ بعد خبرٍ. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٥٢).

(٥) انظر: «الانتصاف» لابن المنير (١/ ٨).

العَرَبِ مِن وَجهين: لأنَّه لم يُستعمَلْ صِفَةً ولا مُجرَّدًا مِن «أل»، ويَنْبني على عَلَمِيَّته أنه في البَسملَةِ ونحوِها بدلٌ لا نَعتٌ، وأنَّ «الرَّحيمَ» بعدَهُ نَعتٌ له لا نعتٌ لاسمِ اللهِ سبحانه، إذ لا يتقدَّمُ[1] البدَلُ على النَّعتِ.

قال: وممَّا يُوضِّحُ لك أنه غيرُ صِفَةٍ: مَجيئُه كثيرًا غيرَ تابعٍ نحو ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [الرحمن: ١ ـ ٢]، ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ﴾ [الإسراء: ١١٠]، ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱسْجُدُوا۟ لِلرَّحْمَٰنِ قَالُوا۟ وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ [الفرقان: ٦٠]، انتهى[2].

أو لأن (الرحمن) لمَّا دلَّ على جلائل النِّعم وأصولِها ذُكر (الرحيم) ليتناولَ ما خرج منها، فيكونُ كالتتمَّة والرَّديفِ له.

قوله: «ولأنَّه صارَ كالعَلَمِ مِن حيثُ إنَّهُ لا يُوصَفُ به غيرُه»:

قال الكَرمانيُّ: بالإجماعِ[3].

وقال الشَّيخُ عزُّ الدينِ بن عبد السلامِ: الفرقُ بينَ لفظِ «الله» و«الرحمن» وإن كانَ كلُّ واحدٍ مِنهما لم تقَع المشاركَةُ فيه: أنَّ المَنعَ في اسمِ الرَّحمنِ شَرعِيٌّ طَرَأَ بعدَ الإسلامِ، بخلافِ الآخرِ، فإنه لم يَتجرَّأْ عليهِ أحَدٌ قبلَ الإسلامِ ولا بعدَه.

تنبيه: ظاهرُ كلامِه أنَّ «الرَّحيمَ» يُوصَفُ به غيرُه وهو المعروفُ، لكن أَخرجَ ابنُ أبي حاتمٍ عن الحسنِ البَصريِّ أنه قال: الرَّحيمُ لا يستطيعُ النَّاسُ أَن يَنتحِلوهُ[4]،

---

(١) في (ف): «يقدم».

(٢) انظر: «مغني اللبيب» (ص: ٦٠١).

(٣) انظر: «غرائب التفسير» (١/ ٩٦)، وفيه: الحسن: الله والرحمن اسمان ممنوعان لا يجوز لأحد من الخلق أنْ ينتحلهما، وهذا إجماع.

(٤) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ٢٦) لكن بلفظ: «الرحمن اسم لا يستطيع الناس أن ينتحلوه». =

وظهرَ لي أنَّ مُرادَه المعرَّفُ باللامِ دونَ المنكَّرِ والمُضافِ.

قوله: «فيكونُ كالتتمَّةِ والرَّديفِ»:

قال الطيبيُّ: حاصلُهُ: أنَّهُ مِن بابِ التَّتميمِ لا مِن بابِ التَّرقِّي، والتَّتميمُ: تَقييدُ الكَلامِ بتابعٍ يفيدُ مبالغَةً.

قال: وظاهرُ كلامِ الإمامِ أنَّهُ مِن بابِ التَّكميلِ، وهو أن يُؤتَى بكلامٍ في فَنٍّ، فيُرى أنه ناقصٌ فيه فيُكمَّلُ بآخرَ، فإنه لَمَّا قال: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ تُوهِّمَ أنَّ جلائِلَ النِّعَمِ مِنه، وأنَّ الدَّقائقَ لا يجوزُ أن تُنسَبَ إليه لحقارَتِها، فكمَّلَ بالرَّحيمِ[1]، ويَنصرُهُ حديثُ: «ليسأَلْ أحدُكُم ربَّهُ حاجتَهُ كلَّها حتى شِسْعَ نَعلِه»[2].

أو للمحافظة على رؤوس الآي.

والأظهرُ أنه غيرُ مصروفٍ ـ وإنْ حَظَر اختصاصُه بالله تعالى أن يكونَ له مؤنَّثٌ على فَعْلَى أو فَعْلانَةَ ـ إلحاقاً له بما هو الغالبُ في بابه[3].

قوله: «والأظهَرُ أنه غيرُ مَصروفٍ..» إلى قوله: «إلحاقًا له بالأعمِّ الأغلَبِ»[4]:

وَجهُ مُقابِلِه: الإلحاقُ بالأصلِ في الأسماءِ وهو الصَّرفُ، وهذه المسألةُ ممَّا

= ومثله عند الكرماني كما في التعليق السابق، وبلفظ الكرماني رواه يحيى بن سلام في «تفسيره» (١/ ١٦٨)، وهكذا ذكره ابن أبي زمنين في «تفسيره» (١/ ١١٧). وعليه فلا حاجة لاستدراك المصنف، ولا لقوله: «وظهر لي...».

(١) انظر: «تفسير الرازي» (١/ ٢٠٢).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (١/ ٧١٥ـ٧١٦)، والحديث الذي ذكره رواه الترمذي (٣٦٠٧)، و(٣٧٠٨)، وقال: «غريب»، ورواه مرسلاً دون ذكر أنس رضي الله عنه، وقال: «وهذا أصح».

(٣) كتب تحتها في (ت): «كعطشان وغرثان».

(٤) كذا في نسخ الحاشية، أما نسخ «البيضاوي» فاتفقت على قوله: «إلحاقاً له بما هو الغالب في بابه» كما أثبتناه.

تعارَضَ فيها قولَا الأَصْلِ والغالِبِ في العربيَّةِ، وهي نادرَةٌ فيها مشهورَةٌ في الفقهِ، وقد أورَدْتُها في «الأشباه والنظائر النحوية»[١].

ومالَ الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ إلى جوازِ الصَّرفِ وعَدَمِه عملًا بالأمرينِ، قال: والإعمالُ في الجُملَةِ أولى من الإهمالِ بالكُلِّيَّةِ.

قوله: «على فَعْلَى أو فَعْلَانَة»:

قال صاحبُ «البسيط»[٢]: الأَوزانُ وَضعَها النَّحويُّونَ أعلامًا على مَوزوناتِها اختِصارًا وإيجازًا، فإن كانَت أوزانًا للأفعالِ خاصَّةً بها فحُكْمُها حُكْمُ مَوزونها ـ كقولك: فَعَلَ ماضٍ، ويَفعَلُ مُضارعٌ، وانْفَعَلَ خُماسيٌّ، واستَفْعَلَ سُداسيٌّ ـ أو لغيرِها:

فإنْ وُضِعتْ لجِنسِ ما يوزَنُ بها ـ سواءٌ كانت للأسماء كفَعْلانَ وفاعِلَةَ وفَعْلَةَ، أو للأسماءِ والأفعالِ كأَفعَل ـ فحُكْمُها حكمُ نَفسِها في مَنْعِ الصَّرفِ وعدمِه؛ لأَنَّها تَصيرُ مقصودةً إذ[٣] مسمَّاها للجنسِ كأُسامةَ[٤]، فلا يُقصدُ بها مسمًّى معيَّنٌ، فتقولُ: أَفْعَلُ إذا كان اسمًا نَكِرَةً مَصروفٌ، فلا ينصرفُ أفعَلُ للتعريفِ ووَزنِ الفعلِ وإن

(١) انظر: «الأشباه والنظائر» (ص: ٥٣)، وفيه: قال ابن الصائغ فيما نَقَلْتُه من خطِّه: نظيرُ قولِ الفقهاء: «إن الأصل براءةُ الذِّمة، فلا يَقْوى الشاهدُ على شَغْلها ما لمْ يَعتضِدْ بسببٍ آخرَ» قولُ النُّحاة: «الأصل في الأسماء الصرفُ فلا يَقْوَى سببٌ واحدٌ على خروجه عن أصله حتى يَعتضِدَ بسببٍ آخرَ».

(٢) لعله السيد ركن الدين حسن بن محمد الأسترابادي الحسيني، المتوفى سنة (٧١٧)، له ثلاثة شروح على «الكافية»: كبير وهو «البسيط»، ومتوسط وهو المسمى بـ«الوافية»، وهو المتداول، وصغير. انظر: «كشف الظنون» (٢/ ١٣٧٠).

(٣) في (ف): «إن».

(٤) في (ز): «كإمامة».

كانَ[١] موزونُه مَصروفًا كأرنَبٍ، وفَعلانُ صفةً لا ينصرِفُ، فلا ينصرِفُ فعلانُ للتَّعريفِ والألفِ والنونِ المشبِهتينِ لألِفَي التَّأنيثِ وإن كان بَعضُ موزونِه مصروفًا نحو ندمان، وإذا نُكِّرَ انصرفَ لزوال عَلَمِيَّتِه كقولِك: كلُّ أَفْعَلٍ صِفَةٌ لا ينصرِفُ، فتَصرَفُ «أفعَلٍ» لأنَّ دخولَ «كلُّ» عليه سلَبَ علميَّتَه وأوجبَ له التَّنكيرَ، وليسَ بصِفَةٍ فليسَ فيه إلا وَزنُ الفِعلِ.

وإن لم توضَعْ لجنسٍ ما يوزَنُ بها: فإن وُضِعت كنايةً عن مَوزونِها نحو: «مَررتُ برجُلٍ أفعلَ» لم يَنصرِفْ عندَ سِيبويه؛ لأنه كنايةٌ عن الوَصفِ بمنزلةِ: «رَجلٌ أكرمُ» وصرفَهُ المازنيُّ؛ لأنَّه لا معنى للوَصفِ فيه، وإن كانَ مَوزونها مَذكورًا معها كقولك: وزنُ ضارِبَةٍ فاعِلَة، ووزنُ طَلْحَةَ فَعْلَةَ، ووزنُ أَصْبَعٍ أَفْعَل، ففيهِ مذهبان:

أحدهما: أن حُكمَ الوزن[٢] حكمُ نفسِه، فلا ينصرِفُ «فاعلة» و«فعلة» للعلميَّةِ والتأنيثِ، ولا «أفعل» للعَلَميَّةِ ووَزنِ الفعلِ.

والثاني: حُكْمُه حكمُ مَوزونِه، فإن كانَ مصروفًا انصرفَ الوَزنُ وإلا فلا، وعلى هذا تُصرفُ «فاعِلَةٌ» و«أفعَلٌ» لانصراف ضِاربةٍ وأصبعٍ دون «فَعلةَ» لعدمِ انصرافِ طلحَةَ.

حجَّةُ الأوَّلِ: أنَّ حُكمَهُ حُكمُ عَلَمِ الجنسِ.

وحجَّةُ الثاني: أنَّ عَلَمَ الجنسِ خارِجٌ عَن القياسِ في الأعلامِ، ولذلك احتِيجَ إلى تأويلِه للدُّخولِ[٣] في حدِّ العَلَمِ لكونِه نكرَةً في المعنى، وإنَّما حُكِمَ لِمُفرداتِه بالعَلَميَّةِ لوُجودِ الحَقيقَةِ في المفردِ كوُجودِها في الجنسِ، وأما أَعلامُ الأَوزانِ فإذا

(١) في هامش (ف): «بعض ظ»؛ أي: أن الظاهر أن تزاد بعدها «بعض» لتُوافِقَ مقابِلَتَها الآتية.

(٢) في (ز): «حكم الموزون».

(٣) في (س): «المدخول».

خرجَ مُفرَدٌ مِنها إلى الوُجودِ وَجبَ اعتبارُهُ بنفسه لعَدَمِ مُشاركَتِه للجِنسِ في حَقيقَتِه حتى تُعتبَرَ تلكَ الحقيقَةُ فيه.

وزعَمَ بعضُهُم أنَّ التَّنوينَ في قولِك: فَاعَلَ مُفاعَلَةً، وفَعْلَلَ فَعْلَلَةً، مع وُجودِ العلَميَّةِ والتَّأنيثِ في المصدَرِ تَنوينُ المماثلَةِ وليسَ بتَنوينِ الصَّرْفِ، ومعنى تَنوينِ المُماثلَةِ: أنَّهُ مُماثِلٌ لموزونِهِ في التَّنوينِ فإنَّ مَوزونَه مُنَوَّنٌ.

ودليلُ عَلَميَّةِ هذه الأوزانِ: مُعامَلَتُها معامَلَةَ المعارِفِ في وَصفِها بالمعارِفِ ونَصبِ الحالِ عنها؛ كقولِك: فعلان الَّذي مُؤَنَّثه فَعْلَى لا ينصرِفُ، وأفعَلُ صِفَةٌ لا يَنصَرِفُ، انتهى.

وهذِه فائدةٌ مُهِمَّةٌ يكثرُ دَوَرانُها في هذا الكِتابِ وغيرِه فقرَّرْتُها هُنا لتُستفادَ.

وإنما خصَّ[1] التسميةَ بهذه الأسماءِ ليَعْلَمَ العارِفُ أن المستحِقَّ لأنْ يُستعانَ به في مجامعِ الأمورِ هو المعبُودُ الحقيقيُّ الذي هو مُوْلي النِّعَمِ كلِّها عاجلِها وآجلِها، جَليلِها وحقيرِها، فيتوجَّهَ بشَرَاشِرِه إلى جَنابِ القُدس، ويتمسَّكَ بحبلِ التوفيق، ويَشْغَلَ سرَّه بذكرِه والاستمدادِ به عن غيرِه.

قوله: «فيتوجَّه بشراشرِه»: بتكريرِ المُعجمَةِ والراءِ، في «الصحاح» يقال: أَلقى عليه شَراشِرَهُ؛ أي: نفسَهُ حِرصًا ومحبَّةً، قال الكُمَيتُ:

وتُلْقى عليه عِندَ كلِّ عَظيمَةٍ ... شَراشِرُ مِن حَيَّيْ نِزارٍ وألبُبُ[2]

---

(١) في (خ): «بابه وتخصيص».

(٢) انظر: «الصحاح» (مادة: شرر)، وانظر البيت في «ديوان الكميت» (ص: ٤٨).

وفي «القاموس»: الشَّراشِرُ: النَّفسُ، والأَثقالُ، والمَحبَّةُ، وجميعُ الجسدِ[١].

وفي «الأمثالِ» للقُمِّيِّ: قال الأصمعيُّ: مِن أمثالهم: «ألقى عليه شَرَاشِرَه»؛ أي: ألقى عليه نفسَهُ مِن حبِّهِ، والشَّراشِرُ: البدنُ وكلُّ ما عليه مِن الثيابِ، الواحدُ: شرشَرَةٌ.

ويقال: الشَّراشِرُ: ما تَذبذَبَ مِن الثيابِ[٢]، قال ذو الرُّمَّةِ:

وكائِنْ تَرى مِن رشدَةٍ في كَريهَةٍ ... ومِن غَيَّةٍ تُلْقَى عليهَا الشَّراشِرُ[٣]

(٢) ـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾.

﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ الحمدُ: هو الثناءُ على الجَميلِ الاختياريِّ من نعمةٍ أو غيرِها، والمدحُ: هو الثناءُ على الجميلِ مطلقاً؛ تقول: حَمِدْتُ زيداً على عِلْمِه وكَرَمه، ولا تقول: حَمِدْتُه على حُسْنه[٤]، بل: مَدَحْتُه.

وقيل: هما أَخَوان.

قوله: «الحمدُ هو الثَّناءُ على الجميلِ الاختياريِّ»:

قال الشَّريفُ: إذا خُصَّ الحمدُ بالأفعالِ الاختياريَّةِ يلزَمُ أن لا يُحمَدَ اللهُ على صِفاتِه الذاتيَّةِ كالعِلمِ والقُدرَةِ والإرادةِ سواءٌ جُعِلَتْ عينَ ذاتِه أو زائدةً عليها، بل على إنعامِه، اللهمَّ إلا أن تُجعلَ تلكَ الصِّفاتُ لكونِ ذاتِه كافِيَةً فيها

---

(١) انظر: «القاموس المحيط» (مادة: شرر).

(٢) وانظر: «جمهرة الأمثال» للعسكري (١/ ١٧٤)، و«مجمع الأمثال» للميداني (٢/ ١٧٦).

(٣) انظر: «ديوان ذي الرمة» (٣/ ١٠٣٧). يقول: كم رُشْدٍ لَقيتَهُ فيما تكرَهُه، وكم من غَيٍّ فيما نُحبُّه ونهواه. انظر: «تهذيب اللغة» (١١/ ٢٢١).

(٤) في (أ): «حسبه».

بمنزلـةِ أَفعـالٍ اختياريَّـةٍ يَسـتقِلُّ بهـا فاعِلُهـا، قـال: والثناءُ هـو الذِّكـرُ بالخَيرِ(١).

قوله: «مِن نعمَةٍ»: قال الشَّريفُ: أي: إنعامٍ بنِعمَةٍ(٢).

قوله: «والمَدحُ هو الثَّناءُ على الجميلِ مطلقًا»: حاصلُ ما فرَّق الناسُ به بينَ الحَمدِ والمَدْحِ أمورٌ:

أحدُها ـ وعليه اقتصَرَ المصنِّفُ ـ: أنَّ الحَمدَ على الجميلِ الاختيارِيِّ، والمَدحَ على ما لا اختيارَ للعَبْدِ فيه كالحُسنِ.

ثانيها وثالثُها: أنَّ الحَمـدَ يُشـتـرَطُ صُـدورُهُ عـن عِلْـمٍ لا ظـنٍّ، وأن تكـونَ الصِّفـاتُ المحمـودَةُ صِفاتِ كمـالٍ، والمدحَ قد يكـونُ عَن ظنٍّ وبصِفَةٍ مُستحسَنَةٍ وإن كانَ فيهـا نَقـصٌ مّا.

رابعها: أنَّ في الحَمدِ من التَّعظيمِ والفَخامَةِ ما ليسَ في المدحِ، وهو أَخَصُّ بالعُقَلاءِ والعُظَماءِ وأكثرُ إطلاقًا على اللهِ.

قوله: «وقيل: هما أخوانِ»:

قال الطيبيُّ: أي: مُتشابهانِ لا مُترادفانِ؛ فإنَّ الأَخَ يُستعمَلُ في المُشابَهةِ، قال في «الفائق» في قولِه: «كأَخِ السِّرارِ»؛ أي: كلامًا كمِثْلِ المسارَّةِ، وشبَّهَها به لخفضِ صوته(٣).

وقال الشريفُ: أي هما مُترادفانِ، ويدلُّ على ذلكَ أنَّه قال في «الفائق»: الحَمدُ هو المَدحُ والوَصفُ بالجَميلِ(٤)، وأنَّهُ جُعِلَ ـ هاهنا ـ نقيضُ المَدحِ ـ أَعني الذمَّ ـ

---

(١) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ٤٦).

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (١/ ٧١٧)، وانظر: «الفائق» (١/ ٢٧).

(٤) انظر: «الفائق» (١/ ٣١٤).

نَقيضًا للحَمْدِ، وقيلَ: أرادَ أنَّهما[1] أخوانِ في الاشتقاقِ الكبيرِ أو الأكبَرِ أمَّا الكَبيرُ فبأنْ يَشتَرِكا في الحُروفِ الأُصولِ مِن غَيرِ تَرتيبٍ معَ اتِّحادٍ في المعنى أو تَناسُبٍ فيه كالجذبِ والجَبْذِ وكالحَمْدِ والمَدْحِ، وأما الأكبَرُ فبأَنْ يَشتَرِكا في أكثَرِ تلكَ الحُروفِ فقط معَ الاتِّحادِ أو التَّناسُبِ كأَلِهَ ووَلِهَ[2] وكالفَلْقِ والفَلْجِ[3].

وقال الشيخُ أكمَلُ الدينِ: المرادُ بالأخوَّةِ تلاقِيهما في الاشتقاقِ لتَناسُبِهما في الحُروفِ الأصليَّةِ، وهو ظاهرٌ مع الاشتراكِ في المعنى، وهو[4] الثَّناءُ المُطلَقُ، أي: الذكرُ بالجميلِ، وليس المرادُ تَرادُفَهما لأنَّ الأخوةَ لا تقتضي التَّرادُفَ.

وقيل: المرادُ بالأخوة: الاستلزامُ، وذلك لأنَّ الحَمدَ لا يكونُ إلا على الأَفعالِ الاختياريَّةِ، والمدحَ يُستعمَلُ في الأفعالِ الاختياريَّةِ وغيرِها، فكانَ بينَهُما عُمومٌ وخُصوصٌ مطلقًا، وإليهِ ذهبَ أكثَرُ العُلَماءِ.

والشكرُ: مقابلةُ النِّعمة قولاً وعملاً واعتقاداً، قال:

أفادَتْكُمُ النَّعْماءُ مِنِّي ثَلَاثَةً ... يَدِي ولساني والضَّميرَ المحجَّبا

قوله: «والشُّكرُ مُقابلَةُ النِّعمَةِ قولًا وعَمَلًا واعتِقادًا»:

قال الطيبيُّ: هذا عُرْفُ أهلِ الأُصولِ، فإنَّهم يَقولون: شُكْرُ المُنعِمِ واجِبٌ،

---

(١) في (ز) و(س): «أراد بهما».

(٢) في حاشية الجرجاني: «ودله».

(٣) انظر: «حاشية الشريف الجرجاني» (١/ ٤٦).

(٤) في (ز) و(ف): «وهذا».

ويُريدون به: وُجوبَ العِبادَةِ، والعِبادَةُ لا تَتمُّ إلا بهذه الثلاثَةِ، وإلا فالشُّكْرُ اللُّغويُّ ليسَ إلا باللسانِ[١].

قلت: وفيما ذكرَهُ نظَرٌ، فإنَّ ظاهرَ القُرآنِ والحديثِ إطلاقُ الشُّكْرِ على غيرِ اللِّسانيِّ، قال تعالى: ﴿اعْمَلُوا آلَ دَاوُودَ شُكْرًا﴾ [سبأ: ١٣]، وقال ﷺ: «الحَمدُ رأسُ الشُّكرِ»[٢]؛ فإنه دالٌّ على إطلاقِ الشُّكْرِ على غيرِ الحَمدِ أيضًا.

وروى الطَّبرانيُّ في «الأوسط»، عن النَّواسِ بن سمعانَ: أنَّ ناقَةَ رسولِ اللهِ ﷺ الجَدْعاءَ سُرِقَت فقال: «لئِنْ ردَّها اللهُ عليَّ لأَشكُرَنَّ ربي» فلمَّا رُدَّتْ قال: «الحمدُ لله» فانتظَروا: هل يحدثُ صَوْمًا أو صلاةً؟ فظنُّوا أنه نسيَ فقالوا له، فقال: «ألم أقل: الحمدُ لله؟!»[٣].

وجهُ الدَّلالة: أنَّ الصَّحابَةَ لولا فَهِمُوا إطلاقَ الشُّكرِ على العَمَلِ لم يَنْتَظِروهُ.

تنبيه: أطبَقَ النَّاسُ على جَعْلِ أقسامِ الشُّكْرِ ثلاثةً، وزادَ بَعضُهُم رابعًا وهو شُكْرُ اللهِ باللهِ، فلا يَشكُرُهُ حقَّ شُكْرِه إلا هو، ذكرَهُ صاحِبُ «التحرير» وأنشدَ:

وشُكْرُ ذَوِي الإحسانِ بالقَلْبِ تارةً ... وبالقَوْلِ أُخْرَى ثمَّ بالعَمَلِ الأَسْنَى
وشُكري لربِّي لا بقَلْبي وطاعَتِي ... ولا بِلِساني بل بهِ شُكْرُه عنَّا[٤]

---

(١) انظر: «حاشية الطيبي على الكشاف» (١/ ٧١٩).

(٢) سيذكر المصنف تخريجه قريباً.

(٣) رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (١٠٧١)، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/ ١٨٧): فيه عمرو بن واقد القرشي، وقد وثقه محمد بن المبارك الصوري ورد عليه، وقد ضعفه الأئمة وتُرك حديثه.

(٤) ذكرهما أبو حيان في «البحر» (٢/ ٤٣)، والآلوسي في «روح المعاني» (١/ ٢٥٤) وفيه: شكرنا عنا.

قوله:

«أفادَتْكُـم النَّعمـاءُ مِنِّـي ثَلاثـةً يدي ولِساني والضَّميرَ المُحجَّبَا»[١]

رأيتُ بخطِّ الشَّيخِ جمالِ الدين بن هشامٍ في بعضِ تعاليقِه ما نصُّهُ: في استدلالِ الزَّمخشَرِيِّ وجماعةٍ بهذا البيتِ نَظَرٌ؛ إذ لم يسمِّ الشَّاعرُ هذه الأشياءَ شُكْرًا ولا حَمْدًا.

وقال الشَّيخُ سَعدُ الدِّينِ: عبارةُ «الفائق»: وأمَّا الشُّكرُ فلا يكونُ إلا على النِّعمَةِ، وهو مقابَلَتُها قولًا وفعلًا ونيةً، وذلكَ أن يُثنِيَ على المنعِمِ بلِسانِه ويُدئِبَ نفسَهُ في الطَّاعةِ له، ويعتقدَ أنَّه وليُّ النعمَةِ، وقد جمعَهَا الشاعرُ في قولِه:

أفادَتْكُـم النَّعمـاءُ مِنِّـي ثلاثـةً

البيت[٢].

قـال: فظهـرَ أنَّ المـرادَ التَّمثيـلُ لجَميـعِ شُـعَبِ الشُّـكرِ، لا الاستشـهادُ والاسـتدلالُ علـى أنَّ لفظَ الشُّـكرِ يُطلَقُ عليها، ومعنـى البيتِ: أفادَتْكُـم إنعاماتُكُم علـيَّ ثلاثـةَ أشـياءَ مِنِّـي: المُكافـأَةَ باليـدِ، ونشْـرَ المحامِدِ باللسـانِ، ووقـفَ الفؤادِ علـى المحبَّـةِ والاعتقـادِ.

وقال الشَّريفُ: الشُّكرُ إمَّا بالقَلبِ بأن يعتقِدَ اتِّصافَ المُنعمِ بصِفاتِ الكَمالِ

---

(١) ذكـره الخطابي في «غريب الحديث» (١/ ٣٤٦)، وأبو هلال العسـكري فـي «الفروق اللغوية» (ص: ٢٠٢)، والواحـدي في «البسـيط» (١/ ٤٧١)، والزمخشـري «الفائـق» (١/ ٣١٤). قال الخفاجي في «حاشـيته علـى تفسـير البيضـاوي» (١/ ٧٦): هـذا البيت لـم يذكر أصحاب الشـواهد قائلـه، ولا ما قبلـه ومـا بعـده، وفي بعض الحواشـي: أنـه لأعرابـيٍّ أتى علياً رضـي الله عنه سـائلاً فأعطـاه درهماً، فلمـا اسـتقلّه ولـم يكـن عنده غيـر درع له ناولـه إياها، فامتدحه بشـعر هـذا من جملته، ولسـت على ثقـة منه.

(٢) انظر: «الفائق» للزمخشري (١/ ٣١٤).

وأَنَّهُ وليُّ النِّعمَةِ، وإمَّا باللسانِ بأَنْ يُثنِي عليه بلِسانِه، وإمَّا بالجَوارحِ بأنْ يُدْئبَ نفسَهُ في طاعتِه وانقِيادِه.

وقوله: «أفادَتْكُم النَّعماءُ» استشهادٌ مَعنويٌّ على أنَّ الشُّكرَ يُطلَقُ على أفعال المَواردِ الثَّلاثةِ، وبيانُ ذلك: أنه جعلَها بإزاءِ النِّعمَةِ جزاءً لها مُتفرِّعًا عليها، وكلُّ ما هوَ جزاءٌ للنِّعمَةِ عُرفًا يُطلَقُ عليه الشُّكرُ لغةً، ومَن لم يتنبَّه لذلكَ زعَمَ أنَّ المَقصودَ مجرَّدُ التَّمثيلِ لجَميعِ شُعَبِ الشُّكرِ، لا الاستشهادِ على أنَّ لفظَ الشُّكرِ يُطلَقُ عليها، فإنَّهُ غيرُ مذكورٍ.

فإن قلت: الشَّاعِرُ جعلَ المَجموعَ بإزاءِ النِّعمَةِ، فالشُّكرُ يجبُ أن يُطلَقَ عليه، وأمَّا على كلِّ واحِدٍ مِن الثَّلاثةِ فلا؟

قلتُ: الشُّكْرُ يُطلَقُ على فِعلِ اللِّسانِ اتِّفاقًا، وإنَّما الاشتباهُ في إطلاقِه على فِعْلِ القَلْبِ والجَوارِحِ، حتى توهَّمَ كَثيرٌ مِن النَّاسِ أنَّ الشُّكْرَ في اللغةِ باللِّسانِ وَحدَهُ، ولَمَّا جمعَهُ الشَّاعرُ مع الآخَرين وجَعَلَها ثلاثةً عُلِمَ أنَّ كلَّ واحِدٍ شُكْرٌ للنِّعمَةِ، وأنَّهُ أرادَ: أنَّ نَعْماءَكُم كَثُرَت عندي وعَظُمَت فاقتضَتْ استيفاءَ أَنواعِ الشُّكْرِ، وبالغَ في ذلكَ حتَّى جَعَلَ مَوارِدَهُ واقعَةً في مُقابلَةِ النَّعماءِ مِلكًا لأصحابِها مُستفادًا مِنها؛ كأنَّهُ قال: يَدِي ولِساني وقَلْبي لَكُم، فليسَ في القَلْبِ إلا نَصِيحَتُكُم ومَحبَّتُكم، ولا في اللِّسانِ إلا ثَناؤُكُم ومَحْمَدَتُكُم، ولا في اليَدِ والجَوارِحِ إلا مُكافَأَتُكُم وخِدْمَتُكم، وفي وَصْفِ الضَّميرِ بالمحجَّبِ إشارةٌ إلى أَنَّهُم مَلَكوا ظاهِرَهُ وباطِنَه، انتهى[1].

وقال الشَّيخُ أكمَلُ الدِّين: مَعنى قوله:

أفادتكـم النعمـاء منـي ثلاثـة... البيـت

---

(١) انظر: «حاشية الشريف الجرجاني» (١/ ٤٧).

النِّعَمُ التي أنعَمْتُم بها عليَّ أَفادَتْكُم يدي أُعِينُكُم بها، ولِساني أُثْنِي عَلَيْكُم به، وقَلْبي أُشْغِلُه في محبَّتِكُم، وهذا كما تَرى ليسَ فيهِ سِوى أنَّ النِّعَمَ المُنْعَمَ بها على المُثْنِي أَورَثَت اشتغالَ هذهِ الأَعضَاءِ بما يَنفَعُ المُنعِمَ، وأمَّا أنَّ الشُّكرَ شَيءٌ تكونُ هذه الأَشْياءُ تبعًا له فليسَ فيه دلالةٌ على ذلك وهو واضِحٌ، فما ذكرَهُ العُلَماء قاطِبَةً في مَعرِضِ بيانِ أنَّ الشُّكرَ هذه الأشياءُ وأنَّ الحَمْدَ بَعضُه مُستَشْهِدِينَ بِهِ ليسَ بمُستَنِدٍ إلى أَصلٍ.

ويُمكِنُ أن يقال: إنْ ثبتَ عندَ العُلَمَاءِ أنَّ مُقابلَةَ النِّعمَةِ باللسانِ وَحدَه هو الحَمْدُ فمُقابَلَتُها بالأعضاءِ الثَّلاثَةِ لا تكونُ الحمدَ، وإلا كان الشَّيءُ مع غيرِه كالشَّيء لا مَع غيرِهِ وهو مُحالٌ، فلا بدَّ وأَنْ يَكونَ شيئًا آخَرَ، وليسَ في هذا البابِ بالاستقراءِ ما يدلُّ على هذا المَعنى إلا المَدحُ والشُّكرُ، وقَد تقدَّمَ أنَّ المدحَ يُؤاخي الحَمْدَ في المساواةِ في المَفهومِ فلَمْ يَبْقَ إلا الشُّكْرُ.

ويُمكِنُ أَنْ يقالَ: الجزاءُ مِن جِنسِ العَمَلِ، فإذا كانَت النِّعمَةُ الوَاصِلَةُ إلى المُثني صَادِرَةً عَن لِسانِ المُنعِمِ تُقابَلُ باللِّسانِ وهوَ الحَمْدُ، وإذا كانَتْ صَادرَةً عَن يَدِه بكفِّ شَرِّهِ أو شَرِّ غَيرِهِ يُقابَلُ بمثلها، وإذا كانَتْ صادرَةً عَن قَلبِهِ كذلك، وتُسمَّى مُكافأَةً لا حَمْدًا ولا شُكْرًا.

وأمَّا إذا كانَتْ صَادرَةً عَن الأَعضاءِ الثَّلاثَةِ فتُقابَلُ بمثلِها وتُسمَّى شُكْرًا مِن شَكَرَتِ النَّاقَةُ: إذا غَزُرَ دَرُّها، فظهرَ أنَّ في كلِّ شُكْرٍ حَمْدًا ولا يَنعَكِسُ. انتهى.

فهو أعمُّ منهما من وجهٍ وأخصُّ من آخَرَ، ولمَّا كان الحمدُ من شُعبِ الشُّكر أَشْيَعَ للنعمة وأدلَّ على مكانها لخفاءِ الاعتقادِ وما في إدْآبِ الجوارحِ من الاحتمالِ[1]، جُعِلَ رأسَ الشكرِ والعمدةَ فيه.

---

(١) قوله: «لخفاء الاعتقاد» تعليلٌ لأشيعية النعمة، وقوله: «وما في إدآب الجوارح من الاحتمال»؛ أي: =

فقال عليه الصلاة والسلام: «الحمدُ رأسُ الشُّكرِ، وما شَكَر اللهَ مَن لم يَحْمَدْه».

قوله: «ولَمَّا كان الحَمدُ مِن شُعَبِ الشُّكرِ»:

قال الشَّريفُ: أي: باعتِبارِ المَورِدِ، وإن كانَ أعمَّ مِنه باعتبارِ المُتعلِّقِ، فيكونُ الشُّكْرُ باعتبارِهِ أحدَ شُعَبِ الحَمْدِ، وعبَّرَ عن الأَقسامِ بالشُّعَبِ؛ لأَنَّها مُتَشعِّبَةٌ عَن مُقسَّمِها[١].

قوله: «كانَ أشيَعَ»؛ أي: أكثرَ إشاعَةً.

وقال الشَّيخُ أكمَلُ الدِّينِ: هو أفضَلُ مِن الإشاعَةِ، وهوَ شاذٌّ.

قال: والأَوْلَى أن يكونَ مِن الشُّيُوعِ مِن شَاعَ الخبر.

قوله: «في إدآبِ الجوارحِ»؛ أي إبقائِها.

قال في «النهاية»: دَأَبَ في العَمَلِ: إذا جدَّ وتَعِبَ، إلَّا أنَّ العَرَبَ حَوَّلَت مَعناهُ إلى العادَةِ والشَّأنِ[٢].

قوله: «والعُمْدَةُ فيهِ قَولُه ﷺ: الحَمدُ رأسُ الشُّكْرِ، ما شَكَرَ اللهَ مَن لم يَحمَدْه».

قال الطيبيُّ: لم أَجِدهُ في الأُصولِ لكن ذكرَهُ ابنُ الأثيرِ في «النهاية»[٣].

= احتمال عدم دلالته على مكان النعمة، تعليل لـ «أدل على مكانها». انظر: «حاشية الأنصاري (١/ ٥٥).

وعبارة الزمخشري: وإنما جَعَلَه رأسَ الشكرِ لأن ذكرَ النِّعمةِ باللسان والثناءَ على مُولِيهَا أَشيَعُ لها وأدلُّ على مكَانِها من الاعتقادِ وإدْآبِ الجوارحِ؛ لخفاءِ عملِ القلب وما في عمل الجوارح من الاحتمالِ، بخلافِ عملِ اللسان وهو النُّطقُ الذي يُفصِحُ عن كلِّ خفيٍّ ويُجَلِّي كلَّ مُشْتَبِهٍ. انظر: «الكشاف» (١/ ٩).

(١) انظر: «حاشية الشريف الجرجاني» (١/ ٤٧).

(٢) انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (مادة: دأب).

(٣) انظر: «حاشية الطيبي على الكشاف» (١/ ٧١٩)، وانظر: «النهاية» لابن الأثير (مادة: حمد).

قلتُ: أخرجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ في «المصنف» عن مَعْمَر عَن قتادَةَ قال: تحدَّثَ بِهِ عبدُ الله بن عمرٍو عَن رَسولِ الله ﷺ أنه قالَ: «الحَمْدُ للهِ رأسُ الشُّكْرِ ما شَكَرَ اللهَ عبدٌ لا يحمَدُه»[١].

رجالُهُ ثِقاتٌ إلا أنَّه مُنقَطِعٌ بينَ قتادةَ وعبدِ الله بن عمرٍو.

وقد أخرجَهُ مِن طريقِ عبد الرزَّاقِ الحَكيمُ التِّرمِذيُّ في «نوادر الأصول»، والبَيهَقِيُّ في «شعب الإيمان»، والخطابيُّ في «غريب الحديث»، والواحديُّ في «البسيط»، والدَّيلَمِيُّ في «مسند الفردوس»[٢].

قال في «النِّهاية»: إنَّما كان رأسَ الشُّكرِ لأنَّ فيه إظهارَ النِّعمَةِ والإشادةَ بها[٣].

وقال الشَّيخُ سَعدُ الدِّينِ في قولِه: «ما شَكرَ اللهَ عَبدٌ لا يحمَدُه»: يعني: أنَّ مَن لم يعتَرِفْ بالمُنعِمِ، ولم يَجهَرْ بالثَّناءِ عليه، لم يُعَدَّ شاكِرًا ولم يظهَرْ منه ذلك وإن أتى بالعَمَلِ والاعتقادِ، وذلك لأنَّ المنبِئَ عمَّا في الضَّميرِ وَضْعًا والمُظهِرَ له حَقًّا هو النُّطْقُ، وحَقيقَةُ مَعنى الشُّكرِ: إشاعَةُ النِّعمَةِ والإبانَةُ عنها، ونقيضُه وهو الكُفرانُ يُنبِئُ عن السَّترِ والتَّغطِيَةِ.

وبَسَطَه الشَّريفُ فقال: لأنَّهُ إذا لم يعتَرِفِ العَبدُ بالنِّعَمِ وإنعامِ المَوْلى، ولم يُثْنِ عَليهِ بما يَدُلُّ على تَعظيمِه وإكرامِه، لم يَظهَرْ مِنهُ شُكرٌ ظُهورًا كامِلًا، وإن اعتقدَ

---

(١) رواه عبد الرزاق في «المصنف» (١٩٥٧٤).

(٢) رواه الحكيم الترمذي في «نوادر الأصول» (٢/ ٢٠٤)، والخطابي في «غريب الحديث» (١/ ٣٤٦)، والبيهقي في «الشعب» (٤٠٨٥)، والواحدي في «البسيط» (١/ ٤٧٠)، والديلمي في «مسند الفردوس» (٢٧٤٨).

(٣) انظر: «النهاية» لابن الأثير (مادة: حمد).

وعَمِلَ فلم يعدَّ شاكِرًا؛ لأنَّ حَقيقَةَ الشُّكْرِ: إشاعَةُ النِّعمَةِ والكَشفُ عنها كما أنَّ كُفرانَها إخْفَاؤُها وسَتْرُها، والاعتقادُ أَمْرٌ خَفِيٌّ في نفسِهِ، وعَمَلُ الجوارحِ وإن كانَ ظاهِرًا إلَّا أنَّهُ يَحتَمِلُ خلافَ ما قُصِدَ به، فإنَّكَ إذا قُمْتَ تَعظيمًا لأَحدٍ احتمَلَ القِيامُ أمرًا آخرَ إذا لم يُعْتَبرْ للتَّعظيمِ.

وأما النُّطْقُ فهو الذي يُفصِحُ عن كلِّ خَفِيٍّ فلا خفاءَ فيه، ويُجلِّي كلَّ مُشتَبِهٍ فلا احتمالَ له، بل هو ظاهِرٌ في نفسِه وتَفسيرٌ لِمَا أُريدَ به وضعًا، فكمَا أنَّ الرَّأْسَ أظهَرُ الأَعضاءِ وأعلاها وهو أَصْلٌ لها وعُمدَةٌ لبقائِها، كذلك الحَمْدُ أظهَرُ أَنواعِ الشُّكرِ وأَشهَرُها وأشمَلُها على حقيقةِ الشُّكرِ والإبانةِ عَن النِّعمَةِ، حتى إذا فُقِدَ كانَ ما عداهُ بمَنزِلَةِ العَدَمِ[١].

والذمُّ نقيضُ الحمدِ، والكفرانُ نقيضُ الشُّكر.

قوله: «والذَّمُّ نَقيضُ الحَمْدِ»: قال الطيبيُّ: أي: مُقابِلُه؛ لاختصاصِهِ باللِّسانِ أيضًا[٢].

قولـه: «والكُفـرانُ نَقيضُ الشُّـكرِ»: قـال الطيبـيُّ: لِحُصولِـه بالقَلْبِ واللسـانِ والجَوارحِ[٣].

قال الرَّاغبُ: الكُفرانُ في جُحودِ النِّعمَةِ أكثَرُ استِعْمالًا، والكُفْرُ في الدِّينِ أكثَرُ، والكُفُور فيهما جميعًا قال تعالى: ﴿فَأَبَىٰٓ أَكۡثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾ [الإسراء: ٨٩][٤].

---

(١) انظر: «حاشية الشريف الجرجاني» (١/ ٤٧).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (١/ ٧١٩).

(٣) المصدر السابق (١/ ٧٢٠).

(٤) انظر: «مفردات القرآن» للراغب الأصفهاني (ص: ٧١٤).

تتمَّةٌ: زادَ الطيبيُّ: والهَجْوُ يُقابِلُ المدحَ؛ لِمَا فيه مِن الثَّلْبِ الذي هو نَقيضُ التَّحسينِ[١].

ورَفْعُه بالابتداءِ وخبرُه ﴿لِلَّهِ﴾، وأصلُه النصبُ وقد قُرِئَ به، وإنما عُدِلَ عنه إلى الرفع ليَدُلَّ على عمومِ الحمدِ وثباتِه[٢] دون تجدُّدِه وحُدوثه.

قوله: «ورفعُه بالابتداءِ»: قـال الشَّـيخُ سَعدُ الدِّينِ: تعرَّضَ لذلك مع ظُهورِهِ ليفرِّعَ عليه قولَه: «وأصلُه النَّصبُ».

وقال الشَّريفُ: ربَّما يُتوهَّمُ أنَّ المَجرورَ مَعمولٌ للمَصدَرِ واللامَ لتَقوِيَتِه كما في قولِك: «أَعجَبَني الحَمْدُ لله» فذكرَ ارتفاعَهُ بالابتداءِ معَ ظهورِه ليبيِّنَ أنَّ الظَّرفَ هاهنا مُستَقِرٌّ وقعَ خبرًا له، وليربطَ به بيانَ أصلِه أعني: النَّصبَ[٣].

قوله: «وأصلُهُ النَّصبُ وقُرِئَ به»:

قال الشَّريفُ: المصادِرُ أَحدَاثٌ مُتعلِّقَةٌ بمحالِّها، فكأنَّها تَقتَضِي أن تَدُلَّ على نِسبَتِها إليها، والأَصْلُ في بيانِ النِّسَبِ والتَّعلُّقَاتِ هو الأفعالُ، فهذه مُناسَبةٌ تَستَدعي أنْ يُلاحَظَ مع المصادِرِ أفعالُها النَّاصبةُ لها، وقد تأيَّدَت هذه المناسَبَةُ في مصادرَ مَخصوصَةٍ بكَثرةِ استِعْمالها، منصوبَةٍ بأفعالٍ مُضمَرَةٍ، فلذلك حَكَمَ بأنَّ أصلَهُ النَّصبُ وأيَّدَه بأنَّه قراءَةُ بعضِهِم[٤].

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (١/ ٧٢٠).

(٢) في (ت) و(خ) زيادة: «له».

(٣) انظر: «حاشية الشريف الجرجاني» (١/ ٤٧، ٤٨).

(٤) انظر: «حاشية الشريف الجرجاني» (١/ ٤٨).

قال الطيبيُّ: وهذه القِراءَةُ ما ذكرَها ابنُ جني في «المحتسَب»[1].

يعني: معَ أنَّ موضوعَهُ ذكرُ القِراءاتِ الشَّاذَّةِ وتَوجيهُها.

قوله: «وإنَّما عُدِلَ به إلى الرَّفعِ ليدلَّ على عُمومِ الحَمدِ وثَباتِه له دونَ تجدُّدِه وحُدوثِه»:

قال في «الانتصاف»: يدلُّ على ذلك أنَّ سيبويه اختارَ في قولِ القَائلِ: «فإذا له عِلمٌ عِلْمُ الفُقهاءِ» الرَّفعَ، وفي قوله: «فإذا لهُ صَوْتٌ صَوتَ حِمارٍ» النَّصبَ؛ لإشعارِ النَّصبِ بالتَّجديدِ الُمناسبِ للأَصْواتِ، وإشعارِ الرَّفعِ بالثُّبوتِ الذي هو في العِلْمِ أمدَحُ[2].

وقال شيخُنا العلَّامة محيي الدين الكافِيَجِي:

فإن قلتَ: ما معنى كَوْنِ حَمْدِ العبادِ للهِ تعالى مع أنَّ حَمدَهُم حادِثٌ، ولا يجوزُ قيامُ الحادِثِ باللهِ تعالى؟

قلتُ: المرادُ منه تعلُّقُ الحمدِ به، ولا يلزَمُ مِن التعلُّقِ القيامُ به كتعلُّقِ العِلمِ بالمعلوماتِ، فلا يتوجَّهُ الإشكالُ أصلًا.

قال: وقَد أجابَ عنه بعضُ الفُضَلاءِ: بأنَّ الحَمدَ مَصدَرُ بناءِ المَجهولِ، فيكونُ الثَّابتُ له هو المحموديَّةَ.

وقيل: إنَّ اللامَ هنا للتَّعليلِ بمعنى: أنَّ الحَمْدَ ثابتٌ لأجلِ اللهِ[3]، انتهى.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (١/ ٧٢٠)، وقد ذكرها ابن خالويه في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩) ونسبها لرؤبة بن العجاج.

(٢) انظر: «الانتصاف» لابن المنير (١/ ٩)، وانظر: «الكتاب» (١/ ٣٦١ ـ ٣٦٢).

(٣) انظر: «شرح قواعد الإعراب» (١/ ٤٠ ـ ٤١).

وهو من المصادرِ التي تُنْصَبُ بأفعالٍ مضمَرةٍ لا تكادُ تستعمَلُ معها.

قوله: «وهو مِن المَصادرِ التي تُنصَبُ بأفْعالٍ مُضمَرَةٍ»:

زادَ في «الكشَّافِ»: والمعنى نحمَدُ اللهَ حَمْدًا[١].

وقال أبو البَقاءِ: تَقديرُه هنا: أَحمَدُ الحَمْدَ[٢].

وقال أبو حيانَ: تقديرُهُ: أحمدُ اللهَ، أو: حَمِدتُ الله، فحُذِفَ الفِعلُ وأُقيمَ المصدَرُ مُقامَه.

قال: وقدَّرَ بعضُهُم العامِلَ للنَّصبِ فعلًا غيرَ مُشتَقٍّ من الحَمدِ؛ أي: اقرؤوا[٣] الحمدَ للهِ، أو: الزموا الحمدَ لله، كما حَذفوهُ مِن نحوِ: اللهمَّ ضَبُعًا وذئبًا[٤].

قال: والأوَّلُ هو الصَّحيحُ؛ لدَلالةِ اللفظِ عليه.

قال: وفي قراءَةِ النَّصبِ اللامُ للتَّبيينِ؛ كأنَّهُ قال: أعني للهِ، فلا تكونُ مقوِّيَةً للتَّعدِيَةِ، فيكونُ ﴿لِلَّهِ﴾ في موضِعِ نَصبٍ بالمصدَرِ؛ لامتناعِ عَمله فيه، قالوا: «سَقْيًا لزيدٍ» ولم يقولوا: «سَقْيًا زيدًا» فيُعمِلُونَه فيه، فدلَّ على أنَّه ليسَ مِن مَعمولِ المَصدَرِ بل صارَ على عاملٍ آخرَ[٥].

---

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ٢٨).

(٢) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» للعكبري (١/ ٥).

(٣) في (ز): «أي أفرد»، وفي «البحر المحيط»: «أي أقول».

(٤) أي: اجمع ضبعا وذئباً، وهو دعاء على غنم الرجل بأن يقتل الذئب أحياءها ويأكل الضبعُ موتاها، وقيل: بل هو دعاء لها؛ لأنهما إذا اجتمعا تمانعا فتسلم الغنم. انظر: «المستقصى» للزمخشري (١/ ٢٧٢ و٣٤٢)، و«مجمع الأمثال» للميداني (٢/ ٨٤)، و«تاج العروس» (مادة: ضبع).

(٥) انظر: «البحر المحيط» (١/ ٥٤ ـ ٥٥).

والتعريفُ فيه للجنس، ومعناه: الإشارةُ إلى ما يَعْرِفُه كلُّ أحدٍ: أن الحمدَ ما هو؟

وقيل: للاستغراق[1]؛ إذ الحمدُ في الحقيقةِ كلُّه له؛ إذ ما من خيرٍ إلا وهو مُوْلِيهِ بوسَطٍ أو غيرِ وسطٍ، كما قال تعالى: ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ﴾ [النحل: ٥٣].

وفيه إشعارٌ بأنه تعالى حيٌّ قادرٌ عليمٌ مريدٌ إذ الحمدُ لا يستحِقُّه إلا مَن كان هذا شأنَه.

قوله: «والتَّعريفُ فيه للجِنسِ، ومعناه: الإشارةُ إلى ما يعرفه كلُّ أحدٍ أنَّ الحمدَ ما هو؟ وقيل: للاستغراقِ؛ إذ الحَمدُ في الحقيقَةِ كلُّهُ له إذ ما من خيرٍ إلا وهو موليهِ بوسطٍ أو بغيرِ وسطٍ»:

حاصلُه: أنه ردَّدَ بين كونِ اللامِ للجِنسِ والاستغراقِ مُنكِرًا بالمعنى على الزَّمخشريِّ حيثُ قصرَها على الأوَّلِ ووهَّمَ مَن ذهبَ إلى الثاني[2]، وقد قيلَ: إنَّ ذلك مِنه نَزغَةٌ اعتزاليَّةٌ بناءً على أنَّ العَبدَ مُوجِدٌ لأفعالِه بالاستقلالِ فيَستحِقُّ بذلكَ بعضَ الحَمْدِ فلا يكونُ كلُّ الحمدِ لله، وقد أشارَ المصنِّفُ إلى ردِّهِ بأنَّ كلَّ خَيرٍ فهوَ تعالى مُوليه بواسطَةٍ أو بغيرِها فالحَمدُ في الحَقيقَةِ كلُّه له، ثم إنَّ المحقِّقينَ ذَهبوا إلى الاستغراقِ فكانَ يَنبغي للمُصنِّفِ تَقديمُه.

قال الإمامُ فَصيحُ الدِّينِ في «الفرائد»[3]: كأنَّ الزمخشريَّ أرادَ بما قالَه أنَّ بعضَ

---

(١) في (ت) و(خ): «وقيل للاستغراق» بدل: «أو للاستغراق».

(٢) انظر: «الكشاف» (١/ ٢٨ ـ ٢٩).

(٣) «فرائد التفسير» لعثمان بن عمر الفيروزآبادي أبي المحامد علقه على «الكشَّاف» وفيه اعتراضات وزيادات بحثية نحوية، وكلامية، وأدبية، توفِّي سنة (٦٧٥هـ). انظر: «طبقات المفسرين» للأدنه وي (ص: ٢٤٩).

الحَمْدِ للهِ بناءً على مَذهَبِه، وليسَ كذلكَ، فإنَّهُ لا حمدَ إلَّا للهِ تعالى، نَعم تَعريفُ الجِنسِ ليسَ ممَّا يَقتَضِي الاستغراقَ، ولكنَّهُ يَحتَمِلُه، فإنْ لم يمنَعْ مانِعٌ واقتضاه المقامُ كانَ مُرادًا منه، والحَمدُ لَمَّا كان هو الوَصفَ بالجميلِ على جهةِ التَّعظيمِ، واللهُ تعالى خالِقُ كلِّ جَمالٍ وكَمالٍ، وخالِقُ كلِّ مَن لهُ الجَمالُ والكَمَالُ، وخالِقُ كلِّ ما يَستَحِقُّ به الحمدَ من الأفعالِ، فله الحَمْدُ في الحَقيقَةِ وإن أُضيفَ في الظَّاهرِ إلى غَيرِه[1].

وقال صاحبُ «اللباب»[2] في تفسيرِ الفاتِحة: تَوجيهُ ما قالَه الزَّمخشرِيُّ: أنَّ اللامَ لا تُفيدُ شيئًا سِوى التَّعريفِ، والاسمُ لا يَدُلُّ إلا على نَفسِ الماهيةِ المعبَّرِ عنها بالجنسيَّةِ، فإذَنْ لا يكونُ ثَمَّ استِغراقٌ.

قال الطيبيُّ: وهذا ذُهولٌ عَن قَوْلِ صاحبِ «المفتاح»: إنَّ الحَقيقَةَ مِن حَيثُ هي هي صَالِحَةٌ للتوحُّدِ والتكثُّرِ لاجتِماعِها مع كلِّ واحِدٍ مِنهما، فإذا اجتَمَعَت معَ المُفرَدِ والجمعِ في المقامِ الخِطابِيِّ حُمِلَت على الاستِغْراقِ.

قال الطيبيُّ: والحقُّ أنَّ الحَملَ على الجِنسِ أو على الاستِغراقِ إنَّما يَظهَرُ بحسبِ المقامِ[3].

وبَيانُه هنا: أنَّ في تَعقيبِ هذه الصِّفاتِ للحَمدِ إشعارًا بأنَّ الحَمدَ إنَّما استحقَّهُ

---

(١) نقله عنه الطيبي في «حاشيته على الكشاف» (١/ ٧٢٤).

(٢) هو محمد بن محمد بن أحمد، المعروف بالفضلِ الإسفراييني، تاج الدِّين، له «لباب الإعراب»، و«لب اللباب»، و«فاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة»، وقد تقدمت ترجمته، وكلامه منقول من «فتوح الغيب» (١/ ٧٢٣).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (١/ ٧٢٣).

لِمَا أنَّه مُتَّصِفٌ بها كما صرَّحَ به في قولِه: وهذه الأوصافُ دليلٌ على أنَّ مَن كانَت هذهِ صفاتِه لم يكُن أَحدٌ أحقَّ مِنه بالحَمدِ والثَّناءِ، وقد تقرَّرَ في الأصولِ أنَّ في اقترانِ الوَصفِ المُناسبِ بالحُكمِ إِشعارًا بالعِلِّيَّةِ، وهاهنا الصِّفاتُ بأسرِها تضمَّنَت العُمومَ فينبَغِي أن يكونَ العُمومُ في الحَمدِ ثابتًا.

وبيانُه: أنَّ الشُّكرَ يَقتضي المُنعِمَ والمُنعَمَ عليهِ والنِّعمَةَ، والمُنعِمُ هوَ اللهُ، وخُصَّ اسمُهُ المقدَّسُ لكونِه جامعًا لمعاني الأَسماءِ الحُسنى ما عُلِمَ وما لم يُعلَم، والمُنعَمُ عليهم: العالَمُون، وقد اشتملَ على كلِّ جِنسٍ ممَّا سُمِّيَ به، ومُوجِبُ النِّعَم: الرَّحمنُ الرحيمُ، وهو قد استوعَبَ[1] جميعَ النِّعَمِ، فإذن ما الذي يَستدعي تخصيصَ الحَمْدِ بالبَعضِ سوى التَّحكُّمِ والتَّوَهُّمِ[2]؟

وفي «اللطائف القشيرية»: واللامُ في ﴿ٱلْحَمْدُ﴾ للجِنسِ، ومُقتضاها: الاستغراقُ لجَميعِ المحامِدِ للهِ تعالى، إمَّا وَصْفًا وإما خَلْقًا، فله الحَمدُ لظهورِ سُلطانِه، وله الشُّكرُ لوفورِ إحسانِه[3].

الإمام: لو قالَ: «أحمَدُ اللهَ» كانَ قد ذكرَ حَمْدَ نَفسِهِ فقَط، وإذا قال: «إنَّ حقيقَةَ الحمدِ للهِ» فقد دخَلَ فيه حمدُهُ وحمدُ غَيرِه جميعًا مِن لَدُن خَلْقِ العَالمِ إلى انتهاءِ دُخولِ أَهْلِ الجنَّةِ الجنَّةَ ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠][4].

---

(١) في (س): «استوجب».

(٢) انظر: «حاشية الطيبي على الكشاف» (١/ ٧٢٦ـ ٧٢٧).

(٣) انظر: «لطائف الإشارات» (١/ ٤٥).

(٤) انظر: «التفسير الكبير» للرازي (١/ ٧٢٦).

«الانتصاف»: تَعريفُ النَّكِرَةِ باللَّامِ إمَّا للعَهْدِ وإما للجِنسِ، والذي للعَهدِ: إمَّا أن يَنصَرِفَ العَهدُ فيه إلى فردٍ مُعيَّنٍ مِن أفرادِ الجنسِ نحو ﴿فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٦]، وإمَّا أَنْ يَنصرِفَ إلى الماهيةِ باعتبارِ تميُّزِها عَن غيرِها؛ كقولك[1]: «أكلتُ الخبزَ»، والجِنسُ هو الذي ينضمُّ إليه شُمولُ الآحادِ كقولك: «الرَّجُلُ خيرٌ مِن المرأةِ»، وكِلَا نوعَي العَهْدِ لا يُوجِبُ استِغراقًا إنما يوجبُهُ الجِنْسُ، والزَّمخشريُّ جعلَ تَعريفَ الحَمْدِ مِن النوعِ الثاني مِن نَوعَي العَهْدِ، وعبرَ عنهُ بتعريفِ الجنسِ لعدمِ اعتنائِه باصطِلاحِ أُصولِ الفِقه، وغيرُ الزَّمخشرِيِّ جعلَهُ للاستغراقِ وليسَ ببَعيدٍ[2].

الطيبيُّ: ليسَ المرادُ مِن تَعريفِ الجنسِ في الحَمْدِ الماهيةَ مِن حيثُ هي هي نحوُ: «الرَّجُلُ خيرٌ من المرأةِ»، بل المرادُ منه فَردٌ غيرُ مُعيَّنٍ بحسبِ الخارجِ نحوُ: «دَخلتُ السُّوقَ في بلدِ كذا»[3].

الشيخُ أكمَلُ الدينِ: تعريفُ الجِنسِ هو الذي يقالُ فيه: العَهْدُ الذِّهنيُّ عند المُحقِّقينَ، فإنهم قالوا: لامُ التَّعريفِ هو الدالُّ على الحاضرِ في ذهنِ السَّامعِ، وهو إمَّا أَنْ يكونَ كُلِّيًّا أو جُزئيًّا، والأَوَّلُ يُسمَّى: عهدًا ذِهنيًّا، ويعبَّرُ عنه أيضًا بتَعريفِ الجِنسِ، والثَّاني يُسمَّى عَهْدًا خارجيًّا، والتعرُّضُ للأفرادِ المعنيُّ بقولهم: الاستِغراقُ، ليسَ للَّامِ دلالةٌ عليه، وإنَّما هو بحسبِ المقامِ، فإذا كان خِطابِيًّا مثل: «المؤمِنُ غِرٌّ كريمٌ» حُمِلَ المعرَّفُ باللامِ مُفردًا كانَ أو جمعًا على الاستغراقِ بعلة

---

(١) في (س): «نحو قولك».

(٢) انظر: «الانتصاف» لابن المنير (١/ ٩).

(٣) انظر: «حاشية الطيبي على الكشاف» (١/ ٧٢٤).

إيهامِ أنَّ القَصْدَ إلى فردٍ دونَ فردٍ آخرَ مع تحقُّقِ الحَقيقَةِ فيما[١] يعودُ إلى تَرجيحِ أَحدِ المُتساوِيَيْنِ بلا مُرجِّحٍ.

قال: وفَسَّرَ المصنِّفُ تعريفَ الجِنسِ بقوله: ومعناهُ: الإشارَةُ إلى ما يعرفُهُ كلُّ أحدٍ أن الحَمْدَ ما هو؟ أي: إلى[٢] حقيقَةٍ من الحقائِقِ، والمرادُ بها الإشارَةُ العَقْليَّةُ؛ لأنَّ الكُلِّيَّاتِ لا تُدرَكُ إلا بالعَقْلِ.

قال: ونَسَبَ مَن ذهبَ إلى أنَّها للاستغراقِ إلى الوَهْمِ، فاختلف الناس في بيانِ ذلك، فمِنهم مَن قال: إنَّما فَعَلَ ذلك بناءً على [أنَّ الأفعالَ الاختياريَّةَ إنما تصدرُ من العِبَاد، وإذا صَدَرتْ على وجهٍ يَستوجِبُ الحمدَ استَحقَّه فاعلُها فلا يكونُ الحمدُ كلُّه للهِ على] مَذهَبِه، وليسَ في كَلامِه ما يُشْعِرُ بذلك، على أنَّ هذا لا يَصِحُّ إلا إذا كانَ نَفيُه للاستِغْراق في هذهِ المادَّةِ خاصَّةً، وأمَّا إذا كانَ مُرادُه أنَّ الاستغراقَ لا يُستفَادُ مِن اللامِ أينَما كانَتْ فلَيْسَ بصَحيحٍ؛ لعَدَمِ وُجودِه في غيرِ هذهِ المادَّةِ.

ومِنهم مَن قال: إنَّما نَسبَهُ إلى الوَهْمِ لأنَّهُ قَدَّمَ أنَّ أصلَ الكَلامِ: «نحمَدُ اللهَ حمدًا» فيكونُ الحَمْدُ مُنزَّلًا مَنزِلَةَ «حمدًا» ومفهومُهُ ماهيةُ الحَمْدِ؛ لأنَّهُ مَفعولٌ مُطلَقٌ للتَّأكيدِ، فيكونُ المُرادُ بالحَمْدِ ماهيتَه، وفيه نَظرٌ؛ لأنَّهُ يُفيدُ الاختِصاصَ بالمادَّةِ، وتَشبيهُه بـ(أرسلَهَا العِراكَ) ينافيهِ، ولأنَّه مُنزَّلٌ منزلةَ «حَمْدًا» في تَقديرِ النَّاصبِ لا في كونِه نَكِرَةً.

ومنهم مَن قال: إنَّما فعلَ ذلك بناءً على ما ذكَرْنا أنَّ اللامَ للعَهْدِ، والاستغراقُ

(١) في (س) و(ف): «فيهما».

(٢) في نسخة «حاشية أكمل الدين» (و١٥ب): «أي أي»، وما سيأتي بين معكوفتين منه.

ناشِئٌ عن المقامِ، وهذا المقامُ آبٍ عَن الاستِغْراقِ؛ لأنَّ اختِصاصَ حَقيقَةِ الحَمْدِ به تعالى أَبلَغُ مِن اختصاصِ أَفرادِهِ جميعًا وفُرادى، وفيه إِشعارٌ بأنَّ حَمْدَ كلِّ حامِدٍ لكلِّ مَحمودٍ حمدٌ للهِ تعالى على الحقيقَةِ؛ لأن الحمدَ إنَّما يكونُ على الفِعْلِ الاختياريِّ بالجَميلِ، وكلُّ ما يَصدُرُ مِن الفعلِ مِن كلِّ مَحمودٍ فإِنَّهُ فعلٌ خلقَهُ اللهُ تعالى، فيَكونُ الحَمدُ المقابِلُ اللهُ خالقُه.

ورُدَّ بأنَّ إباءَ المقامِ عن الاستغراقِ مَمنوعٌ؛ لأَنَّهُ مَقامٌ خِطابيٌّ يَستدعي الحَمْلَ على الاستِغْراقِ، وبأنَّ كونَ اختصاصِ حَقيقَةِ الحَمْدِ أبلَغَ ممنوعٌ، فظهَرَ مِن ذلك كلِّهِ أنَّ جعلَ اللَّامِ للحَقيقَةِ ليسَ أَوْلى مِن الاستغراقِ، إلا إذا كانَ مُرادُهُ بكلامِه ذلكَ أنَّ جعلَ اللَّامِ مَوضوعَةً للاستِغراقِ وَهْمٌ فإنَّها مَوضوعَةٌ للعَهْدِ، انتهى.

وقال الشَّريفُ: قولُه: «ومعناه: الإشارةُ...» إلى آخره، تصريحٌ بأنَّ معنى تَعريفِ الجنسِ الإشارةُ إلى حُضورِ[1] الماهيةِ في الذِّهنِ وتميُّزِها هناك مِن سائرِ الماهيَّاتِ، فإنَّ المُنكَّرَ وإنْ دلَّ على ماهيَّةٍ مَعقولةٍ مُتميزَةٍ في الذِّهنِ حاضرَةٍ عندَه، إلا أنَّهُ لا إشارةَ فيه إلى تَعيينِها وحضورِها، فإذا عُرِّفَ بلام الجنسِ فقد أشيرَ إلى ذلك، والفرقُ بينَ حُضورِها وتعيُّنِها في الذِّهنِ وبين الإشارةِ وحُضورِها وتعيُّنِها هناكَ[2] ممَّا لا خفاءَ فيه.

وتوهَّمَ كثيرٌ مِن الناسِ أنَّ مَعنى تعريفِ الجنسِ هو الاستغراقُ، ويبطلُهُ: أنَّ الاستغراقَ قد يتحقَّقُ في النفيِ والإثباتِ كما في: «لا رجلَ في الدَّارِ»[3]، و: «تمرةٌ خيرٌ مِن جرادةٍ» وليسَ معه تعريفٌ أصلًا.

---

(١) في (س): «حصول».

(٢) في «حاشية الجرجاني»: «وبين الإشارةِ إلى تعينها وحُضورِها هناكَ».

(٣) قوله: «في الدار»: ليس في (س)، ولم يرد أيضاً في «حاشية الجرجاني».

فإن قيل: قد حملَ صاحبُ «الكشَّاف» المعرَّفَ بلامِ الجنسِ في مَواضِعَ على الشُّمولِ والإحاطةِ، وهو مَعنى الاستغراقِ بعينِهِ، فكيف جعلَه هنا وهمًا؟

قلنا: الوَهْمُ كَونُ الاستغراقِ معنى تَعريفِ الجِنسِ لا كونُه مُستفادًا من المعرَّفِ باللامِ بمعونَةِ المقامِ، وما نُقِلَ عنه من أنَّ اللامَ لا تُفيدُ سوى التَّعريفِ والإشارةِ، والاسمُ لا يدلُّ إلا على مُسمَّاه، فإذن لا يكونُ ثَمَّ استغراقٌ[١]، أراد به: أنْ ليسَ ثَمَّ استغراقٌ هو مدلولُ الاسمِ أو اللامِ، لا أنَّه لا يُستفادُ مِن القرائنِ الخارجيَّةِ.

وتحقيقُ الكلامِ: أنَّ مَعنى التَّعريفِ مُطلَقًا هو الإشارةُ إلى أنَّ مَدلولَ اللفظِ مَعهودٌ؛ أي: معلومٌ متعيِّنٌ حاضِرٌ في ذهنِ السَّامعِ، يُرشِدُكَ إلى ذلك ما فسَّرَ به المصنِّفُ تعريفَ الجنسِ هاهنا، وما صرَّحَ به ابن الحاجبِ في «إيضاح المفصل»، مِن أن زيدًا موضوعٌ لمعهودٍ بين المتكلِّم والمخاطَبِ، ومن أنَّ غلامَ زَيدٍ لمعهودٍ بينهما بحسبِ تلك النِّسبَةِ المخصوصَةِ[٢]، وما ذكرَه بعضُ الأدباءِ مِن أنَّ المعرفةَ ما يعرِفُه مخاطَبُكَ والنَّكرةَ ما لا يعرفُه، وما أجمعوا عليه مِن أن الصِّلة يجبُ أن تكونَ مَعلومةَ الانتسابِ للسَّامعِ، وإذا استقريتَ كلامَهُم وتحقَّقْتَ مَحصولَه استوثَقْتَ بما ذكرنا، وقد صرَّحَ به بعضُ الأفاضلِ فقال: التَّعريفُ يُقصَدُ به معهودٌ مُعيَّنٌ عند السَّامعِ مِن حيثُ هو مُعيَّنٌ كأنه أشارَ إليه بذلك الاعتبارِ.

وأمَّا النَّكِرةُ فيُقصَدُ بها الْتِفاتُ النَّفسِ إلى المُعيَّنِ مِن حيثُ ذاتُه ولا يلاحَظُ فيها تعيُّنُه[٣] وإن كانَ مُعَيَّنًا في نفسِه، وحينئذٍ نقولُ: اللامُ إذا أُدخِلَت على اسمٍ فإمَّا أنْ

---

(١) ذكره الزمخشري في حواشيه كما في «حاشية الشهاب»: (١/ ٨٤). ولعله يريد حواشيه على «الكشاف».

(٢) انظر: «الإيضاح في شرح المفصل» لابن الحاجب (١/ ٩٨ ـ ٩٩).

(٣) في (ف): «بعينه».

يُشارَ بها إلى حصَّةٍ مُعيَّنَةٍ مِن مسمَّاه فردًا كانت أو أفرادًا، مذكورةً تحقيقًا أو تقديرًا، وتسمَّى لامَ العَهدِ، ونظيرُه العَلَمُ الشَّخصي، وإمَّا أن يشارَ بها إلى مُسمَّاه وتسمَّى لامَ الجنسِ.

فإن قُصِدَ المسمَّى مِن حيثُ هو كما في التَّعريفاتِ، ونحوِ قولنا: «الرَّجلُ خيرٌ من المرأةِ» تسمَّى اللامُ حينئذٍ لامَ الحقيقةِ والطَّبيعةِ، ونظيرُه العَلَمُ الجِنسيُّ، وإن قُصد المسمَّى مِن حيثُ هو في ضمنِ الأفرادِ بقرينَةِ الأحكام الجاريَةِ عليه الثابتَةِ له في ضِمنها:

فإمَّا أن يُقصدَ إليه من حيثُ هو في ضمنِ جميعِ أفرادِها كما في المقامِ الخطابيِّ بعلَّةِ إيهامِ أنَّ القَصْدَ إلى بعضِها دونَ بعضٍ تَرجيحٌ بلا مرجِّحٍ، وتسمَّى لامَ الاستغراقِ، ونظيرُه كلمةُ «كل» مُضافةً إلى النَّكِرَةِ.

أو في ضمنِ بعضِها كما في المقامِ الاستدلاليِّ، وتُسمَّى لامَ العَهْدِ الذهنيِّ، كقولك: «ادخُل السُّوقَ» حيثُ لا عهدَ، ومؤدَّاه مؤدَّى النَّكِرَة، ولذلك تَجري عليه أحكامُها.

فظهرَ أنَّ اللامَ إما لِتَعريفِ العَهْدِ أو لتَعريفِ الجِنسِ كما ذكرَ في «المفصل»[1]، وأنَّ الاستغراقَ والعَهدَ الذِّهنيَّ راجعانِ إلى التَّعريفِ الجنسيِّ، ومُستفادانِ مِن الأمورِ الخارجيَّةِ عَن مدلولِ اللامِ والمعرَّفِ بها، وهو مُرادُ الزَّمخشريِّ.

وقد قيل: اختيارُه الجنسَ على الاستغراقِ مَبنيٌّ على مسألةِ خلقِ الأَفعالِ، فإنَّ أفعالَ العبادِ لَمَّا كانَت مخلوقةً لهم عند المُعتزِلَةِ كانت المَحامِدُ عليها راجعةً إليهم، فلا يصِحُّ تخصيصُ المحامِدِ كلِّها لله تعالى، وفسادُه ظاهرٌ لأن اختصاصَ الجنسِ به

(١) انظر: «المفصل» للزمخشري (ص: ٤٤٩).

تعالى يَستلزِمُ اختصاصَ جَميعِ أفرادِهِ[(١)] أيضًا؛ إذ لو وُجِدَ فَردٌ مِنه لغيرِه ثبتَ الجنسُ له في ضِمنِه.

وقيل: مبنيٌّ على أنَّ هذه المصادرَ نائبةٌ مَنابَ أفعالِها سادَّةٌ مسادَّها، والأفعالُ لا تعدو دلالَتُها على الحقيقةِ إلى الاستِغراقِ.

ورُدَّ: بأن ذلك لا يُنافي قصدَ الاستغراقِ بمعونةِ مَراتبِ الأحوالِ.

وقيل: إنَّما اختارَه بناءً على أنَّ الجِنسَ هو المتبادِرُ إلى الفَهْمِ الشَّائعِ في الاستعمالِ، لا سيَّما في المصادرِ، وعند خفاءِ قرائنِ الاستغراقِ.

وهو أيضًا مَردودٌ: بأنَّ المحلَّى بلامِ الجنسِ في المقاماتِ الخِطابيَّةِ يتبادَرُ منه الاستغراقُ، وهو الشَّائعُ في الاستعمالِ هناك مصدرًا كان أو غيرَه، وأيُّ مَقامٍ أَولى بملاحظَةِ الشُّمولِ والاستغراقِ مِن مَقامِ تَخصيصِ الحَمدِ بالله تعالى تَعظيمًا له؟ فقرينَةُ الاستغراقِ فيما نحنُ فيه كنارٍ على عَلَمٍ.

والحقُّ أن سببَ الاختيارِ: هو أنَّ الجنسَ مُستفادٌ من جوهرِ الكلامِ ومُستلزِمٌ لاختصاصِ جميعِ الأفرادِ، فلا حاجةَ في تأدِيَةِ المقصودِ الذي هو ثبوتُ الحمدِ له تعالى وانتفاؤُه عَن غيرِه إلى أن يُلاحَظَ الشُّمولُ والإحاطةُ ويستعانَ فيه بالأمورِ الخارجيَّةِ، بل نقولُ: على ما اختارَه يكونُ اختصاصُ جميعِ الأفرادِ ثابتًا بطريقٍ بُرهانيٍّ، فيكونُ أقوى مِن إثباتِه ابتداءً[(٢)].

وقال الشيخُ بهاءُ الدينِ السُّبْكِي في «عروس الأفراح»: العَهْدُ قد يكونُ شَخصيًّا كقولك: ﴿فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٦] وقد يكونُ جِنسيًّا بمعنى إرادةِ جنسٍ

(١) في (ز): «أفرادها»، وفي (ف): «جميع أفراده»، والمثبت من (س) و«حاشية الجرجاني».

(٢) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/ ٤٩ ـ ٥٢).

هو نوعٌ لِمَا فوقَه كقولِك: الرَّجلُ، تريدُ به فردًا من أفرادِ الرِّجالِ الحجازيِّينَ دون غيرِهِم، وهذا يقعُ كثيرًا في الكلامِ، ولعلَّ منه قولَه تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ [الأنعام: ٨٩] فإنَّ المرادَ جِنسُ كُتُبِ اللهِ تعالى، ليكونَ صالحًا للتوراةِ والإنجيلِ والزَّبورِ التي أوتِيَها مَن تقدَّمَ ذِكرُه مِن الأنبياءِ عليهم السلام، فاللامُ فيه عَهْديَّةٌ جِنسيَّةٌ، وكذلك قولُه تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلۡكِتَٰبِ﴾ [البقرة: ١٧٧] قال الزمخشريُّ: أي جنسُ كتبِ اللهِ المنزلَةِ[1]، وتَصيرُ هذه الألفُ واللامُ عهديَّةً جِنسيَّةً استغراقيَّةً[2].

قال: واللامُ على أقسامٍ:

أحدها: جِنسيَّةٌ فقط؛ كقولِك: الرَّجلُ خيرٌ مِن المرأةِ؛ أي: حقيقةُ الرُّجوليَّةِ خَيرٌ مِن حقيقةِ الأُنوثَةِ.

الثاني: عَهْديَّةٌ عهدًا خارجيًّا كـ«الرَّجلِ» لمُعيَّنٍ.

الثالث: عهديَّةٌ ذِهنًا، ونعني بالخارجيِّ: ما كان السَّامِعُ يعرفُه، وبالذهنيِّ: ما انفردَ المتكلِّمُ بمعرفتِهِ، وإلا فالعَهدُ لا يكونُ إلا في الذِّهنِ.

الرابع: عهديَّةٌ جِنسيَّةٌ؛ كقولك: «أكرمِ الرَّجلَ»، تريد: جنسَ الحجازيِّ، في جوابِ مَن قال: «حَضرَ حِجازِيٌّ».

الخامس: كذلكَ، وهو معهودٌ ذهنيٌّ لا خارجيٌّ؛ كالمثال المذكورِ حيثُ لم يكُنْ في جوابٍ.

---

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٤١١).

(٢) انظر: «عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح» لبهاء الدين السبكي (١/ ١٨٠).

السادس: استغراقيَّةٌ جِنسيَّةٌ مثل: «الرَّجلُ إلا الجاهلَ خيرٌ مِن المرأةِ».

السابع: استغراقيَّةٌ جنسيَّةٌ عهديَّةٌ؛ كالمثال المذكورِ مريدًا به الحجازيَّ.

الثامن: كذلك والمعهودُ ذِهنيٌّ.

التاسع: جنسيَّةٌ، ولكن يريدُ جملةَ ذلك الجنسِ لا باعتبارِ العُمومِ ليُفيدَ عَلَمَ الأَفرادِ والمجموعِ معًا، فإنَّ المجموعَ في الإثباتِ يستلزِمُ الأفرادَ، بل يكون المدلولُ الحقيقةَ كلَّها، وهو بمعنى العُمومِ المجموعيِّ، ويَنبغي أن يجعلَ منه قوله تعالى: ﴿عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَـٰدَةِ﴾ [الأنعام: ٧٣][(١)].

*** فوائد:**

الأولى: قال الشَّريف: إنما قال: «والتَّعريفُ فيه للجنسِ»، ولم يقل: «واللامُ»؛ تَنبيهًا على أن اللامَ للتعريفِ اتِّفاقًا وإن وقعَ اشتباهٌ في مَعنى التَّعريفِ[(٢)].

الثانية: حكَى الكَرْمانيُّ في «غرائبه» ثم السَّمِينُ في «إعرابه» قولًا ثالثًا: أنَّها للعهدِ[(٣)]، وعندي: أنه عينُ القولِ بأنَّها للجنسِ؛ كما تقدَّم تقريرُه في كلام صاحبِ «الانتصاف»[(٤)] وغيره.

ثم رأيتُ أبا حيانَ قال في كتابه «إعراب القرآن»[(٥)] الذي لخَّصَه مِن «بحره»: الحَمْدُ مَصدَرٌ مُعرَّفٌ بـ«أل»: إما للعَهدِ؛ أي: الحمدُ المعروفُ بينكُم للهِ، أو لتعريفِ

---

(١) انظر: «عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح» (١/ ١٩٩).

(٢) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/ ٤٩).

(٣) انظر: «غرائب التفسير» للكرماني (١/ ٩٧)، و«الدر المصون» للسمين الحلبي (١/ ٣٨).

(٤) انظر: «الانتصاف» لابن المنير (١/ ٩ ـ ١٠).

(٥) واسمه: «النهر الماد»، وذكر الكلام الآتي أيضاً في «البحر المحيط» (١/ ٥٤).

الماهيةِ كـ: «الدِّينارُ خيرٌ من الدرهمِ»؛ أي: أيُّ دينارٍ كان فهو خيرٌ من أيِّ درهمٍ كان، فيَستلزِمُ إذ ذاك الأَحْمُدَ كلَّها، أو لتعريفِ الجنسِ فيدلُّ على استغراقِ الأَحْمُدِ كلِّها بالمطابقَةِ[1].

ثم رأيتُ في «شرحِ الرسالة» للفاكهيِّ[2]: قال: سمعتُ شيخنا أبا العباس المرسيَّ يقول: قلتُ لابن النَّحاسِ النحويِّ[3] ـ يعني: الشَّيخَ بهاءَ الدين شيخَ أبي حيانَ ـ: ما تقولُ في الألفِ واللامِ في ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ أجِنسيَّةٌ هي أم عَهديَّةٌ؟ فقال: يا سيدي، قالوا: إنها جِنسيَّةٌ، فقلت له: الذي أقول: إنها عَهديَّةٌ، وذلك أنَّ اللهَ لَمَّا علمَ عجزَ خلقِهِ عن كُنْهِ حَمْدِهِ حَمِدَ نفسَه بنفسِه في أَزَلِه نِيابَةً عن خلقِهِ قبلَ أن يَحمدوهُ، فقال: أُشهِدُكَ أنَّها للعَهْدِ.

الثالثة: حكى الكَرْمانيُّ قولًا آخرَ: أنَّها للتَّفخيمِ والتَّعظيمِ[4]، فإن أرادَ الاستغراقَ فعِبارَةٌ غريبةٌ فيه، وإلا فلا يُعرَفُ ذلك في أقسامِ اللامِ.

الرابعة: أَلَّفَ الشَّيخُ علاءُ الدينِ البخاريُّ[5] من شيوخِ شيوخِنا رسالةً في تقرير

---

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ٥٤).

(٢) هو عمر بن علي بن سالم اللخمي الإسكندري، الشهير بابن الفاكهاني المالكي، أبو حفص، له شرح على رسالة أبي زيد، سمَّاه: «التحرير والتحبير»، توفي سنة (٧٣١هـ). انظر: «كشف الظنون» لحاجي خليفة (١/ ٨٤١).

(٣) هو محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر، أبو عبد الله بهاء الدّين ابنُ النّحاس الحلبي النَّحويّ شيخ الديار المصرية في علم اللِّسان، وليَ تدريس التَّفْسِير بالجامع الطولوني، ولم يصنّف شيئاً إلَّا ما أملاه شرحاً لكتاب «المقرب»، توفي سنة (٦٩٨هـ). انظر: «بغية الوعاة» (١/ ١٣).

(٤) انظر: «غرائب التفسير» للكرماني (١/ ٩٧).

(٥) هو عبد العزيز بن أحمد بن محمد البخاري، علاء الدين الحنفي، المتوفى سنة (٧٣٠هـ)، وله =

أنَّ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ جملةٌ خبريَّةٌ لا إنشائيَّةٌ، قال فيها: أجمعَت الأمَّةُ على إمكانِ كونِ اللامِ فيه للاستغراقِ؛ لأنَّ أهلَ السنَّةِ حَمَلوها على الاستغراقِ، والحكمُ بثبوتِ الشَّيءِ فرعُ إمكانِه، وغيرُهُم من المعتزلَةِ ومَن يجري مجراهُم افتقروا[1] في حملِها على الجنسِ إلى ما يرجِّحُه على الاستغراقِ، وذلك دليلٌ على الاعترافِ بإمكانِه؛ إذ تركُ الممتَنِعِ والأخذُ بالممكنِ لا يفتقرُ إلى المرجِّحِ، فثبتَ بالإجماعِ المركَّبِ إمكانُ استغراقِه.

الخامسة: قال بعضُ أربابِ الحواشي: اختلفَ النَّاسُ في ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ فاختارَ الزَّمخشريُّ أنه خبرٌ عُدِلَ به عن الأمرِ، واختارَ آخرونَ أنَّهُ خبرٌ على حَقيقَتِه وأنَّ المرادَ به الإخبارُ بأنَّ اللهَ تعالى مُستحِقُّ الحمدِ كما قالَ تعالى: ﴿وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾ [سبأ: ١]، وبنى[2] الزَّمخشريُّ على مذهبِهِ أنَّ الألفَ واللامَ في ﴿ٱلْحَمْدُ﴾ لتعريفِ الحقيقةِ، فإنه يَستحيلُ الاستغراقُ[3]، فإنَّه لا يأمرُ العَبْدَ بأن يحمدَ كلَّ حَمدٍ في العالمِ، وأصحابُ القَولِ الثاني جَعَلوها للاستغراقِ؛ لأنَّه إخبارٌ بما يستحقُّهُ اللهُ تعالى مِن جميعِ المحامدِ.

= «كشف الأسرار في شرح أصول البزدوي»، وغيره. انظر: «الجواهر المضية» لعبد القادر الحنفي (١/ ٣١٧)، و«هدية العارفين» البغدادي (١/ ٥٨١).

(١) في (س): «اقتصروا».

(٢) في (س): «ومشى».

(٣) انظر: «الكشاف» (١/ ٢٨ ـ ٢٩).

وقرئ: (الحمدِ للهِ) بإتباعِ الدالِ اللامَ[1]، وبالعكس[2]، تنزيلاً لهما من حيث إنهما يُستعملان معاً منزلةَ كلمةٍ واحدةٍ.

قوله: «وقرئَ الحمدِ لله بإتباع الدال اللام وبالعكسِ تنزيلًا لهما مِن حيثُ إنَّهما يُستعملان معًا منزلةَ كلمةَ واحدَةٍ»:

قال ابنُ جني في كتابِه «المحتَسَب في توجيهِ شواذِّ القراءاتِ»: قراءةُ أهلِ الباديةِ: (الحمدُ لُله) مضمومَةَ الدَّالِ واللام، ورواها لي بعضُ أصحابِنا قراءةً لإبراهيمَ ابن أبي عبلةَ: (الحمدِ لِله) مَكسورتانِ، ورواها أيضًا لي قراءةً لزيدِ بن عليٍّ وللحسنِ البصريِّ، وكلاهما شاذٌّ في القياسِ والاستعمالِ، إلا أنَّ مِن وراءِ ذلك ما أذكرُهُ لك، وهو: أنَّ هذا اللفظَ كَثُرَ في كلامِهِم وشاعَ استعمالُه، وهُمْ لِمَا كثُرَ في استعمالِهم أشدُّ تغييرًا كما جاءَ عَنهم لذلكَ: لم يَكُ، ولا أدرِ، ولم أَبْلُ، وأَيشٍ، تقول: وجا يَجِي، وسا يَسو، بحذفِ همزتَيهما.

فلمَّا اطَّردَ هذا ونحوُه لكثرةِ استعمالِه أَتْبَعوا أحدَ الصَّوتَيْنِ الآخرَ وشبَّهُوهما بالجزءِ الواحدِ وإن كانا جملةً مِن مبتدأٍ وخبرٍ، فصارت (الحمدُ لُله) كعُنُقٍ وطُنُبٍ، و(الحمدِ لِله) كإبِلٍ وإطِلٍ، إلا أنَّ (الحمدُ لُله) بضمِّ الحرفينِ أسهَلُ مِن (الحمدِ لِله) بكسرِهِما مِن مَوضِعَين:

أحدهما: أنَّه إذا كانَ إتباعًا فأقيَسُ الإتباعِ أنْ يكونَ الثاني تابعًا للأوَّلِ، وذلك أنَّه جارٍ مَجرى السَّببِ والمسبَّبِ، ويَنبغي أن يكونَ السَّببُ أسبَقَ رُتبةً مِن المسبَّبِ،

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» لابن خالويه (ص: ٩) عن الحسن البصري ورؤبة، و«المحتسب» لابن جني (١/ ٣٧) وزاد إبراهيم بن أبي عبلة وزيد بن علي.

(٢) أي: (الحمدُ لُله) بإتباع اللام ضمة الدال. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩) عن إبراهيم بن أبي عبلة، وذكرها ابن جني في «المحتسب» (١/ ٣٧) عن أهل البادية كما سيأتي.

فتكونُ ضمَّةُ اللامِ تابعةً لضمَّةِ الدالِ؛ كما تقولُ: مُدُّ وشُدُّ، فتُتْبِعُ الثانيَ الأوَّلَ، فهذا أقيَسُ مِن إتباعِكَ الأوَّلَ الثانيَ في نحوِ: أُقْتُل وأُدْخُل، فكذلكَ (الحمدُ لُله) أسهَلُ مأخذاً مِن (الحمدِ لِله).

والآخر: أن ضمَّةَ الدَّالِ في ﴿ٱلْحَمْدُ﴾ إعرابٌ، وكسرةَ اللامِ في ﴿لِلَّهِ﴾ بناءٌ، وحرمَةُ الإعرابِ أقوى مِن حُرمَةِ البناءِ، فإذا قلتَ: (الحمدُ لُله) فقَريبٌ أن يغلِبَ الأقوى الأَضعَفَ، وإذا قلتَ: (الحمدِ لِله) غلَّبْتَ البناءَ الأَضْعَفَ على الإعرابِ الأقوى، مُضافًا ذلك إلى حُكمِ تَغييرِ الآخِرِ للأوَّلِ، وإلى كثرةِ بابِ عُنُقٍ وطُنُبٍ في قلَّةِ بابِ إِبِلٍ وإِطِلٍ، ومثلُ هذا في إتباعِ الإعرابِ البناءَ قولُه:

وقـالَ اضْرِبِ السَّـاقَيْنِ إِمِّـكَ هابِـلُ[1]

كَسَرَ الميمَ لِكَسرةِ الهمزَةِ.

ثمَّ مِن بعد ذلك: أنَّكَ تُفيدُ مِن هذا الموضعِ ما تنتَفِعُ به في مَوضِعٍ آخَرَ، وهوَ أنَّ قولَكَ: (الحمدُ لُلّهِ) جملةٌ، وقد شُبِّهَ جُزءاها معًا بالجزءِ الواحدِ، وهو مُدٌّ أو عُنُقٌ ـ فيمَن أسكنَ ثمَّ أتبعَ ـ أو السُّلُطانُ، دلَّ ذلك على شدَّةِ اتصالِ المبتدَأِ بخبرِه؛ لأنَّه لَوْ لَم يَكُن الأمرُ عِندَهُم كذلك لَمَا أَجْرَوا هذينِ الجُزءَيْنِ مُجرى الجزءِ الواحدِ، وقد نَحَوْا هذا الموضِعَ في قَوْلِهم في تأبَّطَ شرًّا: تأبَّطِيٌّ، وفي رجلٍ اسمهُ زيدٌ أخوكَ: زَيْدِيٌّ، فحَذَفوا الجزءَ الثَّاني كما يَحذِفُونه مِن المركَّبِ في قولهم في حَضْرَموتَ: حَضْرَمِيٌّ، وفي رَامَهُرْمُز: رَامِيٌّ، وكما تقولُ في طَلْحَة: طَلْحِيٌّ، فدلَّ ذلك على شدَّةِ اتصالِ المبتدأِ بخَبرِه، ومثلُه في الدَّلالةِ على هذا المعنى قِراءَةُ ابنِ كثيرٍ ﴿فإذا هي تَّلَقَّفُ﴾[2]

---

(١) أورده سيبويه في «الكتاب» (٤/ ١٤٦)، وهابل: ثكلى.

(٢) وهي رواية البزي عن ابن كثير. انظر: «السبعة في القراءات» لابن مجاهد (ص: ٤٧١)، و«التيسير في القراءات السبع» (ص: ١١٢ و١٥٢).

[الأعراف: ١١٧] بتسكينِ حرفِ المضارعَةِ مِن ﴿تَلْقَفُ﴾، فلولَا شِدَّةُ اتصالِه بما قبلَهُ للَزِمَ منه تصوُّرُ الابتداءِ بالسَّاكنِ، بل صارَ في اللفظِ (هَيَتَّ)[1] كالجزءِ الواحدِ الذي هو خِدَبٌّ وهِجَفٌّ، وهذا أقوى دلالةً على قوَّةِ اتصالِ المبتدأِ بخبرِه مما تقدَّمَ؛ لِمَا فيه من وُجوبِ تَصوُّرِ الابتداءِ بالسَّاكنِ.

ومِن ورائهِ أيضًا ما هو ألطَفُ مأخذًا وهو أن ﴿تَلْقَفُ﴾ جملةٌ ومَشفوعَةٌ أيضًا بالمفعولِ الموصولِ الذي هو ﴿مَا يَأْفِكُونَ﴾ [الأعراف: ١١٧].

وأصلُ تصوُّرِ الجُمَلِ في هذا المعنى: أن تَكونَ مُنفصلَةً قائمَةً برؤوسِها، وقد تراها هنا كيف تصوَّرَتْ شَديدةَ الحاجةِ إلى المبتدأِ قبلَها، فإذا جازَ هذا الخَلْطُ له وكادَةُ الصِّلَةِ بينَه وبين ما قبلَهُ فما ظنُّكَ بخبرِ المبتدأِ إذا كانَ مُفرَدًا لا يُشَكُّ أنه به أشدُّ اتِّصالًا، وإليه أقوى تَساندًا وانحيازًا فاضمُمْ ذلكَ إلى ما قبلَهُ.

ونحوٌ مِنه حكايةُ الفرَّاءِ عَن بَعضِهم وجرى ذِكرُ رَجُلٍ فقيل: ها هو ذا، فقالَ مُجيبًا: نِعمَ الها هو ذا هو، فإلحاقُه لامَ المعرفَةِ بالجملَةِ المركَّبَةِ مِن المبتدأِ والخبرِ مِن أَقوى دليلٍ على تنزُّلِهَا عِندَهُم مَنزِلَةَ الجزءِ الواحِدِ، نعم، وفي صَدرِ هذه الجملةِ حرفُ التَّنبيهِ وهو يكادُ يَفصِلُها عن لامِ التَّعريفِ بعضَ الانفصالِ ـ وهما مع ذلك كالمُتَلاقِيَتَيْنِ المُتعاقِبَتَيْن ـ مع حَجْزِه بينَهُما واعتراضِه على كلِّ واحدٍ مِنهما[2]، انتهى كلامُ ابنُ جني.

---

(١) أي: من ﴿هي تَّلقف﴾ في قراءة البزي عن ابن كثير.

(٢) انظر: «المحتسب» لابن جني (١/ ٣٧ـ ٣٩).

﴿رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ الربُّ في الأصل بمعنى: التربية، وهي تبليغُ الشيءِ إلى كمالِه شيئاً فشيئاً، ثم وُصِفَ به للمبالغةِ كالصَّوم والعَدْل.

وقيل: هو نعتٌ من رَبَّه يَرُبُّه فهو ربٌّ؛ كقولك: نَمَّ يَنُمُّ فهو نَمٌّ، ثم سمِّي به المالكُ لأنه يحفظُ ما يَملكُه ويُربِّيهِ، ولا يُطلَقُ على غيرِه تعالى إلا مقيَّداً؛ كقوله: ﴿ٱرۡجِعۡ إِلَىٰ رَبِّكَ﴾ [يوسف: ٥٠].

والعالَمُ: اسمٌ لِمَا يُعْلَم به كالخاتَمِ والقالَب، غَلَب فيما يُعْلَمُ به الصانعُ تعالى، وهو كلُّ ما سواهُ من الجواهرِ والأعراضِ؛ فإنَّها لإمكانها وافتقارِها إلى مؤثِّرٍ واجبٍ لذاتِه تَدُلُّ على وجودِه، وإنما جَمَعه[1] ليَشملَ ما تحتَه من الأجناسِ المختلِفةِ، وغلَّبَ العقلاءَ منهم فجَمَعه بالياء والنُّون كسائر أوصافهم.

وقيل: اسمٌ وُضع لذوِي العِلمِ من الملائكةِ والثَّقَلَين، وتناوُلُه لغيرهم على سبيلِ الاستِتْباع.

وقيل: عُنِي به الناسُ هاهنا، فإنَّ كلَّ واحدٍ منهم عالَمٌ من حيث إنه يَشتمِل[2] على نظائرِ ما في العالَمِ الكبيرِ من الجواهرِ والأعراضِ يُعلَمُ به الصانعُ كما يُعْلَم بما أبدعَه في العالَم، ولذلك سوَّى بين النظرِ فيهما، وقال تعالى: ﴿وَفِيٓ أَنفُسِكُمۡۚ أَفَلَا تُبۡصِرُونَ﴾ [الذاريات: ٢١].

وقرئ: (ربَّ العالَمِين) بالنصبِ على المدحِ أو النداء، أو بالفعلِ الذي دلَّ عليه ﴿ٱلۡحَمۡدُ﴾.

وفيه دليلٌ على أنَّ الممكناتِ كما هي مفتقرةٌ إلى المحدِثِ حالَ حُدوثِها فهي مفتقِرةٌ إلى المبقِي حالَ بقائها.

---

(١) في (خ): «جمع».

(٢) في (خ): «مشتمل».

قوله: «الرب في الأصل بمعنى التربية...» إلى آخره:

لم يُصرِّحْ بما هو المرادُ به هنا، إلا أنَّ كلامَهُ في حكايةِ القولِ الأوَّلِ يُشعِرُ باختيارِ أنَّ المرادَ به هنا: المُرَبِّي، وفي حكايةِ الثاني يُشْعِرُ بأنَّ المرادَ به: المالِكُ، وهو لغةً يُطلَقُ عليهما وعلى الخالقِ والسَّيِّدِ والثَّابتِ والمعبودِ والمصلِحِ، وكلُّ ذلك تحتَمِلُه الآيةُ.

قال الماورديُّ وغيرُه: فإن فُسِّرَ بمعنى المالِكِ أو السَّيِّدِ[1]، أو الثَّابتِ فمِن صِفاتِ الذَّاتِ، أو بالباقي فمِن صِفاتِ الفِعْلِ[2].

وقال الشيخُ بهاءُ الدينِ بن عقيلٍ في «تفسيره»: إن فُسِّرَ بالمعبودِ على مَعنى: مُستَحِقِّ العبادةِ، فصِفَةُ ذاتٍ، أو على مَعنى: الذي يعبدُهُ الخلقُ، فصِفَةُ فِعْلٍ.

وقال الشيخُ عزُّ الدين بن عبدِ السلامِ: الأَوْلى أن يُحمَلَ هنا على المُصلِحِ لعُمومِه[3].

وساقَ الطِّيبيُّ كلامَ القَاضي فاهمًا منه أنَّه فسَّرَه بالمربِّي ثمَّ قال: وهذا التَّفسيرُ أَوْلى؛ لأنَّه أعمُّ وأنسَبُ للحَمْدِ، فإنَّ مِن شأنِ المالكِ إصلاحَ ما تحتَ سياسَتِه وإتمامَ[4] أمرِ مَعاشِه.

ثم ذكرَ قولَ الجوهريِّ: رَبُّ كلِّ شَيْءٍ: مالِكُه، ورَبَّيْتُ القومَ: سُسْتُهُم، ورَبَّ الضَّيْعَةَ؛ أي: أصلَحَها وأتمَّها، ورَبَّ فلانٌ ولدَه يَرُبُّه رَبًّا[5].

---

(١) في (س): «والسيد».

(٢) انظر: «النكت والعيون» للماوردي (١/ ٥٤).

(٣) انظر: «فوائد من مشكل القرآن» لابن عبد السلام (ص: ٤٨).

(٤) في (ز): «في إتمام».

(٥) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: ربب).

وقال: فالواجبُ حَمْلُ (الربِّ) على كِلَا مَفهومَيْهِ بأنَّ يفسَّرَ (الربُّ) بالقَدْرِ المشترَكِ المتصرِّفِ التامِّ، وسبيلُ إعمالِ المشترَكِ في كِلا مَفهومَيْهِ إذا اتَّفقا في أمرٍ سَبيلُ الكِنايةِ في أنَّها لا تُنافي إرادةَ التَّصريحِ مع إرادةِ ما عبِّرَ عنه، وإذا اختلفا سبيلُ الحقيقَةِ والمَجازِ[1].

وقال الأصبهانيُّ: يَصِحُّ أن يُرادَ به هنا جميعُ مَعانيه، ولهذا أتى به دونَ المالكِ ونحوِه.

قوله: «وقيل: هو نَعتٌ مِن رَبَّه يَرُبُّه فهو رَبٌّ كقولك: نَمَّ يَنُمُّ فهو نَمٌّ»:

قال الشريفُ: قولُه: «فهو رَبٌّ» يدلُّ على أنَّهُ صِفَةٌ مُشبَّهةٌ مِن فعلٍ مُتعَدٍّ لكنْ بعدَ جَعْلِه لازمًا بالنَّقلِ إلى «فَعُلَ» بالضَّمِّ كما سلفَ تحقيقُه، ولَمَّا كان مَجيءُ الصِّفةِ على «فَعْل» من بابِ «فَعَل» بالفتحِ «يَفعُل» بالضمِّ عزيزًا استَشهدَ له بمثالٍ يقال: نَمَّ الحديثَ يَنُمُّهُ ويَنِمُّه ـ بالضمِّ والكسرِ ـ فهو نَمٌّ، ولا بدَّ فيه من النقلِ أيضًا، وكأنَّ في تركِ المفعولِ نوعَ إشارةٍ إليه[2].

وقال أبو حيانَ: رَبٌّ على هذا القولِ اسمُ فاعلٍ حُذِفَت ألفُه، فأصلُه: رَابٌّ؛ كما قالوا: رجل بارٌّ وبَرٌّ[3].

قوله: «ولا يطلَقُ على غيرِه تعالى»:

قال الشريفُ وغيرُه: يعني به: غالبًا، وإلا فقد جاءَ في شعرِ الحارثِ بن حِلِّزَة يمدَحُ مَلِكًا:

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (١/ ٧٢٩ ـ ٧٣٠).

(٢) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/ ٥٣).

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ٥٦).

وهــو الــربُّ والشَّــهيدُ على يو　　مِ الحِيَارَيْــنِ والبَــلاءُ بَــلاءُ[١]

قلـتُ: الظاهـرُ أنَّ مُـرادَ المصنِّـفِ نَفْيُ إطلاقِـه شَـرْعًا، والحارثُ مِن شُـعراءِ الجاهليَّةِ.

وقال الشيخُ سعدُ الدين: المرادُ: أنَّ لفظَ الرَّبِّ بدونِ الإضافةِ لا يذكرُ إلا في حَقِّ اللهِ بخلافِ الجمعِ كالأربابِ؛ كما يُقال: رَبُّ الأربابِ، وفي التَّنزيلِ: ﴿ءَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ﴾ [يوسف: ٣٩][٢].

قوله: «إلا مقيَّدًا كقولِه: ﴿ٱرْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ﴾ [يوسف: ٥٠]».

قال الطيبيُّ: هذا يردُّهُ ما رواه الشَّيخانِ عن أبي هريرةَ مرفوعًا: «لا يقُلْ أَحدُكُم: أطعِمْ ربَّكَ، ولا: وَضِّئ ربَّكَ، ولا: اسقِ ربَّكَ، ولا يقُلْ أحدُكُم: ربِّي، وليقُلْ: سيِّدي»[٣].

قال: وأما قولُ يوسفَ عليه السلامُ: ﴿ٱرْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ﴾ [يوسف: ٥٠] و: ﴿إِنَّهُۥ رَبِّيٓ﴾ [يوسف: ٢٣] ونحوُه فهو مُلْحَقٌ بقولِه تعالى: ﴿وَخَرُّواْ لَهُۥ سُجَّدًا﴾ [يوسف: ١٠٠] في الاختصاصِ بزمانِه[٤].

---

(١) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/ ٥٣). وانظر: «ديوان الحارث بن حلزة» (ص: ٧٠)، و«شرح القصائد السبع» لابن الأنباري (ص: ٤٧٦)، و«شرح القصائد العشر» للتبريزي (ص: ٢٦٧). قال ابن الأنباري: والرب عني به المنذر بن ماء السماء، يخبر أنه قد شهدهم في هذين اليومين فعلم فيه صنيعهم وبلاءهم الذي أبلوا، وكان المنذر بن ماء السماء غزا أهل الحيارين ومعه بنو يشكر فأبلوا بلاء حسناً.

(٢) انظر: «حاشية التفتازاني على الكشاف» (و١٤أ).

(٣) رواه البخاري (٢٥٥٢)، ومسلم (٢٢٤٩).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (١/ ٧٣٠).

قلت: جوابُه أنَّ النَّهيَ في الحديثِ للتَّنزيهِ[١].

قوله: «والعالَمُ: اسمٌ لِمَا يُعلَمُ به كالخاتَم»:

قال الشَّريفُ: يريدُ: كما أنَّ الخاتَمَ مع كونِه مُشتَقًّا من الختمِ: اسمٌ لِمَا يُختَمُ به، كذلكَ (العالَمُ) مع اشتِقاقِه مِن العِلْمِ: اسمٌ لكلِّ ما عُلِمَ به الخالِقُ[٢].

قوله: «غلَبَ فيما يُعلَمُ به الصَّانِعُ»:

قلتُ: اشتهرَ عند المتكلِّمينَ إطلاقُ الصَّانعِ عليه تعالى، وقد اعتُرِضَ بأنه لم يَرِد، وأسماؤُهُ تَعالى تَوقِيفيَّةٌ.

وأجاب الشيخُ تقيُّ الدين السُّبكيُّ بأنه قُرِئَ شاذًّا: (صَنَعَهُ الله) بلفظِ الماضي[٣]، فمَن اكتفَى في الإطلاقِ بوُرودِ الفعلِ اكتفَى بذلك.

وأجاب غيرُه: بأنه مَأخوذٌ مِن قوله: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ﴾ [النمل: ٨٨]، وهو أيضًا جارٍ على طريقةِ مَن يَكتفي في الإطلاقِ بورودِ المَصدَرِ[٤].

أقول: وقد ظَفِرتُ بحديثٍ صحيحٍ ورَدَ فيه إطلاقُه عليه تعالى، وهو ما أخرجَهُ الحاكِمُ في «المستدرك» وصحَّحَه البيهقيُّ في كتابِ «الأسماء والصفات» مِن

---

(١) بعدها في (ف): «وقال» ثم بياضٌ بمقدار سطر.

(٢) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/ ٥٣ ـ ٥٤)، ولفظه: «... كذلكَ (العالَمُ) مع اشتِقاقِه مِن العِلْمِ: اسمٌ لذوي العلم؛ أي: هو اسم يطلق على كل جنس من أجناس ذوي العلم لا على فرد منهم؛ فيقال: عالم الملك، وعلم الإنس وعالم الجن، ولا يقال: عالم زيد، مثلاً، وقيل: هو اسم يطلق على كل جنس ما يعلم به الخالق، أعني: ما سوى الله سبحانه وتعالى...» إلى آخر كلامه.

(٣) لم أجدها عند غيره.

(٤) نقل المصنف قول السبكي وغيره في «بغية الوعاة» (٢/ ١٤).

حديثِ حُذيفةَ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «إنَّ اللهَ صانِعُ كلِّ صانعٍ وصَنْعَتِه»(١).

ثم ظَفِرْتُ بحديثٍ ثانٍ صحيحٍ، وهو ما أخرجَهُ الطَّبرانيُّ في «الكبير»، والحاكِمُ في «المستدرك»، عن خبَّابٍ قال: أتيتُ رسولَ اللهِ ﷺ وهو مُضطَجِعٌ تحتَ شجرةٍ واضعٌ يدَهُ تحتَ رأسِه، فقلت: يا رسولَ الله! ألا نَدعو اللهَ على هؤلاءِ القَوْمِ الذين قد خَشِينا أن يَصرِفُونا عن دِينِنا، فصرَفَ وجهَهُ عنِّي فتحوَّلْتُ إليه، فصرَفَ وجهَه عني ثلاثَ مرَّاتٍ، في كلِّ ذلك أقولُ لهُ فيصرِفُ وجهَهُ عنِّي، فجلَسَ في الثالثةِ ثمَّ قال: «أيُّها الناسُ، اتَّقوا اللهَ، فواللهِ إن كانَ الرَّجلُ مِن المؤمنينَ قبلَكُم ليوضَعُ المنشارُ على رأسِهِ فيُنشَرُ(٢) باثنتينِ وما يرتدُّ عَن دينِه، اتَّقوا الله فإنَّ اللهَ فاتِحٌ لكُم وصانِعٌ»(٣).

قوله: «وإنما جُمِعَ ليَشمَلَ ما تحتَه مِن الأجناسِ المُختلفَة»:

قال في «الانتصاف»: تعليلُه الجَمْعَ بإفادةِ الاستِغراقِ فيهِ نَظَرٌ، فإنَّ العالَمَ كما ذكرَ اسمُ جِنْسٍ وعُرِّفَ بلامِ الجنسِ فصارَ مُفرَدًا أدلَّ على الاستغراقِ مِنه جَمْعًا.

قال إمامُ الحرمَيْنِ: التَّمْرُ أَحْرى باستغراقِ الجنسِ مِن التُّمورِ؛ فإنَّ اسمَ التَّمرِ

---

(١) رواه الحاكم في «المستدرك» (٨٥) بلفظ: «إن الله خالق كلِّ صانع وصنعته» فلا شاهد فيه، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٣٧) بلفظ: «إن الله عز وجل صنع كلَّ صانع وصنعته» فهو بالفعل وليس بالاسم، فيعود لما استدل به السبكي من القراءة. أما لفظ المؤلف فرواه المحاملي في «أماليه» (٣٢٥ ـ رواية ابن يحيى البيع)، ومن طريقه اللالكائي في «اعتقاد أهل السنة» (٩٤٢)، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ١٢٧).

(٢) في (ز) و(س): «فيشق».

(٣) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣٦٤٨)، والحاكم في «المستدرك» (٥٦٤٣).

يسترسِلُ على الجنسِ لا بصيغةٍ لَفظيَّةٍ، والتُّمورُ تردُّهُ إلى تخيُّلِ[١] الوحدانِ ثمَّ الاستغراقِ بعدَهُ بصيغَةِ الجمعِ، وفي صيغَةِ الجمعِ مُضطَرَبٌ[٢].

قال صاحب «الانتصاف»: والتَّحقيقُ فيه وفي كلِّ ما يُجمَعُ من أسماءِ الأَجناسِ ثمَّ يُعرَّفُ تَعريفَ الجِنسِ أنه يفيدُ أَمْرَينِ:

أحدهما: أنَّ ذلك الجنسَ تحتَهُ أنواعٌ مُختَلِفَةٌ.

والآخر: أنَّهُ مُستَغرِقٌ لجميعِ ما تحتَهُ مِنها، فالمفيدُ لاختلافِ الأنواعِ الجمعُ، والمُفيدُ للاستغراقِ التَّعريفُ؛ إذ لو جُمِعَ مُجرَّدًا عن تَعريفٍ أفادَ اختلافَ الأنواعِ، ولو عُرِّفَ مُجَرَّدًا عن الجمعِ أفادَ الاستغراقَ، فظهرَ ضعفُ قولِه: «جُمِعَ ليَشمَلَ»، إذ الشُّمولُ مِن التَّعريفِ لا من الجمعِ، وضَعفُ قول الإمامِ: «إنَّ الجمعَ يُوهي الإشعارَ بالاستغراقِ» فإنَّ اختلافَ الأنواعِ الذي قُصِدَ الجمعُ بهِ لا يُنافيه[٣].

وقال صاحبُ «الإنصاف»: بَنَى كلامَه على أنَّ المفرَدَ المعرَّفَ باللامِ يُفيدُ الاستغراقَ، وهو مَذهَبُ المبرِّدِ، والمختارُ: أنه لا يُفيدُه، وأنَّ الجمعَ المعرَّفَ يفيدُهُ.

وقال الطيبيُّ: **فإن قلتَ**: أليسَ هذا مُخالفًا لقولِهم: الاستغراقُ في المُفرَدِ أشمَلُ.

قلت: لا، لأنَّهُم يريدونَ أنَّ الجمعَ قد يَحتَمِلُ غيرَ الشُّمولِ في بعضِ المقاماتِ، والمفرَدُ وإن دلَّ على الشُّمولِ والاستغراقِ لكنَّ الغرضَ استغراقُ الأجناسِ المُختَلِفَةِ، فلَو أُفردَ وقيلَ: «ربُّ العالَمِ» لاحتمَلَ الاستغراقُ شُمولَ أَفرادِ كلِّ ما

---

(١) في (ف): «تحمل».

(٢) انظر: «البرهان» للجويني (١/ ١٢١).

(٣) انظر: «الانتصاف» لابن المنير (١/ ١٠).

يصحُّ عليه إطلاقُ اسمِ العَالَمِ، فلا تُعلَمُ نُصوصيةُ تعدُّدِ الأجناسِ وكثرتِها كالجنِّ والإنسِ والملائكةِ وغيرِها كما تُعلَم من الجمعيَّةِ، فجُمِعَ ليشمَلَ ذلكَ المعنى.

قال: وأما ما ذكَرَهُ صاحبُ «الانتصافِ» فمُندَفِعٌ؛ لأنَّ السؤالَ وارِدٌ على الجَمعِ المحلَّى باللامِ، وتَقريرُهُ ما سبقَ[1].

وقال الشيخُ أكمَلُ الدِّينِ: ليسَ المرادُ بالجنسِ في قوله: «ليَشملَ كلَّ جنسٍ»[2] ما هو المصطلَحُ؛ لأنَّه إن أرادَ الأجناسَ الغالِبَةَ التي حَصَرها المعقولاتُ العشرُ لا يكونُ ﴿ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] شاملًا للأجناسِ المتوسِّطَةِ وهي الأنواعُ الإضافيَّةُ، ولا للأنواعِ السَّافِلةِ لعَدمِ دلالةِ الأعمِّ على الأَخصِّ، وإن أرادَ الأجناسَ المُتوسِّطَةَ لم يشمَلِ الأنواعَ السَّافلةَ والأصنافَ والأفرادَ، فلا بدَّ مِن شيءٍ[3] يصحُّ به الكلامُ:

فقال بعضُهُم: لمَّا فُسِّرَ[4] العالَمُ بمجموعِ الموجوداتِ العالِمَةِ، أو بمجموعِ الموجوداتِ المَعلومَةِ، وذلك لا يتعدَّدُ، توجَّهَ أن يُقال: فلِمَ جُمِعَ؟ فقال: ليَشملَ كلَّ جنسٍ مِن أجناسِ الموجوداتِ المسمَّاةِ بالعالمِ نحو: عالَمِ الأجسامِ، عالَمِ الأعراضِ، عالَمِ الحَيوانِ..، إلى غيرِ ذلك، وهذا غيرُ مُفيدٍ؛ [لجهالة] ما هو المرادُ مِن الجنسِ على ما ذكَرْنَا، على أنَّ العالَمَ إن كانَ أَحدَ المجموعَيْنِ لم يحتَمِلِ الجَمْعَ؛ إذ ليسَ ما وراءَ المَجموعِ شيئًا.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (١/ ٧٣١).

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٣١)، وعبارة البيضاوي: «ليَشملَ ما تحتَه من الأجناسِ المختلِفةِ».

(٣) في «حاشية البابرتي على الكشاف»: معنى.

(٤) في (س): «فسروا». ويحتمل ضبطها بـ: «فسَّر» والضمير يعود على الزمخشري حيث قال: «العالَمُ: اسمٌ لذوي العِلْم من الملائكة والثَّقَلين، وقيل: كلُّ ما عُلم به الخالقُ من الأَجْسام والأَعْراضِ».

على أنه اعتُرِضَ عليه بأمورٍ:

منها: أنَّ الجمعَ يَقتضي اتِّفاقَ الأفرادِ في الحقيقَةِ، وهنا ليس كذلك.

ومنها: أنه لا حاجةَ إلى الجمعِ لأنَّ استغراقَ المفرَدِ أشمَلُ.

ومنها: أنَّ الشُّمولَ مُقتضَى[1] اللامِ لا الجمعيَّةِ، فإنَّ اسمَ الجنسِ إذا جُمِعَ دلَّ على إرادةِ الأنواعِ كزُيُوتٍ، أو الأفرادِ كرِجَالٍ، لا على الشُّمولِ.

وقال بعضُهُم: أرادَ بقولِه: «كل ما عُلِمَ به الصَّانعُ» أنَّ العالَمَ يُطلَقُ على كلِّ واحدٍ واحدٍ مِن أنواعِ ما يُعلَم به الخالِقُ وعلى المَجموعِ؛ إذ لو كان للمَجموعِ فَقَط لاستحالَ جَمعُه، وإذا صحَّ إَطلاقُهُ على كلِّ واحدٍ واحدٍ مِن الأنواعِ فلو أُفرِدَ لأوهَمَ أن المرادَ استغراقُ أَفرادِ نَوعٍ ما يُطلَقُ عليه لا الأنواعِ كلِّها مع أفرادِها، وأمَّا إذا جُمِعَ واستغرقَ الأنواعَ بالتَّعريفِ فقَد ارتفَعَ ذلك الوهمُ. هذا حاصلُ كلامِه، وهو ليسَ شرحًا لكلامِ المصنِّفِ:

أما أولًا: فلأنه فَسَّرَ الجنسَ بالنَّوْعِ ولا دلالةَ للأعمِّ على الأخصِّ.

وأما ثانيًا: فلأنه جعلَ اللامَ مُفيدةً لاستغراقِ الأنواعِ والجمعَ لاستغراقِ الأفرادِ، واللامُ لا تفيدُ الاستغراقَ عند الزَّمخشريِّ، والجمعُ لا يفيدُ استغراقَ الأفرادِ بالاتِّفاقِ.

ولعلَّ الصوابَ أن يقال: المرادُ بالجنسِ الحقيقَةُ، ومعناه: ربُّ هذه الحقيقةِ؛ أي: حقيقةِ ما يُعلَمُ به الخالقُ، ولَمَّا كانَت ذاتَ أفرادٍ جُمِعَ ليشملَ كلَّ واحدٍ واحدٍ بالمطابقَةِ.

---

(١) في (س): «يقتضي».

وما قيل: «لو قيل: إنَّ العالَمَ والعالَمِينَ كعَرَفَة وعَرَفَات[1] لم يَبعُد»، ليسَ بشيءٍ؛ لأنه قياسٌ فيما يُعرَفُ بالسَّماعِ[2]، انتهى كلامُ الشَّيخ أكمَلِ الدِّين.

وقال الشيخُ سعدُ الدِّين: معنى الكلامِ: أنَّ العالَمَ اسمٌ لكلِّ جِنسٍ يُعلَمُ به الخالِقُ، يقال: عالَمُ الملكِ، وعالَمُ الإنسِ، وعالَمُ الجنِّ، وعالَمُ الأفلاكِ، وعالَمُ النباتِ، وعالَمُ الحيوانِ، وليسَ اسمًا لمجموعِ ما سِوى الله بحيثُ لا يكونُ له أفرادٌ بل أجزاءٌ فيمتَنِعَ جمعُه[3].

وقال أبو حيان: جمعُ العالَمِ شاذٌّ، وجمعُهُ بالواو والنونِ أشذُّ؛ للإخلالِ ببعضِ الشُّروطِ التي لهذا الجمعِ[4].

قوله: «وغُلِّبَ العُقلاءُ مِنهم فجُمِعَ بالياء والنون»: أحسنُ من قولِ «الكشاف»: وجُمِعَ بالواوِ والنونِ إشعارًا بالصِّفَةِ؛ لِمَا قيل من أنَّ الجمادَ يَعلمُ بِهِ أيضًا[5].

قال صاحبُ «الفرائد»: لا يلزَمُ مِن الوَصفِيَّةِ جوازُ الجَمْعِ بالواوِ والنونِ؛ لِمَا عُرِفَ من اختصاصِهِ بصفاتِ أولي العِلمِ، فالوَجهُ التَّغليبُ بعد اعتبارِ الوَصفيَّةِ؛ لأنَّ كلَّ عالَمٍ مُعلِمٌ من حيثُ إنه دلَّ على الخالقِ تعالى وتقدَّسَ.

وقال الطِّيبيُّ: إنما جُمِعَ بالواوِ والنونِ جمعَ قِلَّةٍ ـ والظاهِرُ مُستَدعٍ للإتيانِ بجَمعِ الكَثرَةِ ـ تنبيهًا على أنَّهُم وإن كَثُروا قَليلونَ في جَنبِ عَظَمتِهِ وكِبريائِه[6].

---

(١) في (ز): «كغرفة وغرفات».

(٢) «حاشية البابرتي على الكشاف» (و١٦أ ـ و١٦ب)، وما بين معكوفتين منه.

(٣) انظر: «حاشية التفتازاني على الكشاف» (و١٤أ).

(٤) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ٥٦).

(٥) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٣١).

(٦) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (١/ ٧٣٣)، وعنه نقل المصنف كلام صاحب «الفرائد».

قوله: «كسائرِ أوصافِهِم»: تقريرٌ لكَوْنِه وَصْفًا بعدَ جَعلِه اسمًا، وذلك بتأويلِ كَوْنِه دالًّا على صانِعِه.

قوله: «وقيل: اسمٌ وُضِعَ لذوي العِلْمِ»: هو على هذا مُشتَقٌّ من العِلْمِ، وعلى الأوَّلِ من العَلَامَةِ.

قوله: «والثَّقلين»؛ أي: الجنِّ والإنسِ، سُمِّيَا بذلك لأنَّهما ثَقَلا الأرضَ.

قال الطِّيبيُّ: فيُستدَلُّ به على أنَّ الجِنَّ أَجسَامٌ[١].

قوله: «وقيل: عُنِي به النَّاسُ هاهنا فإنَّ كلَّ واحدٍ مِنهم عالَمٌ مِن حيثُ إنه يَشتَمِلُ على نظائرِ ما في العَالَمِ الكبيرِ مِن الجواهرِ والأعراضِ..» إلى آخره:

قال الغزالي في كتابِه «الانتصار لِمَا في الإحياء من الأسرار»: اعلَمْ أنَّ آدمَ مَخلوقٌ على مُضاهاةِ صورةِ العالَمِ الأكبرِ لكنَّهُ مُختَصَرٌ صَغيرٌ؛ فإنَّ العالمَ إذا فُصِّلَت أجزاؤُه بالعلمِ وفُصِّلَت أجزاءُ آدمَ بمِثلِه وُجِدَت أجزاءُ آدمَ مُشابِهَةً للعالَمِ الأكبَرِ، فمِن ذلكَ أنَّ العالَمَ يَنقَسِمُ قِسمَين:

أحدهما: ظاهرٌ مَحسوسٌ كعالَمِ المُلْكِ.

والثاني: باطنٌ مَعقولٌ كعالَمِ الملَكُوتِ، والإنسانُ كذلك يَنقَسِمُ إلى ظاهرٍ مَحسوسٍ كاللَّحمِ والعَظْمِ والدَّمِ وسائرِ أنواعِ الجواهرِ المَحسوسَةِ، وإلى باطنٍ كالرُّوحِ والعَقلِ والعِلْمِ والإرادةِ والقُدرَةِ وأشباهِ ذلك.

وقِسمةٌ أخرى: وذلك أنَّ العالَم قد انقسَمَ بالعَوالِمِ إلى عالَمِ المُلْكِ وهو

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (١/ ٧٣٠).

الظَّاهِرُ للحواسِّ[1]، وإلى عالَمِ المَلَكُوتِ وهو الباطنُ في العقولِ، وإلى عالمِ الجبروتِ وهو المُتوسِّطُ الذي أخذَ بطرفٍ مِن كلِّ عالَمٍ مِنها، والإنسانُ كذلك انقسَمَ إلى ما يُشابِه هذه القِسمَةَ: فالمشابِهُ لعالَمِ المُلكِ الأَجزاءُ المَحسوسَةُ وقد عَلِمتَها، والمشابِهُ لعالَمِ الملكوتِ: مثلُ الرُّوحِ والعَقلِ والقدرةِ والإرادة وأشباهِ ذلك، والمشابِهُ لعالَمِ الجبروتِ: كالإدراكاتِ الموجودَةِ بالحواسِّ والقُوَى الموجودةِ بأجزاءِ البَدَنِ[2].

وقسمةٌ أخرى: وذلك أنَّ العالَمَ إن حُلِّلَ إلى ما عُلِمَ بهِ مِن أجزائِه بالاستقراءِ: فرأسُ الإنسانِ يُشبِهُ سماءَ العالَمِ مِن حيثُ إنَّ كلَّ ما علا فهوَ سَماءٌ، وحواسُّهُ تُشبِه الكواكِبَ والنُّجومَ مِن حيثُ إنَّ الكواكبَ أجسامٌ مُشِعَّةٌ تَستمِدُّ من نورِ الشَّمسِ فتُضيءُ بها، والحواسُّ أَجسامٌ لطيفَةٌ مُشِفَّةٌ تَستَمِدُّ من الرُّوحِ فتُضيءُ بذلك المُدرَكات، وروحُ الإنسانِ مُشابِهةٌ للشَّمس، فضِياءُ العالَمِ ونُمُوُّ نباتِه وحركةُ حَيوانِه وحياتُه فيما يظهَرُ بتلكَ الشَّمسِ، وكذلك روحُ الإنسانِ به حصلَ في الظَّاهرِ نُموُّ أجزاءِ بدنِه ونباتُ شَعرِهِ وخلقُ حَيوانِهِ، وجُعِلَت الشَّمسُ وسطَ العالَمِ وهي تطلعُ بالنَّهارِ وتَغرُبُ بالليلِ، وجُعِلَت الرُّوحُ وسطَ جسمِ الإنسانِ وهي تغربُ بالنَّوْمِ وتطلعُ باليَقَظةِ، ونَفسُ الإنسانِ تشابِهُ القمرَ مِن حيثُ إنَّ القمرَ يَستمِدُّ مِن الشَّمسِ، ونَفسُهُ تَستَمِدُّ مِن الرُّوحِ، والقَمَرُ خالفَ الشَّمسَ والرُّوحُ خالفَ النَّفسَ، والقَمرُ آيةٌ ممحُوَّةٌ والنَّفسُ مِثلُها[3]، ومحوُ القمرِ في أن لا يكونَ

---

(١) في (س): «الظاهر المحسوس».

(٢) انظر: «الإملاء في مشكلات الإحياء» للغزالي (١٦/ ٣٠٨٠ - ٣٠٨١ - ط دار الشعب).

(٣) في (س): «والقمر ممحو والنفس مثله».

ضِيـاؤُه مِنـه، ومَحوُ النَّفسِ فـي أنْ ليسَ عَقلُها مِنها، ويَعترِي الشَّـمسَ والقَمرَ وسـائرَ الكواكـبِ كُسـوفٌ، ويَعتـري النَّفـسَ والرُّوحَ وسـائرَ الحـواسِّ غيبٌ وذُهـولٌ، وفي العالَـمِ نَبـاتٌ ومِيـاهٌ ورِيـاحٌ وجِبـالٌ وحَيوانٌ، وفي الإنسـانِ نَبـاتٌ وهوَ الشَّـعرُ ومِياهٌ وهـو العَـرَقُ والدُّمـوعُ والرِّيقُ والـدَّمُ، وفيه جِبالٌ وهـي العِظامُ، وحيـوانٌ وهي هوامُّ الجسـمِ، فحصَلَت المُشـابهةُ علـى كلِّ حالٍ.

ولَمَّا كانت أجزاءُ العالَمِ كثيرةً، ومِنها ما هي لَنا غيرُ مَعروفَةٍ ولا مَعلومَةٍ، كانَ في استقصاءِ مُقابلَةِ جَميعِها تَطويلٌ، وفيما ذكرناه يحصُلُ به لذوي العُقُولِ تَشبُّهٌ[1] وتمثيلٌ.

ثـم قـال: ولا يُناقـضُ مـا ذكرنـاه هُنـا مِـن التَّفرِقَـة بيـن الـرُّوحِ والنَّفـسِ قولُنا فـي «الإحيـاء»: إنَّهُما شـيءٌ واحـدٌ[2]؛ لأنَّ لهـا مَعْنًى يُسـمَّى بالروحِ تـارةً وبالنَّفسِ أُخـرى وبغيـرِ[3] ذلـك[4]، انتهى.

وقال بعضُهُم: سُمِّيَ الإنسانُ بالعالَمِ الصَّغيرِ؛ لأنَّ الله تَعالى أوجَدَ المخلوقاتِ خمسةَ ضروبٍ: الجمادَ والنَّباتَ والحيوانَ والشَّيطانَ والملَكَ، وكلُّها مَجموعَةٌ في الإنسانِ، فهو جمادٌ حيثُ يكونُ نُطفةً لا حركةَ فيه ولا حسَّ، وهو نباتٌ حيثُ ينمي ويَغتذِي، وهو حيوانٌ حيثُ يَلذُّ ويألَمُ، وهو شَيْطانٌ حيثُ يُغوي ويُضلُّ، وهو مَلَكٌ حيثُ يَعرِفُ اللهَ ويَعبدُه.

---

(١) في (س): «نسبة».

(٢) انظر: «إحياء علوم الدين» للغزالي (٣/ ٥٣)، وعبارته: والمراد بالروح والنفس في هذا المقام واحد.

(٣) في (س): «وغير».

(٤) انظر: «الإملاء في مشكلات الإحياء» للغزالي (١٦/ ٣٠٦٥-٣٠٦٦ - ط دار الشعب).

ومنها: أنه يصوِّرُ كلَّ شيءٍ بيدِه، ويَحكِي كلَّ صَوتٍ بفيهِ، وينهَشُ اللحمَ كما تنهَشُهُ السِّباعُ، ويأكلُ البُقولَ كمَا تَأكلُ البَهائِمُ، ويقضَمُ الحَبَّ كما يَقضَمُه الطَّيرُ، ولهذا قالوا: لا مُتَفرِّقَ لو جُمِعَ كانَ منه إنسانٌ إلا العالَمُ، ولا مُجتمِعَ لو فُرِّقَ كانَ مِنهُ العالَمُ إلا الإنسانُ، فهو إنسانٌ بالفعلِ عالَمٌ أكبَرُ بالقوَّةِ، والعالَمُ الأكبَرُ بالفعلِ إنسانٌ بالقوَّةِ.

ومنها: أنَّ اللهَ خلَقَ المخلوقاتِ في عالَمِ الأجسامِ على أَربَعَةِ أصنَافٍ: قائِمٍ كالأَشجارِ، وراكِعٍ كالبَهائِمِ، وساجِدٍ كالحيَّاتِ والحِيتانِ، وقاعِدٍ كالجِبالِ، والإنسانُ له الصِّفاتُ الأربَعُ.

ويقال: إنَّما لُقِّبَ بالعالَمِ الصَّغيرِ لأنَّهم مَثَّلُوا رأسَه بالفلكِ وروحَهُ بالشَّمسِ، إذ لا قِوامَ للعالَمِ إلا بها كما لا قِوامَ للجَسدِ إلا بالرُّوحِ، وعقلَهُ بالقمرِ لأنَّهُ يزيدُ وينقصُ وقد يغيبُ[1] ويعودُ، وحواسَّهُ ببقيَّةِ الكواكبِ السيَّارةِ، وآراءَهُ بالنُّجومِ الثَّابتَةِ، ودمعَهُ بالمطرِ، وصوتَهُ بالرَّعدِ، وضحكَه بالبرقِ، وظهرَهُ بالبَرِّ، وبطنَهُ بالبحرِ، ولحمَهُ بالأرضِ، وعِظامَهُ بالجبالِ، وشَعرَهُ بالنَّباتِ، وأعضاءَهُ بالأقاليمِ، وعروقَهُ بالأنهارِ، وصغارَ عروقِهِ بالعُيونِ.

قوله: «وقرئ: (ربَّ العالَمِين) بالنصبِ على المدحِ»:

قال أبو حيان: وهي فَصيحَةٌ لولا خَفضُ الصِّفاتِ بعدَها فضُعِّفَت إذ ذاكَ، على أنَّ الأهوازيَّ[2] حَكَى في قراءةِ زيدِ بن عليٍّ: (ربَّ العالمينَ الرَّحمنَ الرَّحيمَ) بنصبِ

---

(١) قوله: «وقد يغيب» ليس في (ز)، وفي (س) بدلًا منه: «ويذهب».

(٢) الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد بن هرمز، الأستاذ أبو علي الأهوازي صاحب المؤلفات وشيخ القراء في عصره، إمام كبير محدث من أهل الأهواز، استوطن دمشق وتوفي بها سنة (٤٤٦هـ)، من =

الثَّلاثِ فلا ضعفَ، وإنَّما الضَّعفُ في قراءةِ نَصبِ (ربَّ) وخفضِ الصِّفاتِ بعدَها؛ لأنهم نصُّوا على أنَّه لا إتباعَ بعد القطعِ في النُّعوتِ، لكنْ تخريجُها على أن يكونَ (الرَّحمن) بدلًا ولا سيَّما على مَذهَبِ الأعلَمِ؛ إذ لا يُجيزُ في (الرحمن) أن يكونَ صِفةً، وحَسَّنَ ذلك على مذهبِ غَيرِه كونُه وصفًا خاصًّا، وكونُ البَدلِ على نيَّةِ تكرارِ العاملِ، فكأنَّهُ مُستأنَفٌ مِن جُملةٍ أُخرى، فحَسُنَ النَّصبُ[1].

قوله: «أو النداء»: قال أبو حيان: هذا ضعيفٌ للفَصلِ بقولِه: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾[2].

قوله: «أو بالفعلِ الذي دلَّ عليه الحمدُ»: قال أبو حيان: كأنه قيلَ: نَحمَدُ اللهَ ربَّ العالمين، قال: وهذا ضعيفٌ؛ لأنَّهُ مِن مراعاةِ التوهُّمِ وهو مِن خصائصِ العَطفِ ولا ينقاسُ فيه[3].

قوله: «وفيه دليلٌ على أن المُمكِناتِ كما هي مُفتَقِرَةٌ إلى المحدِثِ حال حُدُوثِها فهيَ مُفتَقِرَةٌ إلى المُبقِي حالَ إبقائِها»:

= تصانيفه: «شرح البيان في عقود الإيمان» أتى فيه بأحاديث استنكرها علماء الحديث، و«موجز في القراءات» و«الوجيز في شرح أداء القراء الثمانية»، و«الإقناع في القراءات الشاذة» وهذا الأخير قد نقل عنه أبو حيان في «بحره» في مواضع عدة. وانظر: «طبقات القراء» لابن الجزري (١/ ٢٢٠)، و«الأعلام» للزركلي (٢/ ٢٤٥).

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ٥٥).

(٢) المصدر السابق (١/ ٥٦).

(٣) المصدر السابق. وتعقبه الشهاب في «الحاشية» (١/ ٩٥) بأن هذا نصب بفعل مقدر وليس على التوهم، قال: فقول أبي حيان إنه ضعيف لأنه للتوهم وهو من خصائص العطف توهُّمٌ غير صحيح، مع أنه لا يختص بالعطف أيضاً كما بين في محله.

هـذا مأخـوذٌ مِـن كلامِ الإمـام؛ فإنه قـال: إنما قـال: ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ ولـم يقـل: «خالـقِ العالَمِين»؛ لأنَّ الناسَ أطبَقـوا على أنَّ الحوادثَ مُفتَقِـرَةٌ إلى الموجِدِ حـالَ حُدوثِها، واختلَفـوا فـي أنَّها حـالَ بقائِهـا هل تَبقـى مُحتاجَـةً إلـى المُبقِي أم لا؟ والمربِّـي هـو القائِـمُ بإبقاءِ الشَّـيءِ وإصـلاحِ حالِه حـالَ بقائِـه، فقولُه: ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ تنبيـهٌ علـى أنَّ جميـعَ العالَمِيـن مُفتقـرَةٌ إليه في حـالِ بقائِهـا، فخصَّهُ بالذِّكـر لأنـه هـو الذي وقعَ الخـلافُ فيه، بخـلافِ افتقارِها إليـه حالَ حُدوُثِهـا فإنَّهُ أمرٌ متَّفَـقٌ عليه[1].

(٣ ـ ٤) ـ ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾.

﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ كرِّر[2] للتعليل على ما سنذكُرُه.

﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ قراءةُ عاصم والكسائيِّ ويعقوبَ، ويَعْضُدُه قولُه تعالى: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْـًٔا ۖ وَٱلْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ﴾ [الانفطار: ١٩].

وقرأ الباقون: ﴿مَلِكِ﴾[3] وهو المختارُ؛ لأنه قراءةُ أهلِ الحَرَمينِ، ولقوله تعالى: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ﴾ [غافر: ١٦]، ولِمَا فيه من التعظيم.

والمالكُ هو المتصرِّفُ في الأعيانِ المملوكةِ كيف شاءَ؛ من المِلْك، والمَلِكُ هو المتصرِّفُ بالأمرِ والنَّهيِ في المأمورين؛ من المُلْك.

---

(١) انظر: «تفسير الرازي» (١/ ١٦١ ـ ١٦٢).

(٢) في (ت) و(خ): «كرره».

(٣) انظر: «السبعة في القراءات» لابن مجاهد (ص: ١٠٤)، و«التيسير في القراءات السبع» للداني (ص: ١٨)، و«النشر في القراءات العشر» لابن الجزري (١/ ٢٧١)، وقرأ بالألف أيضاً من العشرة خلف.

وقرئ: (مَلْكَ) بالتخفيف، و: (مَلَكَ) بلفظِ الفعلِ، و: (مالكاً) بالنصب على المدحِ أو الحالِ، و: (مالكٌ) بالرفعِ منوَّناً ومضافاً على أنه خبرُ مبتدأ محذوفٍ، و: (مَلِك) مضافاً بالرفع والنصب(١).

و(يومُ الدِّين): يومُ الجزاء، ومنه: كما تَدِينُ تُدَانُ، وبيتُ «الحماسةِ»:

ولَـمْ يَبْـقَ سِـوَى العُـدْوا ... نِ دِنَّـاهـم كـمـا دانُـوا(٢)

أضاف اسمَ الفاعلِ إلى الظرفِ إجراءً له مُجرَى المفعولِ به على الاتِّساع؛ كقولهم: يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدارِ، ومعناه: مَلَكَ الأمورَ يومَ الدِّين، على طريقةِ: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٤٤].

أو: له الملكُ في هذا اليومِ على وجهِ الاستمرارِ؛ لتكونَ الإضافةُ حقيقيَّةً معدَّةً لوقوعه صفةً للمعرفة.

وقيل: الدِّينُ: الشَّريعةُ، وقيل: الطاعةُ، والمعنى: يومِ جزاءِ الدِّين(٣).

وتخصيصُ اليومِ بالإضافةِ: إمَّا لتَعْظيمِه، أو لتفرُّدِه تعالى بنفوذِ الأمرِ فيه.

---

(١) انظر هذه القراءات ومن قرأ بها وزيادة عليها في «المختصر في شواذ القراءات» لابن خالويه (ص: ٩)، و«تفسير الثعلبي» (٢/ ٣٩٦) وما بعدها، و«الكشاف» (١/ ١١ ـ ١٢)، و«المحرر الوجيز» (١/ ٦٨)، و«البحر المحيط» (١/ ٥٩).

(٢) البيت لشهل بن شيبان الزماني، ويلقب بالفند. انظر: «ديوان الحماسة» بشرح المرزوقي (ص: ٢٧ و٢٩)، و«أمالي» القالي (١/ ٢٦٠)، و«الممتع في صنعة الشعر» للقيرواني (ص: ٢٨١)، و«المحرر الوجيز» (١/ ٧١). وهو دون نسبة في «الزاهر» لابن الأنباري (١/ ٢٧٨).

(٣) قوله: «والمعنى يوم جزاء الدين» قدَّره لأنه ليس يوماً للتكاليف، وإنما هو للجزاء، وهو على التفسيرين قبلُ، وهو على الأوّل بتقدير مضاف؛ أي: جزاءِ أحكام الشريعة، أو: جزاءِ قبولِ الدين وتركِ قبوله، أو: جزاءِ العملِ به من الثواب والعقاب، ويجوز أن تكون إضافتُه لِمَا بينهما من الملابَسةِ باعتبارِ الجزاءِ من غيرِ تقدير. انظر: «حاشية الشهاب على البيضاوي» (١/ ١٠٤).

قوله: «وقرأ الباقونَ: ﴿مَلِك﴾ وهو المُختَارُ»:

عبارةٌ غيرُ حَسَنةٍ؛ لأنَّ كِلا القراءتينِ مُتواترتانِ، فلا يَحسُنُ أن يُقالَ في إحداهما: إنَّها المختارَةُ؛ لِمَا يُشعِرُ بهِ مِن أنَّ الأُخرى بخلافِ ذلك، وقد أنكرَ جماعةٌ مِن الأئمَّةِ على مَن رجَّحَ قِراءةً على قراءَةٍ.

قال السَّمينُ: ما ذكرَ في تَرجِيحِ ﴿مَالِك﴾ على ﴿مَلِك﴾ وبالعكسِ غيرُ مَرضِيٍّ؛ لأنَّ كِلتا القراءتينِ مُتواترَةٌ، وقد رَوى أبو عمرَ الزاهدُ عن ثَعلبٍ أنَّه قال: إذا اختلفَ الإعرابُ في القرآنِ عَن السَّبعةِ لم أفضِّل إعرابًا على إعرابٍ في القرآنِ، فإذا خَرَجتُ إلى كلامِ النَّاسِ فضَّلتُ الأَقْوى[1].

وقال أبو شامَة: أكثَرَ المُصنِّفونَ مِن التَّرجيحِ بينَ هاتين القِراءتينِ، حتى إنَّ بعضَهُم يبالغُ في ذلك إلى حدٍّ يكادُ يُسقِطُ وجهَ القراءَةِ الأُخرى، وليسَ هذا بمحمودٍ بعدَ ثبوتِ القراءتينِ وصِحَّةِ اتِّصافِ الربِّ تعالى بهما[2].

والأَوْلَى أن يُعبَّرَ بدل الاختيارِ بالأَمْدَحِ والأَبْلَغِ.

قوله: «ولقولِه تعالى: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ﴾»:

قال الشَّيخُ أكمَلُ الدِّينِ: وَجهُهُ: أنَّ المُرادَ باليومِ يَوْمُ الدِّينِ، وقد ذُكِرَ فيه المُلْكُ، والـمِلْكُ يؤخَذُ مِنه[3].

قوله: «والمالكُ هو المتصرِّفُ في الأعيانِ المملوكَةِ كيفَ يشاءُ؛ مِن الـمِلْكِ، والمَلِكُ هو المتصرِّفُ بالأمرِ والنَّهيِ في المأمورينَ؛ مِن المُلْكِ»:

حاصِلُه: أنَّ بينَ المِلْكِ بالكسرِ والمُلْكِ عُمومًا وخصوصًا مُطلقًا، فكلُّ مُلْكٍ

---

(١) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (١/ ٤٨).

(٢) انظر: «إبراز المعاني من حرز الأماني» لأبي شامة (ص: ٧٠).

(٣) «حاشية البابرتي على الكشاف» (و١٦ب).

مِلْكٌ وليس كلُّ مِلْكٍ مُلْكًا، وهو ما جنحَ إليه الرَّاغِب والزَّمخشريُّ[١].

وقيل: إنَّ بَينَهُما عمومًا وخصوصًا مِن وَجهٍ، فالمَضمومُ: التَّسلُّطُ على مَن تتأتَّى منه الطَّاعةُ، ويكونُ باستحقاقٍ وغيرِه، والمكسورُ: التَّسَلُّطُ على مَن تتأتَّى منه الطَّاعَةُ وغيرِه[٢]، ولا يكونُ إلا باستحقاقٍ.

وفي ثالثٍ: هما بمعنًى؛ كحَاذِرٍ وحَذِرٍ وفَارِهٍ وفَرِهٍ.

قوله: «وقُرِئَ: (مَلْك) بالتَّخفيفِ»؛ أي: بسكونِ اللامِ.

قوله: «و: (مَلَكَ) بلفظِ الفعلِ»؛ أي: الماضي.

قال أبو حيانَ: وهي على هذهِ القراءةِ جُملةٌ خبريَّةٌ لا موضعَ لها مِن الإعرابِ[٣].

قوله: «و: (مَالِكَ)[٤] بالنصبِ على المدحِ أو الحالِ»:

قال أبو حيان: أو على النِّداءِ؛ قال: والقَطْعُ أعرَبُ؛ لتناسُقِ الصِّفاتِ[٥].

قوله: «و: (مَلِيكِ) مُضافًا»:

---

(١) انظر: «المفردات في غريب القرآن» للراغب الأصبهاني (مادة: ملك)، و«الكشاف» للزمخشري (١/ ٣٢).

(٢) قوله: «وغيره»؛ أي: ومن لا تتأتى منه الطاعة. انظر: «الدر المصون» (١/ ٤٨).

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ٦٥).

(٤) قوله: «ومالك» كذا جاءت هنا بالنصب دون تنوين، وفي متن البيضاوي بالنصب منوناً، وكلاهما مروي: النصب بالتنوين رواها ابن أبي عاصم عن اليمان، ودون تنوين نسبت للأعمش وابن السميفع وعمر بن عبد العزيز وغيره. انظر: «البحر المحيط» (١/ ٦٠). وانظر التعليق الآتي.

(٥) انظر: «البحر المحيط» (١/ ٦٥). والظاهر أن كلامه على كلا الوجهين: التنوين وعدمه، فإنه بدأ كلامه بقوله: «ومَن رفع الكاف ونوَّن أو لم ينوِّن فعلى القطع إلى الرفع، ومن نصب فعلى القطع إلى النصب أو على النداء...».

زادَ أبو حيان: و(مَلَّاكِ)، قال: وهو مُحوَّلٌ من (مالك) للمبالغَةِ، قال: وكذا (مَليكِ)، أو يكونُ بمعنى: (مَلِك)، فعَلَى الأوَّلِ يأتي في إضَافَتِه ما في (مالك)، وعلى الثَّاني لا إشكالَ؛ لأنه وَصفُ مَعرفةٍ [بمعرفةٍ].

قال: وإضافةُ المِلْكِ [أو المُلْكِ] إلى ﴿يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ على مَعنى (اللامِ) لا على معنى (في)، خِلافًا لِمَن أثبتَ الإضافةَ بمعنى (في)[1].

قوله: «ويَومُ الدِّينِ: يومُ الجَزاءِ»:

قال الخُوَيِّي في «تفسيره»[2]: بين الدِّينِ والجَزاءِ فَرقٌ لَطيفٌ، فإنَّ الدِّينَ اسمٌ للجَزاءِ المحسوبِ المقدَّرِ بقَدْرِ ما يقتضيهِ الحِسابُ إذا كانَ ممَّنْ مَعَه وقعَ الأمرُ المجزيُّ به، فلا يقالُ لِمَن جازى عَن غيرِهِ أو أَعطى كثيرًا في مُقابلَةِ قليلٍ: دِيْن، ويقال: جَزاء.

قوله: «ومنه: كما تَدينُ تُدانُ»:

قلتُ: هو مثلٌ مَشهورٌ وحديثٌ مَرفوعٌ؛ أخرجَه ابن عديٍّ في «الكامل» بسنَدٍ ضعيفٍ مِن حديثِ ابن عمرَ مرفوعًا[3].

وله شاهدٌ مُرسَلٌ: قال عبدُ الرَّزاقِ في «المصنَّف»: أنا[4] معمرٌ، عن أيوبَ، عن

---

(١) انظر: «البحر المحيط» (١/ ٦٤ ـ ٦٦)، وما بين معكوفتين منه.

(٢) وهو تتمة «تفسير القرآن» للرازي، لأبي العباس أحمد بن خليل بن سعادة الخُوَيِّي، قاض شافعيٌّ من العلماء بالكلام، ولد فـي خُـوَيّ بأذربيجان، وتعلم بها وبخراسان، ثم ولي قضاء القضاة بالشام، وتوفي بدمشق سنة (٦٣٧هـ). انظر: و«كشف الظنون» (٢/ ١٧٥٦)، و«هدية العارفين» (١/ ٩٢ ـ ٩٣)، و«الأعلام» (١/ ١٢١).

(٣) رواه ابن عدي في «الكامل» ترجمة محمد بن عبد الملك الأنصاري (٦/ ١٥٨).

(٤) في (س): «أنبأنا».

أبي قِلَابةَ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «البِرُّ لا يَبلى، والإثمُ لا يُنْسَى، والدَّيَّانُ لا يموتُ، فكُن كما شِئْتَ كمَا تَدِينُ تُدان»[1].

أخرجَه البيهقيُّ في كتابِ «الأسماء والصفات» من طريقِه[2].

وشاهدٌ موقوفٌ: أخرجَ الإمامُ أحمدُ بن حنبل في كتابِ «الزهد» عن مالك بن دينارٍ قال: مكتوبٌ في التَّوراةِ: كما تَدينُ تُدانُ وكما تَزرَعُ تَحصُدُ[3].

وأخرج الدَّيلميُّ في «مسند الفردوس»، عن فضالةَ بن عبيدٍ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مكتوبٌ في الإنجيلِ: كما تَدين تُدان، وبالكيلِ الذي تَكيلُ تَكتَالُ»[4].

قال الميدانيُّ في «الأمثال»: مَعناه: كما تَعمَلُ تُجازَى، فسَمَّى العملَ المبتدأَ دِينًا وجَزاءً للمُطابقَةِ على حدِّ ﴿فَٱعْتَدُواْ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤].

قال: ويجوزُ أن يجريَ على ظاهرِهِ؛ أي: كما تُجازي أنت الناسَ على صَنيعِهِم كذلك تُجازَى أنت على صَنِيعِك، والكافُ في «كَما» في محلِّ نَصبٍ نعتًا للمَصدَرِ؛ أي: تُدَانُ دِيْنًا مِثلَ دِيْنِك[5].

وأخرج الخرائطيُّ في كتابِ «اعتلال القلوب» من طريقِ ابنِ الأعرابيِّ عَن بعضِ شُيوخِه قال: كان الحارثُ بن أبي شِمْرٍ الغَسَّانيُّ إذا أعجَبَتْه امرأةٌ بعثَ إليها فاغتَصَبَها

---

(١) رواه عبد الرزاق في «المصنف» (٢٠٢٦٢). ومن طريق عبد الرزاق رواه أحمد في «الزهد» (ص: ١٤٢) لكن عن أبي قلابة عن أبي الدرداء قوله.

(٢) رواه البيهقي في «الأسماء والصفات» (١٣٢). وانظر: «الكافي الشاف» لابن حجر (ص: ٣).

(٣) لم أقف عليه في المطبوع من «الزهد» للإمام أحمد.

(٤) رواه الديلمي في «الفردوس» (٦٣٨٦).

(٥) انظر: «مجمع الأمثال» للميداني (٢/ ١٥٥).

نفسَها، فبعثَ إلى الزَّاهريَّةِ بنت خويلدِ بن نُفَيلِ بن عمرو بن كلابٍ فاغتصَبَها، فأتاهُ أبوها فقالَ في ذلك:

يا أيها المَلِكُ المَخوفُ أمَا ترى ... ليلًا وصُبْحًا كيفَ يختلفانِ

هل تَسْتَطيعُ الشَّمسَ أن تأتي بها ... ليلًا وهل لكَ بالمليكِ يَدانِ

فاعلَمْ وأيقِنْ أنَّ مُلكَكَ زائِلٌ ... واعلَمْ بأنَّ كما تَدِينُ تُدَانُ

فتذمَّمَ وخافَ العُقوبَةَ فردَّها وأعطاهُ[1] ثلاثَ مئةِ بَعيرٍ[2].

قوله: «وبيتُ الحماسةِ:

ولم يَبْقَ سِوى العُدْوانِ دِنَّاهُم كما دانُوا»

«الحماسَةُ» كتابٌ لأَبي تمَّامٍ الطائيِّ جمعَ فيه أَشْعارًا انتقاها مِن كلامِ العَربِ، وصَدَّرَه بما يتعلَّقُ بالحربِ، ثم أتى بالنَّسيبِ والمدحِ والهجوِ والأَدبِ، وغلبَت التَّسميةُ بالمصدَّرِ به، والحَماسَةُ: هي الشِّدَّةُ والشَّجاعَةُ، يقال: حَمُسَ الرَّجلُ يَحمُسُ حماسةً: إذا تَشدَّدَ.

قال بعضُ شُرَّاحِ «الحماسة»: لَمَّا قَفَلَ أبو تمامٍ حَبيبُ بن أوسٍ الطائيُّ من نَيْسابورَ مُتوجِّهًا نحو العراقِ دخلَ هَمَذان والزَّمانُ شَاتٍ، فحالَ الثَّلجُ بينَهُ وبينَ المَسيرِ، فأضافَه أبو الوفاءِ محمَّدُ بن عبد العزيزِ بن سهلٍ، وكان أديبًا مِن أولادِ الرُّؤساءِ، وله شِعرٌ تَرتَضيه الشُّعراءُ، فلَمَّا طالَ مقامُ أبي تمامٍ عندَه أحضرَهُ كتبَهُ،

---

(١) في (ز): «وأعطاها».

(٢) رواه الخرائطي في «اعتلال القلوب» (١٩٤). وروي أن القائل لهذه الأبيات هو يزيد بن الصعق الكلابي كما في «جمهرة الأمثال» (٢/ ١٦٨).

فاختارَ أبو تمامٍ مِنها هذا الاختيارَ، وشَخَصَ أبو تمامٍ وبَقِيَت الكتبُ عندَ أبي الوفاءِ لا يُمَكِّنُ أحدًا منها، إلى أن ماتَ ووقعَتْ كُتُبُه إلى رجلٍ مِن أهلِ الدِّيْنَوَرِ يُعرَفُ بأبي العواذِلِ، فنَسخَ هذه الكتبَ الثَّلاثةَ وحَمَلَها إلى أَصبَهانَ، فانتشَرَت النُّسَخُ بها وعُنِيَ بها أهلُ أصبَهانَ بتَصحِيحِها، وسارَ هذا الكتابُ في الآفاقِ، فلهذا لا تَجِدُ[1] أحدًا يَرويهِ مُسنَدًا إلى أبي تَمَّامٍ[2].

قلت: قَد وَقَعَ لنا مَرويًّا بالإسنادِ مِن طريقِ أبي غالبٍ محمَّدِ بن أحمدَ بن سهلٍ الواسطيِّ المعروفِ بابن بَشران، عن أبي عبدِ الله الحسينِ بن عليٍّ النَّمِريِّ، عن أبي رِياشٍ أحمدَ بن أبي هاشم بن شبيلٍ، عن أبي المطرِّفِ الحسنِ بن يوسفَ الأنطاكيِّ، عن أبي تمامٍ.

وقد رواها مِن وجهٍ آخر عن أبي رِياشٍ أبو بكرٍ محمَّدُ بن عليٍّ بنِ الفخارِ الجذاميُّ[3] في فِهرستِه المسمَّى: «صِوان النُّخَب في أسماءِ الشيوخِ والكُتُب» والبيتُ المذكورُ للفِنْدِ، واسمُه شَهلُ ـ بالشينِ المعجمةِ ـ بنُ شيبانَ بنِ ربيعةَ بنِ زِمَّانَ الزِّمَّانيِّ قالها في حربِ البَسوسِ.

قال الخطيبُ التبريزيُّ: وإنما سمي فِنْدًا لأن بكرَ بن وائلٍ بَعَثوا إلى بني حَنِيفَةَ في حربِ البَسوسِ يَستَنْصِرونَهُم فأَمَدُّوهُم به[4]، فلمَّا أتى بكرًا وهو مُسِنٌّ جدًّا قالوا: وما يُغني هذا العشبة عنا؟ قال: أو ما ترضون أن أكونَ لكم فِنْدًا تأوونَ إليه[5].

---

(١) في (س): «لا ترى».

(٢) انظر: «شرح الحماسة» لأبي القاسم زيد بن علي الفارسيّ ـ المتوفى: (٤٦٧ هـ) ـ (٢/ ٧٥).
وعقب الفارسي هذه القصة بقوله: «وقيل: إن ذلك غير صحيح».

(٣) توفي سنة (٧٥٤هـ). انظر: «هدية العارفين» للبغدادي (٢/ ١٥٩).

(٤) إلى هنا ذكره التبريزي في «شرح ديوان الحماسة» (١/ ٥). وانظر التعليق الآتي.

(٥) انظر: «الاقتضاب» للبطليوسي (١/ ١٢٨)، و«خزانة الأدب» للبغدادي (٣/ ٤٣٥). وقد ذكرا =

قال الخطيبُ: والفِنْدُ القِطعَةُ من الجبلِ[1].

وقال غيرُه من شُرَّاحِ «الحماسَةِ»: الفِنْدُ شِمراخٌ من الجبلِ، وقد لُقِّبَ به لعِظَمِ خَلْقِه تَشبيهًا بالجبلِ، وأوَّلُ القَصيدَةِ:

صَفَحْنَا عن بَنِي ذُهْلٍ ... وقُلْنَا القَوْمُ إِخْوانُ

عَسَى الأَيَّامُ أَنْ يَرْجِعْـ ... ـنَ قَومًا كالذي كانوا

فلمَّا صَرَّحَ الشرُّ ... فأمسى وَهْوَ عُريانُ

ولم يبقَ سِوى العُدْوا ... نِ دِنَّاهُمْ كمَا دانُوا

مَشَيْنَا مِشْيَةَ اللَّيْثِ ... غَدَا واللَّيْثُ غَضْبَانُ

بِضَربٍ فيه تَفْجِيعٌ ... وتَخْضِيعٌ وإِقرانُ

وطَعْنٍ كفَمِ الزِّقِّ ... غَدا والزِّقُّ مَلآنُ

وبعضُ الحِلْمِ عندَ الجَهْـ ... ـلِ للذلَّةِ إِذْعَانُ

وفي الشرِّ نجاةٌ حِيـ ... ـنَ لا يُنْجِيكَ إِحسَانُ[1]

قولُه: «صرَّحَ الشرُّ»؛ أي: ظهرَ كلَّ الظُّهورِ، وأكَّد ذلك بقولِه: «فأَمْسَى وهو عُريانُ»؛ أي: مكشوفٌ، و«دِنَّاهُم كمَا دانوا»؛ أي: جازَيْنَاهُم مثلَ ما ابتدَؤونا بهِ.

قوله: «أضافَ اسمَ الفاعِلِ إلى الظَّرفِ»؛ أي: على قراءةِ ﴿مالك﴾:

= القصة كاملة، وفيهما: الفند: القطعة العظيمة من الجبل. والعَشَبَة والعَشَمَة ـ بالباء والميم ـ: الشيخ المسن.

(١) لم أجده في «شرح ديوان الحماسة» للتبريزي، وانظر التعليق السابق.

(١) انظر: «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (ص: ٢٧ ـ ٣١).

قال الشَّريفُ: وأمَّا إضافةُ ﴿ مَٰلِكِ ﴾ فلا إشكالَ فيها؛ لأنَّها إضافةُ الصِّفَةِ المشبَّهةِ إلى غيرِ مَعمولِها كما في ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، فتكونُ حَقيقيَّةً لا لفظيَّةً، فإنَّها إضافَتُها إلى الفاعلِ.

قال: فإن قيلَ: المضافُ إليه فيهما مَفعولٌ به في المعنى، فتكُونُ إِضافَتُهما غيرَ مَحضَةٍ[١].

قلنا: الصِّفَةُ المشبَّهَةُ لا تعمَلُ النَّصبَ أَصْلًا[٢].

وقال أبو حيَّان: مَن قرأ بلَفْظِ ﴿ مَٰلِكِ ﴾ على فَعل مكسورِ العينِ أو ساكنِها أو (مليك) بمعناهُ فظاهرٌ؛ لأنه وَصفُ مَعرِفَةٍ [بمعرفة]، ومَن قرأَ ﴿ مَٰلِكِ ﴾ أو (ملَّاك) أو (مليك) محوَّلَينِ مِن ﴿ مَٰلِكِ ﴾ للمُبالَغَةِ: فإن كانَ بمعنى الماضي كانَتْ إِضافَتُه مَحْضَةً، فيكونُ إذ ذاكَ مِن وَصْفِ المعرِفَةِ بالمَعرِفَةِ، ويدلُّ عليه قراءَةُ مَن قرأَ: (مَلَكَ يومَ الدِّين) فعلًا ماضيًا، وإن كان بمعنى الاستقبالِ ـ وهو الظَّاهرُ لأنَّ اليومَ لم يوجَد ـ فهو مُشكِلٌ؛ لأنَّ اسمَ الفاعلِ إذا كانَ بمعنى الحالِ أو الاستقبالِ فإنَّهُ تكونُ إضافَتُهُ غيرَ مَحْضَةٍ، فلا يَتعرَّفُ بالإضافَةِ وإن أُضِيفَ إلى مَعرِفَةٍ، فلا يكونُ إذ ذاكَ صِفَةً؛ لأنَّ المعرفةَ لا تُوصَفُ بالنَّكِرَةِ، ولا بدلَ نكرةٍ من مَعرفَةٍ؛ لأنَّ البَدَلَ بالصِّفاتِ ضَعيفٌ.

قال: وحلُّ هذا الإشكالِ: أنَّ اسمَ الفاعلِ إذا كان بمعنى الحالِ أو الاستقبالِ جازَ فيه وَجهان:

أحدهما: ما قدَّمناهُ مِن أنَّه لا يتعرَّفُ بما أُضيفَ إليه؛ إذ يكونُ مَنْوِيًّا فيه الانفصالُ مِن الإضافةِ، وكأنَّهُ عَمِلَ النَّصبَ لَفْظًا.

---

(١) قوله: «غير محضة»؛ أي: لفظية، وهكذا وقعت عند الجرجاني.

(٢) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/ ٥٧).

الثاني: أن يتعرَّفَ به إذا كان مَعرِفَةً، فيُلحظُ فيه أنَّ المَوصوفَ صارَ معروفًا[١] بهذا الوَصفِ، وكأنَّ تَقييدَهُ بالزَّمانَ غيرُ مُعتبَرٍ، قال: وهذا الوَجهُ غَريبُ النَّقلِ لا يَعرِفُه إلا مَن له اطِّلاعٌ على «كتابِ» سِيبويه.

قال سيبويه: وزَعمَ يُونسُ والخَليلُ أنَّ الصِّفاتِ المُضافَةَ التي صارَتْ صِفَةً للنَّكِرَةِ قد يجوزُ فيهنَّ كلِّهِنَّ أن يكنَّ مَعرفَةً[٢]. انتهى.

قوله: «إجراءً له مَجرى المفعولِ به»:

قال الطيبيُّ: رُوِيَ بضمِّ الميمِ من المزيدِ، والرِّوايَةُ الصَّحيحَةُ بالفتحِ بمعنى الإجراءِ؛ كقوله: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾ [نوح: ١٧]، أو بمعنى المكانِ[٣].

وقال الشَّريفُ: يُرْوَى بالضمِّ والفَتْحِ: إمَّا مَصدَرًا وإمَّا مَكانًا[٤].

وما ذكرَه المصنِّفُ من أنَّه على إجرائِه مجرى المفعولِ هو المشهورُ في الآية.

وقد قيل: إنَّه مضافٌ إلى المفعولِ به حقيقةً، والمعنى: أنه تعالى يملِكُ يومَ الدِّينِ أن يأتيَ به، ويؤيِّدُه قراءةُ (مالكٍ) ـ منوَّنًا ـ (يومَ) بالنَّصبِ، وعلى هذا مشَى ابنُ السَّرَّاجِ[٥] فقال: هي إضافَةٌ حقيقيَّةٌ والمُرادُ: مَالِكِ نفسِ اليومِ لا يقدِرُ على الإتيانِ بِهِ

---

(١) في (س): «معرفاً».

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ٦٤ ـ ٦٥). وانظر: «الكتاب» لسيبويه (١/ ٤٢٨).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (١/ ٧٣٥ ـ ٧٣٦). وعبارة «الكشاف»: «مُجرًى مجرى المَفْعول به».

(٤) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/ ٥٧)، وفيه: إما مصدر أو مكان.

(٥) هو محمد بن السري بن سهل البغدادي، المعروف بابن السَّرَّاج النحوي، المتوفى سنة (٣١٦هـ)، له كتاب «احتجاج القُرَّاء في القراءات»، و«الأصول في النحو»، وغيرهما، وستأتي ترجمته في (ص: ٣٠٣) فانظرها ثمة.

إلا اللهُ تعالى، كقوله: ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ﴾ [الأعراف: ١٨٧] قال: وحَمْلُهُ على الحَقيقَةِ أَوْلَى مِن حَمْلِه على المَجازِ.

قوله: «على الاتِّساع»:

قال الطيبيُّ: أي: جعلَ المفعولَ فيه بمنزلَةِ المفعولِ به[1].

وقال الشَّريفُ: الاتِّساعُ في الظَّرفِ أن لا يُقدَّرَ معه (في) توسُّعًا، فينصبُ نصبَ المفعولِ بهِ كقولِه:

ويومًا شَهِدْناهُ سليمًا وعامرًا[2]

قوله: «يا سارِقَ الليلةِ أهلَ الدارِ»:

وجهُ الاستشهادِ: أنَّه جعلَ الليلةَ مَسروقَةً وإنما هي مَسروقٌ فِيها.

قال الشَّريفُ: و«أهلَ الدَّارِ» منصوبٌ بـ«سارِقَ» لاعتمادِه على حرفِ النِّداءِ كقولِك: يا ضارِبًا زيدًا، و: يا طالِعًا جبلًا[3].

قوله: «ومعناه: مالك الأمورِ يومَ الدِّين»:

قال الشَّريفُ: يعني: أنَّ الظَّرفَ وإن قُطِعَ في الصُّورةِ عن تَقديرِ (في) وأُوقِعَ مَوقِعَ المفعول به، إلا أنَّ المقصودَ الذي سيقَ الكلامُ لأجلِه على الظرفيَّةِ؛ لأنَّ

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (١/ ٧٣٥).

(٢) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/ ٥٧). وهذا صدر بيت لرجل من بني عامر، وعجزه:

قليلاً سِوى الطَّعْنِ النِّهالِ نَوافِلُهْ

وهو بهذه الرواية في «معاني القرآن» للزجاج (١/ ١٢٨)، وذكره سيبويه في «الكتاب» (١/ ١٧٨)، وابن الشجري في «الأمالي» (١/ ٧)، برواية: ويومٍ........ قليلٍ.

(٣) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/ ٥٨).

كونَه مالكًا ليومِ الدينِ كنايةٌ عَن كونِه مالكًا فيه للأَمرِ كلِّه، فإنَّ تملُّكَ الزَّمانِ كتملُّكِ المكان يَستَلزِمُ تملُّكَ جميعِ ما فيه[1].

قوله: «أو له الملكُ في هذا اليومِ على وَجه الاستمرارِ لتكونَ الإضافَةُ حَقيقيَّةً بعدَه لوُقوعِه صفَةً للمَعرفَةِ»:

قال الشيخُ سعدُ الدين: **فإن قيل**: قد ذكرَ في «الكشاف» في قوله: ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنًا﴾ [الأنعام: ٩٦] أنه إذا قُصدَ باسمِ الفاعلِ زمانٌ مُستمِرٌّ كانَت الإضافَةُ لَفظيَّةً.

قلنا: الاستمرارُ يَحتَوِي على الأزمنَةِ الماضيَةِ والآتيَةِ والحالِ، فتارةً يُعتبرُ جانبُ الماضي فتَجعلُ الإضافَةُ حقيقيَّةً، وتارةً جانبُ الآتي والحالِ فتُجْعَلُ لفظيَّةً، والتَّعويلُ على القرائنِ والمقاماتِ.

فإن قيل: التَّقييدُ بيومِ الدينِ يُنافي الاستمرارَ لكَوْنِه صريحًا في الاستقبالِ.

قلنا: معناه: الثُّبوتُ والاستقرارُ مِن غيرِ اعتبارِ حُدوثٍ في أحدِ الأزمِنَةِ، ومثلُ هذا المعنى لا يمتَنِعُ أن يُعتبرَ بالنِّسبَةِ إلى يوم الدينِ؛ كأنه قيل: هو ثابتُ المالكيَّةِ في يومِ الدِّين، أو المرادُ: أنه يُجعَلُ يومُ الدين[2] لتَحقُّقِ وقوعِه بمنزلةِ الواقعِ فتَستَمِرُّ مالكيَّتُهُ في جميعِ الأزمنَةِ.

فإن قيل: ما ذُكِرَ من الاتِّساعِ وجَعْلِ الظَّرفِ يَجري مجرى المفعولِ به صَريحٌ في أنَّ هذه إضافةُ الصِّفَةِ إلى مَعمُولها فتكونُ لَفظيَّةً قَطْعًا؟

قلنا: المرادُ أنَّه إضافةٌ إلى ما هو مفعولٌ مِن جهَةِ المعنى؛ كما يقالُ

(١) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/ ٥٨).

(٢) بعدها في (ز): «كأنه»، وليست في نسخة التفتازاني.

فـي «مالـكُ عَبيـدِه أَمسِ»: إنَّـهُ إضافـةٌ إلـى المفعـولِ؛ أي: إلى مـا يتعلَّقُ بـه تعلُّقَ المملوكيَّـةِ بحيـثُ لَوْ كانـت الصِّفَةُ على شـرائطِ العملِ كانت عاملةً فيـه[1]، انتهى.

قوله: «وتَخصيصُ الدِّينِ بالإضافَةِ إمَّا لتَعظيمِه أو لتَفرُّدِه تعالى بنفوذِ الأَمرِ فيه»:

قال الطيبيُّ: في اختصاصِ ﴿يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ دونَ يومِ القِيامَةِ وغيرِه مِن أَساميه فائدتانِ:

إحداهما: مراعاةُ الفاصِلَةِ.

وثانيتُهما: العمومُ المطلوبُ في الألفاظِ، فإنَّ الجزاءَ يَشتَمِلُ على جميعِ أحوالِ القِيامَةِ من ابتداءِ النُّشورِ إلى السَّرمدِ الدَّائمِ، بل يكادُ يتناوَلُ أحوالَ النَّشأةِ الأُولى بأسرِها، فظهرَ مِن هذا الاختصاصِ ومِن مآلِ مَعنى القِراءتينِ في الصُّورتَيْنِ إفادةُ التَّعميمِ المطلوبِ مِن أَلفاظِ هذه السُّورةِ الكريمةِ، والدَّلالةُ على التَّسلُّطِ والغلبةِ والتصرُّفِ والمَلَكَةِ، فسبيلُ ﴿مَلِكِ يومِ الدِّينِ﴾ و﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ سبيلُ ﴿رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ في الحملِ على المَفهومَيْنِ.

فانظُرْ إلى حسنِ هذا الترتيبِ السَّرِيِّ[2] وهذا النَّظمِ الأنيقِ تدهشْ مِنه، وذلك أنَّ ربَّ العالمينَ آذنَ بالتصرُّفِ التامِّ في الدُّنيا ملكًا وتربيةً، و﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ دلَّ على ذلك في العُقبى تسلُّطًا وقهرًا، وتوسيطُ ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ بينَهُما منادٍ بترجيحِ جانبِ الرَّحمةِ، وأنه تعالى رَحمنُ الدنيَا ورَحيمُ الآخرةِ[3].

---

(١) انظر: «حاشية التفتازاني على الكشاف» (و١٤ب – و١٥أ).

(٢) في (ز): «السوي».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (١/ ٧٣٥).

وإجراءُ هذه الأوصافِ على اللهِ تعالى من كونِه مُوْجِداً للعالَمِين، ربًّا لهم، مُنْعِماً عليهم بالنِّعَم كلِّها ظاهرِها وباطنِها عاجلِها وآجلِها، مالكاً لأمورِهم يومَ الثَّوابِ والعقاب= للدَّلالةِ على أنه الحقيقُ بالحمدِ لا أحدَ أحقُّ به منه، بل لا يستحِقُّه على الحقيقةِ سواهُ، فإنَّ ترتُّبَ الحكمِ على الوصفِ يُشْعِرُ بعلِّيَّته له، وللإشعارِ من طريق[1] المفهُومِ على أنَّ مَن لم[2] يتَّصفْ بتلك الصِّفاتِ لا يستأهلُ لأنْ يُحمَدَ فضلاً عن أنْ يُعْبَدَ؛ ليكونَ دليلاً على ما بعده وهو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[3].

فالوصفُ الأَوَّلُ[4] لبيانِ ما هو الموجِبُ للحمدِ وهو الإيجادُ والتربيةُ، والثاني والثالثُ[5] للدَّلالةِ على أنه متفضِّلٌ بذلك مختارٌ فيه، ليس يَصْدُرُ منه[6] لإيجابِ بالذاتِ، أو وجُوبٍ عليه قضيَّةً[7] لسوابقِ الأعمال حتى يَستحقَّ به الحمدَ، والرابعُ[8]

---

(١) في (خ): «وللإشعار بطريق».

(٢) في (خ): «لا».

(٣) «وهو إياك نعبد» من (ت). وقوله: «ليكون» بالياء التحتية أو التاء الفوقية؛ أي: لتكون الأوصاف المذكورة، أو كلُّ واحد منها، أو أجزاؤها. انظر: «حاشية الشهاب على البيضاوي» (١/ ١٠٩).

(٤) أي: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.

(٥) أي: ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾

(٦) في (خ): «عنه».

(٧) قوله: «قضيةً» مصدر أو اسم مصدر بمعنى القضاء؛ كالعطية بمعنى العطاء، والقضاءُ بمعنى: الأداء، كما في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمُ الصَّلَاةَ﴾ [النساء: ١٠٣] أي: أديتموها، وهو مفعول لأجله ـ أي: تعليل ـ لقوله: «أو وجوب عليه» وقيل: لـ«يصدر» من حيث التعلق بالوجوب. وقوله: «لإيجاب بالذات» رد على الفلاسفة، وتحقيقه في الأصول، وقوله: «أو وجوب عليه» ردّ على المعتزلة فإنهم يزعمون وجوب أمور عليه تعالى كثواب المطيع ورعاية الأصلح. انظر: «حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي» (١/ ١١٠).

(٨) أي: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾.

لتحقيقِ الاختصاصِ، فإنه ممَّا لا يَقْبلُ الشركةَ فيه بوجهٍ ما، وتضمينِ[١] الوعدِ للحامدِينَ والوَعيدِ للمُعْرِضين.

قولـه: «وإجـراءُ هذه الأوصـافِ على الله تعالى مِـن كونه ربًّـا للعالمينَ..» إلى آخره:

قال الشَّريفُ: أي: لَمَّا دلَّ بـلامَـي التَّعريفِ والاختصاصِ على أنَّ جنسَ الحَمْدِ مُختَصٌّ به تعالى وحقٌّ له، أَجرَى عليه تلكَ الأوصافَ العِظامَ ليكونَ حجَّةً واضحَةً ودلالةً قاطعةً على انحصارِ الحَمْدِ فيه واستحقاقِه إياه، فذكَر:

أولًا: مـا يتعلَّـقُ بالابتـداءِ مِـن كونـه ربًّـا مالـكًا للأشـياءِ كلِّها لا يخرجُ شـيءٌ منهـا مـن مَلَكوتِه؛ أي: سـلطَنَتِه الشـاملَةِ، ومن ربُوبيَّتِـه الكاملَةِ، يتصـرَّفُ فيها على وفـقِ مَشـيئَتِه ويربيهـا؛ أي: يُرَقِّيها في مَـدارجِ الكَمالِ علـى مُقتَضَى عِنايَتِـه بإضافةِ الجودِ وإعـدادِ أسـبابِ الكَمالاتِ.

وثانيًا: ما يتعلَّقُ بالبقاءِ مِن إسباغِه عليها نِعَمًا ظاهرةً وباطنةً جليلَةً ودقيقَةً.

وثالثًا: ما يتعلَّقُ بالإعادةِ مِن كَونه مالكًا للأمرِ كلِّهِ يومَ الجزاءِ؛ كأنَّه قيل: الحمدُ لله الذي مِنه الابتداءُ والانتهاءُ فهو الحَقيقُ بالثَّناءِ[٢].

قوله: «لا يستأهلُ لأن يُحمَدَ»:

قلتُ: قد عدَّ الحريريُّ في «درَّةِ الغوَّاص» هذه الكلمةَ مِن جُملةِ أوهامِ الخواصِّ فقال: يقولون: «فلانٌ يستَأْهِلُ الإكرامَ» و«هو مُستَأْهِلٌ للإنعامِ»، ولم تُسمَعْ هاتانِ اللفظتانِ في كلامِ العربِ، ولا صوَّب التلفُّظَ بهما أحدٌ من أعلامِ الأدبِ، ووجهُ

---

(١) عطف على «تحقيق».

(٢) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/ ٥٩ ـ ٦٠).

الكَلامِ أن يقال: فلانٌ يستَحِقُّ المكرُمَةَ، وهو أهلٌ لإسداءِ المَكرُمَةِ. وأمَّا قولُ الشَّاعر:

لا بـــلْ كُلِي يـــا أمَّ واسْـــتَأْهِلِي   إنَّ الـــذي أنفَقْـــتُ مِـــن ماليَه[1]

فإنه عنى بلفظِ «استَأْهِلِي»: اتَّخِذي الإهالَةَ، وهي ما يُؤْتَدَمُ به من السَّمْنِ[2].

وقال الجوهري في «الصحاح» تقول: فلانٌ أهلٌ لكذا، ولا تقل: مُستَأْهِلٌ، والعامَّةُ تقوله[3].

لكنْ في «القاموس»: استَأْهَلَ كذا: استَوْجَبَه، لغَةٌ جيِّدَةٌ، وإنكارُ الجوهريِّ باطلٌ[4].

وفي «الأساس»: فلانٌ أهلٌ لِكذا، واستَأْهَلَ لذلك، وهو مُستَأْهِلٌ له، وقد سمعتُ أهلَ الحجازِ يَستعمِلُونَه استعمالًا واسِعًا[5].

قوله: «فضلًا عن أنْ يُعبَدَ»:

قال أبو حيان: سُئِلْتُ عَن قولهم: «إنَّ زيدًا لا يملكُ درهمًا فضلًا عن دينارٍ»، بمَ انتصبَ «فضلًا»، وما المعنى في ذلك؟

فقلتُ: الذي نقولُ في ذلك بعد تَسليمِ أنَّ هذا الكلامَ مِن لسانِ العربِ: إنَّ بعضَ النَّاسِ قد نَسبَ ذلك إلى العربِ.

---

(١) قائلـه عمـرو بن أَسْـوَى من عبد القيـس كما في «المعاني الكبيـر» لابن قتيبة (١/ ٣٨٢)، و«اللسـان» و«التـاج» (مـادة: أهـل)، وذكـره ابـن قتيبـة أيضـا فـي «أدب الكاتـب» (ص: ٣١٩) برواية: «يـا مَيّ» بدل: «يـا أمّ».

(٢) انظر: «درة الغواص» للحريري (ص: ١٧).

(٣) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: أهل).

(٤) انظر: «القاموس المحيط» للفيروزأبادي (مادة: أهل).

(٥) انظر: «أساس البلاغة» للزمخشري (مادة: أهل).

وأما أبو عليٍّ الفارسيُّ فقال في تَعليقٍ جمعَ فيه مسائلَ من المشكلاتِ[١]: إنَّ قول القائلِ: «إن زيدًا لا يملِكُ دِرْهمًا فضلًا عَن دينارٍ»، ثمَّ وَجَّهَ النَّصبَ بما سنذكره.

فقوله: إن قول القائلِ كذا، ليس بنصٍّ أنَّه مِن كلامِ العربِ.

وقد طالعتُ مِن دواوينِ العَرَبِ جاهليِّها وإسلاميِّها الجملةَ الكثيرةَ فلَمْ أَرَ مثلَ هذا وقعَ في كلامِها، وقد جَرَت بيني وبين بعضِ فُضَلاءِ أصحابِنا هذه المسألةُ فقال: كان الأستاذُ أبو الرِّضا مساعدُ بن محمد بن عبد الواحدِ الأنصاريُّ المرسيُّ قد جَرَت عِندَه هذه المسألةُ، فأنشدَنا عن بعضِ النُّحاةِ فيها ما يدلُّ على أنَّها مَسموعَةٌ وهو قولُ الشاعرِ:

قلَّمَا يَبْقَى على هذا القَلَقْ ... صَخْرَةٌ صَمَّاءُ فَضْلًا عَن رَمَقْ[٢]

فظاهرُ هذا البيتِ يَقتَضِي أنَّ ذلك مِن لسانِ العرب، ويَنبَغِي في إثباتِ مثلِ هذا إلى صِحَّةِ نقلٍ، ولا يُغترُّ بكلامِ مَن قدَّمْنا ذكرَهُ أنَّ ذلك مِن لسانِ العربِ، فليسَ بقولِ مَن هو ضابطٌ في هذه الصِّناعةِ، ونتكلَّمُ عليها على تَقديرِ أنَّها مِن كلامِ العربِ فنقول:

القولُ على الإعرابِ مُرَتَّبٌ[٣] على فهمِ المعنى، ومعنى هذا الكلامِ: الإخبارُ أنَّهُ لا يملِكُ دِرهمًا ولا دينارًا، وأن عدمَ مُلكِهِ للدينارِ أولى، وكأنَّهُ قال: لا يملِكُ درهمًا فكيفَ يملِكُ دينارًا؟ أي: وإذا انتفَى مِلكُهُ لدِرهَمٍ كان أحَقَّ أن ينتفيَ مِلكُه لدينارٍ؛ لأنَّهُ مَن قدرَ على دينارٍ كان في العادةِ قادرًا على درهمٍ؛ لأنَّ القليلَ مُندَرِجٌ في الكثيرِ،

---

(١) «المسائل المشكلة» لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، المتوفى سنة (٣٧٧هـ). انظر: «هدية العارفين» (١/ ٢٧٢).

(٢) ذكره ابن هشام في «المسائل السفرية» (ص: ١١).

(٣) في (س): «مترتب».

وكذلك إذا انتفَى بقاءُ الصخرةِ الصمَّاءِ على هذا القلقِ فكيفَ يبقى الرَّمقُ الذي عادتُهُ أن يَفْنَى بأدنى شيءٍ؟ هذا شرحُ المعنى الذي يريدُهُ مَن يتكلَّمَ بهذا الكلامِ.

وأما الإعرابُ: فنُقِلَ عن الفارسيِّ أنَّ «فضلًا» يجوزُ نصبُه على المصدَرِ أو الحالِ، انتهى ما نُقِلَ عنه.

ونحن نقرِّرُ ذلك فنقول: «فضلًا» ظاهرُه أنَّهُ مِن الفضلَةِ التي هي البقيَّةُ، ومنه: الفضالَةُ، وهي الباقي مِن الشَّيءِ، يقال: فَضَلَ منه شيءٌ؛ أي: بَقِيَ، أو مِن فَضَلَ على زيدٍ؛ أي: زادَ عليه في الخيرِ؛ قال الشاعرُ:

فكفَى بِنا فَضْلًا على مَن غيرُنا ... حبُّ النبيِّ محمَّدٍ إيَّانا[1]

أي: زيادةً على ناسٍ غيرِنا، ويقالُ منه لِمَن صارَ ذلك سجيَّةً له: «فَضُلَ الرَّجُلُ» بضم الضادِ.

ويحتمِلُ أن يتخرَّجَ على هذين الاشتقاقَيْنِ، وهما: معنى البقيَّةِ ومعنى الزيادةِ، فإذا جعلناهُ مَصدرًا فلا بدَّ له من عاملٍ، ولم يتقدَّمْه ما يَصْلُحُ أن يكونَ عامِلًا فيه، فيُحتاجُ إلى إضمارِه، وتقديرُه: يفضُلُ فَضلًا عن دينارٍ، ففي «يفضُلُ» ضميرٌ يعودُ إلى الدِّرهَمِ، و«يَفضُلُ» في موضعِ الصِّفَةِ، ويصيرُ المعنى: أنَّه لا يملكُ درهمًا فاضلًا عن دينارٍ؛ أي: باقيًا عن دينارٍ، أو: زائدًا عن دينارٍ، بل يملكُ الدرهمَ ولا يكونُ فاضلًا عن دينارٍ.

وإنَّما كان كذلك لأنَّ النَّفيَ إذا دخلَ على شيءٍ مُقيَّدٍ إنما يتسلَّطُ على ذلك القَيْدِ، فإذا قلتَ: «ما قامَ رجلٌ عاقلٌ» فمنطوقُه: انتفاءُ القيامِ عن رجلٍ عاقلٍ، ومَفهومُه: أنه

---

(١) قاله كعب بن مالك. انظر: «ديوانه» (ص: ٢٨٩).

قامَ رجلٌ غيرُ عاقلٍ، وكذلك «ما جاءَ زيدٌ ضاحكًا» منطوقُه: انتفاءُ مجيءِ زيدٍ في حالِ ضحكٍ، ومَفهومُه: أنه جاءَ غيرَ ضاحكٍ.

وقد تقدَّمَ شرحُ المعنى في هذا الكلامِ، وأنَّ المقصودَ به: نفيُ مِلْكِه الدرهَمَ والدِّينارَ، وأن عدمَ ملكِه للدينارِ أَوْلى، لكنْ يتخرَّجُ ذلك على قاعدةٍ للعربِ[١]، وهي: أنَّه متى نُفِيَ شيءٌ مُقيَّدٌ[٢] فقد قدَّمْنا أن النَّفْيَ يتسلَّطُ على ذلك القَيْدِ، هذا هو الأكثرُ في كلامِهِم.

ولهم طريقةٌ أخرى، وهي: أنهم يقصدونَ نفيَ المحكومِ عليه بانتفاءِ صِفَتِه، فيقولون: «ما قامَ رجلٌ عاقِلٌ»؛ أي: لا رجلَ عاقلَ فيقومَ، وكذلك يقصدونَ بنفيِ الحُكمِ نفيَ المحكومِ عليه فيقولون: «ما قام رجلٌ»؛ أي: لا رجلَ فيَقومَ، وهي طريقةٌ مَعروفةٌ لهم، قال امرؤ القيسِ:

على لاحِبٍ لا يُهتدَى بمَنارِه[٣]

لا يريدُ أن يُثبِتَ لهذا الطريقِ منارًا وينفيَ عنه الاهتداءَ، إنَّما يريدُ نفيَ المنارِ فتَنْتَفِي الهدايةُ به، أي: لا منارَ لهذا الطريقِ فيُهتَدَى بهِ.

وقال الأَفْوَهُ الأَوْدِيُّ:

---

(١) في (ز) و(س): «العرب».

(٢) في (س): «بقيد».

(٣) انظر: «ديوان امرئ القيس» (ص: ٩٦)، وعجزه:

إذا سافَهُ العَوْدُ النَّباطيُّ جَرْجَرا

اللاحب: الطريق المنقاد الذي لا يَنْقَطِع، سافه: شمّه، النباطي: الضخم، جرجر: ضغا خوفاً من بُعده، والعَود: الجمل المسن، وإنما جعله عوداً لأنه أعلم بالطريق.

بِمَهْمَهٍ ما لأَنِيسٍ بهِ حسٌّ فما فيهِ لهُ مِن رَسِيسِ[1]

لا يريدُ أنَّ بهذا القَفْرِ أَنيسًا لا حِسَّ له، إنَّما يريدُ: لا أنيسَ به فيكونَ له حِسٌّ.

وعلى هذه الطَّريقَةِ يخرَّجُ قوله تعالى: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾ [المدثر: ٤٨]؛ أي: لا شافِعَ فتَنْفَعَهم شفاعَتُه.

وكذلكَ قولُه تعالى: ﴿لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا﴾ [البقرة: ٢٧٣]، أي: لا سؤالَ فيكونَ إلحافًا.

وإذا تقرَّرَتْ هذه الطَّريقَةُ فيتخرَّجُ قولك: «هذا لا يملِكُ دِرْهمًا فضلًا عن دينارٍ» على هذه الطريقةِ؛ أي: لا درهمَ له فيفضُلَ عن دينارٍ له، وإذا انتفى مِلكُه للدِّرهَمِ كان انتفاءُ مِلكِه للدينارِ أَوْلى.

وإنَّما جعلَه أبو عليٍّ مَنصوبًا على المصدَرِ، فاحتيجَ في ذلك إلى إضمارِ فعلٍ وذلك الفعلُ في موضِعِ الصِّفَة، ولم يَجعَل «فضلًا» صفةً للدِّرهَم= لأنه لا يكونُ المصدَرُ صِفَةً إلا إذا كانَ فيه معنى المبالغةِ، فلِكَثرةِ وقوعِ المصدَرِ مِن الموصوفِ جُعِلَ كأنَّهُ وَصفٌ له نحو قولهم: «رجلٌ صَوْمٌ»؛ أي: كثيرُ الصَّوْمِ، و«رَجُلٌ زَوْرٌ»؛ أي: كثيرُ الزِّيارةِ، وهذا المعنى مَفقودٌ هاهنا.

وأمَّا مَن تأوَّلَ المصدَرَ بمعنى مُطلقِ اسمِ الفاعلِ أو على حذفِ «ذي»؛ أي:

---

(١) انظر: «ديوان الأفوه الأودي» (ص: ٧٨)، و«أمالي القالي» (١/ ١٢٥)، و«شرح ديوان المتنبي» للمعري (ص: ٦٠٧)، وعندهم جميعاً: (وما) بدل (فما). الرسيس: بقية الحب في القلب، كأنه أخذ من قولهم: ما لَه رسيسٌ؛ أي: حس. قاله المعري. والأفوه: هو صلاءة بن عمرو بن مالك بن الحارث، ويكنى: أبا ربيعة، وهو جاهلي قديم، وذكر بعض المؤرّخين أنه أدرك المسيح عليه السلام. انظر: «سمط اللآلي» (١/ ٣٦٤).

صائِمٌ وزائِرٌ، أو: ذو صَوْمٍ وذو زَوْرٍ، فإنه يجوزُ في هذه المسألةِ أن يكونَ التَّقديرُ في «فَضلًا»: فاضلًا، أو: ذا فضلٍ، وليسَ ذلك قولُ مَن تحقَّقَ في العربيَّةِ، بل الصَّحيحُ أنَّ المصدرَ لا يوصَفُ به إلا إذا أُريدَ به المبالغَةُ.

وإذا جعلنا «فضلًا» منصوبًا على الحالِ فلا يكونُ حالًا من زيدٍ؛ لأنَّ «فضلًا عن دينارٍ» ليسَ مِن أحوالِ زيدٍ ولا من صفاتِه، إنما يكونُ مِن أوصافِ الدِّرهَمِ.

ويحتمِلُ تخريجُه على الحالِ، وجهين:

أحدُهما: أن يكونَ حالًا من درهمٍ وإن كانَ نكرَةً؛ لأنَّ الحالَ قد تأتي مِن النَّكِرَةِ وخصوصًا إذا قَبُحَ الوصفُ بها، وقد قَبُحَ بما قدَّمناه من أنَّ المصدرَ في أجودِ الأقوالِ لا يوصَفُ به حتى يرادَ به المبالغَةُ، وقد جاءَت الحالُ مِن النَّكِرَةِ في قولهم: «مَررتُ بماءٍ قِعْدَةَ رجُلٍ»، وقولِه تعالى: ﴿ أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا ﴾ [البقرة: ٢٥٩] وقد قاسَ سيبويه ذلك في «كتابِه»(١).

والوجه الثاني: أن يكونَ حالًا من المصدَرِ المُضمَرِ في الفعلِ على ما قرَّرَه سيبويه في قولهم: «ساروا سريعًا»، لم يَجْعل «سريعًا» نعتًا لمصدَرٍ محذوفٍ؛ أي: سيرًا سريعًا، إنما جعلَه حالًا من الضَّميرِ الذي للمَصدَرِ؛ كأنهم قالوا: ساروه(٢) أي: ساروا السَّيرَ سريعًا؛ أي: في حالِ سُرعَتِه، فكذلك «لا يملِكُ درهما»؛ أي: لا يملكُه ـ أي: المِلكَ ـ في حالِ كونه فاضلًا عن دينارٍ؛ أي: عن مِلْكِ دينارٍ.

وهذا التَّخريجُ الثاني قلَّ مَن يعرِفُه، وإنما يذهبُ معربو النُّحاةِ في قولهم: «ساروا سريعًا» إلى أنَّ «سَريعًا» نعتٌ لِمَصدَرٍ محذوفٍ؛ أي: سيرًا سريعًا، وإضمارُ

---

(١) انظر: «الكتاب» لسيبويه (٢/ ١١٢).

(٢) في (س) زيادة: «سريعا».

المصدرِ لدلالَةِ الفعلِ عليه كثيرٌ في لسانِ العربِ، قال تعالى: ﴿ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰ﴾ [المائدة: ٨]؛ أي: العدلُ، وقالت العرب: «مَن كذَبَ كان شرًّا له»؛ أي: كان هو؛ أي: الكَذِبُ[١].

وتقريرُ اختيارِ سيبويه هذا التَّخريجَ على تخريجِ النُّحاةِ له مكانٌ غيرُ هذا.

والمعنى الذي قرَّرناه حالةَ إعرابِه مصدرًا يجري فيه حالةَ إعرابِه حالًا، وهو أنَّ المقصودَ بذلك انتفاءُ الحالِ وذي الحالِ كما كان المعنى انتفاءَ الصِّفَةِ والموصوفِ.

وقد صنَّفَ بعضُ مُعاصرينا في هذه المسألةِ جزءًا، وهو شهابُ الدينِ أحمدُ بن إدريسَ المالكيُّ المعروفُ بالقَرَافيِّ[٢]، وجوَّزَ في إعرابِ «فَضلًا» نيِّفًا وأربعينَ وجهًا يوقَفُ عليها من كتابِه، وفيها غايةُ التَّمحُّلِ، والفُضَلاءُ لا يذكرونَ مِن الأعاريبِ إلَّا ما سَهُلَ مأخذُهُ مِن لسانِ العَرَبِ، انتهى كلامُ أبي حيَّان.

وقال الشيخُ جمال الدينِ ابن هشامٍ في «رسالةٍ» ألَّفها في إعرابِ ألفاظٍ مِنها هذا اللفظ: أما قوله: «فلانٌ لا يملِكُ درهمًا فَضْلًا عن دينارٍ» فمعناه: أنه لا يملِكُ درهمًا ولا دينارًا، وأنَّ عدمَ مِلكِه الدِّينارَ أَوْلَى من عَدمِ مِلْكِه الدِّرهَمَ، وكأنه قال: لا يملِكُ دِرهمًا فكيفَ يَملِكُ دينارًا؟ وهذا التركيبُ زَعَمَ بعضهم أنه مَسموعٌ وأَنشدَ عليه:

قَلَّما يَبقى على هذا القَلَقْ　　　صَخْرَةٌ صمَّاءُ فَضْلًا عَنْ رَمَقْ

---

(١) انظر: «الكتاب» لسيبويه (٢/ ٣٩١).

(٢) المتوفى سنة (٦٨٤هـ). انظر ترجمته في: «شجرة النور الزكية» لمحمد مخلوف (١/ ٢٧٠).

الرَّمَق: بقيَّةُ الحياةِ، ولا تُستعمَلُ «فضلًا» هذه إلا في النَّفيِ، وهو مُستفادٌ في البيتِ مِن «قلَّما»، قال بعضُهم: حَدَثَ لِـ«قَلَّ» حين كُفَّتْ بـ«ما» إفادةُ النَّفيِ كما حدَثَ لـ«إنَّ» المكسورةِ المشدَّدةِ حين كُفَّتْ بـ«ما» إفادَةُ الاختصاصِ.

قال ابنُ هشام: وهذا خَطأٌ، فإنَّ «قَلَّ» تُستعمَلُ للنفيِ قبل الكفِّ؛ يقال: «قَلَّ أحدٌ يعرِفُ هذا إلا زيدٌ»، يعني: لا يعرفُ هذا إلا زيدٌ، ولهذا استُعمِلَ «أحدٌ» وصحَّ إبدالُ المستثنى وهو بَدلٌ إمَّا مِن «أَحدٌ» أو مِن ضميرِه، و«على» في البيتِ للمَعيَّةِ مِثلُها في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾ [الرعد: ٦] ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى وَهَبَ لِى عَلَى ٱلْكِبَرِ إِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ﴾ [إبراهيم: ٣٩]، وانتصابُ «فَضْلًا» على وجهينِ مَحكِيَّيْنِ عن الفارسيِّ:

أحدُهما: أن يكونَ مَصدرًا لفعلٍ مَحذوفٍ، وذلك الفعلُ نَعتٌ للنَّكِرَة.

الثاني: أن يكونَ حالًا من مَعمولِ الفِعلِ المذكورِ.

هذا خلاصةُ ما نُقلَ عنه ويحتاجُ إلى بسطٍ يُوضِّحُه:

اعلم أنه يُقال: فَضَلَ عنه وعليه، بمعنى: زادَ، فإنْ قَدَّرْتَه مَصدرًا بتقديرِ: لا يملِكُ دِرْهمًا يفضلُ فضلًا عن دينارٍ، فذلكَ الفعلُ المَحذوفُ صِفةٌ لـ«درهمًا»، كذا حُكِيَ عن الفارسيِّ.

ولا يتعيَّنُ كونُ الفعلِ صِفةً، بل يجوزُ أن يكونَ حالًا كما جازَ في «فضلًا» أن يكونَ حالًا على ما سيأتي تقريرُه، نعم وَجهُ الصِّفةِ أَقوى؛ لأنَّ نعتَ النَّكِرَةِ كيفَ كانَت أقيَسُ مِن مجيءِ الحالِ مِنها، وإن قدَّرْتَه حالًا فصاحِبُها يحتمِلُ وَجهَيْنِ:

أحدهما: أن يكونَ ضميرُ المصدَرِ مَحْذوفًا؛ أي: لا يملِكُه؛ أي: لا يملِكُ الملكَ، على حدِّ قوله:

هــذا سُراقَــةُ للقُــرآنِ يَدرُسُــه[1]

أي: يدرُسُ الدَّرْسَ؛ إذ ليسَ الضَّميرُ للقرآنِ؛ لأن اللامَ مُتعلِّقَةٌ بـ«يدرُسُ» ولا يتعدَّى الفعلُ إلى ضميرِ اسمٍ وإلى ظاهرِه جميعًا، ولهذا وجبَ في: «زيدًا ضربتُهُ» تقديرُ عاملٍ على الأصحِّ.

وعلى هـذا خـرَّجَ سِـيبويه والمحقِّقـونَ نحـوَ قولِـه: «سـاروا سَـريعًا»؛ أي: سـاروهُ؛ أي: سـاروا السـيرَ سَـرِيعًا، وليس «سَـريعًا» عندَهُم نعتًا لِمَصدَرٍ مَحذوفٍ؛ لالتـزامِ العـربِ تَنكيـرَهُ، ولأنَّ المَوصـوفَ لا يُحـذَفُ إلا إن كانَت الصِّفَـةُ مختصَّةً بجنسِـه كمـا فـي: رأيـتُ كاتِبًـا، أو حاسبًا، أو مهندسًـا، فإنهـا مختصَّـةٌ بجنسِ الإنسـانِ، ولا يجـوزُ: «رأيـتُ طويـلًا» و«رأيـتُ أحمـرَ»، وفي هذا الموضـعِ بحثٌ ليـسَ هـذا موضِعَه.

الثاني: أن يكونَ قولُه: «درهمًا» حالًا.

فإن قلتَ: كيفَ جازَ مجيءُ الحالِ مِن النَّكِرَة؟

قلتُ: أمَّا على قولِ سيبويه فلا إشكالَ؛ لأنَّهُ يجوزُ عندَه مجيءُ الحالِ مِن النَّكِرَة وإن لم يكُن[2] الابتداءُ بها، ومن أمثلتِه: «فيها رجلٌ قائمًا»، ومن كلامهم: «عليه مئةٌ

---

(١) صدر بيت لم يُعرف قائله. انظر: «الكتاب» (٣/ ٦٧)، و«الأصول في النحو» (٢/ ١٩٣)، و«خزانة الأدب» للبغدادي (٢/ ٣). وعجزه:

والمـرءُ عنـد الرُّشـا إن يلقهـا ذيـب

(٢) في (ف): «يمكن»، والمثبت من باقي النسخ، وهو الموافق لما في المصدر.

بيضاً»[١]، وفي الحديثِ: «وصلَّى وراءَه قومٌ قِيامًا»[٢]، وأمَّا على المشهورِ مِن أنَّ الحالَ لا تأتي مِن النَّكِرة إلا بمسوِّغٍ فلها هنا مُسوِّغانِ:

أحدهما: كونُها في سِياقِ النَّفيِ، والنَّفيُ يُخرِجُ النَّكِرَةَ من حيِّزِ الإبهامِ إلى حَيِّزِ العُمومِ، فيجوزُ حينَئذٍ الإخبارُ عنها ومجيءُ الحالِ مِنها.

الثاني: ضَعفُ الوَصْفِ، ومتى امتنعَ الوَصْفُ بالحالِ أو ضَعُفَ ساغَ مَجيئُها من النَّكِرَةِ، فالأوَّلُ كقوله تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩] وقولِ الشاعرِ:

مَضَى زَمَـنٌ والنَّاسُ يَستَشْـفِعُونَ بي[٣]

فإنَّ الجُملَةَ المَقرونةَ بالواوِ لا تكونُ صِفةً خلافًا للزَّمَخشَرِيِّ، وكقولِك: «هذا خاتَمٌ حديدًا» عندَ مَن أعربَهُ حالًا؛ لأنَّ الجامدَ المحضَ لا يوصَفُ به.

والثاني: كقولهم: «مَررتُ بماءٍ قِعدَةَ رَجُلٍ» فإنَّ الوصفَ بالمصدَرِ خارِجٌ عَن القِياسِ.

فإن قلتَ: هلا أجازَ الفارسيُّ في «فضلًا» كونَه صِفةً لـ«درهمًا»؟

قلتُ: زعمَ أبو حيان أنَّ ذلك لأنَّهُ لا يوصَفُ بالمصدَرِ إلا إذا أُريدَت المُبالَغَةُ؛ لكثرةِ وقوعِ ذلك الحدثِ مِن صاحبِهِ، وليسَ ذلك بمرادٍ هنا، قال[٤]: وأمَّا القولُ بأنَّهُ

---

(١) انظر: «الكتاب» لسيبويه (٢/ ١١٢).

(٢) رواه البخاري (٦٨٨) واللفظ له، ومسلم (٤١٢)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) صدر بيت لمجنون لُبْنَى قيس بن ذريح. انظر: «ديوانه» (ص: ٨٤)، وعجزه:

فَهَـل لـي إلـى لبنـى الغـداةَ شَـفيعُ

انظر: «ديوانه» (ص: ٨٤).

(٤) أي: أبو حيان، وقد تقدم كلامه.

يوصَفُ بالمصدَرِ على تأويلِه بالمشتَقِّ أو على تَقديرِ المضافِ فليسَ قولَ المحقِّقين.

قال ابن هشامٍ: هذا كلامٌ عجيبٌ؛ فإنَّ القائلَ بالتَّأويلِ الكوفيُّونَ، ويؤوِّلونَ عَدْلًا بعادلٍ ورِضًى بمَرضِيٍّ، وكذا يقولونَ في نظائرهما، والقائلُ بالتَّقديرِ البَصريونَ يقولون: التقديرُ: ذو عَدْلٍ، و: ذو رضًى، وإذا كان كذلك فمَن المحقِّقونَ؟ ثم اختلفَ النَّقلُ عن الفريقينِ والمشهورُ أنَّ الخلافَ مُطلَقٌ.

وقال ابنُ عُصفورٍ[1]: وهو الظاهرُ، إنَّما الخلافُ حيثُ لا تُقصَدُ المبالغَةُ، فإن قُصِدَت فالاتِّفاقُ على أنَّهُ لا تأويلَ ولا تَقديرَ.

وهذا الذي قالَه ابنُ عصفورٍ هو الذي في ذهنِ أبي حيانَ، ولكنَّهُ نَسِيَ فتوهَّمَ أنَّ ابنَ عصفورٍ قال: إنه لا تأويلَ مُطلقًا، فمِن هنا[2] ـ واللهُ أعلَمُ ـ دخلَ عليه الوهمُ.

والذي ظهرَ لي: أنَّ الفارسيَّ إنَّما لم يُجِز في «فضلًا» الصِّفةَ؛ لأنَّه رآه مَنصوبًا أبدًا سواءٌ كانَ ما قبلَهُ مَنصوبًا كما في المثالِ، أم مرفوعًا كما في البيتِ، أم مخفوضًا كما في قولك: «فلانٌ لا يَهتدي إلى ظاهر النحوِ فَضْلًا عن دقائقِ البيان»، فهذا مُنتهَى القولِ في توجيهِ إعرابِ الفارسيِّ.

وأما تنزيلُه على المعنى المرادِ فعَسِرٌ، وقد خُرِّجَ على أنَّهُ مِن بابِ قوله:

علَى لاحِبٍ لا يُهتَدَى بمَنَارِهِ[3]

ولم يذكُر أبو حيانَ سوى ذلك، وقال: قد يُسلِّطونَ النَّفْيَ على المحكومِ عليه

---

(١) هو علي بن مؤمن بن محمد، أبو الحسن بن عصفور النحوي الحضرمي الإشبيلي، المتوفى سنة (٦٦٣هـ)، وقيل: (٦٦٩هـ)، وله: «شرح الجمل»، و«شرح المقرب»، وغيرهما.

(٢) في (س): «هذا».

(٣) تقدم قريباً.

بانتفاءِ صِفَتِه، فيقولون: «ما قامَ رَجلٌ عاقلٌ»؛ أي: لا رجلَ عاقِلَ فيقومَ، ثم أنشدَ بيتَ امرئِ القيسِ المذكورَ، وقال: ألا ترى أنَّه لا يريدُ إثباتَ مَنارٍ للطَّريقِ ونفيَ الاهتداءِ به، إنَّما يريدُ نَفْيَ المنارِ فتَنْتَفِي الهدايةُ به؛ أي: لا منارَ لهذا الطَّريقِ فيُهتَدَى به، وقال الأفوَه:

بمَهْمَهٍ مَا لأَنِيسٍ بهِ ... حِسٌّ فما فيه لهُ مِن رَسِيسٍ[1]

لا يريدُ أنَّ بهذا القَفْرِ أَنِيسًا لا حسَّ له، إنما يريدُ: لا أنيسَ به فيكونَ له حِسٌّ، وعلى هذا خُرِّجَ ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾ [المدثر: ٤٨] أي: لا شافعَ لهم فتَنْفَعَهم شفاعَتُه و﴿لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا﴾ [البقرة: ٢٧٣]؛ أي: لا سؤالَ فيكونَ إلحافًا، قال: وعلى هذا يتخرَّجُ المثالُ المذكورُ؛ أي: لا يملِكُ دِرْهمًا فيَفْضُلَ عن دينارٍ، وإذا انتفى مِلْكُه للدِّرهَمِ[2] كان انتفاءُ مِلكِهِ للدِّينارِ أَوْلى.

قال ابن هشامٍ: وهذا الكلامُ الذي ذكرَهُ لا تحريرَ فيه، فإنَّ الأمثلةَ المذكورةَ مِن بابَيْنِ مُختلِفَينِ وقاعدَتَيْنِ مُتبايِنَتَيْنِ أميِّزُ كلًّا منهما عن الأُخرى، ثمَّ أذكُرُ أنَّ التَّخريجَ المذكورَ لا يتأتَّى على شَيءٍ مِنهُما:

القاعدةُ الأولى: أنَّ القضيَّةَ السَّالبةَ لا تستلزِمُ وجودَ الموضوعِ، بل كما تَصْدُقُ مع وجودِه تَصدُقُ مع عدمِه، فإذا قيل: «ما جاءني قاضي مكَّةَ ولا ابنُ الخليفةِ» صدقتِ القضيَّةُ وإن لم يكن بمكَّةَ قاضٍ ولا للخليفَةِ ابنٌ.

وهذه القاعدةُ هي التي يتخرَّجُ عليها ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾ [المدثر: ٤٨]

---

(١) تقدم قريباً.

(٢) في (ز): «الدرهم».

وبيتُ امرئِ القيسِ؛ فإنَّ شَفاعَةَ الشَّافعينَ بالنِّسبَةِ إلى الكافرينَ غيرُ مَوجودَةٍ يوم القيامَةِ؛ لأنَّ الله تعالى لا يأذنُ لأحدٍ في أن يشفعَ لهم؛ لأنه لا يأذنُ فيما لا ينفَعُ؛ لتعاليهِ عَن العَبَث، ولا يَشفَعُ أحدٌ عندَ اللهِ إذا لم يأذَنِ اللهُ له: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وكذلكَ المنارُ غيرُ مَوجودٍ في اللاحبِ المذكورِ؛ لأن المرادَ التَّمدُّحُ بأنه يقطَعُ الأرضَ المجهولةَ مِن غيرِ هادٍ يهتدي بهِ، فغرضُهُ إنَّما تعلَّقَ بنفي وجودِ ما يهتدِي به في تلكَ الطَّريقِ التي سلكَها، لا بنفي وجودِ الهدايةِ عَن شيءٍ نُصِبَ فيها للاهتداءِ به.

وأمَّا قولُ أبي حيان وغيره: المرادُ: لا شافعَ لهم فتنفعَهُم شفاعَتُه، ولا منارَ فيُهتدَى به، فليسَ بشيءٍ؛ لأنَّ النَّفْيَ إنَّما يتسلَّطُ على المسنَدِ لا على المسنَدِ إليه، ولكنَّهُم لمَّا رَأَوا الشَّفاعَةَ والمنارَ غيرَ موجودَيْنِ توهَّمُوا أنَّ ذلك من اللفظِ فزَعَموا ما زَعَموا، وفرقٌ بين قولِنا: الكلامُ صادِقٌ مع عدمِ المسنَدِ إليه، وقولنا: إنَّ الكلامَ اقتضى عَدَمَه.

القاعدة الثانية: إنَّ القضيَّةَ السَّالبَةَ المُشتمِلَةَ على مُقَيَّدٍ نحو: «ما جاءني رجلٌ شاعِرٌ» تَحتمِلُ وجهين:

أحدهما: أن يكونَ نَفْيُ المسندِ باعتبارِ القيدِ، فيقتضي المفهومُ في المثالِ المذكورِ وجودَ مجيءِ رَجُلٍ مَّا غيرِ شاعرٍ، وهذا هو الاحتمالُ الراجِحُ المتبادرُ، ألا ترى أنَّهُ لو كانَ المرادُ نفيُهُ[1] عن الرجلِ مطلقًا لكان ذكرُ الوَصفِ ضائعًا، ولكانَ زيادةً في اللفظِ ونَقْصًا في المعنى المُرادِ.

الثاني: أن يكونَ نفيُه باعتبارِ المقيَّدِ وهو الرَّجلُ، وهذا احتمالٌ مَرجوحٌ لا يُصارُ إليه إلا بدليلٍ، فلا مفهومَ حينَئذٍ للقَيْدِ؛ لأنَّه لم يُذكَر للتَّقييدِ بل ذُكِرَ لغرضٍ آخرَ؛

---

(١) «نفيُه» بالرفع على أنه معمول «المراد»، وخبر (كان): «عن الرجل مطلقاً».

كأَنْ يكونَ المرادُ مناقضةَ مَن أثبتَ ذلك الوصفَ فقال: «جاءك رَجلٌ شاعرٌ» فأردتَ التَّنصيصَ على نفيِ ما أثبتَهُ، وكأنْ يرادَ التَّعريضُ كما [إذا][1] أردتَ في المثالِ المذكورِ أن تعرِّضَ بمَن قال: «جاءَ رجلٌ شاعِرٌ»، وهذه هي القاعدةُ التي يتخرَّجُ عليها ﴿لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا﴾ [البقرة: ٢٧٣] فإنَّ الإلحافَ قَيْدٌ في السُّؤالِ المنفيِّ، والمرادُ من الآيةِ ـ واللهُ أعلَمُ ـ نَفيُ السُّؤالِ أَلبتَّةَ بدليلِ ﴿يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ﴾ [البقرة: ٢٧٣] والتعفُّفُ لا يجامِعُ المسألةَ، ولكنْ أُريدَ بذكرِ الإلحافِ ـ واللهُ أعلَمُ ـ التَّعريضُ بقومٍ مُلحِفينَ تَوْبيخًا لهم على صَنيعِهِم، أو التَّعريضُ بجنسِ المُلحِفينَ وذمُّهم على الإلحافِ؛ لأنَّ النقيضَ للوَصفِ الممدوحِ مَذمومٌ.

والمثالُ المبحوثُ فيه يتخرَّجُ على هذه القاعدَةِ فيما زَعَموا، فإنَّ «فَضْلًا» مُقيِّدٌ للدِّرهَمِ، فلو قُدِّرَ النَّفيُ مُسلَّطًا على القيدِ اقتضَى مَفهومُه خلافَ المرادِ، وهو أنه يملكُ الدِّرهَمَ ولكنه لا يملكُ الدِّينارَ، ولَمَّا امتنعَ هذا تعيَّنَ الحملُ على الوجهِ المَرجوحِ، وهو تَسليطُ النَّفيِ على المقيَّدِ وهو الدِّرهَمُ فينتفي الدِّينارُ؛ لأنَّ الذي لا يملِكُ الأقلَّ لا يملِكُ الأكثرَ، فإنَّ المرادَ بالدِّرهَمِ ليسَ الدِّرهمَ العرفيَّ؛ لأنه يجوزُ أن يملكَ الدينارَ مَن لا يملكُه، بل المرادُ ما يساوي من النقودِ دِرْهَمًا. فهذا توجيهُ التَّخريجِ.

وأمَّا الاعتراضُ عليه فمِن جهةِ أنَّ القَيْدَ ليسَ نفسَ الدِّينارِ حتى يصيرَ المعنى: لا يملِكُ دِرْهمًا فكيفَ دينارًا، وإنما القيدُ قولُه: «فضلًا عن دينارٍ» والكلامُ لم يُسَقْ لنَفيِ مِلكِ الزَّائدِ على[2] الدينارِ، بل لنفيِ مِلكِ الدِّينارِ نفسِه، ثم يلزمُ عن ذلك انتفاءُ مِلكِ ما زادَ عليه.

---

(١) ما بين معكوفتين من المصدر، وليس فيه «كما»، وفي نسخة منه وقعت «كما» دون «إذا» كما ذكر في حواشيه، والمثبت هو الأنسب بالسياق.

(٢) في (ف): «عن».

والذي يظهَرُ لي في توجيه هذا الكلامِ أن يُقال: إنه في الأَصلِ جُملتانِ مُستقِلَّتانِ، ولكنَّ الجملةَ الثانيَةَ دَخَلها حذفٌ كَثيرٌ وتغييرٌ حصَلَ الإشكالُ بسبَبِه.

وتوجيهُ ذلك: أن يكونَ هذا الكلامُ في اللفظِ أو في[1] التَّقديرِ جوابًا لمُستَخبِرٍ قال: «أيملِكُ فلانٌ دينارًا؟» أو ردًّا على مُخْبِرٍ قال: «فلانٌ يملكُ دينارًا»، فقيلَ في الجوابِ: «فلانٌ لا يملِكُ درهمًا» ثم استأنفَ كلامًا آخرَ، ولك في تقديرِه وجهان:

أحدهما: أن يقال: أخبرتُكَ بهذا زيادةً عن الإخبارِ عن دينارٍ استفهَمْتَ عنه، أو: زيادةً عن دينارٍ أُخبِرتَ بمِلْكِه له، ثم حُذِفَت جملةُ «أخبرتُكَ بهذا» وبقيَ مَعمُولُها وهو «فضلًا» كما قالوا: «حينئذٍ الآن» بتقديرِ: كان ذلكَ حينئذٍ واسمَع الآن، فحذفوا الجُملتَيْنِ وأبقَوْا مِن كلٍّ مِنهما مَعمُولَها، ثم حُذِفَ مَجرورُ «عن» وجارُّ «دينار» وأُدخِلَت «عن» الأولى على الدِّينارِ كما قالوا: «ما رأيتُ رجلًا أحسنَ في عينِه الكُحْلُ مِن زَيدٍ»، والأَصلُ: مِنه في عينِ زيدٍ، ثم حُذِفَ مجرورُ «من» وهو الضميرُ، وجارُّ العينِ وهو «في»، ودخلَتْ «مِن» على العينِ.

الثاني: أن يُقدَّرَ فَضلُ انتفاءِ الدِّرهَمِ عَن فلانٍ عن انتفاءِ الدينارِ عنه، ومعنى ذلك: أن تكونَ حالُ هذا المذكورِ في النَّفْيِ معروفةً عند الناسِ، والفقيرُ إنَّما يُنفَى عنه في العادةِ مِلكُ الأشياءِ الحقيرةِ لا مِلكُ الأموالِ الكثيرةِ، فوقوعُ نَفْيِ مِلكِ الدِّرهَمِ عنه في الوُجودِ فاضِلٌ عَن وُقوعِ نَفْيِ الدِّينارِ عنه؛ أي: أكثر منه، و«فضلًا» على التَّقديرِ الأوَّلِ حالٌ وعلى الثاني مَصدَرٌ، وهما الوجهانِ اللَّذانِ ذكرَهُما الفارسيُّ، لكن توجيهُ الإعرابَيْنِ مُخالِفٌ لِمَا ذكرَ، وتَوجيهُ المعنى مخالِفٌ لِمَا ذَكَروا؛ لأنه إنَّما يتَّضِحُ تطابقُ اللَّفظِ والمعنى على ما وجَّهْتُ لا على ما وجَّهوا، ولعلَّ مَن لم يقوَ

---

(١) في (س): «وفي».

أُنسُه بتجوُّزاتِ العربِ في كلامِها يقدَحُ فيما ذكرتُ بكثرةِ الحَذفِ، وهو كما قيلَ:

إذا لم يَكُـنْ إلا الأَسِـنَّةَ مَرَكَـبٌ ... فـلا رأيَ للمُحتـاجِ إلا رُكُوبُهـا[١]

وقد بيَّنْتُ في التَّوجيهِ الأوَّلِ أن مثلَ هذا الحذفِ والتَّجوُّزِ واقعٌ في كلامِهِم.

قال أبو الفتحِ: قال لي أبو عليٍّ: مَن عَرَفَ أَلِفَ ومَنْ جَهِلَ اسْتَوْحَشَ[٢]، انتهى كلامُ ابنِ هشامٍ[٣].

وقال الشيخُ سعدُ الدِّين: «فَضلًا» مَصدَرُ فعلٍ مَحذوفٍ يقعُ مُتوسِّطًا بين نَفْيٍ وإثباتٍ: لفظًا نحو: «فلانٌ لا ينظرُ إلى الفَقيرِ فضلًا عن إعطائِه»، أو مَعنًى نحو: «تقاصَرَت الهِمَمُ عَن أَدنى العددِ فَضلًا عن أَنْ تَرقَاه»[٤]؛ أي: لم تَبلُغْهُ فضلًا عن الترقِّي، والقَصْدُ فيه إلى استبعادِ الأدنى، أعني: ما دخلَه النَّفيُ، بمعنى عَدِّهُ بعيدًا عن الوقوعِ كالنَّظَرِ إلى الفَقيرِ وبلوغِ الهِمَم، واستحالةِ ما فوقَه، أعني: ما دخلتْهُ (عَن) بمعنى عَدِّهُ بمنزلَةِ المُحالِ الذي لا يمكنُ وُقوعُهُ كالإعطاءِ والتَّرقِّي، وهو مِن قولِك: أنفَقْتُ الدِّرهمَ والذي فَضَلَ منه كذا؛ أي: بقي، وفاعِلُ الفعلِ ضَميرُ النَّفيِ؛ أي: انتفى العطاءُ بالكُلِّيَّةِ، والذي بقيَ مِنه عدمُ النَّظرِ، وهكذا انتفى التَّرقِّي وبقيَ التَّقاصُرُ.

والأحسَنُ أنه لا محلَّ لهذه الجملَةِ وإنْ جعلَها بعضُهُم حالًا.

ومِن الخطَأِ في حلِّ هذا التَّركيبِ ما يقال: إنَّ «فَضلًا» بمعنى: تجاوُزًا، وأنَّ المستبعَدَ هو عدمُ النَّظرِ وقصورُ الهِمَمِ[٥]. انتهى.

---

(١) البيت لكميت بن زيد الأسدي. انظر: «ديوانه» (ص: ٧١)، وفيه: (للمَحْمول) بدل (للمحتاج).

(٢) انظر: «الخصائص» لأبي الفتح بن جني (٢/ ١٥٤)، وفيه: (أبو بكر) بدل (أبو علي).

(٣) انظر: «المسائل السفرية» لابن هشام (ص: ١١ ـ ٢٠).

(٤) في (ز) و(س): «تترقاه».

(٥) «حاشية التفتازاني على الكشاف» (و٦ب ـ و٧أ).

﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ ثم إنه لمَّا ذُكِرَ الحقيقُ بالحمدِ، ووُصِفَ بصفاتٍ عظامٍ تميَّز بها عن سائر الذَّواتِ، وتَعلَّقَ العِلمُ بمعلومٍ معيَّنٍ= خُوطِبَ بذلك؛ أي: يا مَن هذا شأنُه نخصُّك بالعبادة والاستعانةِ؛ ليكونَ أدلَّ على الاختصَاصِ والترقِّي من البرهانِ إلى العِيَان، والانتقالِ من الغيبةِ إلى الشهود، وكأنَّ المعلومَ صار عِياناً، والمعقولَ مشاهَداً، والغَيْبَةَ حضوراً، بنَى أوَّلَ الكلامِ على ما هو مبادئُ حالِ العارفِ من الذِّكرِ والفِكرِ والتأمُّلِ في أسمائه، والنَّظرِ في آلائه، والاستدلالِ بصنائِعِه على عظيمِ شأنه وباهرِ سُلطانِه[١]، ثم قفَّى بما هو منتهَى أمرِه، وهو أن يخوضَ في[٢] لجَّة الوصُولِ، ويَصيرَ من أهلِ المشاهَدةِ، فيراه عِيَاناً ويناجيهِ شِفاهاً.

اللهمَّ اجعَلْنا من الواصِلِين إلى العَينِ دونَ السَّامعِينَ للأثر.

قوله: «نخصُّكَ بالعبادَةِ والاستعانَةِ»:

قال الشيخُ أكمَلُ الدين: اعترُِضَ عليه بأنَّ المعنى: نَخُصُّ العبادةَ ونَخُصُّ طلبَ المعونةِ بك، وكأنَّ هذا المعترِضَ إنَّما نظرَ إلى سياقِ الكلامِ بأنَّ المعنى: أنَّهُم عَلِمُوا أنَّ العِبادةَ لا بدَّ مِنها، وأنَّها ينبغي أن تكونَ لِغَيرِ اللهِ، أو له ولغيرِه، فقال: نخصُّ العبادةَ بك، قَصْرَ قَلْبٍ على الأوَّلِ وإفرادٍ على الثَّاني، فوجبَ أن يُحمَلَ كلامُ المصنِّفِ على القلبِ.

وفيه نظرٌ؛ لأنَّ ردَّ الخطأِ[٣] في بابِ القَصْرِ إنَّما يكون على المخاطَبِ، وذلك فيما نَحْنُ فيه مُحالٌ.

---

(١) في (خ): «برهانه».

(٢) «في»: ليس في (ت) و(خ).

(٣) في (س): «الخطاب».

وأجيب: بأنَّه على سبيلِ التَّعريضِ.

ورُدَّ: بأنه ليسَ بصَحيحٍ على ما سيَظْهَر.

وقيل: معنى ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾: نخصُّكَ بالعبادَةِ؛ كما عبَّرَ عنه المصنِّفُ؛ لأنَّ تقديرَهُ: نعبُدُك، وتقديمُ المفعولِ أفادَ أن يجعلَ المعنى: نَخصُّكَ بالعبادةِ لا بغيرِها مِن أَفعالِنا؛ لأنَّ غيرَها مِنها لا يصلحُ لك، وليسَ بصَحيحٍ؛ لأنَّهُ مِن بابِ قَصرِ الفِعلِ على المفعولِ دونَ عَكسِه، فليسَ لكلامِه محمَلٌ صَحيحٌ سوى القلبِ، لكنَّ النظرَ في دفعِ الخطأِ لم يَندَفِع[1]. انتهى.

وقال الشيخُ سعدُ الدِّين: قوله: «نخصُّكَ بالعبادةِ»؛ أي: نجعَلُكَ مُنفرِدًا بها لا نَعبُدُ غيرَك، وهذا هو الاستعمالُ العربيُّ، ولو قيل: نخصُّ العبادةَ بك، كان استعمَالًا عُرفِيًّا[2].

قوله: «ليكونَ أدلَّ على الاختِصاصِ»:

قال الشريفُ: تَصريحٌ بأنَّ الغَيْبَةَ لها دلالةٌ مّا على ذلك؛ لتقدُّمِ ذكرِ الصِّفاتِ المُشعِرَةِ بذلك[3].

الشيخ أكمل الدين: لم يفرِّق بين التخصيص والاختصاص، ولا نزاع في الاصطلاح[4].

---

(١) «حاشية البابرتي على الكشاف» (و١٧ب ـ و١٨أ).

(٢) انظر: «حاشية التفتازاني على الكشاف» (و١٥ب).

(٣) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/ ٦٥).

(٤) «حاشية البابرتي على الكشاف» (و١٧ب).

ومن عادةِ العربِ التفنُّنُ في الكلام والعدولُ[١] من أسلوبٍ إلى آخَرَ تَطْرِيَةً له وتنشيطاً للسامع، فتَعدل من الخطاب إلى الغَيْبة، ومن الغَيْبة إلى التكلُّم وبالعكس؛ كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمۡ فِي ٱلۡفُلۡكِ وَجَرَيۡنَ بِهِم﴾ [يونس: ٢٢] وقولِه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابٗا فَسُقۡنَٰهُ﴾ [فاطر: ٩] وقول امرئ القيس:

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بالأَثْمُدِ ... ونَامَ الخَلِيُّ ولَمْ تَرْقُدِ

وبَاتَ وبَاتَتْ لهُ لَيْلَةٌ ... كلَيْلَةِ ذِي العائرِ الأَرْمَدِ

وذلِكَ مِنْ نَبَإٍ جاءني ... وخُبِّرْتُهُ عَنْ أَبِي الأَسْوَدِ[٢]

قوله: «ومِن عادةِ العربِ التَّفنُّنُ في الكلامِ والعُدولُ مِن أُسلوبٍ إلى آخرَ»:

لم يصرِّحْ باسمِ هذا، وسمَّاه في «الكشاف» بالالتفاتِ[٣] فأفادَ وأجادَ؛ لأنَّ هنا ثلاثةَ أنواعٍ مُتقاربةٍ ينبغي التَّمييزُ بينَها لئلَّا تَلْتَبِس.

قال الشيخُ بهاء الدينِ السُّبكيُّ في «عروس الأفراح»: اعلَمْ أني لَمْ أَرَ مَن أوضَحَ العبارةَ عَن حقيقةِ[٤] الالتفاتِ، وربَّما توهَّمَ قومٌ أنه لَفظيٌّ، وربَّما أشكلَ التَّمييزُ بين حَقيقَتِه، وحقيقةِ التَّجريدِ، وحقيقَةِ وضعِ الظَّاهرِ مَوضِعَ المُضمَرِ وعكسِه، ثم كونِه حقيقةً أو مجازًا، فالكَلامُ في أربعةِ أمورٍ:

الأول: في كشفِ الغطاءِ عَن حَقيقَتِه: اعلَم أنَّ الالتفاتَ نقلُ الكَلامِ مِن أُسلوبٍ لغيرِه، وهو نقلٌ معنويٌّ لا لفظيٌّ فقط، وشرطُه: أن يكونَ الضَّميرُ في المُنتَقَلِ إليه

---

(١) في (خ): «والانتقال».

(٢) انظر: «الديوان» (ص: ٨٧).

(٣) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٣٥).

(٤) في (س): «عن تحقيق».

عائدًا في نفسِ الأمرِ إلى المُلتَفَتِ عنه، يحترزُ عن مثلِ: «أكرِمْ زيدًا وأحسِنْ إليه»، فضميرُ «أنتَ» الذي هو فاعلُ «أكرِمْ» غيرُ الضَّميرِ في «إليه» وليسَ التفاتًا.

وإنَّما قلتُ: في نفس الأمرِ؛ لأنه بطريقِ الادِّعاءِ يعودُ لغيرِه، فحِينئذٍ إذا كان الضَّميرُ الأولُ في محلِّه باعتبارِ الواقعِ في نفسِ الأمرِ فقلتَ: «إني أخاطبُكَ فأجِب المُخاطِبَ» كنتَ أعدتَ الضَّميرَ في «المخاطِبِ» -وهو ضميرُ غيبةٍ- على نفسِكَ، وليس ذلك وضعًا لضميرِ الغائبِ موضعَ ضميرِ المتكلِّمِ، بل جرَّدتَ مِنكَ مثلَ نفسِكَ وأَمَرْتَه بأن يجيبَه، فضميرُ الغَيبَةِ واقعٌ مَوضِعَه، وكذلك: ﴿وَمَا لِيَ لَآ أَعۡبُدُ ٱلَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾ [يس: ٢٢] جرَّدَ مِن نفسِه حقيقةً مِثلَها وخاطبَها، وفي قوله:

طَحا بِكَ قَلْبٌ في الحِسانِ طَروبُ[1]

على رأيِ السكَّاكيِّ: جرَّدَ مِن نفسِه حقيقةً مِثلَها وخاطبَها، فالضَّميرُ واقِعٌ في محلِّه فهو التفاتٌ وتَجريدٌ، وعلى رأيِ غيره هو تجريدٌ فقط، وفي قوله بعدَه:

تُكَلِّفُني لَيْلى[2]

التفاتٌ على القَوْلَينِ، ولا نقول: إنه أعادَ الضَّميرَ على غيرِ الأوَّلِ، فيلزَمُ أن يكونَ الضَّميرانِ وهما الكافُ والياءُ لِشَيْئينِ، بَل أعادَه على الأوَّلِ مُدَّعِيًا أنه غيرُ الثاني، فإن الحقيقةَ المُجرَّدَةَ هي باعتبارِ الحقيقةِ عينُ المجرَّدِ عَنها، وباعتبارِ التَّجريدِ غيرُها، فذلك الذي جرَّدَه في قوله: «بك» هو في نفسِ الأمرِ نَفسُهُ فالتفتَ له بهذا الاعتبارِ،

---

(١) صدر بيت لعلقمة بن عبدة. انظر: «ديوانه» (ص: ٢٣)، وعجزه:

بُعيدَ الشبابِ عصرَ حانَ مشيبُ

(٢) وهو عقب البيت السابق، وتمامه:

تُكلِّفني ليلى وقد شطَّ وليُها ... وعادت عوادٍ بينَنا وخُطوبُ

انظر: «ديوان علقمة بن عبدة» (ص: ٢٣).

وبهذا عَلِمنا أنَّ الالتفاتَ في «بك» على رأيِ السكَّاكيِّ أوضَحُ مِن الالتفاتِ الذي في «تُكَلِّفُني»؛ لأنَّ في «بك» خُروجًا عن ضميرِ المتكلِّمِ إلى شيءٍ لا وجودَ له بالكلِّيَّةِ، وفي «تُكلِّفُني» خروجٌ عن الحقيقةِ المجرَّدةِ إلى الحقيقةِ المجرَّدِ عنها، فهو عُدولٌ إلى الأصلِ و«بك» عدولٌ إلى الفرعِ.

وقولُه تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمۡ فِي ٱلۡفُلۡكِ وَجَرَيۡنَ بِهِم﴾ [يونس: ٢٢] جرَّدَ مِن المخاطبينَ مِثلَهُم وعادَ الضَّميرُ عليهِم، فهو تَجريدٌ والتِفاتٌ، فالضَّميرانِ في نفسِ الأمرِ لشَيءٍ واحدٍ وبالادِّعاءِ لشَيْئينِ.

وقولُه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ ٱلرِّيَٰحَ﴾ [فاطر: ٩] في لفظ الجلالةِ على رأي السكَّاكيِّ التفاتٌ وتجريدٌ، وعلى رأيِ غيرِه تجريدٌ فقَط.

وقوله تعالى: ﴿فَسُقۡنَٰهُ﴾ [فاطر: ٩] التفاتٌ على رأيِهما؛ لأنه عائِدٌ على اللهِ تعالى حقيقةً، والكلامُ فيه كالكلامِ في:

تُكَلِّفُني ليلى

وقوله تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾ التفاتٌ على رأيِ السكَّاكيِّ وتَجريدٌ، و﴿إِيَّاكَ﴾ التفاتٌ لا تجريدٌ.

الثاني: في الفرق بين التَّجريدِ والالتفاتِ، وقد عُلِمَ مما سبَقَ أنَّ بينَهُما عمومًا وخصوصًا من وجهٍ، فيوجَدُ التَّجريدُ دون الالتفاتِ كقولك: «رأيتُ مِنه أسدًا» ومثلَ:

تطاوَلَ ليلُك

على رأيِ الجمهورِ، والتفاتٌ دونَ تَجريدٍ نحو:

تُكَلِّفُني لَيلى

ونحوُه: ﴿فَسُقْنَٰهُ﴾ [فاطر: ٩]، والتفاتٌ وتجريدٌ نحو ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ﴾ [الكوثر: ٢]، ولا واحدَ[١] مِنها كغالبِ القرآنِ.

الثالث: وَضعُ الظَّاهرِ مَوضِعَ المُضمَرِ وعكسُه بالنسبةِ إلى الالتفاتِ، فعند السكَّاكيِّ:

قد يجتَمِعُ وضعُ الظَّاهرِ موضِعَ المضمَرِ مع الالتفاتِ في نحو ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ﴾ [فاطر: ٩] و: «أميرُ المؤمنينَ يأمُرُكَ بكذا».

وقد ينفرِدُ الالتفاتُ نحو:

تطاولَ ليلُك

وليسَ فيه وَضعُ الظَّاهرِ مَوضِعَ المُضمَرِ، بل وَضْعُ مُضمَرٍ مَوضِعَ مُضمَرٍ.

وقد يَنفَرِدُ وضعُ الظاهرِ عن الالتفاتِ كقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَبَانَا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [يوسف: ٨] فإنَّ أصلَهُ: إنَّه؛ لتقدُّمِه في قوله ﴿أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا﴾ [يوسف: ٨].

وأمَّا وضعُ المُضمَرِ موضِعَ الظاهرِ فينفَرِدُ عن الالتفاتِ في نحو: «نِعْمَ رجلًا زيدٌ» و: «رُبَّه رجلًا»؛ لأنَّ الضَّميرَ والظاهرَ كلاهما على أسلوبِ الغَيبَةِ، وينفَرِدُ الالتفاتُ عنه كثيرًا نحو ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ ونحو: وباتَ وباتَتْ له ليلةٌ، ويجتمعانِ في نحوِ قول الخليفَةِ: «نِعمَ الرَّجلُ أميرُ المؤمنين».

وأمَّا على رأيِ غيرِ[٢] السكَّاكيِّ: فوضعُ الظاهِرِ موضِعَ المُضمَرِ والالتفاتُ قد يجتمعانِ مثلَ: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ﴾ [الكوثر: ٢]، وقد يَنفردُ الالتفاتُ وهو الغالِبُ مثل:

---

(١) في (ز): «واحدا».

(٢) كلمة «غير» من (ز) و(ف)، وليست في (س) ولم ترد في المصدر أيضاً.

﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، وقد ينفرِدُ وَضعُ الظَّاهرِ مثلَ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ ونحوَ: ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ﴾ [فاطر: ٩]، ووَضْعُ المُضمَرِ موضِعَ الظاهرِ لا يجتمِعُ مع الالتفاتِ؛ لأنَّ الالتفاتَ لا بدَّ فيه من ضميرٍ سابقٍ يُلتَفَتُ عنه ومع ذلكَ فلا موقع للظاهرِ، ولكنْ ينفردُ وضعُ المضمَرِ في نحو: «نِعمَ رَجُلًا زيدٌ»، وينفرِدُ الالتفاتُ في غيرِ ذلك.

الرابع: في أنَّ الالتفاتَ حقيقةٌ أو مجازٌ، إذا تأمَّلْتَ ما سبقَ عَلِمْت أنَّه حَقيقَةٌ حيثُ كان معه تجريدٌ وحيثُ لم يكن، وقد صرَّحَ الخطيبيُّ[1] بأنَّ الالتفاتَ تَجريدٌ، والتَّحقيقُ ما تقدَّمَ مِن التَّفصيلِ[2]، انتهى.

تنبيه: قال الشيخُ بهاءُ الدينِ: قولُه تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ وقولُه ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ اتَّفقوا على أنَّه التفاتٌ واحدٌ، وفيه نظرٌ؛ لأنَّ الزمخشريَّ ومَن تابعَه على أنَّ الالتفاتَ خِلافُ الظاهرِ مطلقًا يلزَمُهم أنه إن كانَ التَّقديرُ: «قولوا: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾» ففيه التفاتانِ ـ أعني: في الكلامِ المأمورِ بقوله ـ:

أَحدُهُما: في لفظِ الجلالةِ، فإنَّ اللهَ تعالى حاضرٌ فأصلُه: الحمدُ لكَ.

والثاني: ﴿إِيَّاكَ﴾ لمَجيئِه على خلافِ الأُسلوبِ السَّابقِ.

وإن لم يُقدَّر: «قولوا»، كان في ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ التفاتٌ عن التكلُّم إلى الغَيبَةِ، فإنَّ اللهَ كأنَّه حمدَ نفسَهُ، ولا يكونُ في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ التفاتٌ؛ لأنَّ «قولوا» مقدرَةٌ معها قطعًا، فأحدُ الأمرينِ لازِمٌ للزَّمخشريِّ والسَّكَّاكيِّ: إمَّا أن يكونَ في الآيةِ التفاتانِ، أو لا يكونَ فيها التفاتٌ بالكلِّية. هذا إن فرَّعْنا على رأيِ السكَّاكيِّ،

---

(١) هو محمد بن مظفر الخطيبي الخلخالي، شمس الدين، المتوفى سنة (٧٤٥هـ)، وله: «شرح المفتاح»، و«شرح التلخيص»، وغيرهما. انظر: «بغية الوعاة» للسيوطي (١/ ٢٤٧).

(٢) انظر: «عروس الأفراح» لبهاء الدين السبكي (١/ ٢٧٧ ـ ٢٧٩).

وهو مُقتَضى كلامِ الزَّمخشريِّ؛ لأنه جعلَ في أبياتِ امرئِ القيسِ ثلاثًا.

وإن فرَّعنا على رأيِ الجمهورِ ولم نقدِّر: «قولوا ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾» فلا التفاتَ؛ لأنَّا نقدِّرُ: «قولوا: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾» وإن قدَّرْنا: «قولوا» قبلَ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ كان فيه التفاتٌ واحدٌ في ﴿إِيَّاكَ﴾، وبطلَ قولُ الزمخشريِّ إنَّ في أبياتِ امرئِ القيسِ ثلاثَ التفاتاتٍ[1]، انتهى.

قوله: «تَطرِيةً له»: قال الشيخُ بهاء الدينِ: أي: أنه أشهَى للقَلْبِ؛ لأنَّ لذَّاتِ النُّفوسِ في التَّنقُّلاتِ؛ لِمَا جُبِلَت عليه من الضَّجرِ[2].

قوله: «وتنشيطًا للسَّامعِ»؛ أي: فيكونُ أكثرَ إصغاءً.

وقال في «المثلِ السَّائر»: قولُ الزَّمخشريِّ: إنَّ الالتفاتَ يحصلُ به الفرارُ مِن الملَلِ[3]، لا يَصِحُّ لأنَّ الكلامَ الحَسَنَ لا يُمَلُّ[4].

وردَّهُ صاحب «الفلك الدائر»: بأن المستلذَّ قد يُمَلُّ لكَثْرَتِه[5].

قوله: «فيعدَلُ من الخطابِ إلى الغَيْبةِ ومن الغَيْبةِ إلى التَّكلُّمِ وبالعَكسِ»:

قال الشيخُ بهاءُ الدينِ السُّبكيُّ: قد قسَّموا الالتفاتَ إلى ستَّةِ أَقسامٍ:

الأول: التفاتٌ من التكلُّمِ إلى الخطابِ، ومثَّلوه بقولِه تعالى: ﴿وَمَا لِيَ لَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِى فَطَرَنِى وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [يس: ٢٢] الأصلُ: وإليه أُرْجَع.

---

(١) انظر: «عروس الأفراح» (١/ ٢٨١ ـ ٢٨٢). وانظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٣٥).

(٢) انظر: «عروس الأفراح» (١/ ٢٧٦).

(٣) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٣٥).

(٤) انظر: «المثل السائر» لضياء الدين بن الأثير (٢/ ١٣٦).

(٥) انظر: «الفلك الدائر» لابن أبي الحديد (ص: ٢٢٥).

الثاني: التفاتٌ من التكلُّمِ إلى الغَيْبَةِ، كقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝١ فَصَلِّ لِرَبِّكَ﴾ [الكوثر: ١].

الثالث: التفاتٌ مِن الخطابِ إلى التكلُّمِ كقوله:

طَحا بك قَلْبٌ في الحِسانِ طَروبُ ... بُعيدَ الشَّبابِ عصرَ حانَ مَشيبُ

تُكَلِّفُني ليلى وقد شَطَّ وَلْيُها ... وعادَتْ عَوادٍ بينَنا وخطوبُ[1]

فالتفتَ في قوله: (تُكلِّفُني) عن قولِه: (بك) مِن الخطابِ إلى التَّكلُّمِ.

الرابع: من الخطابِ إلى الغَيْبَةِ كقولِه تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾ [يونس: ٢٢].

الخامس: من الغَيْبَةِ إلى الخطابِ، كقوله تعالى: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٤ إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾.

السادس: من الغَيْبَةِ إلى التكلُّمِ نحو: ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَٰهُ﴾ [فاطر: ٩][2].

وقولُ امرئِ القيسِ:

تطاولَ ليلُكَ بالأَثْمُدِ ... ونامَ الخَلِيُّ ولم ترقُدِ

وباتَ وباتَتْ لهُ ليلةٌ ... كلَيْلَةِ ذي العَائِرِ الأَرْمَدِ

وذلكَ مِن نَبَأٍ جاءَني ... وخُبِّرْتُه عَن أَبي الأَسْوَدِ

هذه الأبياتُ مطلعُ قَصيدَةٍ رواها الأصمعيُّ وأبو عمرٍو الشَّيبانيُّ وأبو عبيدةَ وابنُ الأعرابيِّ لامرئ القيسِ بن حجرٍ الكِنْدِيِّ.

---

(١) البيتان تقدَّما قريباً.

(٢) انظر: «عروس الأفراح» لبهاء الدين السبكي (١/ ٢٧٣ ـ ٢٧٥).

وقال الشيخُ جمالُ الدينِ بن هشامٍ في «شرح الشواهد»: وهو الثابتُ في «كتاب أشعار الشعراء الستة»(١).

ورواها ابنُ الكلبيِّ لعمرِو بن مَعْدي كَرِبَ في قتلِه بني مازنٍ بأخيه عبدِ الله وإخراجِهم مِن بلادِهم، ورواها ابنُ دريدٍ لامرئِ القيسِ بن عانسٍ ـ بالنونِ ـ الصَّحابيِّ، وبعدَ هذهِ الأبياتِ:

ولو عَن نَثَا غيرِهِ جاءَني ... وجرحُ اللسانِ كجُرحِ اليدِ
لقُلْتُ مِن القَوْلِ ما لا يَزا ... لُ يُؤثَرُ عَنِّي يدَ المُسْنَدِ
بأيِّ عَلاقَتِنا ترغَبُونَ ... أعَن دمِ عمرٍو على مَرثَدِ
فإن تَدفِنُوا الداءَ لا نُخفِهِ ... وإن تَبعَثوا الحربَ لا نَقعُدِ
وإنْ تَقتُلُونا نُقَتِّلْكُمُ ... وإن تَقصِدُوا لدَمٍ نَقْصِدِ(٢)

قوله: «تَطاوَلَ ليلُك»، كنايةٌ عن السَّهرِ.

قال ابنُ هشامٍ: وهو خطابٌ لنَفسِه والأَصلُ: لَيْلِي.

و«**الأَثْمُدُ**» بفَتحِ الهمزةِ وسكونِ المثلَّثَةِ وضمِّ الميم ودالٍ مهمَلَةٍ: اسمُ مَوضعٍ.

و«**الخَلِيُّ**»: الخِلْوُ من الهمومِ.

و«**العائرُ**» بمُهمَلَةٍ وهمزةٍ؛ قال ابن هشام: هو قَذَى العينِ، وقيل: العائرُ: الرَّمِدُ، قال: والأوَّلُ أَوْلَى؛ ليكونَ أشقَّ للجمعِ بينهما ويحصلَ الترقِّي أيضًا، فإن الرمَدَ أبلغُ

---

(١) انظر: «تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد» لابن هشام (ص: ٢٤٣ ـ ٢٤٤). وانظر: «أشعار الشعراء الستة الجاهليين» للأعلم الشنتمري (١/ ١٢٩).

(٢) انظر: «ديوان امرئ القيس» (ص: ٨٧ ـ ٨٨).

من قَذَى العينِ ولعدمِ تَكرُّرِه، قال: واشتقاقُ العائرِ من العُوَّارِ بضمِّ العين وتشديدِ الواو: قَذى العَينِ[١].

قال: والضميرُ في «بات» وفي «له» ملتفَتٌ بهما عن الخطابِ إلى الغيبةِ، والواوُ في «وبات» للعطفِ، وفي «وباتت له ليلةٌ» للعطفِ أو للحالِ وهو أَوْلَى؛ أي: وبتُّ والحالُ أن بَيْتوتَتي كانت شديدةً، ودلَّ على شِدَّتِها بالتَّشبيه المَذكورِ، وإسنادُ البيتوتَةِ إليها مجازيٌّ، و«باتَ» فيهما تامَّةٌ، فالجارُّ والمجرورُ يتعلَّقُ بالثانيةِ، لا باستقرارٍ محذوفٍ هو خبرٌ فإنَّ ذلك لا يَحسُنُ؛ لزوالِ التَّطابقِ، ولأنَّه لو قيل: «باتَتْ ليلَتُه» كان كافيًا.

و«ذلك» إشارةٌ إلى المذكورِ كلِّه و«مِن» لابتداءِ الغايةِ.

و«النبأ» قال الراغبُ: خبرٌ ذو فائدةٍ عظيمةٍ يحصُلُ به عِلمٌ أو غلبةُ ظنٍّ، ولا يقال للخَبرِ نبأٌ حتى يتضمَّنَ ما ذكرَ[٢]، فهو أخصُّ مِن مطلقِ الخبرِ.

وأبو الأَسْوَد كنيتُه، واسمُه: ظالمُ بن عمرٍو من بني الجونِ آكلِ الـمُرَارِ[٣]، وهو ابن عمِّ امرئِ القيسِ رثاه بهذه القَصيدَةِ.

وقيل: بل «أبي» مضافٌ ومضافٌ إليه، و«الأسوَدِ» صفةٌ للأبِ، وهو أفعَلُ من السُّؤدَدِ أو من السَّواد[٤].

---

(١) انظر: «تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد» لابن هشام (ص: ٢٤٥).

(٢) انظر: «المفردات في غريب القرآن» للراغب الأصفهاني (مادة: نبأ).

(٣) والمُرارُ: نبتٌ لا يُستطاعُ ذَوْقُه من مَرارته، والحارِثُ بنُ آكلِ المُرار من مُلُوك اليمن، كان في سفرٍ فأصابَهُمُ الجُوع، فأكل المُرارَ حتّى شبع فنجا ومات أَصْحابُهُ فلم يطيقوه. انظر: «العين» (٨/ ٢٦١).

(٤) انظر: «تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد» لابن هشام (ص: ٢٤٤ ـ ٢٤٥).

و«النَّثَا»: ما نُثِي عن الرَّجلِ مِن قبيحِ فعلِه.

و«يؤثَرُ» يحدَّثُ به.

و«يَدُ المسنَدِ»: آخرُ الدهرِ.

قال القالي: لم يَعرفِ الأَصمعيُّ وأبو عمرٍو معنى «بأيِّ علاقتنا ترغبون»، وقال أبو عمرٍو: لم يعرِفْه أحدٌ ممَّن سَأَلْتُه.

وقد اختُلِفَ في عَددِ الالتفاتِ الذي وقعَ في هذه الأبياتِ، فذكر الزَّمخشرِيُّ أنَّ فيها ثلاثَ التفاتاتٍ[1]: في «ليلُك» لأنَّ حقَّه أن يقولَ: ليلي، وفي «بات» لعُدولِه إلى الغيبَةِ بعدَ الخطابِ، وفي «جاءني» لعُدولِه بعدَها إلى التَّكلُّمِ، والمحقِّقُون على أنَّ فيها التفاتينِ فَقط وأن الأوَّلَ ليسَ بالتفاتٍ بل هو تجريدٌ.

وقيل: إن الثَّانيَ والثالثَ «ذلك» و«جاءني»، ورجَّحَه صاحبُ «الإيضاح»[2] أو «ذلك»، و«خُبِّرته» ورجَّحَه الشيخُ بهاء الدينِ السبكيُّ في «عروس الأفراح»[3].

وقيل: فيها أربعُ التفاتاتٍ: «ليلُكَ» و«ذلك» و«جاءني» و«خُبِّرْتُه».

وقَد بالغَ قَوْمٌ فقالوا: إنَّ فيها سبعَ التفاتاتٍ: «ليلُكَ» و«تَرقُدِ» و«بات» و«له» و«ذلك» و«جاءني» و«خُبِّرْتُه».

---

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٣٥).

(٢) انظر: «الإيضاح في علوم البلاغة» للقزويني (٢/ ٩٠).

(٣) انظر: «عروس الأفراح» لبهاء الدين السبكي (١/ ٢٧٥).

و(إِيَّا) ضميرٌ منصوبٌ منفصِلٌ، وما يَلْحقُه من الياءِ والكافِ والهاءِ حروفٌ زِيدَتْ لبيانِ التكلُّمِ والخطابِ والغيبةِ لا محلَّ لها من الإعراب؛ كالتاء في (أنت) والكافِ في (أرأيتَكَ).

وقال الخليل: (إِيَّا) مضافٌ إليها، واحتجَّ بما حكاه عن بعضِ العرب: «إذا بَلَغَ الرجلُ الستِّين فإِيَّاهُ وإِيَّا الشوابِّ»، وهو شاذٌّ لا يُعتمَدُ عليه.

وقيل: هي الضمائرُ و(إِيَّا) عمدةٌ[1]، فإنها لمَّا فُصِلَت عن العواملِ تَعَذَّر النطقُ بها مفردةً، فضُمَّ إليها (إِيَّا) لتستقلَّ به.

وقيل: الضميرُ هو المجموع.

وقرئ: (أَيَّاك) بفتح الهمزة، و(هِيَّاك) بقَلْبها هاءً[2].

قوله: «وإيا ضمير..» إلى آخره.

قال صاحبُ «البسيط»: اختلفَ العلماءُ في (إيا) على سبعةِ أقوالٍ:

فذهبَ سيبويه والأخفَشُ وجمهورُ البَصريينَ وأبو عليٍّ من المتأخِّرينَ إلى أنَّ الاسمَ المضمَرَ هو (إيا) وما يتَّصِلُ بها حروفٌ تدلُّ على أحوالِ المرجوعِ إليه من التَّكلُّمِ والخِطابِ والغَيْبَةِ.

وذهبَ الخليلُ إلى أنَّ (إيا) اسمٌ مُضمَرٌ وما بعدَها مُضمَرٌ مضافُ إليه.

وذهبَ المبرِّدُ وابنُ درستويه والسِّيرافيُّ إلى أنَّهُ اسمٌ مُبهَمٌ أُضيفَ للتَّخصيصِ.

وذهبَ الزَّجَّاجُ إلى أنه اسمٌ ظاهرٌ خُصَّ بالإضافةِ إلى المُضْمراتِ.

---

(١) في (خ): «دعامة».

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» لابن خالويه (ص: ٩)، و«المحتسب» (١/ ٣٩ـ٤٠)، و«المحرر الوجيز» (١/ ٧٢)، و«تفسير القرطبي» (١/ ٢٢٥). ونسبوا الأولى للفضل الرقاشي، والثانية لأبي السَّوَّار الغنوي.

وذهبَ قومٌ من الكوفِيِّينَ وأبو الحسنِ ابنُ كيسانَ مِن البصريينَ إلى أنَّ الضَّمائرَ ما بعدَ (إيا)، و(إيا) دعامةٌ[1] لها تعتَمِدُ عليها.

وذهبَ آخرون مِن الكوفيِّينَ إلى أنَّ الكلمَةَ بكمالِها اسمٌ مُضمَرٌ.

وذهبَ الخليلُ في قولٍ آخرَ إلى أنَّه اسمٌ مُظهَرٌ نابَ منابَ الضَّميرِ[2].

حُجَّةُ القولِ الأوَّلِ من وَجهين:

أحدهما: أنها بمنزلَةِ الضَّميرِ المنصوبِ المتَّصلِ في الدلالَةِ على المفعولِ به في قولِك: «ما أكرَمَني إلا أنتَ، وما أكرمْتَ إلا إيَّاي»، فإذا ثبتَت اسميَّتُها لم يَجُز إضافَتُها لأنَّ الضمائرَ لا تضافُ، وإذا امتَنَعَت إضافَتُها تعيَّنَت حرفيَّةُ ما بعدَها.

الثاني: أنَّها لازمَةٌ للنَّصبِ وليسَت ظرفًا غيرَ مُتمَكِّنٍ ولا مصدَرًا غيرَ مُتصرِّفٍ، ولو كانَت اسمًا ظاهرًا لَمَا لَزِمَت النَّصبَ.

وحجة القول الثاني: أنه جاءَت إضافَتُه إلى الظَّاهرِ في قولِ العربِ: «إذا بلغَ الرَّجُلُ الستِّين فإيَّاه وإيَّا الشَّوابِّ»[3]، وإذا ثبتَتْ إضافَتُه إلى الظاهرِ الذي يظهَرُ فيه الإعرابُ وجبَ الحكمُ بإضافَتِه إلى الضَّميرِ الذي لا يظهَرُ فيه الإعرابُ، وأمَّا كونُ الضَّمائرِ لا تُضافُ فغيرُ مانعٍ من إضافَةِ هذا النَّوعِ؛ لأنَّ الأحكامَ العامَّةَ قد تتخلَّفُ في بعضِ الصُّوَرِ بدليلِ تخلُّفِ (لَدُنْ) عن جرِّ (غدوة)[4]، وتخلُّفِ (لولا) عن وُقوعِ

---

(١) في (ز) و(س): «غاية».

(٢) انظر: «البسيط في النحو» لابن العلج (١/ ٢٥٢ ـ ٢٥٧) بنحوه.

(٣) حكاه الخليل عن أعرابي سمعه يقول ذلك كما ذكر سيبويه وسيأتي.

(٤) يشير إلى أن «لَدُنْ» مع «غُدْوَة» لها حالٌ ليستْ في غيرها من الأسماء، وهي أن «لدن» لا تنصب إلَّا في «غدوة»، والجرُّ هو الوجهُ والقياس. انظر: «الكتاب» (١/ ٩٦ و١٥٩ و٢١٠) و(٣/ ١١٩).

ومما جاء في هذا قول سلامة بن جندل كما في «ديوانه» (ص: ٣٩):

لَدُن غُدوَةً حَتّى أَتى اللَيلُ دونَهُم ... وَلَم يَنجُ إِلّا كُلُّ جَرداءَ خَيفَقِ =

ضميرِ المرفوعِ بعدَها، وتخلُّفِ (عسى) عن اتِّصالِ ضَميرِ المرفوعِ بها، فكذلك هذا النَّوعُ مِن المضمَراتِ تخلَّفَ[1] عن حكمِ المضمراتِ في منعِ الإضافةِ.

وحُجَّةُ القولِ الثالث: أنَّه مع إبهامِه الغالبُ عليه الإظهارُ فلا تمتَنِعُ إضافتُه، ولذلك تُكلِّمَ في اشتقاقِه.

وحُجَّةُ القولِ الرابع: أنه ظاهرٌ؛ بدليلِ تحقُّقِ اشتقاقِه، والظاهِرُ لا تَمتَنِعُ إضافتُه، وأمَّا لزومُه للنَّصبِ فغيرُ مُستنكَرٍ بدليلِ أنَّ مِن الأسماءِ ما يلزَمُ النصبَ وهذا مِنها.

وحُجَّةُ القولِ الخامس: أنَّ الياءَ والكافَ والهاءَ في «إياي» و«إياك» و«إياه» هي الضَّمائرُ المتَّصِلَةُ بالفعلِ في «أكرَمَني» و«أكرَمَك» و«أكرَمَه»، فوجَبَ أن تكونَ هي الضَّمائرَ؛ لتحقُّقِها بالاسميَّةِ عندَ الاتصالِ بالفعلِ، إلا أنَّه لَمَّا لم يُمكِن قِيامُها بنَفسِها جُعِلَ قبلَها ما تعتَمِدُ عليه وتتَّصِلُ به.

وأمَّا كونُ «إيا» هي الضَّميرَ دونَ ما بعدَها فضَعيفٌ؛ لأنَّه لم يُعهَد لها حالةٌ يُمكِن حملُها عليها، وقد عُهِدَ لهذه الضَّمائرِ الدالَّةِ على الإضمارِ، فوجبَ الحَمْلُ على ما عُهِدَ دونَ ما لم يُعهَد.

وأمَّا كونُ ما تتَّصِلُ به أكثرَ منها فغيرُ مانعٍ بدليلِ اتِّصالِها بالفعلِ وهو أكثرُ مِنها؛ لأنَّ الغرضَ التوصُّلُ إلى جعلِها مُنفصِلَةً من الفعلِ، وهذا القولُ ليسَ ببعيدٍ عَن الصَّوابِ.

= وقول الحصين بن الحمام المري كما في «المفضليات» (ص: ٦٤ ـ ٦٥):

لَـدُنْ غُـدوةً حتـى أتى الليلُ مـا ترَى ... مِن الخيــلِ إلاَّ خــارِجِيّاً مُسَـوَّمَا

وقول بشر بن أبي خازم كما في «المفضليات» (ص: ٣٣٢):

لَـدُنْ غدوة حتـى أتى اللَّيْـلُ دونَهُـمْ ... وأدرَكَ جَـرْيَ المُـبـقِـيـات لُغوبُها

وقول عوف بن الأحوص كما في «المفضليات» (ص: ٣٦٦):

لَـدُنْ غُدوةً حتى أَتَى اللَّيلُ وانجَلَت ... غَـمـامـةُ يــومِ شَـرُّهُ مُـتـظـاهِرُ

(١) في (س): «تختلف».

وحُجَّةُ القولِ السَّادسِ: أنَّ الحُكمَ على بعضِ الكَلِمَةِ بالاسميَّةِ وعلى بَعضِها بالحرفيَّةِ محضُ التحكُّمِ؛ لأنَّه لم يُعهَد كلمةٌ واحدةٌ بعضُها اسمٌ وبعضُها حرفٌ، فوجبَ الحُكمُ على جميعِ الكلمةِ بالاسميَّةِ، وأمَّا اختلافُها فبحسبِ اختلافِ الإضمارِ إلى التَّكلُّمِ والخطابِ والغَيْبَةِ؛ لأنَّه جعلَ ما يدلُّ على كلِّ نوعٍ من المضمرَيْنِ في آخرِ الكَلِمَة.

وأما القولُ السَّابعُ: فهو يناسِبُ قولَ مَن قالَ بالإظهارِ[١]. انتهى.

قوله: واحتج بما حكاه عن بعضِ العرب: «إذا بَلَغ الرجلُ السِّتِّينَ فإيَّاه وإيَّا الشَّوابِّ»، قال سيبويه: حدثني من لا أتهم عن الخليل أنه سمع أعرابيًّا يقول..، فذكره[٢].

قال الطِّيبيُّ: الشوابُّ جمعُ شابَّةٍ كدوابَّ جمعِ دابَّةٍ؛ أي: فليحذَرْ نفسَه أن يتعرَّضَ للشوابِّ، وليحذَرِ الشَّوابَّ أن يَفتِنَّه[٣].

قال صاحبُ «البسيط في النَّحو»: ورُوِي: «فإيَّاه وإيا السَّوآت» قال: وهذا أبلَغُ في التَّحذيرِ من الجماعِ عند الكِبَرِ[٤].

قال الزَّركَشيُّ في «حاشية» كتبَها على هذا الموضعِ: هذا يردُّ على مَن ادَّعى أنَّ هذا تصحيفٌ.

قوله: «وهو شاذٌّ لا يُعتمَدُ عليه»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: هو وإن كانَ شاذًّا من حيثُ الإضافةُ إلى المُظهَرِ، لكنْ فيه دلالةٌ على أنَّ بين «إيَّا» واللواحقِ إضافَةً[٥].

---

(١) لم أقف عليه في المطبوع من «البسيط في النحو».

(٢) انظر: «الكتاب» لسيبويه (١/ ٢٧٩).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (١/ ٧٤٣).

(٤) لم نقف عليه في المطبوع من «البسيط في النحو».

(٥) انظر: «حاشية التفتازاني على الكشاف» (و١٥أ).

والعبـادةُ: أقصَـى غايـةِ الخضـوعِ والتذلُّـل، ومنـه: طريـقٌ معبَّـدٌ؛ أي: مذلَّلٌ، وثـوبٌ ذو عَبَـدةٍ: إذا كان فـي غايـةِ الصَّفاقـةِ[1]، ولذلـك لا تُسـتعمَلُ إلَّا فـي الخضوع لله تعالى.

والاستعانةُ: طلبُ المعونةِ، وهي إمَّا ضروريَّةٌ أو غيرُ ضروريَّةٍ، والضروريَّةُ: ما لا يتأتَّى الفعلُ دونه؛ كاقتدارِ الفاعلِ وتصوُّرِه، وحُصولِ آلةٍ ومادَّة يَفْعَلُ بها فيها، وعند استجماعِها[2] يوصَفُ الرجلُ بالاستطاعة، ويصحُّ أن يكلَّفَ بالفعل[3].

وغيرُ الضرورية: تحصيلُ ما يتيَسَّرُ به الفعلُ ويتَسَهَّلُ كالراحلةِ في السَّفرِ للقادرِ على المشي، أو يُقرِّبُ الفاعلَ إلى الفعلِ ويحثُّه عليه، وهذا القِسْمُ لا يتوقَّفُ عليه صحةُ التكليف.

والمراد: طلبُ المعونةِ في المُهِمَّات كلِّها، أو في أداءِ العبادات.

والضميرُ المستكنُّ في الفعلينِ للقارئ ومَن معه من الحفَظَة وحاضري صلاةِ الجماعة، أو له ولسائر الموحِّدين، أَدْرجَ عبادتَه في تضاعيفِ عبادتهم وخَلَط حاجتَه بحاجتِهم لعلَّها تُقبَلُ ببركتِها ويجابُ إليها، ولهذا شُرِعَتِ الجماعةُ.

---

(١) الصفاقة: قوة النسج. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٧١).

(٢) قوله: «وعند استجماعها»؛ أي: الأمورِ المتوقِّفِ عليها الفعلُ، وهي أربعة أشياء: بنية مخصوصة للفاعل، وتصوّر للفعل، ومادّة قابلة لتأثيره، وآلة إن كان الفعل آليًّا كالكتابة. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٧١)، و«حاشية الشهاب» (١/ ١١٨). ووقع بعد كلمة «استجماعها» في (خ): «يصح أن».

(٣) قوله: «بالفعل» إن أراد به مقابلَ القوّة فظاهر؛ لأنّ تكليف ما لا يطاق وإن صح عند الأشعري لكنه غير واقع، وإن أراد الحدث وواحد الأفعال، فالمراد الصحة المقارنةُ للوجود، وهي تستلزم الوقوع ولذا أخرها عن الاستطاعة، والقدرة عندهم مع الفعل لا قبله، فلا يقال: إنه لا قرينة على أن المصنف رحمه الله أراد هذا. انظر: «حاشية الشهاب» (١/ ١١٨).

وقُدِّم المفعولُ للتعظيم، والاهتمامِ به[١]، والدلالةِ على الحصر، ولذلك قال ابنُ عباس رضي الله عنهما: معناه: نعبدُكَ ولا نعبدُ غيرَكَ[٢]، وتقديمِ ما هو مقدَّمٌ في الوجُود، والتنبيهِ على أنَّ العابدَ ينبغي أنْ يكونَ نظرُه إلى المعبودِ أولاً وبالذَّاتِ، ومنه إلى العبادةِ لا مِن حيثُ إنها عبادةٌ صدَرَتْ عنه بل مِن حيثُ إنها نسبةٌ شريفةٌ إليه ووُصْلةٌ بينه وبينَ الحقِّ، فإنَّ العارفَ إنَّما يَحِقُّ وصولُه إذا استغرَقَ في ملاحظةِ جنابِ القُدسِ وغاب عمَّا عَدَاه حتى إنه لا يلاحظُ نفسَه ولا حالةً من أحوالها إلَّا من حيث إنها ملاحِظةٌ له ومنتسِبةٌ إليه، ولذلك فضَّل ما حَكَى اللهُ عن حَبيبِه حين قال: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠] على ما حكَاه عن كَلِيمِه حين قال: ﴿إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾ [الشعراء: ٦٢].

وكرِّر الضميرُ للتنصيصِ على أنه المستعانُ به لا غيرُ، وقدِّمتِ العبادةُ على الاستعانةِ ليتوافَقَ رؤوسُ الآي، ويُعلمَ منه أن تقديمَ الوسيلةِ على طلبِ الحاجةِ أَدْعَى إلى الإجابة.

وأقولُ: لمَّا نَسَبَ المتكلِّمُ العبادةَ إلى نفسه أَوْهَم ذلك تبجُّحاً واعتداداً منه بما يَصْدُر[٣] عنه، فعقَّبه بقوله: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ ليَدُلَّ على أن العبادةَ أيضاً ممَّا لا يَتِمُّ ولا يَسْتتِبُّ له إلا بمعونةٍ منه وتوفيقٍ.

وقيل: الواوُ للحالِ، والمعنى: نعبدُك مُستعينينَ بكَ.

---

(١) «به» من (ت).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ١٥٩) بلفظ: قال جبريل لمحمد ﷺ: قل يا محمد: إياك نعبد: إياك نوحِّدُ ونخافُ ونرجو يا ربَّنا لا غيرَك.

(٣) في (خ): «صدر».

وقرئ بكسرِ النونِ فيهما[١]، وهي لغةُ بني تميمٍ فإنهم يكسِرون حروفَ المضارعةِ سوَى الياءِ إذا لم ينضمَّ ما بعدَها.

قوله: «والعِبادةُ: أَقصى غايةِ الخُضوعِ والتَّذلُّلِ»:

هو كلامُ الراغبِ، وزاد أنَّها ضَرْبان: عبادَةٌ بالتَّسخيرِ كما في قوله: ﴿تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ٱلسَّبْعُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ﴾ [الإسراء: ٤٤] وعبادةٌ بالاختيارِ، وهي لذي النُّطْقِ، وهو المأمورُ بهِ في نحوِ قولِه تعالى: ﴿ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ﴾ [البقرة: ٢١][٢].

قوله: «والمرادُ طَلَبُ المعونَةِ في المهمَّاتِ كلِّها أو في أداءِ العِبادات»:

الأول هو الصَّوابُ، فإنه[٣] الواردُ عن ابنِ عبَّاسٍ[٤]، والأوفَقُ للعُمومِ المرادِ في ألفاظِ الفاتحةِ.

قوله: «في تَضاعيفِ عِبادَتِهم»؛ أي: أثنائِها.

قوله: «وقُدِّمَ المفعولُ للتَّعظيمِ والاهتمامِ به والدلالَةِ على الحصر»:

نازعَ أبو حيَّان في دلالةِ التَّقديمِ على الحَصْرِ مُستَنِدًا إلى قولِ سيبوَيه: إذا

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» لابن خالويه (ص: ٩)، و«الكشاف» (١/ ١٥)، عن جناح بن حبيش، و«إعراب القرآن» للنحاس (١/ ٢٠)، و«المحرر الوجيز» (١/ ٧٢)، عن الأعمش وابن وثاب والنخعي. وجميع هؤلاء اقتصروا في ذكر القراءة على ﴿نَسْتَعِينُ﴾، وذكرها في الفعلين أبو حيان في «البحر»، ونسب القراءة بكسر النون في ﴿نَعْبُدُ﴾ لزيد بن علي ويحيى بن وثاب وعبيد بن عمير.

(٢) انظر: «المفردات في غريب القرآن» للراغب الأصفهاني (مادة: عبد).

(٣) في (س): «لأنه».

(٤) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ١٦٠).

قلتَ: «ضَرَبتُ زَيْدًا» و«زيدًا ضَرَبْتُ» فالتَّقديمُ والتَّأخيرُ فيه سواءٌ[(١)].

وتعقَّبَه الشَّيخ وليُّ الدين العراقيُّ في «حاشيته على الكشاف» بأنَّه ليسَ في كلامِ سيبويه ما يردُّ ذلك، بَلْ هو أَمرٌ مَسكوتٌ عنه زادَه البيانيُّونَ، وكم في كلامِ أَهْلِ البيانِ مِن دقائقِ العَربيَّةِ ممَّا لم يصرِّحْ بذكرِهِ النُّحاةُ، وعبَّرَ الزَّمخشريُّ بدلَ الحصرِ بالاختصاصِ[(٢)].

قال الشيخُ وليُّ الدين: والمتبادرُ إلى الفَهْمِ من الاختصاصِ هو الحَصْرُ.

وقال الإمامُ تقيُّ الدين السبكيُّ: إنه غيرُه، فإن صحَّ لم يَكُن بينَ كلامِ الزَّمخشريِّ وأبي حيَّان تَعارُضٌ.

وقال الشيخُ بهاء الدين السُّبكيُّ في «عروس الأفراح»: سلكَ الوالِدُ في الاختصاصِ حيثُ وقعَ ـ إمَّا بتقديمِ الفاعلِ المعنويِّ أو بتقديم المعمولِ ـ مسلكًا غيرَ ما هو ظاهِرُ كلامِ البيانيِّينَ، وألَّفَ في ذلك تَصنيفًا[(٣)] لطيفًا سمَّاه «الاقتِناص في الفَرْقِ بين الحَصْرِ والاختِصاص»، قال فيه: قد اشتهرَ كلامُ النَّاسِ في أنَّ تَقديمَ المعمولِ يُفيدُ الاختِصاصَ، ومِن النَّاسِ مَن يُنكِرُ ذلك ويقولُ: إنَّما يُفيدُ الاهتِمام، وقد قال سيبويه في «كتابِه»: وهُم يقَدِّمونَ ما هُم به أعنى[(٤)]، والبيانيُّون على إفادَتِه الاختصاصَ، ويَفهَمُ كثيرٌ من الناسِ مِن الاختِصاصِ الحَصْرَ، فإذا قلت: «زيدًا ضَربْتُ» يقول: معناه: ما ضَرَبْتُ إلا زيدًا، وليسَ كذلك، وإنَّما الاختصاصُ شَيءٌ والحَصْرُ شيءٌ آخرُ، والفُضَلاءُ لم يذكروا في ذلك لفظَةَ الحَصْرِ وإنَّما قالوا: الاختصاص.

---

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ٤٤ و٧٣). وانظر: «الكتاب» لسيبويه (١/ ٨٠ ـ ٨١).

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٣٤).

(٣) في (س): «تأليفا».

(٤) انظر: «الكتاب» لسيبويه (١/ ٣٤).

قال الزَّمَخشَرِيُّ في تفسيرِ قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾: وتقديمُ المَفعولِ لقصدِ الاختِصاصِ كقوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ﴾ [الزمر: ٦٤] ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِى رَبًّا﴾ [الأنعام: ١٦٤] والمعنى: نخصُّكَ بالعبادَةِ ونخصُّكَ بطلَبِ المعونَةِ[1].

وقالَ في قولِه تعالى: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ﴾ [الزمر: ٦٤] معناه: أفغَيْرَ اللهِ أعبدُ بأمرِكُم.

وقال في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِى رَبًّا﴾ [الأنعام: ١٦٤] الهمزَةُ للإنكارِ؛ أي: مُنْكِرًا أن أبغيَ ربًّا غيرَه.

وقال في قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهَ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لَّهُۥ دِينِى﴾ [الزمر: ١٤]: إنَّهُ أَمرٌ بالإخبارِ بأنَّهُ يختصُّ اللهَ وحدَهُ دونَ غَيرِهِ بعِبادَتِه مخلِصًا له دينَه.

وقال في قولِه تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ﴾ [آل عمران: ٨٣]: قدَّمَ المفعولَ الذي هو ﴿غير دين الله﴾ على فِعلِه؛ لأنَّهُ أهمُّ مِن حَيثُ إنَّ الإنكارَ الذي هو مَعنى الهمزةِ مُتوجِّهٌ إلى المعبودِ بالباطلِ.

وقال في قوله تعالى: ﴿أَئِفْكًا ءَالِهَةً دُونَ ٱللَّهِ تُرِيدُونَ﴾ [الصافات: ٨٦] إنَّما قُدِّمَ المفعولُ على الفِعْلِ للعِنايَةِ، وقُدِّمَ المفعولُ له على المَفعولِ به لأنَّه كانَ الأَهَمُّ عِندَهُ أَنْ يُكافِحَهُم؛ لأنَّهُم على إفكٍ وباطِلٍ في شركِهِم، ويَجوزُ أن يكونَ (إفكًا) مفعولًا به، يعني: أتريدونَ إفكًا، ثم فَسَّرَ الأولَ بقولِه: ﴿ءَالِهَةً دُونَ ٱللَّهِ﴾ على أنَّها إفكٌ في أنفسِها ويجوزُ أن يكونَ حالًا.

فهذه الآياتُ كلُّها لم يذكُر الزَّمخشَرِيُّ لفظَ الحَصْرِ في شيءٍ مِنها، ولا يَصِحُّ

---

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٣٤).

إلَّا في الآيةِ الأولى فقَط، والقَدْرُ المُشترَكُ في الآياتِ: الاهتمامُ، ويأتي الاختِصاصُ في أكثرِها، ومثلُ قوله تعالى: ﴿أَئِفْكًا ءَالِهَةً﴾ وقوله تعالى: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ﴾ [سبأ: ٤٠] وما أشبَهَهما لا يأتي فيه إلا الاهتِمامُ؛ لأنَّ ذلك مُنكَرٌ مِن غيرِ اختِصاصٍ، وقد يُتكلَّفُ لمعنى الاختِصاصِ في ذلك كمَا في بقيَّةِ الآياتِ، وأما الحَصْرُ فلا.

فإن قلتَ: ما الفَرْقُ بين الاختِصاصِ والحَصْرِ؟

قلتُ: الاختِصاصُ افتِعالٌ مِن الخُصوصِ، والخُصوصُ مُركَّبٌ مِن شَيئينِ:

أحدُهما: عامٌّ مُشترَكٌ بين شيئينِ أو أشياءَ.

والثاني: مَعنًى مُنضَمٌّ إليه يَفصِلُه عن غَيرِه كـ: ضَرْب زَيْدٍ، فإنه أخصُّ مِن مطلَق الضَّربِ، فإذا قلتَ: «ضَرَبتُ زيدًا» أخبرْتَ بضَرْبٍ عامٍّ وقعَ مِنكَ على شخصٍ خاصٍّ، فصارَ ذلك الضَّرْبُ المُخبَرُ به خاصًّا لِمَا انضمَّ إليه مِنك ومِن زيدٍ، وهذه المعاني الثلاثةُ ـ أَعني: مُطلَقَ الضَّربِ، وكونَه واقِعًا منكَ، وكونَه واقعًا على زيدٍ ـ قد يكونُ قَصْدُ المتكلِّمِ لها[1] ثلاثَتِها على السَّواءِ، وقد يترجَّحُ قصدُه لبَعضِها على بعضٍ، ويعرَفُ ذلك بما ابتدأَ به كلامَه، فإنَّ الابتداءَ بالشَّيءِ يدلُّ على الاهتمامِ به، وأنَّهُ هو الأرجَحُ لغَرَضِ المتكلِّمِ، فإذا قلت: «زيدًا ضَرَبتُ» عُلِمَ أنَّ خصوصَ الضَّربِ على زيدٍ هو المقصودُ، ولا شكَّ أنَّ كلَّ مُركَّبٍ من خاصٍّ وعامٍّ له جِهَتان، فقد يُقصَدُ مِن جهَةِ عُمومِه وقد يُقصَدُ مِن جهَةِ خُصوصِه، فقَصدُه مِن جِهَةِ خُصوصِه هو الاختصاصُ، وأنَّهُ هوَ الأَهَمُّ عند المتكلِّمِ، وهو الذي قَصَدَ إفادَتَه للسَّامعِ مِن غَيرِ تَعرُّضٍ ولا قَصدٍ لغيرِه بإثباتٍ ولا نَفْيٍ.

---

(١) في (ز): «بها».

وأما الحَصْرُ فمعناه: نَفْيُ غيرِ المذكورِ وإثباتُ المذكورِ، ويعبَّرُ عنه بـ(ما) و(إلا)، أو بـ(إنَّما)، فإذا قلتَ: «ما ضَرَبتُ إلا زيدًا» كنتَ نَفَيْتَ الضَّربَ عن غيرِ زَيدٍ وأثبتَّهُ لزيدٍ، وهذا المعنى زائدٌ على الاختصاصِ، وإنَّما جاءَ هذا في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ للعِلْمِ بأنَّه لا يُعبَدُ غيرُ اللهِ ولا يُستعانُ غَيرُه، ألا ترى أنَّ بقيَّةَ الآياتِ لم يَطَّرِد فيها ذلك، فإنَّ قولَه تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ﴾ لو جُعِلَ (غيرَ دينِ اللهِ يبغون) في معنى: ما يَبْغونَ إلَّا غيرَ دينِ اللهِ، وهمزةُ الإنكارِ داخلةٌ عليه، لَزِمَ أن يكونَ المُنكَرُ الحَصْرَ لا مُجرَّدَ بغيِهِم غيرَ دينِ اللهِ، ولا شكَّ أنَّ مجرَّدَ بَغيِهِم غيرَ دينِ اللهِ مُنكَرٌ.

وكذلك بقيَّةُ الآياتِ إذا تأمَّلْتَها، ألا ترى أنَّ ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ﴾ وقعَ الإنكارُ فيه على عِبادَةِ غيرِ اللهِ مِن غيرِ حَصرٍ، وأنَّ ﴿أَبْغِى رَبًّا﴾ غير[1] مُنكَرٍ مِن غيرِ حَصرٍ، ولكنَّ الخُصوصَ ـ وهو غيرُ اللهِ ـ هو المُنكَرُ وحدَه ومع غيره.

وكذلك: ﴿إِيَّاكُمْ كَانُواْ يَعْبُدُونَ﴾ عبادَتُهُم إيَّاهم مُنكَرَةٌ مِن غيرِ حَصْرٍ.

وكذلك قولُه: ﴿ءَالِهَةً دُونَ ٱللَّهِ تُرِيدُونَ﴾ المُنكَرُ إرادَتُهم آلهةً دونَ اللهِ مِن غيرِ حَصْرٍ.

فمِن هذا كلِّه يُعلَمُ أنَّ الحَصْرَ في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ مِن خُصوصِ المادَّةِ لا مِن مَوضوعِ[2] اللفظِ، بل أقول: إنَّ المصلِّيَ قد يكونُ مُقبِلًا على اللهِ وحدَهُ لا يَعْرِضُ له استحضارُ غَيرِهِ بوجْهٍ من الوجوهِ، وغَيرُهُ أحقَرُ في عينِهِ مِن أن يشغَلَ ذلك الوقتَ

(١) «غير» ليست في (س)، والذي في «عروس الأفراح»: «غيره».

(٢) في (ز) و(س): «موضع». والمثبت من (ف) وهو الموافق لما في «عروس الأفراح».

بنفيِ عِبادَتِه، وإنَّما قصدَ الإخبارَ بعِبادَةِ اللهِ، وأولُ[1] ما حضرَ في ذهنِه عظمةُ مَن هو واقفٌ بين يديه، فقال: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ ليطابِقَ اللفظُ المعنى، ويتقدَّمَ ما تقدَّمَ حُضورُهُ في القلبِ وهو الرَّبُّ سُبحانه وتعالى، ثمَّ بنَى على ما أخبرَ به مِن عِبادَتِه، فمعنى اختصاصِهِ بالعِبادَةِ: اختصاصُهُ بالإخبارِ بعِبادَتِه، وغيرُه مِن الأكوانِ لم يُخبِرْ عنه بشيءٍ بل هو مُعرِضٌ عنها، وإذا تأمَّلْتَ مواقعَ ذلك في الكتابِ والسنَّةِ وأشعارِ العربِ تجدْهُ كذلك، ألا ترى قولَ الشَّاعرِ:

أكلَّ[2] امرئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً ... ونارٍ توقَّدُ بالليلِ نارًا[3]

لو قدَّرْتَ فيه الحصرَ بـ(ما) و(إلا) لم يصحَّ المعنى الذي أرادَه.

وقد قال الزمخشريُّ في تفسيرِ قوله تعالى: ﴿وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾: وفي تقديمِ الآخرَةِ وبناءِ ﴿يُوقِنُونَ﴾ على ﴿هُمْ﴾ تعريضٌ بأهلِ الكِتابِ وبما كانوا عليه مِن إثباتِ أَمْرِ الآخرةِ على خلافِ حَقيقَتِهِ، وأنَّ قولَهُم ليسَ بصادرٍ عَن إيقانٍ، وأنَّ اليَقينَ ما عليه مَن آمَنَ بمَا أُنزِلَ إليكَ وما أُنزِلَ مِن قبلِك[4].

وهذا الذي قالَه الزَّمَخشَرِيُّ في غايةِ الحُسْنِ، وقد اعترَضَ عليهِ بعضُ النَّاسِ فقال: تَقديمُ الآخِرَةِ أفادَ أنَّ إيقانَهُم مَقصورٌ على أَنَّهُ إيقانٌ بالآخرَةِ لا بِغَيرِها.

---

(١) في النسخ: «وأقول»، والمثبت من «عروس الأفراح».

(٢) في (س): «ألا كل».

(٣) قائله أبو دؤاد الإيادي. انظر: «ديوانه» (ص: ١١٢)، و«الكتاب» لسيبويه (١/ ٦٦)، و«الأصمعيات» (ص: ١٩١). وعزاه المبرد في «الكامل» (١/ ٢٢٩) و(٣/ ٧٥) لعدي بن زيد العبادي.

(٤) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٨٤).

وهذا الذي قالَهُ هذا القائلُ بناهُ على ما فَهِمَه مِن أنَّ تَقدِيمَ المَعمولِ يُفيدُ الحَصْرَ، وليسَ كذلك لِمَا بيَّنَّاه.

ثمَّ قال هذا القائلُ: وتقديمُ ﴿هُمْ﴾ أفادَ أنَّ هذا القَصْرَ مختَصٌّ بهم، فيكونُ إيقانُ غيرِهِم بالآخرةِ إيمانًا بغيرِها حيثُ قالوا: ﴿لَن يَدْخُلَ﴾ [البقرة: ١١١] و: ﴿لَن تَمَسَّنَا﴾ [البقرة: ٨٠].

وهذا مِن هذا القائلِ استِمرارٌ على ما في ذهنِه مِن الحَصْرِ؛ أي: أنَّ المُسلِمينَ لا يُوقِنونَ إلا بالآخرَةِ، وأهلُ الكتابِ يوقنونَ بها وبغيرِها، وهذا فَهْمٌ عَجيبٌ.

ثم قال هذا القائلُ: ثمَّ إنَّ التَّعريضَ في قولِه: «بأهل الكتاب» «وبما كانوا» «وأنَّ قولَهُم» ظاهرٌ، يعني: في قولِ الزمخشريِّ.

قال هذا القائلُ: وأمَّا في قولِه: «وأنَّ اليَقينَ» مُشكِلٌ؛ لأنَّه ليسَ فيه تَعريضٌ بأنَّ اليقينَ ما عليه مَن آمنَ[١] بل تصريحٌ.

قلتُ[٢]: مرادُ الزَّمخشريِّ: أنَّ التَّصريحَ بأنَّ مَن آمنَ يوقنون تَعريضٌ بأنَّ أهلَ الكتابِ لا يوقنون، فكيفَ يَرِدُ عليه هذا؟

ثم قال هذا القائلُ: فالوَجهُ أن يُقال: «وأنَّ اليقينَ» عَطفٌ على قوله: «تَعريضٌ» لا على معمولاتِه مِن «بأهل الكتاب..» إلى آخرِه، وكأنَّه قال: وفي تَقديمِ الآخرَةِ وبناءِ ﴿يُوقِنُونَ﴾ على ﴿هُمْ﴾ أنَّ اليقين[٣].

---

(١) من قوله: «بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك وهذا الذي قاله...» إلى هنا: سقط من (س) و(ز)، مع زيادة: «به» بعد «من آمن».

(٢) القائل هو تقي الدين السبكي علي بن عبد الكافي والد بهاء الدين، وكذا فيما سيأتي، والكلام مستمرٌّ من «عروس الأفراح».

(٣) في «عروس الأفراح»: «تعريض وأن اليقين»، والمعنى واحد.

قلتُ: مرادُ الزمخشريِّ أنه تعريضٌ بنَفيِ اليَقينِ عَن أهلِ الكِتابِ، وكأنَّه قال: «دونَ غيرِ مَن آمَنَ»، فلا يَرِدُ عليه، ولا يَحتاجُ إلى تقديرِ العَطفِ على ما ذكَرَهُ هذا القائِلُ، وهو إمَّا أن يُقدَّرَ، دونَ غيرِهم، أو لا: فإن قُدِّرَ فهو تعريضٌ لا تصريحٌ، وإن لم يُقدَّر فلا يحتاجُ إلى بناءِ ﴿يُوقِنُونَ﴾ على ﴿هُمْ﴾، فحَمْلُ كلامِ الزَّمَخشريِّ على ما زعمَهُ هذا القائِلُ لا يصحُّ بوجهٍ مِن الوُجوهِ، وهذا القائِلُ فاضِلٌ وإنَّما ألجأَهُ إلى ذلك فهمُهُ الحَصْرَ وهو ممنوعٌ، وعلى تَقديرِ تَسليمِهِ فالحَصْرُ على ثلاثةِ أقسامٍ:

أحدها: بـ(ما) و(إلا) كقولك: ما قامَ إلا زيدٌ، صَريحٌ في نَفيِ القيامِ عن غيرِ زيدٍ، ويَقتَضي إثباتَ القيامِ لزيدٍ، قيل: بالمنطوقِ، وقيل: بالمفهومِ، وهو الصَّحيحُ لكنَّه أقوى المفاهيمِ؛ لأنَّ (إلا) مَوضوعَةٌ للاستثناءِ وهو الإخراجُ، فدلالَتُها على الإخراجِ بالمَنطوقِ لا بالمَفهومِ، ولكنَّ الإخراجَ مِن عدمِ القيامِ ليسَ هوَ عينَ القيامِ بَلْ قَد يَستَلْزِمُه، فلذلكَ رجَّحْنا أنَّه بالمَفهومِ، والتبسَ على بعضِ النَّاسِ لذلك فقال: إنه بالمَنطوقِ.

والثاني: الحَصرُ بـ(إنما) وهـو قريبٌ من الأوَّلِ فيما نحنُ فيه وإن كانَ جانبُ الإثباتِ فيه أظهَرَ، فكأنَّهُ يفيدُ إثباتَ قيامِ زيدٍ ـ إذا قلتَ: «إنَّما قامَ زيدٌ» ـ بالمنطوقِ ونفيَهُ عَن غيرِهِ بالمَفهومِ.

القسم الثالث: الحَصرُ الذي قد يفيدُه التَّقديمُ، وليسَ هو على تقديرِ تَسليمِهِ مثلَ الحَصرَيْنِ الأوَّلَيْنِ بل هو في قوَّةِ جُملتَينِ:

إحداهما: ما صُدِّرَ به الحكمُ نَفْيًا كان أو إثباتًا وهو المنطوقُ.

والأخرى: ما فُهِمَ من التَّقديمِ.

والحصرُ يَقتضي نفيَ المنطوقِ فقط دونَ ما دلَّ عليه مِن المفهومِ؛ لأنَّ المفهومَ لا مفهومَ له، فإذا قلتَ: «أنا لا أُكرِمُ إلا إيَّاكَ» أفاد التَّعريضَ بأنَّ غيرَكَ يُكرِمُ غيرَهُ،

ولا يلزَمُ أنَّكَ لا تكرِمُه، وقد قالَ سُبحانه وتعالى: ﴿ٱلزَّانِي لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً﴾ [النور: ٣] أفادَ أنَّ العَفيفَ قَد ينكحُ غيرَ الزَّانيةِ، وهو ساكِتٌ عن نكاحِ الزَّانيَةِ، فقال سبحانَه وتعالى بعده: ﴿وَٱلزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَآ إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾ [النور: ٣] بيانًا لِمَا سكتَ عنه في الأُولى.

فلَو قال: ﴿وَبِٱلْأَخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٤] أفادَ مَنطوقُه إيقانَهُم بها، ومفهومُه عندَ مَن يزعُمُ أنَّهم لا يوقنونَ بغيرِها، وليسَ ذلك مقصودًا بالذَّاتِ، والمقصودُ بالذَّاتِ: قوَّةُ إيقانِهم بالآخرةِ حتى صارَ غيرُها عندَهُم كالمَدحوضِ، فهو حَصْرٌ مَجازِيٌّ، وهو دونَ قولنا: «يوقنون بالآخرةِ لا بغيرِها»، فاضبِطْ هذا وإيَّاكَ أن تجعلَ تقديرَهُ: لا يوقنونَ إلا بالآخرَةِ.

إذا عرفتَ هذا فتَقديمُ ﴿هُمْ﴾ أفادَ أنَّ غيرَهُم ليسَ كذلك، فلَو جَعلْنَا التَّقديرَ: لا يوقِنونَ إلا بالآخرةِ، كانَ المقصودُ المهمُّ النَّفيَ بتَسلُّطِ[1] المَفهومِ عليه، فيكونُ المعنى: إفادةَ أنَّ غيرَهُم يوقِنُ بغيرِها كما زَعمَ هذا القائِلُ، ويُطرَحُ إفهامُ أنه لا يوقِنُ بالآخرَةِ.

ولا شكَّ أنَّ هذا ليسَ بمرادٍ، بل المرادُ: إفهامُ أنَّ غيرَهُم لا يوقِنُ بالآخرَةِ، فلذلك حافَظْنا على أنَّ الغرضَ الأعظَمَ إثباتُ الإيقانِ بالآخرَةِ ليتسلَّطَ المفهومُ عليه، وأنَّ المفهومَ لا يتسلَّطُ على الحَصرِ؛ لأنَّ الحَصْرَ لم يُدَلَّ عليه بجُملَةٍ واحدَةٍ مثل (ما) و(إلا)، ومثل (إنما)، وإنَّما دُلَّ عليه بمفهومٍ مستفادٍ مِن منطوقٍ، وليسَ أحدُهُما مُتقيِّدًا بالآخرِ حتى نقولَ: إنَّ المفهومَ أفادَ نفيَ الإيقانِ المحصورِ، بلْ أفادَ نفيَ الإيقانِ مُطلَقًا عَن غيرِهم.

---

(١) قوله: «بتسلط» كذا في النسخ، وفي «عروس الأفراح»: «فيتسلط».

وهذا كلُّه إنما احتَجْنا إليه على تقديرِ تَسليمِ ما ادَّعاهُ هذا القائلُ مِن الحَصرِ، وقد سبقَ إلى فهمِ كثيرٍ مِن النَّاسِ، ونحن قد مَنَعْنا ذلك أوَّلًا، وبيَّنَّا أنه لا حصرَ في ذلك وإنَّما هوَ اختصاصٌ، وفرَّقْنا بين الاختصاصِ والحَصرِ، وقولُ هذا القائل: «تقديمُ ﴿هُمْ﴾» مِن أينَ له أن هذا تقديمٌ؟! فإنَّكَ إذا قلتَ: «هو يفعَلُ» احْتَمَلَ أن يكونَ مُبتدأً خبرُهُ فِعلٌ، واحْتَمَلَ أن يكونَ أصلُه «يفعلُ هو» ثمَّ قدَّمت وأخَّرت، والزَّمخشريُّ لم يصرِّحْ بالتَّقديمِ وإنَّما قال: «بناءِ ﴿يُوقِنُونَ﴾ على ﴿هُمْ﴾» ولكنَّا مَشَينا مع هذا الفاضلِ على كلامِهِ، وكلُّ ذلك أوجبَهُ الوَهمُ والْتِباسُ الاختصاصِ بالحَصرِ، انتهى كلامُ الشَّيخِ تقيِّ الدينِ[(١)].

وقال الشيخُ بهاء الدينِ: قال ابنُ الحاجبِ في «شرح المفصَّل»: الاختصاصُ الذي يتوهَّمُه كثيرٌ مِن النَّاسِ مِن تَقديمِ المَعمولِ وَهْمٌ، واستدلَّ على ذلك بقوله تعالى: ﴿فَٱعْبُدِ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ﴾ [الزمر: ٢] ثم قال تعالى: ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ﴾ [الزمر: ٦٦].

قال[(٢)]: وهو استدلالٌ ضَعيفٌ؛ لأنَّ ﴿مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ﴾ أغنى عن أداةِ[(٣)] الحَصرِ في الآيةِ الأولى، ولو لم يكن فما الذي يمنَعُ مِن ذكرِ المحصورِ في محلٍّ بغيرِ صيغَةِ الحصرِ؟ كما تقول: «عَبَدْتُ اللهَ» وتقولُ: «ما عبدتُ إلا اللهَ»، كلٌّ سائغٌ، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱرْكَعُوا۟ وَٱسْجُدُوا۟ وَٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمْ﴾ [الحج: ٧٧] وقال تعالى: ﴿أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [يوسف: ٤٠]، بل قولُه تعالى: ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ﴾ مِن أَقوى

---

(١) يعني: في الرسالة التي نقلها ابنه في «عروس الأفراح» (١/ ٣٨٤ ـ ٣٨٨).

(٢) أي: الشيخ بهاء الدين.

(٣) في (ز): «إفادة»، وفي مطبوع «عروس الأفراح»: «إرادة»، وكلاهما تصحيف.

أدلَّةِ الاختصاصِ، فإنَّ قبلَها: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ﴾ فلو لم يَكُن للاختصاصِ وكان معناها[١]: اعبدِ الله، لَمَا حصلَ الإضرابُ الذي هو مَعنى ﴿بَلِ﴾.

قال: وقد ردَّ الشَّيخُ أبو حيَّان على مُدَّعي الاختصاصِ، ونقلَ عن سيبويه أنَّه قال: يقدِّمُون ما هو الأهمُّ مِن كلامِهِم وهُم به أعنى[٢].

قال: وربَّما يُعترَضُ على مُدَّعي الاختصاصِ بنحوِ قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ﴾ وجوابُه: أنه لمَّا كانَ مَن أشركَ باللهِ غيرَهُ كأنَّهُ لم يعبُدِ اللهَ كان أمرُهُم بالشركِ كأنَّهُ أمرٌ بتَخصيصِ غيرِ اللهِ بالعِبادَةِ.

قال: وردَّ صاحبُ «الفَلَك الدائر» بقولِه تعالى: ﴿كُلًّا هَدَيْنَا ۚ وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ﴾ [الأنعام: ٨٤][٣].

وجوابه: أنَّا لا ندَّعي اللُّزومَ بل الغلبَةَ، وقد يخرجُ الشَّيءُ عَن الحقيقةِ وعَن الغالبِ[٤]. انتهى.

قوله: «ولذلك قال ابنُ عبَّاسٍ: معناه نعبُدُك ولا نعبُدُ غيرَك»:

أخرجَه ابن جريرٍ وابن أبي حاتمٍ مِن طريق الضحَّاكِ عنه[٥].

---

(١) في (س): «معناه».

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ٤٤، ٧٣). وانظر: «الكتاب» لسيبويه (١/ ٨٠ ـ ٨١). وقد تقدم كلام أبي حيان في هذه المسألة.

(٣) انظر: «الفلك الدائر» لابن أبي الحديد (ص: ٢٤٦).

(٤) انظر: «عروس الأفراح» لبهاء الدين السبكي (١/ ٣٨٢ ـ ٣٨٣).

(٥) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ١٦٠)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ٢٩) بلفظ: إياك نعبد، إياك نوحد ونخاف ونرجو يا ربنا لا غيرك.

قوله: «ولا يستَتِبُّ»: في «الصحاح»: استتبَّ له الأمرُ: تهيَّأَ واستقام[١].

الشيخ سعدُ الدين: «يستَتِبُّ»؛ أي: يتمُّ، من التَّبابِ وهو الهلاكُ، قال في «الأساس»: والتَّبابُ يتبَعُ التَّمامَ[٢].

(٦) ـ ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾.

﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ بيانٌ للمعونةِ المطلوبةِ، وكأنه[٣] قال: كيف أُعِينُكم؟ فقالوا: ﴿ ٱهْدِنَا ﴾، وإفرادُ[٤] لِمَا هو المقصودُ الأعظمُ.

والهدايةُ: دلالةٌ بلطفٍ، ولذلك تُستعمَلُ في الخير، وقولُه تعالى: ﴿فَٱهْدُوهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْجَحِيمِ ﴾ [الصافات: ٢٣] واردٌ على التهكُّم، ومنه: الهديَّةُ، وهَوَادِي الوحشِ: لمقدِّماتها.

والفعلُ منه: هَدَى، وأصلُه أنْ يُعَدَّى باللام أو «إلى»، فعُوملَ معاملةَ (اختار) في قوله تعالى: ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ ﴾ [الأعراف: ١٥٥].

وهدايةُ اللهِ تعالى تتنوَّعُ أنواعاً لا يُحصيها عدٌّ، لكنها تنحصِرُ في أجناسٍ مترتِّبةٍ:

الأوَّلُ: إفاضةُ القُوَى التي بها يَتمكَّنُ المرءُ مِن الاهتداءِ إلى مَصالحه كالقوَّةِ العقليَّةِ والحواسِّ الباطنةِ والمشاعرِ الظَّاهرة.

والثاني: نصبُ الدلائلِ الفارقةِ بين الحقِّ والباطلِ والصلاحِ والفساد، وإليه أشار حيث قال: ﴿وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ﴾ [البلد: ١٠] وقال عزَّ وجلَّ: ﴿فَهَدَيْنَٰهُمْ فَٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ ﴾ [فصلت: ١٧].

---

(١) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: تبب).

(٢) انظر: «أساس البلاغة» للزمخشري (مادة: تبب).

(٣) في (خ): «كأنه».

(٤) في (خ): «أو إفراد».

والثالث: الهدايةُ بإرسالِ الرسلِ وإنزالِ الكتبِ، وإيَّاها عَنَى بقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ [الأنبياء: ٧٣] وقولِه تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩].

والرابعُ: أنْ يَكشِفَ على قلوبِهم السرائرَ، ويُرِيَهم الأشياءَ كما هي بالوحيِ، أو الإلهام[١] والمناماتِ الصادقةِ، وهذا قسمٌ يختصُّ بنَيْلِه الأنبياءُ والأولياءُ، وإياه عنَى بقولِه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: ٩٠] وقولِه: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: ٦٩].

فالمطلوبُ إمَّا زيادةُ ما مُنِحوه من الهُدَى، أو الثباتُ عليه، أو حُصُولُ المراتبِ المرتَّبةِ عليه، فإذا قاله العارفُ الواصِلُ عنَى به: أَرشِدْنا طريقَ السَّيرِ فيكَ لتمحُوَ عنَّا ظلماتِ أحوالِنا، وتُمِيطَ غواشيَ أبدانِنا لنَسْتضيءَ بنورِ قُدْسِكَ فنراكَ بنُورِك.

والأمرُ والدعاءُ يتشاركانِ لفظاً ومَعْنًى، ويَتفاوَتانِ بالاستعلاءِ والتسفُّلِ، وقيل: بالرُّتبة.

قوله: «وأصلُه أن يُعدَّى باللامِ..» إلى آخره:

قال الزمخشريُّ في غير «الكشاف»: يقال: «هَداهُ لكذا» أو «إلى كذا»: إذا لم يكُنْ في ذلك فيَصلُ إليه بالاهتداءِ، «وهداه كذا» بغير حرفٍ محتمِلٌ للحالينِ بينَ أن يكونَ فيه وبين أنْ لا يكونَ، حتى لا يجوزُ أن يقالَ في قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: ٦٩]: لِسُبُلنا، أو: إلى سُبُلِنا[٢]، انتهى.

---

(١) في (ت) و(خ): «والإلهام».

(٢) ورد هذا الكلام للزمخشري في هامش إحدى نسخ «الكشاف»، وقد أثبتناه في حواشيه (١/ ٣٧) طبعة دار اللباب، وذكره أيضا الطيبي في «فتوح الغيب» (١/ ٧٥٣).

وللخُوَيِّي فرقٌ آخرُ ذكرتُه في «أسرار التنزيل»[١].

قوله: «وهداية الله تتنوع أنواعًا..» إلى آخرِه:

نوَّعَها الراغبُ إلى أربعةٍ غيرِ هذه:

الأول: الهدايَةُ التي عمَّ بها كلَّ شيءٍ بحسبِ حالِه؛ كما قال: ﴿أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ [طه: ٥٠].

الثاني: الهدايَةُ التي جعَلَها للناسِ بدعائِه إيَّاهُم على ألسنَةِ الأنبياءِ وإنزالِ القرآنِ، وهو المقصودُ بقوله: ﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ [الأنبياء: ٧٣].

الثالث: التَّوفيقُ الذي يختصُّ به مَن اهتَدَى، وهو المعنيُّ بقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ زَادَهُمْ هُدًى﴾ [محمد: ١٧] ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ﴾ [التغابن: ١١].

الرابع: الهدايةُ في الآخرَةِ إلى الجنَّةِ، وهو المعنيُّ بقولِه: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا﴾ ﴿سَيَهْدِيهِمْ وَيُصْلِحُ بَالَهُمْ﴾ [محمد: ٥][٢].

قوله: «﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾»:

قال الطيبيُّ: تقريرُ الاستشهادِ به: أنه تعالى أثبتَ لهم الجهادَ على لفظِ الماضي، وأوقعَ ضميرَ التَّعظيمِ ظرفًا له على المبالغَةِ؛ أي: في سبيلِنا ووجهنا مُخلِصِينَ لنا، ولا يكونُ مِثلُ هذا الجهادِ إلا هِدايَةً لا غايةَ بعدَها، ثمَّ قال: ﴿لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ على الاستقبالِ، وصرَّحَ بلفظِ ﴿سُبُلَنَا﴾ ولا يستقيمُ تأويلُه إلا بما ذُكِرَ من طلبِ الزِّيادَةِ بمنحِ الألطافِ[٣].

---

(١) انظر: «قطف الأزهار في كشف الأسرار» للسيوطي (١/ ١٤٣).

(٢) انظر: «المفردات في غريب القرآن» للراغب الأصفهاني (مادة: هدي).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (١/ ٧٥٤).

قوله: «وتُميطُ» بضمِّ أوَّلِه؛ أي: تبعِدُ وتُنَحِّي.

قوله: «غواشي»: جمعُ غاشيَةٍ.

قوله: «والأَمرُ والدُّعاءُ يَتشاركان لفظًا»؛ أي: صيغةً ومعنًى؛ أي: فإنَّ كلًّا مِنهُما دالٌّ على الطَّلبِ.

قوله: «ويَتفاوتان بالاستعلاءِ والتسفُّلِ، وقيل: بالرُّتبَةِ»: في مُغايرة القولِ الثَّاني للأوَّلِ نظرٌ لا يخفى.

و(السِّراطُ) من سَرَطَ الطَّعامَ: إذا ابتَلَعَه، فكأنه يَسترِطُ[1] السَّابلةَ، ولذلك سُمِّي: لَقَماً؛ لأنه يَلتقِمُهم، و(الصِّراطُ) مِن قَلْبِ السينِ صاداً ليُطابقَ الطاءَ في الإطباق، وقد شُمَّ الصادُ صوتَ الزاي ليكونَ أقربَ إلى المبدَلِ عنه.

وقرأ ابنُ كثيرٍ ورُويسٌ[2] عن يعقوبَ بالأصل، وحمزةُ بالإشمام، والباقونَ بالصَّاد[3]، وهو لغةُ قريشٍ والثابتُ في الإمام، وجمعُه: سُرُطٌ ككُتُبٍ، وهو كالطريقِ في التذكيرِ والتأنيث.

و(المستقيم): المستَوي، والمرادُ به: طَرِيقُ الحقِّ، وقيل: هو ملَّةُ الإسلام.

---

(١) في (خ): «يسرط».

(٢) في (خ): «وقرأ ابن كثير برواية قنبل وورش». ولو كانت: «قنبل ورويس» لكان صواباً. انظر التعليق الآتي.

(٣) قرأ قنبل ورويس بالسين، وقراءة الإشمام عن حمزة فيها خلاف وتفصيل عن رواته، وقرأ الباقون بالصاد. انظر: «السبعة في القراءات» لابن مجاهد (ص: ١٠٥ ـ ١٠٦)، و«التيسير في القراءات السبع» للداني (ص: ١٨)، و«البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ٧٧)، و«النشر في القراءات العشر» (١/ ٢٧١ ـ ٢٧٢).

قوله: «السابِلَةُ»: هم المختلفونَ في الطُّرقاتِ لحوائِجِهم.

قوله: «وهو كالطَّريقِ في التذكيرِ والتأنيثِ»:

أمَّا في المعنى فبينَهُما فرقٌ لطيفٌ أشارَ إليه الخُوَيِّي قال: الطريقُ: كلُّ ما يَطرقُه طارِقٌ مُعتادًا كانَ أم غيرَه، والسَّبيلُ مِن الطُّرُقِ: ما هو معتادُ السُّلوكِ، والصِّراطُ من السَّبيلِ: ما لا التواءَ فيه ولا اعوِجاجَ، فلا يذهبُ يَمنَةً ولا يَسرَةً بلْ يكون على سمتِ القَصْدِ فهو أخصُّ الثلاثَةِ.

قالَ: **فإن قيلَ**: فما فائدَةُ وَصفِه بالمُستقيمِ حينئذٍ؟

أجيب: بأنَّ الصِّراطَ يُطلَقُ على ما فيه صعودٌ أو هبوطٌ، والمستقيمَ: ما لا ميلَ فيه إلى شيءٍ مِن الجوانبِ الأربعَةِ، وأَصلُ الاستِقامَةِ في قيامِ الشَّخصِ: أنْ لا يكونَ مُنْحَنِيًا ولا مُقْعَنْسساً ولا مائِلًا إلى يمينٍ أو يَسارٍ[١].

قوله: «والمرادُ به: طريقُ الحقِّ، وقيل: ملَّةُ الإسلامِ»:

القولانِ مَرويَّانِ عَن ابنِ عبَّاسٍ أخرجَهُما ابنُ جَريرٍ[٢]، وليسا مُتغايِرَيْنِ كما يفهَمُه إيرادُ المصنِّفِ بل مُؤدَّاهُما واحدٌ.

قال ابنُ تيميَّةَ: الخلافُ بين السَّلفِ في التَّفسيرِ قليلٌ جدًّا، وخِلافُهُم في الأَحكامِ أكثرُ مِن خِلافِهِم في التَّفسيرِ، وغالِبُ ما يَصِحُّ عنهم مِن الخلافِ يَرجِعُ إلى اختلافِ تنوُّعٍ لا اختلافِ تضادٍّ، وذلك كأنْ يُعبِّرَ أحدُهُم عن المرادِ بعبارةٍ غَيرِ عبارَةِ صاحبِهِ تدلُّ على مَعنًى في المسمَّى غيرِ المعنى الآخرِ مع اتِّحادِ المسمَّى.

---

(١) ونقله السيوطي في «قطف الأزهار في كشف الأسرار» (١/ ١٤٣ ـ ١٤٤).

(٢) رواهما الطبري في «تفسيره» (١/ ١٧٣)، الأول بلفظ: ألهمنا الطريق الهادي، وهو دين الله الذي لا عوج له، والثاني بلفظ: ذلك الإسلام.

مثالُ ذلك: تفسيرُهُم للصِّراطِ[١] المُستقيمِ؛ فقال بعضُهُم: هو القرآنُ؛ أي: اتِّباعه، وقال بعضُهُم: هو الإسلامُ، فهذانِ القولانِ متَّفِقانِ؛ لأنَّ دينَ الإسلامِ هو اتِّباعُ القرآنِ، ولكنْ كلٌّ منهما نبَّهَ على وصفٍ غيرِ الوصفِ الآخرِ، كما أنَّ لفظَ (صِراط) يُشعِرُ بوصفٍ ثالثٍ.

وكذلك قولُ مَن قال: هو السنَّةُ والجماعةُ، وقولُ مَن قال: هو طريقُ العبوديَّةِ، وقولُ مَن قال: هو طاعةُ اللهِ ورسولِه، كلُّهم أشاروا إلى ذاتٍ واحدَةٍ لكن وَصَفَها كلٌّ مِنهم بصفَةٍ مِن صِفاتِها[٢]. انتهى.

ولا شكَّ أنَّ مِلَّةَ الإسلامِ هي طريقُ الحقِّ.

(٧) ـ ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾.

﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ بدلٌ من الأولِ بَدَلَ الكُلِّ، وهو في حُكمِ تكريرِ العاملِ من حيث إنه المقصُودُ بالنسبَةِ، وفائدتُه: التوكيدُ والتنصِيصُ على أنَّ طَرِيقَ المسلمين هو المشهُودُ عليه بالاستقامَةِ على آكَدِ وجهٍ وأبلغِه؛ لأنه جُعِلَ كالتفسيرِ والبيانِ له، فكأنه من البيِّنِ الذي لا خفاءَ فيه: أنَّ الطَّريقَ المستقيمَ ما يكونُ طريقَ المؤمنين.

وقيل: ﴿ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾: الأنبياءُ[٣].

وقيل: النبيُّ ﷺ وأصحابه[٤].

وقيل: أصحابُ موسى وعيسى عليهما الصلاة والسلام قبلَ التحريفِ والنَّسْخ[٥].

---

(١) في (ز) و(س): «الصراط».

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (١٣/ ٣٣٣ ـ ٣٣٧).

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ١٧٨) عن الربيع بن أنس.

(٤) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ١٧٨) عن عبد الرحمن بن زيد.

(٥) أورده الثعلبي في «تفسيره» (١/ ٤٥٦) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

وقُرِئ: (صِراطَ مَن أَنْعَمْتَ عليهم)[1].

والإنعامُ: إيصالُ النعمةِ، وهي في الأصلِ: الحالةُ التي يستَلِذُّها الإنسانُ، فأُطْلِقَتْ لِمَا يَستلذُّه من النعمةِ وهي الدِّينُ، ونِعَمُ اللهِ وإنْ كانت[2] لا تُحصَى ـ كما قال: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآ﴾ [النحل: ١٨] ـ تَنْحصِرُ[3] في جنسينِ: دُنيويٍّ وأُخْرويٍّ.

والأوَّلُ قِسمان: مَوْهِبيٌّ وكَسْبيٌّ:

والموهبيُّ قِسْمان: روحانيٌّ كنَفْخِ الروحِ فيه، وإشراقِه بالعقلِ وما يتبعُه من القُوَى كالفَهْم والفِكْر والنُّطْقِ، وجسمانيٌّ كتخليقِ البَدَنِ، والقُوى الحالَّةِ فيه، والهيئاتِ العارضةِ له: من الصِّحَّة وكمالِ الأعضاء.

والكَسْبيُّ: تزكيةُ النفسِ عن الرذائلِ، وتحليَتُها بالأخلاقِ السَّنِيَّة والملَكاتِ الفاضلة، وتزيينُ البدنِ بالهيئاتِ المطبوعةِ والحِلَى المستحسَنةِ وحصولِ الجاهِ والمالِ.

والثاني: أن يَغفِرَ ما فَرَط منه، ويَرْضَى عنه، ويُبوِّئَه في أعلَى[4] علِّيِّينَ مع الملائكةِ المقرَّبين أبدَ الآبِدين.

والمرادُ هو القسمُ الأخيرُ، وما يكونُ وُصلةً إلى نيلِه من القِسمِ الآخَرِ، فإن ما عَدا ذلك[5] يشترِكُ فيه المؤمنُ والكافرُ.

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» لابن خالويه (ص: ٩) عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(٢) بعدها في (خ): «مما».

(٣) في (خ): «فهي منحصرة».

(٤) في (خ): «ويبوئه بأعلى».

(٥) قوله: «والمراد هو القسم الأخير وما يكون وُصْلة إلى نيله»؛ أي: وهو الدنيويُّ الكسبي «من القسم الآخر فإن ما عدا ذلك»؛ أي: وهو الدنيوي الوهبي بقسميه: الروحاني والجسماني. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٧٩).

قوله: «وفائدته: التوكيدُ..» إلى آخره:

قال الطيبيُّ: يعني أنَّ البدلَ فيه مَعنى التَّكريرِ ومَعنى التَّوضيح، فالتَّوضيحُ يرفَعُ الإبهامَ عن نفسِ المتبوعِ، والتَّوكيدُ يرفَعُ إبهام ما عسى أن يُتوهَّمَ في النِّسبَةِ[1].

فهو في توضيحِ المتبوعِ كالبَيانِ، وفي تأكيدِ أَمرِ المَتبوعِ في النِّسبَةِ كالتَّأكيدِ، ويزيدُ بأَنَّهُ توكيدٌ لنَفسِ النِّسبَةِ.

قوله: «طريقِ المؤمنين..» إلى آخره:

حَكَى في تفسيرِ ﴿ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ ثلاثةَ أقوالٍ كلُّها قاصِرَةٌ، والذي أخرجَه ابن جريرٍ عن ابن عباسٍ أنَّ المراد بـ﴿ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾: الأنبياءُ والملائكةُ والصِّدِّيقونُ والشهداءُ ومَن أطاعَه وعبَدَه[2].

هذا لفظُ ابنُ عبَّاسٍ وهو يشمَلُ الأقوالَ الثلاثةَ ويزيدُ عليها، وهو الموافِقُ لقوله تعالى: ﴿مَعَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ الآية [النساء: ٦٩].

قال الطيبيُّ: وهو الأنسَبُ للعمومِ المقصودِ في أَلفاظِ السُّورَةِ[3].

قوله: «وقُرِئَ: (صِراطَ مَن أَنعَمْتَ عَليهم)»:

أخرجَهُ أبو عُبَيدٍ في «فضائله» عَن ابنِ الزُّبيرِ[4].

قوله: «والإنعامُ: إيصالُ النِّعمَةِ»:

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (١/ ٧٥٧).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ١٧٧).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (١/ ٧٥٢).

(٤) رواه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ٢٩٠).

هو كلامُ الرَّاغبِ، وزاد: ولا يُقالُ إلا إذا كانَ الواصِلُ إليه من العُقَلاءِ، لا يقال: أَنْعَم على فرسِه[١].

وقال الخُوَيِّي: الإنعامُ: نَفعُ العالي مَن دونَه بأمرٍ عظيمٍ خاليًا عن العِوَضِ والتَّبِعَة[٢].

قوله: «والمرادُ هنا القسمُ الأخيرُ»:

قال الطيبيُّ: الأشبَهُ الحَمْلُ على الإطلاقِ كما قال في «الكشاف»: أُطلقَ ليَشْمَلَ كلَّ إنعامٍ، فإنَّ مَن أُنعِمَ عليه بنعمَةِ الإسلامِ لم تَبْقَ نعمةٌ إلا أصابَتْهُ واشتمَلَتْ عليه[٣].

﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ بدلٌ من ﴿ٱلَّذِينَ﴾ على معنى: أنَّ المنعَم عليهم هُم الذين سَلِموا من الغَضَبِ والضَّلالِ، أو صفةٌ له مبيِّنةٌ أو مقيِّدةٌ على أن المنعَمَ عليهم هم الذين جمعوا بين النعمةِ المطلَقةِ ـ وهي نعمةُ الإيمانِ ـ وبينَ السَّلامةِ من الغَضَب والضَّلالِ، وذلك إنما يصحُّ بأحدِ تأويلَيْن:

إجراءِ الموصُولِ مُجْرَى النَّكرةِ إذ[٤] لم يُقْصَدْ به معهودٌ؛ كالمحلَّى باللام في قوله:

ولقد أمرُّ على اللَّئيمِ يَسُبُّني

وقولِهم: إنِّي لأَمُرُّ على الرجلِ مِثْلِكَ فيُكْرِمُني.

---

(١) انظر: «المفردات في غريب القرآن» للراغب الأصفهاني (ص: ٨١٥).

(٢) ونقله السيوطي في «قطف الأزهار في كشف الأسرار» (١/ ١٤٧).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (١/ ٧٥٩). وانظر: «الكشاف» (١/ ٣٩).

(٤) في (أ) و(خ): «إذا».

وجَعْلِ ﴿غَيْرِ﴾ معرَّفةً بالإضافةِ؛ لأنه أُضيفَ إلى ما له ضدٌّ واحدٌ وهو المنعَمُ عليهم، فيتعيَّنُ تعيينُ الحركةِ من غيرِ السكون[1].

وعن ابن كثيرٍ: نَصْبُه على الحالِ عن[2] الضميرِ المجرورِ، والعامِلُ ﴿أَنْعَمْتَ﴾ أو بإضمارِ: أعني، أو بالاستثناءِ إنْ فُسِّر النِّعمُ بما يَعُمُّ القَبِيلَيْن.

قوله: «بدل من ﴿الَّذِينَ﴾»:

قال أبو حيَّان: هو ضعيفٌ؛ لأن (غيرًا) أصلُ وَضعِه الوصفُ، والبَدَلُ بالوَصفِ ضَعيفٌ[3].

قوله: «على مَعنى أنَّ المُنعَم عَلَيْهِم يعمُّ الذين سَلِمُوا من الغَضَبِ والضَّلالَةِ»:

قال الطيبيُّ: يعني[4]: إنَّما يَصِحُّ إبدالُ هذا من ذاك إذا اعتُبِرَ مفهومُ أحدِهما مع مَنْطوقِ الآخرِ ليتَّفِقَا[5].

قوله: «أو صفَةٌ»: قال أبو حيان: هو قولُ سيبويه[6].

قوله:

«ولقدْ أمرُّ على اللَّئيمِ يَسُبُّني»

---

(١) قال العلماء: إذا أضيفت (غَيْر) إلى معرَّف له ضدٌّ واحد فقط تعرفت لانحصار الغيرية، وهنا المنعَم عليهم ضد لما بعده. انظر: «الحجة للقراء السبعة» لأبي علي الفارسي (١/ ١٤٣)، و«المحرر الوجيز» لابن عطية (١/ ٧٧)، و«فتوح الغيب» (١/ ٧٦٢)، و«مغني اللبيب» (ص: ٢١٠)، و«روح المعاني» (١/ ٣٠٩).

(٢) في (ت) و(خ): «من».

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ٨٧).

(٤) في (ز) و(س) و(ف): «معنى»، والمثبت من «فتوح الغيب».

(٥) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (١/ ٧٥٩).

(٦) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ٨٧). وانظر: «الكتاب» لسيبويه (٢/ ٣٣٣).

هو لرجلٍ مِن بني سلولَ وتَمامُه:

فأَعـفُّ ثـمَّ أَقـولُ: لا يَعنينـي[١]

وأوردَه طائِفَةٌ بلَفظِ:

فمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلتُ لا يَعنينـي

وبعدَه:

غَضبـانَ مُمْتَلِئًـا علـيَّ إهابُـه إني وحَقِّـكَ سـخطُهُ يُرضِينِي[٢]

قال الطيبيُّ: لم يُرِد باللَّئيمِ لَئيمًا بعينِه ولا كلَّ اللئامِ لاستحالَتِه، ولا الحقيقَةَ لاستحالَةِ أن يمرَّ على مجرَّدِ الحقيقَةِ لعَدَمِها في الخارجِ، بل لئيمًا مِن اللئامِ، واللام[٣] للعهدِ الذهنيِّ المعبَّرِ عنه بتعريفِ الجنسِ.

قال ابن الحاجبِ: الحقيقَةُ الذهنيَّةُ معرفَةٌ في الذهنِ نَكِرَةٌ في الخارجِ[٤].

وفي «الخصائص» لابنِ جني: قوله:

ولقَـدْ أمـرُّ عـلى اللَّئيـمِ

أي: ولقد مَرَرتُ، أَوْقَعَ المستقبَلَ موقِعَ الماضي[٥].

وقـال فـي موضِعٍ آخـر: إنما حَكَى فيـه الحـالَ الماضيَـةَ، والحالُ لفظُهـا أبدًا بالمضارعِ[٦].

---

(١) انظر: «حاشية الشهاب» (١/ ١٣٩).

(٢) انظر: «الأصمعيات» (ص: ١٢٦)، وعزاه لشمر بن عمر الحنفي، وفيه: (وربِّك) بدل (وحقِّك).

(٣) جميع النسخ: «واللئام»، والمثبت من «فتوح الغيب».

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (١/ ٧٦٠).

(٥) انظر: «الخصائص» لابن جني (٣/ ٣٣٣ ـ ٣٣٤).

(٦) المصدر السابق (٣/ ٣٣٥).

وفي بعضِ حواشي «الكشَّاف»: **فإن قيل**: فهلَّا جُعِلَت جملَةُ «يسبُّني» حالًا لكونِها جملةً بعدَ مَعرِفَةٍ، والتَّقديرُ: ولقد أمرُّ عليهِ في حالِ سَبِّهِ لي.

قيل: ما ذَكَرْتَهُ محتمَلٌ، لكنَّ الأحسنَ أن يكونَ المراد: ولقد أمرُّ على اللئيمِ السَّابِّ، سواءٌ كانَ في حال المرورِ سابًّا أم لا، فيكونُ أعمَّ وأشمَلَ.

وقال الطيبيُّ: أجيبَ: أنَّه لا يَحتَمِلُ الحالَ؛ لأنَّ القائِلَ يمدَحُ نفسَهُ ويَصِفُ أنَاتَه وتُؤَدَتَه، وأنَّ الحِلمَ دأبُه وعادتُه، لا أنه مرَّ على لئيمٍ مُعيَّنٍ مرَّةً وأنه احتملَ مساءتَهُ ومَسبَّتَه، ودلَّ عطفُ[1] «فمضَيْتُ» و«قلتُ» وهما ماضيانِ على «أمرُّ» وهو مُضارعٌ على إرادةِ الاستمرارِ المورثِ للعادةِ، وعلى أنَّ المسبَّةَ والتغافلَ إنما يحدُثانِ مِنه عندَ مرورِه عليهم[2].

ومما يشبِهُ هذا البيتَ ما أنشَدَه الأَصمَعِيُّ لبعضِ الأعرابِ:

لا يَغضَبُ الحرُّ على سِفْلَةٍ ... والحرُّ لا يُغضبُهُ النَّذلُ
إذا لَئيمٌ سَبَّني جهدَهُ ... أقولُ زدني فلِيَ الفَضْلُ[3]

قوله: «وقولهم: إني لأمرُّ على الرجلِ مثلكَ فيُكرِمُني»:

قال الطيبيُّ: هذا المثالُ أظهَرُ؛ لأنَّ البيتَ يحتمِلُ الحالَ وإن كان الوَصفُ فيه ظَاهِرًا[4].

---

(١) في (ز) و(س): «ودل عليه».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (١/ ٧٦١).

(٣) انظر: «خزانة الأدب» للبغدادي (١/ ٣٤٨)، وفيه: وروى الأصمعي بيتين في هذا المعنى وهما... فذكرهما.

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (١/ ٧٦١).

وقال ابن جنِّي في «الخصائص»: كان أبو عليٍّ يقوِّي قولَ أبي الحسنِ في قولِهم: «إني لأمرُّ بالرَّجُلِ مثلِكَ»: إن اللامَ زائدةٌ حتَّى كأنه قال: إني لأمرُّ برجلٍ مِثلِكَ، لَمَّا لَم يَكُن الرجلُ هنا مقصودًا مُعيَّنًا على قولِ الخليلِ: إنه يرادُ اللامُ في المثلِ حتَّى كأنَّهُ قال: إني لأمرُّ بالرجلِ المثلِ لك، قال[1]: لأنَّ الدلالَةَ اللفظيَّةَ أقوى مِن الدلالَةِ المعنويَّةِ؛ أي: أنَّ اللامَ [في قولِ أبي الحسن] مَلفوظٌ بها، وهي في قولِ الخليلِ مُرادَةٌ مُقدَّرَةٌ.

قال: وهذا القولُ من أبي عليٍّ غيرُ مَرضيٍّ عندي، وذلك أنَّه جعلَ لفظَ اللامِ دلالةً على زيادتِها، وكيفَ يكونُ لفظ اللامِ دليلا على زيادتهَا وإنما جُعِلَت الألفاظُ أدلَّةً على إثباتِ معَانِيها لا على سَلْبِها؟ وإنَّما الذي يدلُّ على زيادةِ اللَّامِ هنا هو كونُه مُبهمًا لا مَخصوصًا، ألا ترى أنَّكَ لا تفصِلُ بين مَعنى قولِك: «إني لأمرُّ برَجُلٍ مثلِك» و: «إني لأمُرُّ بالرَّجُلِ مثلِك» في كون كلِّ واحدٍ مِنهُما مَنْكورًا غيرَ معروفٍ[2] ولا موماً به إلى شيءٍ بعينِه، فالدلالَةُ أيضًا مِن هذا الوجهِ كما تَرَى معنويَّةٌ؛ كما أن إرادةَ الخليلِ اللامَ في «مِثْلِكَ» إنَّما دعا إليها جريُهُ صِفَةً على شيءٍ هو في اللفظِ مَعرِفَةٌ، فالدلالتان إذنْ كلتاهما معنويَّتانِ[3]. انتهى.

وقد جعلَ صاحبُ «الكشاف» هذا المثالَ لغزًا، فقال في «أحاجيهِ»: أخبِرْنِي عن مُعرَّفٍ في حكمِ التَّنكيرِ.

---

(١) أي: أبو علي وهو الفارسي، وأبو الحسن هو الأخفش.

(٢) في (ز): «معرف».

(٣) انظر: «الخصائص» لابن جني (٣/ ١٠١ ـ ١٠٢).

وقال في شرحِه: تقولُ: «ما دخلْتُ على الرَّجُلِ مثلِك إلا أكرمَني» كأنَّكَ قلتَ: على رجلٍ مِثْلِكَ، والذي سوَّغَ ذلك: ما فيه من الإبهامِ لوقوعِه على غيرِ معيَّنٍ، ألا ترى أنَّ النَّكِرَةَ والمعرفَةَ في نحوِ هذا الموقِعِ لا يكادُ يبينُ الفرقُ بينَهُما ولا يتفاوَتُ المعنيانِ تفاوُتًا ظاهِرًا، وذلك أنَّ معنى: «على رجلٍ مثلِك»: على واحدٍ غيرِ مُعيَّنٍ مِن جنسِ الرِّجالِ، ومَعنى: «على الرجُلِ مثلِك»: على الواحدِ من آحادِ هذا الجنسِ، مُشارًا باللامِ إلى معلومِ المخاطبِ الثابتِ عندَه أنَّ الواحدَ مِن الرجالِ ما هو؟ ولا إشارةَ في الأوَّلِ، ومنه ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾ لَمَّا كان المُنعَمُ عليهِم مُبهَمِينَ جرى عليهِم ﴿غَيۡرِ﴾ الذي تُوصَفُ به النَّكِرَاتُ، وقال:

ولقَـدْ أَمُـرُّ عـلى اللَّئيـمِ يَسُـبُّني ... فمَضَيْـتُ ثُمَّـتَ قُلـتُ: لا يَعنينـي

وقال:

لَعَمْـري لأنْـتَ البيـتُ أُكـرِمُ أهلَـه ... وأقعـدُ في أفنائِـه بالأَصائِـلِ[1]

كأنه قال: لأَنْتَ بيتٌ[2]. انتهى.

قوله: «أو جعلِ (غير) معرَّفَةً بالإضافَةِ؛ لأنه أضيفَ إلى ما له ضدٌّ واحدٌ..» إلى آخره:

---

(١) البيت لأبي ذؤيب الهذلي. انظر: «ديوان الهذليين» (١/ ١٤١)، و«مجاز القرآن» (ص: ٣٢٨)، و«خزانة الأدب» للبغدادي (٥/ ٤٨٤)، وفيهما: (أفيائه) بدل (أفنائه). وفي «ديوان الهذليين»: (وأجلس في أفيائه).

(٢) انظر: «المحاجاة بالمسائل النحوية» للزمخشري (ص: ١٠٨ ـ ١٠٩).

في «شرح المفصَّل» للأندلسيِّ[١]: قال صدرُ الأفاضِلِ[٢]: اعلَمْ أنَّ (غير) لها ثَلاثَةُ مواضعَ:

أحدُها: أَنْ تقعَ مَوقِعًا لا تكونُ فيه إلا نَكِرَةً، وذلك إذا أُريدَ به النَّفيُ السَّاذَجُ في نحوِ: «مَرَرتُ برَجُلٍ غيرِ زيدٍ» تريدُ أنَّ الممرورَ به ليسَ بهذا.

الثاني: أن تقعَ مَوقِعًا لا تكونُ فيه إلا معرِفَةً، وذلك إذا أريدَ بِهِ شيءٌ قد عُرِفَ بمضادَّةِ المضافِ إليه في مَعنًى لا يضادُّهُ فيه إلا هو؛ كما إذا قلتَ: «مَرْرتُ بغيرِكَ»؛ أي: المعروفِ بمضادَّتِكَ، إلا أنَّه في هذا لا يَجرِي صِفَةً، فيذكَرُ غيرَ جارٍ على المَوصُوفِ، وأما قَوْلُهم: «الحرَكَةُ غيرُ السُّكونِ» فمُستكرَهٌ؛ لأنَّ (غيرًا) هاهنا يجري مجرى الكِنايَةِ فلذلك يتعرَّفُ، والمثالُ الجيِّدُ قولُ أبي الطيِّبِ:

لغيرِكَ راغِبًا عَبِثَ الذُّبابِ وغيرَكَ صارِمًا ثَلَمَ الضِّرابُ[١]

---

(١) هو القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر الأندلسي المرسي، أبو محمد اللورقي النحوي، المتوفى سنة (٦٦١هـ)، واسم كتابه الذي شرح فيه «المفصل»: «الموصل». انظر: «بغية الوعاة» (٢/ ٢٥٠)، و«هدية العارفين» (١/ ٨٢٩)، و«كشف الظنون» (٢/ ١٧٧٦).

(٢) أبو محمد، مجد الدين، القاسم بن الحسين الخوارزمي النحوي الأديب الحنفي، المعروف بصدر الأفاضل، شرح «المفصل» شرحاً بسيطاً سماه: «التخمير»، ووسيطاً، ومختصراً سماه: «مجمرة»، توفي مقتولاً بيد التتار سنة (٦١٧هـ). انظر: «كشف الظنون» (٢/ ١٧٧٦). وكلامه المذكور عنه هنا منقول من «التخمير» كما صرح بذلك القوجوي في «شرح قواعد الإعراب» (ص: ٦٥). ونقله الشهاب الخفاجي في «شرح درة الغواص» (ص: ٢٠٠) عن «ضرام السقط في شرح سقط الزند» وهو لصدر الأفاضل أيضاً. انظر: «كشف الظنون» (٢/ ٩٩٢).

(١) انظر: «شرح ديوان المتنبي» للبرقوقي (١/ ٢٠٤)، و«شرح شعر المتنبي» لابن الإقليلي (٢/ ٢٣٠)، و«شرح ديوان المتنبي» للمعري (ص: ٨٠)، و«الحماسة المغربية» (١/ ٥٤٧)، و«المآخذ على شراح ديوان المتنبي» للمهلبي (٢/ ٤٧)، وفيها جميعا: (بغيرك راعياً).

أَلَا ترى أَنَّه نصبَ «راغبًا» و«ضاربًا» على الحالِ مِن «غيرِك»[١].

الثالث: أن يقعَ موقِعًا يكونُ فيه نكرةً تارةً ومعرفَةً أُخرى؛ كما إذا قلتَ: «مَرَرتُ برَجُلٍ كريمٍ غيرِ لَئيمٍ، وعاقِلٍ غيرِ جاهِلٍ»، و«الرَّجلُ الكَريمُ غيرُ اللَّئيمِ».

قال عبد القاهرِ: وقوله تعالى: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ مِن قَبيلِ القِسمِ الثَّاني[٢]. وقد جعلَهُ الزَّمخشريُّ من قبيلِ الثَّالثِ[٣]، انتهى.

وقال الرَّضِيُّ: قال ابن السَّرِيِّ[٤]: إذا أضفتَ (غير) إلى مُعرَّفٍ له ضدٌّ واحِدٌ فقط تعرَّفُ (غير) لانحصارِ الغَيْرِيَّةِ؛ كقولك: «عليكَ بالحركةِ غيرِ السَّكون» فلذلك كان قوله تعالى: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ صِفةَ ﴿ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ إذ ليسَ لِمَن رضيَ عَنهم ضدٌّ غيرَ المغضوبِ عليهِم، وكذا إذا اشتهرَ شَخْصٌ بمُمَاثَلَتِك في شيءٍ مِن الأشياءِ كالعِلْمِ والشَّجاعَةِ أو نحوِ ذلك فقيل: «جاءَ مِثلُكَ» كانَ معرفَةً إذا قُصِدَ: الذي يماثِلُكَ في الشَّيءِ الفُلانيِّ، والمعرفَةُ والنَّكِرَةُ بمَقامِهِما فكلُّ شيءٍ خلصَ لكَ بعَينِه مِن سائرِ أُمَّتِه فهو مَعرِفَةٌ.

---

(١) في (س): «غير».

(٢) انظر: «دلائل الإعجاز» لعبد القاهر الجرجاني (ص: ٣٢٨).

(٣) انظر: «الكشاف» (١/ ٣٩ـ ٤٠)، و«المفصل» (ص: ١١٧).

(٤) محمد بن السريّ أبو بكر النحويّ المعروف بابن السراج، صحب أبا العباس المبرّد وأخذ عنه العلم، أخذ عنه أبو علي الفارسي وأبو القاسم الزّجاجي وأبو سعيد السّيرافي وعلي بن عيسى الرمانيّ، وله كتب في النحو مفيدة، منها كتابه في أصول النحو، ويُقال: ما زال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج بأصوله. انظر: «بغية الوعاة» (١/ ١٠٩).

وكلامه الآتي نقله عنه الفارسي في «الحجة» (١/ ١٤٤)، وابن سيده في «المخصص» (٣/ ٣٧٥) بواسطة أبي علي، ودون واسطة ابن عطية في «المحرر الوجيز» (١/ ٧٧)، فما سيأتي من قول الرضي بأن ابن السراج قد قدح في هذا الكلام فيه إشكال، وسيأتي مزيد كلام عليه في مكانه.

وقدحَ ابن السرَّاجِ[١] في قولِه هذا بقوله تعالى: ﴿نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [فاطر: ٣٧] أي: الصلاحَ؛ لأنَّ عَمَلَهُم كانَ فسادًا، وبقولِ الشَّاعرِ:

إن قلتُ خيرًا قال شرًّا غيرَه[٢]

والجواب: أَنَّهُ على البدلِ لا الصفةِ، أو حَمْلِ (غير) على الأكثرِ مع كونِه صِفَةً؛ لأن الأغلبَ فيه عدمُ التَّخصيصِ بالمضافِ إليه[٣]، انتهى.

قوله: «وعن ابنِ كثيرٍ نَصبُه»: هي روايةٌ شاذَّةٌ عنه خارِجَةٌ عن السَّبعَةِ[٤].

قوله: «على الحالِ مِن الضَّميرِ المجرورِ»: زادَ غيرُه: أو مِن ﴿ٱلَّذِينَ﴾.

قال أبو حيَّان: وهو خطَأٌ؛ لأنَّ الحالَ مِن المضافِ إليه الذي لا موضِعَ لهُ لا يَجوزُ[٥].

---

(١) كذا قال الرضي، وقد تقدم أن المقدوح في كلامه هو ابن السراج، فلعل في المسألة وهما مّا، ولعل هذا ما جعل البغدادي في «الخزانة» (٤/ ٢٠٧) يتوهم أن قائل الكلام الأول هو أبو إسحاق إبراهيم بن السَّريِّ الشَّهير بالزجَّاج، ثم يستشكل كلام الرضي حيث قال: «هذا كلامه (أي: الرضي) وما نسبه إليهما لم أره في كلامهما». ثم أيد كلامه بنقل ما قاله الزجاج في «معاني القرآن» وبيان مغايرته لما ذكره الرضي، ثم نقل ما قاله ابن السراج في «الأصول» وعقبه بقوله: «فليس فيه ردٌّ ولا شعر».

(٢) صدر بيت للأسود بن يعفر. انظر: «ديوانه» (ص: ٣٢)، و«خزانة الأدب» للبغدادي (٤/ ٢٠٧)، وعجزه:

أو قلت شرًّا مَدَّهُ بمداد

(٣) انظر: «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢١٠ ـ ٢١١).

(٤) انظر: «مختصر في شواذ القرآن» لابن خالويه (ص: ٩)، و«البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ٨٧). والمشهور عن ابن كثير أنه قرأ كالجمهور بالجر.

(٥) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ٨٨).

قوله: «والعامل: ﴿أَنْعَمْتَ﴾»:

قال الشيخُ سعدُ الدينِ: يُشيرُ إلى أنَّ مثلَ هذا ليسَ مِن اختلافِ العامِلِ في الحالِ وذي الحالِ، إذ العملُ في مجموعِ الجارِّ والمَجرورِ عَمَلٌ في المَجرورِ، بمعنى: أنَّه غيرُ خَارجٍ عَن المَعموليَّةِ، على أنَّ التَّحقيقَ أنَّ المنصوبَ المَحلِّ والمرفوعَ المَحلِّ هو المجرورُ فقط؛ لأنَّ أثرَ الجارِّ إنَّما هو في تَعدِيَةِ الفعلِ وإفضائِهِ إلى الاسمِ، وبهذا يَندَفِعُ ما يقال: إنَّ الإِسنادَ إليه مِن خواصِّ الاسمِ، والجارُّ معَ المَجرورِ ليسَ باسمٍ.

قوله: «أو بإضمارِ أَعني»:

قال أبو حيَّان: عُزِيَ إلى الخَليلِ، وهو تَقديرٌ سَهلٌ[1].

قوله: «أو بالاستثناءِ»:

قال الطيبيُّ: منعَهُ الفرَّاءُ؛ لأنَّه حِينئِذٍ بمعنى «سِوى» فلا يجوزُ أن يُعطَفَ عليه بـ(لا)؛ لأنَّها نفيٌ فلا يُعطَفُ بها إلا على نفيٍ، فلا يجوزُ: جاءَني القومُ إلَّا زيدًا ولا عمرًا.

والأخفَشُ أجازَه وقال: معناهُ: لا زيدًا[2]، فجازَ العطفُ عليهِ بـ(لا) حملًا على المعنى[3].

وقال أبو حيَّان: النَّصبُ على الاستثناءِ قالَه الأخفَشُ والزَّجَّاجُ وغيرُهما، وهو استثناءٌ مُنقَطِعٌ إذ لم يتناوَلْهُ اللَّفظُ السَّابقُ، و(لا) على هذا القولِ صِلَةٌ؛ أي: زَائِدَةٌ مثلُها في قولِه تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢][4].

---

(١) في النسخ: «وهو تقدم سهل»، والمثبت من «البحر». انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ٨٩).

(٢) كذا في النسخ، والذي في «فتوح الغيب»: «زيد» بالرفع.

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (١/ ٧٦٤).

(٤) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ٨٨).

و(الغَضَبُ): ثَوَرانُ النفس إرادةَ الانتقامِ، فإذا أُسنِدَ إلى الله تعالى أُريد به المنتهَى والغايةُ على ما مرَّ.

و﴿عَلَيۡهِمۡ﴾ في محلِّ الرفعِ لأنه نائبٌ منابَ الفاعلِ بخلافِ الأولِ.

و(لا) مزيدةٌ لتأكيدِ ما في ﴿غَيۡرِ﴾ من معنَى النفيِ؛ فكأنه قال: لا المغضوبِ عليهم ولا الضالين، ولذلك جازَ: «أنا زيداً غيرُ ضارِبٍ»، كما جاز: «أنا زيداً لا ضاربٌ»، وإنِ امْتَنعَ: «أنا زيداً مثلُ ضاربٍ».

وقرئ: (وغيرِ الضَّالِّين).

و(الضَّلالُ): العُدولُ عن الطريقِ السَّوِيِّ عَمْداً أو خطأً، وله عَرْضٌ عريضٌ، والتفاوتُ ما بينَ أدناهُ وأقصاهُ كثيرٌ.

وقيل: ﴿ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾: اليهودُ؛ لقولِه تعالى: ﴿مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيۡهِ﴾ [المائدة: ٦٠]، و﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾: النصارى؛ لقوله تعالى: ﴿قَدۡ ضَلُّواْ مِن قَبۡلُ وَأَضَلُّواْ كَثِيرٗا﴾ [المائدة: ٧٧]، وقد رُوِي مرفوعاً.

ويتَّجهُ أن يقال: المغضوبُ عليهم: العصاةُ، والضَّالُّون: الجاهلون بالله تعالى؛ لأن المنعَمَ عليه مَن وفِّق للجمعِ بين معرفةِ الحقِّ لذاتِه والخيرِ للعمل به، وكأنَّ[1] المقابِلَ له مَن اخْتَلَّ إحدى قوَّتَيْه العاقلةِ والعاملةِ، والمُخِلُّ بالعملِ فاسقٌ مغضوبٌ عليه؛ لقولِه تعالى في القاتلِ عمداً: ﴿وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ﴾ [النساء: ٩٣]، والمُخِلُّ بالعلم جاهلٌ ضالٌّ؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَاذَا بَعۡدَ ٱلۡحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ﴾ [يونس: ٣٢].

وقرئ: (ولا الضأَلِّين) بالهمزةِ على لغةِ مَن جَدَّ في الهرَب من الْتِقاءِ الساكنَيْن.

---

(١) في (ت) و(خ): «فكأن».

قولـه: «والغَضَـبُ ثَـورانُ النَّفـسِ إرادةَ الانتقـامِ فإذا أُسـنِدَ إلى اللهِ تعالـى أُريدَ المُنتَهـى والغايةُ»:

قال الطيبيُّ: الغَضَبُ تغيُّرٌ يَحصُلُ عندَ غَلَيانِ دَمِ القَلْبِ لإرادَةِ الانتقامِ، وهو على اللهِ تعالى مُحَالٌ، فيحمَلُ على إرادةِ الانتقامِ، والقانونُ في أمثالِهِ: هو أنَّ جَميعَ الأعراضِ النَّفسانيَّةِ ـ مثلَ الرَّحمةِ والفَرَحِ والسُّرورِ والغَضَبِ والحياءِ والمَكْرِ والخِداعِ والاستهزاءِ ـ لها أوائِلُ وغَاياتٌ، فإذا وُصِفَ اللهُ تعالى بشيءٍ منها يكونُ محمولًا على الغَاياتِ لا على البِداياتِ، مِثاله: الغَضبُ، ابتداؤُه غليانُ دَمِ القَلبِ وغايَتُه إرادةُ إيصالِ الضَّررِ إلى المغضوبِ عليه، فلفظُ الغَضَبِ في حقِّ اللهِ تعالى يُحمَلُ على إرادةِ الانتقامِ كما قالَه، لا على غَلَيانِ دَمِ القَلْبِ[1].

وقال الشَّيخُ أكمَلُ الدِّينِ: لهم في الجوابِ عَن مثلِ هذا وجهان:

أحدُهُما: أنَّه مِن بابِ إطلاقِ لَفظٍ مَوضُوعٍ لأمرٍ مع غايَتِه على غايَتِه فقَط، فإنَّ لَفظَ الغَضَبِ مَوضوعٌ لغَلَيانِ الدَّم لا إرادةِ الانتقامِ، فاستُعمِلَ لإرادةِ الانتقامِ خاصَّةً، وهو مُطَّرِدٌ في أكثرِ الكيفيَّاتِ النَّفسانيَّةِ.

والثاني: أنَّه مِن بابِ التَّمثيلِ البَيانِيِّ.

قال: وأقول: يجوزُ أَنْ يَكُونَ مِن بابِ الاشتراكِ اللفظيِّ، بأَنْ يَكُونَ الغَضَبُ مَوضوعًا للأَمْرَينِ جَميعًا وللثَّاني[2] خاصَّةً، واستعمالُه فيمَن يَستحيلُ عليه غَليانُ الدَّمِ قَرِينَةٌ لإرادَةِ أحدِ المَعنَيَينِ؛ كما يقالُ: الحيُّ مُشتَرَكٌ بينَ اللهِ تعالى وبين غيرِهِ اشتِراكًا لَفظِيًّا، فيكونُ مَوضُوعًا لِمَن قامَتْ بِهِ قُوَّةٌ يَفيضُ عنها سائرُ القُوَى الحيوانيَّةِ، ولِباقٍ لا سبيلَ للفناءِ عَليه.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (١/ ٧٦٤).

(٢) في (ز) و(س): «والثاني».

قال: ولقائلٍ أن يقولَ: إذا دارَ اللفْظُ بينَ المَجازِ والاشتراكِ فالمَجازُ أَوْلَى؛ لأنَّ الاشتراكَ يُخِلُّ بالمقصودِ، والمَرجوحُ عندَ الرَّاجِحِ كالمَعدومِ فلا مَعنى لهذا الوَجْهِ، والجَوَابُ بعدَ إبطالِ دَلائلِ تَرجيحِ المَجازِ: أنَّ التَّرجيحَ مَوقوفٌ على وُقوعِ التَّعارُضِ بينَ كونِ اللَّفظِ مَجازًا ومُشتَرَكًا، وذلك فاسِدٌ لا تحقُّقَ له، والبناءُ على الفاسِدِ فاسِدٌ، وذلك لأنَّ ذلكَ لا يتحقَّقُ إلا إذا تَعدَّدَ المدلولُ ولا قرينةَ ثَمَّةَ، وحينئذٍ إنَّ تردَّدَ الذِّهنِ كانَ مشتركًا ليسَ إلَّا، وإن سبقَ إلى خلافِ ما وُضِعَ له كانَ مَجازًا ليسَ إلَّا، وإن سَبَقَ إلى ما وُضِعَ له لا يكونُ مُشتَرَكًا لانتفاءِ لازمِهِ وهو تردُّدُ الذِّهنِ ولا مجازًا لأنه إذ ذاكَ حَقِيقَةٌ.

نعم أطبَقَ عُلَماءُ البَيانِ على أنَّ المَجازَ لكونِه دَعوى الشَّيءِ ببيِّنَةٍ أبلغُ مِن الحقيقَةِ، لكنْ لا يمنَعُ أن يكونَ غَيرُهُ بَلِيغًا، على أنَّ كلامَنا في المُشتَرَكِ، وقد يَكونُ الفَهْمُ الإِجماليُّ مُرادًا فيكونُ استِعمالُ المَجازِ خَطَأً لكونِهِ على خِلافِ مُقتَضَى الحَالِ.

قوله: «على ما مرَّ»: أي: في ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾.

قوله: «و﴿عَلَيۡهِمۡ﴾ في محلِّ الرَّفعِ لأنَّه نائِبٌ مَنابَ الفاعلِ بخِلافِ الأُولى»:

أي: فإنَّها في محلِّ النَّصبِ على المفعوليَّةِ كمَا أفصَحَ بهِ في «الكشاف»[1].

قـال الشَّـيخُ أكمَـلُ الدِّين: اعتُـرِضَ عليهِ: بأنَّ الـذي في محلِّ الرَّفـعِ والنَّصبِ هـو المَجـرورُ، وأمَّـا الجـارُّ فهـو آلـةُ التَّعدِيَـةِ كالتَّضعيفِ والهمـزَةِ، وليـسَ لها في إِعـرابِ ما بَعدَهـا مَدخَلٌ.

وأُجيبَ: بأنَّ المُصنِّفَ لعلَّه اختارَ ما ذكرَهُ أبو عليٍّ في «الحجة» مِن تعلُّقِه

---

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٤١).

بالجانبَيْنِ حيثُ قالَ: كثيرًا ما يجتَمِعُ في الشَّيءِ الواحدِ الشَّبهُ مِن وَجهينِ ومِن أَصلينِ، فمِن ذلك حُروفُ الجرِّ في «مَررتُ بزيدٍ» ونحوِه: هو مِن جِهَةٍ بمنزلَةِ جُزءٍ مِن الفعلِ، ومِن أخرى بمنزلةِ جزءٍ مِن الاسمِ.

أما الجِهَةُ الأولى: فلأنَّهُ قد أنفَذَ الفِعلَ إلى المَفعولِ وأَوْصَلَه؛ كما أنَّ الهَمْزَةَ في نحوِ: «أذهَبْتُ» قد فعلَتْ ذلك، وكما أنَّ تضعيفَ العينِ في «خرَّجْتُه» قد فعلَ ذلك.

وأما الثَّانيَةُ: فلأنَّهُ قد عُطِفَ عليهِ بالنَّصبِ في: «مَررتُ بزيدٍ وعَمْرًا» لَمَّا كان موضِعُ الجارِّ والمجرورِ نَصبًا، ومن ثَمَّ قُدِّمَ الاسمُ في «بمَن تمرُرْ أمرُرْ به»[١].

واعتُرِضَ عليه بأنَّ العَطْفَ بالنَّصبِ لا دلالةَ له على أنَّ الجارَّ والمجرورَ معطوفٌ عليه؛ لجوازِ أن يكونَ العَطْفُ على محلِّ المَجرورِ خاصَّةً.

وأقول: لعلَّهُ غيرُ صَحيحٍ؛ لأنَّ الإعرابَ المحلِّيَّ[٢] إنَّما يُستعمَلُ فيما لم يكُنْ لهُ إعرابٌ لفظيٌّ، والمجرورُ لَيْسَ كذلك، والجارُّ والمَجرورُ كذلك. انتهى.

قوله: «و(لا) مَزيدَةٌ لتأكيدِ ما في ﴿غَيْرِ﴾ مِن مَعنى النَّفْيِ، فكأنَّهُ قال: لا المَغضوبِ عليهِم ولا الضَّالينَ، ولذلكَ جازَ: «أنا زيدًا غيرُ ضارِبٍ»، كما جازَ: «أنا زيدًا لا ضارِبٌ»، وإن امتنَعَ «أنا زيدًا مِثلُ ضارِبٍ».

قال أبو حيَّان في إعرابه: و(لا) في قوله ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ لتأكيدِ مَعنى النَّفيِ؛ لأنَّ (غيرًا) فيه النفيُ كأنَّه قيل: لا المغضوبِ عَلَيْهِم ولا الضَّالِّين، وعَيَّنَ دُخولَها العطفُ على قوله: ﴿ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ لمناسَبةِ ﴿غَيْرِ﴾، ولئلَّا يُتوهَّمَ بتركِها عطفُ ﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾ على ﴿ٱلَّذِينَ﴾[٣].

---

(١) انظر: «الحجة للقراء السبعة» لأبي علي (١/ ١٥٧).

(٢) في (ز): «المحكي».

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ٨٩).

ولتقارُبِ معنى (غير) مِن مَعنى (لا) أتى الزَّمَخشَرِيُّ بمسألةٍ ليُبيِّنَ بها تقارُبَهُما، فقال: وتقول: «أنا زيدًا غيرُ ضاربٍ» مع امتناعِ قولِك: «أنا زيدًا مِثلُ ضاربٍ»؛ لأنَّه بمَنزِلَةِ قولِك: «أنا زيدًا لا ضَارِبٌ»[1].

يريدُ: أنَّ العامِلَ إذا كان مجرورًا بالإضافةِ فمَعمُولُه لا يجوزُ أَنْ يَتقدَّمَ عليهِ وَلا عَلى المُضافِ، لكنَّهُم تسمَّحُوا في العامِلِ المُضافِ إليه (غير)، وأَجازُوا تَقديمَ مَعمُولِه على (غير) إجراءً لـ(غير) مجرى (لا)، فكما أنَّ (لا) يجوزُ تقديمُ مَعمولِ ما بعدَها عليها فكذلِكَ (غير).

وأوردَ الزَّمَخشَرِيُّ هذه المسألَةَ على أنَّها مَسأَلَةٌ مُقرَّرَةٌ مفروغٌ مِنها ليقوِّيَ بها التَّناسُبَ بين (غير) و(لا) إذ لم يَذكُرْ فيها خلافًا.

وهذا الذي ذهبَ إليه الزَّمخشرِيُّ مذهبٌ ضعيفٌ جدًّا، وبناهُ على جوازِ: «أنا زيدًا لا ضارِبٌ»، وفي تقديمِ مَعمُولِ ما بعدَ (لا) عليها ثلاثُ مَذاهِبَ، وكونُ اللفظِ يُقارِبُ اللفظَ في المعنى لا يَقضي له بأَنْ تجريَ أَحكامُهُ عليهِ، ولا نُثبِتُ تَركيبًا إلَّا بسَمَاعٍ مِن العَرَبِ، ولم نَسمَعْ: «أنا زيدًا غيرُ ضارِبٍ»، وذكرَ الأصحابُ قولَ مَن جوَّزَهُ ورَدُّوهُ[2]. انتهى كلامُ أَبِي حَيَّان.

وفي «حاشية الطيبي»: قال الزَّجَّاجُ: النَّحويُّونَ يُجوِّزُون: «أنتَ زيدًا غيرُ ضارِبٍ» ولا يُجوِّزُون: «أنتَ زيدًا مِثلُ ضَاربٍ»؛ لأنَّ «زيدًا» مِن صِلَةِ «ضاربٍ» فلا يتقَّدَّمُ عليه.

قال الطيبيُّ: وذلك أنَّ وُقوعَ المَعمولِ فيما لا يَقَعُ فيه عامِلُه مُمتَنِعٌ، فامتنعَ

---

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٤١).

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ٨٩ـ ٩٠).

قولُك: «أنا زيدًا مثلُ ضارِبٍ»؛ لأنَّ «مثلَ» مُضافٌ إلى «ضاربٍ» و«زيدًا» معمولُه، فكما لا يجوزُ تقدُّمُ «ضارب» على المثلِ لأنه مضافٌ إليه للمثلِ، لا يجوزُ تَقديمُ «زيدًا» عليهِ، وقولُك: «أنا زيدًا غيرُ ضاربٍ» إنما يجوزُ لأنَّ «غير» لَمَّا كان مُتضمِّنًا معنى النَّفيِ كانَ بمَنزلَةِ «أنا زيدًا لا ضارِبٌ» والإضافةُ في «غير» كَلَا إضَافةٍ[1].

وقال الشيخُ أكمَلُ الدِّين: قالوا: إنَّ مِن الأصولِ المقرَّرةِ عند النُّحاةِ: أنَّ وُقوعَ المعمولِ في مَوضعٍ لا يقعُ فيه عامِلُه ممتَنِعٌ، ففي قولك: «أنا زيدًا مثلُ ضاربٍ» لا يجوزُ تقديمُ «ضاربٍ» على «مثلُ»؛ لئلَّا يلزَمَ تقديمُ المضافِ إليه على المضافِ، وفي قولك: «أنا زيدًا غيرُ ضاربٍ» جازَ؛ لأنَّ «غير» بمعنى «لا»، وجازَ: «أنا زيدًا لا ضارِبٌ».

واعتُرِضَ عليه: بأنَّه مُخالِفٌ للأصلِ المذكورِ لوقوعِ المعمولِ في موضِعٍ لا يقعُ فيه عامِلُه حيثُ لا يجوزُ: «أنا زيدًا ضاربٌ لا» وهو غلطٌ؛ لأن «لا» ليسَ بعاملٍ في «ضارب»، ومعنى قولهم: «لا يقَعُ فيه عامِلُهُ»: عاملُه الذي هو مَعمولٌ.

وقال الشيخُ سعدُ الدينِ: قدَّمَ في المثالِ مَفعولَ اسمِ الفاعلِ المنفيَّ عليه، وامتناعُ تَقديمِ ما في حيِّزِ النَّفيِ عليه إنَّما هو في (ما) و(إنْ) دون (لا) و(لم) و(لن)، وذلك لأنَّ (ما) تدخلُ على القَبيلَيْنِ فتُشبِهُ الاستفهامَ، و(لم) و(لن) يختصَّانِ بالفعلِ ويكونان كالجُزءِ مِنهُ، وأمَّا (لا) وإن دَخلَت على القَبيلَيْنِ إلَّا أنَّها حَرفٌ مُتصرَّفٌ فيها جازَ عملُ ما قبلَها فيما بعدَها مثلَ: «جئتُ بلا شيءٍ» و«أريدُ أنْ لا تخرُجَ» فجازَ العَكْسُ أيضًا.

وقال بعضُ أربابِ الحواشي: قولُ الزَّمَخشَرِي: «لِمَا في ﴿غَيْرِ﴾ مِن مَعنى

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (١/ ٧٦٦).

النَّفيِ»[١] إشارةٌ إلى قاعدةٍ: وهي أنَّ الكلامَ إذا كان فيه مَعنى نفيٍ وفُسِّرَ بمُثبَتٍ جازَ أن تأتيَ في المثبَتِ بالنَّفيِ وأن تحذِفَه، أنشدَ ابنُ عطيَّة:

مـا كان يَـرضَى رَسـولُ اللهِ فِعلَهُـم ... والطيِّبـانِ أبـو بكـرٍ ولا عُمَـرُ[٢]

وقياسه: «والطَّيبانِ أبو بكر وعمرُ» لكنْ لَمَّا صدَّرَ الكلامَ بقوله: «ما كانَ» جازَ أن يقولَ: «ولا عُمَرُ أيضًا يرضى» وتقول: «زيدٌ ليسَ بظالمٍ يسبي الحريمَ ويأخذُ الأموالَ»، فقولك: «يسبي الحريمَ ويأخُذُ الأموالَ» جُملتانِ صُورَتُهما صُورَةُ المثبَتِ، وهما منفيَّتانِ بنَفْيِ ما فسَّرتَه بهما، فلك ثلاثةُ أوجهٍ:

لـك أن تُدخِـلَ (لا) علـى كِلَيهِمـا فتقـولُ: «زيـدٌ ليسَ بظالـمٍ لا يَسـبي الحريمَ ولا يأخـذُ الأمـوالَ»، ولـكَ أنْ تَنفِيَهُمـا عَنْهُما كما مثَّلْـتَ أَوَّلًا، ولـكَ أَنْ تَحذِفَها عن الأوَّلِ وتُثبِتَهـا فـي الثانـي، ولم أرَ القِسـمَ الرابعَ فـي كلامِهِم، والثالِثُ أفصَـحُ الثَّلاثةِ كمـا فـي قولِـه تعالـى: ﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذَلُولٌ تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ وَلَا تَسْقِى ٱلْحَرْثَ﴾ [البقـرة: ٧١] وقولِه تعالـى: ﴿وَمَآ أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بِى وَلَا بِكُمْ﴾ [الأحقـاف: ٩] وكمَـا فـي البيـتِ الذي أنشـدَهُ ابنُ عطيَّـة، انتهى.

قوله: «وقرئ: وغيرِ الضَّالِّين»:

أخرجه سعيدُ بن مَنصورٍ وأبو عبيدٍ عن عمرَ بن الخطَّاب[٣].

قوله: «وقيل: المغضوب عليهم اليهود..» إلى آخره:

---

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٤١).

(٢) انظر: «المحرر الوجيز» لابن عطية (١/ ٧٨). والبيت قاله جرير. انظر: «ديوانه بشرح محمد بن حبيب» (١/ ١٥٩).

(٣) رواه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ٢٨٩)، وسعيد بن منصور في التفسير من «سننه» (١٧٧).

هذا من العَجَبِ العُجَابِ، تَضعيفُه التَّفسيرَ الواردَ عَن النبيِّ ﷺ وجميعِ الصَّحابة والتَّابعين، واختراعُه تفسيرًا برأيِه وجعلُه أنَّهُ المتَّجِه.

أخرجَ أحمَدُ في «مسنده»، والتِّرمذيُّ وحسَّنه، وابنُ حِبَّان في «صحيحه»، وغيرُهم، عن عَدِيِّ بن حاتمٍ قال: قالَ رَسولُ اللهِ ﷺ: «إنَّ المغضوبَ عَلَيهِم هم اليهودُ، وإنَّ الضَّالِّينَ النَّصارى»(١).

وأخرجَه ابنُ مردويه عن أبي ذرٍّ بلفظ: سألتُ رَسولَ اللهِ ﷺ عَن قولِ اللهِ: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ قال: «هم اليهود»، ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ قال: «النصارى»(٢).

وأخرج ابن جريرٍ وابنُ أبي حاتمٍ التَّفسيرَ بذلك عن ابن عباسٍ وابنِ مسعودٍ والرَّبيعِ بن أنسٍ وزيدِ بن أسلمَ وابنِه عبد الرَّحمن(٣).

قال ابنُ أبي حاتمٍ: ولا أعلَمُ في ذلك خلافًا بين المفسِّرين(٤).

فهذه مِنه حِكايَةُ إجماعٍ فكيفَ يَجوزُ العُدُولُ عنه وعَن النَّصِّ المرفوعِ إلى قولٍ بالرَّأيِ؟

وأعجَبُ مِن ذلك مَن حَكَى في تفسيرِ الآيَةِ عِدَّةَ أقوالٍ كالإمامِ(٥)

---

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٩٣٨١)، والترمذي (٢٩٥٣، ٢٩٥٤)، وابن حبان في «صحيحه» (٦٢٤٦). ورواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٠٣٥١) من حديث رجل سمع النبي ﷺ، وإسناده صحيح، ولا تضر جهالة صحابيه.

(٢) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (١/ ٤٢).

(٣) انظر: «تفسير الطبري» (١/ ١٩٦ ـ ١٩٧).

(٤) انظر: «تفسير ابن أبي حاتم» (١/ ٣١).

(٥) انظر: «تفسير الرازي» (١/ ٢٢٢ ـ ٢٢٣).

والماورديِّ(١) وسُلَيم(٢)، وكلُّ ذلك ساقطٌ لا يُعوَّلُ عليه.

قال الرَّاغبُ: **فإن قيلَ**: كيفَ فُسِّرَ على ذلك وكِلَا الفَرِيقَيْنِ ضالٌّ ومَغضوبٌ عليه؟

قيل: خصَّ كلَّ فريقٍ مِنهم بصِفَةٍ كانَت أغلَبَ عليهِم وإن شارَكُوا غيرَهُم في صِفاتِ ذَمٍّ(٣).

قوله: «وقُرِئَ: (ولا الضَّأَلِّين) بالهمزةِ»:

قال ابنُ جنِّي: قرأَهَا أيوبُ السَّخْتِيَاني، فسُئِلَ عن الهمزةِ فقال: هي بدلٌ من المَدَّةِ؛ لالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ، ونظيرُهُ قراءَةُ عمرو بن عبيدٍ: (إِنْسٌ ولا جَأَنٌّ) وسُمِعَ شَأَبَّةٌ ومَأَدَّةٌ(٤).

قوله: «على لُغَةِ مَن جدَّ في الهربِ»:

قال الطيبيُّ: لأنَّ التقاءَ السَّاكنَيْنِ فيما إذا كانَ أوَّلُهُما حرفَ لينٍ والثاني مُدغَمًا فيه مُغتَفَرٌ، وإذا هربَ عن هذا الجائزِ فقد جَدَّ في الهربِ(٥).

وقال السَّمينُ: قد فعلوا ذلكَ حيثُ لا ساكنًا؛ قال الشَّاعرُ:

---

(١) ذكر الماوردي قولًا واحداً فقط، وهو ما في حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه المتقدم، ثم قال: وهو قول جميع المفسرين. انظر: «النكت والعيون» (١/ ٦٠ – ٦١).

(٢) هو أبو الفتح سليم بن أيوب الرازي، المتوفى سنة (٤٤٧هـ)، له تفسير للقرآن سمَّاه: «ضياء القلوب».

(٣) انظر: «تفسير الراغب الأصبهاني» (ص: ٦٨).

(٤) انظر: «المحتسب» لابن جني (١/ ٤٦ ـ ٤٧).

(٥) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (١/ ٧٦٦).

وخِنْــدِفٌ هامَــةُ هــذا العَأْلَــمِ[١]

بهمزِ «العأْلَمِ»، والظَّاهرُ أنها لُغَةٌ مُطَّرِدَةٌ، فإنَّهم قالوا في قراءةِ ابن ذكوانَ: (مِنْسَأْتَهُ) [سبأ: ١٤] بهمزةٍ ساكنةٍ: إنَّ أصلَها أَلِفٌ فقُلِبَت همزةً ساكنةً[٢]. انتهى.

(آمين): اسمُ الفعلِ الذي هو: استَجِبْ، وعن ابنِ عباس رضي الله عنهما قال: سألتُ رسولَ اللهِ ﷺ عن معناه، فقال: «افْعَلْ».

بُنِيَ على الفتحِ كـ«أين» لالْتِقاءِ الساكنَين، وجاء مدُّ ألِفه وقَصْرُها؛ قال:

يـا رَبِّ لا تَسْـلُبَنِّي حُـبَّها أبـداً ... ويَـرْحَمُ اللهُ عبـداً قـال آمِيْنـا

وقال:

أمِيـنَ فـزادَ اللهُ مـا بَيْنَنـا بُعْـدَا

وليس من القرآنِ وِفاقاً، لكنْ يُسَنُّ خَتْمُ السُّورةِ به؛ لقولِه عليه الصلاة والسلام: «علَّمَني جبريلُ (آمينَ) عندَ فَراغي من قراءةِ الفاتحةِ»، وقال: «إنَّه كالخَتْمِ على الكتاب».

وفي معناه قولُ عليٍّ رضي الله عنه: (آمين) خاتمُ ربِّ العالَمِين خَتَم به دعاءَ عبدِه.

يقولُه الإمامُ ويَجْهَرُ به في الجهريَّة؛ لِمَا رُوِيَ عن وائلِ بنِ حُجْرٍ: أنه عليه الصلاةُ والسلامُ كان إذا قرأ ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ قال: «آمين» ورفَع بها صوتَه.

---

(١) قاله العجاج، وقبله:

مُبـارَكٍ للأنبيـاء خاتَـمِ

انظر: «ديوانه» (ص: ٢٨٥).

(٢) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (١/ ٧٥).

وعن أبي حنيفةَ رضي الله عنه: أنَّه لا يقولُه، والمشهورُ عنه أنه يُخفيهِ، لِمَا[١] رواه عبدُ الله بنُ مُغَفَّلٍ وأنسٌ[٢].

والمأمومُ يؤمِّن معه لقوله عليه الصلاة والسلام: «إذا قال الإمامُ: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ فقولوا: آمين، فإن الملائكةَ تقولُ: آمينَ، فمَن وافَقَ تأمينُه تأمينَ الملائكةِ غُفِرَ له ما تقدَّمَ من ذَنْبِه».

قوله: «آمين: اسمُ الفعلِ الذي هو: استَجِب»:

الشيخ سعدُ الدين: هذا تحقيقٌ لكونِه اسمًا مع أنَّ مَدلولَه طلبُ الاستِجابَةِ كـ«استَجِبْ»، بمعنى أنَّ دلالَتَه على معنى «استجِبْ» ليسَ مِن حيثُ إنَّهُ مَوضوعٌ لذلك المعنى ليكونَ فِعلًا، بل مِن حيثُ إنَّهُ مَوضوعٌ لفعلٍ دالٍّ على طلبِ الاستجابَةِ وهو «استَجِبْ» كوَضْعِ سائرِ الأسماءِ لِمَدلولاتِها.

وتحقيقُ ذلك: أنَّ كلَّ لَفظٍ وُضِعَ بإزاءِ مَعنًى ـ اسمًا كانَ أو فعلًا أو حرفًا ـ فلَهُ اسمٌ عَلَمٌ هو نفسُ ذلك اللفظِ مِن حَيثُ دلالَتُه على ذلك الاسمِ أو الفعلِ أو الحرفِ؛ كما تقولُ في قولِنا: «خرجَ زيدٌ مِن البصرَةِ»: «خرجَ» فِعلٌ و«زيدٌ» اسمٌ و«مِن» حرفُ جرٍّ، فتجعَلُ كلًّا من الثَّلاثَةِ محكومًا عليه، لكن هذا وضعٌ غيرُ قصدِيٍّ[٣] لا يصيرُ به اللفظُ مُشترَكًا ولا يفهَمُ مِنه معنَى مسمَّاه.

وقد اتَّفَقَ لبعضِ الأفعالِ أن وُضِعَت لها أسماءٌ أُخَرُ غيرُ ألفاظِها تطلَقُ ويرادُ بها الأفعالُ مِن حَيثُ دلالَتُها على مَعانيها، وسمَّوْها أسماءَ الأفعالِ، فـ(آمين) اسمٌ

---

(١) في (ت) و(خ): «كما».

(٢) قال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ٣): لم أجده عن واحد منهما.

(٣) في (س): «هذا مع غير قصد».

مَوضوعٌ بإزاءِ لفظِ «استجب» أو ما يرادِفُه مِن صِيَغِ طلبِ الاستجابَةِ، لكنْ لا ليطلَقَ ويُقصدَ به نفسُ اللفظِ كما في الأعلامِ المذكورةِ، بل ليُقصَدَ به «استجِبْ» الدالُّ على طلبِ الاستجابةِ حتى يكونَ (آمين) مع أنَّهُ اسمٌ لـ«استجب» كلامًا تامًّا بخلافِ «استَجِبْ» الذي هو أَمْرٌ.

ولَمَّا كانت اسميَّةُ أسماءِ الأفعالِ مَبنيَّةً على هذا التَّدقيقِ ذهبَ بعضُ النُّحاةِ إلى أنَّها أسماءُ المصادرِ[1] السادَّةِ مسدَّ الأفعالِ، وأنَّ جعلَها أسماءً للأفعالِ ومفيدةً لِمَعانيها قَصرٌ للمسافةِ، ولهذا قال الزَّجَّاجُ: إنَّ (آمين) حرفٌ مَوضوعٌ موضِعَ الاستجابةِ كما أنَّ (صه) موضوعٌ مَوضِعَ السُّكوتِ[2].

إلا أنَّهُم احتاجوا إلى الفَرقِ بينَها وبين المصادِرِ المَنصوبَةِ السادَّةِ مَسَدَّ الأفعالِ سِيَّمَا[3] التي لا أفعالَ لها ولا تصرُّفَ فيها حيثُ بُنِيَت هذه وأُعرِبَت تلك.

وقال ابن جنِّي في «الخصائص»: **فإن قيلَ**: ما الفائدَةُ في وَضعِ أَسماءِ الأَفعالِ؟

فالجوابُ مِن ثلاثَةِ أوجُهٍ:

أحدها: السَّعَةُ في اللغَةِ للاحتياجِ في قافيَةٍ أو وَزنٍ.

والثاني: المبالغَةُ، وذلك أنَّكَ في المبالغَةِ لا بدَّ أن تترُكَ مَوضِعًا إلى موضِعٍ: إمَّا لفظًا إلى لفظٍ، وإمَّا جِنْسًا إلى جِنْسٍ؛ كما تعدلُ عن عَريضٍ إلى عَرَّاضٍ، وعَن حَسَنٍ ووَضيءٍ وكَريمٍ إلى حَسَّانٍ ووَضَّاءٍ وكَرَّامٍ؛ لأنها أبلَغُ.

والثالث: ما في ذلك من الإيجازِ والاختِصارِ، وذلك أنَّكَ تقولُ: (صه)

---

(١) في (س): «بالمصادر»، وفي «حاشية التفتازاني»: «للمصادر».

(٢) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (١/ ٥٤).

(٣) في (س): «لا سيما».

للواحدِ والاثنينِ والجَمْعِ والمؤنَّثِ، بخلافِ: اسكُتْ، فلَمَّا اجتمعَتْ هذه الفوائِدُ وُضِعَت، ومَع ذلك فإنَّهم أبعدوا أحوالَها مِن أَحوالِ الفِعل المسمَّى بها وتَنَاسَوا تَصريفَهُ لتَناسِيهِم حُرُوفَه، ويدلُّ على ذلك أَنَّهُ لا يُنصَبُ المضارِعُ بعدَها مَقرونًا بالفاءِ، لا تقولُ: «صَهْ فتسلمَ»؛ لأنَّه إنَّما نُصبَ في جوابِ الفعلِ لِتَصوُّرِ معنى المصدَرِ[١] فيه؛ لأنَّ مَعنى «زُرْني فأُكْرِمَك»: لتَكُن زيارَةٌ منك فإكرامٌ مني، فـ«زُرْني» دلَّ على الزيارَةِ لأنه مِن لَفظِه، وليسَ كذلك (صه)؛ لأنَّه ليسَ مِن الفعلِ في قَبيلٍ ولا دَبيرٍ، وإنَّما هو صوتٌ أُوقِعَ مَوقِعَ حروفِ الفعلِ، فلَمَّا لم يكُنْ فِعلًا ولا مِن لَفظِه قَبُحَ أن يُستنبَطَ مِنها معنى المصدَرِ لبُعدِها عنه[٢]. انتهى.

قوله: «وعن ابنِ عبَّاسٍ: سألتُ رسولَ اللهِ ﷺ عَن معناهُ فقال: «افعل».»

أخرجه الثَّعلبيُّ مِن طريقِ الكلبيِّ عن أبي صالحٍ عنه[٣].

قوله:

«ويَرحَمُ اللهُ عبدًا قالَ: آمينا»

صدرُه:

يا ربِّ لا تَسلُبَنِّي حُبَّها أَبَدًا[٤]

---

(١) في (س): «المصدرية».

(٢) انظر: «الخصائص» لابن جني (٣/ ٤٨ ـ ٤٩).

(٣) رواه الثعلبي في «تفسيره» (٢/ ٤٧٦ ـ ٤٧٧)، وروي أيضاً من طريق جويبر عن الضحاك عن ابن عباس به، كما في «تفسير ابن كثير» (١/ ١٤٥)، وكلاهما لا يصح، فإن الكلبي وجويبر متروكان.

(٤) البيت لقيس بن الملوح المعروف بمجنون ليلى. انظر: «ديوانه» (ص: ٣١)، وكذا نسبه له في «التاج» (مادة: أمن)، وذكره دون نسبة ابن السكيت في «إصلاح المنطق» (ص: ١٧٩)، وابن =

وقبله:

باتَـتْ رَقُودًا وسـارَ الرَّكْـبُ مُدَّلِجًا ... ومَـا الأَوَانِـسُ في فكـرٍ لِسَـارِينا

كأنَّ رِيقَتَهـا مِسْـكٌ عـلى ضربٍ ... شِـيْبَتْ بأصهَـبَ مِـن بيعِ الشَّـآمينَا

كذا أوردَهُ صاحبُ «الحماسةِ البَصريَّةِ» ولم يُسَمِّ قائِلُه[1].

قوله:

«أَمِــينَ فــزادَ اللهُ مــا بَيْنَنــا بُعْــدَا»

قال البَطَلْيَوْسِيُّ في «شرح الفصيح»[2]: هو لجُبَيرِ بن الأَضْبَطِ، وكان سألَ الأسديَّ حَمَالةً فحرَمَه، فقال:

تباعَــدَ مِنِّــي فَحْطَــلٌ أن سَــأَلْتُه ... أَمِــينَ فــزادَ اللهُ مــا بينَنــا بُعْــدًا[1]

قــال: وفَحْطَـلٌ اسـمُ الأَسَـدِيِّ، وفيـه روايتـانِ: روايـةُ الكوفِيِّيـنَ بضـمِّ الفاءِ، ورِوايَـةُ البَصريِّيـنَ بفَتحِهـا، وكان يجـبُ أَنْ يقـعَ: «أَمِيـن» بعـدَ قولِـه:

فــزادَ اللهُ مــا بينَنَــا بُعْدَا

لأنَّ التَّأمينَ يقَعُ بعدَ الدُّعَاءِ.

= الأنباري في «الزاهر» (١/ ٦٧)، والجوهري في «الصحاح» (مادة: أمن).

(١) انظر: «الحماسة البصرية» (٢/ ٢٢٩).

(٢) «شرح الفصيح» لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السِّيْد البطليوسي المتوفى سنة (٥١١هـ). انظر: «كشف الظنون» (٢/ ١٢٧٣).

(١) انظر: «الزاهر» لابن الأنباري (١/ ٦٦)، و«الصحاح» للجوهري (مادة: فطحل)، و«تاج العروس» (مادة: فطحل)، وفيهم: (إذ) بدل (أن).

وذكرَ ابنُ درستَويه أنَّ القَصْرَ ليسَ بمَعروفٍ، وإنَّما قصرَهُ الشَّاعِرُ في هذا البيتِ للضَّرورَةِ، ورُوِيَ البيت:

فآمــين زادَ اللهُ مــا بَيْنَنــا بُعْدَا[1]

بالمدِّ وتَقديمِ الفاءِ فلا يكونُ فيه احتِجَاجٌ، انتهى.

وقال التبريزيُّ في «شرحِ أبياتِ إصلاحِ المنطق»: الوَجهُ أن يُقالَ: فزادَ اللهُ ما بينَنا بُعْدًا آمين، فقَدَّمَ وأخَّرَ للضَّرورَةِ.

وقال غيره: الرواية: «فآمين زادَ الله»، وعلى هذا فلا شاهِدَ فيهِ على القَصْرِ[2].

قوله: «لقولِه عليه السَّلام: علَّمَني جبريلُ: آمين عندَ الفراغِ مِن قراءةِ الفاتِحَةِ» وقال: «إنه كالخَتْمِ على الكتابِ»:

روى ابنُ أبي شَيْبَةَ في «مصنفه»، والبيهقيُّ في «الدلائل»، عن أَبي مَيْسرَةَ: أنَّ جِبريلَ أقرأَ النبيَّ ﷺ فاتِحَةَ الكِتابِ فلمَّا قال: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ قال له: قل: آمين، فقال: «آمين»[3].

وروى أبو داودَ في «سننه» عن أبي زهيرٍ النُّمَيريِّ أحدِ الصَّحابةِ أنه قال: آمين مثلُ الطابعِ على الصَّحيفَةِ، أخبِرُكُم عن ذلك: خَرَجْنا مع رسولِ اللهِ ﷺ ذاتَ ليلَةٍ فأتَيْنا على رَجُلٍ قد ألَحَّ في المسألةِ، فقالَ النبيُّ ﷺ: «أَوْجَبَ إنْ ختمَ» فقال رجلٌ مِن القومِ: بأيِّ شيءٍ يَختِمُ؟ فقال: «بآمين»[4].

---

(١) انظر: «تصحيح الفصيح وشرحه» لابن درستويه (ص: ٤٦٦).

(٢) انظر: «تهذيب إصلاح المنطق» للخطيب التبريزي (ص: ٤٣٩).

(٣) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٧٩٦١)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٢/ ١٥٨).

(٤) رواه أبو داود (٩٣٨).

وقد عُرِفَ بهذا أنَّ المصنِّفَ أوردَ حَدِيثَيْنِ لا حديثًا واحدًا، وأنَّ الضَّميرَ في قولِه: «وقال» للنبيِّ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ لا لجبريلَ.

قال الشيخُ أكمَلُ الدينِ والشَّيخُ سَعدُ الدينِ في قولِه: «كالخَتْمِ على الكتابِ»؛ يعني: أنَّه يمنَعُ الدُّعَاءَ مِن فسادِ الخيبَةِ كما أنَّ الطابعَ على الكتابِ يمنَعُ فسادَ ظهورِ ما فيه على الغَيْرِ، زادَ الشَّيخُ أكمَلُ الدين: ومَعنى قوله: «أوجبَ»: إجابةُ الدُّعاءِ.

قوله: «وفي مَعناه قولُ عليٍّ رضي الله عنه: آمين خاتمُ ربِّ العالمين ختَمَ به دُعاءَ عبدِه»:

لم أَقِف عليه عَن عليٍّ، وإنَّما أخرَجَه الطَّبرانِيُّ في «الدعاء» وابنُ عَدِيٍّ في «الكامل» وابنُ مردويه في «التفسير» بسندٍ ضَعيفٍ عن أبي هريرةَ قال: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «آمين خاتَمُ ربِّ العالمينَ على عبادِهِ المؤمنينَ»[1].

قوله: «لِمَا رُوِي عن وائلِ بن حجرٍ، أنه ﷺ كانَ إذا قرأَ ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ قال: «آمين» ورفعَ بها صوتَه» أخرجَهُ أبو داودَ والتِّرمِذيُّ والدَّارقطنيُّ وصحَّحَه وابن حبانَ[2].

قوله: «والمشهورُ عنه أنه يُخفيهِ كما رواهُ عبدُ اللهِ بن مغفلٍ وأنسٌ».

قال الشيخُ وليُّ الدينِ العراقيُّ: لم أَقِفْ عليه.

وأخرجَ الطبرانيُّ في «الكبير» عَن أبي وائلٍ قال: كان عليٌّ وعبدُ اللهِ ـ يعني: ابنَ مَسعودٍ ـ لا يجهرانِ بالتَّأمينِ[3].

---

(١) رواه الطبراني في «الدعاء» (٢١٩)، وابن عدي في «الكامل في ضعفاء الرجال» (٨/ ١٩٢)، وانظر: «الدر المنثور» للسيوطي (١/ ٤٤).

(٢) رواه أبو داود (٩٣٢)، والترمذي (٢٤٨)، وابن حبان في «صحيحه» (١٨٠٥)، والدارقطني في «سننه» (١٢٦٨).

(٣) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٩٣٠٤)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/ ١٠٨): رواه الطبراني في «الكبير»، وفيه أبو سعد البقال وهو ثقة مدلِّس.

قوله: «لقولِه عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ: «إذا قالَ الإمام: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ فقولوا: آمين؛ فإنَّ الملائكَةَ تقول: آمين، فمَن وافقَ تأمينُهُ تأمينَ الملائكةِ غُفِرَ له ما تقدَّمَ مِن ذَنبِه»»:

أخرجَه البخاريُّ ومُسلِمٌ مِن حديثِ أبي هريرَةَ[١].

ووقع في «أمالي الجرجاني» في آخرِ هذا الحديثِ زيادَةٌ: «وما تأخَّرَ»[٢]، وعليها اعتمَدَ الغزاليُّ في «الوسيط»[٣].

وأحسنُ ما فُسِّرَ به هذا الحديثُ ما رواهُ عبدُ الرَّزَّاقِ عن عِكرِمَةَ قال: صفوفُ أهلِ الأرضِ على صُفوفِ أهلِ السَّماءِ، فإذا وافقَ (آمين) في الأرضِ (آمينَ) في السَّماءِ غُفِرَ للعَبْدِ[٤].

قال الحافظُ ابنُ حجرٍ في «شرح البخاري»: مثلُ هذا لا يقالُ بالرأيِ، فالمصيرُ إليه أَوْلى[٥].

وعن أبي هريرةَ رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال لأبيٍّ: «أَلَا أُخْبِرُكَ بسورةٍ لم يَنْزِلْ في التوراةِ والإنجيلِ والقرآنِ مثلُها» قلتُ: بَلَى يا رسولَ الله، قال: «فاتحةُ الكتابِ، إنها السبعُ المثاني والقرآنُ العظيمُ الذي أُوْتِيْتُه».

وعن ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما قال: بينَا رسولُ اللهِ ﷺ[٦] إذ أتاهُ مَلَكٌ فقال:

---

(١) رواه البخاري (٤٤٧٥)، ومسلم (٤١٠).

(٢) رواه محمد بن إبراهيم الجرجاني في «الأمالي» (٢/ ٦١٢).

(٣) انظر: «الوسيط في المذهب» للغزالي (٢/ ١٢٢).

(٤) رواه عبد الرزاق في «مصنفه» (٢٦٤٨).

(٥) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (٢/ ٢٦٥).

(٦) قوله: «رسول الله ﷺ» مبتدأ خبره محذوف وهو (جالس) أو نحوه. انظر: «حاشية شيخ زاده» (١/ ١١١).

أَبْشِرْ بنُورَينِ أُوتِيْتَهما لم يُؤْتَهما نبيٌّ قبلكَ: فاتحةِ الكتابِ، وخواتيمِ سُورةِ البقرةِ، لن تقرأَ حرفاً منهما إلا أُعْطِيْتَه.

وعن حذيفةَ بنِ اليَمَانِ أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «إنَّ القومَ ليَبْعثُ اللهُ عليهم العذابَ حَتْماً مَقْضِيًّا، فيقرأُ صبيٌّ من صبيانهم في الكُتَّاب: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ فيسمعُه الله تعالى فيَرْفعُ عنهم بذلك[1] العذابَ أربعينَ سنةً».

قوله: «وعن أبي هريرةَ، أنَّ رَسولَ اللهِ ﷺ قال لأُبَيٍّ: «ألا أُخبِرُك بسورةٍ..» الحديث»:

أخرجه التِّرمذيُّ وقال: حسنٌ صَحيحٌ، والنَّسائيُّ، والحاكمُ وصحَّحه على شرطِ مُسلمٍ[2].

قوله: «وعن ابنِ عبَّاسٍ: بينَا رسولُ اللهِ ﷺ جالسٌ إذ أتاه مَلَكٌ..، الحديثُ»:

أخرجَه مُسلِمٌ[3].

قوله: «وعن حُذيفَةَ بن اليمانِ أنَّ النبيَّ ﷺ قال: إنَّ القَوْمَ لَيَبْعَثُ اللهُ عليهِم العذابَ حتمًا مَقضِيًّا فيقرَأُ صبيٌّ مِن صبيانِهم في الكُتَّابِ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ فيسمعُه اللهُ تعالى فيرفَعُ عَنهُم بذلك العذابِ أربعينَ سَنةً»:

---

(١) «بذلك»: ليس في (خ).

(٢) رواه الترمذي (٢٨٧٥) وقال: حسن صحيح، والنسائي في «السنن الكبرى» (٩٨٨)، والحاكم في «المستدرك» (٢٠٥١) وصححه. وهذه القصة شبيهة بقصة أبي سعيد بن المعلى عند البخاري (٤٤٧٤)، وانظر ما جاء في الجمع بينهما في «فتح الباري» (٨/ ١٥٧).

(٣) رواه مسلم (٨٠٦).

أخرجه الثَّعلبيُّ في «السِّيرَةِ»[١]، وهو مَوضوعٌ[٢].

قال الشيخُ وليُّ الدينِ العراقيُّ: في سندِه أحمدُ بن عبدِ الله الجُوَيْبَارِي ومأمونُ بن أحمدَ الهرويُّ كذَّابان، وهو مِن وَضْع أحدهما.

وقال الطيبيُّ: المكتَبُ والكُتَّابُ مكانُ التَّعليمِ، وقيل: الكتَّابُ الصِّبيانُ.

الجوهري: الكُتَّابُ: الكَتَبَةُ، والكُتَّابُ أيضًا والمكتَبُ واحِدٌ[٣].

وعن المبرِّدِ: مَن قال للموضِع: الكُتَّاب، فقَدْ أَخْطَأَ[٤].

وتعقَّبَه الشَّيخُ أكمَلُ الدينِ بأنَّ الأزهريَّ نقلَ عن الليثِ تلميذِ الخليلِ إطلاقَه على المكانِ أيضًا[٥] مُوافِقًا لِمَا ذكرَهُ الجوهريُّ في «صحاحه».

وفي مَعنى الحديثِ ما أخرجَهُ الدَّارميُّ في «مسنده» عن ثابتِ بن عجلانَ الأنصاريِّ قال: كان يُقالُ: إنَّ اللهَ ليريدُ العذابَ بأهلِ الأرضِ، فإذا سَمِعَ تَعليمَ الصِّبيانِ الحِكْمَةَ صرفَ ذلك عنهم؛ يَعني بالحكمَةِ: القُرآنَ[٦].

ولفظُ «كانَ يقال» حكمُه الرَّفعُ، فإنْ صَدَرَ مِن صَحابيٍّ كانَ مَرفوعًا مُتَّصلًا، أو مِن تابعيٍّ فمَرفوعٌ مُرسَلٌ.

تنبيه: عادَةُ المفسِّرينَ ذكرُ ما وردَ في فَضلِ السُّوَرِ في أَوَّلِها؛ لِمَا فيه مِن

---

(١) في (س): «السير». وقد رواه الثعلبي في «تفسيره» (٢/ ٢٦٧).

(٢) وكذا قال المناوي في «الفتح السماوي» (١/ ١١٩).

(٣) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: كتب).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (١/ ٧٦٩).

(٥) انظر: «تهذيب اللغة» للأزهري (مادة: كتب).

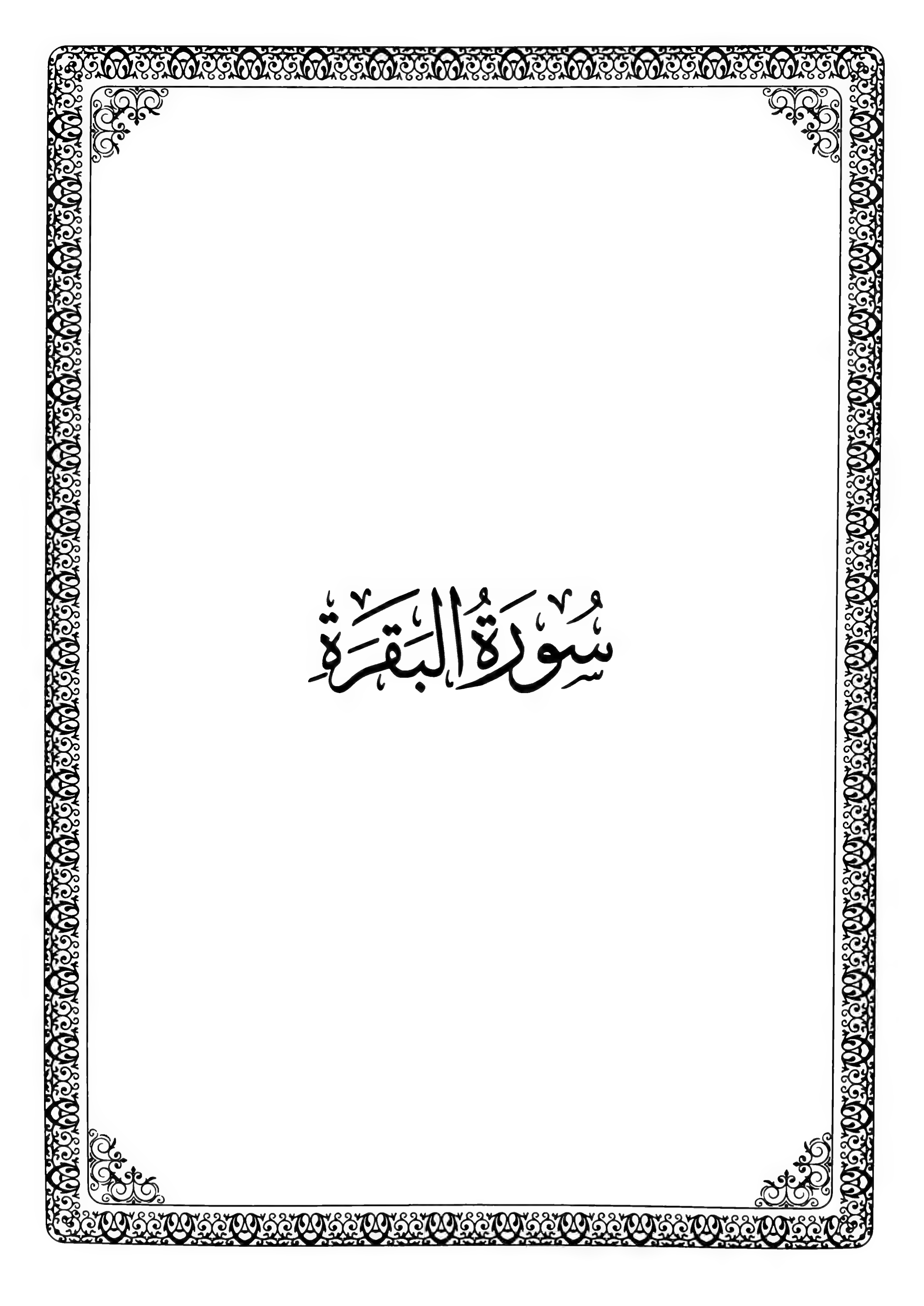
(٦) رواه الدارمي في «سننه» (٣٣٤٥).

التَّرغيـبِ والحثِّ علـى حِفْظِها، وذكَرَهُ الزَّمخشَـرِيُّ وتبعَهُ المصنِّـفُ في آخرِها[1].

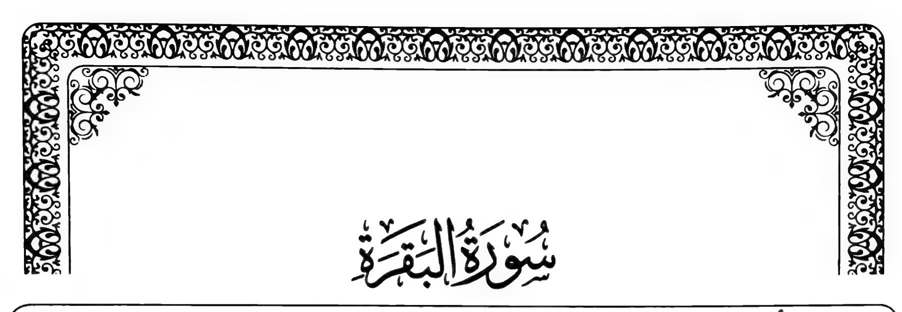
وقد سُئِلَ الزَّمَخشَرِيُّ عن وَجهِ ذلك فأجابَ بأنَّ الفَضائلَ صِفاتٌ لها، والصِّفَةُ تَستَدْعِي تقديمَ المَوصوفِ.

***

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٤٣).



سُورَةُ البَقَرَةِ



سُورَةُ البَقَرَةِ

مدنيةٌ، وآيُها مئتانِ وسبعٌ وثمانون.

بسم الله الرحمن الرحيم

(١) ـ ﴿الٓمٓ﴾.

﴿الٓمٓ﴾: ﴿الٓمٓ﴾ وسائرُ الألفاظِ[1] التي يُتَهَجَّى بها أسماءٌ مسمَّياتُها الحروفُ التي ركِّبت منها الكَلِم[2]؛ لدخولها في حدِّ الاسم، واعتِوَارِ ما يَختصُّ به من التعريفِ والتنكيرِ والجمعِ والتصغيرِ ونحوِ ذلك عليها، وبه صرَّح الخليلُ وأبو عليٍّ، وَمَا روَى ابن مسعود رضي الله عنه[3] أنَّه ﷺ قالَ: «مَن قَرأ حرفاً مِن كتابِ اللهِ فله حسنةٌ، والحسنَةُ بعشْرِ أمثالِها، لا أقولُ ﴿الٓمٓ﴾ حرفٌ، بل ألفٌ حرفٌ ولامٌ حرفٌ وميمٌ حرفٌ».

فالمرادُ به غيرُ المعنى الذي اصْطُلِحَ عليه، فإنَّ تخصيصَ الحرفِ به عُرفٌ مجدَّد[4]، بل المعنى اللُّغويُ، ولعلَّه سمَّاه باسمِ مَدلوله.

---

(١) في (خ): «وسائر الحروف».

(٢) في (خ): «يتركب منها الكلام».

(٣) بعدها في (خ): «من».

(٤) في (أ): «فإن التخصيص يخصصه به حرف مجرد»، وفي (ت): «فإن تخصيصه به عرف مجدد»، والمثبت من (خ).

ولمّا كانت مسمَّياتُها حروفاً وحداناً وهي مركَّبةٌ؛ صدِّرتْ بها ليكونَ تأديتُها بالمسمَّى أوَّلَ ما يَقرعُ السَّمْعَ، واستُعيرتِ الهمزةُ مكانَ الألِفِ لتعذُّرِ الابتداءِ بها، وهي - ما لم تَلِها العوامِلُ - موقوفةٌ خاليةٌ عن الإعرابِ؛ لفَقْدِ مُوجِبِه ومُقْتَضِيهِ، لكنها قابلةٌ إيَّاه مُعْرِضةٌ له[1] إذ لم تُناسب مبنيَّ الأصل[2]، ولذلكَ قيل: ﴿صٓ﴾ و﴿قٓ﴾ مجموعاً فيهما بين الساكنَينِ[3]، ولم تعامَلْ معاملةَ (أين) و(هؤلاءِ).

سورة البقرة

قوله: «وسائِرُ الألفاظِ التي يُتَهَجَّى بها»:

في «الأساس»: هو يَهجُو الحروفَ ويَتَهجَّاها: يُعدِّدُها، ومِن المجازِ: فلانٌ يَهجُو فلانًا هجاءً: يَعدُّ مَعايِبَه[4].

الشريف: التَّهَجِّي: تَعديدُ الحروفِ بأسمائِها[5].

---

(١) قوله: «معرضة له»؛ أي: ممكنة، من قولهم: أعرض لك الخير، إذا أمكنك. يقال: أعرض لك الظبي، إذا أمكنك من عُرضه، أي: جانبه، وأعرضتُ الشيء فأعرض، أي: أبرزته فبرز.
انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (١٣/ ٥٧١ ـ ٥٧٢).
وقد ضبطت في (ت): «مَعْرَضة» وكتب فوقها: «أي: محل عروض له».

(٢) كتب فوقها في (ت): «أي: أقيمت على سبيل العارية».

(٣) في (ت) و(خ): «ساكنين».

(٤) انظر: «أساس البلاغة» للزمخشري (مادة: هجا).

(٥) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ٧٦).

الشيخُ أكمَلُ الدين: قالوا: التَّهجِّي تَعديدُ الحروفِ؛ فإنَّكَ إذا قلتَ: (ضَرَبَ) مُركَّبٌ مِن (ض ر ب)، فقَد عَدَدْتَ الحروفَ البسيطَةَ التي هي مادَّةُ الكلمةِ قبلَ أن تحصُلَ صيغَةٌ.

قوله: «لدُخولها في حدِّ الاسمِ»:

قال الإمامُ فخرُ الدين: لأنَّ الضَّادَ ـ مثلاً ـ لفظَةٌ مُفردَةٌ دالَّةٌ بالتَّواطُؤِ على مَعنًى مستقلٍّ بنفسِه مِن غيرِ دلالةٍ على الزَّمانِ المُعيَّنِ لذلك المعنى، وذلك المعنى هو الحرفُ الأوَّلُ مِن ضَرَبَ[1].

قوله: «واعتوارِ ما يختصُّ به»؛ أي: تداولِه.

قوله: «من التعريفِ والتَّنكيرِ والجمعِ والتَّصغيرِ ونحوِ ذلك»:

قال في «الكشاف»: كالإمالَةِ والتَّفخيمِ والوَصفِ والإسنادِ والإضافَةِ وجميعِ ما للأسماءِ المُتصرِّفَةِ[2].

قال الشيخُ سعد الدين: كالتَّثنِيَةِ والنِّسبَةِ والنِّداءِ.

قوله: «وبه صرَّحَ الخليلُ وأبو عليٍّ»:

في «الكشاف»: قال سيبويه: قال الخَليلُ يومًا وسأَلَ أصحابَه: كيف تقولونَ إذا أَردْتُم أن تلفظوا بالكافِ التي في (ذلك)[3] والباءِ التي في (ضربَ)؟ فقيل: نقولُ: باءْ، كافْ. فقال: إنَّما جئتُم بالاسمِ ولم تَلفِظُوا بالحرفِ، وقال: أقول: كَهْ بَهْ.

---

(١) انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٢٤٩).

(٢) انظر: «الكشاف» (١/ ٤٩).

(٣) في «الكشاف»: «لك»، وفي نسخة منه: «ذلك»

وذكَر أبو عليٍّ في كتابِ «الحجَّة» في (ياسين) وإمالةِ (يا): أنَّهم قالوا: (يا زيدُ) في النداءِ فأمالوا وإن كان حرفاً، قال: فإذا كانوا قد أمالوا ما لا يُمالُ من الحروفِ مِن أَجلِ الياءِ فلَأَنْ يُميلوا الاسمَ الذي هو (يا سين) أجدَرُ، ألا ترى أنَّ هذه الحروفَ أسماءٌ لِمَا يُلفَظُ بها[1].

قوله: «وما روى ابن مسعودٍ أنَّه ﷺ قال: مَن قرأَ حَرْفًا مِن كتابِ اللهِ فلَهُ به حسنةٌ، والحسنةُ بعشرِ أَمثالِها، لا أقول: ﴿الٓمٓ﴾ حرفٌ، ولكِن أَلِفٌ حَرفٌ ولامٌ حرفٌ وميمٌ حَرفٌ»:

أخرجه الترمذيُّ وقال: صَحيحٌ[2]. ولم يُخرِّجْهُ أحدٌ مِن أصحابِ الكتبِ السِّتَّةِ غيرُه، ولا هو في «مُسنَدِ الإمام أحمد» على كِبَرِه.

نعم أخرجَهُ غيرُه: البخاريُّ في «تاريخه»، وابن الضُّرَيْسِ في «فضائل القرآن»، وأبو بكرٍ ابنُ الأنباريِّ في كتابِ «المصاحف»، والحاكِمُ في «المستدرك» وصحَّحَه، وأبو ذَرٍّ الهرويُّ في «فضائل القرآن»، والبَيهقِيُّ في «شعب الإيمان»، وأخرجَه سعيدُ بن منصورٍ في «سننه»، وابنُ أبي شيبةَ، والدَّارميُّ عن ابنِ مسعودٍ مَوْقوفاً[3].

---

(١) انظر: «الكشاف» (٢/ ٤٩)، و«الحجة للقراء السبعة» لأبي علي الفارسي (٦/ ٣٦).

(٢) رواه الترمذي (٢٩١٠) وصححه.

(٣) رواه البخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ٢١٦) بلفظ: «من قرأ حرفاً من كتاب الله فله حسنة» ولم يزد على ذلك.

ورواه ابن الضريس في «فضائل القرآن» (٥٩) بلفظ رواية الترمذي.

ورواه الحاكم في «المستدرك» (٢٠٤٠) بلفظ: «إن هذا القرآن مأدبة الله فاقبلوا من مأدبته ما استطعتم...» إلى أن قال: «فإن الله يأجركم على تلاوته كل حرف عشر حسنات، أما إني لا أقول آلم =

قوله: «فالمرادُ به غيرُ المعنى الذي اصطُلِحَ عليه فإنَّ تَخصيصَه به عُرْفٌ مُجرَّدٌ، بل المعنى اللُّغَويُّ ولعلَّهُ سمَّاهُ باسمِ مَدلولِه»:

عبارةُ الإمامِ: سمَّاهُ حرفًا مَجازًا لكونِه اسمَ الحرفِ، وإطلاقُ اسمِ أَحَدِ المُتلازِمَينِ على الآخرِ مَجازٌ مَشهورٌ[1].

قوله: «وُحدانًا»: جمعُ واحدٍ كرُكبانٍ جمعَ راكبٍ.

قوله: «واستُعيرَت الهمزَةُ مكانَ الألفِ»:

قال الطيبيُّ: ذكرَ ابن جني في «سر الصناعة» أنَّ الأَلِفَ في الأصلِ اسمُ الهَمزَةِ واستِعمَالُهم إيَّاهَا في غيرِها توسُّعٌ، وذلك أنَّ الهمزَةَ تَصيرُ هذه المَدَّةَ إذا أتى في آخرِ الاسمِ، ثمَّ لَمَّا غَلَبَ استعمالُ الألفِ في هذهِ المدَّةِ أهمِلَ ما وُضِعَ عليها[2].

= حرف ولكن ألف ولام وميم»، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه بصالح بن عمر، قال الذهبي في «التلخيص»: صالح ثقة خرج له مسلم، لكن إبراهيم بن مسلم ضعيف. ورواه بهذا اللفظ الحاكم أيضاً (٢٠٨٠) لكن عن ابن مسعود موقوفاً.

ورواه البيهقي (١٨٣٠) عن عوف بن مالك الأشجعي وابن مسعود، بلفظ رواية الترمذي، و(١٨٣١) عن عبد الله بن مسعود بلفظ الحاكم موقوفاً.

ورواه موقوفاً عن ابن مسعود أيضاً سعيد بن منصور في «سننه» (٤ ـ تفسير)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٩٩٣٢)، والدارمي في «سننه» (٣٣٥١).

وعزاه في «الدر المنثور» (١/ ٥٥) إلى محمد بن نصر، وابن الأنباري في «المصاحف»، وابن مردويه، وأبي ذر الهروي في «فضائله».

(١) انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٢٤٩).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٧)، وانظر: «سر صناعة الإعراب» لابن جني (١/ ٥٥).

قوله: «وهي ما لم تَلِهَا العَوامِلُ»:

قال الشَّريفُ: أي: تقترِنْ بها وتتعلَّقْ بها سواءٌ تقدَّمَت عليها أم[1] تأخَّرَتْ عَنها[2].

قوله: «مَوقوفَةٌ خاليَةٌ عن الإعرابِ»:

قال الطيبي: يعني: أنَّ سكونَها ليسَ للبناءِ؛ لأنَّ الأسماءَ المبنيَّةَ إما مَبنيَّةٌ على الحركةِ كـ(أينَ وكيفَ وهؤلاءِ)، أو على السُّكونِ على وجهٍ لا يلزَمُ منه التقاءُ السَّاكنينِ كـ(مَتى وحتَّى)، وهذه ليست كذلك؛ لأنَّها لو بُنِيَت لقيل: (صَادَ وقَافَ) بالفتح كالمبنيَّاتِ، ولم يُقل: (صَادْ وقَافْ) كـ(زَيْدْ وعَمْرْو) جمعاً بين الساكنَيْنِ.

قال: والوَقْفُ: قطعُ الكلمَةِ عمَّا بعدَها، وهذه الفواتِحُ وإن وُصِلَت بما بعدَها لفظًا لكنَّها مَوقوفَةٌ نيَّةً[3].

قوله: «لفقدِ مُوجِبِه ومُقتضيه»:

قال الطيبيُّ: وهو التَّركِيبُ[4].

الشيخُ أكمَلُ الدِّين: قد اختلَفَ النَّحويُّونَ في أنَّ هذه الألفاظَ قبلَ التَّركيبِ مُعرَبَةٌ أو مَبنيَّةٌ:

فمِنهم مَن ذهبَ إلى أنَّها مَبنِيَّةٌ، وعَرَّفَ المبنيَّ بما ناسبَ مبنيَّ الأصلِ أو وقَعَ غيرَ مُركَّبٍ، وعرَّفَ المعرَبَ بالمركَّبِ الذي لم يُشبِهِ مبنيَّ الأصلِ[5].

---

(١) في (س): «أو».

(٢) انظر: «حاشية الشريف» (١/ ٧٨).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ١٢ ـ ١٣).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ١٢).

(٥) زاد في «حاشية البابرتي على الكشاف» (و٢١ب): «وعلى هذا لا واسطة بين المعرب والمركب».

واختارَ المصنِّفُ[1] أنَّها مُعرَبَةٌ، وقال: المُعرَبُ هو ما لو اختَلَفَ العوامِلُ في أوَّلِه لاختلَفَ آخرُهُ، وهذه الأسماءُ بهذه المثابَةِ[2]، فإنَّكَ تقولُ: هذه أَلِفٌ وكتبتُ أَلِفًا ونظرتُ إلى أَلِفٍ[3]، وعلى هذا لا فرقَ بين هذه الأسماءِ وبين زَيدٍ وعمرٍو قبلَ التَّركيبِ، فمَن جعلَها مبنيَّةً جعلَهَا كذلكَ ومَن جعلَها مُعرَبَةً جعلَها كذلك.

لكن اعتُرِضَ على المصنِّفِ بأنَّ كلامَه مُتناقِضٌ، فإنَّ القولَ بأنَّها مُعربَةٌ ينافي القولَ بأنْ لا يمسَّها الإعرابُ لفَقْدِ موجِبِه، وإذا فُقِدَ مُقتضَى الإعرابِ وَجَبَ البناءُ إذ لا تَوَسُّطَ.

قال: وأقولُ: لا تَناقُضَ في كلامِه؛ لأنَّ المُعرَبَ يطلقُ على الاسمِ الذي هو معروضُ الإعرابِ مع عارضِه، وعلى المعروضِ فقط بالاشتراكِ اللَّفظيِّ، فالمرادُ بالمُعرَبِ في قوله[4]: (أسماءٌ مُعرَبَةٌ) المعروضُ فقط، وبقوله: (لا يَمسُّهَا إعرابٌ) نفيُ المعرَبِ بالمعنى الأوَّلِ، انتهى.

وكذا قال الشيخُ سعدُ الدينِ: فرَّقَ بين المُعْرَبِ بالمعنى المقابلِ للمبنيِّ والمُعْرَبِ بالمعنى الذي مَسَّهُ وأدركَهُ الإعرابُ، والقصدُ هاهنا إلى بيانِ الأوَّلِ.

---

(١) أي الزمخشري.

(٢) انظر: «المفصل» للزمخشري (ص ٣٣).

(٣) انظر: «الكشاف» (١/ ٤٨).

(٤) في النسخ: «فالمراد المعرب في قولك»، والمثبت من «حاشية البابرتي على الكشاف» (و٢١ب). وانظر العبارتين في «الكشاف» (١/ ٤٩).

قلتُ: هذا التناقُض إنَّما يأتي على[1] كلامِ «الكشاف»؛ لأنَّه صرَّحَ بأنها مُعرَبَةٌ وبأنَّها خاليةٌ عَن الإعرابِ لفقدِ مُقتضيه وموجبِه[2]، والمصنِّفُ لم يصرِّحْ بأنَّها مُعرَبةٌ بل اقتصرَ على كونِها خاليَةً عن الإعرابِ، ثمَّ قال: «**لكنَّها قابلةٌ إيَّاه مُعرَضَةٌ له؛ إذ لم تناسِب مَبنِيَّ الأصلِ**»، فكأنَّهُ أرادَ بذلك بيانَ مَعنى قولِ «الكشاف»: أنَّها مُعربَةٌ؛ أي: أنَّها قابلَةٌ للإعرابِ مُعرَضَةٌ له غيرُ مبنيَّةٍ لفَقدِ سَببِ البناءِ، وهذا حَوْمٌ حولَ المذهبِ الثَّالثِ فيها: أنها واسطَةٌ بين المعرَبِ والمبنيِّ، وقولُ المعترضِ السابقِ: (إذ لا مُتوسِّطَ) ناشئٌ عَن عدمِ الاطِّلاعِ؛ إذ القولُ بذلك هنا ثابتٌ مَشهورٌ.

قال أبو حيَّان في «إعرابه»: ﴿الٓمٓ﴾ أسماءٌ مدلولُها حروفُ المعجَمِ ولذلك نُطقَ بها نُطقَ حروفِ المعجَمِ، وهي مَوقوفَةُ الآخِرِ، لا يقال: إنَّها مُعربَةٌ؛ لأنَّها لم يُدخَل عليها عامِلٌ فتعرَبَ، ولا يقال: إنَّها مبنيَّةٌ؛ لعَدمِ سببِ البناءِ، لكنْ أسماءُ حروفِ المعجَمِ قابلَةٌ لتركيبِ العوامِلِ عليها فتُعرَبُ، تقول: هذه ألِفٌ حسنَةٌ، ونظيرُ سَرْدِ هذه الأسماءِ موقوفَةً أسماءُ العددِ، إذا عدوا يقولون: واحِدْ اثنانْ ثلاثَةْ أربعَةْ خمسَةْ[3].

وقال ابنُ قاسمٍ في «شرح الألفية»: ذهبَ قومٌ إلى أنَّ الأسماءَ قبل التَّركيبِ مَوقوفَةٌ لا مُعربَةٌ ولا مَبنيَّةٌ، واختاره ابن عُصفور[4].

---

(١) في (س): «في».

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٤٩).

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ٩٧).

(٤) انظر: «توضيح المقاصد» لبدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي (١/ ٢٩٧)، وقال: إن مذهب الناظم ـ صاحب الألفية ـ أنها مبنية.

ومما يناسِبُ التَّقريرَ الأوَّلَ قال ابنُ يعيشَ في «شرح المفصَّل»: المرادُ بالمعرَبِ ما كانَ فيه إعرابٌ أو كانَ قابلًا للإعرابِ، وليسَ المرادُ مِنهُ أنْ يكونَ فيه إعرابٌ لا محالةَ، ألا ترى أنَّك تقولُ في (زيد) و(رَجل): إنَّهما مُعربانِ وإن لم يَكُن فيهِما في الحالِ إعرابٌ؛ لأنَّ الاسمَ إذا كانَ وحدَهُ مفردًا مِن غيرِ ضَميمَةٍ إليه لم يستحقَّ الإعرابَ؛ لأنَّ الإعرابَ إنَّما يؤتى به للفرقِ بين المعاني، فإذا كانَ وحدَه كان كصوتٍ تُصوِّتُ به، فإن ركَّبْتَه مع غيرِه تركيبًا تحصلُ به الفائدةُ فحينئذٍ يستحقُّ الإعرابَ[١].

ثمَّ إنَّ مسمَّياتِها لمّا كانت عنصرَ الكلامِ وبسائِطَه التي تركَّبَ منها افتُتِحتِ السورةُ بطائفةٍ منها إيقاظاً لِمَن تُحُدِّي بالقرآن، وتنبيهاً على أن المتلوَّ عليهم كلامٌ منظومٌ ممَّا يَنْظِمون به كلامَهم، فلو كان من عندِ غيرِ اللهِ تعالى لَمَا عَجَزوا عن آخِرِهم مع تظاهُرِهم وقوَّةِ فصَاحَتِهم عن الإتيانِ بما يُدَانيهِ، وليكونَ أوَّلُ ما يَقْرَعُ الأسماعَ مستقلًّا بنوعٍ من الإعجاز، فإنَّ النُّطْقَ بأسماءِ الحروفِ مختصٌّ بمن خَطَّ ودَرَس، فأمَّا مِن الأمِّيِّ الذي لم يخالِطِ الكُتَّابَ فمستَبْعَدٌ مستغرَبٌ خارقٌ للعَادة، كالكتابةِ والتلاوةِ، سيَّما وقد راعَى في ذلكَ ما يَعجزُ عنه الأديبُ الأَرِيبُ العَاقلُ[٢] الفائقُ في فنِّه.

وهو أنه أَوْرَدَ في هذه الفواتحِ أربعةَ عَشَرَ اسماً هي نصفُ أسامي حروفِ المُعْجَم ـ إنْ لم تُعَدَّ الألفُ فيها حرفاً برأسها ـ في تسعٍ وعشرين سورةً بعدَدِها إذا عُدَّ[٣] الألفُ، مشتمِلةً على أنصافِ أنواعها:

---

(١) انظر: «شرح المفصل» لابن يعيش (١/ ١٤٩).

(٢) «العاقل»: ليس في (ت) و(خ).

(٣) بعدها في (ت) و(خ): «فيها».

فذَكَـر من المهموسَـةِ ـ وهـي ما يَضْعُـفُ الاعتمادُ علـى مَخْرجِـه، ويَجمعُها: (سَتَشْـحَثُكَ خَصَفَـة)[١] ـ نصفَهـا: الحاءَ والهـاءَ والصادَ والسِّـينَ والكافَ.

ومِن البواقي المجهورة نصفاً يجمعُه: (لن يُقْطَعَ أمرٌ).

ومِن الشديدةِ الثمانيةِ المجموعةِ في: (أَجَدْتَ طَبَقَكَ) أربعةً يجمعُها: (أَقَطْكَ).

ومِن البَوَاقي الرِّخوةِ عشرةً يجمعُها: (حُمْسٌ على نَصْرِه)[٢].

ومِن المُطْبَقةِ التي هي الصَّادُ والطاءُ والضّادُ والظاءُ نصفَها[٣]، ومن البواقي المنفتحةِ نصفَها[٤].

ومِـن القَلْقَلَـةِ ـ وهي حروفٌ تضطـرِبُ عند خُروجِها ويجمعُها: (قـد طَبِجَ)[٥] ـ نصفَها الأقلَّ لقلَّتها[٦].

---

(١) قوله: «ستشحثك خصفة» هو تركيبٌ لجمع الحروف المذكورة وضبطِها ليَسهل استحضارها؛ كقولهم: «فحثه شخص سكت» ونحوِه والسين هنا حرف تنفيس، و«يشحث» بمعنى: يلح في السؤال، ومثله: يكدي، والمكدي: السائل، و«خصفة» بفتحاتٍ عَلَم؛ أي ستطلب منك ما ذكر، وما قيل من أنه لا يبعد أن يكون «يشحث» مأخوذاً من شَحْثَا، وهي كلمة سريانية يفتح بها المغاليق بغير مفتاح؛ أي: ستفتح مغاليقك بلا مفتاح خصفة، تعسف غيرُ محتاج له. انظر: «حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي» (١/ ١٦٣).

(٢) قوله: «حمس على نصره» الذي في هذه العبارة عند العد تسعة حروف، فإن عُدَّ التنوين في «حمس» بدلاً من النون استقامت عشرة، فإن العاشر هو النون كما في «الكشاف» (١/ ٢٩).

(٣) وهي: الصاد والطاء. المصدر السابق.

(٤) كتب فوقها في (ت): «وهي الألف واللام والميم والراء والكاف والهاء والعَيْن والسين والحاء والقاف والياء والنون». ومثله في المصدر السابق.

(٥) طبج بوزن فَرِحَ؛ أي: حمق.

(٦) كتب تحتها في (ت): «وهي الطاء والقاف». ومثله في المصدر السابق.

ومن اللَّيِّنَتينِ[١] الياءَ لأنها أقلُّ ثِقلاً.

ومن المستعليَةِ ـ وهي التي يتصعَّدُ الصَّوتُ بها في الحَنَكِ الأَعْلَى، وهي سبعةٌ: القافُ والصَّادُ والطَّاءُ والخاءُ والعينُ والضادُ والظاءُ ـ نصفَها الأقلَّ[٢]. ومن البَوَاقي المنخفضةِ نصفَها[٣].

ومن حروفِ البَدَلِ ـ وهي أَحَدَ عَشَرَ عَلَى ما ذكره سيبويه[٤] واختارَهُ ابنُ جِنِّي[٥]، ويجمعُها: (أَجِدْ طَوَيْتَ منها) ـ الستةَ الشائعةَ المشهورةَ التي يجمعُها (أهطمين).

قوله: «عنصرُ الكلامِ وبسائطُه»:

في «الصحاح»: العُنْصُرُ والعُنصَرُ: الأصلُ[٦].

والبَسائِطُ: جمعُ بَسيطَةٍ بمعنى مَبسوطَةٍ، وهي المنشورَةُ[٧].

قوله: «افتُتِحَت السُّورةُ بطائفةٍ منها إيقاظًا لِمَن تُحُدِّي بالقرآنِ، وتنبيهًا على أنَّ المتلوَّ عليهم كلامٌ مَنظومٌ مما ينظِمُونَ مِنه كلامَهُم»:

---

(١) كتب تحتها في (ت): «وهي الواو والياء».

(٢) كتب تحتها في (ت): «وهي الصاد والقاف والطاء». ومثله في المصدر السابق.

(٣) أي: الألفَ واللامَ والميمَ والراءَ والكافَ والهاءَ والياءَ والعينَ والسينَ والحاءَ والنونَ. كما في المصدر السابق.

(٤) انظر: «الكتاب» لسيبويه (٤/ ٢٣٧).

(٥) انظر: «سر صناعة الإعراب» لابن جني (١/ ٦٢).

(٦) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: عصر).

(٧) لم أقف على من ذكر هذا المعنى، ورد الشهاب الخفاجي هذا القول حيث قال في «حاشيته على تفسير البيضاوي» (١/ ١٥٨): بسائط: جمع بسيطة، وهي الحروف المفردة، فقول المصنف: «التي تركب منها» تفسير له، فمن قال: إنه جمع بسيطة بمعنى مبسوطة وهي المنثورة، لم يصب المحز.

اختارَ المصنِّفُ هذا القولَ تبعًا لصاحبِ «الكشاف»، وهو رأيٌ لبَعضِهِم[١]، ولم يثبُت عن أحدٍ مِن الصَّحابةِ والتَّابعينَ ولا أَتباعِهِم.

قوله: «لَمَا عجزوا عن آخرِهِم»:

قال الطيبيُّ: أي: عجزًا صادراً عن آخرِهِم، فإذا صدرَ العجزُ عن آخرِهِم فيكونُ قد صدرَ عَن جميعِهِم مُتَجاوِزاً عن آخرِهِم[٢].

وقال الشيخُ أكمَلُ الدِّينِ: تقديرُه: عَن أوَّلِهم إلى آخرِهِم، فحُذِفَ مُتعلَّقُ (عن) ومتعلَّقُ «آخرهم».

قوله: «حروفُ المعجَمِ»:

قال في «الصحاح»: العَجْمُ: النَّقطُ بالسوادِ وغيرِه، يقال: أَعْجَمْتُ الحروفَ، ومنه حروفُ المُعجَمِ، وهي الحروفُ المُقطَّعَةُ التي يختصُّ أكثَرُها بالنَّقطِ مِن بين سائرِ حُروفِ الأُمَمِ[٣]، ومعناهُ: حُروفُ الخطِّ المُعجَمِ كمَسجِدِ الجامعِ؛ أي: مسجِدِ اليومِ الجامعِ، وناسٌ يجعلونَ المُعجَمَ بمعنى الإعجامِ مَصدراً مثلَ المُدخَلِ والمُخرَجِ؛ أي: من شأنِ هذه الحروفِ أن تُعجَمَ. انتهى[٤].

قال الشَّيخُ سعدُ الدين: وقد يقال: مَعناه: حُروفُ الإعجامِ؛ أي: إزالَةِ العُجمَةِ وذلك بالنَّقطِ[٥].

---

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ٥٨)، و«الصاحبي في فقه اللغة» لابن فارس (ص: ٨٥)، و«التيسير في التفسير» لأبي حفص النسفي (١/ ١٩٦) نقلاً عن المبرد، و«البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ١٠٢)، نقلاً عن قطرب.

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٣٠).

(٣) قوله: «الأمم» كذا في النسخ، ومثله في «اللسان» و«التاج» (مادة: عجم)، والذي في «الصحاح» و«مختاره»: «الاسم».

(٤) انظر: «الصحاح» للجوهري مادة (ع ج م).

(٥) قاله ابن الأثير في «النهاية» (٣/ ١٨٧).

وقال الشيخُ أكمَلُ الدين: روى الأزهريُّ عن الليث قال: المُعجَمُ: الحروفُ المقطَّعَةُ، سُمِّيَت مُعجَمَةً[١] لأنَّها أعجمِيَّةٌ[٢]؛ أي: لا بيانَ لها وإن كانت أَصْلًا للكلامِ كلِّهِ.

قوله: «**المجهورَةُ**»: هي ما ينحصِرُ جريُ النَّفَسِ [فيها] مع تحرُّكِه، وحروفُها: ظِلُّ قَوٍّ رَبَض إذا غَزَا جُنْدٌ مُطِيع[٣].

قوله: «**ومن الشديدةِ**»: هي ما يَنحَصِرُ جريُ الصَّوتِ [فيها] عند إسكانِه في مخرجِه فلا يجري، والرِّخوَةُ ضِدُّها[٤].

قوله: «**ومن المُطبَقَةِ**»: هي ما يَنطَبِقُ ما يحاذي اللِّسانَ مِن الحنكِ عليه عندَ خُروجِها، والمُنفَتِحَةُ ضِدُّها[٥].

قوله: «**ومِن القلقلة**»: هي ما ينضمُّ إلى الشدَّةِ فيها ضغطٌ في الوقفِ[٦].

وقد زادَ بعضُهم سَبعةً أخرى، وهي: اللامُ في (أُصَيْلال)، والصادُ والزَّايُ في (صِرَاط وزِرَاط)، والفاءُ في (جَدَف)، والعينُ في (أَعَنْ)، والثاءُ في (ثُرُوغ الدَّلْو)، والباء في (با اسمُكَ؟) حتى صارت ثمانيةَ عَشَر، ....

---

(١) كذا في النسخ الخطية، في «تهذيب اللغة»: «معجماً».

(٢) انظر: «تهذيب اللغة» (١/ ٢٥٠).

(٣) انظر: «الشافية» لابن الحاجب (ص ١٢٢)، و«فتوح الغيب» (٢/ ٣٨).

(٤) انظر: «الشافية» لابن الحاجب (ص ١٢٣)، و«فتوح الغيب» (٢/ ٣٨)، وحروفها: «أجدك قطبت».

(٥) قال ابن الحاجب في «الشافية» (ص ١٢٣): والمطبقة: وهي ما ينطبق على مخرجه الحنك، وحروفها صضطظ، وانظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٣٨).

(٦) انظر: «الشافية» لابن الحاجب (ص ١٢٤)، و«فتوح الغيب» (٢/ ٣٩)

وقد ذَكَر منها تسعةً: الستةَ المذكورةَ، واللامَ والصَّادَ والعينَ، وممَّا يُدْغَمُ[١] في مِثْلِه ولا يُدْغَمُ في المقَارب ـ وهي خمسةَ عَشَرَ: الهمزةُ والهاءُ والعينُ والصادُ والطاءُ والميمُ والياءُ والخاءُ والغينُ والضَّادُ والظاءُ والسينُ والراءُ والواوُ[٢] ـ نصفَها الأقلَّ، وممَّا يُدْغمُ فيهما وهي الثلاثةَ عشرَ الباقيةُ نصفَها الأكثرَ: الحاءَ والقافَ والكافَ والراءَ والسينَ واللامَ والنونَ؛ لِمَا في الإدغام من الخِفَّة والفصاحة، ومِن الأربعةِ التي لا تُدْغَمُ فيما قارَبَها ويُدْغَمُ فيها مقاربُها ـ وهي الميمُ والزّايُ والسّينُ والفاءُ ـ نصفَها.

ولمَّا كانتِ الحروفُ الذَّلْقيَّةُ التي يُعْتَمَدُ عليها بذَلْقِ اللِّسَان وهي ستةٌ يجمعُها (رُبَّ مُنَفِّلٍ)، والحَلْقيَّةُ التي هي: الهاءُ والحاءُ والعينُ والغينُ والخاءُ والهمزةُ، كثيرةَ الوقوعِ في الكلام ذَكَر ثلثَيْها.

ولمَّا كانت أبنيةُ المزيدِ لا تتجاوَزُ عن السباعيَّةِ ذَكَر من الزَّوائدِ العشرةِ التي يجمعُها (اليومَ تنسَاهُ) سبعةَ أحرفٍ منها تنبيهاً على ذلكَ.

ولـو اسـتَقْرَيْتَ الكَلِـمَ وتَراكِيبَهـا وَجَـدْتَ الحـروفَ المتروكةَ مـن كلِّ جنسٍ مكثـورةً بالمذكورة.

قوله: «اللامُ في أُصَيْلَال»؛ أي: فإنَّها بدلٌ مـن النُّون. قـال فـي «الصحاح»: الأَصيلُ: الوَقتُ بعدَ العَصرِ إلى المغربِ، وجمعُه: أُصُلٌ وآصَالٌ وأَصائِلُ، ويجمعُ أيضاً على أُصْلَانٍ؛ مثلَ: بَعيرٍ وبُعْرَانٍ، ثم صغَّروا الجمعَ فقالوا: أُصَيلَان، ثمَّ أبدلوا من النُّونِ لامًا فقالوا: أُصَيْلَال[٣].

---

(١) قوله: «وقد ذكر»؛ أي: الله تعالى «منها»؛ أي: من الثمانية عشر «تسعة»: وهي نصف الثمانية عشر، «الستة المذكورة»؛ أي: في قوله: «أهطمين»، «ومما يدغم»؛ أي: وذَكَر مما يُدغم... إلى آخره. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٩٤).

(٢) في (ت) زيادة: «والفاء»، وفي (خ): «والسين والواو والتاء والزاي».

(٣) انظر: «الصحاح» للجوهري مادة (أ ص ل).

وفي «تذكرة» أبي عليٍّ الفارسيِّ: إنْ قيل في (أُصَيْلَال): كيفَ زَعَمْتُم أنَّ اللامَ بدلٌ مِن النونِ في أُصَيْلَان؟ وهلَّا قُلْتُم: إنَّ اللامَ لامٌ كُرِّرَت والنونَ في أُصَيْلَان بدلٌ مِنها.

قيل: هذا لا يجوزُ؛ لأنَّ اللامَ لَوْ كانت أصلًا لم تَثبُتْ في التَّحقيرِ الألفُ قبلَ اللامِ ولانقلَبَتْ ياءً، ألا ترى أنَّه لا يجوزُ في (شِمْلَالٍ) إلا (شُمَيْلِيلٌ)، فلو كانت اللامُ الأصلَ لكانَت مثلَ شُمَيْلِيلٍ في التَّحقيرِ، ولا يكونُ أُصَيْلَالٌ جمعًا؛ لأنَّ هذا الضَّربَ من الجمعِ لا يحقَّرُ ولكنَّهُ اسمٌ اختصَّ به التَّحقيرُ كسائرِ الأسماءِ التي لم تُستَعْمَل في غيرِ التَّحقيرِ.

قوله: «والفاءُ في جَدَف والثَّاءُ في ثُرُوغ الدَّلو»:

يريدُ بذلك إبدالَ الثَّاءِ فاءً، وإبدالَ الفاءِ ثاءً.

قال ابنُ السِّكِّيت في كتاب «الإبدال» (بابُ الفاءِ والثاءِ): يقال: جَدَفٌ وجَدَثٌ للقبرِ.. إلى أن قال: ويقال: هو فَروغُ الدلوِ وثُرُوغُها[١].

والفَرْغُ: مخرجُ الماءِ من الدَّلوِ مِن بين العَرَاقيِّ[٢].

قوله: «والعين في عن»:

يشيرُ إلى إبدال الهمزةِ عينًا في لغةِ تميمٍ يقولون في نحوِ: أعجبني أَن تفعَلَ: عَن تفعَلَ[٣]، قال ذو الرُّمَّة:

أَعَـن توسَّـمْتَ مـن خرقـاءَ منزلـةً ... مـاءُ الصَّبابةِ مِـن عينيكَ مَسـجومُ[١]

---

(١) انظر: «القلب والإبدال» لابن السكيت (ص ١٠ ـ ١١).

(٢) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: فرغ).

(٣) انظر: «شرح الكافية» (٤/ ٢٠٧٩).

(١) انظر: «ديوان ذي الرمة» (١/ ٣٧١)، و«جمهرة أشعار العرب» (ص: ١٠٤)، و«تهذيب اللغة» =

أي: أأَنْ، وكذا يفعلونَ في أنَّ المشدَّدة فيقولون: (أشهَدُ عنَّ مُحمَّدًا رسولُ الله)، وتُسمَّى: عنعنةَ تميمٍ.

قوله: «والباء في باسْبُك»[1]: يشيرُ إلى إبدالِ الميم باءً في لغةِ مازن، قال المازنيُّ: دَخَلْتُ على الخليفةِ الواثقِ فقال لي: ممَّن الرجلُ؟ قلت: مِن بني مازنٍ، فقال: با اسبُك؟ يريدُ: ما اسمُك، وهي لغةُ قَومي يبدلونَ الميمَ باءً، ثم قال لي: اجلِسْ فاطبَئِنَّ، يريدُ: فاطمَئِنَّ، وذلكَ لَمَّا أحضرَهُ ليسألَه عَن قولِ الشَّاعر:

أظلـومُ إنَّ مُصابَكُـم رَجُلاً... البيـت[2].

وقال ابنُ جني في «سرِّ الصِّناعة»: أخبرَنا أبو عليٍّ بإسنادِه إلى الأصمعيِّ قال: كانَ أبو سوَّارٍ الغنويُّ: يقول: باسبُك[3]؟ يريد: ما اسمُكَ؟ فهذه الباءُ بدلٌ من الميمِ.

وقالوا: (بَعكوكَةٌ) وأصلُها: (مَعكوكَةٌ) فالباءُ بدلٌ من الميمِ، انتهى[4].

قوله: «بذلق اللسان»؛ أي: طرفه.

قوله: «مكثورة بالمذكورة»؛ أي: مغلوبة بالكثرة، أي: المذكورةُ غالبةٌ على غير المذكورة، ومنه: كاثره؛ أي: غالَبَه بالكثرة.

= (١/ ٨٣)، و«سر صناعة الإعراب» (١/ ٢٤١)، و«الفائق» (١/ ١٥). ورواية الديوان: «أأن ترسمت».

(١) قوله: «باسبك» كذا في نسخ السيوطي، وفي نسخ البيضاوي: «باسمك»، ومثله في «حاشية الشهاب» (١/ ١٦٦)، ولم يذكر فيها خلافاً بين النسخ لكنه قال: وسمع إبدال ميمه باء أيضا: با اسبك بباءين. قلت: وقع الاختلاف نفسه بين السيوطي وما سيأتي من المصادر كما سنبينه.

(٢) رواه أبو بكر الزبيدي في «طبقات النحويين» (ص ٩١)، وفيه: با اسمك؟ وفيه أيضاً: فقلت على القياس: مكر يا أمير المؤمنين ـ أي بكر ـ.

(٣) في «سر صناعة الإعراب»: «با اسمك».

(٤) انظر: «سر صناعة الإعراب» (١/ ١٣١).

ثـم إنه ذكَرَها مُفـرَدةً وثُنائيَـةً وثُلاثيَّةً ورُبَاعيَّةً وخُماسـيَّةً؛ إيذاناً بـأنَّ المتحدَّى بـه مركَّـبٌ من كلماتهـم التـي أصولُها كلماتٌ مفـرَدةٌ ومركَّبـةٌ من حرفيـنِ فصاعداً إلى الخمسـة.

وذَكَر ثلاثَ مفرداتٍ في ثلاثِ سورٍ لأنها تُوجَدُ في الأقسام الثلاثةِ: الاسمِ والفعلِ والحرفِ.

وأربـعَ ثنائيَّـاتٍ لأنها تكونُ فـي الحرفِ بلا حـذفٍ كـ(بَلْ) وفـي الفعلِ بحذفٍ كـ(قُـلْ)، وفي الاسـم بغيرِ حـذفٍ كـ(مَـنْ)، وبه كـ(دَمٍ)، في تسـعِ سـورٍ لوقوعِه في كلِّ واحـدٍ من الأقسـامِ الثلاثةِ علـى ثلاثةِ أوجُهٍ: ففي الأسـماءِ: (مَـن) و(إذْ) و(ذُو)، وفـي الأفعـالِ: (قُلْ) و(بِـعْ) و(خَفْ)، وفي الحـروفِ: (أَنْ) و(مِـنْ) و(مُذْ) على لغةِ مَن جـرَّ بها.

وثـلاثَ ثلاثيَّـاتٍ لمجيئهـا فـي الأقسـامِ الثلاثـةِ في ثـلاثَ عَشْـرةَ[1] سـورةً؛ تنبيهـاً علـى أنَّ[2] أصُـولَ الأبنيـةِ المسـتعمَلةِ ثلاثـةَ عَشَـر: عشـرةٌ منهـا للأسـماءِ، وثلاثـةٌ للأفعـال.

ورُباعيَّتيـنِ، وخماسـيَّتين؛ تنبيهـاً علـى أنَّ لـكلٍّ منهمـا أصـلاً كـ(جعفـرٍ) و(سـفرجل)، ومُلحَقـاً كـ(قَـرْدَدٍ) و(جَـحَنْفَلٍ).

ولعلَّهـا فرِّقـت على السُّـوَرِ ولـمْ تُعَدَّ بأجمعِهـا في أوَّل القرآن لهـذه الفائدة[3]،

---

(١) في (ت) و(خ): «ثلاثة عشر».

(٢) بعدها في (خ): «أحوال».

(٣) قوله: «لهذه الفائدة»؛ أي: المذكورةِ في كل قِسْمٍ: من المفردة، والثنائية، والثلاثية، والرباعية، والخماسية. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٩٧).

مع ما فيه من إعادةِ التحدِّي وتكريرِ التنبيهِ والمبالغةِ فيه.

والمعنى: هذا المتحدَّى به مؤلَّفٌ من جنسِ هذه الحروفِ، أو المؤلَّفُ منها كذا.

وقيل: هي أسماءُ السُّور، وعَليه إطباقُ الأكثرِ، سمِّيت بها إشعاراً بأنَّها كلماتٌ معروفةُ التركيبِ، فلو لم يكنْ وَحْياً من اللهِ لم تتساقَطْ مَقْدِرتُهم دون معارَضَتِها، واستُدِلَّ عليه بأنَّها لو لم تكنْ مُفْهِمةً كان الخطابُ بها كالخطابِ بالمهمَلِ، والتكلُّمِ بالزِّنْجيِّ مع العربي، ولم يكنِ القرآنُ بأسرِه بياناً وهدًى، ولَمَا أَمْكَنَ التحدِّي به.

وإنْ كانت مُفْهِمةً: فإمَّا أن يُراد بها السُّورُ التي هي مُستَهَلُّها على أنَّها ألقابُها، أو غيرُ ذلك، والثاني باطلٌ: لأنه إمَّا أن يكونَ المرادُ ما وُضعَتْ له في لغةِ العربِ وظاهرٌ[1] أنه ليس كذلك[2]، أو غيرَه وهو باطلٌ؛ لأن القرآن نزل على لغتهم؛ لقوله تعالى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٥]، فلا تُحمَلُ على ما ليس في لُغتهم.

لا يقالُ: لم لا يَجوزُ أنْ تكونَ مزيدةً للتنبيهِ والدلالةِ على انقطاعِ كلامٍ واستئنافِ آخَرَ كما قال قُطْرُبٌ، أو إشارةً إلى كلماتٍ هي منها اقْتصرتْ عليها اقتصارَ الشاعرِ في قوله:

قلتُ لها قِفِي فقالَتْ قافْ[3]

---

(١) في (أ) و(خ): «فظاهر».

(٢) بعدها في (أ): «مطلعها»، ولا يظهر لها وجه.

(٣) بلا نسبة في «معاني القرآن» للفراء (٣/ ٧٥)، و«تأويل مشكل القرآن» لابن قتيبة (ص: ١٨٩)، و«تفسير الطبري» (١/ ٢١٦)، و«معاني القرآن» للزَّجّاج (١/ ٦٢)، و«الخصائص» لابن جني =

كما رُوي عن ابن عبَّاسٍ رضي الله تعالى عنهما أنه قال: الألفُ آلاءُ الله، واللامُ لُطْفُه، والميمُ ملكُه؟

وعنه: أنَّ ﴿الٓر﴾ و﴿حمٓ﴾ و﴿نٓ﴾ مجموعُها حروفُ الرحمن.

وعنه: أن ﴿الٓمٓ﴾ معناه: أَنَا اللهُ أعلمُ. ونحوُ ذلك في سائرِ الفواتح.

وعنه: أن الألفَ من الله، واللامَ من جبريل، والميمَ من محمدٍ؛ أي: القرآنُ مُنزلٌ من اللهِ بلسانِ جبريلَ على محمَّد[1].

أو إلى مُدَدِ أقوامٍ[2] وآجالٍ بحسابِ الجُمَّلِ؛ كما قال أبو العاليةِ؛ متمسِّكا بما رُوي: أنه ﷺ لمَّا أتاه اليهودُ تلا عليهم ﴿الٓمٓ﴾ البقرة، فحَسَبوا وقالوا: كيف ندخلُ في دينٍ مدَّتُه إحدى وسبعون سنةً، فتبسَّم رسول الله ﷺ فقالوا: فهل غيرُه؟ فقال: ﴿الٓمٓصٓ﴾ و﴿الٓر﴾ و﴿الٓمٓر﴾ فقالوا: خلَّطْتَ علينا فلا ندري بأيِّها نأخُذ.

فإنَّ تلاوتَه إياها بهذا الترتيبِ عليهم وتقريرَهم على استنباطهم دليلٌ على ذلك، وهذه الدلالةُ وإن لم تكن عربيَّةً، لكنَّها لاشتِهارِهَا فيما بينَ الناس ـ حتى العربِ ـ تُلْحِقُها[3] بالمعرَّباتِ كالمشكاةِ والسجِّيل والقسطاس.

= (١/ ٣١ و٨١ و٢٤٧) و(٢/ ٣٦٣)، و«المحتسب» له (٢/ ٢٠٤ و٢٠٨ و٢٨١)، و«تفسير الثعلبي» (٣/ ٢٦). والرواية عند الطبري وابن جني والثعلبي:

قُلْنَـــا لَهـــا قِفِي لَنـــا قالَـــتْ قَافْ

وبعده:

لا تحســـبي أنـــا نســـينا الإيجاف

(١) ذكره الواحدي في «البسيط» (٥/ ١٥) عن ابن عباس رضي الله عنهما من رواية عطاء، وإسناده ساقط.

(٢) قوله: «أو إلى مدد أقوام»: عطف على «إلى كلمات» في قوله: «أو إشارةً إلى كلماتٍ هي منها...». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٩٩).

(٣) قوله: «تلحقها»؛ أي: تُلحِق الدلالةُ الحروفَ المذكورةَ. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٩٩).

أو دلالةٌ[1] على الحروفِ المبسوطةِ مُقْسَماً بها لشَرَفِها من حيث إنها بسائطُ أسماء الله تعالى ومَادّةُ خطابه.

قوله: «وذكرَ ثلاثَ مُفرداتٍ» هي: ﴿صٓ﴾ ﴿قٓ﴾ ﴿نٓ﴾، **«وأربعَ ثنائيَّاتٍ»** هي: ﴿طه﴾ ﴿طسٓ﴾ ﴿يسٓ﴾ ﴿حمٓ﴾.

قوله: «في تسعِ سُوَرٍ»؛ أي: بإسقاطِ سُورَة شورى.

قوله: «وثلاثَ ثُلاثِيَّاتٍ» هي: ﴿الٓمٓ﴾ ﴿الٓر﴾ ﴿طسٓمٓ﴾، **«ورباعيتين»** هما: ﴿الٓمٓصٓ﴾ ﴿الٓمٓر﴾، **«وخماسيتين»** هما: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ ﴿حم عسق﴾.

قوله: «وقيل: هي أسماءُ السُّوَرِ، وعليه إطباقُ الأكثرِ»:

عبارةُ الإمامِ: وهو قولُ أكثرِ المتكلِّمينَ واختيارُ الخليلِ وسيبويه، ونِعمَّا هي، فإنَّ الأكثرَ مُطلقًا لم يَذهبوا إليه[2].

وقد نُقِضَ هذا القولُ بأمورٍ ذكرَها المصنِّفُ بعدَ ذلك معَ الجوابِ عَنها، وأحسنُ ما يُنقَضُ به ولم يَذكُرهُ: أنَّ أسماءَ السُّوَرِ تَوقيفيَّةٌ، ولم يُرْوَ مرفوعاً ولا موقوفًا عن أحدٍ مِن الصَّحابَةِ ولا التَّابعينَ أنَّ هذه أسماءٌ للسُّوَرِ، فوجبَ إلغاءُ القولِ بذلك[3].

ونَقَضَهُ الإمامُ بأنها لو كانَت أسماءً لها لوجبَ اشتِهارُها بها وقد اشتهرَت بغيرِها كسورَةِ البقرةِ وآل عِمران[4].

---

(١) قوله: «أو دلالة»: عطف على «مزيدة» في قوله: «لم لا يَجوزُ أنْ تكونَ مزيدةً للتنبيهِ...». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٠٠).

(٢) انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٢٥٢).

(٣) لكن روى الطبري في تفسيره (١/ ٢٠٦) عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه فقال: إنما هي أسماء السور.

(٤) انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٢٥٦).

قوله: «**مَقدُرَتُهم**» بالضمِّ[١]؛ أي: قُدرَتُهم.

قوله:

«قلتُ لها قِفِي فقَالَت قَاف لا تحسبِنْ أنَّا نَسينَا الإيجَافْ»

كذا في النُّسَخ، وصَدرُهُ مُحرَّفٌ وغيرُ موزونٍ كما ترى، والصوابُ كما أوردَهُ ابنُ جني في «الخصائص»:

قُلنا لَهَا قِفي لنا قالَت: قَاف[٢]

أخرجَ أبو الفرجِ الأصبهانيُّ في «الأغاني»، عن أبي بكرٍ الباهليِّ عن بعضِ مَن حدَّثَه قال: لَمَّا شُهِدَ على الوليدِ عندَ عثمانَ بشربِ الخمرِ كتبَ إليه يأمرُهُ بالشُّخوصِ، فخرجَ وخرجَ معه قومٌ فيهم عَدِيُّ بن حاتمٍ، فنزل الوليدُ يوماً يسوقُ بهم فقالَ يرتَجِز:

لا تَحسَبِنَّا قَد نَسِينا الإيجافْ والنَّشواتِ مِن مُعَتَّقٍ صَافْ[٣]

وعَزْفِ قَيناتٍ علينا عُزَّافْ

فقال عَدِيٌّ: فأين تذهبُ بنا؟ إذَن أُقيم[٤].

قوله: «**رويَ عن ابنِ عباسٍ أنه قال: الألِفُ آلاءُ اللهِ، واللامُ لُطفُه، والميمُ مُلكُه**»:

قلت: هذا إنَّما رُوِيَ عن أبي العالِيَةِ، كذا أخرجَهُ ابنُ جَريرٍ وابنُ أبي حاتمٍ[٥].

---

(١) قوله: «بالضم» في الاقتصار عليه نظر، فقد ذكر الأنصاري في «الحاشية» أنه بتثليث الدال.

(٢) انظر ما تقدم من تخريج البيت.

(٣) في «الأغاني»: «من عتيق أو صاف».

(٤) رواه أبو الفرج الأصفهاني في «الأغاني» (٥/ ٨٩ ـ ٩٠)، وفي آخره فأين تذهب بنا؟ أقم!.

(٥) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٢٠٩) عن الربيع بن أنس بلفظ: الألف آلاء الله، واللام لطفه، والميم مجده، وهكذا رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ٣٣) عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية، وذكره =

قوله: «وعنه أن ﴿الٓر﴾ و﴿حمٓ﴾ و(نون) مجموعُها: الرَّحمن»:

أخرجَه ابنُ أبي حاتمٍ[1].

قوله: «وعنه أنَّ ﴿الٓمٓ﴾ معناه: أنا اللهُ أعلَمُ»:

أخرجَه عبدُ بن حميدٍ وابنُ جريرٍ وابنُ المنذرِ وابنُ أبي حاتمٍ مِن طرقٍ عنه[2].

قوله: «وعنه أنَّ الألِفَ مِن اللهِ واللامَ من جبريلَ والميمَ مِن محمَّدٍ»:

هذا لا يعرفُ عن ابنِ عباسٍ ولا غيرِه من السَّلفِ[3].

قوله: «أو إلى عددِ أقوامٍ وآجالٍ بحسابِ الجُمَّلِ كما قالَه أبو العَاليَةِ»:

أخرجَه ابن جريرٍ وابنُ أبي حاتمٍ[4].

قوله: «مُتمسِّكًا بما رُوِي أنَّه عليه السلامُ لَمَّا أتاه اليهودُ..» الحديثَ:

أخرجَه البخاريُّ في «تاريخه» وابنُ جَريرٍ مِن طريقِ ابن إسحاقَ، عن الكلبيِّ، عن أبي صالحٍ، عن ابن عباسٍ، عن جابرِ بن عبد اللهِ بن رئابٍ بهِ، وسندُه ضَعيفٌ[5].

= بهذا اللفظ الثعلبي في «تفسيره» (٣/ ٣٦)، والبغوي في «تفسيره» (١/ ٥٩)، عن محمد بن كعب.

(١) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١١٣١٣) عن ابن عباس: الر حروف الرحمن مفرقة، ورواه عنه الطبري في «تفسيره» (١٢/ ١٠٣) بلفظ: ﴿الٓر﴾ و﴿حمٓ﴾ و﴿نٓ﴾ هو الرحمن مقطَّع. وهكذا رواه ابن أبي حاتم (١١٣١٤) عن سعيد بن جبير.

(٢) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤٣)، والطبري في «تفسيره» (١/ ٢٠٧)، وانظر: «الدر المنثور» (١/ ٥٦) إلى عبد بن حميد وابن المنذر والنحاس.

(٣) بل ذكره الواحدي في «البسيط» (٥/ ١٥) عن ابن عباس رضي الله عنهما من رواية عطاء، لكن إسناده ساقط.

(٤) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٢٠٩) من قول الربيع بن أنس، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ٣٣) من رواية الربيع بن أنس عن أبي العالية.

(٥) رواه بنحوه مطولًا: البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ٢٠٨)، والطبري في «تفسيره» (١/ ٢٢١)، =

وجابرٌ المذكورُ صحَابِيٌّ آخرُ غيرُ جابرِ بن عبدِ اللهِ بن عمرِو بن حرامٍ الأنصاريِّ المشهورِ.

قال ابنُ عبد البرِّ في «الاستيعاب»: شَهِدَ بدرًا وسائرَ المشاهدِ، وهو أوَّلُ مَن أسلَمَ مِن الأنصارِ قبلَ العَقَبَةِ الأولى[1].

وذكرَ الحافظُ ابنُ حجرٍ في «الإصابة» أنَّ رِوايتَهُ قليلَةٌ جِدًّا[2].

هذا وإنَّ القولَ بأنَّها أسماءُ السورِ يُخرِجُها إلى ما ليسَ في لغةِ العربِ؛ لأن التسميةَ بثلاثةِ أسماءٍ فصاعداً مستكْرَهٌ[3] عندهم، ويؤدِّي إلى اتِّحاد الاسمِ والمسمَّى، ويَسْتدعِي تأخُّر الجزءِ عن الكلِّ من حيث إنَّ الاسم يتأخَّرُ عن المسمَّى بالرتبة.

لأنَّا نقولُ[4]: هذه الألفاظُ لم تُعْهَدْ مَزيدةً للتنبيهِ والدلالةِ على الانقطاع، والاستئنافُ يَلْزَمُها وغيرَها من حيث إنها فواتحُ السُّور، ولا يقتضِي ذلكَ أنْ لا يكونَ لها معنًى في حيِّزها.

ولم تُستعملْ[5] للاختصار من كلماتٍ معيَّنةٍ في لغتهم: أمَّا الشعرُ فشاذٌّ، وأمَّا قولُ ابن عبَّاس رضي الله تعالى عنه فتنبيهٌ على أن هذه الحروفَ منبعُ الأسماءِ

= والداني في «البيان في عد آي القرآن» (ص: ٣٣٠)، وهو في «السيرة النبوية» لابن هشام (١/ ٥٤٥). والكلبي متروك، وأبو صالح لم يسمع من ابن عباس.

(١) انظر: «الاستيعاب» لابن عبد البر (١/ ٢١٩).

(٢) انظر: «الإصابة» لابن حجر (١/ ٥٤٥)، وابن حجر لم ينص على ذلك وإنما ذكر أحاديثه وهي ثلاثة أحاديث.

(٣) في (ت) و(خ): «مستنكر».

(٤) قوله: «لأنا نقول» جواب «لا يقال».

(٥) قوله: «ولم تستعمل» عطف على «لم تعهد».

ومبادئُ الخطاب، وتمثيلٌ بأمثلةٍ حسنةٍ أَلَا تَرَى أنه عدَّ كلَّ حرفٍ من كلماتٍ متباينةٍ، لا تفسيرٌ[١] وتخصيصٌ بهذه المعاني دون غيرها؛ إذ لا مخصِّصَ لفظاً ومعنًى، ولا لحسابِ[٢] الجمَّل فتُلْحَقَ بالمعرَّبات، والحديثُ لا دليلَ فيه؛ لجوازِ أنَّه تبسَّم تعجُّباً من جهلهم، وجَعْلُها مُقْسَماً بها وإنْ كان غيرَ ممتنعٍ لكنه يُحْوِجُ إلى إضمارِ أشياءَ لا دليلَ عليها[٣].

والتسميةُ بثلاثةِ أسماءٍ إنما يمتنِعُ إذا ركِّبَتْ وجُعلت اسماً واحداً على طريقة (بعلبكّ)، فأمَّا إذا نُثِرتْ نَثْرَ أسماءِ العدد فلا، وناهيكَ بتسويةِ سيبويه بينَ التسميةِ بالجملةِ والبيتِ من الشعر، وطائفةٍ من أسماءِ حروفِ المعجم[٤]، والمسمَّى هو مجمُوعُ السُّورة، والاسمُ جزؤُها، فلا اتِّحاد، وهو مقدَّمٌ من حيث ذاتُه ومؤخَّرٌ باعتبارِ كونه[٥] اسماً فلا دَوْرَ.

والوجهُ الأولُ أقربُ إلى التحقيقِ، وأَوْفَقُ لِلَطائفِ التنزيل، وأسلمُ من لُزومِ النقلِ[٦] ووقوعِ الاشتراكِ في الأعلام مِن واضعٍ واحدٍ، فإنه يعودُ بالنقصِ على ما هو مقصودُ العَلَمية.

وقيل: إنَّها أسماءُ القرآن، ولذلك أَخْبَرَ عنها بالكتاب والقرآن.

---

(١) قوله: «لا تفسير» عطف على «تنبيه».

(٢) قوله: «ولا لحساب» عطف على «للاختصار».

(٣) قوله: «إلى إضمار أشياء»: هي المقسَم عليه، وفعلُ القسم، وفاعلُه. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٠٠).

(٤) انظر: «الكشاف» (١/ ٢٨)، والعبارة فيه: وناهِيْكَ بتسْويةِ سيبويه بَين التَّسْميَةِ بالجُمْلة والبَيْتِ مِن الشِّعْرِ، وبَيْنَ التَّسْميَةِ بطائفةٍ مِن أسْماء حروفِ المُعجَم= دِلَالَةً قاطعةً على صحَّةِ ذلك.

(٥) في (خ): «ومؤخر من حيث كونه».

(٦) قوله: «من لزوم النقل»؛ أي: إلى العلمية. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٠١).

وقيل: إنَّها أسماءُ اللهِ تعالى، ويَدلُّ عليه أنَّ عليًّا رضي الله تعالى عنه كان يقول: (يا كهيعص)، (يا حم عسق)[1]، ولَعلَّه أراد: يا مُنْزِلَهما.

وقيل: الألفُ من أقصَى الحلقِ وهو مبدأُ المخارجِ، واللَّامُ من طرفِ اللسان وهو وسطُها، والميمُ من الشَّفَةِ وهي آخرُها جُمِع بينها إيماءً إلى أن العبدَ ينبغي أن يكونَ أوّلُ كلامِه وأوسطُه وآخِرُه ذِكْرَ الله عزَّ وَجلَّ.

وقيل: إنَّه سرٌّ استأثَرَ اللهُ تعالى بعِلْمه، وقد رُوي عن الخُلفاءِ الأربعَةِ وغيرِهم من الصَّحابة رضي الله تعالى عنهم ما يَقْرُبُ منه، ولعلهم أرادوا أنَّها أسرارٌ بينَ اللهِ تعالى ورَسُولِه ﷺ ورموزٌ لم يُقْصَدْ بها إفهامُ غيرِه؛ إذ يَبْعُدُ الخطابُ بما لا يفيد.

فإن جعَلْتَها أسماءَ اللهِ تعالى أو القرآنِ أو السُّورِ كان لها حظٌّ من الإعراب: إمَّا الرفعُ على الابتداءِ أو الخبرِ[2]، أو النصبُ بتقديرِ فعلِ القَسَم على طريقةِ: (اللهَ لأَفْعَلَنَّ) بالنّصب، أو غيرِه[3] كما ذُكر، أو الجرُّ على إضمارِ حرفِ القسَم، ويَتأتّى الإعرابُ لفظاً، والحكايةُ فيما إذا كانت مفردةً أو موازِنةً لمفردٍ كـ﴿حمٓ﴾ فإنها كـ(هابيل)، والحكايةُ ليست إلَّا فيما عدا ذلكَ، وسيعودُ إليكَ ذكرُه مفصَّلاً إن شاء الله تَعالى.

وإنْ بقَّيْتَها على معانِيْها: فإنْ قدَّرْتَ بالمؤلَّفِ من هذه الحروفِ كان في حيِّز الرفع بالابتداء والخبر[4] على ما مرَّ، وإن جَعَلْتَها مُقْسَماً بها يكونُ كلُّ كلمةٍ منها

---

(١) أورده الرازي في «تفسيره» (٢/ ٦)، ولم أجده مسنداً.

(٢) وحاصله: أن رفعها بأنها مبتدأ، أو خبرٌ لمبتدأ محذوف؛ أي: هذه ﴿الٓمٓ﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٠٢).

(٣) قوله: «أو غيره»؛ أي: غير تقدير فعل القسم. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٠٢).

(٤) في (خ): «أو الخبر».

منصوباً أو مجروراً على اللغتين في (الله لأَفعَلَنَّ)، فتكونُ[١] جملةً قسميَّةً بالفعلِ المقدَّرِ له، وإنْ جَعَلْتَها أبعاضَ كلماتٍ وأصواتاً[٢] منزَّلةً منزلةَ حروفِ التنبيه لم يكنْ لها محلٌّ من الإعراب؛ كالجملِ المبتدَأةِ والمفرداتِ المعدودةِ، ويُوْقَفُ عليها وَقْفَ التمامِ إذا قدِّرَتْ بحيث لا تحتاجُ إلى ما بَعدها.

وليس شيءٌ منها آيةً عند غير الكوفيين، وأمَّا عندهم فـ﴿الٓمٓ﴾ في مواقعها و﴿الٓمٓصٓ﴾ و﴿كٓهيعٓصٓ﴾ و﴿طه﴾ و﴿طسٓمٓ﴾ و﴿يسٓ﴾ و﴿حمٓ﴾ آية، و﴿حمٓ ۝١ عٓسٓقٓ﴾ آيتان، والبواقي ليست بآياتٍ، وهذا توقيفٌ لا مجالَ للقياسِ فيه[٣].

قوله: «هذه الألفاظُ لم تُعهَد مَزيدَةً للتَّنبيه»: جوابُه ما قالَهُ الخُوَيِّي: إنَّ القرآنَ كلامٌ لا يُشبِهُ الكلامَ فناسبَ أن يؤتى فيه بألفاظِ تَنبيهٍ لم تُعهَد لِيكونَ أبلَغَ في قرعِ الأَسماعِ.

قوله: «وناهيكَ»: قال في «الصحاح»: يقال: (رجلٌ ناهيكَ مِن رَجُلٍ) وتأويلُه: أنه بجِدِّهِ وغَنائِه ينهاكَ عن تطلُّبِ غيرِه، و(هذه امرأةٌ ناهِيَتُكَ مِن امرأةٍ)، تُذكَّرُ وتُؤنَّثُ وتُثنَّى وتُجمَعُ؛ لأنه اسمُ فاعلٍ، فإذا قلتَ: (نَهْيُكَ مِن رجلٍ) كما تقول: (حسبُكَ من رجلٍ) لم تُثنِّ ولم تَجمَع؛ لأنه مَصدَرٌ[٤].

وقال أبو بكرٍ ابنُ الأنباريِّ في كتابِ «الزاهر»: قولُهم: (ناهيكَ بفُلانٍ) معناهُ:

---

(١) في (أ): «وتكون».

(٢) في (خ): «أو أصواتاً».

(٣) قوله: «وهذا»؛ أي: ما قاله الكوفيون «توقيف لا مجال للقياس فيه»؛ أي: فلا يسأل عن توجيه ما قالوه. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٠٤).

(٤) انظر: «الصحاح» (مادة: نهى).

(كافيكَ بهِ) مِن قولهم: قد نَهِيَ الرجلُ من اللحمِ وأَنْهَى: إذا اكتفَى منهُ وشَبعَ[١].

وقال في «القاموس»: نَهْيُكَ مِن رجلٍ، وناهيكَ مِنهُ، ونَهَاكَ، بمعنى: حَسْبُ[٢].

قوله: «بتَسوِيَةِ سيبويه بين التَّسمِيَةِ بالجملَةِ والبيتِ مِن الشِّعرِ»:

قال الطيبيُّ: ومنه قولُه في بابِ التَّرخيمِ: ولو رَخَّمْتَ (تأَبَّطَ شرًّا) مِن الأَسماءِ لرَخَّمْتَ رَجُلًا مسمًّى بقولِ عنترَةَ:

يا دارَ عَبْلَـةَ بالجِـوَاءِ تَكَلَّمِي[٣]

قوله: «والوَجهُ الأَوَّلُ أقرَبُ..» إلى آخره:

ما ذكرَهُ مِن تَرجيحِه مَمنوعٌ؛ لأَنَّه قولٌ لا دليلَ عليه، ولا قالَه أحدٌ مِن السَّلفِ، بل هو رأيٌ مَحْضٌ في كتابِ اللهِ لم يعضُدْهُ مُستَنَدٌ، ولا يخفَى ما فيهِ من التكلُّف والتَّمَحُّلِ.

قوله: «وقيلَ: إنَّها أسماءُ القرآنِ»:

أخرجَه ابن جريرٍ عَن مجاهدٍ، وأخرجَه عبد الرزاقِ وعبدُ بن حميدٍ عَن قتادةَ[٤].

قوله: «وقيل: إنَّها أسماءُ اللهِ»: أخرجَه ابنُ جريرٍ وابنُ المنذرِ وابنُ أبي حاتمٍ وابنُ مردويهِ والبيهقيُّ في «الأسماء والصفات» عن ابنِ عباسٍ، وسندُه صَحيحٌ[٥].

---

(١) انظر: «الزاهر» لابن الأنباري (٢/ ١٦).

(٢) انظر: «القاموس المحيط» (مادة: نهى)، و«المحكم» لابن سيده (٤/ ٣٨٦).

(٣) انظر: «الكتاب» (٢/ ٢٦٩)، و«فتوح الغيب» (٢/ ٣٥)، والبيت في «شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات» لابن الأنباري (ص: ٢٩٦).

(٤) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٢٠٤) عن قتادة ومجاهد وابن جريج، ورواه عن قتادة عبد الرزاق في «تفسيره» (٨٨٣)، وانظر: «الدر المنثور» (١/ ٥٧) عن عبد بن حميد.

(٥) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٢٠٦)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤٦)، والبيهقي في «الأسماء =

قوله: «ويدلُّ عليه أن عَلِيًّا رضيَ الله عنه كان يقول: يا كهيعص يا حم عسق».

أخرج ابن ماجَه في «تفسيره» مِن طريقِ نافعِ بن أبي نعيمِ القارئِ، عن فاطمةَ بنت عليٍّ بن أبي طالبٍ: أَنَّها سَمِعَت عليَّ بن أبي طالبٍ يقول: يا كهيعص اغفِر لي[١].

قوله: «ولعلَّه أراد: يا مُنزِلَهُما»:

يردُّه ما أخرجَه ابنُ أبي حاتمٍ، عن الربيعِ بن أنسٍ في قوله: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾: إنَّ معناه: يا مَن يُجيرُ ولا يُجارُ عليه[٢].

ومثلُه ما أخرجَه عن أشهبَ قال: سألتُ مالِكًا: أَيَنْبَغِي لأحد أن يتسمَّى بـ﴿يسٓ﴾؟ قال: لا، يقول اللهُ: ﴿يسٓ ۝١ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ﴾ يقول: هذا اسمي تَسمَّيْتُ به[٣].

وكذا حديثُ: «إن بُيِّتُّم الليلةَ فقولوا: ﴿حمٓ﴾ لا يُنصَرون»[٤].

قوله: «وقيل: إنَّها سِرٌّ استأثرَ اللهُ بعلمِه»:

أخرج ابنُ المنذرِ وأبو الشيخِ ابنُ حيَّانَ في «التفسير»، عن داودَ بن أبي هندٍ قال: كنتُ أسأَلُ الشَّعبيَّ عن فواتحِ السُّوَرِ فقال: يا داودُ! إنَّ لكلِّ كِتابٍ سِرًّا، وإنَّ سرَّ هذا القرآنِ فواتحُ السُّوَرِ، فدَعْها وسَلْ عمَّا بدا لك[٥].

= والصفات» (١٦٨).

(١) رواه الدارمي في «النقض على المريسي» (١٢)، والطبري في «تفسيره» (١٥/ ٤٥١).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١٥/ ٤٤٨)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٧/ ٢٣٩٦).

(٣) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٠/ ٣١٨٨).

(٤) رواه أحمد في «المسند» (١٦٦١٥)، وأبو داود (٢٥٩٧)، والترمذي (١٦٨٢).

(٥) انظر: «الدر المنثور» (١/ ٥٩).

وحكاه الثَّعلبيُّ وغيرُه عن أبي بكرٍ الصِّدِّيقِ وعليٍّ بن أبي طالبٍ وكثيرٍ[١].

وحكاه السَّمَرْقَنْدِيُّ عن عمرَ وعُثمانَ وابن مَسعودٍ[٢].

وحكاهُ القُرطُبيُّ عن سفيانَ الثَّورِيِّ والربيعِ بن خُثَيم وأبي بكرٍ ابنِ الأنباريِّ وأبي حاتمٍ وجماعةٍ من المحدِّثين[٣].

واختارَهُ وحكاه الإمامُ فَخرُ الدِّينِ عن ابن عباسٍ والحسينِ بن الفضلِ ومالَ إليه[٤].

وقال السَّجاوَنْدِيُّ: المرويُّ عن الصَّدرِ الأوَّلِ في التهجِّي: أنَّها أسرارٌ بينَ اللهِ وبينَ نبيِّهِ صلواتُ اللهِ عليه، وقد تَجرِي بين المحرِمينِ[٥] كلماتٌ مُعمَّاةٌ تُشيرُ إلى سرٍّ بينَهُما، وتفيدُ تحريضَ الحاضرينَ على استماعِ ما بعدَ ذلك، وهذا معنى قولِ السَّلفِ: حروفُ التَّهجِّي ابتلاءٌ لتَصديقِ المُؤمنِ وتَكذيبِ الكافرِ.

هذا وهي أعلامٌ تُوقِظُ مِن رَقدَةِ الغَفلَةِ بنُصحِ التَّعليمِ، وتُنشِّطُ في إلقاءِ السَّمعِ على شهودِ القلبِ للتَّعظيمِ، كمَنْ أرادَ الإخبارَ بمُهِمٍّ حرَّكَ الحاضرَ بيديهِ، أو صاحَ به صَرَّةً ليُقبِلَ بكلِّهِ عليه، ومِصداقُ ذلك: أنَّ مُعظَمَها مُعقَبَةٌ بذكرِ الكتابِ، وقد قَلَّبْتُ الرأيَ ظهرًا لبطنٍ في تأويلِ معاني هذه الحروفِ سنين، ونيَّفَت الأقاويلُ المختارةُ

---

(١) انظر: «تفسير الثعلبي» (٣/ ١٩)، ولم يذكر فيه غير عن أبي بكر الصديق، وعلي بن أبي طالب.

(٢) انظر: «تفسير السمرقندي» (١/ ٢١)، وفيه: وروي عن عمر وعثمان وابن مسعود رضي الله عنهم أنهم قالوا: الحروف المقطعة من المكتوم الذي لا يفسر.

(٣) انظر: «تفسير القرطبي» (١/ ١٥٤).

(٤) انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٢٥٠).

(٥) كذا في النسخ الخطية، وفي «فتوح الغيب»: «المجرمين»!!!، وفي «شرح الزرقاني على المواهب اللدنية» (٨/ ٤٣٦): «المحترمين».

على سِتِّينَ، ولم أتحصَّلْ على ثَلَجِ اليقينِ، ولا ظَفرَ الجهدُ على المرادِ قادرَ اليمينِ، حتى استَرْوَحتُ إلى هذا الوَجْهِ مِن التَّحرِّي، انتهى[١].

قوله: «فإن جعلْتَها أسماءً للهِ تعالى أو القرآنِ أو السُّوَرِ كان لها حَظٌّ مِن الإعرابِ، إمَّا الرفع...» إلى آخره:

اعلَم أنَّ للرَّفعِ وَجهينِ، وللنَّصبِ وَجهَيْنِ، وللجرِّ وجهًا واحدًا:

فوَجْهَا الرَّفعِ: إمَّا أَنْ يكونَ مُبتدأً و﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ خبرُهُ، وإمَّا أَنْ يكونَ خبرَ مُبتدَأٍ محذوفٍ؛ أي: هذه ﴿الٓمٓ﴾.

وأمَّا وَجها النَّصبِ: فإمَّا على المفعوليَّةِ تقديرُه: أقرَأُ أو أَتلو ﴿الٓمٓ﴾، وإمَّا بحَذفِ حرفِ القسمِ على رأيِ مَن ينصِبُ به.

وأمَّا الجرُّ فبتقديرِ حَذفِ حرفِ القسمِ والجرِّ به[٢].

قوله: «والجرُّ على إضمارِ حرفِ القَسمِ»:

قال ابن هشامٍ في «المغني»: من الوَهمِ قولُ كثيرٍ من المُعرِبينَ والمُفسِّرينَ في فواتحِ السُّوَرِ: إنه يجوزُ كونُها في موضعِ جَرٍّ بإسقاطِ حرفِ القَسَمِ، وهذا مردودٌ بأنَّ ذلكَ مُختَصٌّ عند البصريينَ باسمِ اللهِ سُبحانَه، وبأنَّهُ لا أجوبَةَ للقسمِ في سورةِ البقرةِ وآل عِمرانَ ويونسَ وهودٍ ونحوِهنَّ، ولا يصحُّ أن يقالَ: قُدِّرَ ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ في البقرةِ و﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ في آلِ عِمرانَ جواباً، وحُذِفَت اللامُ مِن الجملةِ الاسميَّةِ كحَذفِها في قولِه:

---

(١) ذكره الطيبي في «فتوح الغيب» (٢/ ٣٣) عن السجاوندي، وعزاه الزرقاني في «شرحه على المواهب اللدنية» (٨/ ٤٣٦) إلى العلم السخاوي.

(٢) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (١/ ٨١).

وَرَبِّ السَّـمواتِ العُـلَا وبُرُوجِهـا   والَارْضِ ومـا فيهَـا المُقـدَّرُ كائِـنُ

لأنَّ ذلكَ على قِلَّتِه مَخصوصٌ باستطالةِ القَسمِ، انتهى[1].

قوله: «ويتأتَّى الإعرابُ لفظًا، والحكايةُ فيما [إذا] كانَت مُفردةً أو مُوازِنةً لِمُفردٍ كـ(حاميم)»:

الشيخُ سعدُ الدين: قيل: يَنبَغي أن يتعيَّنَ الإعرابُ، ولا تسوغُ الحكايَةُ كسائرِ الأعلامِ المنقولَةِ من[2] المُفرداتِ، أو المركَّباتِ مِن كَلِمَتينِ ليسَتْ بينَهُما نسبةٌ، وإنَّما الحِكايَةُ فيما وقعَ عَلَمًا لنفسِ ذلك اللفظِ مثلَ: (ضَرَبَ فعلٌ ماضٍ)، و(مِن حرفُ جرٍّ)؛ إشعاراً بأنه لم يُنقَلْ عَن الأصلِ بالكُلِّيَّةِ، أو كانَتْ جُملَةً، وأمَّا إذا جُعِلَ مثلُ (ضَرَبَ) بدونِ اعتبارِ الضَّميرِ اسمَ رجلٍ فلا وجهَ للحِكايَةِ.

وأجيبَ: بأنَّ ذلك في هذهِ الألفاظِ خاصَّةً إذا جُعِلَت أعلاماً للسُّوَرِ خاصَّةً، أمَّا إذا جُعِلَ (صاد) ـ مثلًا ـ عَلَمًا لرَجُلٍ و(الفاتحة) عَلَمًا لسورةٍ فلا حِكايَةَ، وذلك لأنَّها قد اشتهرَتْ ساكنَةَ الأعجازِ وكَثُرَ استِعْمَالُها كذلك، فكأنها[3] نُقِلَت على تلكَ الهيئةِ، سِيَّما وفيها شَمَّةٌ من ملاحظةِ الأصلِ مِن جهةِ أنَّ مُسمَّيَاتِها مُركَّبَةٌ من الحروفِ المبسوطَةِ، فعَلَيْها مُسحَةٌ مِن قولك: (ضَربَ: فعلٌ ماضٍ)، و(مِن: حرفُ جرٍّ).

---

(١) انظر: «مغني اللبيب» (ص: ٧٣٣). والبيت ذكره أيضاً ابن مالك في «شرح التسهيل» (٣/ ٢٠٦)، وأبو حيان في «ارتشاف الضرب» (٤/ ١٧٧٦).

(٢) في النسخ: «في»، والمثبت من «حاشية التفتازاني على الكشاف» (و١٩أ).

(٣) في النسخ: «فإنها»، والمثبت من «حاشية التفتازاني على الكشاف» (و١٩أ).

قوله: «وإن جَعَلتَها مُقسَمًا بها»:

قال الإمامُ: أقسَمَ اللهُ بها لِشَرفِها؛ لأنَّها مباني كُتبِه المنزلَةِ وأسمائِه الحُسنى وصِفاتِه العُليا، وأصولُ كلامِ الأُمَم(١).

فائدةٌ: قال أبو بكرٍ ابنُ الأنباريِّ في كتاب «الوقف والابتداء»:

إن قالَ قائلٌ: كيفَ كُتِبَ في المُصحَفِ ﴿الٓمٓ﴾ و﴿الر﴾ و﴿الٓمٓر﴾ مَوصولًا، والهجاءُ مُقطَّعٌ لا ينبغي أن يتَّصِلَ بعضُه ببعضٍ، لأنَّكَ لو قالَ قائلٌ: ما هجاءُ زيد؟ كنتَ تقولُ: (زَايْ يا دالْ) وتكتبُه مُقطَّعًا لتفرِّقَ بين الهِجاءِ والحُروفِ وبين قراءَتِه؟

فيقال له: إنَّما كَتَبوا ﴿الٓمٓ﴾ وما أشبهَها مَوصولًا؛ لأنَّه ليسَ بهجاءٍ لاسمٍ مَعروفٍ، إنَّما هو حروفٌ اجتمعَتْ يُرادُ بكلِّ حرفٍ مِنْها مَعنًى ولو قَطَّعْتَ إذ جزَمْتَ لكانَ صَوابًا، انتهى(٢).

(٢) ـ ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾.

﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ ﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلى ﴿الٓمٓ﴾ إنْ أُوِّلَ بالمؤلَّف من هذه الحروف، أو فُسِّر بالسُّورة أو القرآن، فإنه لمَّا تُكُلِّمَ به وتَقَضَّى، أو وصَل من المرسِلِ إلى المرسَلِ إليه وصَار متباعداً(٣)، أُشيرَ إليه بما يُشارُ إلى البعِيد، وتذكيرُه متى أُريدَ بـ﴿الٓمٓ﴾ السورةُ لتذكيرِ ﴿ٱلْكِتَٰبُ﴾، فإنه صفتُه أو خبرُه الذي هو هو.

---

(١) انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٢٥٤).

(٢) انظر: «إيضاح الوقف والابتداء» لابن الأنباري (١/ ٤٧٩).

(٣) «وصار متباعداً»: ليس في (خ)، وفي (ت): «صار متباعداً».

أو إلى ﴿ٱلْكِتَٰبُ﴾ فيكونُ صِفتَه، والمراد به: الكتابُ الموعودُ إنزالُه بقوله تعالى: ﴿إِنَّا سَنُلْقِى عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾ [المزمل: ٥] ونحوِه، أو في الكتبِ المتقدِّمة، وهو مصدرٌ سمِّي به المفعولُ للمبَالغة.

وقيل: (فِعَالٌ) بُني للمفعولِ كاللِّباس، ثمَّ عبِّر به عن[1] المنظومِ عبارةً قبلَ أن يُكْتبَ لأنَّه ممَّا يُكتَبُ في المآل[2]، وأصلُ الكَتْب: الجمعُ، ومنه: الكتيبةُ، للجيش[3].

قولُه: «﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلى ﴿الٓمٓ﴾...» إلى آخره.

حاصلُه: أنه ردَّدَ بين كونِه إشارةً إلى ﴿الٓمٓ﴾ أو إلى الكتابِ المَوعودِ به، فتكونُ اللامُ في الكتابِ للعَهْدِ الذِّهنيِّ، والتَّحقيقُ: أنه إشارةٌ إلى الكتابِ الحاضرِ، واللامُ للعَهْدِ الحُضوريِّ.

قال ابنُ عُصفور: كلُّ لامٍ واقِعَةٍ بعدَ اسمِ الإشارةِ أو (أي) في النِّداءِ أو (إذا) الفُجائيَّةِ فهي للعَهْدِ الحُضوريِّ.

تنبيه: عبارةُ «الكشَّافِ»: وقعَت الإشارةُ إلى ﴿الٓمٓ﴾[4].

قال الشيخُ أكمَلُ الدينِ: وفيه بَحثٌ؛ لأنَّ المُرادَ بالكتابِ هو القرآنُ، وحينئذٍ على كلِّ حالٍ لا تَصِحُّ الإشارةُ إلى ﴿الٓمٓ﴾ إنْ فُسِّرَ بالسُّورةِ؛ لأَنَّهُ جزءٌ من القرآنِ، والجزءُ لا يكونُ الكلَّ ولا مجازاً عنه؛ لأنه ليسَ مَلزومًا للكلِّ، والمجازُ ذكرُ الملزومِ وإرادَةُ اللَّازمِ، وإذا كانَ المشارُ إليه هو الموعودَ في الكتبِ المتقدِّمَةِ، لا يجوزُ أن

---

(١) في (ت) و(خ): «ثم أطلق على»، والمثبت من (أ) ونسخة في هامش (ت).

(٢) «في المآل» من (خ).

(٣) في (ت): «للعسكر»، ولم ترد الكلمة في (خ).

(٤) انظر: «الكشاف» (١/ ٦٧).

يقعَ ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ خبرًا عن ﴿الٓمٓ﴾؛ لأنَّ الموعودَ هو القرآنُ كلُّهُ لا ﴿الٓمٓ﴾، وأمَّا إذا كانَ الموعودُ هو النبيَّ فيَجوزُ أن يكونَ المرادَ بقولِه: ﴿قَوْلًا ثَقِيلًا﴾ [المزمل: ٥] ويكونُ ﴿ٱلْكِتَٰبُ﴾ عبارةً عن هذه السُّورةِ، كذا قيلَ.

قال: ويمكنُ أن يُقالَ: ﴿ٱلْكِتَٰبُ﴾ مَفهومٌ بَسيطٌ يشتَرِكُ جزؤُه وكلُّهُ في الاسمِ والرَّسمِ كالماءِ، والدليلُ على ذلك إجماعُ العُلماءِ على إطلاقِ الكِتابِ على آيةٍ يثبتُ بها حكمٌ شرعيٌّ؛ كقولِهم: (فرضُ الوُضوءِ ثابِتٌ بالكتابِ، وهو قولُه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ﴾ [المائدة: ٦])، وإنَّما هي آيةٌ، وحينئذٍ يكون ﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةً إلى ﴿الٓمٓ﴾ على أنَّهُ الكِتابُ لا على أنَّهُ جُزؤُه. انتهى.

قوله: «فإنَّه لمَّا تُكُلِّمَ به وانْقَضَى، أو وَصَلَ مِن المُرسِلِ إلى المُرسَلِ إليهِ، أشيرَ إليه بما يُشارُ به إلى البَعيد»:

عبارة «الكشَّاف»: وَقَعَت الإشارَةُ إلى ﴿الٓمٓ﴾ بعدَما سبقَ التَّكلُّمُ به وانقضى، والمُنقَضِي في حُكمِ المتباعِدِ، وهذا في كلِّ كلامٍ يُحدِّثُ الرجلُ بحديثٍ ثمَّ يقول: ذلكَ ممَّا لا شكَّ فيه، ويَحسُبُ الحاسِبُ ثم يقول: فذلكَ كذا وكذا، قالَ اللهُ تعالى: ﴿لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ [البقرة: ٦٨]، وقال: ﴿ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّيٓ﴾ [يوسف: ٣٧]، ولأنَّه لمَّا وصلَ من المُرْسِلِ إلى المُرْسَلِ إليه وقعَ في حقِّ البُعْدِ؛ كما تقولُ لصاحبِكَ وقد أعطَيْتَهُ شَيْئًا: احتَفِظْ بذلكَ، وقيل: معناه: ذلك الكِتابُ الذي وُعِدُوا به[1].

قال الطِّيبيُّ: وأحسَنُ ما قيلَ في توجيهِ الإشارةِ إليه بصِيغَةِ البُعْدِ ما ذكرَهُ[2]

---

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ٦٧).

(٢) في «فتوح الغيب»: «والأحسن ما ذكره».

صاحِبُ «المفتاحِ» قال: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ ذهابًا إلى بُعدِه درجَةً[١].

وقال الإمامُ: إنَّ القُرآنَ لَمَّا اشتملَ على حِكَمٍ عَظيمَةٍ وعلومٍ كثيرةٍ يتعسَّرُ اطِّلاعُ القوةِ البَشريَّةِ عليها بأسرِها، فهو وإنْ كانَ حاضِرًا نَظَرًا إلى صُورَتِه، غائبٌ نَظَرًا إلى أسرارِه وحَقائقِه، فجازَ أن يُشارَ إليه كما يُشارُ إلى البَعيدِ الغائبِ[٢].

قوله: «وتذكيرُهُ مَتى أُرِيدَ بـ﴿الٓمٓ﴾ السَّورةُ لتذكيرِ الكتابِ فإنَّهُ خَبرُه».

جوابُ سؤالٍ مُقدَّرٍ، تَقديرُه كما أفصَحَ بِهِ في «الكشاف»: لم ذُكِّرَ اسمُ الإشارةِ والمشارُ إليه مؤنَّثٌ وهو السُّورَةُ[٣]؟

وحاصِلُ الجوابِ: تَخريجُهُ على القاعدَةِ المعروفَةِ: إذا توسَّطَ الضَّميرُ أو الإشارَةُ بينَ مُبتدَأٍ وخبرٍ أحدُهُما مُذكَّرٌ والآخرُ مُؤنَّثٌ جازَ في الضَّميرِ والإشارةِ التَّذكيرُ والتَّأنيثُ مُراعاةً لهذا ولهذا.

وفي هذا تسليمُ السُّؤالِ، والإمامُ مَنعَهُ مِن أصلِه فقال: لا نُسَلِّمُ أنَّ المشارَ إليه مؤنَّثٌ؛ لأنَّ المؤنَّثَ: إمَّا المُسمَّى أو الاسمُ، والأوَّلُ باطِلٌ؛ لأنَّ المُسمَّى هو ذلك البَعضُ مِن القرآنِ وهو ليسَ بمؤنَّثٍ، وأمَّا الاسمُ فهو ﴿الٓمٓ﴾ وليسَ بمُؤنَّثٍ.

نعم ذلك المسمَّى لهُ اسمٌ آخَرُ وهو السُّورَةُ وهو مُؤنَّثٌ، وليسَت الإشارةُ إليه بَلْ إلى الاسمِ الآخرِ وهو ﴿الٓمٓ﴾ الذي ليسَ بمؤنَّثٍ[٤].

وقال الشَّيخُ أكمَلُ الدين: قولُه: (إنَّ المشارَ إليه مُؤنَّثٌ) فيه نَظَرٌ؛ لأنَّ المُشارَ

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٤٤)، و«مفتاح العلوم» للسكاكي (ص: ١٨٤).

(٢) انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٢٥٩).

(٣) انظر: «الكشاف» (١/ ٦٧).

(٤) انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٢٦٠).

إليه ﴿الٓمٓ﴾ وهو اسمٌ للسُّورَةِ، أو هو الموعودُ للأُمَمِ السَّالِفَةِ، ولا شيءَ مِنها بمُؤنَّثٍ.

قوله: «ثمَّ أطلقَ على المنظومِ عبارةً قبلَ أن يُكتبَ لأنَّه ممَّا يُكتبُ»:

قال الرَّاغبُ: الكَتْبُ: ضَمُّ أديمٍ إلى أَديمٍ بالخِياطَةِ، وفي التَّعارُفِ: ضمُّ الحُروفِ بَعضِها إلى بعضٍ في الخطِّ، وقد يقالُ ذلك للمَضْمومِ بعضِها إلى بعضٍ في اللفظِ، ولهذا سُمِّيَ كتابَ اللهِ وإن لم يُكتَبْ كِتابًا[1].

﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ معناه: أنه لوُضوحِه وسطوعِ برهانه بحيثُ لا يرتابُ العاقلُ بعدَ النظرِ الصحيحِ في كونه وحياً بالغاً حدَّ الإعجاز، لا أنَّ أحداً لا يرتابُ فيه، أَلَا تَرى إلى قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ الآية [البقرة: ٢٣] فإنه ما أَبْعَدَ عنهم الرَّيبَ بل عرَّفهم الطَّريق المزيحَ له، وهو أن يجتهِدوا في معارَضةِ نجمٍ من نجومِه، ويَبْذُلوا فيه[2] غايةَ جهدهم، حتى إذا عَجَزوا عنها تحقَّقَ لهم أنْ ليس فيه مجالٌ للشُّبهةِ ولا مدخلٌ للرِّيبَة.

وقيل: معناه: لا ريبَ فيه للمتَّقِينَ.

و﴿هُدًى﴾ حالٌ من الضَّمير المجرور، والعاملُ فيه الظرفُ الواقعُ صفةً للمنفيِّ.

و(الرَّيب) في الأصل مصدرُ (رابَنِي الشيءُ): إذا حصَّل فيك الريبةَ، وهي قَلَقُ النَّفْس واضطرابُها، سمِّي به الشكُّ لأنه يُقْلِقُ النَّفْسَ ويُزيلُ[3] الطمأنينةَ.

وفي الحديثِ: «دَعْ ما يَرِيبُكَ إلى ما لا يَرِيبُكَ، فإنَّ الشَّكَّ ريبةٌ والصِّدقَ طمأنينةٌ»، ومنه: (رَيبُ الزَّمانِ) لنَوَائبِه.

---

(١) انظر: «المفردات» للراغب الأصفهاني (ص ٦٩٩).

(٢) في (ت): «فيها».

(٣) في (خ): «فيزيل».

قولـه: «﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ مَعنـاهُ: أنَّـه لوُضوحِـه وسُـطوعِ بُرهانِـه بحيـثُ لا يرتـابُ العاقِـلُ...» إلـى آخره:

قال الطيبيُّ: يَعني: ما نُفِي الرَّيبُ بحيثُ يَنتفي به المرتابونَ، وإنما نُفِيَ بطريقٍ يُرشدُ إلى أنَّه لا ينبغي لِمُرتابٍ أن يَرتابَ فيه، فإذاً الكلامُ مع المرتابينَ، ويدلُّ عليه تصديرُ الكلامِ بأسامِي حروفِ التَّهجِّي؛ لأنَّها كالتَّنبيهِ وقرعِ العَصَا لهم؛ كأنَّهُ قيل: أيها المُرتابونَ تَنبَّهُوا من رقدةِ الجهالَةِ واعلَمُوا أنَّ القُرآنَ مِن وضوحِ الدلالَةِ وسطوعِ البُرهانِ بحيثُ لا يَنبغي لِمُرتابٍ أن يقعَ فيه، فينطبقُ على هذا استشهادُه بقولِه: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا﴾ [البقرة: ٢٣] وتَفسيرُه: حتَّى إذا عَجَزوا عنها تحقَّقَ لهم أن ليسَ فيه مجالٌ للشُّبهَةِ[١].

قوله: «فإنَّه ما أبعدَ عنهم الرَّيْبَ..» إلى آخرِه:

قـال الطيبـيُّ: أي: خاطـبَ المُصِرِّينَ على الرَّيْـبِ الجازمينَ فيه بمـا يدلُّ على خُلوِّهِـم عنه، ولـم يقصِدْ به أنَّهُم غيـرُ مُرتابينَ، وإنَّمـا قصدَ بهِ إرشـادَهُم وتعريفَهُم الطريـقَ إلـى مُزيلِ الرَّيبِ على سبيلِ الاستِدراجِ، يعنـي: أنَّ الارتيابَ مِـن العاقلِ فـي مثلِ هـذا المقـامِ واجـبُ الانتفـاءِ، فـلا يُفـرضُ إلا كمـا تُفـرَضُ المحـالاتُ، وأنتـم عُقَـلاءُ أَلِبَّـاءُ تفكَّـرُوا فيـه وجرِّبُوا نفوسَـكُم وانظروا هَـلْ تَجِـدُون فيه مجالًا للرَّيْبِ[٢]؟.

قوله: «و﴿هُدًى﴾ حالٌ من الضَّميرِ المجرورِ والعامِلُ فيه الظَّرفُ»:

قـال أبـو حيَّـان: هـذا مُشـكِلٌ؛ لأنَّ الحـالَ تقييـدٌ، فيكـونُ انتفـاءُ الرَّيـبِ مقيَّدًا

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٥٣).

(٢) المصدر السابق (٢/ ٥٤).

بالحالِ؛ أي: لا ريبَ يستقرُّ فيه في حالِ كونِهِ هُدًى للمتَّقينَ، لكن يُزيلُ الإشكالَ أنَّها حالٌ لازِمَةٌ(١).

قوله: «سُمِّيَ به الشكُّ»: ظاهرُه ترادُفُهما، وليس كذلك بل الرَّيْبُ أخصُّ.

قال بعضُهم: الرَّيبُ شَكٌّ مع تُهمَةٍ(٢).

وقال الإمامُ: الرَّيبُ قريبٌ من الشكِّ، وفيه زيادةٌ، كأنَّهُ ظنٌّ سيِّئٌ(٣).

وقال الرَّاغبُ: الفرقُ بين الشَّكِّ والمِريَةِ والرَّيبِ: أنَّ الشَّكَّ: وقوفُ النَّفسِ بين شَيْئينِ مُتقابِلَينِ بحيثُ لا يترجَّحُ أحدُهُما على الآخرِ بأمارَةٍ، والمِريَةُ: التَّردُّدُ في المُتقابِلَيْنِ وطلبُ الأَمارَةِ، مأخوذٌ مِن مَرَى الضَّرْعَ؛ أي: مَسَحَه للدَّرِّ، فكأنَّه يحصُلُ مع الشكِّ تَردُّدٌ في طلبِ ما يَقتَضِي غلبةَ الظنِّ، والرَّيبُ: أن يُتوهَّمَ في الشَّيءِ أمرٌ مّا ثمَّ ينكشِفُ عمَّا تُوُهِّمَ فيه(٤).

وقال الخُوَيِّي: الشكُّ لِمَا استوَى فيهِ الاعتقادانِ، أو لم يَستَوِيا ولكِنْ لم يَنتَهِ أحدُهُما درجةَ الظُّهورِ الذي يبني عليهِ العاقِلُ الأُمورَ المُعتبرَةَ، والرَّيبُ لِمَا لم يَبلُغْ دَرجةَ اليَقينِ وإنْ ظهرَ نوعَ ظهورٍ، ولهذا حَسُنَ ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ هنا فإنه بيانٌ لكونِ الأَمرِ ظاهرًا بالغًا درجةَ اليَقينِ بحيثُ لا يَحصلُ فيه ريبٌ فَضلًا عَن شَكٍّ.

قوله: «وفي الحديثِ: دَع ما يَريبُكَ إلى ما لا يَريبُكَ فإنَّ الشكَّ ريبةٌ والصِّدْقَ طُمأنِينةٌ»:

---

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ١١٢).

(٢) انظر: «معجم الفروق اللغوي» لأبي هلال العسكري (ص ٢٦٤)، و«اللباب» لابن عادل (١/ ٢٦٧).

(٣) انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٢٦٥).

(٤) انظر: «تفسير الراغب الأصفهاني» (١/ ١١٥)، و«فتوح الغيب» (٢/ ٥١).

أخرجَه التِّرمِذيُّ مِن حديثِ الحسنِ بن عليٍّ وصَحَّحه بلفظِ: «فإنَّ الصدقَ طمأنينَةٌ وإنَّ الكذبَ رِيبَةٌ»[1].

قال الطيبيُّ: المعنى: دَع ما اعترَضَ لك الشَّكُّ فيه مُنقلِبًا إلى ما لا شَكَّ فيه، فإذا وجدتَ نَفسَكَ تَرتابُ في الشَّيءِ فاترُكْهُ فإنَّ نفسَ المؤمنِ تَطمئِنُّ إلى الصِّدقِ وتَرتابُ مِن الكذبِ، فارتيابُكَ في الشَّيءِ مُنبئٌ عن كونِه باطلًا فاحذَرْهُ، واطمِئنانُكَ إلى الشَّيءِ يُشعِرُ بكونِهِ حقًّا فاستمسِكْ بهِ، وهذا مَخصوصٌ بذوي النُّفوسِ الشَّريفَةِ القُدسيَّةِ الطَّاهرَةِ، فظهرَ أنَّ قولَه: فإنَّ الشَّكَّ رِيبَةٌ لا يستقيمُ روايةً ولا درايةً، انتهى[2].

وقد أخرجَهُ ابن المنذِرِ في «تفسيره» عن أبي الدَّرداءِ مَوقوفًا بلفظ: فإنَّ الخيرَ طُمأنينَةٌ وإنَّ الشرَّ ريبَةٌ[3].

---

(١) رواه الترمذي (٢٥١٨) وصححه، والإمام أحمد في «المسند» (١٧٢٣).
أما لفظ البيضاوي فقد ورد في حديث آخر في إسناده ضعف، رواه الطبراني في «الكبير» (٢٢/ ٨١) من حديث واثلة بن الأسقع رضي الله عنه، وفيه: «... فإن الخير طمأنينة والشك ريبة». قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٢٩٤): (فيه إسماعيل بن عبد الله الكندي وهو ضعيف).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٥٠). وزاد: أما رواية فلمخالفته لرواية الترمذي وأحمد، وأما دراية فلأن الريبة هي الشك، فلا فائدة في الإخبار بها عنه، ووهَّم الجرجانيُّ الطيبيَّ فيما ذهب إليه، انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ١١٣).

(٣) رواه هكذا موقوفاً على أبي الدرداء ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٦١٦٠)، وفيه قصة، ولفظه: «فإنَّ الخيرَ في طُمأنينَةٍ وإنَّ الشرَّ في ريبَةٍ». ورواه أيضاً وبلفظ المصنف ابن حبان في «صحيحه» (٦٢٢)، والحاكم في «المستدرك» (٢١٦٩)، من حديث الحسن بن علي رضي الله عنهما، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وقد روي بلفظ آخر.

﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ يَهْدِيهِم إلى الحقِّ، والهُدَى في الأصلِ مصدرٌ كالسُّرَى والتُّقَى، ومعناه: الدلالةُ، وقيل: الدلالةُ الموصِلةُ إلى البُغْيَةِ؛ لأنه جُعِلَ مُقابلَ الضلالِ؛ قال الله تعالى[1]: ﴿لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤]، ولأنه لا يقالُ: مَهْديٌّ، إلا لِمَن اهْتَدَى إلى المطلوب، واختصاصُه بالمتَّقينَ لأنهم هم[2] المهتدونَ به والمنتفِعونَ بنصِّه، وإنْ كانت دلالتُه عامَّةً لكلِّ ناظرٍ من مسلمٍ أو كافرٍ، وبهذا الاعتبارِ قال: ﴿هُدًى لِّلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٨٥]، أو لأنه لا يَنتفِعُ بالتَّأمُّلِ فيه إلَّا مَن صَقَلَ العَقلَ واستَعْمَله في تدبُّرِ الدلائلِ والآياتِ[3]، والنظرِ في المعجزاتِ وتَعَرُّفِ النُّبُواتِ؛ لأنه كالغذاءِ الصَّالحِ لحفظِ الصحَّة، فإنَّه لا يَجلُبُ نفعاً ما لم تكُنِ الصِّحةُ حاصلةً، وإلَيه أشار بقوله تعالى[4]: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ۙ وَلَا يَزِيدُ ٱلظَّـٰلِمِينَ إِلَّا خَسَارًا﴾ [الإسراء: ٨٢].

ولا يَقْدَحُ ما فيه من المجمَلِ والمتشابِه في كونِه هُدًى لما[5] لم ينفكَّ عن بيانِ تعيُّنِ المراد منه.

و(المتَّقي): اسمُ فاعلٍ من قولِهم: وَقَاه فاتَّقَى، والوقايةُ: فَرْطُ الصِّيانة، وهو في عُرْفِ الشَّرعِ اسمٌ لِمَن يَقِي نفسَه عمَّا يَضُرُّه في الآخرةِ، وله ثلاثُ مراتبَ:

الأولى: التَّوَقِّي عن العذابِ المخلَّد بالتَّبرُّؤ عن الشرك، وعَلَيه قولُه تعالى: ﴿وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ ٱلتَّقْوَىٰ﴾ [الفتح: ٢٦].

---

(١) في (خ): «لقوله تعالى».

(٢) «هم»: ليس في (ت) و(خ).

(٣) في (ت): «تدبر الدلائل»، وفي (أ): «تدبر الآيات».

(٤) في (ت): «حاصلة وعلى هذا قوله تعالى».

(٥) في (أ): «ما».

والثانية: التجنُّبُ عن كلِّ ما يؤثِّمُ مِن فعلٍ أو تركٍ حتّى الصغائرِ عند قومٍ، وهو المتعارَفُ باسم التقوى في الشرع، وهو المعنيُّ بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا﴾ [الأعراف: ٩٦].

والثالثة: أن يَتنزَّهَ عن كلِّ ما[1] يَشْغَلُ سرَّه عن الحقِّ، ويَتبتَّلَ إليه بشراشرِه، وهو التَّقْوى الحقيقيُّ المطلوبُ بقوله: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

وقد فسِّر المتقون هاهنا على[2] الأوجه الثلاثة.

قوله: «والهُدَى في الأصلِ مَصدَرٌ»:

قال الطيبيُّ: اضطربَ كلامُ سيبويهِ في الهُدَى، فمرَّةً يقول: هو عِوضٌ مِن المصدَرِ؛ لأنَّ فُعْلاً لا يكونُ مَصدَرًا، وأخرى يقول: هو مَصدَرُ هَدَى[3].

قوله: «ومَعناه: الدلالَة...» إلى آخرِه:

مأخوذ[4] من كلامِ الإمامِ حيثُ قال: الهُدى عِبارَةٌ عَن الدلالَةِ، وقال صاحبُ «الكشاف»: هي الدلالةُ الموصلَةُ إلى البُغيَةِ[5]، والذي يدلُّ على صحَّةِ الأوَّلِ وفسادِ الثاني: أنه لو كان كونُ الدلالةِ موصلَةً إلى البغيةِ معتبرةً[6] في مسمَّى الهدى لامتنعَ

---

(١) في (ت) و(خ): «يتنزه عما».

(٢) في (ت) و(خ): «وقد فُسر قوله: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ على».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٥٧)، وكلام سيبويه المنسوب إلى الاضطراب في «الكتاب» (٤/ ٤٦)، ولفظه: وقد جاء في هذا الباب المصدرُ على فُعْلٍ، قالوا: هديته هُدًى، ولم يكن هذا في غير (هدى)، وذلك لأن الفُعْل لا يكون مصدراً في (هديت) فصار (هُدًى) عوضاً منه.

(٤) في (س) و(ف): «إلى آخر ما ذكر».

(٥) انظر: «الكشاف» (١/ ٧١).

(٦) قوله: «معتبرة» خبر «كان» واسمه: «كون الدلالة...»، ولعل جواز تأنيث الخبر مع أن الاسم مذكر؛ =

حصولُ الهدى عندَ عدمِ الاهتداءِ؛ لأنَّ كونَ الدلالةِ موصلَةً إلى الاهتداءِ حالَ عدمِ الاهتداءِ محالٌ، لكنَّ اللهَ تعالى أثبتَ الهُدى مع عدمِ الاهتداءِ في قولِه ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ فَٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾ [فصلت: ١٧].

واحتجَّ صاحبُ «الكشاف» بثلاثةِ أُمورٍ:

أحدها: وقوعُ الضلالةِ في مُقابِلِ الهدى في قوله: ﴿لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤]، ﴿ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ﴾ [البقرة: ١٦].

ثانيها: أنه يُقالُ: (مَهديٌّ) في موضعِ المدحِ كـ(مُهتَدِي)، فلَوْلا أنَّ مِن شرطِ الهُدى كونَ الدَّلالةِ مُوصلَةً إلى البُغيةِ لم يَكُن الوصفُ بكونِه مَهدِيًّا مَدحًا؛ لاحتمالِ أنَّه هُدِيَ فلم يهتدِ.

ثالثها: أنَّ اهتَدَى مُطَاوِعُ هَدَى، يقال: (هَدَيْتُه فاهتَدَى) كما يقال: (كَسَرْتُه فانكَسَرَ) و(قَطَعْتُه فانقَطَعَ)، فكما أن الانكِسَار والانقِطَاعَ لازمانِ للكَسرِ والقَطْعِ وجبَ أن يكونَ الاهتداءُ مِن لَوازمِ الهُدى[1].

والجوابُ عن الأوَّلِ: أنَّ الفرقَ بين الهدى والاهتداءِ مَعلومٌ بالضَّرورَةِ، فمُقابلُ الهدى هو الإِضلالُ، ومقابلُ الاهتِداءِ هوَ الضَّلالُ، فجَعْلُ الهُدى في مُقابلَةِ الضَّلالِ مُمتَنِعٌ.

وعن الثاني: أنَّ المنتفِعَ بالهدى يُسمَّى مَهدِيًّا، وغيرَ المنتَفِعِ به لا يُسمَّى مَهدِيًّا؛ لأنَّ الوَسيلَةَ إذا لم تُفضِ إلى المقصودِ كانَتْ نازلةً مَنزِلَةَ العدمِ.

= لأن الاسم مضاف إلى مؤنث وهو «الدلالة». وقد جاء في «تفسير الرازي» بالتذكير: «معتبراً» وهذا واضح.

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ٧١).

وعن الثالثِ: أنَّ الائتمارَ مُطاوِعُ الأَمرِ[١]؛ يقال: (أَمَرْتُه فائتمَرَ)، ولَمْ يَلزَمْ مِنهُ أَنْ يَكونَ مِن شرطِ كَونِه أَمرًا حصولُ الائتمارِ فكذا هذا، انتهى كلامُ الإمامِ[٢].

قال الطيبيُّ: والجوابُ عن إثباتِ الهُدى مع عدمِ الاهتداءِ في آيةِ ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ [فصلت: ١٧] أَنْ يقال: لا نُسَلِّمُ حصولَ الهدى الحقيقيِّ؛ لأنَّ المُرادَ بإثباتِ الهدى تَمكينُهُم عليه بسببِ إزاحَةِ العِلَلِ؛ مِن بعثَةِ الرَّسولِ وبيانِ الطَّريقِ[٣].

وعَن قوله: (فجَعْلُ الهدى في مُقابلَةِ الضَّلالِ مُمتَنِعٌ): أنه لو كانَ ممتَنِعًا لم يقَع في الآيتينِ، ولأنَّ المُرادَ بالمقابلَةِ في الصِّناعَةِ: الجمعُ بين اللفظَينِ الدالَّيْنِ على المعنيَينِ المُتضادَّيْنِ حقيقةً أو تَقديرًا، سواءٌ كانا مُتعدِّيين أم لازِمَين، أم أحدُهما مُتعدِّيًا والآخرُ لازمًا، وهذا المعنى مَوجودٌ في الآيتينِ لا سِيَّما في الأُولى، فإنَّهُ صَريحٌ فيها لتَوسيطِ كَلمَةِ التَّقابُلِ.

وعن قولِه: (إنَّ المنتفعَ بالهُدى يسمَّى مَهدِيًّا بخلافِ غيرِه تَنزيلًا له مَنزِلَةَ العدمِ): أنَّ هذا مجازٌ، والمهديُّ مِن الأوصافِ التي تُستعمَلُ في المدحِ مُطلقًا، وذلك علامَةُ الحقيقَةِ.

وعن قوله: (أَمَرْتُه فائتمَرَ)[٤] ما قالَه البَزْدَوِيُّ في «أصولِه»: أنَّ قضيَّةَ الأمرِ لُغةً أن لا يثبتَ إلا بالامتثالِ؛ لأنَّ أَمَرَ فِعلٌ مُتعَدٍّ لازمُه ائتمَرَ، ولا وجودَ للمُتعدِّي إلا أن يثبُتَ لازِمُه؛ كالكسرِ لا يتحقَّقُ إلا بالانكسارِ إلا أنَّ ذلك لو ثبتَ بالأمرِ نفسِه لسَقطَ

---

(١) في (س): «للأمر».

(٢) انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٢٦٦ ـ ٢٦٧)، و«فتوح الغيب» (٢/ ٥٨).

(٣) في (س): «وبيان الحق». والذي عند الطيبي عقب آية فصلت: (أي: بدلوا العمى بالهدى رغبة عن الهدى واستحباباً للعمى؛ كما في قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ﴾ [البقرة: ١٦]).

(٤) في (ز) و«فتوح الغيب»: «أمرته فلم يأتمر».

الاختيارُ مِن المأمورِ أَصْلًا، وللمأمورِ عِندنا ضَربٌ مِن الاختيارِ[١].

ومعنى هذا الكلامِ: أنَّ أصحابَ اللُّغَةِ ما أثبَتُوا لكلِّ فعلٍ مُتعدٍّ لازمًا إلا إذا اتَّفَقا في الوُجودِ، قال ابنُ الحاجبِ: معنى المطاوَعةِ: حصولُ فِعلٍ عن فِعلٍ، فالثَّاني مُطاوِعٌ لأنَّهُ طاوَعَ الأوَّلَ، والأوَّلُ مطاوَعٌ لأنَّه طاوعَه الثَّاني، فإذا وُجِدَ المطاوِعُ وجبَ أَنْ لا يتخلَّفَ عنه المطاوَعُ.

فإذًا معنى أمَرتُه فائتمرَ: جعَلْتُه مُؤتَمِراً فائْتمَرَ، لكن منعَ[٢] الامتثالَ معنى سُقوطِ الاختيارِ ولزومِ الجَبْر فعَرَضَ له عارِضٌ فوجبَ العُدُولُ عن الحقيقَةِ، هذا كلامُ الطِّيبي[٣].

ثم قال: والواجِبُ تحريرُ مَعنى الهدى: أهو حقيقَةٌ في الدلالَةِ المطلقَةِ مجازٌ في الدلالةِ المخصوصَةِ، أم عكسُه، أم مشتركٌ بينَهُما، أم موضوعٌ للقَدْرِ المشترَكِ وهو البيانُ؟ فكلامُ الإمامِ يميلُ إلى الأوَّلِ، وصاحبُ «الكشاف» إلى الثاني، والزَّجَّاجُ والواحديُّ إلى الأخيرِ[٤].

قوله: «واختصاصُه بالمتقين..» إلى آخرِه:

هذا السؤالُ مع ما أجابَ به على ما اختارَهُ مِن تفسيرِ الهدى بمطلَقِ الدلالَةِ، أمَّا التَّفسيرُ الثَّاني فلا يتوجَّهُ السؤالُ أَلْبتَّةَ كما نبَّهَ عليه الإمامُ؛ لأنَّ كونَ القرآنِ مُوصِلًا إلى المقصودِ ليسَ إلَّا في حقِّ المتَّقينَ[٥].

---

(١) انظر: «أصول البزدوي» (ص ٢٠).

(٢) في «فتوح الغيب»: «لكن معنى»، وكذا وقع في النسخة (ز)، لكن ضرب عليها وصححت في الهامش إلى المثبت.

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٥٩ ـ ٦٠).

(٤) المصدر السابق (٢/ ٦١).

(٥) انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٢٦٨).

نعم يقالُ عليه: كيفَ يَستقيمُ ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ والمتَّقونَ هم المهتدونَ، فهو مِن تَحصيلِ الحاصلِ؟ ويُجابُ بجوابينِ:

أحدُهُما: أنه باعتبارِ الثباتِ والزِّيادَةِ.

والثانـي: أنه باعتبـارِ ما يَؤُولُ، أي: هُدًى للضَّالِّين المُشـارِفينَ للتَّقوَى الصَّائرينَ إليها[١].

قوله: «**وهو في عُرفِ الشَّرعِ..**» إلى آخره:

هذا حَدُّ المتَّقِي، ويؤخَذُ مِنهُ حدُّ التَّقوى[٢].

الراغـبُ: التَّقـوى: جَعـلُ النَّفسِ فـي وِقايَةٍ ممَّا يُخـافُ، وفي التَّعـارُفِ: حِفظُ النَّفـسِ عَن كلِّ مـا يُؤثِمُ[٣].

قوله: «**حتى الصَّغائرُ عند قومٍ**»:

اعلم أنه اختُلِفَ في التَّقوى: هَل يدخلُ فيها اجتنابُ الصَّغائرِ، وأَنَّهُ إذا لم يَتوقَّهَا هل يَستحِقُّ هذا الاسمَ؟ على قولَيْنِ، وظاهرُ كلامِ المُصنِّفِ والإمامِ وهو المجزومُ بهِ في «الكشاف» أنه لا يشترطُ في التَّقوى واستحقاقِ الوصفِ بالمتَّقي اجتنابُها، وإلا لم يكَدْ يستحِقُّ هذا الوصفَ أحَدٌ[٤].

وقد شقَّ على الصَّحابَةِ لمَّا نَزَلَ قولُه: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ﴾ [آل عمران: ١٠٢]

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٦٣).

(٢) في (ز): «التقى».

(٣) انظر: «تفسير الراغب» (١/ ٧٧)، و«فتوح الغيب» (٢/ ٦٩).

(٤) انظر: «الكشاف» (١/ ٧٣)، و«تفسير الرازي» (٢/ ٢٦٧).

المفسَّرُ بأن يُطاعَ فلا يُعصَى، فنُسِخَ بقولِه: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦][1].

وقالَ تعالى: ﴿لِيَجْزِيَ ٱلَّذِينَ أَسَٰٓـُٔواْ بِمَا عَمِلُواْ وَيَجْزِيَ ٱلَّذِينَ أَحْسَنُواْ بِٱلْحُسْنَى ۝٣١ ٱلَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ وَٱلْفَوَٰحِشَ إِلَّا ٱللَّمَمَ﴾ [النجم: ٣١-٣٢] فاستَثْنى اللَّمَمَ فلم يَقدَحْ في الإحسانِ، وهو كالتَّقوَى بل أخصُّ مِنها.

وأصرَحُ منه في الاستدلالِ قولُه تعالى: ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ۝١٣٣ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ فِى ٱلسَّرَّآءِ﴾ [آل عمران: ١٣٣-١٣٤] إلى أنْ قالَ: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةً﴾ الآيةَ [آل عمران: ١٣٥].

وأمَّا حديثُ التِّرمذيِّ: «لا يبلغُ العبدُ أن يكونَ مِن المتَّقينَ حتى يَدَعَ ما لا بأسَ به حذرًا لِمَا بهِ البَأْسُ»[2]، فمَحمولٌ على الكَمالِ؛ أي: أَعْلَى درجاتِ المُتَّقين.

ثمَّ الكلامُ فيما لا يَنتَهي إلى حدِّ الإصرارِ السَّالبِ للعَدالَةِ، بحيثُ تَغلبُ صغائرُه على حَسناتِهِ على ما حُرِّرَ في بابِ الشَّهاداتِ مِن كُتُبِ الفِقهِ[3].

واعْلَمْ أن الآيةَ تحتمِلُ أوجهاً مِن الإعراب: أن تكونَ ﴿الٓمٓ﴾ مبتدأً على أنَّه اسمُ القرآنِ أو السّورةِ أو مقدَّرٌ[4] بالمؤلَّف منها و﴿ذَٰلِكَ﴾ خبرَه وإنْ كان أخصَّ من المؤلَّف مطلَقاً ـ والأصلُ أن الأخصَّ لا يُحمَلُ على الأعمِّ ـ لأن المرادَ به:

---

(١) عزاه المصنف في «الدر المنثور» (٢/ ٢٨٣) إلى عبد بن حميد وابن مردويه عن ابن عباس. ورواه البيهقي في «القضاء والقدر» (٢٩٤) من طريق عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) رواه الترمذي (٢٤٥١) عن عطية السعدي، وقال: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

(٣) انظر: «العزيز شرح الوجيز» للرافعي (١٣/ ٩)، و«كفاية النبيه في شرح التنبيه» لابن الرفعة (١٩/ ١٠٠).

(٤) في (خ): «مقيد».

المؤلَّفُ الكاملُ في تأليفِه البالغُ أقصَى درجاتِ الفصاحةِ ومراتبِ البلاغةِ، و﴿ٱلْكِتَٰبُ﴾ صفةُ ﴿ذَٰلِكَ﴾.

وأنْ يكونَ ﴿الٓمٓ﴾ خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ، و﴿ذَٰلِكَ﴾ خبراً ثانياً أو بدلاً، و﴿ٱلْكِتَٰبُ﴾ صفتَه.

و﴿لَا رَيْبَ﴾ في المشهورةِ مبنيٌّ لتضمُّنه معنَى (مِن)، منصوبُ المحلِّ بـ﴿لَا﴾ النافيةِ للجنسِ العاملةِ عَمَلَ (إنَّ)؛ لأنها نقيضتُها ولازمةٌ للأسماءِ لُزومَها، وفي قراءةِ أبي الشَّعْثاءِ مرفوعٌ بـ(لا) التي بمعنى (ليس)[1].

و﴿فِيهِ﴾ خبرُه[2]، ولم يقدَّم كما قدِّم في قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصافات: ٤٧] لأنه لم يُقصَدْ تخصيصُ نفيِ الرَّيبِ به مِن بينِ سائرِ الكتبِ كما قُصِد ثَمَّة، أو صفتُه[3] و﴿لِّلْمُتَّقِينَ﴾ خبرُه، و﴿هُدًى﴾ نصبٌ على الحال، أو الخبرُ محذوفٌ كما في (لا ضيرَ)، ولذلك وُقِفَ على ﴿لَا رَيْبَ﴾ على أنَّ ﴿فِيهِ﴾ خبرُ ﴿هُدًى﴾ قدِّم عليه لتنكيره، والتقدير: لا ريبَ فيه هدًى.

وأن يكونَ ﴿ذَٰلِكَ﴾ مبتدأً و﴿ٱلْكِتَٰبُ﴾ خبرَه على معنى: أنه الكتابُ الكاملُ الذي يستأهِلُ أن يسمَّى كتاباً، أو صفتَه ومَا بعده خبرُه[4] والجملةُ خبرُ ﴿الٓمٓ﴾.

---

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ٣٥)، وعزاها ابن خالويه في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠) لزهير الفرقبي.

(٢) أي: على القراءتين.

(٣) قوله: «أو صفته» عطف على «خبره».

(٤) قوله: «أو صفتَه» عطف على (خبرَه)، وقوله: «خبرُه»؛ أي: خبرُ ﴿ذَٰلِكَ﴾.

أو تكونُ ﴿الٓمٓ﴾ خبرَ مبتدأ محذوفٍ و﴿ذَٰلِكَ﴾ خبراً ثانياً أو بدلاً على أن ﴿ٱلْكِتَٰبُ﴾ صفةٌ[١].

قوله: «واعلَمْ أنَّ الآيةَ تحتَمِلُ أوجُهًا من الإعرابِ..» إلى آخرِه:

قال أبو حيَّان: قد رَكَّبوا وجوهًا مِن الإعرابِ في قولِه: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ والذي نَختارُه مِنها: أنَّ قولَه: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ جملةٌ مُستقِلَّةٌ مِن مبتدأٍ وخَبرٍ؛ لأنَّهُ مَتى أمكنَ حملُ الكلامِ على غيرِ إِضمارٍ ولا افتقارٍ كانَ أولى مِن أن يُسلكَ به مسلكُ الإضمارِ والافتقارِ.

وقالوا: يَجوزُ أن يكونَ ﴿ذَٰلِكَ﴾ خبرًا لمُبتدَأٍ مَحذوفٍ تَقديرُهُ: هو ذلك الكِتابُ، و﴿ٱلْكِتَٰبُ﴾ صفَةٌ أو بدلٌ أو عطفُ بيانٍ، ويحتَمِلُ أن يكونَ مُبتدأً وما بعدَهُ خَبرٌ[٢]، أو في[٣] موضِعِ خَبَرِ ﴿الٓمٓ﴾.

و﴿لَا رَيْبَ﴾ جملةٌ تحتَمِلُ الاستئنافَ فلا يكونُ لها موضِعٌ مِن الإعرابِ، وأن تكونَ في موضعِ رَفْعٍ خبرًا لـ﴿ذَٰلِكَ﴾ و﴿ٱلْكِتَٰبُ﴾ صِفَةٌ أو بَدلٌ أو عَطفٌ[٤]، أو خَبرٌ بعدَ خبرٍ إذا كان ﴿ٱلْكِتَٰبُ﴾ خبرًا وقُلنا بتعدُّدِ الأخبارِ، وأن تكونَ في موضِعِ نَصْبٍ على الحالِ؛ أي مُبَرَّأً من الرَّيبِ[٥].

وجوَّزُوا في قولِه ﴿فِيهِ﴾ أن يكونَ خَبرًا لـ﴿لَا﴾ على مَذهبِ الأخفَشِ، وخبرًا لها مَع اسمِها على مَذهَبِ سيبويهِ، وأن يكونَ صفَةً والخبرُ مَحذوفٌ، وأن يكونَ مِن

---

(١) قوله: «أو تكون (الم) خبر مبتدأ محذوف و(ذلك) خبراً ثانياً أو بدلاً على أن (الكتاب) صفة» ليس في (أ).

(٢) في (س): «خبره».

(٣) في النسخ: «وفي»، والمثبت من «البحر».

(٤) في (ز): «عطف بيان»، وهو المراد.

(٥) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ١٠٨).

صِلَةِ ﴿رَيْبَ﴾، يعني: أنَّهُ يُضمَرُ عامِلٌ مِن لفظِ ﴿رَيْبَ﴾ فيتعلَّقُ به، لا أنه يكونُ مُتعلِّقًا بنفسِ ﴿لَا رَيْبَ﴾، إذ يلزمُ إذ ذاك إعرابُه؛ لأنَّهُ يَصيرُ اسمُ ﴿لَا﴾ مُطوَّلًا بمعمولِه نحو: لا ضارِبًا زيدًا عِندَنا.

والذي نختارُهُ أنَّ الخبرَ مَحذوفٌ؛ لأنَّ الخبرَ في بابِ (لا) إذا عُلِمَ لم يَلْفِظْ به بنو تميمٍ، وكَثُرَ حذفُه عندَ أهلِ الحِجازِ، وهو هنا مَعلومٌ[١].

وجوَّزُوا في قولِه تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ أن يكونَ ﴿هُدًى﴾ في موضعِ رَفْعٍ على أنَّهُ مُبتدأٌ و﴿فِيهِ﴾ في موضعِ الخَبرِ، أو خبرَ مبتدَأٍ محذوفٍ؛ أي: هو هُدًى، أو على (فيه) مُضمرَةٍ إن جَعَلْنا ﴿فِيهِ﴾ مِن تمامِ ﴿لَا رَيْبَ﴾[٢]، أو خبرٌ بعدَ خبرٍ فتكونُ قد أخبرتَ بـ﴿الْكِتَابُ﴾ عَن ﴿ذَٰلِكَ﴾، وبقولِه: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾، ثمَّ جاءَ ﴿هُدًى﴾ خبرًا ثالثًا، أو كانَ ﴿الْكِتَابُ﴾ تابعًا و﴿هُدًى﴾ خبرٌ ثانٍ أو في موضِعِ نَصبٍ على الحالِ، وبولِغَ بجعلِ المصدَرِ حالًا، وصاحبُ الحالِ اسمُ الإشارةِ أو ﴿الْكِتَابُ﴾، والعامِلُ فيها على هذينِ الوَجْهينِ مَعنى الإشارةِ، أو الضَّميرُ في ﴿فِيهِ﴾ والعامِلُ ما في الظَّرفِ مِن الاستقرارِ.

والأَوْلى جَعْلُ كلِّ جُملَةٍ مُستقلَّةً، فـ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ﴾ جملَةٌ، و﴿لَا رَيْبَ﴾ جملَةٌ، و﴿فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ جملَةٌ، ولم يُحتَجْ إلى حرفِ عطفٍ لأنَّ بعضَها آخذٌ بعنقِ بعضٍ. انتهى كلامُ أبي حيَّان[٣].

---

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ١١٠).

(٢) والتقدير: (لا ريب فيه، فيه هدى)، فعلى هذا الوجه ﴿هُدًى﴾ مبتدأ، و(فيه) المضمرة هي الخبر.

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ١١١ ـ ١١٢).

قوله: «و﴿لَا رَيْبَ﴾ في المشهورة مبنيٌّ[1] لتَضَمُّنِه معنى (مِن)، منصوبُ المحلِّ..» إلى آخره:

قال ابنُ يعيشَ في «شرحِ المفصَّل»: اعلَم أن (لا) النَّافيةَ على ضَربَيْنِ: عاملَةٌ وغيرُ عاملَةٍ، فالعامِلَةُ التي تَنفي على جهَةِ استغراقِ الجنسِ؛ لأنَّها جوابُ ما كانَ على طريقةِ: هل مِن رَجُلٍ في الدارِ؟ فدخولُ (مِن) في هذا لاستغراقِ الجنسِ، ولذلك تختصُّ بالنَّكراتِ لشُمُولِها، ألا تَرى أنَّه لا يجوزُ: هَلْ مِن زيدٍ في الدَّارِ؟ كما يجوزُ: هَلْ زيدٌ في الدارِ؟ فهذِه التي لاستغراقِ الجنسِ عاملَةُ النَّصبَ[2] فيما بعدَها مِن النَّكِراتِ المفردَةِ ومبنيةٌ معَها بناءَ (خمسَةَ عشرَ)، وإنَّما استحقَّتْ أن تكونَ عاملَةً لشبهها بـ(إنَّ) النَّاصبَةِ للأسماءِ.

ووَجهُ المشابهةِ بينَهُما: أنَّها داخلَةٌ على المبتدأ والخبرِ كما أنَّ (إنَّ) كذلك، وأنَّها نقيضةُ [(إنَّ): (لا) للنفي و(إن) للإيجاب، وحقُّ النقيضِ أن يَخْرُجَ على حدِّ نقيضِه] مِن الإعرابِ نحو: (ضربتُ زيدًا) و(ما ضربتُ زيدًا) فقولك: (ضَربتُ زيدًا) فعلٌ وفاعِلٌ ومَفعولٌ، وقولك[3]: (ما ضَربتُ زيدًا) نفيٌ لذلك، ومع ذلكَ فقَد أعرَبْتَه بإعرابِه مِن حيثُ كان نَقيضَه ليُشعِرَ بمعنى الرَّفعِ له، فلمَّا أشبهَتْ (لا) (إنَّ) وكانَتْ (إنَّ) عاملَةً في المبتدأِ والخبرِ كانَت (لا) كذلك عاملَةً في المبتدأِ والخبرِ؛ لأنَّها تَقتَضِيهما جميعًا كما تَقتَضِيهما (إنَّ)، ولَمَّا نَصَبوا بها لم تعمَلْ إلَّا في نَكِرَةٍ على سبيلِ حرفِ الخَفْضِ الذي في المسألَةِ؛ لأنَّها كالنَّائِبَةِ عنه[4]، إلا

---

(١) في النسخ: «في المشهورة مبني» بدل: «مشهور في المبني»، والتصويب من البيضاوي.

(٢) في (س): «للنصب».

(٣) في (س): «وفي قولك».

(٤) في «شرح المفصل»: «عنها».

أنَّ (لا) بُنِيَت مع النَّكِرَةِ؛ لأنَّها وقعَتْ في جوابِ: (هل مِن رَجُلٍ عندَك؟) على سبيلِ الاستغراقِ، فوجبَ أن يكونَ الجوابُ أيضاً بحرفِ الاستغراقِ الذي هو (مِن) ليكونَ[1] الجوابُ مُطابِقًا للسُّؤالِ، فكانَ قياسُه: (لا مِن رَجُلٍ في الدَّارِ) ليكونَ النَّفْيُ عامًّا كما كانَ السُّؤالُ عامًّا، ثم حُذِفَت (مِن) من اللفظِ تَخفيفًا، وتضمَّنَ الكلامُ مَعناها، فوجبَ أن يُبنى لتضمُّنِه مَعنى الحرفِ كما بُنِيَ (خمسةَ عشرَ) حينَ تضمَّنَ حرفَ العَطفِ[2].

لَطيفةٌ: قال ابنُ جني في «الخصائص»: بابٌ في اقتضاءِ الموضِعِ (لك) لفظًا وهو معكَ إلا أنَّهُ ليسَ بصاحِبِكَ:

مِن ذلك قولُهم: (لا رَجُلَ عندَك ولا غُلامَ لكَ)، فـ(لا) هذه ناصِبَةٌ لاسمِها وهو مفتوحٌ، إلا أنَّ الفتحةَ فيه ليسَتْ فتحةَ النَّصبِ التي تتقاضاها (لا)، إنَّما هذهِ فتحَةُ بناءٍ وقعَتْ موقِعَ فتحَةِ الإعرابِ الذي [هو] عَمَلُ (لا) في المضافِ؛ نحوَ: لا غلامَ رَجلٍ عندَك.

قال: ونظيرُ ذلك قولُك: (مررتُ بغُلامِي) فالميمُ تتحقَّقُ جرَّةَ الإعرابِ بالباءِ[3]، والكسرةُ فيها ليسَت الموجَبَةَ بحرفِ الجرِّ، إنَّما هي التي تصحَبُ ياءَ المتكلِّمِ في الصَّحيحِ؛ لأنَّها تَثبُتُ في الرَّفعِ والنَّصبِ، وذلك دليلٌ على أنَّها ليسَتْ كسرَةَ الإعرابِ وإن كانَتْ بلَفظِها[4].

---

(١) في (س): «فيكون».

(٢) انظر: «شرح المفصل» لابن يعيش (١/ ٢٦٣).

(٣) في «الخصائص»: «فالميم موضع جرة الإعراب المستحَقَّةِ بالباء».

(٤) انظر: «الخصائص» لابن جني (٣/ ٥٨ ـ ٥٩).

قوله: «وفي قراءةِ أبي الشَّعْثاءِ»: هو بفتحِ الشِّينِ وسكونِ العَيْنِ، اسمُه: سليمُ بن الأسوَدِ المحاربيُّ، تابعيٌّ مشهورٌ(١).

قوله: «مَرفوعٌ بـ: لا»:

زادَ في «الكشاف»: والفَرْقُ بينَها وبينَ المشهورَةِ: أنَّ المشهورَةَ توجِبُ الاستغراقَ وهذه تُجَوِّزُه(٢).

قال الإمامُ: والذي يدلُّ على إيجابِ المشهورَةِ للاستغراقِ: أنَّ نفيَ الجِنْسِ نفيُ الماهيةِ، وهو يَقتَضِي نفيَ كلِّ فَرْدٍ مِن أفرادِها، فلَوْ ثبتَ فَرْدٌ مِن أفرادِها ثبتَت الماهيةُ، وأمَّا قراءَةُ (لا ريبٌ فيه) بالرَّفْعِ فهوَ وإن كانَ نَكِرَةً في سياقِ النَّفْيِ، لكنَّهُ نَقيضُ قولِنا: ريبٌ فيه، وهو يحتمَلُ أن يكونَ إثباتًا لفَرْدٍ واحِدٍ مِنْها ونفيُهُ يُفيدُ انتفاءَهُ(٣).

وقال الزجَّاجُ: إذا قلتَ: (لا رجلٌ في الدَّارِ) جازَ أن يكونَ فيها رَجُلان، وإذا قلتَ: (لا رجلَ في الدَّارِ) فهو نفيٌ عامٌّ(٤).

وقال الشيخُ أكمَلُ الدين: قد رُدَّ ما ذكرَه صاحبُ «الكشاف» مِن الفرقِ: بأنَّ (ريبٌ) في (لا ريبٌ فيه) نَكِرَةٌ، والنَّكِرَةُ في سياقِ النفيِ تعمُّ، فينتفي جميعُ آحادِ الرَّيْبِ، فلا فرقَ في ذلك بينَ نَفْيِ الجِنسِ وغيرِه.

قال: والجوابُ: أنَّهُ غلطٌ؛ لأنَّ الذي ذكرَهُ مِن كونِ النَّكِرَةِ تعمُّ = دليلُ جوازِ الاستغراقِ؛ إذ لولا ذلك لكانَ نَكِرَةً في سياقِ الإثباتِ ولم تَكُن عامَّةً، ولأنَّ المبنيَّ

---

(١) انظر: «جامع الأصول» لابن الأثير (١٢/ ٤٧١)، وعنه الطيبي في «فتوح الغيب» (٢/ ٥٦).

(٢) انظر: «الكشاف» (١/ ٧١).

(٣) انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٢٦٦)، ونقله عنه الطيبي في «فتوح الغيب» (٢/ ٥٦) ببعض تصرف، وعنه نقل المصنف.

(٤) انظر: «معاني القرآن» للزجاج، وذكره الطيبي في «فتوح الغيب» (٢/ ٥٦)، وعنه نقل المصنف.

في تقديرِ (مِن) الاستغراقيَّةِ لكونِها مؤكِّدَةً للنَّفيِ، والنَّفيُ المؤكَّدُ ليسَ كغيرِه وإلا كانَ الشَّيءُ مع غيرِهِ كالشَّيءِ لا مَع غَيرِه، ولأنَّ (مِن) المقدرةَ زائدَةٌ لعدمِ اختلالِ أَصلِ المَعنى بتركِهِ، وأقلُّ مَراتِبِها التَّأكيدُ، وتأكيدُ العامِّ يَنفي احتمالَ الخصوصِ، فكانَ مُحكَمًا في الاستغراقِ لا يفارِقُه، وليسَ كذلك الذي معَ (لا) المشبَّهةِ بـ(ليسَ)؛ فإنَّ احتمالَ الخُصوصِ فيه باقٍ لعدمِ ما يقطعُهُ، فكانَتْ دلالتُه على الاستغراقِ جائزَةَ الافتراقِ، وهو ظاهرٌ لا محالةَ.

وقال أبو حيان: قُرِئَ بالرَّفعِ، والمرادُ أيضاً الاستغراقُ؛ لأنَّهُ لا يريدُ نفيَ رَيبٍ واحدٍ عنه، فيكونُ مبتدأً و﴿فِيهِ﴾ الخبرَ، وهذا ضعيفٌ لعدمِ تكرارِ (لا)، أو يكونُ أعمَلَها إعمالَ (ليسَ) ـ وهو ضعيفٌ ـ فيكونُ ﴿فِيهِ﴾ في موضعِ نَصبٍ على قولِ الجمهورِ مِن أنَّ (لا) إذا عَمِلَت[1] عملَ ليسَ رَفعت الاسمَ ونصبَتِ الخَبرَ[2].

قوله: «ولم يُقدَّمْ كما قُدِّمَ في قوله: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصافات: ٤٧] **لأنه لم يُقصَد تَخصيصُ نَفيِ الرَّيبِ به مِن بينِ سائرِ الكتبِ كما قصدَ ثَمَّةَ»:**

قال أبو حيَّان: انتقلَ الزَّمخشرِيُّ مِن دعوى الاختِصاصِ بتقديمِ المفعولِ إلى دعواه بتقديمِ الخبرِ، ولا نعلَمُ أحداً يفرِّقُ بين (ليسَ في الدارِ رجلٌ) و(ليسَ رجلٌ في الدارِ)[3].

قوله: «فلذلك وقفَ على ﴿رَيْبَ﴾»:

عُزِيَ هذا الوقفُ لنافعٍ وعاصِمٍ[4].

---

(١) في (ز): «أعملت».

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ١٠٩).

(٣) المصدر السابق (١/ ١١١).

(٤) انظر: «الكشاف» (١/ ٧١).

قال الإمامُ: والأَوْلَى الوقفُ على ﴿فِيهِ﴾ لأنَّ الوقفَ عليه يكونُ الكتابُ نفسُه هدًى، وقد تكرَّرَ في التَّنزيلِ أَنَّهُ هدًى وأنه نورٌ، وعلى الأوَّلِ لا يكونُ نفسُه هُدًى بل فيه هدى[1].

قوله: «والتَّقديرُ: لا ريب فيه، فيه هدى»:

قال في «المرشد»[2]: إن جعَلْتَ ﴿لَارَيْبَ﴾ بمعنى: حقًّا، فالوَقفُ عليه تامٌّ، ولا حاجةَ إلى تَقدير (فيه) وكأنَّه قيل: (الم ذلك الكتابُ حقًّا)[3].

والأَوْلَى أن يقال: إنّها أربعُ جُملٍ متناسقةٍ تقرِّرُ اللاحقةُ منها السَّابقةَ، ولذلكَ لم يُدْخَلِ العاطفُ بينها، فـ﴿الم﴾ جملةٌ دلَّتْ على أنَّ التحدِّيَ به هو المؤلَّفُ من جنسِ ما يركِّبون منه كلامَهم، و﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ جملةٌ ثانيةٌ مقرِّرةٌ لجهةِ التحدِّي، و﴿لَا رَيۡبَۛ فِيهِ﴾ ثالثةٌ تشهَدُ على كماله بأنَّه الكتابُ المنعوتُ بغايةِ الكمال، ثم سجَّل على كماله بنفيِ الرَّيبِ فيه لأنه لا كمالَ أعلى ممَّا لِلْحقِّ واليقين، و﴿هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ بما[4] يقدَّرُ له مبتدأٌ رابعةٌ تؤكِّدُ كونَه حقًّا لا يحومُ[5] الشكُّ حولَه بأنه هدًى للمتقين.

---

(١) انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٢٦٦)، و«فتوح الغيب» (٢/ ٥٧)، وعنه نقل المصنف.

(٢) هو «المرشد في معنى الوقف التام والحسن والكافي والصالح والجائز» للحسن بن علي بن سعيد العماني (ت بعد ٥٠٠هـ)، وقد اختصره شيخ الإسلام زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦) بكتاب أسماه: «المقصد بتلخيص ما في المرشد». والكلام منقول من «فتوح الغيب».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٥٧)، و«المقصد لتلخيص ما في المرشد» لزكريا الأنصاري (ص ١٢).

(٤) في (أ): «مما»، والمثبت من (ت) و(خ)، وعليه فالباء بمعنى مع.

(٥) في (أ): «يخوض».

أو تَستَتْبِعُ السَّابقةُ منها اللَّاحقةَ استتباعَ[1] الدَّليل للمدلول، وبيانُه: أنَّه لمَّا نبَّه أوَّلاً على إعجازِ المتحدَّى به مِن حيثُ إنه من جنسِ كلامِهم وقد عَجَزوا عن معارضتِه، استُنْتِجَ منه أنه الكتابُ البالغُ حدَّ الكمال، واستَلْزَمَ ذلكَ أنه[2] لا يَتشبَّثُ الرَّيبُ بأطرافه؛ إذ لا أنقصَ ممَّا يَعتريهِ الشكُّ والشبهةُ، وما كان كذلكَ كان لا محالةَ هدًى للمتَّقين، وفي كلِّ واحدةٍ منها نكتةٌ ذاتُ جزالةٍ:

ففي الأُولى: الحذفُ والرَّمزُ إلى المقصودِ مع التعليل.

وفي الثانيةِ: فخامةُ التعريف.

وفي الثالثةِ: تأخيرُ الظَّرْف حذَراً عن إيهامِ البَاطل.

وفي الرَّابعَة: الحذفُ والتوصيفُ بالمصدر للمبالغة، وإيرادُه منكَّرًا للتعظيم، وتخصيصُ الهُدى بالمتَّقين باعتبارِ الغَاية، وتسميةُ المشارِفِ للتقوى متَّقيًا إيجازاً وتفخيماً لشأنه.

قوله: «تؤكِّدُ كونَه حقًّا لا يحومُ الشَّكُّ حولَه»:

قال الطيبيُّ: أي: قولُه: ﴿هُدًى﴾ تأكيدٌ لقولِه: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ لأنَّه لا يكونُ هاديًا إذا كان فيه مجالٌ للشُّبهَةِ، ففي قوله: «لا يحومُ الشَّكُّ حولَه» كنايةٌ كقولِه:

فمـا جـازَه جُـودٌ ولا حَـلَّ دونَـه ... ولكـن يصيرُ الجُـودُ حيثُ يَصير[3]

وهذه المبالغَةُ مُستفادةٌ مِن إيقاعِ المصدَرِ خَبَرًا لـ(هو) كما أنَّ المبالغَةَ في الجملَةِ الثَّانيَةِ حصلَتْ مِن تعريفِ الخبرِ، وفي الثَّالثَةِ من الاستغراقِ[4].

---

(١) في (ت): «أو تستتبع كل واحدة منها ما يليها استتباع».

(٢) في (ت) و(خ): «أن».

(٣) عزاه الجرجاني لأبي النواس، انظر: «الوساطة بين المتنبي وخصومه» (ص ٢٨٦).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٧٤).

قوله: «ذات جزالةٍ»: هي خلافُ الرَّكاكَةِ.

قوله: «ففي الأُولَى الحَذْفُ»: قال الطِّيبيُّ: أي: حذفُ المبتدأ؛ أي: هذه ﴿الٓمٓ﴾ إذا جُعِلَت اسمًا للسُّورَةِ[١].

قوله: «والرَّمزُ إلى المقصودِ»: قال الطِّيبيُّ: أي: التَّحدِّي[٢].

قوله: «مع التَّعليلِ»؛ أي: الإشارةُ إليه بألطَفِ وَجهٍ، وهو أنَّها مُشيرَةٌ إلى أنَّ المُتحدَّى به مِن جنسِ ما تَنْظِمونَ مِنه كلامَكُم[٣].

قوله: «وفي الثَّانيةِ فخامَةُ التَّعريفِ»: قال الطِّيبيُّ: أي: الدلالَةُ على كونِه كاملًا في بابِه[٤].

قوله: «وفي الثالثةِ تأخيرُ الظَّرفِ حذرًا مِن إيهامِه الباطلَ»؛ أي: إثباتِه في غيرِه.

قوله: «وفي الرَّابعَةِ الحذفُ»: قال الطيبيُّ: أي: هو هُدًى[٥].

قوله: «والوَصْفُ بالمصدَرِ للمُبالغَةِ»؛ لأنَّ ﴿هُدًى﴾ مصدَرٌ وُضِعَ موضِعَ هادٍ[٦].

قوله: «وإيراده منكَّراً للتَّعظيمِ»: قال الطيبيُّ: أي: هادياً لا يُكتَنَهُ كُنْهُه[٧].

قوله: «وتخصيصُ الهُدى بالمتَّقين..» إلى آخرِه:

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٧٥).

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق.

(٦) انظر: «الكشاف» (١/ ٧٥).

(٧) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٧٥)، وانظر: «الإيضاح في علوم البلاغة» للقزويني (٢/ ١٢٨).

قال الطيبيُّ: أي: حيثُ لم يقل: للضَّالِّين الصَّائرينَ إلى التَّقوى؛ رعايةً لحسنِ المطلَعِ[١].

(٣) ـ ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾.

﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ إمَّا موصولٌ بـ﴿المتَّقين﴾ على أنه صفةٌ مجرورةٌ مقيِّدةٌ له إنْ فُسِّر التَّقْوى بتركِ ما لا يَنبغي، مترتِّبةٌ عليه ترتيبَ التَّحْليَة على التَّخْليَة، والتَّصويرِ على التَّصْقيل، أو موضِّحةٌ إنْ فسِّر بما يَعُمُّ فِعْلَ الطّاعةِ وتركَ المعصية[٢]، لاشتمالِه على ما هو أصلُ الأعمال وأساسُ الحسناتِ من الإيمانِ والصَّلاةِ والصَّدقة، فإنَّها أمَّهاتُ الأعمالِ النَّفسانيَّةِ والعباداتِ البدنيَّةِ والماليَّة، المستتبِعةُ[٣] لسائرِ الطَّاعاتِ والتجنُّبِ عن المعاصي غالباً، ألَا ترى إلى قولِه عزَّ وجَلّ: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾ [العنكبوت: ٤٥]، وقولِه ﷺ: «الصَّلاةُ عمادُ الدِّين، والزكاةُ قنطَرةُ الإسلام»، أو مَسُوقةٌ[٤] للمدحِ بما تضمَّنه المتَّقون، وتخصيصُ الإيمان بالغيبِ وإقامِ الصَّلاةِ وإيتاءِ الزكاةِ بالذكر إظهارٌ لفضلها[٥] على سائرِ ما يَدخلُ تحت اسمِ التَّقوى، أو على أنه مَدحٌ منصوبٌ أو مرفوعٌ[٦] بتقدير: أَعْني، أو: هم الذين.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٧٥).

(٢) في (ت): «فعل الحسنات وترك السيئات»، وفي هامشها كالمثبت نسخة.

(٣) قوله: «المستتبعة» بالرفع صفة لـ«أمهاتُ الأعمال».

(٤) قوله: «أو مسوقةٌ» عطف على «مقيِّدةٌ».

(٥) في (أ) و(خ): «لتفضيلها».

(٦) قوله: «أو على أنه مدح منصوب أو مرفوع»: عطف على قوله: «على أنه صفة مجرورة».

وإمَّا مفصولٌ[١] عَنه مرفوعٌ بالابتداء، وخبرُه ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى﴾، فيكون الوقفُ على (المتَّقين) تامًّا.

والإيمَانُ في اللُّغة عبارةٌ عن التَّصديقِ، مأخوذٌ من الأمنِ، كأنَّ المصَدِّقَ أَمِنَ المصدَّق من التكذيبِ والمخالفةِ، وتعديتُه بالباء لتضمُّنه معنَى الاعترافِ، وقد يُطلَقُ بمعنى الوُثوق من حيث إنَّ الواثقَ صَار ذا أَمنٍ ومنه: (ما آمِنْتُ أنْ أَجِدَ صحابةً)، وكِلَا الوجهينِ[٢] حَسَنٌ في ﴿يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾.

وأمَّا في الشرعِ: فالتصديقُ بما عُلِمَ بالضَّرورة أنه من دِينِ محمَّدٍ ﷺ كالتوحيد والنبوَّةِ والبعثِ والجزاءِ، ومجموعُ ثلاثةِ أمورٍ: اعتقادُ الحقِّ، والإقرارُ به، والعملُ بمقتضاه، عند جمهورِ المحدِّثين والمعتزلةِ والخوارج[٣].

فمَن أَخَلَّ بالاعتقادِ وحدَه فهو مُنَافِقٌ، ومَن أخلَّ بالإقرارِ فكافرٌ، ومَن أخلَّ بالعملِ ففاسقٌ وِفاقًا، وكافرٌ عند الخوارج، وخارجٌ عَنِ الإيمان غيرُ داخل في الكفر عند المعتزلة.

والّـذي يَدلُّ علـى أَنَّه التصديقُ وَحده: أَنَّه سُبحانه أضاف الإيمـانَ إلى القلب فقال: ﴿كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ﴾ [المجادلة: ٢٢] ﴿وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ [النحل: ١٠٦] ﴿وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ﴾ [المائدة: ٤١] ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤] وعَطَـف عليـه العَمـلَ الصَّالح في مواضـعَ لا تُحصَى، وقَرَنـه بالمعاصي فقال:

---

(١) قوله: «وإما مفصول» عطف على قوله: «إما موصول بالمتقين».

(٢) قوله: «وكلا الوجهين»؛ أي: التصديق والوثوق.

(٣) قوله: «ومجموع ثلاثة أمور...» عطف على «التصديق بما علم بالضرورة... إلخ»؛ أي: الإيمان هو التصديقُ بما عُلم بالضرورة أنه من دين محمد عند جمهور العلماء، ومجموع الأمور الثلاثة «عند جمهور المحدثين والمعتزلة والخوارج». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١١٣).

﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟﴾ [الحجرات: ٩] ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِى ٱلْقَتْلَى﴾ [البقرة: ١٧٨] ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢] مع ما فيه من قلَّة التَّغيير لأنه أقربُ إلى الأصل[1]، وهو متعيِّنُ الإرادة في الآية؛ إذ المُعَدَّى بالباءِ هو التصديقُ وفاقاً.

ثم اختُلفَ في أنَّ مجرَّدَ التصديقِ القلبيِّ هل هو كافٍ لأنه المقصودُ، أو لا بدَّ من اقترانِ[2] الإقرارِ به للمُتمكِّنِ منه؟ ولعَلَّ الحقَّ هو الثاني؛ لأنَّه تعالى ذمَّ المعانِدَ أكثرَ مِن ذمِّ الجاهلِ المقصِّرِ، وللمانعِ أنْ يَجعَلَ الذمَّ للإنكارِ لا لعَدَمِ الإقرارِ به للمتمكِّنِ منه.

و(الغيبُ): مَصْدرٌ وُصِف به للمبالغة؛ كالشهادة في قوله: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ [الأنعام: ٧٣]، والعربُ تسمِّي المطمئنَّ من الأرضِ والخَمْصةَ التي تَلِي الكُلْيَةَ[3]: غَيْباً. أو فَيْعِلٌ خُفِّف كقَيِّلٍ.

والمراد به: الخفيُّ الذي لا يدركُه الحسُّ ولا تقتضيهِ بَدِيهةُ العقلِ، وهو قِسْمانِ:

قِسمٌ لا دليلَ عليه، وهو المعنيُّ بقوله تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ٥٩].

---

(١) قوله: «مع ما فيه من قلَّة التَّغيير»؛ أي: بالزيادة بالنسبة إلى معناه اللغوي الذي هو الأصل. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١١٥). وقال شيخ زاده: هو إشارة إلى وجه رابع زائد على الوجوه الثلاثة السابقة، وقوله: «لأنه أقربُ إلى الأصل» علة لقلة التغيير؛ أي: مع ما في كون لفظ الإيمان موضوعاً في الشرع للتصديق المقيد وهو التصديق بما علم بالضرورة أنه من دين محمد ﷺ من غير أن يعتبر معه الإقرار والعمل من قلة التغيير عن معناه اللغوي، وهو التصديق مطلقاً. انظر: «حاشية شيخ زاده على البيضاوي» (١/ ١٧٧).

(٢) في (أ): «من انضمام».

(٣) قوله: (والخمصة): هي بفتح الخاء المعجمة: النُّقْرة «التي تلي الكلية»: هي بضم الكاف. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١١٥).

وقِسمٌ نُصِبَ عليه دليلٌ كالصَّانعِ وصفاتِه واليومِ الآخِرِ وأحواله، وهو المرادُ به في هذه الآيةِ.

هـذا إذا جعَلْتَـه صلَـةً للإيمـان[1] وأَوْقَعْتَـه موقـعَ المفعـولِ بـه، وإنْ جعَلْتَـه حـالاً علـى تقديـرِ: مُلْتَبِسـينَ بالغيـب، كان بمعنى الغيبـةِ والخفـاءِ، والمعنى: أنهم يؤمنـون غائبينَ عنكـم، لا كالمنافقين الذيـن إذا ﴿لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَـٰطِينِهِمْ قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقـرة: ١٤]، أو عـن المؤمَـنِ[2] بـه، لِمَـا روي أن ابـن مسـعود قـال: والـذي لا إلـهَ غيـرُه مـا آمَن أحـدٌ أفضـلَ من إيمـانٍ[3] بغيـبٍ، ثم قـرأ هـذه الآية.

وقيل: المرادُ بالغيبِ: القلبُ، والمعـنى: يؤمنونَ بقلوبِهم لا كمَن يقولون بأفواههم ما ليس في قلوبهم.

فالباءُ على الأولِ للتَّعدية، وعلى الثاني للمصَاحَبة، وعلى الثالث للآلة[4].

قولـه: «﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ إمـا موصـولٌ بـ﴿ٱلْمُتَّقِينَ﴾ علـى أنَّه صِفَـةٌ..» إلى آخرِه:

---

(١) قوله: «صلة للإيمان» الصلة في مثله عند النحاة هي المفعول به بواسطة حرف الجر. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١١٦).

(٢) قوله: «أو عن المؤمن به» ـ بفتح الميم ـ عطف على قوله: «عنكم».

(٣) في (خ): «الإيمان».

(٤) قوله: «فالباء على الأول»؛ أي: وهو جعلُ الغيب واقعاً موقع المفعول الغائب «وعلى الثاني»؛ أي: وهو جعلُه حالاً بمعنى الغيبة والخفاء «وعلى الثالث»؛ أي: وهو جعله بمعنى القلب. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١١٦).

في بعضِ حواشي «الكشَّاف»: الصفاتُ المُفرَدَةُ[١] على ثلاثةِ أنواعٍ:

أحدُها: أن تكونَ الثَّانيةُ شرحًا للأُولى؛ كقولِك: (فلانٌ عَدْلٌ يفعَلُ الواجباتِ ويجتنِبُ الكبائِرَ) فقولُك: (يفعَلُ الواجباتِ ويجتَنِبُ الكبائرَ) صِفَةٌ شارحَةٌ للأولى وهي: (عَدْلٌ).

الثاني: أن تكونَ أَجنبيَّةً عن الأُولى؛ كقولِك: (فلانٌ عالِمٌ[٢] شُجَاعٌ).

الثالث: أن تكونَ تَمثيلًا لبعضِ ما تضمَّنَتْه الصِّفَة الأولى؛ كقولِك: (فلانٌ كَريمٌ سألَهُ سائِلٌ فأعطاهُ ما سألَ).

فقولُه تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ يحتمِلُ الأمورَ الثَّلاثةَ، فإنَّا إنْ قُلنا: إنَّ التَّقوى هي اجتِنابُ المعاصي خاصَّةً، كانَ قولُه: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ وما بعدَهُ وَصْفًا بفعلِ الطاعاتِ وهو غيرُ الأوَّلِ.

وإنْ قلنا: إنَّ التَّقوى فعلُ الطاعاتِ واجتنابُ المعاصي، احتمَلَ وَجهين:

أحدُهما: أن يكونَ شرطاً وبياناً على اندراجِ بقيَّةِ العباداتِ واجتنابِ المعاصي أيضاً تحتَ ذكرِ الإيمانِ والصَّلاةِ والزَّكاةِ.

والثاني: أن يكونَ تَمثيلًا لِمَا تضمَّنَتْهُ التَّقوَى بذكرِ بعضِ الأوصافِ التي اشتمَلَتْ عَلَيْها التَّقوى.

قوله: «وقولُه ﷺ: «الصلاة عماد الدين» و«الزكاة قنطرة الإسلام».»:

يوهِمُ أن ذلك حديثٌ واحدٌ وليس كذلكَ، بل هما حديثان؛ فأمَّا الأوَّلُ فقد قال النوويُّ في «شرح الوسيط»: هو حديثٌ مُنكَرٌ باطِلٌ[٣].

---

(١) في (ز): «المقروءة».

(٢) في (س): «غانم».

(٣) انظر: «الوسيط في المذهب» للغزالي (٢/ ٥)، وكلام النووي بهامشه.

قال الحافظُ ابن حجرٍ في «تَخريجِ أحاديثِ الشَّرحِ الكبيرِ»: وليسَ كذلك، فقَدْ أخرجَه أبو نعيمٍ الفضلُ بن دُكَينٍ شيخُ البخاريِّ في كتابِ «الصلاةِ»، عن بلالِ بن يحيى مَرفوعًا: «الصَّلاةُ عَمودُ الدِّينِ»، وهو مُرسَلٌ ورجالُه ثقاتٌ[١].

قلتُ: وأخرجَه بلفظِ: «الصَّلاةُ عمادُ الدين» البيهقيُّ في «شعب الإيمان» من حديثِ عُمرَ بن الخطابِ مَرفوعًا بسندٍ فيه انقطاعٌ[٢].

ونبَّهَ عليه الشَّيخ وليُّ الدينِ العراقيُّ في «حاشيته على الكشاف»[٣].

وأخرجَه أيضاً الدَّيلمِيُّ في «مسند الفردوس» مِن حديثِ علي بن أبي طالبٍ[٤].

وفي معناه حَديثُ التِّرمذيُّ من رواية معاذِ بن جبلٍ: «رأسُ الأَمرِ الإسلامُ، وعَمودُه الصَّلاةُ»[٥].

وأمَّا حديثُ «الزَّكاةُ قنطرَةُ الإسلامِ» فأخرجَهُ الطَّبرانيُّ في «الكبير»، والبيهقيُّ في «شعب الإيمان»، مِن حديثِ أبي الدرداء مَرفوعًا وسندُه ضَعيفٌ[٦].

---

(١) انظر: «التلخيص الحبير» (١/ ٣٠٨). (ط: قرطبة)، ولم أقف عليه في المطبوع من «الصلاة» للفضل بن دكين.

(٢) رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (٢٥٥٠)، عن عكرمة عن عمر، ثم قال: قال أبو عبد الله ـ الحاكم ـ: عكرمة لم يسمع من عمر وأظنه أراد: عن ابن عمر.

(٣) قال المناوي في «فيض القدير» (٤/ ٢٤٨): قال الحافظ العراقي في «حاشية الكشاف»: فيه ضعف، وانقطاع، قال الحاكم: عكرمة لم يسمع من عمر، ورواه من حديث ابن عمر، ولم يقف عليه ابن الصلاح فقال في «مشكل الوسيط»: إنه غير معروف اهـ.

(٤) ذكره الديلمي في «الفردوس» (٣٧٩٥)، ونقل المناوي في «فيض القدير» (٤/ ٢٤٩) عن الزيلعي قوله: فيه الحارث ضعيف جداً، وذهل ابن الصلاح في «مشكل الوسيط» قال: هذا غير صحيح ولا معروف، فكأنه لم يظفر به.

(٥) رواه الترمذي (٢٦١٦)، وقال: هذا حديث حسن صحيح.

(٦) رواه الطبراني في «الأوسط» (٨٩٣٦)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٣٠٣٨)، قال الهيثمي في =

قوله: «أو مسوقة للمَدحِ» إلـى أن قال: **«أو على أنَّه مَدحٌ مَنصوبٌ أو مَرفوعٌ بتقديرِ: أعني، أو: هم»:**

قال أبو حيَّان: النَّصب على المدحِ على القَطْعِ بإضمارِ أمدَحُ، أو بإضمارِ أعني على التَّفسيرِ[1].

الشيخ أكمَلُ الدينِ: قيل: الفَرْقُ بين المدحِ صِفةً والمدحِ اختصاصًا ـ يعني: أن يكونَ بمعنى أعني، أو مَرفوعًا بتقديرِ المبتدَأ ـ: أن الغرضَ الأصليَّ من الأوَّلِ: إظهارُ كمالاتِ الممدوحِ والالتذاذُ بذكرِها، وقد يتضمَّنُ تخصيصُ بعضِ الصِّفاتِ بالذِّكرِ الإشارةَ إلى إنافَتِها على سائرِ الصِّفاتِ المسكوتِ عنه، ومِن الثَّاني: إظهارُ أنَّ تلك الصِّفةَ أحقُّ باستقلالِ المدحِ مِن سائرِ الصفاتِ الكماليَّةِ؛ إمَّا مُطلقًا وإمَّا بحسبِ ذلك المقامِ، سواءٌ كان في نفسِ الأَمرِ أو ادعاءً، وأنَّ الوَصْفَ أَصليٌّ في الأَوَّلِ والمدحَ تابعٌ وفي الثاني بالعَكسِ.

قوله: «وإما مَفصولٌ عنه مرفوعٌ بالابتداءِ وخبرُه ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ﴾»:

قال أبو حيَّان: لا نختارُ هذا الوجهَ؛ لانفلاتِه مما قبلَهُ، والذهابِ به مذهبَ الاستئنافِ مع وضوحِ اتِّصالِه بما قبلَه وتعلُّقِه به[2].

قوله: «والإيمانُ في اللغةِ التَّصديقُ، مأخوذٌ مِن الأمنِ..» إلى آخرِه:

قال الطيبيُّ: أي: الإيمانُ إفعالٌ مِن الأمنِ لغةً، ثم نُقِلَ إلى المفهومِ الشَّرعيِّ وهو التَّصديقُ لعلاقَةِ الأَمْنِ مِن التَّكذيبِ والمُخالفَةِ[3].

= «مجمع الزوائد» (٣/ ٦٢): رجاله موثوقون إلا أن بقية مدلس وهو ثقة، اهـ. وبقية قد عنعن في روايته.

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ١١٧).

(٢) المصدر السابق (١/ ١٢٦).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٨٤).

الراغب: الإيمانُ: التَّصديق الذي معه أمنٌ، قال: وأمَّا قولُه: ﴿يُؤْمِنُونَ بِٱلْجِبْتِ﴾ فهوَ على سبيلِ الذمِّ لهم بأنَّه قد حصلَ لهم الأمنُ بما لا يقَعُ به الأمنُ[1].

قوله: «وتَعدِيَتُه بالباءِ لتضمُّنِه معنى الاعترافِ»:

قال الطيبيُّ: هذا على تقديرِ السُّؤالِ والجوابِ، يعني: إذا كانَت حَقيقةُ الإيمانِ مَنقولةً مِن أَمِنَ، فما بالُهُ عُدِّيَ بالباءِ ولم يُعَدَّ تَعدِيَتَه بنفسِه؟ فأجابَ أنَّ تَعدِيَتَه بالباءِ مِن باب التَّضمينِ.

قال ابنُ جني: لو جُمِعَت تَضميناتُ العَربِ لاجتمعَتْ مُجلَّداتٌ[2].

قال صاحبُ «الكشاف»: مِن شأنِهم أنَّهم يُضَمِّنونَ الفعلَ معنى فعلٍ آخرَ فيُجرونَه مجراهُ ويَستعملونَه استِعمَالَه[3].

قال الطيبيُّ: ولو زِيدَ مع إرادةِ معنى المُضمَّنِ كان أحسنَ؛ كما تقولُ: (أحمَدُ إليك فلانًا)؛ أي: أنهي إليكَ حمدَ فُلانٍ، قال في سورةِ الكهفِ: الغَرضُ مِن التَّضمينِ إعطاءُ مَجموعِ مَعنيينِ، وذلك أَقوى مِن إعطاءِ مَعنًى[4].

الشيخُ سعدُ الدينِ: **فإنْ قيلَ**: الفِعلُ المذكورُ إن كانَ في معناه الحقيقيِّ فلا دلالةَ على الفِعلِ الآخرِ، وإن كانَ في مَعنى الفعلِ الآخرِ فلا دلالةَ على مَعناه الحقيقيِّ، وإن كانَ فيهما جميعاً لزِمَ الجمعُ بين الحقيقَةِ والمجازِ.

---

(١) انظر: «المفردات في غريب القرآن» للراغب الأصفهاني (ص: ٩١).

(٢) انظر: «الخصائص» (٢/ ٣١٢)، ونقله المصنف عنه بواسطة الطيبي.

(٣) هذا القول مذكور عن الزمخشري في هامش بعض نسخ «الكشاف» مع زيادات عليه، وقد أثبتناه بتمامه في حواشي «الكشاف» (١/ ٧٧)، وذكره المصنف عنه بواسطة الطيبي.

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٨٥)، و«الكشاف» (٥/ ١٥٦).

قلنا: هو في مَعناه الحقيقيِّ مـع حذفِ حالٍ مأخوذٍ مِن الفعلِ الآخرِ بمعونةِ القرينَةِ اللفظيَّةِ، فقولُنا: (أحمَدُ إليك فلانًا) مَعناه: أحمَدُه مَنهِيًّا إليك حَمدُه، و(يقلِّبُ كفَّيه على كذا) مَعناه: نادمًا على كذا، ولا بدَّ مِن اعتبارِ الحالِ وإلا لكانَ مَجازًا مَحْضًا لا تَضْمِينًا، وتقديرُه هنا: يُؤمِنونَ مُعترفينَ بالغَيبِ، انتهى.

قوله: «ومنه: ما آمنتُ أن أجِدَ صَحابةً»:

هو مِن قولِ العربِ حكاهُ أبو زيدٍ، يقولُه ناوي السَّفرِ؛ أي: ما أثِقُ أن أَظْفرَ بمَن أرافقُه[1].

قوله: «وكلا الوجهينِ حَسَنٌ في ﴿يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾»:

قال الشيخُ أكمَلُ الدين: يعني: نظراً إلى أصلِ المعنى اللغويِّ، وأمَّا بالنَّظرِ إلى العرفِ الشرعيِّ فالحملُ على التصديقِ ظاهِرُ الرُّجحانِ؛ للإجماعِ على أنَّ الإيمانَ المُعتبَرَ نفسُ التَّصديقِ، أو هو داخِلٌ فيه وأعظَمُ أركانِه.

قوله: «وأمَّا في الشَّرعِ»:

الإمام: اختلَفَ أهلُ القبلَةِ في مسمَّى الإيمانِ في عرفِ الشَّرعِ، ويجمَعُهم أربَعُ فرقٍ:

الفرقةُ الأولى: قالوا: هو اسمٌ لأَعمالِ القُلوبِ والجوارحِ والإقرارِ باللسانِ، وهم المحدِّثونَ والمُعتزِلَةُ والخوارِجُ [والزيدية]:

فالمحدِّثونَ قالوا: المعرفَةُ إيمانٌ كامِلٌ وهو الأصلُ، ثم كلُّ طاعةٍ إيمانٌ على حِدَةٍ وهي فروعٌ، فلا يكونُ شيءٌ منها إيمانًا ما لم تكن مرتَّبَةً على الأصلِ، والجُحودُ وإنكارُ القَلبِ كُفْرٌ وهو الأصلُ، ثمَّ كلُّ مَعصِيَةٍ كفرٌ على حِدَةٍ وهي فروعٌ، فلا يكونُ

---

(١) انظر: «النوادر في اللغة» لأبي زيد الأنصاري (ص: ٥١٠)، و«الكشاف» (٢/ ٧٧) و«أساس البلاغة» (مادة: أمن).

شَيءٌ منها كفرًا ما لم تَكُن مُرتَّبَةً على الأصلِ؛ لأنَّ الفرعَ لا يحصُلُ بدونِ أَصلِهِ.

والمُعتَزِلَةُ قال بعضُهم: الإيمانُ فِعلُ كلِّ الطَّاعاتِ فَرضًا ونَفْلًا، وقال بَعضُهُم: الفَرْضُ فقَط، وقال بعضُهُم: اجتنابُ الكبائِرِ.

الفرقةُ الثانيةُ: قالوا: الإيمانُ بالقَلْبِ واللسانِ معًا، وعليهِ أَبو حنيفةَ وعامَّةُ الفُقَهاءِ.

الفرقةُ الثَّالثَةُ: قالوا: الإيمانُ: التَّصديقُ بالقَلبِ فقط.

الرابعةُ: قالوا: الإقرارُ باللسانِ فَقط، ثمَّ مِنهُم مَن شَرطَ مَعه حُصولَ المعرفَةِ بالقلبِ، فهي عندَهُ شرطٌ لكونِ الإقرارِ إيمانًا لا داخلةٌ في مسمَّى الإيمانِ، ومِنْهُم من لم يَشرُط ذلك وعليه الكرَّاميَّةُ، انتهى مُلَخَّصًا[1].

ومِن ذلك يجتَمِعُ في مُسمَّى الإيمانِ شرعاً عشرَةُ أقوالٍ.

قوله: «فالتَّصديقُ مما عُلِمَ بالضَّرورَةِ أنه مِن دينِ محمَّدٍ ﷺ»:

قال الإمامُ: لا بدَّ مِن شرحِ ماهيةِ هذا التَّصديقِ، فنَقول: مَن قال: (العالَمُ مُحدَثٌ) فليسَ مَدلولُ هذه الألفاظِ كَوْنَ العالَمِ مَوصوفًا بالحدوثِ، بَلْ مَدلولُها حُكْمُ ذلك القائلِ بكونِ العَالَمِ حادِثًا، فالحُكْمُ بثبوتِ الحُدوثِ للعالَمِ مغايِرٌ لثبوتِ الحُدوثِ للعالَمِ ومُغايِرٌ للعِلْمِ به أَيْضًا؛ لأنَّ الجاهِلَ بالشَّيءِ قد يحكُمُ به، فهذا الحُكْمُ الذِّهنيُّ هو المرادُ مِن التَّصديقِ بالقَلْبِ[2].

قولُه: «ومجموعُ ثلاثةِ أُمورٍ..» إلى آخرِه:

---

(١) انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٢٧٠ ـ ٢٧١).

(٢) انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٢٧١)، وقد نقله عنه المصنف مختصراً.

هذا أخذَهُ المصنِّفُ من الرَّاغبِ وكانَ مِن أئمَّةِ السنَّةِ، وعِبارَتُه: لَمَّا كان مِن لوازِمِ الإيمانِ التَّصديقُ قالوا: الإيمانُ هو التَّصديقُ[1].

قال: ولا يَكونُ التَّصديقُ إلا عَن علمٍ، ولذلك قالَ تعالى: ﴿إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦] فالإيمانُ اسمٌ لثلاثَةِ أشياءَ: عِلمٌ بالشَّيءِ، وإقرارٌ به، وعَمَلٌ بمُقتضاه إن كانَ لذلك المعنى عَمَلٌ كالصَّلاةِ والزَّكاةِ، هذا هو الأَصلُ، ثمَّ قد يُستعمَلُ في كلِّ واحدٍ من هذه الثَّلاثَةِ، فيقال: (فلانٌ مُؤمِنٌ)؛ أي: أَنَّهُ مقرٌّ بما يحصِّنُ دمَهُ ومالَه، ولذلك حكمَ رَسولُ اللهِ ﷺ على الجاريَةِ حين سأَلَها بأَنَّها مُؤمِنَةٌ[2]، ويقال: (مؤمِنٌ) ويرادُ به: أنه يعرفُ الأدلَّةَ الإقناعيَّةَ التي يحصلُ معها سُكونُ النَّفسِ، وإيَّاه عَنَى ﷺ بقوله: «مَن قالَ: لا إلهَ إلا اللهُ مُوقِناً دخلَ الجنَّةَ»[3]، ويقال: (مُؤمِنٌ) ويُعنى به: أَنَّه يَسكنُ[4] قلبُه إلى اللهِ مِن غيرِ أن يَلتَفِتَ إلى شيءٍ مِن العوارضِ الدُّنيَوِيَّةِ، وإيَّاه عَنَى بقوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال: ٢][5].

---

(١) لم أجد هذه العبارة في «مفردات الراغب» ولا في «تفسيره» لكن ذكرها عنه الطيبي في «فتوح الغيب» (٢/ ٨٤) وعنه نقل المصنف كلام الراغب كله.

(٢) حديث الجارية التي سألها النبي ﷺ فقال لها: «أين الله» قالت: في السماء، قال: «من أنا» قالت: أنت رسول الله، قال: «أعتقها فإنها مؤمنة»، رواه مسلم (٥٣٧).

(٣) رواه بهذا اللفظ أبو يعلى في «مسنده» (٦٢٢٢)، والطبراني في «الأوسط» (٧٧٨)، وابن فاخر في «موجبات الجنة» (٢١)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ورواه الإمام أحمد في «المسند» (١٩٥٩٧) من حديث أبي موسى رضي الله عنه بلفظ: «من شهد أن لا إله إلا الله صادقاً بها دخل الجنة»، وروى مسلم (٢٦) من حديث عثمان رضي الله عنه: «من مات وهو يعلم أنه لا إله إلا الله دخل الجنة».

(٤) في (س): «سكن».

(٥) انظر: «تفسير الراغب» (١/ ٧٩)، و«فتوح الغيب» (٢/ ٨٤ ـ ٨٥).

قوله: «ومَن أخلَّ بالإقرارِ فهو كافِرٌ»:

قال الشَّريفُ: أي: مجاهِرٌ بكفرِه، بخلافِ المنافِقِ فإنه كافِرٌ يُخْفي كُفرَه[1].

وقال الطِّيبيُّ: فيه نظرٌ؛ قال الإمامُ: مَن عَرَفَ اللهَ بالدَّليلِ ولم يَجِد مِن الوَقتِ ما يتلفَّظُ بكَلِمَةِ الشَّهادةِ: هل يُحكَمُ بإيمانِه؟ وكذا لو وَجَدَ مِن الوَقت ما أمكنَهُ التلفُّظُ به، رويَ عن الغزاليِّ: نعم، والامتناعُ مِن النُّطقِ يجري مجرى المعاصي التي تُؤتَى معَ الإيمانِ، ويَعضدُه حَديثُ البُخاريِّ: «أَدْخِلِ الجنَّةَ مَن كانَ في قلبِهِ خردلَةٌ»[2].

قال[3]: والذي يُعتذَرُ له[4]: أنَّ المرادَ بالإخلالِ هو أن يُقصدَ[5] به على سَبيلِ الجُحودِ والعِنادِ كما فعلَ أبو طالبٍ[6].

قوله: «والذي يدلُّ على أنَّه التَّصديقُ وحدَه..» إلى آخرِه:

تبعَ في هذا التَّرجيحِ الإمامَ فخرَ الدين[7]، وهو خلافُ مذهبِ إمامِهِما[8] الإمامِ الشافعيِّ رضي الله عنه والسَّلَفِ قاطبةً.

---

(١) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ١٢٩).

(٢) رواه البخاري (٧٥٠٩) عن أنسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبيِّ ﷺ: «إذا كان يومُ القيامة شُفِّعْتُ، فقلتُ: يا ربِّ أَدْخِلِ الجنة مَن كان في قلبه خَردلةٌ فيَدخُلون...» الحديث. وانظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٢٧٣).

(٣) أي: الطيبي.

(٤) أي: للزمخشري ومن تابعه كالبيضاوي. وعبارة الزمخشري في «الكشاف» (١/ ٧٧): ومن أخل بالشهادة فهو كافر.

(٥) في (ز): «يعتقد».

(٦) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٨٨-٨٩).

(٧) انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٢٧٢).

(٨) في (ز): «إمامنا».

أخرج الحاكمُ في «مناقبه»، وأبو نعيمٍ في «الحلية»، عن الرَّبيعِ قال: سمعتُ الشَّافعيَّ يقول: الإيمانُ قَوْلٌ وعملٌ ويزيدُ ويَنقُصُ[١].

وأخرج اللالكائيُّ في «السنة» عن البخاريِّ قال: لقيتُ أكثرَ مِن ألفِ رَجُلٍ من العلماءِ بالأمصارِ فما رأيتُ أحداً مِنهم يختلِفُ في أنَّ الإيمانَ قولٌ وعَملٌ ويزيدُ ويَنقصُ[٢].

وأخرجه ابنُ أبي حاتمٍ واللالَكائِيُّ عن جمعٍ كثيرٍ من الصَّحابةِ والتابعين[٣].

---

(١) رواه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٩/ ١١٤)، وعن الحاكم رواه البيهقيُّ في «مناقب الشافعي» (١/ ٣٨٥).

(٢) رواه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (٣٢٠) دون قوله: «يزيد وينقص».

(٣) رواه ابن أبي حاتم في «آداب الشافعي» (ص ١٤٧) عن الشافعي، وفي «تفسيره» (١٠١٤٣) عن مجاهد، وأفرد اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (٥/ ٩٦٣) أبواباً في ذكر أقوال علماء السلف والتابعين:

فمن التابعين: كعب الأحبار، وعروة بن الزبير، وعطاء، وطاوس، ومجاهد، وابن أبي مليكة، وميمون بن مهران، وعمر بن عبد العزيز، وسعيد بن جبير، والحسن، والزهري، وقتادة، ويحيى بن أبي كثير، وأيوب، ويونس، وابن عون، وسليمان التيمي، وإبراهيم النخعي، وأبو البختري، وسعيد بن فيروز، وعبد الكريم بن مالك الجزري، وزبيد بن الحارث، والأعمش، والحكم، ومنصور، وحمزة الزيات، وهشام بن حسان، ومعقل بن عبد الله الجزري.

ومن الفقهاء: مالك بن أنس، والأوزاعي، وسفيان الثوري، وعبد العزيز بن أبي مسلم، وابن جريج، وسفيان بن عيينة، والفضيل بن عياض، ونافع بن عمر، ومحمد بن مسلم الطائفي، والشافعي، وسعيد بن عبد العزيز، ومحمد بن أبي ليلى، وشريك بن عبد الله، والحسين بن صالح بن حي، ومعمر، ومالك بن مغول، ومفضل بن مهلهل، وأبو إسحاق الفزاري، وزائدة، وجرير بن عبد الحميد، وأبو شهاب عبد ربه بن نافع، وأبو زيد عبثر بن القاسم، والمثنى بن الصَّبَّاح.

ومن الطبقة الثالثة من البصريين: حماد بن سلمة، وحماد بن زيد، ويحيى بن سعيد القطان، =

وورد هذا اللفظُ في حديثٍ مرفوعٍ أخرجَه الديلميُّ مِن حديث أبي هريرةَ[(١)].

وأخرج ابن ماجَه من حديثِ عليٍّ مرفوعاً: «الإيمانُ عقدٌ بالقَلبِ وإقرارٌ باللِّسانِ وعَملٌ بالأَركان»[(٢)].

فإن قلتَ: فما تحريرُ الفَرقِ بين مَذهبِ السَّلَفِ والمعتزلَة؟

قلتُ: السَّلفُ جعلوا العملَ شَرْطاً في كمالِ الإيمانِ، والمعتزِلَةُ: صِحَّتِه.

قوله: «﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾».

لا يَصِحُّ إيرادُ هذه الآيةِ في الأمثلةِ؛ لأنَّ المرادَ بالظُّلمِ فيها الشِّركُ ـ كما سيأتي ـ لا المعاصي.

= وعبد الرحمن بن مهدي، وعبد الوهاب الثقفي، وابن المبارك، ووكيع. ومن يليهم: أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وأبو عبيد، ومحمد بن إسماعيل البخاري، وعبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي، ومحمد بن يحيى الذهلي، ومحمد بن أسلم الطوسي، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وأبو داود السجستاني.

(١) ذكره الديلمي في «الفردوس» (٣٧٣)، بلفظ: «الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، ومن قال غير ذلك غير فهو مبتدع».

(٢) رواه ابن ماجه (٦٥)، بلفظ: «الإيمان معرفة بالقلب، وقول باللسان، وعمل بالأركان»، وهكذا رواه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ١٢٨) ثم قال: هذا حديث موضوع لم يقله رسول الله ﷺ. ثم نقل عن الدارقطني قوله: المتهم بوضع هذا الحديث أبو الصلت الهروي عبد السلام بن صالح.
قلنا: وقد توبع أبو الصلت من بعض الرواة لكن لا يصح من رواياتهم شيء، فقد قال ابن الجوزي: فأما عبد الله بن أحمد بن عامر فإنه روى عن أهل البيت نسخة باطلة، وأما علي بن غراب فقال السعدي: هو ساقط، وقال ابن حبان: حدث بالأشياء الموضوعة فبطل الاحتجاج به، وأما محمَّد ابن سهل وداود فمجهولان.
وقال الدارقطني كما في «تاريخ بغداد» (١١/ ٥١): لم يحدث بهذا الحديث إلا من سرقه من أبي الصلت، فهو الابتداء في هذا الحديث.

قوله: «والغيبُ مَصدرٌ وُصِفَ به للمبالغةِ»:

زاد في «الكشاف»: بمعنى الغائبِ(١).

أبو حيان: إن كانَت الباءُ مُقوِّيَةً لوصولِ الفعلِ إلى الاسمِ كـ: (مررتُ بزيدٍ) فتتعلَّقُ بالفعلِ، أو للحالِ فتتعلَّقُ بمحذوفٍ؛ أي: ملتَبِسِينَ بالغَيبِ عن المؤمَنِ به فيتعيَّنُ في هذا الوجهِ المصدَرُ، وأمَّا إذا تعلَّقَ بالفعلِ فعلى معنى: الغائبِ، أُطلِقَ المصدرُ وأريدَ به اسمُ الفاعلِ، قالوا: وعلى مَعنى المغيَّبِ أُطلِقَ المصدَرُ وأريدَ به اسمُ المفعولِ، نحو: ﴿ هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ ﴾ [لقمان: ١١]، و: (دِرهَمٌ ضَرْبُ الأميرِ)، وفيه نظرٌ لأنَّ الغيبَ مَصدَرُ غابَ اللازمِ، انتهى(٢).

قوله: «والعربُ تُسمِّي المطمئنَّ مِن الأرضِ»: قال الطيبيُّ: يُروى بكسرِ الهمزَةِ وفَتحِها فبالكسرِ الصِّفَةُ وبالفَتحِ المَوضِعُ(٣).

قوله: «والخَمْصَةُ التي تلي الكُليَةَ»: قال الطيبيُّ: هي النُّقرَةُ والحُفرَةُ(٤).

قوله: «أو فَيْعِل خُفِّف كقَيِّلٍ»:

زاد في «الكشاف»: فإن أصلَه: قَيْلٌ(٥).

قال أبو حيَّان وتَبِعَه السَّمينُ في «إعرابه»: هذا الذي أجازَهُ الزمخشريُّ في الغَيْبِ فيهِ نظرٌ؛ لأنَّه لا يَنبغي أن يُدَّعى ذلك فيه حتى يُسمَعَ مُثقَّلًا كنظائرِه فإنَّها

---

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٧٨).

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ١١٨).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٨٧).

(٤) االمصدر السابق.

(٥) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٧٨)، قال ابن سيده في «المحكم» (٦/ ٥٠٤): القَيْل الملك من ملوك حمير، يتقيل مَن قَبْله من ملوكهم: يشبهه، وجمعه: أقيال، وقيول.

سُـمِعَت مُثقَّلَـةً ومُخفَّفَـةً، ويَبعُدُ أن يقـالَ: التُزِمَ التَّخفيفُ في هـذا خاصَّةً[1].

قـال أبـو حيَّـان: والفارسـيُّ لا يرى هـذا التَّخفيفَ قِياسًـا فـي بناتِ اليـاءِ، فلا يجيـزُ فـي (بيِّـن) التَّخفيـفَ، ويجيـزُه فـي ذواتِ الـواوِ نحـو سَـيِّدٍ ومَيِّـتٍ، وغيرُه قاسَـه فيهمـا، وابـنُ مالـكٍ وافـقَ الفارسـيَّ فـي ذواتِ اليـاءِ، وخالـفَ النـاسَ فـي ذواتِ الـواوِ فزعـمَ أنَّـهُ محفـوظٌ لا مَقيـسٌ[2].

قوله: «وقِسْمٌ نُصِبَ عليه دليلٌ كالصَّانعِ وصفاتِه، واليومِ الآخرِ وأحوالِه، وهو المرادُ في الآيةِ»:

قال الإمامُ: ما لا يُمكِنُ إثباتُ النَّقلِ به إلا بعدَ ثُبوتِه فإنَّهُ لا يمكنُ إثباتُه بالنَّقلِ، وما كانَ إخباراً عن وقوعِ ما جازَ وقوعُه وجازَ عدمُه لا يمكنُ مَعرِفَتُه إلا بالحسِّ أو النَّقلِ[3]. فالصَّانعُ والنبوَّاتُ مِن قَبيلِ الأوَّلِ، والحَشْرُ والنَّشْرُ وما يتعلَّقُ بهما من الثَّاني.

قوله: «هذا إذا جعَلْتَهُ صِلةً للإيمانِ وأَوْقَعْتَه مَوقِعَ المفعولِ به»:

قال الشيخُ أكمَلُ الدين: الصِّلَة في عُرْفِ النُّحاةِ هي المفعولُ به بواسطَةِ حرفِ الجرِّ.

قوله: «على تقديرِ: مُلتَبسينَ بالغَيْبِ»:

قال الطيبيُّ: وحينئذٍ يرجعُ مَعنى الغَيْبِ إليهم[4].

قوله: «لِمَا رويَ أنَّ ابنَ مَسعودٍ قال: والذي لا إلهَ غيرُه ما آمنَ أحدٌ أفضَلَ مِن إيمانٍ بغيبٍ، ثمَّ قرأَ هذه الآيَةَ»:

---

(١) انظر: «الدر المصون» (١/ ٩٣)، ولم أجده في «البحر».

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ١١٣).

(٣) انظر: «معالم أصول الدين» للفخر الرازي (ص ٢٥).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٨٦).

أخرجه سعيدُ بن منصورٍ في «سننه»، وأحمَدُ بن منيعٍ في «مسنده»، والحاكمُ في «مستدركه» وصحَّحَه[1].

﴿وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾؛ أي: يُعدِّلون أركانَها ويحفظونَها من أنْ يقعَ زيغٌ في أفعالها، من أقام العُودَ: إذا قَوَّمه.

أو: يُواظِبون عليها، مأخوذٌ من قامَتِ السُّوقُ: إذا نَفَقَتْ، وأَقَمْتُها: إذا جَعَلْتَها نافقةً؛ قال:

أقامَـتْ غزالـةُ سُـوقَ الضِّرابِ لأهـلِ العراقَيْنِ حَـوْلاً قميطا[2]

فإنه إذا حُوفِظَ عليها كانت كالنَّافِقِ الذي يُرغَبُ فيه، وإذا ضُيِّعت[3] كانت كالكاسِد المرغوبِ عنه.

أو: يشمِّرون[4] لأدائها من غيرِ فُتورٍ وَلَا تَوَانٍ، من قولهم: قام بالأمر وَأقامه: إذا جدَّ فيه وتجلَّد، وضدُّه: قَعَد عن الأمر وتقاعَدَ.

أو: يؤدُّونها، عبَّر عن الأداء بالإقامةِ لاشتمالها على القيامِ، كما عبَّر عنها بالقنوتِ والركوعِ والسُّجودِ والتسبيحِ.

---

(١) رواه الحاكم في «المستدرك» (٣٠٣٣) وصححه، وسعيد بن منصور في «سننه» (١٨٠ ـ تفسير)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ٣٦)، وابن منده في «الإيمان» (٢٠٩)، وعزاه المصنف في «الدر المنثور» (١/ ٦٥) إلى أحمد بن منيع.

(٢) البيت لأيمن بن خريم كما في «شرح القصائد السبع الطوال» لابن الأنباري (ص: ٥٢١)، ودون نسبة في «غريب القرآن» لابن قتيبة (ص: ٣١)، و«الكشاف» (١/ ٤٠). قال الزمخشري: أي: أدامت امرأةُ شبيبٍ الخارجيِّ أمرَ الحرب وضرب السيوف حولاً تامًّا، ومنه قولُه تعالى: ﴿إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآئِمًا﴾ [آل عمران: ٧٥]؛ أي: مُواظِباً على التَّقاضي.

(٣) في (خ): «أضيعت».

(٤) في (خ): «يتشمرون».

والأولُ أظهرُ لأنه أشهرُ، وإلى الحقيقةِ أقربُ وأَفْيَدُ لتضمُّنه التنبيهَ على أن الحقيقَ بالمدحِ[1] مَن راعَى حدودَها الظاهرةَ من الفرائضِ والسُّنن، وحقوقَها الباطنةَ من الخشوع والإقبالِ بقَلْبِه على اللهِ تعالى، لا المصَلُّون الذين هم عن صَلَاتهم سَاهون، ولذلكَ ذكر في سيَاق المدحِ: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [النساء: ١٦٢]، وفي مَعْرِضِ الذمِّ: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ﴾ [الماعون: ٤].

والصَّلاةُ: (فَعَلةٌ) من صَلَّى: إذا دَعَا، كالزكاة من زكَى، كُتِبَتَا بالواوِ على لفظِ المفخَّم، وإنّما سمِّي الفعلُ المخصُوصُ بها لاشتمالِه على الدعاءِ.

وقيل: أصلُ (صلَّى): حرَّك الصَّلَوَين؛ لأنَّ المصلِّيَ يفعلُه في ركوعِه وسجودِه، واشتهارُ هذا اللَّفظِ في المعنَى الثاني مع عَدَم اشتهارِه في الأوَّلِ لا يَقدحُ في نقله عنه[2]، وإنَّما سُمِّي الدَّاعي مُصَلِّيًا تشبيهاً له في تخشُّعِه بالرَّاكعِ وَالسَّاجد.

قوله: «﴿وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾؛ أي: يُعدِّلونَ أركانَها ويحفظونَها مِن أَنْ يقعَ زَيْغٌ في أفعالِها»:

قال الطيبيُّ: وعلى هذا فهو استِعارَةٌ تبعيَّةٌ، شبَّهَ تعديلَ المُصلِّي أركانَ الصَّلاةِ وحِفظَها من أن يقعَ فيها زيغٌ بتَقويمِ الرجل العُودَ المُعْوَجَّ فقيل: يقيمونَ، وأريدَ: يُعدِّلونَ[3].

---

(١) في (خ): «بالحمد».

(٢) قوله: «واشتهارُ هذا اللَّفظِ في المعنَى الثاني مع عَدَم اشتهارِه في الأوَّلِ لا يَقدحُ في نقله عنه»؛ يعني: أن اشتهار لفظ الصلاة في فعل الأركان المعلومة والهيئات المخصوصة لا يقدح في كونه منقولاً عن معناه الأصلي اللغوي وهو تحريك الصلوين. انظر: «حاشية شيخ زاده على البيضاوي» (١/ ١٨٦).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٨٩).

قوله: «مِن أقامَ العودَ: إذا قوَّمَه»:

قال الشَّريفُ: القيامُ في أصلِ اللغةِ هو الانتِصابُ، والإقامَةُ إفْعالٌ منه، والهمزَةُ للتَّعدِيَةِ، فمَعنى أقامَ الشَّيْءَ: جعلَهُ قائِمًا؛ أي: مُنتَصِبًا، ثمَّ قيل: أقامَ العودَ: إذا قوَّمَه؛ أي: سوَّاه وأزالَ اعوِجاجَه فصارَ قَوِيمًا شِبْهَ القائمِ، ثم استُعيرَت الإقامَةُ مِن تَسوِيَةِ الأَجسامِ التي صارَتْ حقيقةً فيها لتَسوِيَةِ المعاني كتَعديلِ أركانِ الصَّلاةِ على ما هو حَقُّها، وإنَّما لم تُجعَل استعارَتُها مِن تَحصيلِ القِيامِ في الأجسامِ بَل مِن تَسوِيَتِها رعايَةً لزيادَةِ المُناسبَةِ بينَ المَعاني[1].

هذا، وقَد قيلَ: الإقامَةُ بمعنى التَّسوِيَةِ حَقيقَةٌ في الأعيانِ والمعاني، فلا حاجةَ حيئئذٍ إلى الاستِعارةِ.

قولـه: «أو يُواظِبـونَ عليها، مِن قامَت السُّـوقُ: إذا نَفَقَت، وأَقَمْتُهـا: إذا جَعلْتُها نافِقَةً»:

قال الطِّيبيُّ: فعلى هذا هو كِنايَةٌ تَلويحِيَّةٌ: عبَّرَ عَن المواظبَةِ والدَّوامِ بالإقامَةِ؛ فإنَّ إقامَةَ الصَّلاةِ بمعنى تَعديلِ أَركانِها وحِفظِها مِن أَنْ يقعَ زَيْغٌ في فرائِضِها مُشعِرَةٌ بكونِها مَرغوبًا فيها، وإضاعَتُها وتَعطيلُها يَدلُّ على ابتذالِها[2]؛ كالسُّوقِ إذا شُوهِدَت قائمَةً دلَّتْ على نَفَاقِ سِلعَتِها، ونَفاقُها يدلُّ على تَوجُّهِ الرَّغَباتِ إليها، وتَوجُّهُ الرَّغباتِ يَستدعي الاستدامَةَ، بخلافِها إذا لم تَكُن قَائمةً، فعلى هذا المرادُ مِن قوله: «مِن قامت السُّوق»؛ أي: مِن بابِ قامَت السُّوقُ، لا أنَّه مَنقولٌ مِن «قامَت السُّوقُ»[3].

وقال الشَّـريفُ: نَفاقُ السُّـوقِ كانتصابِ الشَّـخصِ في حُسـنِ الحالِ والظُّهورِ

---

(١) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ١٢٩).

(٢) في النسخ: «انتثالها»، والمثبت من «فتوح الغيب».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٨٩ـ ٩٠).

التَّـامِّ، فاسـتُعملَ القِيامُ فيـه والإقامَةُ [في] إنفاقهـا؛ أي: جعلِها نافِقَةً، ثمَّ اسـتُعِيرَت منـه للمُداومَةِ على الشَّـيءِ، فـإنَّ كلًّا مِن الإنفـاقِ والمُداومَةِ يجعَـلُ مُتعلّقَهُ مَرغوبًا متنافَسـاً[1] فيه مُتوجَّهًا إليه[2].

قال: وقد أُورِدَ عليه أنَّ هذه المُشابهةَ خَفِيَّةٌ جدًّا، وأيضاً الأصلُ ـ أعني: أقامَ السُّوقَ ـ مجازٌ فالتجوُّزُ عنه ضعيفٌ.

ودُفِعَ الأوَّلُ بالحَملِ على المجازِ المُرسَلِ بعلاقَةِ اللُّزومِ، فإنَّ الإنفاقَ يَستلزِمُ المداومَةَ عادةً، والثاني: بأنَّهُ صارَ بمنزِلَةِ الحَقيقَةِ[3].

وقال الشَّيخُ أكمَلُ الدِّينِ: قد اعتُرِضَ على هذا الوَجهِ بأنَّهُ مَجازٌ، والعلاقَةُ غيرُ مُطَّرِدَةٍ؛ لأنَّ الدَّوامَ لا يَستلزِمُ النَّفاقَ ولا العَكْسَ.

والجَوابُ: أنَّ في تَعليلِ المُصنِّفِ مَدفعًا لذلك، وهو أنَّه استعارَةٌ وهي تَستَدْعي التَّشبيهَ، وقد بَيَّنَ وَجهَه بأنَّهُ الرَّغبَةُ، فإنَّ الدَّوامَ على الشَّيءِ بدونِ الرَّغبةِ فيه لا يتحقَّقُ؛ كما أنَّ النَّفَاقَ في الأسواقِ لا يَتحقَّقُ إلا بالرَّغَباتِ[4].

قوله: «قال:

أَقامَـتْ غَزالَـةُ سُـوقَ الـضِّرابِ لِأهـلِ العِراقَـيْنِ حَـوْلًا قَمِيطَـا»

غَزَالَةُ: امرأةُ شَبِيبٍ الخَارجيِّ؛ لمَّا قتلَهُ الحَجَّاجُ خرجَت عليه وحارَبَتْهُ سنَةً كاملَةً[5].

---

(١) في (ز): «متنافقاً»، وفي (س) و(ف): «متناف». والمثبت من «حاشية الجرجاني».

(٢) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ١٢٩).

(٣) المصدر السابق (١/ ١٢٩ ـ ١٣٠).

(٤) «حاشية البابرتي على الكشاف» (و٣١/ ب).

(٥) شبيب بن يزيد بن نعيم الشيباني الخارجي، خرج بالموصل فبعث إليه الحجاج خمسة قواد، فقتلهم =

والضِّرابُ: المُضارِبَةُ بالسُّيوفِ، والعِراقان: البَصرَةُ والكُوفَةُ، والقَمِيط: التامُّ؛ أي: هذه المرأَةُ دامَت على الحَرْبِ حَوْلًا كامِلًا تامًّا، والبَيتُ مِن قَصيدَةٍ طَويلَةٍ لأيمن بن خريمٍ الصَّحابيِّ رضيَ الله عنه[1] أولُها:

أَبـى الجُبنـاءُ مِـن أَهـلِ العِـراقِ ... عَـلى اللهِ والنَّـاسِ إلا قُسـوطَا

أَيـهـزِمُـهُـم مـائـتـا فـارسٍ ... مِـن السَّـافكينَ الحـرامَ العَبِيطَـا

وخمسـونَ مِـن مَارقـاتِ النِّسَـاء ... يَجُـرُزْنَ[2] للمَندبـاتِ المُروطـا

وهُـمْ مائتـا ألـفِ ذِي قونَـسٍ ... يئـطُّ العِراقـانِ مِنْهُـم أَطيطـا

رأيْـتُ غزالَـةَ إذ طرَحَـتْ ... بمكَّـةَ هودَجَهـا والغَبِيطـا[3]

= واحداً بعد واحد، وكانت امرأته غزالة من الشجاعة والفروسية بالوضع العظيم مثله، هرب الحجاج منها ومنه، فعيره بعض الناس بقوله:

أسـد علـي وفـي الحـروب نعامـة ... فتخـاء تنفـر مـن صفيـر الصافـر

هـلا بـرزت إلـى غزالـة فـي الوغى ... بـل كان قلبـك فـي جناحـي طائـر

انظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (٢/ ٨٢٠).

(١) أيمن بن خريم بن أخرم بن شداد، من بني أسد بن خزيمة، يقال: إنه أسلم يوم الفتح وهو غلام يافع، قال له مروان بن الحكم: ألا تتبعنا على ما نحن فيه؟ فقال: إن أبي وعمي شهدا بدراً، وإنهما عهدا إلي ألا أقاتل رجلاً يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ﷺ، فإن جئتني ببراءة من النار، فأنا معك، ثم خرج وهو يقول:

ولسـت بقاتـل رجـلاً يصلي ... على سـلطانِ آخر مـن قريش

لـه سـلطانه وعلـي وزري ... معـاذ الله مـن سـفه وطيـش

انظر: «الاستيعاب» لابن عبد البر (١/ ١٢٩)

(٢) في «أنساب الأشراف»: «يجررن».

(٣) الغبيط: الرحل، وهو للنساء يشد عليه الهودج، والجمع غبط، انظر: «الصحاح» للجوهري مادة (غ ب ط).

سَــمَت للعِراقَــيْنِ مِــن ســومِها فلاقَـى العِراقـانِ منهـا البَطِيطـا[1]
ألا يتَّقِــي اللهَ أهــلُ العِــرا ق إذ قلَّــدُوا الغانِيَــاتِ السُّــموطَا
وخَيْــلُ غَزالَــةَ تَعْتَامُهُــم فتَقتــلُ كَهْـلَ الوفـاءِ الوَسـيطا[2]
وخَيْــلُ غزالَــةَ تحْـوي النِّهـاب وتَسْبِي السَّـبايا وتَجْبِـي النَّبيطَـا

وهي طويلةٌ جداً[6].

قوله: «أو يَتشمَّرُون لأدائِها مِن غيرِ فُتورٍ ولا تَوانٍ، مِن قولهم: قامَ بالأمرِ..» إلى آخرِه:

قال الطيبيُّ: (يُقيمونَ) على الوُجوه مُسنَدٌ إلى المصلِّي مُطلقًا، وعلى هذا الوَجهِ مُسندٌ إلى المصلِّي باعتبارِ أنَّ المُصلِّيَ إذا أقامَ الصَّلاةَ كانت قائِمَةً هي، على نحوِ: (نَهارُهُ صائِمٌ ولَيلُه قائِمٌ) ألا ترى إلى قولِه: «مِن غَيرِ فُتورٍ» فإنه لا يقال: (نهارُهُ صائِمٌ) إلا لِمَن صامَ الدَّهرَ كلَّهُ، ولا: (ليلُه قائِمٌ) إلا لِمَن لا يَنامُ فيه[7].

وقال الشَّيخُ أكمَلُ الدينِ: اعترِضَ على هذا الوَجهِ بأنَّهُ مَجازٌ والعلاقَةُ غيرُ مُطَّردَةٍ، وبأنَّه ليسَ على ظاهرِه؛ لأنَّ القائمَ بالأَمرِ هو المُتَشمِّرُ لا مُقيمُه، وهنا ليس كذلك، اللهمَّ إلا أَن تُجعَلَ الصَّلاةُ مُتشمِّرَةً لكونِ فاعلِها كذلك مِن بابِ (جَدَّ جِدُّهُ)، ولا يَخفى بعدُه عن الفَهم.

---

(١) البطيط: العجب، انظر: «المنتخب من كلام العرب» لكراع النمل (ص ٣٤٧)، و«المحكم» لابن سيده (٩/ ١٣٧).

(٢) في «أنساب الأشراف»: «فتقتل من كان منهم وسيطا».

(٦) انظر: «أنساب الأشراف» للبلاذري (٨/ ٣٦).

(٧) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٩١).

قال: والجوابُ أنَّ بابَ (جَدَّ جِدُّهُ) مفتوحٌ في الكلامِ[١].

وقال الشَّريفُ: قامَ بالأَمرِ؛ أي: اجتهَدَ في تَحصيلِه وتجلَّدَ فيه بلا تَوانٍ، وحَقيقَتُه: قامَ مُلْتَبِسًا بالأمرِ، والقيامُ به يَدلُّ على الاعتِناءِ بشأنِه ويلزَمُه التَّجلُّدُ والتَّشمُّرُ، فأُطلِقَ القيامُ على لازمِه، ومنه: قامَت الحربُ على ساقِها: إذا التَحمت واشتَدَّت كأنَّها قامَتْ وتشمَّرَت لسَلْبِ الأَرواحِ وتَخريبِ[٢] الأبدانِ.

واعتُرِضَ عليه: بأنَّ الإقامَةَ إذا كانَت مَأخوذَةً مما ذُكِرَ كانَ مَعناها على قياسِ التَّعدِيَة جعلَ الصَّلاةِ مُتجلِّدَةً مُتشمِّرَةً، لا كونَ المُصلِّي مُتشمِّرًا في أدائِها بلا فُتورٍ عنها كما ذكرَه، وأيضاً وَصفَ الصَّلاةَ بالتَّجلُّدِ والتَشمُّرِ، والتَّجلُّدُ إنَّما يَصِحُّ إذا وُصِفَت بما هو لِفاعِلِها على قياسِ (جَدَّ جِدُّهُ) ولا يَخفى بُعدُه.

قال: وليسَ لك أَنْ تقولَ: الباءُ في «قامَ بالأَمرِ» للتَّعدِيَةِ، فالمُستعمَلُ بمَعنى التَّجلُّدِ والاجتهادِ هو الإقامَةُ في الحَقيقَةِ؛ لأنَّ قَولهم في ضِدِّه: (قعدَ عَن الأمرِ) و(تقاعَدَ عنه) يُبطِلُه، وأيضاً القِيامُ يُناسِبُ التَّشمُّرَ لا الإقامَةَ كما أنَّ القُعودَ يُلائِمُ الكَسَلَ لا الإقعادَ[٣].

قوله: «أو يُؤدُّونَها»: عبَّرَ عَن أدائِها بالإقامَةِ لاشتمالِها على القِيامِ، كما عبَّرَ عَنْها بالقُنوتِ والرُّكوعِ والسُّجودِ والتَّسبيحِ[٤].

قال بعضُ أربابِ الحواشي: هذا بَعيدٌ؛ لأنه قالَ هنا: ﴿وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ فذكرَ اسمَ الصَّلاةِ مع إقامَتِها، وأما في تلك الأماكنِ فلَم يَذكُر مَعها اسمَ الصَّلاةِ.

---

(١) «حاشية البابرتي على الكشاف» (و٣١/ ب).

(٢) في (ز): «وتمزيق».

(٣) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ١٣٠).

(٤) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٧٩).

وقال الشَّيخُ أكمَلُ الدِّينِ: قيلَ: إنَّه على هذا مَجازٌ من بابِ ذكرِ الجُزءِ وإرادَةِ الكُلِّ؛ لأنَّ القِيامَ في الصَّلاةِ جزءٌ مِن الصَّلاةِ، وفيه نظرٌ؛ لأنَّ الجُزءَ لا يَستلزِمُ الكُلَّ فلا يَكونُ مَجازًا، والجَوابُ: أنَّ المُرادَ القِيامُ في الصَّلاةِ وهو يَستلزِمُها قَطعًا[1].

وقال الشَّريفُ: إن أرادَ أنَّ القِيامَ يُطلَقُ على الصَّلاةِ لكونِه بعضَ أركانِها ثمَّ يُؤخَذُ منه الإقامَةُ، وَرَدَ عليه: أنَّ الهمزةَ إن جُعِلَت للتَّعديَةِ كان مَعنى الإقامَةِ جَعلَ الصَّلاةِ مُصلِّيَةً، وإن جُعِلَت للصَّيرورةِ كان مَعنى أقامَ: صارَ ذا صَلاةٍ، فلا يَصِحُّ ذكرُ الصَّلاةِ معه إلا بجعلِها مَفعولًا مُطلَقًا، والكلُّ ممَّا لا يَرتضيهِ طَبعٌ سَليمٌ.

وإن أرادَ أنَّ القِيامَ لَمَّا كانَ رُكنًا مِنها كانَ فِعلُه وإيجادُه ـ أعني: الإقامَةَ ـ رُكنًا لها أيضًا، توجَّه عليه أنَّ رُكنَها فعلُ القِيامِ بمعنى تَحصيلِ هيئةِ القِيامِ في حالِ الصَّلاةِ، لا بمعنى تَحصيلِها في الصَّلاةِ وجَعلِها قائمَةً.

فإن قيلَ: لعلَّهُ أرادَ أنَّ القِيامَ جُزءٌ مِنها فيكونُ إيجادُه ـ أي: الإقامَةِ ـ جُزْءًا مِن إيجادِ جميعِ أَجزائِها الذي هو أَداؤُها فعبَّرَ عَن أدائِها بجزئِه.

قلت[2]: فمعنى (يقيمون) حينئذٍ: يُؤدُّونَ الصَّلاةَ، فيُحتاجُ في ذكرِ الصَّلاةِ مَعه إلى ارتكابِ كونِها مَفعولًا مُطلَقًا، ولا إشكالَ في استعمالِ قَنَتَ أو رَكَعَ أو سَجَدَ أو سَبَّحَ بمعنى صلَّى إذ لا يُذكَرُ مَعها الصَّلاةُ، انتهى[3].

تنبيه: قال الشَّيخُ أكمَلُ الدِّينِ في هذه الوُجوهِ الأَربعَةِ: يعني: أنَّ الإقامَةَ تجيءُ لِمَعانٍ، وأنَّ المذكورةَ هاهنا يجوزُ أن تكونَ واردةً على جميعِ ما وردَ فيه الإقامَةُ على

(١) «حاشية البابرتي على الكشاف» (و٣١/ ب).

(٢) في (ز): «قلنا».

(٣) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ١٣٠).

سبيلِ البَدَلِ عند مَن لا يُجَوِّزُ عمومَ المُشترَكِ، وعلى سبيلِ الشُّمولِ عندَ مَن يُجوِّزُه.

قال: وهذا الذي ذَكرْتُه مِن أنَّهُ مُستعمَلٌ في الجميعِ سالِمٌ عن جميعِ ما تقدَّمَ إيرادُه.

قال: ولو جعلَ المُصنِّفُ إقامَةَ الصَّلاةِ عِبارَةً عَن جعلِها قائمَةً ـ أي: حاصِلَةً في الخارجِ، فإنَّ القِيامَ بهذا المعنى أيضاً شائِعٌ في الاستعمالِ كما في قولهم: (الشَّيءُ إمَّا قائِمٌ بنفسِه أو بِغيرِه) ـ كانَ أسلَمَ[1].

وقال الشَّريفُ: ذكرَ بَعضُهم أنَّ الإقامَةَ تُستَعمَلُ بمعنى جَعْلِ الشَّيءِ قائمًا في الخارجِ؛ أي: حاصِلاً فيه، فإنَّ القِيامَ بمعنى الحُصولِ في الخارجِ شائِعٌ في الاستِعمالِ، ومِنه: القَيُّومُ وهو الحاصِلُ بنَفسِه المُحصِّلُ لِغَيرِه[2]، ومِنه: القِوامُ لِمَا يُقامُ به الشَّيءُ؛ أي: يحصلُ، فنحوُ: ﴿أَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [الأنعام: ٧٢] مِن الإقامَةِ بهذا المعنى؛ أي: حَصِّلُوها وائتوا بها على الوَجهِ المُجزِئ شَرعًا، وهو مَعنى الأَداءِ[3].

فَذْلَكةٌ: قال الطِّيبيُّ: تحريرُ هذا المقامِ: أنَّ قولَه ﴿وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ ليسَ على ظاهِرِه، فهو إمَّا استِعارَةٌ تَبَعيَّةٌ، أو كِنايَةٌ عن الدَّوامِ مِن قامَت السُّوقُ: إذا راجَتْ ونَفَقَت؛ لأنَّ نَفاقَها مُشعِرٌ بتوجُّهِ الرَّغباتِ إليها، وهو يَدُلُّ على المُحافظَةِ وهي على الدَّوامِ، أو مَجازٌ في الإسنادِ، وهو إمَّا بمَعنى: يَجعلونَ الصَّلاةَ قائمَةً، فيفيدُ التَّجلُّدَ والتَّشمُّرَ وأنَّها مُؤادَّةٌ مع وفورِ رَغبَةٍ ومَزيدِ نشاطٍ كقولِهم: (قامَت الحَرْبُ على ساقِها)، أو بمعنى: يُوجِدونَ القيامَ فيها؛ أي: يَقومونَ فيها، فأُسنِدَ القيامُ إليها

---

(١) «حاشية البابرتي على الكشاف» (و٣١/ ب).

(٢) قال البيضاوي في «تحفة الأبرار» (٢/ ٥٣): «القيوم فيعول بني للمبالغة، ومعناه: القائم بنفسه المقيم لغيره، وهو على الإطلاق والعموم لا يصح إلا لله تعالى».

(٣) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ١٣٠).

علـى المَجـازِ، فيُفيدُ أَنَّهُـم يُؤَدُّونَها مِن بـابِ إطلاقِ مُعظَمِ الشَّـيءِ علـى كُلِّه[١].

قوله: «والأَوَّلُ أظهَرُ»:

هو الوارِدُ عن ابنِ عبَّاسٍ، أخرجَه ابن جريرٍ وابنُ أبي حاتمٍ مِن طرقٍ عنه[٢].

قال الشَّريفُ: لَمَّا كان ﴿يُقيمونَ الصَّلاةَ﴾ في مَعرِضِ المدحِ بلا دلالَةٍ على إيجابٍ كانَ حَملُه على تَعديلِ أَركانِها كَما قَرَّرَه أَوَّلاً أَوْلى، فإنَّهُ المُناسِبُ لتَرتيبِ الهُدى الكامِلِ والفَلاحِ التامِّ الشَّامِلِ[٣].

وقال الرَّاغبُ: إقامَةُ الصَّلاةِ: تَوفيَةُ حُدودِها وإدامَتُها، وتَخصيصُ الإقامةِ فيه تَنبيهٌ على أَنَّه لم يُرِد إيقاعَها فَقَط، ولهذا لم يُؤمَرْ بالصَّلاةِ ولم يُمدَحْ بها إلا بلَفظِ الإقامَةِ نحو ﴿وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [النساء: ١٦٢] ولم يَقُل: المصلِّينَ إلا في المنافقينَ حيثُ قال: ﴿فَوَيۡلٌ لِّلۡمُصَلِّينَ ۝٤ ٱلَّذِينَ هُمۡ عَن صَلَاتِهِمۡ سَاهُونَ﴾ [الماعون: ٤ ـ ٥]، ومِن ثَمَّ قيل: المُصلُّونَ كَثيرٌ والمُقيمونَ لها قليلٌ، كما قال عُمَرُ رضي الله عنه: الحاجُّ قليلٌ والرَّكْبُ[٤] كثيرٌ، وكثيرٌ مِن الأفعالِ التي حَثَّ الله على تَوفِيَةِ حَقِّهِ ذَكَرَه

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٩١).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٢٤١)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٧٤)، من طريق عكرمة أو سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: أي: يقيمون الصلاة بفرضها.

وفي رواية للطبري من طريق الضحاك عن ابن عباس قال: إقامة الصلاة: تمامُ الرُّكوع والسُّجود، والتِّلاوةُ والخشوعُ، والإقبال عليها فيها.

(٣) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ١٣١).

(٤) في (س) و(ف): «والراكب»، والمثبت من (ز) و«تفسير الراغب»، ومثله في «إحياء علوم الدين» (١/ ٢٦٣) لكن جعله من قول ابن عمر لا من قول أبيه.

بلفظِ الإقامَةِ نحو: ﴿وَلَوۡ أَنَّهُمۡ أَقَامُواْ ٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَ﴾ [المائدة: ٦٦] ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلۡوَزۡنَ بِٱلۡقِسۡطِ﴾ [الرحمن: ٩]، انتهى[١].

واختارَ الإمامُ الوَجهَ الثَّانيَ وقال: الأَوْلى حَمْلُ الكَلامِ على ما يَحصُلُ مَعه الثَّناءُ العَظيم، وذلك لا يَحصُلُ إلا إذا حَمَلْنا الإقامَةَ على إدامَةِ فِعلِها مِن غَيرِ خَلَلٍ في أركانِها وشَرائِطِها[٢].

قال الطيبيُّ: وهذا أَوْلَى مِن قَوْلِ القاضي؛ لِمَا مَرَّ في تَقريرِ الكِنايَةِ فإنَّها جامِعَةٌ لجَميعِ المعاني المطلوبَةِ فيها[٣].

قوله: «والصَّلاةُ فَعَلَةٌ»:

قال الشيخ أكمَلُ الدِّينِ: يعني مَفتوحَ العَيْنِ، قُلِبَت الواوُ ألفًا لتحرُّكِها وانفتاحِ مَا قبلَها[٤].

قوله: «كُتِبَتا بالواوِ على لَفظِ المُفخِّم»:

الطيبيُّ: قيل: التَّفخيمُ على ثلاثةِ أَوجُه: تركُ الإمالَةِ، وإخراجُ اللامِ مِن أسفَلِ اللسانِ كما في اسمِ الله، والإمالَةُ إلى الواوِ كما في اسمِ الصَّلاةِ[٥].

قال الشيخُ سَعدُ الدينِ: وهو المرادُ هنا، قال: وقوله: «المُفخِّم» بكسرِ الخاءِ.

وقال الشَّريفُ: أرادَ بالتَّفخيمِ هنا: إمالَةَ الألفِ نحو مخرجِ الواوِ، لا ما هوَ ضِدُّ الإمالَةِ أو ضِدُّ التَّرقيقِ[٦].

---

(١) انظر: «تفسير الراغب» (١/ ٨١)، و«فتوح الغيب» (٢/ ٩٢).

(٢) انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٢٧٤)، وانظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٩٢) وعنه نقل المصنف.

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٩٢).

(٤) «حاشية البابرتي على الكشاف» (و٣١/ ب).

(٥) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٩٣).

(٦) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ١٣١).

وقال الشيخُ أكمَلُ الدينِ: التَّفخيمُ هنا ضِدُّ التَّرقيقِ[١].

قوله: «وقيل: أصلُ صَلَّى حَرَّكَ الصَّلَا»:

هو واحِدُ الصَّلَوَينِ، وهما العَظمانِ النَّاتِئانِ في أعالي الفَخِذَينِ، يقال: ضربَ الفَرَسُ صَلَويهِ بذَنَبِه؛ أي: عَن يَمينِه وشِمالِه.

قال الفارسيُّ: الصَّلاةُ مِن الصَّلَوَينِ؛ لأنَّ أَوَّلَ ما يُشاهَدُ مِن أَحوالِ الصَّلاةِ إنَّما هو تحريكُ الصَّلَوينِ للرُّكوعِ، فأما القيامُ فلا يختصُّ بالصَّلاةِ دونَ غيرِها، قال ابن جني: هو[٢] حَسَنٌ[٣].

وهذا القولُ هو الذي اختارَهُ صاحِبُ «الكشاف»[٤]؛ لأنَّ غالِبَ اعتمادِه في الأَعاريبِ والاشتقاقاتِ على كُتُبِ الفارسيِّ وابنِ جني، ولهذا وَجَبَ النَّظرُ[٥] فيها على النَّاظرِ في «الكشَّافِ» وهذا التَّفسيرُ المُختصرُ منه.

والمُصنِّفُ ضَعَّفَه واختارَ أنَّ الصَّلاة مَنقولَةٌ مِن صَلَّى بمعنى دَعا، ووافَقَه المُحقِّقونَ قبلَه وبعدَه.

قال الإمامُ فَخر الدينِ: هذا الاشتِقاقُ ـ يَعني: الذي قالَه الفارسيُّ ـ يُفضي إلى الطَّعنِ في كَوْنِ القُرآنِ حُجَّةً؛ لأنَّ الصَّلاةَ مِن أشهرِ الألفاظِ، واشتقاقُه مِن تَحريكِ الصَّلَوينِ مِن أَبعَدِ الأَشياءِ مَعرِفَةً، ولو جَوَّزْنا ذلك ثمَّ إنَّهُ خَفِيَ واندرَسَ بحيثُ لا يعرِفُهُ إلا الآحادُ لجازَ مِثلُه في سائرِ الألفاظِ، ولو جازَ لَمَا قَطَعْنا بأنَّ مُرادَ اللهِ

---

(١) «حاشية البابرتي على الكشاف» (و٣١/ ب).

(٢) في (ز): «وهو».

(٣) انظر: «المحتسب» (١/ ١٨٧)، و«فتوح الغيب» (٢/ ٩٤) وعنه نقل المصنف.

(٤) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٧٩ ـ ٨٠).

(٥) في (س): «النطق».

مِـن هـذه الألفاظِ مـا يتبـادَرُ أفهامُنا إليه، بل لعـلَّ المُرادَ تلـك المعاني المُندرِسَـةُ[١].

قال الطِّيبيُّ: وأجابَ القاضي: أنَّ اشتهارَ اللفظِ في المعنى الثَّاني مع عدمِ اشتهارِه في الأوَّلِ لا يقدَحُ في نَقلِه[٢].

وقال الشَّريفُ: في هذا الاشتقاقِ ضَعفٌ مِن وَجهينِ:

الأولُ: أنَّ الاشتقاقَ ممَّا ليسَ بحَدَثٍ قليلٌ.

الثاني: أنَّ الصَّلاةَ بمعنى الدُّعاءِ شائِعَةٌ في أشعارِ الجاهليَّةِ[٣]، ولم يَرِد عَنهم إطلاقُها على ذاتِ الأركانِ، بل ما كانوا يَعرِفُونها فأنَّى يُتَصوَّرُ لهم التجوُّزُ عنها، فالصَّوابُ ما ذهبَ إليه الجمهورُ مِن أنَّ لفظَ الصَّلاةِ حَقيقَةٌ في الدُّعاءِ مَجازٌ لُغَوِيٌّ في الهيئاتِ المَخصوصَةِ المُشتمِلَةِ عليه[٤].

---

(١) انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٢٧٥)، و«فتوح الغيب» (٢/ ٩٤)، وعنه نقل المصنف.

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٩٤).

(٣) من ذلك قول الأعشى:

وصهبـاء طـاف يهوديهـا ... وأبرزهـا وعليهـا ختـم

وقابلهـا الريـح في دنهـا ... وصـلى عـلى دنهـا وارتسم

وقـد ورد فـي السـنة النبويـة أيضـاً من ذلك قولـه ﷺ: «إذا دعـي أحدكم إلـى طعام فليجـب فإن كان مفطـراً فليـأكل وإن كان صائمـاً فليصل» رواه مسـلم (١٤٣١)، وانظر: «غريـب الحديث» لأبي عبيد (١/ ١٧٨).

(٤) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ١٣١). قال أبو هلال العسكري في «معجم الفروق اللغوية» (ص: ٥٢): الاسم الشرعي: ما نقل عن أصله في اللغة، فسمى به فعل أو حكم حدث في الشرع، نحو: الصلاة، والزكاة، والصوم، والكفر، والإيمان، والإسلام، وما يقرب من ذلك، وكانت هذه أسماء تجري قبل الشرع على أشياء، ثم جرت في الشرع على أشياء أخر، وكثر استعمالها حتى صارت حقيقة فيها، وصار استعمالها على الأصل مجازاً، ألا ترى أن استعمال الصلاة اليوم في =

قوله: «وإنَّما سُمِّيَ الدَّاعي مُصَلِّيًا...» إلى آخره: هو مِن تتمَّةِ القولِ الثَّاني.

قال الطِّيبيُّ: كأنَّه جوابٌ عَن سُؤالِ سائلٍ: أنَّ الدَّاعِيَ يُسمَّى مُصلِّيًا وهو لا يُحرِّكَ الصَّلَوينِ[1]؟

﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ﴾ (الرِّزق) في اللُّغة: الحظُّ، قال اللهُ تعالى: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢][2]، والعُرْفُ خصَّصَه بتخصيصِ الشيءِ بالحَيَوانِ[3] للانتفاعِ به وتمكينِه منه[4].

والمعتزلةُ لمَّا استحالوا من الله تعالى أن يمكِّنَ من الحرام ـ لأنه مَنَع من الانتفاعِ به وأَمَر بالزَّجر عنه ـ قالوا: الحرامُ ليس برِزْقٍ[5]، أَلَا ترى أنه تعالى أَسْنَد الرِّزقَ هاهنا إلى نفسِه إيذاناً بأنَّهم ينفقون الحلالَ الطِّلْق، فإنَّ إنفاقَ الحرام لا يُوجبُ المدحَ، وذمَّ المشركين على تحريمِ بعضِ ما رَزَقهم اللهُ عز وجل بقولِه تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَٰلًا﴾ [يونس: ٥٩].

= الدعاء مجاز، وكان هو الأصل.

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٩٤).

(٢) انظر: «مفردات القرآن» للراغب الأصفهاني (ص ٣٥١)، وزاد: أي: وتجعلون نصيبكم من النّعمة تحرّي الكذب.

(٣) قوله: «بالحيوان» صلة «تخصيص».

(٤) قوله: «وتمكينه» مجرور معطوف على «تخصيص». انظر: «حاشية شيخ زاده على البيضاوي» (١/ ١٨٦). ووقع في (أ) و(خ): «وتمكينِه من الانتفاع به» بدل: «للانتفاع به وتمكينه منه».

(٥) في (أ): «قالوا الرزقُ لا يتناولُ الحرامَ».

وأصحابُنا[1] جعلوا الإسنادَ للتعظيم والتحريضِ على الإنفاق[2]، والذَّمَّ لتحريم ما لم يحرَّم، واختصاصُ (ما رزقناهُم) بالحلالِ للقرينة[3].

وتمسَّكوا لشُمولِ الرزقِ له بقوله ﷺ في حديثِ عمرِو بنِ قُرَّةَ: «لقد رَزَقكَ اللهُ طيِّبًا فاخْتَرْتَ ما حَرَّم اللهُ عليك مِن رزقِه مكانَ ما أحلَّ اللهُ لكَ مِن حلالِه».

وبأنه لو لم يكنْ رزقاً لم يكنِ المتغذِّي به طولَ عمرِه مرزوقاً، وليسَ كذلك لقولِه تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود: ٦].

وأَنْفقَ الشيءَ وأنفدَهُ أَخَوان، ولو استَقْرَيْتَ الألفاظَ وَجَدْتَ كلَّ ما فاؤُه نونٌ وعينُه فاءٌ دالًّا على معنى الذَّهابِ والخروج.

والظاهرُ من إنفاقِ ما رَزَقَهم الله[4]: صرفُ المالِ في سَبِيلِ الخيرِ فَرْضًا كان أو

---

(١) «وأصحابنا»؛ أي: الأشاعرة.

(٢) «جعلوا الإسناد»؛ أي: إسناد الرزق في قوله: ﴿رَزَقْنَٰهُمْ﴾ «للتعظيم»؛ أي: لتعظيم الرزق «والتحريض على الإنفاق» من الحلال الصرف منه، لا لتخصيص الرزق به. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٢٠).

(٣) قوله: «واختصاص (ما رزقناهم) بالحلال للقرينة» جواب ما يقال: فلمَ اختصَّ (ما رزقناهم) بالحلال؟ والقرينةُ: عطف ذلك على ما يُمدَح به من الإيمان بالغيب وإقام الصلاة؟

قال السعد التفتازاني: لا خفاء في أن المراد بـ (ما رزقنا) هو الحلال، لكن عند المعتزلة من جهةِ أن الحرام ليس برزقٍ، فالإسنادُ إلى الله تعالى للإشعار بأنه لا يكون إلا حلالاً؛ إذ القبائح لا تُسند إليه تعالى، وعندنا من جهةِ أن المدح والاتِّصاف بالتقوى إنما يكون في الإنفاق من الحلال، سيما عند التصريح بالإسناد إليه تعالى، فإنه ينصرف إلى الأفضل الأكمل، ففائدة الإسناد: الإعلامُ بأنهم ينفقون من الحلال ما هو من عظام المنائح. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٢٠).

(٤) في (أ) ونسخة في هامش (ت): «والظاهر من هذا الإنفاق».

نفلاً[١]، وَمَن فسَّره بالزكاةِ[٢] ذَكَر أفضَلَ أنواعه والأصلَ فيه، أو خصَّصه بها لاقترانِه بما هو شقيقُها.

وتقديمُ المفعولِ للاهتمامِ به والمحافظةِ على رؤوسِ الآي، وإدخالُ (مِن) التبعيضيَّةِ عليه للكفِّ عن الإسرافِ المنهيِّ عنه.

ويَحتمِلُ[٣] أنْ يُرادَ به الإنفاقُ من جميعِ المعاونِ[٤] التي مَنَحَهم اللهُ تعالى مِن النِّعَمِ الظّاهرةِ والباطنة، ويؤيِّدُه قولُه ﷺ: «إنَّ علماً لا يقالُ به ككنزٍ لا يُنْفَقُ منه».

وإليه ذَهَب مَن قال: ومما خصَصْناهم به من أنوارِ المعرفةِ يُفِيضُون.

قوله: «الرِّزقُ في اللغَةِ: الحَظُّ»:

الشيخ أكمَلُ الدين: الرِّزقُ في الأَصلِ مَصدَرٌ بمعنى الإخراجِ، وشاعَ في اللغَةِ أوَّلاً على إخراجِ حَظٍّ إلى آخرَ يُنتفَعُ به، ثم شاعَ استعمالًا وشَرعًا على[٥] إعطاءِ اللهِ الحيوانَ ما يَنتَفِعُ به، ويُستَعْمَلُ بمعنى المَرزوقِ، وحِينَئِذٍ يُطلَقُ على ما أَعطى اللهُ عَبدَه ومَكَّنَه مِن التَّصرُّفِ فيه وهو مَعنى المِلْكِ، وهو بهذا المعنى يُمكِنُ أن يُنفِقَ بَعضَهُ أو كُلَّهُ وعلى ما به قِوامُه وبقاؤُهُ منه خاصَّةً، وهو مَعنى الغِذاءِ، والمرادُ بالآية مَعنى الملكِ[٦].

---

(١) في (ت): «في سبيل الخير من الفرض والنفل»، وفي هامشها كالمثبت نسخة.

(٢) كتب تحتها في (ت): «أي: من صرفه عن ظاهره».

(٣) في (خ): «وجائز».

(٤) في (أ): «المعادن»، وبيض لها في (خ)، والمثبت من (ت). والمعاون: جمع معونة. «حاشية الشهاب» (١/ ٢٣٠)، و«حاشية القونوي على البيضاوي» (١/ ٤٨٧)، وأشار القونوي لما في النسخة (أ). وسيأتي عند السيوطي: «المعارف» وعليها شرح.

(٥) في (ز): «في».

(٦) «حاشية البابرتي على الكشاف» (و٣١/ ب).

قوله: «الطِّلْق» بكسرِ الطَّاء: الحَلالُ الصِّرفُ الطَّيِّبُ.

قوله: «وأصحابنا جعلوا الإسنادَ للتَّعظيم»:

قال الطِّيبيُّ: معناه: أنَّ الرِّزقَ وإن كانَ كلُّهُ مِن اللهِ لكنْ مِن شَرطِ ما يُضافُ إليه مِن الأفعالِ أَنْ يَكونَ الأفضلَ فالأَفضلَ، كما قالَ إبراهيمُ عليه السَّلام ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ [الشعراء: ٨٠] وقوله: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[1].

قوله: «وتمسَّكوا لشمولِ الرِّزقِ له بقولِه ﷺ في حديثِ عمرو بن قرَّةَ: لقد رَزَقك اللهُ طَيِّبًا فاخترتَ ما حرَّمَ الله عليك مِن رزقِه مكانَ ما أحلَّ اللهُ لك مِن حلاله»:

أخرجَه ابنُ ماجَه وأَبو نعيمٍ في «المعرفة» والدَّيلَمِيُّ في «مسند الفردوس»، مِن حديثِ صفوانَ بن أميَّةَ قال: كُنَّا عندَ رَسولِ اللهِ ﷺ، فجاءَهُ عمرو بن قرَّةَ فقال: يا رسولَ اللهِ! إنَّ اللهَ قد كَتَبَ عليَّ[2] الشِّقوَةَ، فلا أُراني أُرزَقُ إلا من دُفِّي بكفِّي، فائذنْ لي في الغِناءِ مِن غيرِ فاحشَةٍ، فقال: «لا آذَنُ لك ولا كرامَةَ، كذبتَ أي عَدُوَّ اللهِ، لقد رَزَقَكَ اللهُ حَلالًا طيِّبًا فاخترتَ ما حرَّمَ اللهُ عليكَ مِن رِزقِه مكانَ ما أَحلَّ اللهُ لك مِن حَلالِه»[3].

قوله: «وأَنْفَقَ الشَّيءَ وأَنفدَهُ أَخَوَان»:

قال القُطْبُ[4] في «الحاشية»: أي: بَينَهُما الاشتقاقُ الأكبَرُ، فإنَّ بَينَهُما

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٩٥).

(٢) في (س): «قدر علي».

(٣) رواه ابن ماجه (٢٦١٣)، وفي إسناده بشر بن نمير، قال الحافظ في «التقريب»: متروك متهم، ورواه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٥١٣٢)، وفي إسناده يحيى بن العلاء الرازي، قال عنه ابن معين والنسائي: متروك الحديث، انظر: «الكامل» لابن عدي (٩/ ٢٣)، وذكره الديلمي في «مسند الفردوس» (٧٧٦٠).

(٤) محمود بن مسعود بن مصلح الشيرازي، له حاشية على الكشاف في مجلدين لطيفين، توفي =

تَناسُبًا في التَّركيبِ، وفي المعنى لاشتمالِ كلٍّ مِنهُما على مَعنى الخُروجِ[(١)].

قوله: «ولو استقريتَ الألفاظَ وَجَدتَ ما يُوافِقُه في الفاءِ والعَينِ دالًّا على مَعنى الذَّهابِ والخُروجِ»:

قال القطبُ: كـ: نَفَر ونَفَزَ[(٢)] ونَفَس ونَفَعَ ونَفى.

زاد الشَّريفُ: ونَفَضَ ونَفَثَ وأمثالِها[(٣)].

قوله: «ومَن فَسَّرَه بالزَّكاةِ»: هو تفسيرُ ابن عباسٍ، أخرجَه ابنُ جريرٍ[(٤)].

وأخرجَ أيضًا عن ابنِ مَسعودٍ: أنَّها نفقَةُ الرَّجُلِ على أَهلِه[(٥)].

ولا مُنافاةَ بينَهما لأنَّ كُلًّا ذكرَ بعضَ أفرادِ النَّفَقَةِ.

قوله: «لاقترانِه بما هو شَقيقُها»:

أي: الصَّلاةِ مِن حيثُ إنَّهما أَمانٌ لِسائرِ العِباداتِ، ومِن حيثُ إنَّهما يُذكَرانِ مَعًا في القرآنِ.

قوله: «وتَقديمُ المفعولِ به»:

= سنة (٧١٠). انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (١٠/ ٣٨٦)، و«بغية الوعاة» (٢/ ٢٨٢)، و«كشف الظنون» (٢/ ١٤٧٧).

(١) ذكره العيني في «عمدة القاري» (١/ ٣١٧).

(٢) قال الأصمعي: نفز الظبي ينفز نفزاناً أي وثب، انظر: «الصحاح» للجوهري مادة (ن ف ز).

(٣) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ١٣٣).

(٤) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٢٤٣).

(٥) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٢٤٣، ٢٤٤).

قال الشَّريفُ: سُمِّيَ الجارُّ والمجرورُ مَفعولًا به تنبيهًا على أنَّه بحسبِ المعنى مَفعولٌ به؛ أي: بعضَ ما رزقناهُم يُنفِقُونَ[1].

قوله: «وإدخالُ (مِن) التَّبعيضيَّةِ عليهِ للكَفِّ عن الإسرافِ المنهيِّ عنه»:

تَبعَ في ذلك صاحبَ «الكشَّاف»[2].

وقد ذكرَ بعضُ أَربابِ الحواشي: أنَّ هذا الاعتزالَ، وأنَّهم يقولونَ: إنَّ (مِن) في الآيةِ للإشعارِ بأنَّه لا يَنبغي أَن يتصدَّقَ بجميعِ مالِه، بل يُبقي منه شَيئًا خَشيَةَ الإضاقَةِ[3] وعدمِ الصَّبرِ عليها، ونحن نقولُ: إنَّ (مِن) يُرادُ بها أن تكونَ النَّفقَةُ مِن الرِّزقِ الذي هو حَلالٌ دونَ الرِّزقِ الذي هو حَرامٌ، وأمَّا كراهيةُ إخراجِ المالِ كُلِّه للصَّدقَةِ فليسَ ممنوعًا مِنه على الإطلاقِ، فقَد تَصدَّقَ أبو بكرٍ رضي الله عنه بجميعِ مالِه ولم يُنكِرْهُ النبيُّ ﷺ[4] وإنَّما يُكرَهُ ذلك لِمَن لا يصبرُ على الإضاقَةِ[5]، انتهى.

قوله: «ويحتملُ أن يُرادَ به الإنفاقُ مِن جميعِ المعارِفِ..» إلى آخرِه:

قال الرَّاغِبُ: الرِّزقُ لَفظٌ مُشترَكٌ للحظِّ[6] الجاري تارةً، وللنَّصيبِ تارةً، ولِمَا يَصِلُ إلى الجوفِ ويُتغذَّى به، ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ محمولٌ على المباحِ؛ لأنَّهُ حَثٌّ على الإنفاقِ ومدحٌ لفاعلِهِ، ولأنَّهُ مُضافٌ إلى اللهِ تعالى.

---

(١) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ١٣٢).

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٨١).

(٣) في (ز): «شيئا خوف الفاقة وعدم».

(٤) رواه الترمذي (٣٦٧٥)، وقال: حديث حسن صحيح.

(٥) في (ز): «على الفاقة».

(٦) في «تفسير الراغب»: «للعطاء».

والإنفاقُ كما يكونُ مِن المالِ والنِّعَمِ الظَّاهرةِ يكونُ مِن النِّعَمِ الباطنَةِ كالعِلْمِ والقوَّةِ والجاهِ، والجودُ التَّامُّ بَذلُ العِلْمِ، ومَتاعُ الدُّنيا عَرَضٌ زائِلٌ.

وقال بعضُ المحقِّقين في الآيةِ: ومما خَصَصْناهُم مِن أنوارِ المعرِفَةِ يُفيضون، انتهى[1].

قوله: «ويؤيِّدُه قولُه عليه الصَّلاة والسَّلام: إنَّ عِلْماً لا يُعمَلُ به ككَنْزٍ لا يُنفَقُ مِنه»:

أخرجَه بهذا اللفظِ ابنُ عساكر في «تاريخه» مِن حديثِ ابنِ عُمَرَ مَرفوعًا[2].

وأخرجَه الطَّبرانيُّ في «الأوسط» مِن حَديثِ أبي هريرةَ مَرفوعًا بلفظِ: «مَثَلُ الذي يَتعَلَّمُ العِلْمَ ثمَّ لا يُحدِّثُ به كمَثَلِ الذي يَكنِزُ الكنزَ فلا يُنفِقُ مِنه»[3].

وأخرجَ ابنُ أبي شَيْبَةَ في «المصنف» عَن سلمانَ قال: عِلْمٌ لا يُقالُ بِهِ ككَنْزٍ لا يُنفَقُ منه[4].

وأخرجَ أبو نَصر السِّجْزِيُّ في «الإبانة» وابنُ عساكرَ عَن أبي هريرةَ مَرفوعاً: «إنَّ عِلمًا لا يُنتفَعُ بِهِ ككَنْزٍ لا يُنفَقُ في سبيلِ اللهِ»[5].

---

(١) انظر: «تفسير الراغب» (١/ ٨١ ـ ٨٣)، و«فتوح الغيب» (٢/ ٩٦)، وعنه نقل المصنف.

(٢) رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٩/ ٢٢) بلفظ: «علم لا يفاد به ككنز لا ينفق منه». ورواه أيضاً (٢١/ ٤٤٠)، عن موسى بن يسار قال: بلغني أن سلمان كتب إلى أبي الدرداء موقوفاً، وذكره.

(٣) رواه الطبراني في «الأوسط» (٦٨٩)، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ١٦٤): وفيه ابن لهيعة، وهو ضعيف.

(٤) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٤٦٦٥).

(٥) انظر: «تاريخ دمشق» (٢٧/ ٦٨)، وفي سنده حفص بن عمر العدني، قال عنه ابن عدي في «الكامل» (٣/ ٢٨٣): عامة حديثه غير محفوظ، وأخاف أن يكون ضعيفاً كما ذكره النسائي.

وأخرجَ أحمدُ في «الزهد» عن قتادةَ قال: مَكتوبٌ في الحِكْمَةِ: عِلمٌ لا يُقالُ به ككَنْزٍ لا يُنفَقُ منه[١].

(٤) ـ ﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴾.

﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ﴾ هم مؤمِنُو أهلِ الكتابِ كعبدِ الله بن سَلَامٍ وأصحابِه، مَعطوفونَ على ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ ﴾، داخلون معهم في جملةِ المتَّقين دخولَ أخصِّينَ[٢] تحت أعمَّ، إذ المرادُ بأولئك: الذين آمنوا عن شركٍ وإنكار، وبهؤلاء: مُقابِلوهم، فكانت الآيتانِ تفصيلاً للمتَّقين، وهو قولُ ابن عبَّاس رضي الله عنهما.

أو على (المتَّقين)، فكأنه قال: هدًى للمتَّقين عن الشرك والذين آمَنوا من أهلِ الكتاب.

ويحتمِلُ أن يُراد بهم الأوَّلون بأعيانهم، ووُسِّط العاطفُ كما وُسِّط في قوله:

إلى المَلِكِ القَرْمِ وابنِ الهُمَام ... وليثِ الكتيبةِ في المُزْدَحَمْ

وقولِهِ:

يا لَهفَ زَيَّابَةَ لِلحَارِثِ الصْـ ... ـصَابِحِ فالغَانِمِ فالآيِبِ

على معنى: أنهم[٣] الجامِعونَ بينَ الإيمانِ بما يُدْرِكُه العقلُ جملةً والإتيانِ بما

---

(١) لم أقف عليه في المطبوع من «الزهد».

(٢) قوله: (أخصين) يجوز فيه كسر الصاد وفتحها، على أنه جمع مذكر لأخصَّ باعتبار المعنى، أو مثنًّى باعتبار أنهم فريقان، و(أعم) بالإفراد المراد به المتقون، وأفرده لوقوعه في مقابلة الجمع أو المثنى. انظر: «حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي» (١/ ٢٣٢).

(٣) أي: المتقون.

يُصدِّقُه من العباداتِ البدنيَّة والماليَّة، وبينَ الإيمانِ بما لا طريقَ إليه غيرُ[١] السَّمعِ، وكرَّر الموصولَ تنبيهاً على تغايُرِ القبيلَينِ وتبايُنِ السبيلين.

أو طائفةٌ منهم[٢] وهم مؤمِنُو أهلِ الكتابِ، ذكَرَهم مخصَّصِين عن الجملةِ كذِكْر جبريل وميكائِيل بعد الملائكة تعظيماً لشأنهم وترغيباً لأمثالهم.

والإنزالُ: نقلُ الشيءِ من أَعلى إلى أسفلَ[٣]، وهو إنَّما يَلْحَقُ المعانيَ بتوسُّطِ لُحوقِهِ الذَّواتِ الحاملةَ لها، ولعَلَّ نزولَ الكتبِ الإلهيَّة على الرسلِ بأنْ يلتقَّفَه الملَكُ من اللهِ تعالى تَلقُّفاً روحانيًّا، أو يَحْفظَه من اللَّوح المحفوظ، فيَنزِلَ به إلى الرَّسول فيُلْقيَه[٤].

والمرادُ بـ(ما أُنزلَ إليكَ): القرآنُ بأَسْرِه، والشَّريعةُ عن آخِرِها، وإنَّما عبَّر عنه بلفظِ المُضِيِّ وإنْ كان بعضُه مترقَّباً تغليباً للموجودِ على ما لَمْ يُوجَد، وتنزيلاً للمُنتظَرِ منزلةَ الواقعِ، ونظيرُه قولُه تعالى: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا كِتَٰبًا أُنزِلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰ﴾ [الأحقاف: ٣٠] فإنَّ الجنَّ لم يسمعُوا جميعَه، ولم يكنِ الكتابُ كلُّه مُنزَلاً حينئذ.

وبـ(ما أنزل من قبلك): التوراةُ والإنجيلُ وغيرُهما من الكتب السَّابقة، والإيمانُ بهما[٥] جملةً فرضُ عينٍ، وبالأوَّلِ دونَ الثاني تفصيلاً من حيثُ

(١) في (أ): «طريق له إلا».

(٢) «أو طائفة منهم»؛ أي: من الأولين، فهو عطف على قوله: «الأولون بأعيانهم». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٢٥).

(٣) في (ت): «من الأعلى إلى الأسفل».

(٤) في (ت) و(خ): «فينزل به فيلقيه على الرسول»، وفي هامش (ت): «في نسخة: فيلقنه».

(٥) في (أ): «بها». وقوله: «بهما»؛ أي: ﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٢٦).

إنَّـا متعبَّـدون بتفاصيلـه فـرضٌ ولكـنْ علـى الكفايـةِ[١]؛ لأنَّ وجوبَه علـى كلِّ أحدٍ يوجِـبُ الحَـرَجَ وفسـادَ المعَاش.

قوله: «هُم مُؤمِنو أهلِ الكتابِ»:

أخرجَه ابنُ جريرٍ عَن ابنِ مَسعودٍ[٢].

قوله: «كعبدِ اللهِ بن سَلَام»: هو بتَخفيفِ اللَّامِ مِن بَني قَيْنُقاع الإسرائيليُّ مِن ولدِ يوسفَ الصِّدِّيقِ، كانَ اسمُه الحصينَ فسَمَّاه النَّبيُّ ﷺ عبدَ اللهِ كما رواه ابنُ ماجَه[٣].

وقد أَلَّفْتُ جُزءًا فيمَن غيَّرَ النَّبيُّ ﷺ أسماءَهُم.

قوله: «وأضرابِه»:

قال الزمخشريُّ: أكثرُ النَّاسِ على أنَّ الأَضرابَ جَمعُ ضَرْبٍ بالفَتحِ، وعِندي: بكَسرِها، (فِعلٌ) بمعنى مَفعولٍ كالطِّحْنِ، وهو الذي يُضرَبُ به المثلُ، ولا بُدَّ في المَضروبِ به مثلًا والمَضروبِ فيه مِن المُماثلَةِ[٤].

وقـال غيـرُه: الضُّرَبـاءُ والأَضـرابُ: الأَمثـالُ، تقـول العـرب: (هـو ضِرْبُـه)

---

(١) قوله: «وبالأول»؛ أي: القرآن «دون الثاني»: الكتب المتقدمة «تفصيلًا»؛ أي: الإيمان بما فيه من الأحكام والقصص والمواعظ وغير ذلك تفصيلاً «فرض كفاية»؛ أي: لا بد في مسافة القصر من شخص يعلم ذلك وتحصل به الكفاية، وإلا لكان كل من قدر على تعلمه ولم يفعل آثماً. انظر: «حاشية القونوي على البيضاوي» (١/ ٥٠٣).

قلت: فعلى هذا في ذكر الإيمان هنا تجوُّز؛ لأن المراد التعلم أما الإيمان به فواجب جملة وتفصيلاً.

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٢٤٥).

(٣) رواه ابن ماجه (٣٧٣٤)، عن عبد الله بن سلام قال: قدمت على رسول الله ﷺ وليس اسمي عبد الله بن سلام فسماني رسول الله ﷺ عبد الله بن سلام، وانظر: «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» لابن الملقن (٢٠/ ٤٢٣).

(٤) عزاه الطيبي في «فتوح الغيب» (٢/ ٩٨) إلى الزمخشري، ولم أقف عليه من كلامه.

بالكَسرِ؛ أي: مِثلُهُ، وضِربٌ وضَرِيبٌ كمِثْلٍ ومَثِيلٍ وشِبْهٍ وشَبيهٍ[1].

قوله: «وهوَ قولُ ابنِ عَبَّاسٍ»: أخرجَه ابنُ جرير[2].

قوله: «ويحتملُ أن يُرادَ بهم الأوَّلونَ بأعيانِهم»: قال الشَّريفُ: أُورِدَ عليه:

أولاً: أنَّ الإيمانَ بالكُتبِ المنزلَةِ مُندَرِجٌ في الإيمانِ بالغَيْبِ فلِمَ أُفرِدَ بالذِّكرِ؟

وأجيبَ: بأنَّهُ للاعتناءِ بشَأنِه كأنَّهُ العُمدَةُ.

وثانيًا: أنَّه لمَ أُعيدَ المَوصولُ وهلَّا اكتُفِيَ بعطفِ الصِّلات؟

ودُفِعَ: بأنَّهُ للدلالَةِ على استقلالِ هذه الصِّفاتِ واستدعائِها أن يُذكَرَ مَعها مَوصوفُها؛ كأنَّ المَوصوفَ بها مُغايِرٌ للمَوصوفِ بما تقدَّمَ، وفائدةُ العَطفِ بين المَوصولَيْنِ مع اتِّحادِ الذَّاتِ: ما أشارَ إليه مِن مَعنى الجَمعِ بين تلك الصِّفاتِ وهذه كما في العَطْفِ بالواوِ في سائرِ الصِّفاتِ.

ورُجِّحَ هذا الاحتمالُ على الأوَّلِ: بأنَّ الإيمانَ بالمُنزَلَيْنِ مُشترَكٌ بينَ المؤمنينَ قاطِبَةً، فلا وجهَ لتَخصيصِهِ بمُؤمِني أَهلِ الكِتابِ، ولا دلالةَ للإفرادِ بالذِّكرِ في الآيةِ، على أنَّ الإيمانَ بكُلٍّ مِنهُما بطَريقِ الاستقلالِ، ألا تَرى إلى قولِه تعالى: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ﴾ [البقرة: ١٣٦]، فقد أفردَ فيهِ الكُتُبَ المنزلَةَ مِن قَبْلُ ولَم يَقتضِ الإيمانَ بها على الانفِرادِ.

وبأنَّ ما ذكَرَه في تقديمِ (بالآخرَةِ) وبناءِ ﴿يُوقِنُونَ﴾ على ﴿هُمۡ﴾ إنَّما يقعُ موقِعَهُ إذا عمَّ المُؤمنينَ، وإلا أَوْهَمَ نفيَهُ عن الطَّائفَةِ الأولى.

---

(١) انظر: «لسان العرب» لابن منظور مادة (ض ر ب)، و«فتوح الغيب» (٢/ ٩٨).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٢٣٣).

وبـأَنَّ أهـلَ الكِتـابِ لـم يكونوا مُؤمنيـنَ بجَميعِ مـا أُنزِلَ مِـن قَبلِه، فـإنَّ اليَهودَ لـم يُؤمِنـوا بالإنجيـلِ، ومـا يقـالُ مِـن أنَّ اشـتِمالَ إيمانِهم علـى كلِّ وَحـيٍ إنَّما هو بالنَّظـرِ إلـى جَميعِهـم، فاليَهودُ اشـتملَ إيمانُهـم على القُـرآنِ والتَّـوراةِ، والنَّصارَى اشـتملَ إيمانُهـم علـى القُـرآنِ والإنجيـلِ= مَـردودٌ؛ لأنَّ[1] المَفهـومَ المُتبـادِرَ مِـن أمثـالِ ما نحـنُ فيه ثبـوتُ الحكـمِ لـكلِّ واحِدٍ.

وبأنَّ الصِّفاتِ السَّابقَةَ ثابتَةٌ لِمَن آمنَ مِن أَهلِ الكِتابِ، فتَخصيصُها بمَنْ عَداهُم تحكُّمٌ، وجعلُ الكَلامِ مِن قَبيلِ عَطفِ الخاصِّ على العامِّ لا يُلائِمُ المقامَ.

وقد يُرجَّحُ[2] الاحتمالُ الأَوَّلُ: بأنَّ الأصلَ في العطفِ التَّغايُرُ بالذَّاتِ.

ويجابُ بأنَّ هناك تفصيلاً: هو أنَّ أداة العَطفِ إن توسَّطَت بين الذَّواتِ اقتَضَتْ تَغايُرَها[3] بالذَّاتِ، وإن تَوسَّطَت بين الصِّفاتِ اقتَضَت تَغايُرَها[4] بحسبِ المفهوماتِ، وكذا الحكمُ في التَّأكيدِ والبَدلِ ونَحوِهما، وإنْ وَقَعَت فيما يَحتَمِلُهما على سَواءٍ[5] كانَ الحَمْلُ على التَّغايُرِ بالذَّاتِ أَوْلى، فلا يُحكَمُ في مثلِ: (زيدٌ عالِمٌ وعاقِلٌ) بأنَّ الحملَ على تَغايُرِ الذَّاتِ أظهَرُ.

وقد يُرجَّحُ في الآيةِ الكَريمَةِ الحَمْلُ على عَطفِ الصِّفَةِ: بأَنَّ وَضْعَ (الذي) على أَنْ يكونَ صِفَةً، فالظَّاهِرُ عَطفُهُ على المَوصولِ الأَوَّلِ على أنه صِفَةٌ أُخرى لـ﴿ٱلْمُتَّقِينَ﴾ بلا تَقسيمٍ، مع أنَّ ما تقدَّمَ مِن وُجوهِ التَّرجيحِ شاهِدٌ له.

---

(١) في (س): «بأن».

(٢) في (س): «يترجح».

(٣) في (ز): «تغايرهما»، والمثبت من باقي النسخ، وفي «حاشية الجرجاني»: «تغايراً»، ولكل وجهٌ.

(٤) في (ز): «تغايرهما»، والمثبت من باقي النسخ، وفي «حاشية الجرجاني»: «تغايراً»، ولكل وجهٌ.

(٥) في (ز): «السواء»، وفي (س): «يحتملهما سواء». وفي «حاشية الجرجاني»: «احتمالًا على سواء».

ثـمَّ العَطـفُ علـى ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ صَحيـحٌ سـواءٌ جُعِـلَ المَعطـوفُ عليـه مَوصـولًا بمـا قبلَـهُ أو مُنقطِعًـا عنـه، وأمَّـا العَطـفُ علـى (المتقيـن) فإنَّمـا يَصِـحُّ علـى تقديـرِ الوَصـلِ فقـط، والأَوَّلُ أرجَـحُ إذ لا معنـى لإخراجِهِـم عـن المُتَّقينَ مع اتِّصافِهِـم بالتَّقـوى إلا أن يحملَ على المُشـارِفِينَ، فيتعَيَّنُ العطفُ عليـه لبُعدِ الحَمْلِ على المُشـارَفَةِ فـي المعطـوفِ، وإذا اتَّحـدَ المَوصولانِ بحسـبِ الذَّاتِ: فـإنْ جُعِلَ الموصـولُ الأَوَّلُ اسـتئنافًا وَجـبَ عَطـفُ الثَّاني عليـه، وإن جُعِلَ صِفَـةً أو مدحًا كان العَطـفُ أولـى؛ لأنَّ الكَشـفَ قـد تـمَّ بالمعطوفِ عليـه فتأمَّـل، انتهى[١].

قوله: «ووُسِّطَ العاطِفُ..» إلى آخرِه:

قـال الشَّـيخُ سَـعدُ الدِّيـنِ: أوردَ أمثِلَـةً للإشـارَةِ إلـى أن ذلـك يجـري فـي الصِّفـاتِ والأَسـماءِ باعتبـارِ تَغايُـرِ المفهومـاتِ، ويكـونُ بالـواوِ والفـاءِ باعتبـارِ تعاقُـبِ الانتقـالِ.

قوله: «كما وُسِّطَ في قَولِه:

إلـى المَلِـكِ القَـرْمِ وابـنِ الهُمـامِ ... ولَيْـثِ الكَتيبَـةِ فـي المُزدَحَـم»[٢]

«القَرْم»: الفَحْلُ المكرمُ الذي لا يُحمَلُ عليه، ثمَّ سُمِّيَ به السَّيِّدُ[٣].

و«الهمامُ» مِن أسماءِ الملوكِ لعِظَمِ هِمَّتِهِم، أو لأنَّهُم إذا همُّوا بأمرٍ فَعَلوهُ[٤].

---

(١) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ١٣٥ ـ ١٣٦).

(٢) البيت دون نسبة في «معاني القرآن» للفراء (١/ ١٠٥)، و«تفسير الطبري» (٣/ ٨٧)، و«إعراب ثلاثين سورة» لابن خالويه (ص: ٢٢٥).

(٣) انظر: «غريب الحديث» لأبي عبيد (١/ ٢٥٠).

(٤) انظر: «تهذيب اللغة» للأزهري (٥/ ٢٤٨).

و«الكَتيبَةُ»: الجَيشُ[1].

و«المُزدَحَم»: مكانُ الازدحامِ، وهو وُقوعُ القَوْمِ بَعضِهِم على بعضٍ[2].

قوله: «وقوله:

يا لهفَ زَيَّابَةَ للحارِثِ الصْـ ... ـصَابِحِ فالغانِمِ فالآيِبِ»[1]

قال الخطيبُ التبريزيُّ في «شرحِ الحماسةِ»:

قال الحارثُ بنُ همَّامِ بنِ مُرَّةَ بن ذُهْلِ بن شَيبان[2]:

أيا ابنَ زَيَّابَةَ إنْ تَلْقَنِي ... لا تَلْقَنِي في النَّعَمِ العازِبِ

وتَلْقَنِي يشتدُّ بي أَجرَدٌ ... مُستقدِمُ البركةِ كالرَّاكبِ[1]

---

(١) انظر: «الصحاح» للجوهري مادة (ك ت ب).

(٢) انظر «فتوح الغيب» (٢/ ٩٧)، وعنه نقل المصنف شرح هذه الكلمات.

(١) البيت لابن زيابة التيمي، وهو في «الحماسة» بشرح المرزوقي (ص: ١٠٩)، وبشرح التبريزي (١/ ٣٩). اللهف: كلمة استغاثة يُتحسر بها على ما فات، وزيابة بفتح الزَّاي المُعْجَمة وتشديد المُثَنَّاة التَّحتيَّة وبعد الألف باء مُوَحَّدة: اسم أم الشَّاعِر. والحارث هو ابن همام الشيباني، وكان غزاهم وصبحهم وغنم منهم، وآب إلى قومه سالماً، واللَّام في (للحارث) للتعليل؛ أي: يا لهف أُمِّي من أجل الحارِث. قاله البغدادي في «خزانة الأدب» (٥/ ١١٠).

(٢) هو الحارث بن همام بن مرة بن ذهل بن شيبان، وهو شاعر جاهلي، وهو جار أبي دؤاد الأيادي، أبوه همام بن مرة، أخو جساس قاتل كليب، وهو سيد وائل، والقائم بحربها حتى قتل، وقام بها بعده الحارث بن عباد، انظر: «نشوة الطرب في تاريخ جاهلية العرب» لابن سعيد المغربي (ص ٦٠٥)، و«شرح الحماسة للتبريزي» (١/ ٣٨).

(١) انظر: «الحماسة» بشرح المرزوقي (ص: ١٠٩)، وبشرح التبريزي (١/ ٣٨ ـ ٣٩). قال التبريزي: العازب البعيد، والمعنى: لست براعي إبل أكون فِي النعم الْبعيد عَن أربابه وَإِنَّمَا أنا صَاحب فرس =

فأجابه ابنُ زيَّابة، واسمُه: سَلَمَةُ بنُ ذُهلٍ، وزيَّابَةُ اسمُ أمِّه[(١)]:

يا لَهْفَ زيَّابـةَ للحارِثِ الصْـ ـصَابِحِ فالغانِـمِ فالآيِـبِ

والله لَـو لاقيتُـهُ خاليًـا لآبَ سـيفانا مـع الغالِـبِ

أنـا ابـنُ زَيَّابَـةَ إنْ تَدْعُنـي آتِـكَ والظـنُّ عـلى الـكاذِبِ

قال التبريزيُّ: ومَعناه: أنَّه لهفَ أمَّهُ أن لا يلحقَهُ في بعضِ غاراتِه فيقتلَه أو يأسرَه[(٢)].

وقال النمريُّ: وصفَهُ بالفَتْكِ والظَّفرِ وحسنِ العاقبَةِ، وكيفَ يذكرُه بذلك وهو عَدوُّهُ؟ وإنَّما يتأسَّفُ على الفائتِ مِن قَتلِه وأَسرِه، ولَمَّا كانت هذه الصِّفَةُ مُتراخيَةً حَسُنَ إدخالُ الفاءِ لأنَّ الصابِحَ قبلَ الغانمِ، والغانمَ أمامَ الآيبِ، ويَقبُحُ أن تدخُلَ الفاءُ إذا كانت الصِّفاتُ مُجتمِعَةً في الموصوفِ فلا حَسَنَ أن تقولَ: (عَجِبتُ مِن فلان الأزرَقِ العينِ فالأشمِّ الأنفِ فالشَّديدِ السَّاعِدِ) إلا على وجهٍ يَبعُدُ؛ لأنَّ زُرقةَ العينِ وشَمَمَ الأنفِ وشِدَّةَ السَّاعد قد اجتمَعْنَ في الموصوفِ[(٣)].

ووقعَ في «حاشية الطيبي» أن زَيَّابَةَ اسمُ أبي الشاعرِ[(٤)]، وهو وَهمٌ.

= ورمح أغير على الْأَعْدَاء وأحارب من ابْتغى حَرْبِي، ويشْتَد من الشد وهو العَدْو، والأجرد: الفرس القصير الشَّعر، والمستقدم: المتقدِّم، والبركَة: الصَّدر، قالوا في معناه: إنه يتَقَدَّم في الحروب كراكبه من حِدَّة نَفْسه وجراءته.

(١) شاعر من شعراء الجاهلية، وابن زيابة كنيته، واختلف في اسمه فقال المرزباني: اسمه سلمة بن ذهل، وهو أحد بني تيم اللات بن ثعلبة، انظر: «شرح ديوان الحماسة» للتبريزي (١/ ٣٧).

(٢) انظر: «شرح ديوان الحماسة» للتبريزي (١/ ٣٩)، ولفظه: (يَقُول: يَا لهف أُمِّي على الحارث إذ صبَّح قومي بالغارة فغنم منهم ورجع سالماً أَنْ لا أكون لَقيتُه فَقتَلْتُه أَو أَسَرْتُه).

(٣) لم أقف عليه في مطبوع «معاني أبيات الحماسة» للنمري.

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٩٧).

قـوله: «**إشادَةً بذكرِهِم**»[(١)]: بالدَّالِ المُهملَةِ، فـي «الصحاح»: الإشادَةُ: رَفعُ الصَّوتِ بالشَّيءِ، وأشادَ بذكرِه؛ أي: رفعَ مِن قَدْرِه[(٢)].

قوله: «**ولعلَّ نُزولَ الكتبِ الإلهيَّةِ..**» إلى آخرِه:

مأخوذٌ مِن كلامِ الإمامِ حيثُ قال: المرادُ مِن إنزالِ القرآنِ أنَّ جِبريلَ في السَّماءِ سمعَ كلامَ اللهِ فنزلَ على الرَّسولِ به كما يقال: نزلَت رسالَةُ الأميرِ مِن القَصرِ، والرِّسالةُ لا تنزِلُ ولكن المُستَمِعَ سَمِعَ الرِّسالَةَ في عُلوٍ فنزلَ وأدَّى في سفلٍ وقولُ الأميرِ لا يُفارِقِ ذاتَه.

فإن قيلَ: كيفَ يَسمَعُ جِبريلُ كلامَ اللهِ وكلامُه ليسَ مِن الحروفِ والأَصواتِ؟

قلنا: يحتملُ أَن يخلُقَ اللهُ له سَماعًا لِكلامِه ثمَّ أقدرَهُ على عبارَةٍ يعبِّرُ بها عَن ذلك الكلامِ القَديمِ، ويجوزُ أَنْ يَكونَ اللهُ خلقَ في اللَّوحِ المَحفوظِ كتابَه بهذا النَّظمِ المَخصوصِ فقرأَهُ جبريلُ فحَفِظَه، ويجوزُ أن يخلقَ اللهُ أصواتًا مُقطَّعَةً بهذا النَّظمِ المخصوصِ في جسمٍ مَخصوصٍ فيتلقَّفَه جبريلُ ويخلقَ له علمًا ضَروريًّا بأنه هو العِبارَةُ المُؤدِّيَةُ لِمَعنى ذلك الكلامِ القَديمِ، انتهى[(٣)].

قوله: «**وإنَّما عبَّرَ عنه بلَفظِ المُضِيِّ..**» إلى آخرِه:

قال الشَّيخُ سَعدُ الدِّينِ: فعَلَى الأَوَّلِ هو مَجازٌ باعتبارِ تَسمِيَةِ الكُلِّ باسمِ الجُزءِ، وعلى الثَّاني استِعارَةٌ باعتبارِ تَشبيهِ غيرِ المُتحَقِّقِ بالمُتحَقِّقِ.

---

(١) كذا وقع هنا، والذي عند البيضاوي: «تعظيماً لشأنهم وترغيباً لأمثالهم».

(٢) انظر: «الصحاح» للجوهري مادة (ش ي د).

(٣) انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٢٧٧).

قال: ويَرِدُ على كلا الوَجهينِ:

أولاً: أنَّه جمعَ بين الحَقيقَةِ والمَجازِ، ولا يُتصوَّرُ مَعنًى مَجازِيٌّ يعمُّ الحقيقيَّ والمجازيَّ ليكونَ مِن عُمومِ المَجازِ.

والجوابُ: أنَّ الجمعَ هو أنْ يُرادَ باللفظِ مَعناه الحَقيقيُّ والمَجازِيُّ على أنَّ كُلًّا منهما مرادٌ باللَّفظِ، وهاهنا أُريدَ المعنى الذي بَعضُ أَجزائِه مِن أَفرادِ الحَقيقَةِ دونَ البَعضِ.

وثانيًا: أنَّ وُجوبَ اشتمالِ الإيمانِ على السَّالفِ والمترقَّبِ لا يُنافي الإخبارَ عنهم في ذلك الوَقتِ بأنَّهم يُؤمِنونَ بالفِعلِ السَّالفِ؛ إذ الإيمانُ بالمترقَّبِ إنَّما يكونُ عند تَحقُّقِه، وإنْ أُريدَ الإيمانُ بأنَّ كلَّ ما ينزِلُ فهو حَقٌّ فهذا حاصلٌ الآن مِن غيرِ حاجَةٍ إلى اعتبارِ تَحقُّقِ نُزولِه.

والجوابُ: أنَّه لَمَّا وجبَ ذلك وَجَبَ في مقامِ الإخبارِ عَنهم بأَنَّهُم يُؤمنونَ بكلِّ ما يَجِبُ الإيمانُ به أن يتعرضَ لذلك سِيَّما[1] وقد أوردَ ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ بلفظِ المضارعِ المنبئِ عَن الاستمرارِ وعدمِ الاقتصارِ على الماضي.

قال: والإشكالُ في آيةِ ﴿إِنَّا سَمِعْنَا كِتَٰبًا﴾ [الأحقاف: ٣٠] أقوى؛ فإنَّ السَّماعَ لم يتعلَّقْ إلَّا بما تحقَّقَ إنزالُه بالحَقيقَةِ فكيفَ يكونُ سبيلُه سَبيلَ ما ذُكِرَ مِن جَعلِ غيرِ المُتحقِّقِ بمنزلَةِ المُتحقِّقِ؟ غايَةُ الأمرِ أنَّ الكتابَ اسمٌ للمَجموعِ، فيجبُ أن يُرادَ به البعضُ أو يحملَ على المفهومِ الكُلِّيِّ الصَّادقِ على الكلِّ وعلى البَعضِ.

ويجابُ بالتَّأويلِ أيضًا، يعني: أنَّ الكتابَ كأَنَّهُ قد نزلَ كلُّهُ وسَمِعوهُ، فالتَّجَوُّزُ في إيقاعِ السَّماعِ على الكتابِ المرادِ به الكلُّ مع أنه لم يَسمَع إلا بَعضَه، انتهى.

---

(١) في (ز): «لا سيما».

وقال الشَّريفُ: ذَكَر للتَّعبيرِ عن الماضي والمُترقَّبِ بصيغَةِ الماضي وَجهينِ:

أحدهما: تَغليبُ ما وُجِدَ نُزولُه على ما لم يُوجَد، وتَحقيقُهُ: أنَّ إنزالَ جَميعِ القُرآنِ مَعنًى واحدٌ يَشتَمِلُ على ما حَقُّهُ صيغَةُ الماضي وعلى ما حَقُّهُ صيغَةُ المستقبَلِ، فعبَّر عنهما معًا بصيغَةِ الماضي ولم يعكس تغليبًا للموجودِ على ما لم يُوجَد، فذلك مِن قَبيلِ إطلاقِ اسمِ الجُزءِ على الكلِّ.

والثاني: تشبيهُ مَجموعِ المُنزَلِ بشَيْءٍ نزلَ في تَحقُّقِ النُّزولِ؛ لأنَّه بعضُه نازِلٌ وبعضُه مُستقبَلٌ سينزِلُ قَطعًا، فيصيرُ إنزالُ مَجموعِه مُشبَّهًا بإنزالِ ذلك الشَّيءِ الذي نزلَ، فتُستعارُ صيغَةُ الماضي مِن إنزالِه لإنزالِ المجموعِ.

قال: وقد اضمحَلَّ بما فصَّلناهُ ما يُتوهَّمُ من لزومِ الجَمعِ بين الحَقيقَةِ والمَجازِ في كلِّ واحدٍ من الوَجهينِ.

قال: وأمَّا قولُه: ﴿إِنَّا سَمِعۡنَا كِتَٰبًا﴾ فإنَّما كانَ نظيرَ ذلك لأنَّ المُرادَ بقَولِه: ﴿كِتَٰبًا﴾ هو المجموعُ؛ لأنَّه المُتبادرُ عندَ الإطلاقِ خُصوصًا إذا قُيِّدَ بكونه مُنزلًا مِن بعدِ موسى لا بعضَه ولا القَدْرَ المشتركَ بينَه وبين كُلِّه، وقد عبَّرَ عن إنزالِه بلَفظِ الماضي مع أنَّ بعضَهُ كان حينئذٍ مُرتقَبًا، فوجبَ أن يُؤوَّلَ بأحدِ التَّأويلَيْنِ، وأمَّا ﴿سَمِعۡنَا﴾ فالظاهِرُ فيه تَغليبُ المسموعِ على ما لم يُسمَع في إيقاعِ السَّماعِ عليه، انتهى[1].

﴿وَبِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ﴾؛ أي: يُوقِنون إيقاناً زالَ معه ما كانوا عليه: من أنَّ الجنَّة لا يدخلُها إلّا مَن كان هوداً أو نَصارى، وأنَّ النَّار لن تمسَّهم إلّا أيّاماً معدودةً، واختلافِهم في نعيمِ الجنَّة أهو من جنسِ نعيم الدُّنيا أو غيرِه؟ وفي دَوَامِه وانقطاعه.

---

(١) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ١٣٦).

وفي تقديمِ الصلةِ وبناءِ ﴿يُوقِنُونَ﴾ على ﴿هُمْ﴾ تعريضٌ بمَن[1] عَدَاهم من أهل الكتاب، وبأنَّ اعتقادهم في أَمر الآخرةِ غيرُ مُطابقٍ ولا صادرٍ عن إيقانٍ.

واليقينُ: إتقانُ العلمِ بنفيِ الشكِّ والشبهةِ عنه نظراً واستدلالاً[2]، ولذلكَ لم[3] يوصفْ به علمُ البارئ تعالى ولا العلومُ الضروريةُ.

والآخرةُ: تأنيثُ الآخِرِ، صفةُ الدارِ بدليلِ قولِه تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ﴾ [القصص: ٨٣] فغُلِّبت كالدُّنيا.

وعن نافعٍ: أنه خفَّفها بحذفِ الهمزةِ وإلقاءِ حركتِها على اللامِ[4].

وقرئ: (يؤقنون) بقَلْبِ الواوِ همزةً[5] لضمِّ ما قبلَها إجراءً لها مُجرَى المضمومةِ في (وُجوه) و(وُقِّتَتْ) ونظيرُه:

لَحَبَّ المُؤْقِدَانِ إلَيَّ مُؤْسَى … وَجَعْدَةُ إِذْ أَضَاءَهما الوقُودُ

قوله: «أي: يوقنونَ إيقانًا زالَ مَعهُ ما كانوا عليه..» إلى آخره.

إشارةٌ إلى ما قالَه الإمامُ في تَفسيرِ اليَقينِ: إنَّه العِلْمُ بالشَّيءِ بعدَ أن كانَ صاحبُه شاكًّا فيه[6].

---

(١) في (ت): «لمن».

(٢) في (ت) و(خ): «والشبهة عنه بالاستدلال».

(٣) في (ت): «لا».

(٤) وهي رواية ورش عن نافع. انظر: «التيسير» (ص: ٣٥).

(٥) ذكرها ابن خالويه في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠) عن أبي حَيَّة النُّميري.

(٦) انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٢٧٨).

قوله: «وفي تَقديمِ الصِّلَةِ وبناءِ ﴿يُوقِنُونَ﴾ على ﴿هُمْ﴾ تَعريضٌ بمن عَداهم..» إلى آخرِه:

قال الشيخُ تقيُّ الدينِ السُّبكيُّ في «الاقتناص»: إنَّما قال: (وبناءُ ﴿يُوقِنُونَ﴾ على ﴿هُمْ﴾)[1] دونَ تَقديمِ ﴿هُمْ﴾ لأنَّ التَّقديمَ إنَّما يكونُ عن تأخيرٍ وليسَ بلازمٍ هُنا؛ لاحتمالِ أنَّه جُعل مبتدأً مِن أصلِه خبرُه الفِعلُ، لا أنَّهُ فِعْلٌ وفاعِلٌ قُدِّمَ وأُخِّرَ، انتهى.

وقد حذفَ المُصنِّفُ مِن «الكشاف» تَقديرَ إفادَتِه الاختصاصَ هنا فأغنى عَن الكلامِ عليه.

نعم قالَ الشَّريفُ: هنا تقديمانِ:

الأول: تَقديمُ الظَّرفِ الذي هو ﴿بالآخرة﴾ ويفيدُ تَخصيصَ إيقانِهم بالآخرَةِ؛ أي: أنَّ إيقانَهُم مَقصورٌ على حَقيقَةِ الآخرةِ لا يتعدَّاها إلى ما هو على خلافِ حَقيقَتِها، وفي ذلك تعريضٌ بأنَّ ما عليه مُقابِلُوهُم ليسَ مِن حَقيقَةِ الآخِرَةِ في شَيءٍ كأَنَّهُ قيل: يوقنونَ بالآخرَةِ لا بخلافِها كأَهلِ الكِتابِ.

الثاني: تَقديمُ المُسنَدِ إليه الذي بُنِيَ عليه ﴿يُوقِنُونَ﴾ ويفيدُ أيضاً تخصيصَ أنَّ الإيقانَ بالآخرَةِ مُنحصِرٌ فيهم لا يَتجاوَزُهُم إلى أهلِ الكتابِ، وفيه تَعريضٌ بأنَّ اعتِقادَهُم الذي يَزعُمونَ أنَّه إيقانٌ بالآخرَةِ ليسَ بإيقانٍ، بَلْ هُو جَهْلٌ مَحضٌ كما أنَّ مُعتَقَدَهُم خيالٌ فاسِدٌ[2].

وكذا قرَّرَه الشَّيخُ أكمَلُ الدِّينِ وقال: فبانَ بهذا أنَّ هنا تَخصِيصَيْنِ وتَعرِيضَيْنِ.

قال: ثمَّ إنَّ كُلًّا مِن التَّعريضَيْنِ إنَّما هوَ عَلى سَبيلِ الكِنايَةِ؛ لأنَّهُ لَمَّا لم يَكُن

---

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ٨٤).

(٢) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ١٣٧).

لأهلِ الكِتابِ إيقانٌ كانَ الإيقانُ مَخصوصًا بالمؤمنينَ، فالانتقالُ مِن اختصاصِ الإيقانِ بالمُؤمنينَ إلى سَلبِ الإيقانِ عَن أهلِ الكِتابِ انتقالٌ مِن اللازمِ إلى الملزومِ، فكانَ كنايَةً، وكذا في التَّعريضِ الثَّاني.

قال: ومِن النَّاسِ مَن قالَ: ليسَ هُنا إلا تَعريضٌ واحِدٌ، وذلك لأنَّ ظاهِرَ كلامِه أنَّ في تقديمِ الآخرَةِ وبناءِ ﴿يُوقِنُونَ﴾ على ﴿هُمْ﴾ تعريضًا؛ أي: في هذين الأَمرينِ تَعريضٌ بأهلِ الكتابِ وبما كانوا عليه، وهو مِن بابِ (أَعجَبَنِي زَيدٌ وكَرَمُه) وذُكِرَ أهلُ الكِتابِ تَوطِئَةً، والمَقصودُ: ما كانوا عليه، كما أنَّ ذِكْرَ زيدٍ في المثالِ تَوطِئَةٌ والمقصودُ كَرَمُه، فآلَ الكَلامُ إلى أنَّ التَّقدِيمَيْنِ أفادا التَّعريضَ بأنَّ ما كانوا عليه مِن أَمرِ الآخرَةِ ليس بشَيْءٍ لكونِهِ على خِلافِ حَقيقَتِه، وأنَّ إيقانَهُم ليسَ بإيقانٍ[1]، انتهى، يُشيرُ هذا القائِلُ إلى الطِّيبيِّ[2].

قولهُ: «واليقينُ إتقانُ العلمِ..» إلى آخرِهِ:

قالَ الشيخُ أكملُ الدينِ والشَّريفُ: يريدُ أنَّ العلمَ الذي مِن شأنِهِ أنْ يتطرَّقَ إليهِ الشكُّ والشُّبهةُ إذا انتَفَيا عنهُ كانَ إيقانًا، ولذلك لا يُوصَفُ بِهِ العِلْمُ القَديمُ ولا الضَّروريُّ، فلا يقالُ: تيقَّنْتُ أنَّ الكلَّ أعظمُ مِنَ الجزءِ[3].

وقالَ الإمامُ: لا يقالُ: تيقَّنْتُ أنَّ السَّماءَ فَوقي، ويقالُ: تيقَّنْتُ ما أردتَهُ بكلامِكَ[4].

---

(١) «حاشية البابرتي على الكشاف» (و٣٢/ ب).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ١٠١).

(٣) «حاشية البابرتي على الكشاف» (و٣٣/ أ)، و«حاشية الجرجاني» (١/ ١٣٧).

(٤) في (ز) و(س): «من كلامك»، وانظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٢٧٨).

قالَ الشيخُ أكملُ الدينِ: والعِلْمُ الذي مِنْ شأنِهِ ذلكَ هوَ الذي يكونُ بمعنى الظنِّ.

قالَ: ولو قالَ: ([الإيقانُ] هوَ العلمُ وهوَ الإدراكُ الذي لا يحتمِلُ النقيضَ) كانَ أجرى على الأصولِ[١].

الراغب: اليقينُ من صفةِ العلمِ فوقَ المعرفةِ والدِّرايةِ وأخواتِها، يقالُ: (علمُ يقينٍ)، ولا يقالُ: (معرفةُ يقينٍ)، وهوَ سكونُ النَّفسِ معَ ثباتِ الحكمِ[٢].

قولُهُ: «والآخرةُ تأنيثُ الآخِرِ صفةُ الدارِ»:

قالَ بعضُ أربابِ الحواشي: أجازَ الماورديُّ أنْ تكونَ (الآخرةُ) صِفةً للنشأةِ الآخرةِ[٣]؛ لقولِهِ تعالى: ﴿ثُمَّ ٱللَّهُ يُنشِئُ ٱلنَّشۡأَةَ ٱلۡأٓخِرَةَ﴾ [العنكبوت: ٢٠].

قولهُ: «فغُلِّبَتْ كالدُّنيا»:

الشيخُ أكملُ الدينِ: قالَ الزَّمخشَريُّ: الغلبةُ تكونُ في الأسماءِ كالبيتِ على الكعبةِ، وقدْ تكونُ في الصفاتِ كالرَّحمنِ غيرَ مضافٍ، وقدْ تكونُ في المعاني كالخَوْضِ على الشُّروعِ في الباطلِ خاصةً، وهاهنا في الصِّفاتِ، وكذا الدُّنيا، ثمَّ إنهما معَ الغلبةِ المذكورةِ جرتا مجرى الأسماءِ لـمَّا غَلَبَ حذفُ موصوفِهما معهما، وقد فُرِّقَ بين ما غُلِّبَ من الصِّفاتِ فاستُعمِلَ في موصوفٍ معيَّنٍ كالرَّحمنِ وبينَ ما جرى مجرى الأسماءِ بحذفِ الموصوفِ كالذي نحنُ فيهِ: بأنَّ استعمالَ الأوَّلِ في موصوفٍ معيَّنٍ سببُ صيرورتهِ مِنَ الصِّفاتِ الغالبةِ،

---

(١) «حاشية البابرتي على الكشاف» (و٣٣/ أ).

(٢) انظر: «المفردات في غريب القرآن» (ص: ٨٩٢).

(٣) انظر: «تفسير الماوردي» (١/ ٧١).

واستعمالَ الثَّاني بدونِ الموصوفِ سببُ جريانهِ مجرى الأسماءِ[1]، انتهى.

قولهُ: «ونظيرهُ:

لَحَبَّ المؤقِدانِ إلَيَّ مُؤْسى وجَعْدَةُ إذ أضاءَهُما الوَقودُ»[1]

قالَ الطيبيُّ: هوَ لجريرٍ، ومُؤْسى وجَعْدَةُ ابناهُ، وهما عَطفا بيانٍ لـ«المُؤقِدانِ»؛ كانا يوقِدانِ نارَ القِرى، و«إذْ أضاءهُما» بدلُ اشتمالٍ منهما: يحمدُ أفعالَهما ويشكرُ صنيعَهما، واللامُ في: «لحبَّ» للقسمِ، و«حبَّ» فعلٌ ماضٍ بضمِّ الحاءِ وفتحِها مِن أَحبَّ وحَبَّ، والمعنى: حبَّبَ اللهُ إليَّ وقتَ إضاءةِ وقودِهما إياهُما، هكذا روى سيبويه بقلبِ الواوِ في «المؤقدانِ» و«مؤسى» همزةً، انتهى[2].

وقالَ الشيخُ أكملُ الدينِ: المعنى: ما أحبَّهُما إليَّ حيثُ اشتَهرا بالكرمِ، وكنَى عنِ الاشتهارِ بالكَرَمِ بإضاءةِ الوقودِ، والمرادُ بالوقودِ: وقودُ نارِ القِرى فإنه المرادُ عندَ الإطلاقِ من استعمالِ العربِ، واللامُ جوابُ القسمِ المَحذوفِ، ولمْ يؤتَ بـ(قد) معَ أنهُ ماضٍ مثبَتٌ لإجرائِهِ مجرى المدحِ نحوَ: واللهِ لَنِعْمَ الرجلُ زيدٌ[3].

---

(١) «حاشية البابرتي على الكشاف» (و٣٣/ أ).

(١) البيت لجرير، وهو في «ديوانه» (١/ ٢٨٨)، و«الحجة» للفارسي (١/ ٢٣٩)، و«الخصائص» لابن جني (٢/ ١٧٥) و(٣/ ١٤٦ و٢١٩).

وورد في «سر صناعة الإعراب» (١/ ٧٩)، و«مغني اللبيب» (ص: ٨٩٧) برواية: (أحبُّ المؤقدين).

ورواية الديوان: (لحبَّ الواقدان إلي موسى).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ١٠٢)، وذكر الجرجاني في «حاشيته» (١/ ١٣٨) عن الفاضل اليمني أنه قال: روي عن سيبويه، ولم أقف عليه عن سيبويه.

(٣) «حاشية البابرتي على الكشاف» (و٣٣/ أ).

وقالَ الشَّريفُ: الشِّعرُ لجريرٍ أوْ لأبي حَيَّةَ النُّميريِّ، وَصَفَ ابنيهِ بالكرمِ والاشتهارِ بهِ فكنَى عَنِ الأوَّلِ بإيقادِ نارِ القِرى وعَنِ الثاني بإضاءةِ الوَقودِ إيَّاهُما، و«لَحُبَّ» أصلُهُ: حَبُبَ على وزنِ شَرُفَ، فأُدغِمَ بالإسكانِ أوْ بنقلِ الضمةِ، يُقالُ: حُبَّ إليَّ فلانٌ؛ أي: ما أحَبَّهُ إليَّ، وقدْ صَحَّ الوقودُ هنا بضمِّ الواوِ وهوَ مصدرٌ، انتهى[1].

وقالَ ابنُ جني في «الخصائصِ» وقدْ أوردَ البيتَ في بابِ الجِوارِ: ومنَ الجوارِ في المتصلِ قولُ جريرٍ:

لَحُبَّ المؤقدانِ إليَّ مُؤْسى

وذلكَ أنهُ تصوَّرَ الضمَّةَ لمجاورتِها الواوَ كأنَّها فيها، فهمَزَ كما يُهمزُ في أَدْؤُرٍ ونحوهِ[2].

وقالَ في بابِ شواذِّ الهمزة: وأَنشدوا لجريرٍ:

لَحُبَّ المؤقدانِ إليَّ مُؤْسى

بالهمزِ في «المُؤقِدانِ» وفي «مُؤْسى»[3].

والبيتُ مِنْ قصيدةٍ يمدحُ بها هشامَ بنَ عبدِ الملكِ أولُها:

عَفا النَّسْرانِ بَعْدَكَ فالوحيدُ ولا يبقَى لِجِدَّتِهِ جَدِيدُ

---

(١) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ١٣٨).

(٢) انظر: «الخصائص» لابن جني (٣/ ٢٢٢).

(٣) المصدر السابق (٣/ ١٤٨).

ومنها:

نظرْنــا نــارَ جَعْــدَةَ هــلْ نراهــا أَبُعْــدٌ غــالَ ضَــوْءَكَ أمْ هُمُــودُ
لَحُــبَّ المؤقــدانِ إلــيَّ مُؤْســى وجَعْــدَةُ إذْ أضاءهُمــا الوَقــودُ
تَعَرَّضَــتِ الهُمــومُ لنــا فقالــتْ جُعــادَةُ أيَّ مُرتحَــلٍ تريــدُ
فقلــتُ لهــا الخليفَــةَ غيــرَ شــكٍّ هــوَ المهــديُّ والحَكَــمُ الرّشــيدُ

ومنها:

هشــامُ الــمُلكِ والحَكَمُ الــمُصَفَّى يَطِيــبُ إذا نزلْــتَ بــه الصَّعِيــدُ
يَعُــمُّ علــى البَرِيَّــةِ منــكَ فضــلٌ وتُطــرِقُ مِــنْ مَخافَتِــكَ الأُســودُ
وإنْ أهــلُ الضّلالــةِ خالفوكُــمْ أصابَهُــمُ كمــا لَقِيَــتْ ثمــودُ
وأمــا مَــنْ أطاعَكُــمُ فيرضــى وذو الأضغــانِ يخضَــعُ مســتفيدُ[1]

(٥) ـ ﴿أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾.

﴿أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ الجملةُ في محلِّ الرَّفعِ إنْ جُعِلَ أَحدُ الموصُولَينِ مفصولاً عن (المتَّقين) خبرٌ[2] له، فكأنَّه لمَّا قيل: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ قيل: ما بالُهم خُصُّوا بذلكَ؟ فأُجيب بقوله: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾ إلى آخرِ الآيات، وإلا فاستئنافٌ لا

---

(١) انظر: «ديوان جرير» (١/ ٢٨٧ ـ ٢٩٠).

(٢) قوله: «خبرٌ له»؛ أي: لـ(أحد الموصولين)، و(خبر) بالرفع خبرٌ بعد خبر لقوله: «الجملة في محل...». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٢٨).

محلَّ لها، فكأنَّه[1] نتيجةُ الأحكامِ والصِّفات المتقدِّمة، أو جوابُ سائلٍ[2] قال: ما للمَوصُوفين بهذه الصِّفات اخْتُصُّوا بالهدى؟ ونظيرُه[3]: (أحسَنْتَ إلى زيدٍ، صَديقُكَ القديمُ حقيقٌ بالإحسَان)، فإنَّ اسمَ الإشارةِ هاهنا كإعادةِ الموصوفِ بصِفاتِه المذكورةِ، وهو أبلغُ مِن أنْ يُستأنَفَ بإعادةِ الاسمِ وَحدَه[4]؛ لِمَا فيه من بيانِ المقتضِي وتلخيصِه، فإنَّ ترتُّبَ الحكمِ على الوصفِ إيذانٌ بأنه الموجِبُ له.

ومعنَى الاستعلاءِ في ﴿عَلَىٰ هُدًى﴾: تمثيلُ تمكُّنِهم من الهُدى واستقرارِهم عليه بحالِ مَن اعتَلَى الشيءَ ورَكِبَه، وقد صرَّحوا به في قولِهم: (امْتَطَى الجهلَ والغَوَى[5])، و: (اقْتَعَدَ غاربَ الهَوَى)، وذلكَ إنَّما يحصُلُ باستفراغِ الفكرِ، وإدامةِ النَّظرِ فيما نُصِب من الحُجَج، والمواظَبَةِ على محاسبةِ النفسِ في العمل.

ونُكِّر ﴿هُدًى﴾ للتعظيم، فكأنَّه أُريدَ به: ضَربٌ لا يُبْلَغُ[6] كُنْهُه ولا يقادَرُ قَدْرُه، ونظيرُه قولُ الهُذَليِّ:

فَـلاَ وأَبِـي الطَّيْـرِ المُرِبَّـة بالضُّحَـى على خالِـدٍ لقـد وَقَعْـتِ علـى لَحـمِ

وأكَّد تعظيمَه بأنَّ اللهَ تعالى مانِحُه والموفِّقُ له.

---

(١) «فكأنه»؛ أي: ﴿أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٢٨). في (أ): «وكأنها».

(٢) قوله: «أو جواب سائل» استئنافٌ بيانيٌّ معطوف على «استئناف» في قوله: «فاستئناف»؛ أي: لغوي. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٢٨).

(٣) «ونظيره»؛ أي: نظير ما ذكر من كونه جواب سائل. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٢٨). وكتب تحتها في (ت): «أي: نظير كل من الاستئنافين».

(٤) «وهو أبلغ من أن يُستأنف بإعادة الاسم وحده»؛ أي: بدَل الوصف؛ كأنْ يقال: (أحسنتَ إلى زيد، زيدٌ حقيق بالإحسان). انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٢٨).

(٥) في (أ): «وغوى».

(٦) في (أ): «لا يدرك».

وقد أُدْغِمت النُّونُ في الرَّاءِ بغُنَّةٍ وبغيرِ غنَّةٍ[١].

قولُهُ: «الجملةُ في محلِّ رفعٍ إنَّ جعلَ أحدُ الموصولَيْنِ مَفصولاً عَنِ (المتقينَ) خبرٌ لهُ»:

قال الشَّريفُ: هو مذكورٌ فيما تقدَّمَ، وإنما كررَهُ ليرتبطَ بهِ قولُهُ: «**وإلَّا**»[٢].

وقالَ أبو حيَّان: إنْ جَعلنا ﴿ٱلَّذِينَ﴾ مُبتدأً فـ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ مع ما بعدَهُ يكونُ مُبتدأً وخبراً في موضعِ خبرِ ﴿ٱلَّذِينَ﴾، ويجوزُ أنْ يكونَ بدلاً وعطفَ بيانٍ ـ ويمتنعُ الوصفُ لكونهِ أعرفَ ـ ويكونُ خبرُ ﴿ٱلَّذِينَ﴾ إذْ ذاكَ قولَهُ: ﴿عَلَىٰ هُدًى﴾ انتهى[٣].

وقدْ أحسنَ المُصنِّفُ حيثُ قالَ: «**إنْ جُعِلَ أحدُ الموصولينِ**»، مُصلِحاً بِهِ عبارةَ «الكشافِ» حيثُ اقتصرَ على الموصولِ الأوَّلِ[٤] فأُوردَ عليهِ الثَّاني.

قال الشيخُ أكمَلُ الدِّينِ: ويجوزُ أن يكونَ من بابِ:

نحنُ بما عِندنا وأنتَ بما عِندكَ راضٍ...............[٥]

---

(١) قال الزمخشري في «الكشاف» (١/ ٤٥): والنونُ في ﴿مِّن رَّبِّهِمْ﴾ أُدْغمَتْ بِغُنَّةٍ وبغيرِ غُنَّةٍ، فالكسائيُّ وحمزةُ ويزيدُ وورشٌ في روايةٍ والهاشميُّ عن ابن كثير لم يُغِنُّوها. وقد أَغَنَّها الباقون إلا أبا عمرٍو، فقد رُوي عنه فيها روايتان. وانظر تفصيل ذلك في «النشر في القراءات العشر» (٢/ ٢٣).

(٢) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ١٣٨).

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ١٢٦).

(٤) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٨٥).

(٥) والتقدير: نحن بما عندنا راضون وأنت...، وتتمة البيت: والرأي مختلف، واختلف في نسبته؛ فهو لعمرو بن امرئ القيس في «جمهرة أشعار العرب» (ص: ٥٣٠)، و«البيان والتبيين» (٣/ ٦٩)، ولمرار الأسدي في «معاني القرآن» للفراء (٢/ ٣٦٣)، ولقيس بن الخطيم في «الكتاب» (١/ ٧٥)، وانظر: «ديوانه» (ص ٢٣٩).

أي: الذينَ يؤمنونَ بالغيبِ أولئكَ على هدًى والذينَ يؤمنونَ بما أنزلَ إليكَ كذلكَ[١].

قولهُ: «وكأنَّه لَمَّا قيلَ: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ قيلَ: ما بالُهُم خُصُّوا بذلكَ؟..» إلى آخرِهِ:

قال الشَّريفُ: أي: ما حالُهُم مُختَصِّين بذلكَ؟ وهلْ همْ أحِقَّاءُ بهِ؟ فمآلُ[٢] السُّؤالِ إلى أنَّهم: هلْ يَستَحِقُّونَ ما أُثبتَ لهمْ مِنَ الاختصاصِ؟

والجوابُ يشتمِلُ على هذا الحُكمِ المطلوبِ معَ تلخيصِ مُوجِبهِ [بذِكْرِ صفاتٍ مختصَّةٍ بهم استَحَقُّوا بها اختصاصَ الهُدَى]، وقد ضُمَّ فيه إلى الهدى نتيجتُه [وهي الفلاحُ] تقويةً للمُبالغةِ التي تضمَّنَها تنكيرُهُ، كأنهُ قيلَ: همْ مُستَحِقُّونَ للاختصاصِ والسببُ فيهِ تلكَ الأوصافُ التي رتِّبَ عليها الحُكْمُ، فاستغنى عَنْ تأكيدِ النِّسبَةِ ببيانِ عِلَّتِها.

وقد يقالُ: المقصودُ مِنَ السُّؤالِ هوَ السَّببُ فقط؛ أي: ما سببُ اختصاصِهِمْ واستحقاقِهِمْ؟ إلّا أنهُ بُيِّنَ في الجوابِ مرتَّباً عليهِ مُسَبَّبُهُ، فإنَّ ذلكَ أوصَلُ إلى مَعرفةِ السَّببِ، فلا حاجةَ أصلاً إلى تأكيدِ الجملةِ.

وربَّما قيلَ: قُصدَ بهِ مجموعُ الأمرينِ؛ أي: هل هم أحِقَّاءُ بذلك؟ وما السببُ فيهِ حتى يكونوا كذلك؟

وإنما قالَ: (كأنه قيلَ)[٣]...

(١) «حاشية البابرتي على الكشاف» (و٣٤/ أ ـ ب).

(٢) في (س): «فآل».

(٣) قوله: «كأنه قيل» كذا ذكرها المصنف، والذي عند الزمخشري والجرجاني: «كأنه جواب»، وعند البيضاوي: «كأنه لما قيل»، فعبارة المؤلف لم توافق أيًّا منهما، ولعله اعتمد على أن المعنى نفسه في =

إذ ليسَ هناكَ سؤالٌ بلِ اتجاهُ سؤالٍ، فجُعِلَ لذلك كأنهُ مقدَّرٌ، انتهى(١).

قولُهُ: «وكأنهُ نتيجةُ الأحكامِ والصِّفاتِ المُتقدِّمَةِ»:

قال الطيبي: فوِزانُ قولِه: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ إلى قولِه: ﴿يُنفِقُونَ﴾ وِزانُ قولِهِ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ إلى ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾، وَوِزانُ قولِه: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ وِزانُ قولِه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾.

قالَ: وهاهُنا سِرٌّ دقيقٌ: وهو أنهُ تعالى حكَى في مُفْتَتَحِ كتابِه الكريمِ مَدْحَ [العبدِ] لبارئه بسببِ إحسانهِ إليهِ وترقَّى فيهِ، ثمَّ مَدْحَ الباري هنا عبدَهُ بسببِ هدايتِه لهُ وترقَّى فيهِ على أسلوبٍ واحدٍ(٢).

قولهُ: «ومعنى الاستعلاءِ في ﴿عَلَىٰ هُدًى﴾ تمثيلُ تمكُّنِهم مِنَ الهُدى واستقرارِهم عليهِ بحالِ مَن اعتَلَى الشَّيءَ ورَكِبَه»:

قال الطِّيبيُّ: أي: هوَ استِعارةٌ تَمثيليَّةٌ واقعةٌ على سَبيلِ التَّبَعيَّةِ، وتقريرُه أن يقالَ: شُبِّهَت حالُهُم ـ وهيَ تمكُّنُهُم مِنَ الهُدَى، واستقرارُهم عليهِ، وتَمسُّكُهُمْ بهِ ـ بحالِ مَنِ اعتَلَى الشَّيْءَ ورَكِبَهُ، ثمَّ استُعيرَ للحالةِ ـ التي هيَ المشبَّهُ المتروكُ ـ كلمةُ الاستعلاءِ المستَعْمَلَةُ في المشبَّهِ بهِ.

قال: ويدلُّكَ على أنَّ الاستعارةَ التبعيَّةَ تمثيليةٌ الاستقراءُ، وبهِ يُشعِرُ قولُ صاحبِ «المفتاحِ» في استعارةِ (لعلَّ): (فتُشبَّهُ حالُ المكلفِ وكيتَ وكيتَ بحالِ المرتجي المخيَّرِ...) إلى آخرِه(٣).

= الكل فلم يُعْنَ باللفظ.

(١) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ١٣٨ ـ ١٣٩)، وما بين معكوفتين منه.

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ١٠٥) وما بين معكوفتين منه.

(٣) انظر: «مفتاح العلوم» للسكاكي (ص ٣٨٢)، و«فتوح الغيب» (٢/ ١٠٩).

وقال الشيخُ أكملُ الدينِ: يعني: أنهُ استعارةٌ تمثيليَّةٌ؛ فإنَّ الاستعارةَ مِنْ فروعِ التَّشبيهِ، والتشبيهُ إمَّا أن يكونَ وجهُه مُنتزَعًا مِنْ عِدَّةِ أمورٍ أو لا، والأوَّلُ هو التَّمثيلُ والثَّاني غيرُهُ، ووجهُ ذلكَ ما ذكرهُ بقولِهِ: (شُبِّهَتْ حالُهُمْ بحالِ مَنِ اعتلى الشيءَ ورَكِبَهُ)، فكما أنَّ حالَ الراكبِ هي تمكُّنُه من المركوبِ واستقرارُه عليهِ كذلكَ حالُ أولئك مع الهُدى، فاستُعيرَ للمُشبَّهِ كلمةُ (على) المُستَعْمَلَةُ للمشبَّهِ بهِ، فليسَ معنى ﴿عَلَىٰ﴾ هاهُنا الاستعلاءَ بلْ حالُهُم يشابهُ الاستعلاءَ.

وإنما قالَ: «مَعنى الاستعلاءِ..»؛ لأنهُ مِنَ الاستِعارةِ التَّبَعيَّةِ، فلا بُدَّ مِنْ تقديرِ الاستِعارةِ في مَعنى الاستِعلاءِ لِيَسْرِيَ إلى الحَرْفِ[1].

وقال الشريفُ: يريدُ أنَّ كلمةَ (على) هذه استعارةٌ تَبَعيَّةٌ؛ شُبِّهَ تَمَسُّكِ المتقينَ بالهُدى باستعلاءِ الرَّاكبِ على مَركوبِهِ في التَّمكُّنِ والاستقرارِ فاستعيرَ لهُ الحرفُ الموضوعُ للاستعلاءِ؛ كما شُبِّهَ استعلاءُ المَصلوبِ على الجِذعِ باستقرارِ المظروفِ في الظَّرفِ بجامعِ الثباتِ، فاستعيرَ لهُ الحرفُ الموضوعُ للظَّرفيَّةِ[2].

وإنما قالَ: «مَعنى الاستعلاءِ» دونَ: معنى ﴿عَلَىٰ﴾؛ لأنَّ الاستعارةَ في الحرفِ تَقَعُ أوّلًا في مُتعلقِ مَعناهُ كالاستعلاءِ والظَّرفيَّةِ والابتداءِ مثلًا ثمَّ تسري إليهِ بتبعيَّتِهِ.

وقولُهُ: «تمثيلٌ»[3]؛ أي: تَصويرٌ؛ فإنَّ المقصودَ مِنَ الاستعارةِ تَصويرُ المشبَّهِ

(١) «حاشية البابرتي على الكشاف» (و٣٤/ أ-ب).

(٢) يعني في قوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١].

(٣) قوله: «تمثيل» هذا لفظ البيضاوي، أما لفظ الزمخشري والجرجاني فهو: «مَثَل» والمعنى واحد كما في «حاشية التفتازاني على الكشاف» (و٢٨ب).

بصورةِ المشبَّهِ بهِ إبرازاً لوَجْهِ الشَّبَهِ فيه[١] بصُورتهِ في المشبَّهِ بهِ [مبالغة في شأنه كأنه هو]، فإذا قلتَ: رأيتُ أَسَدًا يَرمي، فقد صوَّرتَهُ في شَجاعتِهِ بصورةِ الأسدِ وجراءتِهِ.

ومن الناسِ[٢] مَن زَعَمَ أنَّ الاستعارةَ في ﴿عَلَىٰ﴾ تَبعيَّةٌ تمثيليَّةٌ.

قال: أمَّا كونُها تبعيَّةً فلجَريانِها أوَّلًا في مُتعلّقِ مَعنى الحرفِ وتَبَعيَّتِها في الحرفِ، وأمَّا كونُها تَمثيليَّةً فلكونِ كلٍّ مِنْ طَرَفَي التَّشبيهِ حالةً مُنتزَعةً مِنْ عدَّةِ أمورٍ[٣].

فوردَ عليهِ أنَّ انتزاعَ كلٍّ مِنْ طرفيه مِن أُمورٍ عِدَّةٍ يَستلزِمُ تركُّبَه مِن مَعانٍ مُتعدِّدَةٍ، ومِنَ البيِّنِ أنَّ مُتعلِّقَ مَعنى كلمةِ (على) وهوَ الاستعلاءُ معنًى مُفرَدٌ كالضَّربِ ونَظائرِهِ، فلا يكونُ مُشبَّهًا بهِ في تَشبيهِ تركُّبِ طرفيهِ، وإنْ ضُمَّ إليهِ معنًى آخرُ وجُعِلَ المجموعُ مُشَبَّهاً بهِ لم يكن مَعنى الاستعلاءِ مُشبَّهًا بهِ في هذا التَّشبيهِ، فكيفَ يَسري التَّشبيهُ والاستِعارةُ منهُ إلى مَعنى الحرفِ؟

والحاصلُ: أنَّ كونَ ﴿عَلَىٰ﴾ استعارةً تبعيةً يَستلزمُ كونَ الاستعلاءِ مُشبَّهًا بهِ، وأنَّ تركُّبَ الطرفينِ يَستلزمُ أن لا يكونَ مُشبَّهًا بهِ فلا يجتمعانِ.

فأجيبَ عنه: بأنَّ انتزاعَ كلٍّ من طرفيهِ من عِدَّةِ أمورٍ لا يوجبُ تركُّبَهُ، بلْ يقتضي تَعدُّدًا في مَأخَذِهِ.

وهو مَردودٌ بأنَّ المشبَّهَ ـ مَثلاً ـ إذا كانَ مُنتزَعًا من أشياءَ مُتعدِّدةٍ: فإمَّا أنْ يُنتزعَ بتَمامِهِ من كلِّ واحدٍ منها وهوَ باطلٌ؛ فإنه إذا أُخذَ كذلك من واحدٍ منها كانَ أخذُهُ مرَّةً ثانيةً مِنْ واحدٍ آخرَ لَغْواً بل تَحصِيلاً للحاصلِ، وإمَّا أنْ يُنتزعَ مِنْ كلِّ واحدٍ منها

---

(١) «فيه»؛ أي: في جانب المشبه؛ كما هي عبارة الجرجاني.

(٢) هو التفتازاني.

(٣) «حاشية التفتازاني على الكشاف» (و٢٨ب).

بعضٌ منهُ فيكونَ مُركَّبًا بالضَّرورةِ، وإمَّا أنْ لا يكونَ هناك لا هذا ولا ذاك، وهوَ أيضًا باطلٌ؛ إذ لا معنى لانتزاعِهِ حينئذٍ من تلكَ الأمورِ المُتعدِّدةِ.

على أنَّ هذا الزاعمَ قدْ صرَّحَ في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ بأنَّهُ لا معنى لتَشبيهِ المركَّبِ بالمركَّبِ إلّا أنْ تُنتزعَ كيفيةٌ من أُمورٍ عِدَّةٍ فتُشَبَّهَ بكيفيةٍ أخرى مثلِها، فيَقَعُ في كلٍّ واحدٍ مِنَ الطَّرفينِ أمورٌ مُتعدِّدةٌ.

وأنتَ خبيرٌ بأنَّ أمثالَ ذلك ممَّا لا يَشتبِهُ على ذي مُسْكَةٍ، إلّا أنَّ جماعةً قدْ غَفَلوا في هذا المقامِ عَنْ رِعايةِ القواعدِ فزلَّتْ بهِمْ أقدامُهُمْ.

وإنْ شئتَ مَزيدَ تحقيقٍ فاعلم أنَّ قولَهُ: ﴿عَلَىٰ هُدًى﴾ يحتمِلُ وجوهاً ثلاثةً:

الأول: ما مرَّ مِن تَشبيه تَمسُّكِهم بالهدى باعتلاءِ الرَّاكبِ.

الثاني: أنَّ تَشبيهَ هيئَةٍ مُنتزَعَةٍ مِن المتقي والهُدى وتَمسُّكِه به بالهيئةِ المُنتزعَةِ مِن الرَّاكبِ والمركوبِ واعتلائِه عليه، فيكونُ هناك استعارَةٌ تَمثيليَّةٌ تركَّبَ كلٌّ مِن طَرفَيْهَا، لكنَّه لم يُصرِّح من الألفاظِ التي هي بإزاءِ المشبَّهِ به إلا بكلمَةِ ﴿عَلَىٰ﴾؛ فإنَّ مَدلولَها هو العُمدَةُ في تلك الهيئةِ وما عداه تَبَعٌ له يُلاحَظُ معه في ضمنِ ألفاظٍ مَنوِيَّةٍ وإن لم تَكُنْ مُقدَّرَةً في نظمِ الكلامِ، وستَعرِفُ الفرقَ بينَهما، فلا يكونُ في ﴿عَلَىٰ﴾ استعارَةٌ أَصلًا، بل هي على حالِها قبلَ الاستعارَةِ كما إذا صرَّحَ بتلك الألفاظِ كلِّها.

الثالث: أنَّ يُشَبَّهَ الهُدى بالمَركوبِ على طريقَةِ الاستعارَةِ بالكِنايَةِ، وتُجعَلُ كلمَةُ ﴿عَلَىٰ﴾ قرينةً لها، على عكسِ الوجهِ الأوَّلِ، فمَن اعتبرَ هنا تلكَ الهيئَةَ[1] وحكَمَ بأنَّ الاستِعارَةَ تبعيَّةٌ فقد اشتبهَ عليه الفَرْقُ بين الوَجهِ الأَوَّلِ والثَّاني.

---

(١) في «حاشية الجرجاني»: «فمن اعتبر في طرفي التشبيه تلك الهيئة الواحدانية».

وما يُتوَهَّمُ مِن أنَّ عِبارةَ «المفتاح» في استعارَةِ (لعلَّ) بيِّنةٌ في اجتماعِ التَّبعيَّةِ والتَّمثيليَّةِ، فهو مُضمَحِلٌّ بما لخَّصناه في شَرحِه عليه على وجهٍ لا مزيدَ عليه[١]، انتهى[٢].

قوله: «وقد صرَّحوا به»:

قال الطيبيُّ: أي: بإرادَتِهم معنى الاستعلاءِ والرُّكوبِ فيما يُشبِه الآيَةَ[٣].

قوله: «في قولِهم: امتَطى الجَهْلَ»:

قال الطيبيُّ: أي: اتَّخذَ الجَهْلَ مَطِيَّةً، وهو تَشبيهٌ[٤].

قال الشَّيخُ أكملُ الدِّين: يعني: كالمَطِيَّةِ[٥].

وقال الشَّريف: إن جُعِلَ بمنزلَةِ قولِك: (رَكِبَ مَطيَّ[٦] الجهلِ) كانَ استعارةً بالكنايةِ، وإن جُعِلَ في قوَّةِ قولك: (اتخذَ الجَهْلَ مَطِيَّةً) كان تَشبيهًا، وأيًّا مّا كانَ

---

(١) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/ ١٤٢ - ١٤٣) وللإمام الشوكاني رسالة بعنوان: «الطود المنيف في ترجيح ما قاله السعد على ما قاله الشريف من اجتماع الاستعارة التمثيلية والتبعية في قوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾» ضمن «الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني» (١٢/ ٦١٤٦) فما بعدها، ذكر فيها بحثاً مفيداً في مناقشة كلام الجرجاني هذا بتمامه، وكذا كلام التفتازاني في «حاشيته على الكشاف» والذي تقدم بعضه مما تعقبه الجرجاني.

(٢) «الفتح الرباني» (١٢/ ٦١٥٨) إلى السعد التفتازاني في حاشيته.

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ١٠٩).

(٤) المصدر السابق (٢/ ١٠٩).

(٥) «حاشية البابرتي على الكشاف» (و٣٥/ أ).

(٦) في «حاشية الجرجاني»: «مطية».

فتَشبيهُ الجهلِ بالمَطِيَّةِ مقصودٌ منه، وهو المرادُ بكونِه مُصرَّحًا به.

وقيل: «امتَطى» استعارَةٌ تَبَعيَّةٌ؛ شَبَّهَ اتِّصافَه بالجهلِ واستقرارَه عليه بامتطاءِ المَطِيَّةِ، واستُعيرَ لفظُ المشبَّه به للمُشبَّه، وسَرَتِ الاستِعارَةُ إلى الفعلِ وذُكِرَ المفعولُ قرينةً لها، وفيه بحثٌ؛ إذ لا فرقَ حينئذٍ بينَه وبين قولِه: ﴿عَلَىٰ هُدًى﴾ في أنَّ تَشبيه الهُدى والجهلِ بالمَركبِ ليسَ مَقصودًا فيهما، فكيفَ يُجعَلُ مُصرَّحًا به في أحدِهما دونَ الآخرِ؟ انتهى[1].

قوله: «واقتعدَ غارِبَ الهَوى»:

قـال الطيبـيُّ: هـو استِعارَةٌ إمـا تَحقيقيَّـةٌ أو[2] تَخييليَّـةٌ، و«اقتعَدَ» تَرشـيحٌ لها نحـوَ قولِه:

وعُـرِّيَ أفـراسُ الصِّبـا ورواحِلُـه[3]

وقال الشيخُ أكمَلُ الدينِ: في «الهوى» استعارَةٌ مَكنيَّةٌ وفي «غارب» استعارَةٌ تَخييليَّةٌ[4].

وقال الشَّريفُ: شبَّهَ الهوى بالمطيَّةِ على طريقةِ الاستعارةِ المَكنِيَّةِ، وخيَّلَ[5] بإثباتِ الغاربِ، ورشَّحَ بذكرِ الاقتعادِ[6].

---

(١) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ١٤٤).

(٢) في (س): «وإما».

(٣) عجز بيت لزهير بن أبي سلمى، انظر: «ديوانه» (ص ٤٥)، و«فتوح الغيب» (٢/ ١١٠)، وصدره:

صحا القلب عن سلمى وأقصر باطله

(٤) «حاشية البابرتي على الكشاف» (و٣٥/ أ).

(٥) في «حاشية الجرجاني»: «ورمز لها».

(٦) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ١٤٤).

قوله: «ونُكِّرَ ﴿هُدًى﴾ للتَّعظيم»:

قال أبو حيانَ: وقد يكونُ ثَمَّ صِفَةٌ مَحذوفَةٌ؛ أي: على هدىً أيِّ هُدى، قال: وحذفُ الصِّفَةِ لفَهم المعنى جائِزٌ[1].

قوله: «لا يُبلَغُ كُنْهُه»: قال الشَّريفُ: أي: نِهايَتُه[2].

وفي «الأساس»: سَلْهُ عَن كُنْهِ الأمرِ؛ أي: حَقيقَتِه وكيفيَّتِه، واكتنهَ الأمرَ: بلغَ كُنهَه وغايتَه[3].

قوله: «ولا يُقادَرُ قَدرُه»:

«الأساس»: قَدَرْت الشيءَ أَقْدُرُه، وهذا شيءٌ لا يُقادَرُ قَدْرُه، وفلانٌ يُقادِرُني؛ أي: يطلُبُ مُساواتي، وتقادَرَ الرَّجُلانِ: طلبَ كلُّ واحدٍ مُساواةَ الآخر[4].

قوله: «ومِثلُه قولُ الهُذَلِيِّ:

فلا وأبي الطَّيرِ المُرِبَّةِ بالضُّحَى ... على خالدٍ لَقَد وَقَعْتِ على لَحْمِ»

هو لأبي خِراشٍ خُويلد بن مُرَّةَ الهذليِّ يَرثي خالدَ بن زُهيرٍ[5].

---

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ١٢٧).

(٢) لم أقف عليه عند الجرجاني، وقال صاحب «الصحاح» (مادة: كنه): لا يَبلغ كُنْهَه، أي: قَدْره وغايته.

(٣) انظر: «أساس اللغة» (مادة: كنه)، و«فتوح الغيب» (٢/ ١١١)، وعنه نقل المصنف.

(٤) انظر: «أساس اللغة» (مادة: قدر)، و«فتوح الغيب» (٢/ ١١١)، وعنه نقل المصنف.

(٥) انظر: «ديوان الهذليين» (٢/ ١٥٤)، وفي الرواية فيه بعض اختلاف كما سيأتي، و«المحكم» لابن سيده (٢/ ١٤٨)، وعزاه ابن قتيبة في «المعاني الكبير» (٣/ ١٢٠٠) لأبي جندب الهذلي، وعزاه ابن المنير في «الانتصاف» (١/ ٤٥) إلى أبي كبير الهذلي واسمه عامر بن الحليس.

وقال الطيبيُّ: كان الزَّمخشريُّ يقول: ما أفصحَكَ يا بيتُ، والمُرِبَّةُ: اللازِمَةُ[١]، مِن أربَّ بالمكانِ: إذا أقامَ به[٢].

وقد كان خالدٌ هذا رفيعَ الشَّأنِ عليَّ القَدْرِ فاستعظمَ لحمَه حيثُ نكَّرَه، وبسببِ تعظيمِهِ اللحمَ استعظَمَ الطَّيرَ الواقِعَةَ عليه حيثُ أقسَمَ بأَبيها، والإقسامُ[٣] بالشَّيءِ دليلُ تعظيمِه، وكذلك الكُنَى تدلُّ على التَّعظيمِ.

ثم إنْ جُعِلَت (لا) زائدةً كان جوابُ القَسمِ: لقد وَقَعْتِ، وفيه إشعارٌ مِن حيثُ الالتفاتُ بالتَّعظيمِ، ومن حيث إنَّ سَببَ الإقسامِ بها كونُها واقعةً على ذلك اللَّحمِ، فيه تَعظيمُ الشَّيءِ بنَفسِه، وإن لم تُجعَلْ (لا) زائدةً بل ردًّا لكلامٍ سابقٍ؛ أي: (ليسَ الأمرُ كما زعمتَ وحَقِّ أبي الطيرِ) يكونُ جوابُ القَسَمِ ما دلَّتْ عليه (لا) ثمَّ ابتدأَ بإنشاءِ قِسمٍ آخرَ؛ أي: واللهِ لقد وَقعتِ على لحمٍ؛ كقولِه تعالى: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ فيكونُ صِفَةً للطَّيرِ على تَأويلِ: الطَّيرِ المَقولِ في حَقِّه ذلك[٤].

وقال الشَّيخُ أكمَلُ الدين: الاستِشهادُ بقولِه: «على لحمٍ»؛ أي: أيِّ لحمٍ، وأبو الطَّيرِ إما أَنْ يريدَ به خالداً، وهو الأظهَرُ لوُقوعِها عليه كما يقالُ: أبو التُّرابِ، وإمَّا أن يريدَ أبا ذلك النَّوعِ مِن الطَّيرِ؛ لأنَّه لمَّا استَعْظَمَها بوُقوعِها عليه استَعْظَم أباها لأنَّه

---

(١) في «فتوح الغيب»: «يا بيت المربة؛ أي الملازمة»، وللشوكاني رسالة لطيفة بعنوان: «بحث في الرد على الزمخشري في استحسان المربة»، قال في بدايتها: (قد عجبت كثيراً من استحسان الزمخشري يرحمه الله لقول الشاعر..)، وذكر البيت ثم قال: (حتى كان يقول: ما أبلغك يا بيت المربة!) وهي رسالة لطيفة فراجعها، انظر: «الفتح الرباني» (١٢/ ٦١٠٧).

(٢) انظر: «المعاني الكبير» لابن قتيبة (١/ ٢٩٠).

(٣) في (ز): «والاقتسام».

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ١١٢).

أَصلُها وأقسمَ به، أو الطَّيرَ نفسَها والأَبُ مُقحَمٌ وصُدِّرَ القَسمُ بـ(لا) كما في ﴿لَآ أُقۡسِمُ﴾، ويجوزُ أن يكونَ بأبي الشَّاعرِ ومعناه: وحقِّ أبي وحَقِّ الطَّيرِ، فيكونُ «الطَّير» مجروراً بحذفِ حرفِ القَسمِ كما في قولهم: اللهِ لأفعَلَنَّ[1].

وقال الشَّيخُ سَعدُ الدينِ: الشِّعرُ في «ديوان الهذليين» هكذا:

لَعَمْرُ أبي الطَّيرُ المُرِبَّةُ غُدوَةً ... على خالدٍ لقَدْ عَلِقْنَ على لحمِ

فلا وأبي لا تأكلُ الطَّيرُ مثلَه ... عَشِيَّةَ أمسى لا يبينُ مِن السلمِ

برفعِ «(الطيرُ المربَّةُ» على أنَّه فاعلُ فعلٍ مُفسِّرُه «لقد عَلِقْن»؛ أي: علقت الطيرُ، انتهى.

قلتُ: والذي رأيتُه أنا في «ديوان هذيل» ثلاثةُ أبياتٍ لا رابعَ لها وهي:

لَعَمْرُ أبي الطَّيرِ المُرِبَّةِ غُدوَةً ... على خالدٍ لقَدْ وَقَعْتِ على لَحْمِ

وإنَّكِ لو أَبصرتِ مَصرَعَ خالدٍ ... بجنبِ السِّتارِ[2] بينِ أبرَقَ فالحَزْمِ

لأيقَنْتِ أنَّ البكرَ غيرُ رَزِيَّةٍ ... ولا النابَ لا ضُمَّتْ يداكِ على غنْمِ[3]

---

(١) «حاشية البابرتي على الكشاف» (و٣٥/ أ).

(٢) السِّتار، جبل أسود معروف بالحجاز، بينه وبين ينبع ثلاثة أيام، بجانبه عينا ماء، إحداهما يقال لها الثجار، والأخرى الثجير، ليس ماؤهما بعذب، وفي كتاب الأصمعي: الستار جبال صغار سود منقادة لبني أبي بكر بن كلاب، انظر: «معجم ما استعجم» لأبي عبيد البكري (٣/ ٧٢١)، و«معجم البلدان» (٣/ ١٨٨) لياقوت الحموي.

(٣) البيتان الثاني والثالث في «ديوان الهذليين» (٢/ ١٥٤)، وبعدهما البيت الأول ثم:

كُليه وربي لا تجيئين مثله ... غداة أصابته المنية بالردم

=

قال ابنُ عبد البرِّ في «الاستيعاب»: أبو خِراشٍ كان مِن فُرسانِ العربِ وكان يَعدو على قدمَيْهِ فيسبِقُ الخيلَ، أسلَمَ فحَسُنَ إسلامُه وماتَ في زمنِ عُمرَ بن الخطَّابِ من نهشِ حيَّةٍ[1].

قوله: «وقَد أُدغِمَت النُّونُ في الرَّاءِ بغُنَّةٍ وبغيرِ غُنَّةٍ»:

قال الشيخُ سعدُ الدِّينِ: هذا بحسَبِ العربيَّةِ، وأما بحسَبِ الرِّوايَةِ عن القُرَّاءِ فالأكثَرُ أنه لا غُنَّةَ مع الرَّاءِ واللامِ.

وقال الشَّريفُ: المشهورُ عندَ القُرَّاءِ أن لا غُنَّةَ مع الرَّاءِ واللامِ، وقد ورَدَتْ عَنْهُم في بعضِ الرواياتِ الغُنَّةُ معهما، ولا نِزاعَ في جوازِها بحسبِ العَربيَّةِ[2].

﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ كرَّر فيه اسمَ الإشارةِ تنبيهاً عَلَى أنَّ اتِّصافَهم بتلك الصِّفاتِ يقتضِي كلَّ واحدةٍ من الأَثَرتين، وأنَّ كلًّا منهما كافٍ في تميُّزِهم بها عن غيرِهم، ووسَّط العاطفَ لاختلافِ مفهومِ[3] الجملتين هاهنا بخلافِ قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَٰفِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٩] فإنَّ التسجيلَ بالغفلةِ والتشبيهَ بالبهائمِ شيءٌ واحدٌ، فكانتِ الجملةُ الثانيةُ مقرِّرةً للأُولى، فلا تُناسِبُ العَطفَ.

= فـلا وأبـي لا تـأكل الطيـر مثلـه طويـل النجـاد غيـر هـار ولا هشـم

(١) انظر: «الاستيعاب» لابن عبد البر (٤/ ١٦٣٦).

(٢) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ١٤٥). وقد ذكر هذه الروايات وطرقها ابن الجزري في «النشر في القراءات العشر» (٢/ ٢٣، ٢٤) ثم قال: وقد وردت الغنة مع اللام والراء عن كل من القراء، وصحت من طرق كتابنا نصاً وأداءً عن أهل الحجاز والشام والبصرة وحفص. وقرأت بها من رواية قالون وابن كثير وهشام وعيسى بن وردان وروح وغيرهم.

(٣) في (ت): «مضمون»، وليست في (خ).

و﴿هُمُ﴾ فصلٌ يَفْصِلُ الخبرَ عن الصِّفة ويؤكِّدُ النسبةَ ويُفيدُ اختصاصَ المسنَدِ بالمسنَدِ إليه، أو مبتدأٌ و﴿ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ خَبَرُه، والجملةُ خبرُ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾.

و(المفلِحُ) بالحاءِ والجيمِ: الفائزُ بالمطلوب؛ كأنَّه الذي انْفَتَحتْ له وجوهُ الظَّفَر[1]، وهذا التركيبُ وما يشاركُه في الفاءِ والعينِ نحوَ (فَلَقَ) و(فَلَذَ) و(فَلَى) يدلُّ على الشقِّ والفتحِ.

وتعريفُ (المفلحين) للدلالةِ على أنَّ المتَّقينَ هم النَّاسُ الذين بَلَغكَ أنهم المفلحون في الآخرة، أو الإشارةِ إلى ما يَعْرِفُه كلُّ واحدٍ من حقيقةِ المفلِحِين وخصُوصيَّاتهم.

تنبيه: تأمَّلْ كيف نبَّه سبحانه وتعالى على اختصاصِ المتَّقينَ بنَيْلِ ما لا ينالُه كلُّ أحدٍ من وجوهٍ شتَّى: بناءُ[2] الكلامِ على اسمِ الإشارةِ للتعليلِ مع الإيجازِ، وتكريرُه، وتعريفُ الخبر، وتوسيطُ الفصل؛ لإظهارِ[3] قَدْرِهم والترغيبِ في اقتفاءِ آثارِهم.

وقد تشبَّث به الوعيديَّةُ في خُلود الفسَّاق من أَهلِ القِبلةِ في النار[4].

ورُدَّ: بأنَّ المرادَ بالمفلِحين: الكامِلُون في الفَلَاح، ويَلْزَمُه عدَمُ كمالِ الفلاحِ لِمَن ليس على صفتِهم، لا عَدَمُ الفلاحِ له[5] رأساً.

---

(١) في (خ): «وجوه اللطف».

(٢) قوله: «من وجوه شتى»؛ وهي أربعة ذكرها بقوله: «بناء الكلام» هو مع ما عطف عليه بالجرِّ بدلًا من «وجوه»، أو بالنصب أو الرفع على القطع. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٣٢).

(٣) «لإظهار قدرهم» تعليل لقوله: «نبه سبحانه...». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٣٢).

(٤) في (ت): «في العذاب»، وفي (خ): «في العقاب».

(٥) في (أ): «لهم».

قوله: «**كَرَّرَ فيه اسمَ الإشارةِ...**» إلى آخره:

قال الشَّريفُ: مَحصولُ ما ذكرَه: أنَّ تكريرَ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ أفادَ اختِصاصَهُم بكلِّ واحدٍ مِنهما على حِدَةٍ، فيكونُ كلٌّ مِنهما مميِّزًا لهم عمَّن عَداهُم، ولولاهُ لَرُبَّما فُهِمَ اختِصاصُهُم بالمجموعِ فيكونُ هو المميِّزَ لا كلُّ واحدٍ[1].

قوله: «مِن الأَثَرتينِ»: بفتح الهمزَةِ والمثلَّثَة؛ أي: الاختصاصَيْنِ.

قوله: «**ووُسِّطَ العاطِفُ لاختلافِ مَفهوم الجُملتَيْنِ..**» إلى آخرِه:

قال الشَّريفُ: يعني: أنَّ ﴿عَلَىٰ هُدًى﴾ و﴿ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ مع كونِهما مُتناسبَتَينِ مَعنيان مُختلفانِ مَفهومًا ووُجودًا، فإنَّ الهدى في الدُّنيا والفَلاحَ في العُقبى، وإثباتَ كلٍّ منهما أمرٌ مَقصودٌ في نفسِه، والجُملتانِ المُشتَملانِ عليهما المُتَّحدتانِ في المُخبَرِ عنه واقعتانِ بين كمالي الاتِّصالِ والانفصالِ فلذلك أدخلَ العاطفَ بينهما، وأمَّا كالأنعامِ والغافلونَ فهما وإن اختلفا مفهومًا قد اتَّحدا مَقصودًا إذ لا معنى للتَّشبيهِ بالأنعامِ إلا المُبالغَةُ في الغفلةِ، فالجُملَةُ الثَّانيةُ هاهنا[2] المشارِكَةُ للأولى في المَحكومِ عليه مؤكِّدةٌ لها فلا مجالَ للعاطفِ بينَهُما[3].

قوله: «**و﴿هُمُ﴾ فصلٌ يفصِلُ الخبرَ عن الصِّفَةِ ويؤكِّدُ النِّسبةَ**»:

قال بعضُ أربابِ الحواشي: الأوَّلُ مَذهبُ البَصريِّين وهو تَفسيرٌ لكونِه فَصْلًا لأنَّه فصلَ بين كونِه خبراً أو صِفةً، والثاني مَذهَبُ الكوفيِّين وعبرَّوا عنه بكونِه عِمادًا لأن الخبرَ اعتمدَ على المبتدأِ.

---

(١) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ١٤٥).

(٢) في (س): «الثانية هي».

(٣) المصدر السابق (١/ ١٤٥).

وعلى كلِّ واحدٍ مِن المذهبين إشكالٌ.

أما الأوَّلُ: فقد جاءَ الفَصلُ حيثُ استحالَت الصِّفةُ في نحوِ ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ﴾ [المائدة: ١١٧] و﴿كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الزخرف: ٧٦] ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾ [المزمل: ٢٠] والضَّميرُ لا يوصَفُ.

وأما الثَّاني: فلأنَّه مَبنيٌّ على أنَّه لا يجوزُ أن يقالَ: (زيدٌ هو العالمُ أبوه) وهو ممنوعٌ لا يَثبتُ بمجرَّدِ الدَّعوى، انتهى[١].

وقال الشَّيخُ عَلَم الدِّين السَّخاوي في «شرحِ الأَحاجي»: إن كانَ الفَصلُ إنَّما سُمِّيَ فصلًا لأنه يفصلُ بين الخبرِ والصِّفةِ فليس هو في نحو: (كان زيدٌ هو خيرًا منك) فصلًا؛ لأنَّه لا ريبةَ[٢] في أنَّ ما بعده لا يكونُ صِفةً، والذي يُقال في هذا: إنَّ هذا الضَّميرَ المتوسِّطَ بين المبتدأِ والخبرِ دَخَلَ لأمرين:

أحدهما: الفصلُ بين ما يكونُ صِفةً أو خبرًا.

والثَّاني: التَّأكيدُ.

قال الشَّيخُ أبو العلاءِ[٣]: ولو قيل: دخلَ ليُعلِمَ أنَّ الذي بعدَه يصلُحُ أن يكون نعتًا لكان وجهًا حَسَنًا[٤].

---

(١) لمزيد بيان عن الفصل والعماد، انظر: «شرح المفصل» لابن يعيش (٢/ ٣٢٨).

(٢) في (س): «ريب».

(٣) أبو العلاء الحسن بن أحمد الهَمَذاني العطار، شيخ همذان، إمام العراقيين، كان إماماً في النحو واللغة، حصَّل من القراءات ما إنه صنف فيها الكثير من المؤلفات منها كتابٌ كبير في معرفة القراء، توفي سنة (٦٠٥). انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٢١/ ٤٠).

(٤) انظر: «منير الدياجي» للسخاوي (ص: ١٧٠ ـ ١٧١). المسألة العاشرة، وهي: قال أبو القاسم: أخبرني عن فصل ليس بين المعرفتين فاصلاً؟ وعن رب على المعرفة داخلاً؟

قوله: «أو مُبتدأ»: قال الشَّريفُ: قَسيمٌ لقوله: فَصلٌ[١].

قوله: «و﴿ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ خبره»: قال الطيبيُّ: فعلى هذا تكونُ الجُملَةُ مِن بابِ تقوِّي الحُكمِ، أو مِن التَّخصيصِ على نحوِ: هو عارِفٌ[٢].

قوله: «و﴿ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ بالحاءِ والجيمِ الفائزونَ بالمطلوبِ»:

مُرادُه تفسيرُ اللفظِ مِن حيثُ اللغةُ، وإلا فالقراءةُ بالحاءِ لا غيرَ، ولم تَرِدْ قراءةٌ شاذَّةٌ بالجيمِ.

قال في «الصحاح» في باب الجيمِ: الفَلْج: الظَّفَرُ والفوزُ، وقد فَلَجَ الرَّجلُ على خصمِه يَفْلُجُ فَلْجاً[٣].

وقال في بابِ الحاء: الفلاحُ: الفَوزُ والبقاءُ والنَّجاةُ[٤].

قوله: «نحو فَلَقَ»؛ أي: شَقَّ «**وفَلَذَ**»؛ أي: قطع «**وفلا**» يقال: فلَوْتُه بالسَّيفِ؛ أي: ضَرَبتُه به.

قوله: «وتعريفُ المفلحينَ للدَّلالةِ على أنَّ المتقين هم النَّاسُ الذين بلغَكَ أنَّهم المفلحونَ في الآخرةِ، أو الإشارةِ إلى ما يعرفُه كلُّ أحدٍ مِن حقيقةِ المفلحين وخُصوصيَّاتِهم»:

قال الطيبيُّ: فالتَّعريفُ على الأوَّلِ للعَهدِ وعلى الثَّاني للجِنسِ، فعلى الأوَّلِ هو قصرُ المسندِ على المسنَدِ إليه، فالفلاحُ لا يَتعدَّى إلى غيرِهِم، وعلى الثَّاني عكسُه فلا يتعدَّونَ مِن الفلاحِ إلى صِفَةٍ أخرى[٥].

---

(١) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ١٤٦).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ١١٤).

(٣) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: فلج).

(٤) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: فلح).

(٥) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ١١٤ ـ ١١٥).

وقال الشَّريفُ: اللامُ على الأوَّلِ لتَعريفِ العهدِ الخارجيِّ ولا حاجةَ إلى اعتبارِ قَصرٍ؛ كما إذا قلت: (الزَّيدونَ هم المنطلقونَ) إشارةً إلى المَعهودينَ بالانطلاقِ، ولك أن تعتبرَ كلمةَ ﴿هُمُ﴾ فصلًا وتقصدَ قصرَ المسنَدِ على المسنَدِ إليه إفراداً؛ نفيًا لِمَا عسى أن يُتَوهَّمَ مِن أن المعهودينَ بالفلاحِ في الآخرةِ يَندرِجُ فيهم غيرُ المتَّقينَ أيضاً.

وعلى الثاني: لتَعريفِ الجنسِ المُسمَّى بتَعيينِ الحَقيقَةِ.

ثمَّ إنَّ المُعرَّفَ بلامِ الجنسِ قد يُقصَدُ به تارةً حَصرُه في المبتدإِ إمَّا حَقيقَةً أو ادِّعاءً؛ نحوَ: (زيدٌ الأميرُ) إذا انحصرَت الإمارَةُ فيه أو كانَ كاملًا فيها؛ كأنَّه قيل: زيدٌ كلُّ الأميرِ، وقد يُقصَدُ به أخرى أنَّ المُبتدَأَ هو عينُ ذلك الجنسِ ومُتَّحِدٌ به، لا أنَّ ذلك الجنسَ مَفهومٌ مُغايِرٌ للمبتدَأ مُنحصِرٌ فيه على أحدِ الوَجهينِ(١)، فهذا مَعنًى آخرُ للخبرِ المُعرَّفِ بلام الجنسِ غيرُ الحصرِ(٢).

قوله: «ورُدَّ بأنَّ المُرادَ بالمُفلحينَ..» إلى آخرِه:

قال الطيبيُّ: الأحسَنُ في الجوابِ أنَّ المرادَ بالمتَّقينَ: المجتنبونَ للشِّركِ، فيدخلُ العاصي في هذا العامِّ.

قال: **فإن قلتَ**: كيفَ جازَ أن يكونَ العاصي مُفلِحًا؟

قلتُ: كما جازَ أن يكونَ مُصطفًى في قولِه: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَـٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ ﴾ [فاطر: ٣٢](٣).

***

---

(١) أي: الحصر الحقيقي، والحصر الادعائي.

(٢) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ١٤٦ ـ ١٤٧).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ١١٦، ١١٧).